عامر عبد الله



اهداءات ٢٠٠٢
دار المدى
سوريا

مقوضات النظام الاشتراكي العالمي

وتوجهات النظام العالمي الجديد

مقوضات النظام الاشتراكي العالمي

وتوجهات النظام العالمي الجديد

عامر عبد الله

اسم المؤلف : عامر عبد الله
عنوان الكتاب : مقوضات النظام الاشتراكي العالمي وتوجهات النظام العالمي الجديد
الناشر : مكتبة رمضان / لندن
الطبعة الأولى : ١٩٩٧

يطلب من دار المدى للثقافة والنشر

سوريا - دمشق صندوق بريد : ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

تلفون : ٧٧٧٢٠١٩ - ٧٧٧٦٨٦٤ - فاكس : ٧٧٧٣٩٩٢

بيروت - لبنان صندوق بريد : ٣١٨١ - ١١ فاكس : ٤٢٦٢٥٢ - ٩٦١١

Al Mada : Publishing Company F.K.A.
Nicosia - Cyprus , P.O.Box . : 7025
Damascus - Syria , P.O.Box . : 8272 or 7366 . Tel: 7776864 , Fax: 7773992
P.O. Box : 11 - 3181 , Beirut - Lebanon, Fax : 9611- 426252

مقدمة

يتعيّن عليّ قبل وضع هذا الكتاب بأيدي القراء أن استبق بعض المؤاخذات على عدم توثيق بعض الوقائع والمعلومات بقائمة من المصادر والمراجع والأسماء وأرقام الصفحات ـ كما هو مألوف . والسبب في ذلك ، أنني ومنذ عقود من السنين ، لم استطع اقتناء مكتبة مرجعية ، باستثناء فترة محدودة ، وذلك من جراء استطالة سنوات العمل السري ، ثم الترحّل والتنقل المتعاقب ، وانعدام إمكانية الاقامة والاستقرار . ولذا لم يبق لي خيار أو وسيلة لتجميع المعلومات وتوثيق الوقائع غير تدوينها مختزلة في دفاتر ميسور حملها ونقلها في كل رحلة الى هذا البلد أو ذاك . وهكذا كانت هذه الدفاتر بصفحاتها التي تزيد على ألف صفحة ، مرجعي في إستقاء المعلومات ، وتوصيف الوقائع الواردة في هذا الكتاب . هذا ، بالاضافة الى ما تيسّر لي من مراجع ووثائق ، وما اختزنته في الذاكرة من دراسات ومشاهدات ، ولقاءات ومؤتمرات في موسكو وغيرها من البلدان الاشتراكية ، طوال ثلاثة عقود ، فضلاً عن التعامل المباشر مع قيادات الأحزاب في هذه البلدان ، والزيارات المتعاقبة للعديد من المصانع والمزارع والمؤسسات... والصلات المباشرة مع المواطنين ، وخاصة أثناء الدراسة والاقامة في موسكو .

أما المؤاخذة المتوقعة على الاجتهاد والرأي والموقف الذي اعتمدته وسيلة للوصول الى الحقيقة ، فهي ممكنة ومتاحة . فميدان الحوار والنقاش ، أو الجدال والسجال مفتوح ومتاح ، وهذا ما بررته من خلال المراجعة والتصويب لبعض ما

كنت مقتنعاً بصحته وصدقه ، أو ما كنت أنشره في صحافة الحزب أو أبشّر به علناً أمام الناس . وهذا ما عبّرت عنه صراحة في جواب على تساؤل من أحد الحاضرين ، أثناء محاضرة ألقيتها في لندن في صيف عام ١٩٩٢ ، حول المواضيع الأساسية في هذا الكتاب ، حول موقفي من الحزب وسياسته ، ومن الحزب وعقيدته ، ثم موقفي فيه أو في قيادته . فقد أعلنت جهراً اعتدادي بتأريخي وعملي ، وبالجوهر الانساني لعقيدتي ، وبالمنهج العلمي للنظرية التي اعتنقتها ؛ ثم ما إرتأيته خاطئاً في بعض أحكامها وأساليب تطبيقها . كما أبديت استعدادي الكامل للتساؤل والمساءلة ، وللاستجواب والحساب ، مستنداً في ذلك الى مبدأ المسؤولية ، وطهارة النفس من أي ظلم أو إساءة لأي من أعضاء الحزب أو من أبناء الشعب .

كان هدفي من هذا الكتاب ، هو كشف ما تراكم واستقرّ في ذهني مؤخراً ، وأنا أراجع واستقرأ مشاهداتي ومتابعاتي وانطباعاتي ، فاستكشف الخطأ والضلالة ، والتشويه والانتهاك للمباديء والقيم الانسانية في تطبيق النظرية الاشتراكية . وهذا ما قررت تدوينه وتثبيته وإعلانه ، دون أي تحزّب أو تعصّب ، ودون أي تساهل أو تطاول . وكان دافعي من ذلك كله ، هو تصويب الخطأ ، وتعديل الموقف ، وتصحيح المسيرة .

فما هي هذه المسيرة؟

وما هو الحل والمخرج والبديل؟

إنه لسؤال كبير وعصيّ على الحل الأمثل والاجابة الشاملة .

ولذا فسأكتفي باختزال ما أوردته في أكثر من موضع في متن هذا البحث ، وهو أن الاشتراكية ـ بمبادئها الانسانية ، ومثلها العليا ، وقيمها الرفيعة ـ لا بأحكامها القاطعة ، ولا بنماذجها ونظمها ، كانت أملاً مرتجى ، وهدفاً مبتغى ، وطريقاً الى الحرية والعدل والمساواة .

لقد كان هذا ما كنت أحلم به وأسعى اليه ، كما كنت أعمل سوية مع غيري لبلوغه وتحقيقه ، وبكل مثابرة وحماسة واندفاع . وكان هذا أيضاً وما يزال ، مهمة كل من ينتدب نفسه لقيادة الشعب ، أو وعده بالخلاص .

لذا أعود فأكرر ما أوردته في متن هذا البحث وفي أكثر من موضع :

بأن الواقع لم يكن ولن يصبح رهين الأحكام والأحلام . إنه واقع مأزوم يدعو بصوت جهير ، كل الذين يعملون لتحقيق المبادىء والقيم الانسانية للاشتراكية ، أن يراجعوا مسيرتهم ونهجهم... أن يقرأوا الواقع بعيون بصيرة... وأن يبادروا الى تعديل المنهج ، والنظام ، والموقف ، والوسيلة ، وبما يؤمّن في النهاية ، بلوغ الهدف المرتجى ونجاح المسيرة .

أما المتحزّب والمتحيّز ، والمتعصب والمتحجر ، ثم القائد المعتز بجلالة وسلطان ماضيه ، أو الحريص على استبقائه أو استعادته ، فلن يكون بمقدوره أن يعدل المسار ، أو أن يحقق الهدف المبتغى .

أعود أخيراً فأؤكد أن ما حرصت على تثبيته وإعلانه في هذا البحث ، مستمد من تطلعي الى إعادة فتح الطريق ، لاستعادة المكان والمكانة ، من خلال اعتماد منهج واقعي عقلاني ، يستهدف اعتاق المظلومين من طغيان وسلطان الرأسمالية ، وقيادتهم على طريق الخلاص .

إنه لطريق مجهد وطويل... ملبد بالغيوم ، مفعم بالعناء ، ولكن لا بديل سواه .

إنه الطريق الوحيد الى الحرية والى تحقيق المثل العليا والقيم الرفيعة للاشتراكية ، وصولاً الى ملكوت العدالة والرخاء والسعادة ، والى عالم الأمان والاستقرار والسلام .

لقد تمّ إعداد هذا البحث على فترات ، قطعتها الكثير من العقبات والعوارض ، ومنها بعض المشاغل والمشاكل ، والمعالجات البطيئة ، والترحال المستمر ، إلى جانب غياب الكثير من صفحات هذه الدراسة جراء إيداعها لدى أحد الأصدقاء ، الذي تعهد بكتابتها على الآلة الطابعة ، وقد فقد بعضها وطالت مدة استكمال طباعتها لأكثر من سنتين ، ظهرت فيها بعض الأخطاء . ولهذا يلاحظ القارئ الكريم تكرار بعض المشاهد والأحداث ، وبعض الأسماء والأرقام ، ومرد ذلك وهن في الذاكرة ، وانقطاعات طويلة في الزمن كما ذكرت ، إلى جانب الحرص على تفصيل واستكمال ما كنت أراه مهماً ، وذلك لتوثيق الوقائع وتأكيد

الاستنتاجات والأحكام .

ولكني ولإعفاء القارئ الكريم من الإطالة والإرهاق رحلت الكثير من هذه التفاصيل إلى ملحق تكميلي ، ومنه حولت الكثير من الوقائع والأحداث إلى هوامش عديدة ، يمكن مراجعتها أو تجاوزها . ومع ذلك وجدت من الضروري أن أتقدم بهذا الاعتذار للقارئ راجياً تقبله .

عامر عبد الله

لندن

في آب ١٩٩٥

مدخل عام

النظام العالمي الجديد الذي دشنته عملية التغيير وإعادة البناء في الاتحاد السوفيتي (البيريسترويكا) ـ و ما اقترن به من إنقلابات وتداعيات مثيرة و«مفاجئة» في كيان المنظومة الاشتراكية العالمية ـ ليس صدفة عارضة أو قدراً غاشماً ، أو مؤامرة مدبرة ؛ وإنما هو حصيلة احتقان وانفجار لتناقضات وأزمات مستعصية ، ونتاج لتحولات نوعية في العلاقات الانسانية ، وفي بنية الاقتصاد العالمي ، وبالتالي إستجابة لمجمل متطلبات وضرورات العصر .

وبسبب التعارضات في التحليل والاستنتاج والموقف من هذه الظاهرة المعقدة والشاملة يتطلب الامر في البداية ، وقفة لدى محركات ومصائر عملية التطور المتحكمة بسير التأريخ وحركة المجتمع ـ بهدف توثيق أو تبرير هذا الحكم الذي أوردناه ، ولدرء التحليلات الخاطئة لروافع ودوافع تشكّل وبروز هذا النظام . ولهذا نتساءل أولاً : كيف برزت ثم أسهمت عملية التغيير في الاتحاد السوفيتي ، في استحداث هذا الزلزال الذي امتد الى سائر أرجاء العالم ، وبالتالي الى كل ميادين التعامل والفعل الانساني؟ ولماذا اتخذت هذه العملية طابع الرافعة الاساسية لتفعيل هذا الانقلاب في مسيرة التأريخ البشري ، وبالتالي مساهمتها في تحديد سمات ومقومات نظام عالمي جديد(١) .

نقول إبتداءً ، وانطلاقاً من البديهيات العلمية والمسلمات المعروفة :

إن عملية التطور لا تتخذ في أية حالة (جزئية أو عامة) طابعاً إنسيابياً هادئاً أو

مستقراً . ففي المجتمع (كما في الطبيعة) ، هناك حركة دائمة دائبة ، تولدها عملية الصراع بين المتناقضات الكامنة في كيان الظاهرة أو العملية ، لتؤول بالنتيجة وبصورة حتمية الى الانفجار وبالتالي الى التحول النوعي أو استحداث حالة نوعية جديدة .

إن هذه الانعطافات والانقلابات في مسيرة التطور الاجتماعي ـ سواء تحققت على مستوى مجتمع معين ، أو تكوينات بشرية مترابطة ، أو على نطاق العالم ـ كما نشهد اليوم ـ هي كما أسلفنا ، نتاج التناقض وقوانين التطور المرتبطة بالفعل الانساني . وعادة ما تتخذ هذه العملية طابع التراكم المتولد عن طبيعة التصادم والصراع بين المتناقضات الذي يؤول بالنتيجة الى حالة الاختمار ، ثم يصل الى نقطة الاحتقان (Nodal point) وبالتالي الى القفزة (Leap) أو الانفجار ـ الذي يتخذ في المجتمع صورة الانقلاب أو الثورة (Revolution) ، وفي الطبيعة صورة التحول أو إلى الطفرة (Mutation) .

إن هذه العملية ليست بالطبع من قبيل الفرضيات أو المباديء النظرية ، بل هي حالة مشهودة في مسيرة التأريخ الانساني ؛ حيث إتخذت عملية التطور هذه ، وكما ذكرنا ، طابع إنعطافات وتحولات لا إنقطاع لها ، تجسدت في : تعاقب التشكيلات الاجتماعية ، والنظم السياسية ، وتعاقب الثورات ، والحروب ، والحضارات ، والعصور ، والأديان... الخ .

وبالطبع ، فان هذه التحولات النوعية ، لا تستأذن إرادة الافراد أو الصدف أو نزوات القدر ؛ كما انها لا تأتي في العادة متطابقة مع الارادة الفردية أو الامنية والحلم ؛ بل تتحقق كحصيلة أو نتاج لتراكم إرادات بشرية مترابطة ، متوافقة أو متعارضة ، تجسدها بالنتيجة حالة من (الارادة العامة) التي تتجلى أخيراً بصورة (الضرورة التأريخية) . ولهذا تبقى النتيجة أو الحصيلة ، غير متطابقة كلياً مع إرادة الجميع ، وبالتالي عرضة للاجتهاد والتعديل . كما تؤول في كل الاحوال الى تكوّن وتكامل حالة جديدة من التناقض والصراع .

ولتوثيق هذا الحكم ، يمكن إستنطاق التأريخ ؛ واصطفاء بعض أحداثه الكبرى والمثيرة ، ومنها الثورة الفرنسية مثلاً :

فهل جاءت هذه الثورة ، من حيث الحصيلة النهائية ، متطابقة مع كل تطلعات وأماني الجماهير الثائرة؟ أو مع المناهج المثالية لفريق المتنورين الفرنسيين - أي الأنسكلوبيديين - من أمثال : روسو وفولتير وديدرو وهولباخ... أو مع دعواتهم وطروحاتهم التي الهبت حماسة المواطنين وكانت حافزاً لهم على الثورة والانقضاض على النظام الملكي المطلق؟ وهل كان (العقد الاجتماعي) لروسو - القائم على فكرة «التعاقد الحر» بين المواطنين والدولة ، وما تضمنه من دعوة الى المساواة ، وإلغاء الامتيازات الاقطاعية ، وإقامة النظام الجمهوري... هو ما تحقق كلياً ، أم تعدل بعد أن إرتطم بأسيجة الواقع ، وأحكام التأريخ؟

ثم ، من كان بالفعل قائد الثورة ومبرمج أهدافها؟ أهو (دانتون) الذي أطلق شعار «الاقتحام والاقدام» ، والذي وصفه كارل ماركس «أستاذ الثورات»؟ أم هو (مارا) الذي اغتالته الثورة... أم هو (روبسبير) الذي قتله دانتون... أم هو (دانتون) الذي واجه مصيراً مماثلاً؟

وكيف تآلفت شعارات الثورة (حرية ، إخاء ، مساواة) - وكانت من أحلام الثائرين ، مع ذلك المهرجان المثير ، من حصاد الرؤوس بنصل (الجيلوتين) - التي كانت أبرز «المبتكرات» الوحشية لهذه الثورة الشعبية؟

وأخيراً ، الى مَ انتهت تلك الشعارات الانسانية الأخاذة ، بعد سنوات من العواصف الهائجة والصراع الضاري ، بين (اليعاقبة) و(الجيروند)... وبين زعماء الثورة وقادتها؟

لقد توقف الاعصار وهدأت العاصفة ، فاستقرت تلك الشعارات وتبلورت ، بل وتأطرت في إطار الواقع المصاغ وفق (الارادة العامة) - أي الطبقة السائدة والمخولة تأريخياً بتطويع واحتواء الارادات الفردية ، وبالتالي بانتزاع قيادة هذا الانقلاب التأريخي ، من الأيدي «الغريبة عنه» - إستجابة لحكم الواقع ، ومتطلبات العصر ، وفعل الضرورة .

وكانت النتيجة ، ان الضابط المغمور في قصر فرساي الملكي (نابليون بونابارت) الذي كان من أبرز خصوم الثورة ، وصاحب الشعار المعروف «رشقة من المدفعية

وهجمة صادقة من الفرسان وينتهي كل شيء»...! هو من تولى إعادة تصنيع وصياغة أهداف الثورة فيما عرف بـ(كود نابليون) ـ أي منظومة القوانين المدنية والجنائية ، والقواعد والمبادئ المنظمة لعلاقات الطبقات والمجتمع الجديد ـ والتي وضعت الثورة آخر الأمر في «مهدها التأريخي» .

كان هذا هو المسار الموضوعي لسائر الثورات والانعطافات التأريخية الكبرى ـ بما فيها ثورة أكتوبر الاشتراكية ، والثورات الأخرى في مختلف البلدان ـ وبضمنها ثورة يوليو في مصر ، وثورة الجزائر ، وثورة تموز في العراق ، وكل ما سبقها أو أعقبها من ثورات وتحولات في العالم .

وهكذا الأمر اليوم بالنسبة للانقلاب الدرامي الذي وقع في الاتحاد السوفيتي . وهنا أيضاً نتساءل : من هو قائد هذه العملية؟ أهو الحزب أم هيأته القيادية العليا؟ أهو غورباشوف ، أم يلتسين ، أم من كان مع هذا أو مع ذاك؟ أهم إنقلابيو آب ١٩٩١ أم الذين أحبطوا خططهم وأدخلوهم في السجون؟ أهي الطبقة العاملة ، أم النقابات ، أم أجهزة المخابرات؟ وما هو دور الجيش الأحمر الجبار؟ ولم هذا الصراع الضاري بين القادة والزعماء؟ والى مَ سيؤول هذا الصراع؟ وما هي أوجه الاتفاق أو التعارض بين أهداف وبرامج هؤلاء ، وأولئك؟ وبالتالي ما هي الاهداف الجذرية والنهائية لهذه العملية الانقلابية الهائلة التي قوضت من الأساس بنية عالمية كبرى؟

ليس من اليسير إستباق النتائج النهائية بأجوبة متكاملة أو من خلال المقارنة المبسّطة . فعمليات التطور والتحول والانقلاب ، هي في ظروف عصرنا الراهن ، محكومة بعوامل ومحركات متداخلة ومعقدة الى درجة تتجاوز قدرة العقل على الاحاطة بها ، أو النفوذ الى جوهر مفاعيلها ومؤثراتها الداخلية . ولكن بالامكان ـ إستناداً الى ما هو مشهود أو ماثل أمام الانظار ـ القول : إن ما حدث هنا هو إعصار لم يهدأ بعد ؛ كما لم تتبلور بشكل نهائي سائر معالمه ووجهته ، دون ان يعني ذلك إمكانية عودة أو إستعادة الاشتراكية كنظام إقتصادي ـ إجتماعي ، أو كمنظومة من القوانين والقواعد والمبادئ السياسية والآيديولوجية التي تحكم هذا النظام . ومبرر هذا الاستنتاج هو أن مقوّضات هذا النظام قد بدأت بأسسه وبالتالي بسائر مقوماته

ومكوناته ، ثم ارتبطت هذه العملية بتوجه موضوعي لا بديل له ألا وهو الاندفاع نحو الرأسمالية والترابط مع النظام الرأسمالي العالمي .

إن ما حدث في الاتحاد السوفيتي ، كان مثل إعصار لا بد أن يقترن بالقليل أو الكثير من الدمار والحطام . ولا بد بالتالي من زمن قد يقصر أو يطول حتى يهدأ أو يتوقف ويستقر . وعند ذلك فقط يمكن رؤية النتائج واستطلاع العواقب وأشكال الرؤية . وبعكس ذلك ، فان احتمال التقلبات وتعاقب أطوار الصراع ، ونزوات الصدفة المحكومة بفعل الضرورة تبقى قائمة . كما تظل قلقة موازين هذا الفعل ودور الارادة العامة ، التي تتحكم أخيراً في بلورة وصياغة النتائج النهائية لهذه العملية .

إن الحكم على النتائج النهائية بمنطق التطور الايجابي والمتصاعد دوماً دون إنقطاع أو توقف أو بصورة عفوية أو حتمية ، وبالتالي تجاوز أو تجاهل حالات الاختلال والانقطاع في تطور الظاهرة أو الحركة ، هو منهج خاطىء . ذلك أن إستمرار الاختلال في ميزان الصراع بين الارادات ، وفي مجمل عملية التناقض والصراع ، الى جانب المؤثرات والضغوط المعاكسة لوجهة التغيير ـ كالحروب والنزاعات والغزوات والأزمات والتداعيات والاخفاقات... يؤدي عادة الى إنقطاع أو توقف مؤقت في عملية التطور ، وبالتالي في وجهة التقدم .

وهذا ما وقع وتكرر على مرّ التأريخ ، بل واتخذ أحياناً طابعاً مديداً ومزمناً من الانكسارات والردات التي شهدتها المجتمعات في مختلف أرجاء العالم .

وبمتابعة مسيرة التأريخ البشري ، نرى مثلاً ان تضاؤل واضمحلال مقومات النهوض والانعتاق ، والخروج من حالة الانكسار والارتداد المزمن ، تقترن عادة بحالة من الاحباط واليأس... وهنا تبرز الأديان أو يتعاظم فعلها لمواجهة هذه الحالة ومعالجتها بالتسكين والمؤاساة كمخرج أو ملاذ للانسان من مأزق عذابه وحيرته[٢] .

إن ما يحصل عادة في مثل هذه الحالات المؤسية ، هو تراكم واحتقان مشاعر الخيبة والحرمان والجور والعسف والخوف والعوز... مقرونة بالتطلع للانعتاق والخلاص ، والتلهّف والحلم بسيادة الحق والعدالة والخير . ولكن هذه الاماني والاحلام لا تلبث كما بيّنا ، أن ترتطم بحواجز الواقع الذي يتولى محاصرتها وتطويعها

وتحويلها الى ممكنات واقعية .

لقد شهدت الأمم والشعوب والأقوام ، أو عاشت لقرون وأحقاب زمنية طويلة مثل هذه الحالات المؤسية ، والتي أقترنت بتعاقب الأديان والرسالات التي تدعو للخير والحق والعدالة والمساواة... كما تدين الشر والباطل والظلم والعتوّ والعدوان ، وذلك من خلال منظومة من القيم والمبادئ الانسانية المقترنة بالوعد والوعيد أو بالثواب والعقاب... ولكن عندما يستعصي الأمر ، جراء إرتطام هذه المثل العليا بحواجز الزمن وأحكام الواقع ، يتم اللجوء الى الموعظة والاهابة ، والى التقشف والزهد ، ثم الى الرهبنة والتصوّف وبالتالي الى ترحيل أماني وعذابات الانسان الى الدنيا الآخرة(٣) .

وغالباً ما تقترن هذه الحالة من الاستعصاء بتعدد الاجتهادات والمذاهب ، وبالانقسام والتعارض والصراع ، وحتى بالحروب والنزاعات . فالدعوة الاسلامية مثلاً ، وهي الأبرز من غيرها في الاقتراب والتعامل مع الواقع وفي الاهتمام بقضايا المجتمع والدولة ، لم تستطع ، رغم إنتشارها السريع من خلال حملات التبشير والفتوحات ، ورغم طابعها التقدمي ومثلها الانسانية الرفيعة ، أن تخترق أو تقوّض أسيجة الواقع . فهي مثلاً قد جاءت مقررة للتمايز الطبقي ، وللرق الذي لم تستطع القطع بتحريمه ، رغم ان الاسلام شجّع على «إعتاق الرقاب» ودعا الى حرية الرأي والعقيدة وخطى خطوات كبرى في مجالات الحقوق والحريات ، التي شهدت تراجعاً وإنتكاساً بعد عهد الخلفاء الراشدين ، وكذلك الأمر فيما يتعلق باقرار إمتيازات الرجل على المرأة ، والقضايا المرتبطة بتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية . وبمتابعة العديد من السور والآيات القرآنية ، يقف الانسان مبهوراً أمام ذلك التنديد الصارم بالأثرياء ومكتنزي الثروات ، الى جانب ما ورد من حكم صريح في القرآن الكريم على حق الفقراء في أموال الأغنياء «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم» ومع ذلك لم تستطع الدعوة الاسلامية أن تتجاوز معايير الزمن ، فاكتفت بفريضة الزكاة ، والحث على الصدقة ، ورعاية الايتام ، وإطعام المساكين وأبناء السبيل .

ولهذا أيضاً لم يستطع الخليفة الصارم (عمر بن الخطاب) أن يحد من الاستغلال

أو يقلّص التفاوت المشتد بين الطبقات ، وخاصة بعد الفتوحات ، كما لم يستطع أن يضع حداً لاثراء وطغيان الولاة في الأمصار . وهو صاحب القول المأثور «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» . ولهذا ايضاً تملكت (الامام علي) مشاعر الخيبة والمرارة وهو يرى مثله الانسانية العليا ترتطم بالواقع وبمواضعات العصر ، وهو صاحب الأقوال المأثورة والمفعمة بالنقمة والغيظ على الأثرياء ، وبالرحمة على الفقراء والجياع[٤] .

وبعد فان هذه العملية من التعاقب في التطورات والأطوار ، في التقدم أو التوقف ، هي حالة محكومة بصراع لا ينقطع . فحالة الانقطاع أو السكون المؤقت ؛ أو التراجع والارتداد ، لا تعني خمود أو إنطفاء جذوة التناقض المولّد للحركة . كما لا تعني بالتالي توقف عملية التطور التي تقود ـ كما ذكرنا آنفاً ـ الى تحولات وانفجارات لاحقة تتحكم بنتائجها عوامل ومؤثرات معقدة ومتداخلة ، تتجاوز ما ألفناه من أحكام حول محركات التطور وحركة التأريخ .

فالصراع الطبقي مثلاً ، كان في الواقع قوة محركة كبرى في التأريخ البشري ، ولكنه ليس القوة الأولى والأخيرة في صناعة وصياغة سائر الاحداث والتحولات في هذا التأريخ ـ كما ورد في (البيان الشيوعي) مثلاً والذي يقول :

«إن تأريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى تأريخ صراع بين الطبقات ـ فالحر والعبد ، والنبيل والعامي ، والسيد والاقطاعي والقن ، ورئيس الحرفة والصانع ، أي باختصار المضطهِدون والمضطهَدون ـ كانوا في تعارض دائم ، وكانت بينهم حرب مستمرة ، تارة ظاهرة وتارة مستترة : حرب كانت تنتهي دوماً الى إنقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره ، أو بانهيار الطبقتين المتصارعتين معاً» .

ورغم أن (أنجلز) حاول في مقدمة البيان تدارك هذا التعميم من خلال قصر الصراع الطبقي على ما أسماه «التأريخ المكتوب»... إلا أن هذا الحكم الذي إتّسم بالوحدانية والقطعيّة ، لا يمكن أن يكون المرجع الوحيد في تفسير أحداث التأريخ . فالحروب والفتوحات والغزوات الكبرى والمتلاحقة بين الأمم والشعوب ، والتي أسهمت في استحداث تحولات وانقلابات مثيرة وخطيرة في كيانات وحياة البشرية ،

كانت في معظمها وعلى مرّ التأريخ قد تمت بدوافع دينية أو قومية أو عرقية... ومنها مثلاً الحروب والغزوات الكبرى - الأغريقية والرومانية والفارسية والمغولية والتركية ، والحروب الصليبية ، وحرب المائة عام (بين بريطانيا وفرنسا في القرن السادس عشر) .

إن وضع التأريخ الإنساني برمته تحت فعل قانون الصراع الطبقي ، وبالتالي تفسير كل ظاهرة تطورية في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والفكر... على ضوء هذا القانون هو في تعارض مع جوهر الدايلكتيك الماركسي - كمنهج علمي في التحليل والاستقراء والاستنتاج وبخاصة بالنسبة للظاهرات الكبرى ، المركبة والمعقدة ، وبضمنها التحولات والانقلابات التأريخية .

كذلك الأمر ، فيما يتعلق بالاحكام القطعية المرتبطة بالتفسير المادي للتأريخ ، من خلال قانون التناقض الأساسي والدائم المفعول بين «**قوى الانتاج وعلاقات الانتاج**» ، أو بين «**جماعية الانتاج والملكية الخاصة لوسائل الانتاج**» .

ففي الفصل المعنون «الاتجاه التأريخي لتراكم رأس المال» يقول كارل ماركس في مؤلفه الشهير (رأس المال) :

«إن مركزة وسائل الانتاج ، وجماعية العمل (أي صيرورة العمل إجتماعياً بمشاركة ملايين الشغيلة -ع) يبلغان في نهاية الامر نقطة يصبحان معها غير متلائمين مع غلافهما الرأسمالي ، فلا يلبث هذا الغلاف أن ينفجر ويتبدد هباء وعند ذلك يقرع ناقوس النعي للملكية الرأسمالية الخاصة ، ويتم إنتزاع ملكية نازعي ملكية الآخرين» .

من خلال ذلك تم الحكم على **الانهيار الحتمي للرأسمالية** ، وعلى **الانتصار الحتمي للاشتراكية** ، أو لجمهرة الشغيلة (البروليتاريا)!

وفي سياق هذه الاحكام ، تمت محاصرة التأريخ البشري كله ، بماضيه وحاضره ومستقبله ، وبسائر أحداثه وانعطافاته وتجلياته **بقانون التعاقب الحتمي للتشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية** ، كما وضعت سائر ميادين الفعل الانساني ، بكل تراكيبها وتداخلاتها وتجلياتها ، وبالتالي مولداتها ومحركاتها ونتائجها ، تحت فعل هذه القوانين القطعية . بل وصنفت على رفوف (البناء الفوقي) Superstructure سائر

ميادين النشاط الانساني التي تقررها وتحدد سماتها وبقاءها وزوالها ، بنية (الاساس) الاقتصادي Basis ، أي المجموع الكلي لعلاقات الانتاج!

إن عملية الصراع والحركة ، تؤول بالنتيجة ـ وكما أسلفنا ـ وفي كل الاحوال الى بروز وتكامل مكونات حالة جديدة محكومة بقوانين التناقض والصراع والحركة والتطور ، الى جانب مفاعيل ومولدات أخرى تتحكم بصيرورتها النهائية ـ وذلك في سياق عملية تأريخية من تعاقب التحولات النوعية في مسيرة التأريخ .

ومن هنا ، هذه الظاهرة الكونية الجديدة التي نسميها بـ(النظام العالمي الجديد) ـ والتي جاءت كاستجابة موضوعية للمتطلبات الجديدة للمجتمع البشري ، بفعل الضرورة التأريخية .

ومع ذلك ، فان هذه الظاهرة «المفاجئة» والمثيرة ، والشاخصة بقوة أمام الجميع ، لا تزال موضع تساؤل واستطلاع وارتياب ، بل وعرضة لاحكام وتوصيفات مبسطة أو مناقضة لطبيعتها ومكوناتها وفعلها الراهن واللاحق .

ـ فالنظام العالمي الجديد ـ هو بالنسبة للبعض ـ جديد كلياً ومنقطع عن الماضي ، وبالتالي فهو متكامل البنية... مستقّر وخال من التناقضات .

ـ وهو بالنسبة لآخرين مجرد مؤامرة أو حدث مصنّع ، أتاح للامبريالية فرصة جديدة للتحكم بمصائر البشرية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية .

ـ كما انه بالنسبة للآخرين نظام تستقطب تشكيله وفاعليته دولة رأسمالية واحدة ـ هي الولايات المتحدة الامريكية . بينما يرى غيرهم ، إنه محكوم بعدة أقطاب متنافسة قائمة أو «كامنة» ـ كأوروبا في مواجهة أمريكا ، أو اليابان والصين في مواجهة أوروبا و«النمور الأربعة» في مواجهة الطرفين... الخ .!

إن هذه التعارضات ، مرتبطة ، بالطبع بأسلوب خاطئ في التعامل مع الاحداث والتطورات الكبرى والمعقدة . وبمقارنة ما نشهده من اجتهادات وأحكام متداخلة أو متناقضة حول هذه الظاهرة الكونية ، نستطيع القول على سبيل التصويب لا التأنيب :

ـ إن هذه الاجتهادات والاستنتاجات والاحداث مردها إعتماد طريقة خاطئة أو

قاصرة في البحث تقوم على ؛

ـ منهج التقطيع في التعامل مع الظاهرات المترابطة والمتماسكة .

ـ ونهج التبسيط في التعامل مع الظاهرات المتداخلة والمعقدة .

ـ واعتماد منطق الصدفة بدلاً عن حكم الضرورة .

ـ والجمود العقائدي بدلاً من استقراء الواقع .

هذا الى جانب نزعة الاستعلاء ، في التخاطب مع الجمهور ، وذلك من خلال إصطفاء مفردات وتعابير ، تستهدف إشعار المواطن بالانبهار والتقاصر ، أمام مواهب الكاتب أو المفكر أو القائد السياسي!

وبالطبع ، فأن هذا المنهج او التوجه الخاطيء في التعامل مع الواقع ، هو على النقيض من المنهج الدايلكتيكي العلمي ـ الذي ينبذ التقطيع والتبسيط والاعتباطية او الجمود والسفسطة... ويدعو الى تحليل الواقع من منطلق علمي وعملي . وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للمفكر والقائد السياسي ، اعتمادها للوصول الى احكام صحيحة وتوفير المواد المطلوبة لصياغة منهج علمي صحيح .

ان الطابع المركب والبالغ التعقيد والمتداخل لظاهرات العصر الراهن ومنها هذا النظام العالمي الجديد ـ بكل تراكيبه وتجلياته وتوجهاته ، انما يتطلب التعامل الواقعي والعلمي مع ما هو شاخص او مشهود على الاقل من عناصر الترابط والتفاعل والوحدة والتناقض ـ كمدخل للنفوذ الى جوهر هذا التكوين العالمي الجديد . كما يستدعي جهداً مضنياً في المتابعة والاجتهاد ، والتحليل والتدقيق وصولاً الى الموقف السديد والبرنامج الصحيح .

* * *

وبعد ، فعودة الى متن الموضوع ـ الى النظام العالمي الجديد ـ بدءاً بمقدماته وروافعه الاولية ، ومن خلال التساؤل مرة اخرى... لماذا حصل الانفجار في الاتحاد السوفيتي قبل غيره ، وكان محركاً لزلزال هزّ العالم باسره ، وشمل كل ميادين الحياة والعلاقات الدولية؟

لنتوقف اولاً لدى اسباب ومولدات هذا الانفجار ، قبل الاقتراب او التوقف لدى

دوافع ومكونات النظام العالمي الجديد ، وبالتالي تجلياته الراهنة وتوجهاته اللاحقة .

ان ما حدث في الاتحاد السوفيتي ، يعود اولاً وقبل كل شيء الى تراكم واحتدام تناقضاته الداخلية . والسبب في ذلك أن الاختمار والنضوج في عناصر التحول في الاتحاد السوفيتي ، قد جاوزت مثيلاتها في بلدان او مناطق مماثلة اخرى في العالم . ولان الاتحاد السوفيتي ليس جزيرة منعزلة في بحر ، او بلد صغير على اطراف قارة من القارات ، بل ركن أساسي من أركان بنية العالم ، وقوة عظمى مؤثرة وفاعلة في حركة ومصائر التطور والعلاقات الدولية على نطاق العالم بأسره . فهو يشغل من مساحة الكرة الارضية سدسها ، وكان يحتوي في مداره السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي او الايديولوجي مجموعة من الدول في ثلاث قارات تكوّن ثلث سكان الكرة الارضية . كما كان يترأس حلفاً عسكرياً مكافئاً لاقوى حلف عسكري في العالم ، ويمتلك من الطاقات والثروات والموارد والقدرات المادية والبشرية والعلمية والثقافية ، ما أهّله لاشغال موقعه كأول او ثاني دولة عظمى في العالم . ومن هنا ، كان دوره العالمي البالغ التأثير والذي امتد حتى الفضاء الكوني .

هذا ، ويعرف الجميع حجم هذا الدور الفاعل من خلال متابعة مجريات السياسة العالمية في العقود الماضية . فكان ما يحصل في الاتحاد السوفيتي في اي ميدان ، حتى على مستوى الاعلان او التصريح . او الموقف الرسمي ، او مجرد التغيير الجزئي في التوجه البرنامجي والتعامل الدولي ، او في تراكيب الحزب وقيادة الدولة... سرعان ما يأخذ طريقه الى العلاقات الدولية ، ويسهم بالتالي في صياغة او اعادة صياغة السياسات والمواقف على مستوى العالم . لهذا كله ، كان بديهياً ان تقترن عملية التحول الدرامي الذي حدث في الاتحاد السوفيتي ، بهزّة كبرى امتدت الى مختلف انحاء العالم .

ذلك جانب من دوافع واعراض ما حصل في هذا البلد ، وتأثيراته العالمية . ولكن لم حصل ذلك كله في الاتحاد السوفيتي اولاً ، ثم اتخذ طابع تداعيات شملت سائر البلدان الاشتراكية في اوروبا ، وادى بالنتيجة الى انهيارات سريعة ، ومتعاقبة في اسس ومكونات المنظومة الاشتراكية العالمية؟

يمكن البدء اولاً بالاجابة على تساؤل اكبر ترتبط به سائر هذه الاعراض ، وهو : **هل كانت روسيا قبل الثورة - من حيث مستوى التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، ومن حيث المعرفة والثقافة والوعي ، وبالتالي المستوى الحضاري مهيئة وناضجة لبناء الاشتراكية - كنظام اقتصادي ، اجتماعي وسياسي - متقدم ومتفوق (بسائر مقوماته وقدراته وفضائله وافضلياته) على الرأسمالية؟**

لقد تولى الواقع نفسه الاجابة على هذا التساؤل بالنفي . اذ لا يمكن تشييد عمارة شامخة على ارض هشّة ، فالاشتراكية كنظام انساني عادل وديمقراطي متقدم على نقيضه الرأسمالي القائم على الاستغلال والظلم والتمايز الطبقي الحاد ، كان يتطلب مقومات وأسساً وقدرات متفوقة عليه من كل وجه ، وخاصة من حيث الهياكل الانتاجية المتطورة والقادرة على تأمين الوفرة والرخاء ، او على الاقل تحقيق الكفاية واشباع الحد الادنى من حاجات الانسان المادية والروحية - تطبيقاً لأهم مبادئ الاشتراكية ، في طورها الاول وهو «من كل حسب قدرته ، ولكل حسب عمله» .

ولكن ما حصل لم يتحقق حتى في هذا الجانب الجوهري من الاشتراكية ، ونعني به إلغاء الاستغلال الناشيء عن تراكم (فائض القيمة) وهو جوهر الرأسمالية وقوامها . **فقد تم وتواصل انتزاع الفائض من قيمة العمل من جانب الدولة الاشتراكية** - كما سنرى ، وبمقاييس تجسدت قبل كل شيء في ضآلة الاجر ، وتدني مستوى العيش ، والنقص في السلع والخدمات... مقابل الافراط في الانفاق العسكري ، وتصاعد كلفة الجهاز البيروقراطي - إلى جانب القروض والمساعدات الخارجية ، وغير ذلك من اوجه الانفاق والتصرف بالدخل القومي . ورغم ان الواقع المعاش كان على هذه الشاكلة ، فقد تواصل الحديث عن «الاشتراكية المتطورة» وعن «**اشباع الحد الاقصى**[٤] من حاجات الانسان المادية والروحية»... وحتى عن التفوق الوشيك على الرأسمالية ، وتجاوزها في الانتاج والوفرة والتطور التكنولوجي وفي سائر الميادين ، وبالتالي تحقيق الهدف الاسمى للاشتراكية وهو «من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته»!

وقد اقترن ذلك كما هو معروف - بتخلف في الاقتصاد والكفاءة الانتاجية ، وفي

المعرفة والتكنولوجيا المتطورة ، وفي مختلف مجالات الحياة والتقدم الحضاري ، بل وفي سائر ميادين ومقومات الاشتراكية ـ كنظام متقدم على الرأسمالية .

ولتوثيق هذه الوقائع والادلة يمكن الرجوع الى الكثير من المقولات والقوانين والاحكام المثالية في هذا المجال ، كما يمكن مراجعة واستقراء الواقع بتفاصيله من خلال نموذج الاشتراكية الذي تهاوى في الاتحاد السوفيتي ، وغيره من النماذج المماثلة في البلدان الاشتراكية الاخرى ، وهذا ما سنفصله لاحقاً .

واذن ، فلم تكن روسيا الموروثة من القيصرية مهيئة للاشتراكية بمعناها العلمي والواقعي ، وبجوهرها الانساني المتعارض مع الرأسمالية .

وكان هذا في الواقع ما اشار اليه كل من ماركس وانجلز اللذين كانا يتطلعان الى تحقيق الاشتراكية في اكثر البلدان الرأسمالية تطوراً وخاصة في بريطانيا والمانيا ، «حيث البروليتاريا المتقدمة النامية ، والحضارة الاوربية الارقى» .

وكان هذا ايضاً حلم لينين بعد ثورة اكتوبر وتطلعه الى البلدان الرأسمالية ، المتقدمة في اوروبا ، والمانيا بوجه خاص .

كما كان قيام الاشتراكية في روسيا ، موضع تعارض وسجال مرير بين عدد من اكبر منظري الاشتراكية ، وقادة الحركة الاشتراكية العالمية (كاوتسكي ، برنشتاين ، مارتوف ، بليخانوف ، بخارين ، اكسيلرود... الخ) .

كان لينين من قبل قد قال : «ان روسيا هي اكثر بلدان اوروبا صبغة بورجوازية صغيرة»... كما تحدث عن النقص العددي للبروليتاريا الروسية ، وعدم كفاية وعيها وتنظيمها... الا انه لم يقتنع ولم يدع الى «الجمهورية البورجوازية» وانما إلى «دكتاتورية البروليتاريا» ـ او سلطة الطبقة العاملة باعتبارها «نموذجاً» اعلى للدولة الديمقراطية . ورغم اقراره بتخلف روسيا ـ كما سنرى ـ لكن تعامله الواقعي لظروف ما بعد الثورة ، واضطراره الى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ، ثم مخاوفه المشتدة من العنف والبيروقراطية ، قد جعله في اواخر ايام حياته يعبر عن مخاوفه من «تحول دولة البروليتاريا الى دولة مطلية باللون الاحمر» ـ على حد تعبيره .

اما ستالين ، فقد اقر هو الاخر بتخلف روسيا ، داعياً الى اللحاق والتكافؤ مع

البلدان الرأسمالية وقال : «اما ان نحقق ذلك ، أو أننا سنهلك» . ثم عاد في شباط ١٩٣١ ليقول في احدى خطبه :

«ان احدى ملامح تأريخ روسيا القديم هي الضربات التي عانتها جراء تخلفها» واستطرد قائلاً : «إننا وراء البلدان المتقدمة بخمسين او مئة سنة» . وعلى طريقته الخاصة دعا الى «تجاوز هذه المسافة خلال عشر سنوات»!

كان بليخانوف مثلاً قد اعتبر (موضوعات نيسان) التي اعتمدها لينين اساساً لثورة اكتوبر «ضرباً من الهذيان» . وهذا ما استحق عليه تأنيباً صارماً من جانب لينين ، ثم توصيفه لاحقاً بالخصم او عدوّ الثورة لانه «زعم بأن شروط الثورة الاشتراكية غير متوفرة في روسيا بعد» . والواقع انه كان يعتقد ان الثورة في روسيا يجب ان تبدأ بنظام ديمقراطي بورجوازي بديل عن النظام الارستقراطي القيصري ، وان عصراً تأريخياً كاملاً او مرحلة تأريخية حتمية يجب ان تفصل بين الثورتين البورجوازية والاشتراكية . إذ كان يرى ان التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج لم ينضج بعد في روسيا التي سلكت طريق التطور الرأسمالي متأخرة ، وحيث الفلاحون يشكلون الاغلبية ، وليس البروليتاريا أو عمال الصناعة . وقد إلتزم هذا الموقف رغم نجاح ثورة اكتوبر .

ففي ٢٨ اكتوبر عام ١٩١٧ ـ أي بعد قيام الثورة بأيام ـ نشر في جريدة (الوحدة) «رسالة مفتوحة وموجهة الى العمال في بتروغراد» قال فيها :

«أنا أشعر بالخيبة لما وقع من أحداث في الايام الاخيرة ، لا لأنني لا أرغب في إنتصار الطبقة العاملة في روسيا ، فقد كنت أدعو لها بكل ما أختزن في أعماقي من قوة . لكن (من الواجب علينا) أن نستذكر ملاحظة أنجلز التي يقول فيها : انها لمأساة تأريخية للطبقة العاملة عندما تنتزع السلطة السياسية في وقت ليست مهيأة لها بعد . إن (مثل هذا الانتزاع للسلطة) من شأنه ان يلزمها بالتراجع الى الوراء عن المواقع التي احرزتها في شباط وآذار من السنة الحالية (أي الثورة ضد القيصرية) . هذا وكان (أنجلز) قد تحدث عن المصير المأساوي لثورة غير ناضجة أو قادرة على ضمان سيطرة الطبقة التي تمثلها... إذ يجد المرء نفسه في مأزق ، لأن ما يجب ان يفعله لا يمكن ان ينجح ، وبالتالي»فان الحزب الذي يضع نفسه في موضع كهذا سائر حتماً الى الهلاك» .

ولاستكمال الاجوبة مع ما سبق من تساؤل عن علة ودوافع ما وقع في الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، سنعمد ، تيسيراً لمهمة القارئ ، الى تصنيف هذه الاجابات في منظومتين :

ـ إحداهما محكومة بعوامل داخلية ،

ـ والثانية محكومة بعوامل خارجية .

وسنبدأ بالثانية ، بهدف تجاوزها نحو الأولى ، التي هي الأكثر شمولاً وتعقيداً .

* * *

ترتبط هذه العوامل الخارجية بمجملها مع حالة المجابهة الضارية والمزمنة مع الامبريالية أو مع الرأسمالية العالمية .

ففي إطار هذه المجابهة ، تعرض الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى الى تحديات وضغوط عاتية من جانب الدول الرأسمالية ـ استغرقت عقوداً من الزمان ـ وقد امتدت هذه الضغوط الى سائر الميادين وذلك في مسعى مكشوف لاضعاف وعزل ومحاصرة البلدان الاشتراكية ، تمهيداً لتقويض أنظمتها ، وبالتالي تفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية . وكان الرئيس الامريكي (ريغان) ، كما هو معلوم ، قد أطلق عليها ، من منطلقه هو كزعيم لأكبر دولة رأسمالية ، لقب «امبراطورية الشر»!

فالى جانب التحديات العسكرية المشتدة ، والضغوط السياسية المتواصلة ، شهد الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، أنماطاً من الحصار الاقتصادي والتمييز في التعامل التجاري ، لم تستطع منظمة التعاضد الاقتصادي (سيف أو الكوميكون كما يسمونها في الغرب) درء هذه الضغوط أو الرد عليها بقدرات ووسائل مماثلة ـ رغم كل ما اعتمدته من أنظمة التعامل الاقتصادي ، والتبادل التجاري ، والتعاون التكنولوجي والعلمي والثقافي .

ومعلوم ان هذه الضغوط لم تقتصر على هذه المجالات ، بل امتدت الى سائر الميادين الاخرى ، الثقافية ، والاعلامية ، والحضارية ، والنفسية ، والدعائية[٥] . وقد إتخذت هذه الضغوط طابع حملة تقويضية مثابرة ، تركزت على مواطن الخلل في بنية الاشتراكية وتطبيقاتها ، وخاصة القضايا الاقتصادية ، والنظام السياسي ، والعلاقات

الاجتماعية والثقافية ، ومسألة الحريات وحقوق الانسان ـ الى جانب القصور والتخلف في ميدان التكنولوجيا ومبتكراتها الحديثة من السلع والحاجات والخدمات... فضلاً عن مظاهر الاغتراب والعزل التي فرضت على السكان ، من خلال اسلوب الانتاج والقيود المفروضة على حرية السفر والتنقل والاقامة ، وغيرها من القيود والمحظورات .

على ان الرافعة الاكثر فاعلية في عملية التقويض هذه كانت تتجسد في **الانفاق العسكري الهائل** ، الذي فرض على الاتحاد السوفيتي في إطار المجابهة وعملية «سباق التسلح» والذي تجاوز في مداه وعواقبه حدود العقل والمنطق ؛ وخاصة فيما يتعلق بركام السلاح النووي القادر على إفناء البشرية وتدمير العالم مئات المرات . ورغم ان هذه الحقيقة كانت مدركة ومحسوبة من جانب قطبي النزاع ، إلا ان هذه العملية من سباق التسلح ، قد تواصلت واتخذت طابعاً جنونياً متصاعداً وقع عبؤه الاساسي وعواقبه المدمرة على الاقتصاد السوفيتي ، ثم على الاتحاد السوفيتي والشعب السوفيتي كله . ومرد ذلك هو التفاوت الشديد في حجم الناتج الاجمالي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي ، وبخاصة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ؛ وبالتالي تأثير نسبة الانفاق العسكري على الاقتصاد ، والأداء الاقتصادي ، ومستوى معيشة السكان . فالناتج الاجمالي للاتحاد السوفيتي ، هو ثلث الناتج الاجمالي في الولايات المتحدة ؛ ويعني ذلك ان نسبة الانفاق العسكري في الاتحاد السوفيتي كانت تشكل نحو ثلاثة أضعاف ما هي عليه في الولايات المتحدة ، بالقياس الى حجم الناتج الاجمالي في البلدين . بل وكانت نسبة الانفاق العسكري الحقيقية الموزعة على فصول الميزانية العامة في الاتحاد السوفيتي تصل أحياناً الى ٣٥ ـ ٣٧٪ من إجمالي الدخل العام .

هذا بالاضافة الى حقيقة أخرى مرتبطة بهذا الوضع المختلّ بالنسبة لتكوينات الحلفين المتجابهين وقدراتهما ؛ وهي ان غالبية الاعضاء في (حلف الناتو) هي دول صناعية متقدمة ، بل ومساهمة بفعالية في تصنيع السلاح وفي قضايا الانفاق على جيوشها وقواتها ، وامتلاكها لترساناتها الخاصة من السلاح ؛ بينما كانت الدول الاعضاء في (حلف وارشو) وعلى مدى عقود من السنين عبئاً ثقيلاً على الاتحاد السوفيتي .

وللتدليل على هذه الحقيقة المثيرة ، يكفي ان نشير الى حجم القوات والمعدات التي تقرر سحبها من أوروبا الشرقية مؤخراً وهي تتضمن حسب الارقام المعلنة : (٦٨) ألف دبابة و(٧٠) ألف مدرعة وناقلة و(٤٦) ألف منصة صواريخ و(٢٤) ألف طائرة الى جانب (٦) ملايين من الجنود والضباط تقدر كلفة مرابطتهم في السنة الواحدة بما يقارب الى (١٦٠) مليار دولار سنوياً . أما عن الهيكل العسكري للجيش السوفيتي كله ، أو حجم الانفاق المخصص لادامته وتطويره ، فتلك مسألة يمكن تصورها بالمقارنة مع هذا الجزء الضخم من الجيش السوفيتي المرابط في أوروبا الشرقية .

هذه الحقيقة الصارخة ؛ الى جانب غيرها من مظاهر الاختلال في الموازنة الاقتصادية ، وفي الادارة والتخطيط ، وتوزيع الموارد ، وغيرها من الفعاليات الاقتصادية ، كانت في صلب المنهج الذي اعتمدته الرأسمالية في سعيها لتقويض الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي . وللبرهنة على ذلك يكفي إستذكار ما أعلنه الرئيس الامريكي السابق (ريغان) عندما قال : «سنجوعهم تسليحاً»! وهي مقولة لا تستبطن الضغينة والعداء فحسب ، بل وتكشف علناً عن جوهر وأهداف المخطط الغربي الهادف الى تقويض الاشتراكية ، إنطلاقاً من الحقائق الآنف ذكرها ، وهذا ما تحقق للأسف الشديد .

ففي إطار المجابهة المشتدة والمزمنة ، ولدرء مخاطر التفوق العسكري من جانب المعسكر الرأسمالي ، ألزم الاتحاد السوفيتي نفسه بمبدأ التكافؤ والتفوق العسكري - رغم مبادراته المتواصلة ومنذ تأسيسه ، لدرء الحرب ونزع السلاح . ولكن طابع المجابهة ، ودوافع اللحاق والتكافؤ مع المعسكر الآخر ، قد دفعت الاتحاد السوفيتي الى مأزق الانفاق العسكري الهائل ، والى توجيه الموارد والطاقات العلمية والتكنولوجية نحو تحقيق الموازنة في أنماط وحجوم السلاح المتطور - على حساب الاقتصاد المدني وبنيته المتخلفة . وكان ذلك كله من بين ما كان مستهدفاً ومقصوداً من جانب المعسكر الرأسمالي لارهاق الاتحاد السوفيتي . ولقد شهدنا كما شهد العالم كله ، تلك الفترات المأزومة بالمخاوف والمخاطر التي عاشتها الانسانية - جراء هذه المنافسة على التفوق في إمتلاك آخر مبتكرات التكنولوجيا الحديثة من الاسلحة

المتطورة ، وأسلحة الدمار الشامل .

فلعقد من الزمان ، كانت هناك (الصواريخ النووية الجوالة) ؛ ولعقد آخر كانت هناك (القنبلة النيترونية) ، ولعقد ثالث كانت هناك (حرب النجوم)... وكان من أهداف هذا التوجه إلزام الاتحاد السوفيتي بتصعيد الانفاق العسكري ، وتركيز الموارد والطاقات لمكافئة هذه القدرات والمبتكرات أو لدرء مخاطرها ؛ وبالتالي إرهاق الاتحاد السوفيتي ، وتجويع الشعب السوفيتي ، وإيصال الاقتصاد السوفيتي الى تخوم أزمة عصيبة مركبة وشاملة .

وكان هذا ما تحقق في الواقع في مستهل عقد الثمانينات ؛ حيث احتدمت هذه الازمة وبلغت حد الاستعصاء عندما طالت سائر مكونات البنية الاقتصادية وفعالياتها ، وخاصة من حيث الأداء ، والادارة ، والانتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، والتجارة الخارجية . الى جانب ما اقترن بهذا الوضع من أزمات وإختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات ، وفي مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية . كما كان من أعراض هذه الازمة التصاعد المفاجيء لحجم الدين الخارجي ، وبروز السوق الموازية وتفاقم واتساع فاعليتها ، وتعاظم حجم الكتلة النقدية الدائرة فيها ، وذلك على خلفية الاختلال والقصور في أداء ووظائف السوق المحلي ، وتردي العلاقات الاجتماعية ، وتدني مستوى معيشة السكان .

ومما ضاعف من عوامل الاحتقان والتفجر في هذه الأزمة تصاعد فعل ومؤثرات السوق الرأسمالي العالمي الذي إتخذ طابعاً جديداً - استجابة للوضع الجديد - في مجمل تكوينات ووظائف الاقتصاد العالمي .

فقد تعاظمت على نحو لا سابق له ، عمليات الترابط والاعتماد المتبادل على نطاق العالم كله ، وذلك على خلفية التقدم الهائل في ميدان العلم والتكنولوجيا ، والانماط الجديدة من تقسيم العمل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية - كما سنفصل ذلك لاحقاً .

وكان لهذا كله ، دوره التفاعلي مع الاوضاع المأزومة في الاتحاد السوفيتي ، ومع التوجهات المعلنة لعملية الاصلاح والتغيير (البيروسترويكا) .

وبالاستناد الى هذه الحقائق ، لم يعد بمقدور الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، أن يبقى بمعزل عن فعل ومؤثرات هذه التطورات والتحولات النوعية في مسيرة المجتمع العالمي ، وبخاصة حالة التدويل المتعاظم للاقتصاد العالمي ، والضرورات المفروضة على البشرية ، لتجنب مخاطر الفناء في حرب نووية محتملة .

لقد كان لذلك كله ، دوره في التحول الانقلابي الذي حدث في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، بالارتباط مع تفاقم واحتدام أزماته الداخلية ـ كما سنبين فيما بعد . وقد قاد هذا الوضع في آخر الامر ، وبفعل الضرورة ، الى طريق التوجه والتعامل والتفاعل مع الرأسمالية العالمية ، تمهيداً للترابط والتكامل مع بنية النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الرأسمالية .

والواقع ، إن بوادر الاحساس بوطأة وعواقب العزلة التي كان يعانيها الاتحاد السوفيتي ، ثم التحسس بمقدمات وآفاق هذا التحول ، إنما يعود لسنوات أو عقود سابقة ، أي الى تلك الفترة التي تبلور فيها التوجه نحو بناء منظومة (الأمن والتعاون الاوربي) ومن ثم الدعوة الى إقامة (البيت الاوروبي المشترك) . ولكن الوضع العالمي ، وممكنات هذا التحول لم تكن ناضجة ، فاستبقى هذا الاحساس او التحسس سجيناً ضمن اسوار «المجابهة» او في الحقائب الدبلوماسية .

ومع ذلك فقد استدعت مخاطر المجابهة ، اتفاقاً على حالة مؤقتة تجسدت في (اتفاقية هلسنكي) عام ١٩٧٥ للامن والتعاون الاوربي ، وبمشاركة الولايات المتحدة وكندا ـ وهي الحالة التي يجري الآن تفعيلها وتطويرها ، استجابة لفعل التحولات النوعية الجديدة في العلاقات الدولية ، وفي اطار قوانين ومواصفات (النظام العالمي الجديد)[٦] .

* * *

تلك هي الاجابة المتيسرة قدر الامكان عن دور العوامل الخارجية بالنسبة لما وقع في الاتحاد السوفيتي . اما الاجابة الاشمل عن فعل الدوافع والعوامل الداخلية فسنتناولها على الوجه التالي :

اتخذت عملية التغيير في البداية ، طابع اصلاح وتجديد ، او ما اطلق عليه عملية (اعادة البناء) ، كما اتخذت طابعاً متدرجاً وئيداً ، وذلك على خلفية حالة سيكولوجية موروثة ومزمنة ، لم تكن تتحمل التحول الفجائي او «الصدمة»... وكان لذلك التمهل والتذبذب عواقبه السلبية من الصراعات والتقلبات والغموض والفوضى . وقد انطلقت هذه العملية في البداية من حالة وصفت مبدئياً بحالة (الركود والتعفن) التي ادت الى (أزمة) تتطلب حلولاً عاجلة وشاملة . وأخذاً بنظر الاعتبار المزاج السائد في المجتمع ، اعتمدت هذه العملية مبادىء اخلاقية وانسانية ، وآليات معينة مقبولة تركزت في اتجاهات الديمقراطية والمكاشفة ، والنقد والنقد الذاتي ، وقضايا العدالة والشرعية... وذلك باسم تنقية الاشتراكية من العيوب والشوائب ، «ورد الاعتبار للاشتراكية وللحزب القائد» .

وقد استهدفت هذه العملية في البداية كشف ذلك الركام الثقيل من «الضلالات والاخطاء والذنوب والشرور والجرائم...» كما كان يرد في خطب المسؤولين وقادة الحزب والدولة وكتابات الكتاب .

وفي مرحلة لاحقة ، بدأ التوجه نحو اجراء تغييرات جذرية او جوهرية في مختلف الميادين ، وبخاصة في ميادين الاقتصاد ، وحياة الحزب ، ووظائف الدولة ، والمنظمات الاجتماعية ، وقضايا الثقافة ، وحياة المجتمع... الخ . وخلال ذلك تم التركيز على انهاء المجابهة او الحرب الباردة . وعلى تحقيق السلام ونزع السلاح ، وتطبيع العلاقات الدولية . وفي هذا السياق كانت تجري مراجعات اولية لقوانين بناء الاشتراكية ، وللاحكام التأريخية بشأن الاشتراكية . لكن هذا الموقف قد استطال لبضع سنوات ، وظل منهج التعليل لمواطن الخلل الاساسي في الاشتراكية محصوراً في اطار ما سمي بـ«العقائدية الجامدة ، والتشويهات في تطبيق المبادىء ، وبيروقراطية الحزب والدولة ، وسوء الادارة الاقتصادية» .

ولتوكيد ما سبق ، نورد فيما يلي بعض النصوص المجتزأة من مقولات بعض القادة والكتاب وفي مقدمتهم (غورباشوف) . يقولون :

ـ «نحن نعرف من خبرتنا الغزيرة... انه بدون النقد والنقد الذاتي يستحيل

تحقيق النجاح في تطوير الاشتراكية... فالاعتراف النزيه بأخطائنا... وتلافيها لا يؤدي الا الى تعزيز هيبة الاشتراكية» .

ـ «ان عملية التجديد الجارية اليوم ، هي ثورة ، بل ثورة مستمرة... في عقول الناس وقلوبهم... وفي الاقتصاد ، والمجال الاجتماعي ، والحياة كلها» .

ـ «نحن لا نسير بعيداً عن الاشتراكية ، بل نطور القدرة الكامنة في النظام الاشتراكي . وليس بعيداً عن الديمقراطية ، بل باتجاه تطوير الديمقراطية» .

ـ «ان الديمقراطية هي سلطة الشعب . والمكاشفة هي وسيلة الابلاغ عن الحقيقة» .

ـ «يجب ان نعرف من الماضي ولاجل المستقبل كل الحقيقة ، ليس فقط عن منجزاتنا وانتصاراتنا ، بل عن اخفاقاتنا ومصاعبنا واخطائنا ايضاً» .

ـ «نحن بحاجة الى مزيد من الاشتراكية... الى اشتراكية متجددة ومتطورة باستمرار ، وقادرة على ان تكون طليعة الحضارة البشرية ـ اقتصادياً وثقافياً واخلاقياً» .

ـ «ان النقد والمكاشفة يجب ان يسخرا لحماية المجتمع سياسياً واخلاقياً ، فلا اشتراكية بدون ديمقراطية» .

ـ «ان الرسالة التأريخية للاشتراكية هي اعلاء شأن الانسان» .

وهكذا تنتظم جميع مفاصل هذه العملية من الاصلاح والتغيير ، منظومة شاملة من القيم الانسانية والمبادىء الاخلاقية . وهذا ما اكد عليه (غورباشوف) بقوله :

«ان الاصطدام الحاد بالظواهر السلبية ، كان في الميدان الاخلاقي بالذات» . كما جرى التأكيد على ذلك في اجتماع كامل للجنة المركزية عام ١٩٨٧ ـ حيث دعت قرارات الاجتماع الى : «ضرورة العمل على تكوين مناخ روحي واخلاقي جديد ، واجتثاث كافة انواع االانحراف عن قواعد الاخلاق الاشتراكية... كما دعت هذه القرارات الى ادانة سائر اشكال النواقص والانتهاكات للقيم الانسانية والمبادىء الاخلاقية ، وخاصة داخل الحزب ـ كما سنرى . وخلال هذه المناسبة ، اكد (غورباشوف) على «اهمية ترسيخ الشرعية ونصرة العدالة»... بعد ان ادان بشدة مظاهر

«خرق الشرعية ـ وانتهاك القانون من قبل بعض الهيئات الساهرة على حماية القانون وغض انظارهم عن الجرائم الضخمة...» كما تواصلت الادانة الصارخة لـ«الزيف ، وضيق الافق ، وعقم الاخلاق ، وعدم الثقة... والتشويهات والتراجعات عن مثل الاشتراكية» . وفي مقابل ذلك تواترت الدعوة الى الصدق ، والاستقامة ، ونقاوة الضمير ، والوجدان» .

ـ وبصدد البيروقراطية ، تحدثت الصحافة عن هذه الظاهرة التي وصفتها بـ«البلاء» ووسمتها بـ«العار» كما ذكّرت بموقف لينين من «الغطرسة الشيوعية» وقالت :

«ان حياة الانسان تكون مقدسة فقط عندما لا يجرؤ احد على الاعتداء عليها» .

ولم تتحرج عن وصم بعض الناس بـ«المحتالين والملطخة ايديهم بدماء الغير» وعن «انماط من المافيا... والاخطاء القضائية المأساوية والرهيبة»...

ورغم التذكير والتحذير ، والادانة والتنديد ، والكشف العلني للمحاكمات الجائرة التي تمت في عهد (ستالين) والمذابح الجماعية ، والاثام والجرائم الرهيبة التي ارتكبت ، الا انها ردت الى «غواية السلطة والتسلط والتفرد والدكتاتورية ، والنزعات الفردية الدموية» ، دون التطرق الى مبدأ القمع والعنف في صلب النظرية ـ كما سنرى . كما عزيت اسباب تراكم وتواصل المظاهر السلبية في تكوين ومواقف الافراد الى اعراض وتأثيرات «الركود المشوه» .

ـ اما بشأن (الدوغماتية) ـ او الجمود العقائدي ، فقد وصفت بـ«القوالب الكلامية» او «البلاغة الكلامية المنمقة» وخاصة لدى الحديث عن «الاشتراكية الواقعية» ...! ...وانها بالتالي عجز يحول العالم الى طاقم من الحقائق والمبادىء المعصومة عن الخطأ... والتي جعل منها البعض مبدءاً «سياسياً» ، وخلقياً ، وثقافياً ، ادت الى ترسيخ الوضعية المتفردة لبعض الاشخاص والجماعات على حساب الاخرين» . وهنا ، يتم الاغضاء ايضاً عن فعل القوانين المعتمدة في بناء الاشتراكية ـ كما سنرى .

ـ وبصدد الخطايا والشرور الاخرى ، يجري الحديث عن «التكاليف الانسانية

والروحية الجسيمة (لا المادية فحسب) التي عاناها المجتمع في عهد الركود والفساد ، وعن الانتهاكات الوقحة للشرعية الاشتراكية ، وعن تفاقم الكفر بمباديء ديمقراطية اساسية ـ كالحرمة الشخصية ، وتساوي الجيمع امام القانون ، وعدالة المحاكم ، وعن محنة ذلك المواطن الذي يدافع عن شرفه وكرامته الشخصية ضد الاهانات الظالمة»...

ـ كما يجري الحديث في معرض آخر ،عن «المخاتلة ، والفساد ، والدعارة والرشوة» ، مع التأكيد على الاهمية القصوى لمبدأ العلانية ومصارحة الجماهير بالحقائق» .

اما رئيس الوزراء آنذاك (ريجكوف) فقد اشار الى ان «دروس الماضي هي التي دفعت الى وضع الديمقراطية في مركز الاهتمام» . ومع ذلك فقد شدد على «اهمية المركزية الديمقراطية» ودعا الى «الكفاح بشكل حاسم ضد الظواهر الغريبة عن الاشتراكية» مختتماً كلمته بالقول : «ان نجاح التحولات التي بدأت في الاتحاد السوفيتي يتوقف عليها مستقبل البلاد ، ومصائر الاشتراكية ، وكل الحضارة العالمية» .

وكان غورباشوف متفقاً معه عندما قال : «ان المشكلة لا تكمن في الاشتراكية ، بل في تطبيق الاشتراكية» .

* * *

لقد تقصدنا ايراد واختزال وتنسيق هذه النصوص والمقتسبات بهدف ابراز ملامح ومعالم الوضع الذي كان سائداً في الاتحاد السوفيتي لدى البدء بعملية التغيير واعادة البناء ، وذلك للتخفيف من عناء القاريء في متابعة جزئيات وتفاصيل هذه الصورة المتداخلة والمعقدة .

ومن كل ما سبق ، يمكن رؤية مجمل اعراض النواقص والضلالات والاخطاء والخطايا الغريبة عن الاشتراكية ، ومباديء الاشتراكية ، ومن ثم الاشتراكية ومثلها الانسانية الرفيعة .

غير ان نهج تحليل وتعليل مولدات هذه الاعراض والاوضاع ، قد حوصرت كما بينا في اطار : الجمود ، والتشويه ، والبيروقراطية ، وسوء الادارة الاقتصادية والضغوط

الخارجية ؛ وبالتالي العوامل والظروف الداخلية دون اقتراب مما هو فاعل واساسي في هذا كله ، وهو ـ كما ذكرنا قبلاً : عدم نضوج روسيا للاشتراكية (التي سنتطرق اليها حالاً) . وقد ارتبط ذلك كله ، وكما اشرنا آنفاً ، بحالة غيرمدركة تماماً ، وكما يبدو ، لفعل قوانين التحول الموضوعية ، الى جانب عدم توفر الوفاق او الاتفاق على وجهة وبرامج ومصائر عملية التغيير من قبل المبادرين اليها والقائمين عليها . ولذلك ، ظلت كل الحلول تدور في مدار «الاشتراكية» او ضمن مساعي «تنقية الاشتراكية» ، او «محاولة اصلاحها وتقويمها» أو «رد الاعتبار لها»! وهكذا تم اختزال هذه العملية الانقلابية الكبرى (البريسترويكا) ـ الى مجرد عملية اصلاح ، اوترقيع ، او ترميم .

ولكن مجرى التطور ـ كما بينا ـ لا يستأذن عادة ارادات الافراد ، كما ان الظروف التأريخية لا تستأذن نزوات الاقدار . ولذا اتخذت هذه العملية طابعاً انقلابياً مثيراً ، اسهم ـ كما اسلفنا ـ في تدشين وتفعيل عملية تحولات عالمية شاملة فرضتها حالات الترابط والوحدة (والتناقض) في مسيرة العالم . ومن هنا ، يمكن القول ان هذه العملية لم تكن سوفيتية بحتة ، او انقلاباً عشوائياً في سير التأريخ الانساني . فقد كان محركها ـ كما بينا آنفاً ـ هو نضوج شروطها ، وتفاقم تناقضاتها ، ثم انفجارها . وكل ما في الامر ان هذه الحالة ، كانت في الاتحاد السوفيتي وبالتالي في البلدان الاشتراكية الاخرى ،اكثر اختماراً واحتقاناً وتفجراً . وهذا ما حصل وتحقق ، واتخذ بالتالي دور رافعة اساسية في ترسيم وارساء معالم عصر جديد ، او ابراز مكونات أو مقومات (نظام عالمي جديد) .

* * *

وبعد ، فلنشرع في تناول مسببات ودوافع هذا التحول الذي حصل في الاتحاد السوفيتي ، اي منظومة العوامل الداخلية ـ بعد ان تجاوزنا غيرها من عوامل خارجية ـ وذلك من خلال تجاوز المظهر (في هذه الظاهرة الكبرى) الى الجوهر ، مع استبعاد نهج العقائدية الجامدة ، واسلوب التقطيع والتجزيء والتبسيط ، وبالتالي اقصاء منطق المؤامرة وتعظيم دور الافراد .

ولنبدأ اولاً بابعاد بعض هذه الاوهام عن جسم الحقيقة ـ ومنها ما لا يزال معتمداً

في التحليل والتعليل ، وفي صياغة الموقف من جانب بعض الاحزاب والحركات المنغلقة على نفسها حتى الآن .

ـ فهناك من يرى ان ما حدث في الاتحاد السوفيتي هو مجرد «مؤامرة امبريالية» محبوكة ، مدبرة ، لاغير!

ـ وهناك من يرى انها عملية هدم او ثأر وانتقام من جانب اليهود!

ـ وهناك من يعزو هذه العملية الى نفر من العملاء والمرتدين وخونة المبادئ! الخ .

هنا يبرز سؤال : اذا كان الامر كذلك ، بالنسبة لهذه العملية الكبرى من التحول الذي زلزل العالم ، فيبنبغي على دعاة هذه التفاسير والاحكام ، ان يجيبوا على تساؤلات كبيرة للغاية وهي :

ـ اين اذن دور الحزب بقدراته الضخمة ، وتجربته الفذة ، وبأعضائه وملاكاته الخبيرة والمدربة ، والذين تجاوز تعدادهم عشرين مليوناً؟

ـ واين هم منتسبو منظمة الشبيبة الشيوعية ، بطاقاتهم ، وحماستهم وتربيتهم ، والذين جاوز تعدادهم (الثلاثين) مليوناً .

ـ وماذا كان دور النقابات العمالية التي كانت تضم نحو (سبعة وثلاثين مليوناً) ، في الذود عن حزب الطبقة العاملة ، وسلطة الطبقة العاملة؟

ـ ولماذا هذا الموقف السلبي من جانب الجيش الاحمر الجبار ، بملايين مقاتليه ، وترسانة اسلحته الهائلة ، ومآثره وامجاده ، وعزته الوطنية ، وتقاليده الثورية؟

ان من يتابع احداث التأريخ بعين بصيرة ، ويعتمد العلم والعقل والتجربة في تفسير هذه الاحداث ، لا يمكن الا ان يستخلص الحقيقة من هذه التساؤلات الكبرى والمثيرة ، وان يستبعد من ذهنه ومن منهجه في التحليل مثل تلك الاحكام المبسطة عن دوافع واسباب هذه العملية الكبرى وسواها في مسيرة التأريخ . فليس بمقدور المؤامرة والدسيسة ، ان تحقق مثل هذا التحول الجذري الهائل والشامل الذي وقع في الاتحاد السوفيتي ، بمعزل عن نضوج واختمار تناقضاته ، وتكامل مقوماته . وليس بمقدور الافراد في اية حالة من الحالات ان يقوضوا باظافرهم عمارة شامخة ، ذلك ان فعل الارادة الفردية ـ كما اسلفنا ـ هو في آخر الامر محكوم بفعل الضرورة .

لهذا كله ، سنقول مبدئياً ، وبقناعة وبيقين ، مستندين الى منطق العلم والى مقارنة الحكم بالواقع ـ ان مرد كل ما حصل في الاتحاد السوفيتي ، انما يعود ، في الجوهر والاساس ، الى اخطاء ونواقص ، واختلالات بنيوية ، في المنظومة النظرية والتطبيقية لبناء المجتمع الاشتراكي .

ومن هذا المنطلق ، سنتناول اهم المسائل المرتبطة بهذا الاستنتاج والحكم ـ وذلك من خلال ستة محاور (او فصول) ـ وهي :

١ـ الملكية العامة لوسائل الانتاج

٢ـ اسلوب الانتاج والادارة الاقتصادية

٣ـ السلطة السياسية (الحزب والدولة)

٤ـ القومية والاممية

٥ـ العالم الروحي للانسان (الدين والثقافة)

٦ـ النظرة الى العالم والعلاقات الخارجية .

الهوامش

(١) ما كل ما هو جديد حميد . وقد قلت لمستمعي محاضرة ألقيتها قبل أربع سنوات : «ليس النظام العالمي القديم هو الفردوس المفقود ولا النظام العالمي الجديد هو الفردوس الموعود . كما ان النظام العالمي الجديد ليس صحوة ضمير ، ولا هو إنقلاب في وعي الانسان أو في المنظومة الأخلاقية للدول والشعوب» .

(٢) وهذا ما نشهده اليوم مثلاً في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً . وهو البلد الذي إعتمد العلمانية والمادية والالحاد مذهباً سائداً في الدولة والمجتمع ، وسياسة ثابتة ومثابرة في التعامل مع المواطنين ومحاصرة الاديان والعقائد الدينية . وهو ما حصل قبلاً في روسيا أيضاً لدى فشل وقمع ثورة الشعب عام ١٩٠٥ ـ حيث برز الدين كملاذ من الاخفاق والاحباط ، واستعاد الى أحضانه أبرز الفلاسفة والمفكرين الماديين وقادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي أمثال : بوغدانوف وبزاروف ولوناشارسكي ، وحتى أبرز الكتاب الماديين من أمثال مكسيم غوركي . بينما إتخذ لينين موقفاً مناقضاًفي هذه الفترة بالذات تجسّد في مؤلفه (المادية والنقد التجريبي) .

كما أن هذا هو ما حصل إثر المآسي التي أفرزتها الحرب الدموية الطويلة الأمد بين الهوغونوت والكاثوليك ،

في القرن السادس عشر، حيث ولدت الى جانب الرغبة الشاملة في السلام والعطف على النظام الملكي الاستبدادي المطلق، تطلعاً شديداً للاحتكام الى القواعد الانسانية في الدين وشيوع مشاعر التسامح الديني.

وهذا الوضع هو ما سبق أن أشار اليه (ماركس) بقوله: «ان المنقذ الدائم للانسان من الضعف هو الايمان بالمعجزات».

كما انه هو ما يتكرر الآن في موسكو على لسان بعض القادة السياسيين والمنظرين الماركسيين الذين يؤكدون على ان بين المسيحيين والماركسيين وبين الماركسية والأديان «مبدأ إنساني مشترك».

(٣) وفي هذا الصدد، غالباً ما يتكيء الحكام والمتجبرون والاثرياء على مقولات ملفقة وأحاديث غير موثقة لتبرير ظلمهم للناس. فهناك الأحاديث المزعومة من قبيل: المال وسخ الدنيا، والفقراء عيال الله! وحديث منسوب لأبي مسلم الخراساني يقول فيه على لسان الرسول (ص) «إن أكثر الناس جوعاً في الدنيا أكثرهم شبعاً في الآخرة»...الخ! وهي في تعارض مع الاحاديث الموثقة ومع المقولات الصحيحة المنقولة عن الرسول وعن الخلفاء الراشدين.

وتنسب إلى تلك الفترة الأقوال والدعوات التالية: «لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حراً». «إن آدم لم يلد عبداً ولا أمة... والناس كلهم أحرار». والدعوة إلى: «أخذ فضول الاغنياء وردها الى الفقراء». والقول: «ما افتقر فقير إلا بغنى غني». «ليس مؤمناً من بات شبعاناً وجاره جائع». ومن ثم: «كاد الفقر أن يكون كفراً».

وكان الخليفة العادل (عمر بن الخطاب) هو من أنشأ بيت المال وكان يحاسب عماله حساباً عسيراً، ويغلظ لهم في القول، وينتزع منهم ما كسبوه لبيت المال ليقسّم نصفه على الفقراء، وهو صاحب القول المأثور: «لكل وسابقته، ولكل وعمله، ولكل وحاجته».

ولكن ما حصل بعد الفتح، وبخاصة منذ بدء خلافة (عثمان) قد أخذ منحى آخر، رغم ان عثمان تبرع بالكثير من أمواله، واعتق رقاب المئات من العبيد من ماله الخاص. ومع ذلك فقد عمّ الثراء، وحيازة الاراضي والاملاك، واقتناء الأماء والعبيد، وغير ذلك مما كان متعارضاً مع المثل والقيم المثالية للاسلام.

وهذا ما استثار نقمة (أبو ذر الغفاري) الذي اعتزل الناس، واختار له ملجئاً في الصحراء. وهو صاحب القول المأثور: «عجبت لامريء ينام ليله جائعاً ولا يخرج على الناس شاهراً سيفه». وهكذا أخفق (أبو ذر) في تحقيق أمانيه وأحلامه المثالية، كما أخفقت ثورات العبيد والجياع في العهد العباسي، وكذلك أفكار ومشاريع الاشتراكيين الطوباثيين في أوربا. كما لم يتحقق - كما أسلفنا - حلم روسو في التعاقد الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين.

وحول مثل هذه الاخفاقات يقول المفكر الروسي الكبير (لوناشارسكي):

«إن الشخصيات النبيلة في التأريخ، غالباً ما تلقى مصرعها في الاشتباك مع الواقع؛ لا لأنها لم تستوعبه، بل لأنها لا تريد أن تتنازل عن مُثلها العليا التي تعتبر عصية على التحقيق في الظروف المعطاة».

وعن هذا أيضاً تحدث ماركس وأنجلز عن حالة يجد المرء نفسه فيها مجبراً على تحمل الحكم في حقبة لا تكون فيها الحركة قد نضجت بعد لتحقيق أهدافها، وعند ذلك سيجد هذا الانسان نفسه في مأزق، لأن ما سيفعله سيتناقض مع كل مبادئه وأهدافه السامية.

هذه المثل والمبادئ، ووسائل ترحيل أماني وعذابات الانسان، وبالتالي مؤاساته ووعده بالخلاص وسيادة الحق والعدل والخير، هو ما تشترك به سائر الاديان ومنها الدين اليهودي والمسيحي. فالسعادة والسلام

والرفاه على الارض هي مجرد حلم او محض خيال . ولهذا يتحدث (الأنجيل) عن سماوات جديدة وأرض جديدة تنتظر وعد الله لتوطين عباده الصالحين . ذلك ان الله قد اختار لآدم وحواء مقاماً في الجنة على الارض ولكنهما عصياه . ومع ذلك فإن قصد الله لم يتغير ، بل يجب أن يتحقق بصورة عالم جديد ، سيكون هو مملكة الله التي سيهبها للخيرين والطيبين ، الذين سينعمون بها الى الأبد ، ويعيشون فيها دون كراهية أو خصومة أو حروب ، ودونما استغلال أو غدر أو عناء ـ كما وعد الأنجيل . كما ان الله سيخلص الخيرين من رعاياه من التحامل والخبث والكراهية ، ومن الضجر والسأم والقلق ، وسينعش الصحراء والارض القاحلة بدفق المياه والخضرة ، وسيؤمن علاقات السلم والمؤانسة بين الذئب والحمل... وبين الانسان والحيوان ، كما وسيخلص الانسان من الامراض والجراح والاحزان ، وسيزيل كل دمعة من كل عين ، فلا حزن ولا بكاء ولا آلام... إذ لا موت ولا مرض...
«فالخلود قادم بارادة الخالق المحبوب»!

(٤) بدلاً من الحديث عن «الحد الاقصى» من اشباع حاجات الناس المادية والروحية المتنامية باستمرار ـ كما ورد في برنامج الحزب ـ كان الناس في موسكو يتحدثون بتهكم ومرارة عن «الحد الادنى من الخيرات المادية ، والحد الادنى من العدالة الاجتماعية ، والحد الادنى من الحرية والديمقراطية...!
كما كانوا يقولون : ان الاشتراكية قد نفت في الواقع شخصية الانسان . وان النظام السوفيتي كان في الواقع رأسمالية دولة اكثر منه نظاماً اشتراكياً .

(٥) كان (غورباشوف) قد أكد على ذلك منذ بضع سنوات ، حيث قال : «إن الهجوم المكثف الاقتصادي والسياسي والنفسي والعسكري الذي بدأته الرجعية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، قد أملته حالة أوضاعنا الداخلية ، الى جانب الاسباب الاخرى...» .

(٦) يمكن القول ايضاً ان هذا الاحساس انما يرجع الى المؤتمر العشرين ، والى دور (خروشوف) في محاولة التجديد والاصلاح ، وفك العزلة عن الاتحاد السوفيتي ، وانهاء المجابهة او الحرب الباردة ، من خلال ابراز شعار التعايش السلمي ، ومحاولات ومبادرات عديدة ارتطمت (سوية مع تطلعاته واحكامه الرومانسية عن مستقبل الاشتراكية و«دفن» الرأسمالية) باحكام ومواضعات عصره التي حاصرته واسقطته . وبالمثل كان (اندروبوف) من المبادرين الى الاصلاح والتجديد الذي تولاه غيره وهو (غورباشوف) . فقد حتم الوضع الذي تكوّن في الاتحاد السوفياتي ، وبالارتباط مع التطورات الجديدة في العالم ، بروز المبادر او المحرك لهذه العملية التي تهيأت ونضجت مقوماتها . ولذا ، برز (غورباشوف) الذي سيبقى اسمه في سجل التأريخ مرتبطاً بهذه العملية (البيروسترويكا) ثم ما آلت اليه من تداعيات . كما سيبقى مع انصاره قبلاً ، ثم مع منافسيه او خصومه لاحقاً ، شركاء متوافقين ومتعارضين في صياغة (الارادة العامة) التي تحكمت او ستتحكم في النتائج النهائية لهذه العملية الانقلابية الكبرى .

المحور الأول

الملكية العامة لوسائل الانتاج

تعتبر مسألة الملكية الاجتماعية ، او بالاحرى ملكية الدولة للقوى المنتجة ووسائل الانتاج ، عماد وهيكل البنية الاشتراكية ؛ والهدف الاساسي او النهائي للثورة الاشتراكية .

وبهذا النمط من الملكية ، ترتبط سائر محاور النظام الاشتراكي ، وبخاصة اسلوب الانتاج الاشتراكي ، والسلطة السياسية ، ووظائف الدولة ، والحزب ، والنقابات ، والمنظمات الاجتماعية ، والمنظومات والآليات الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية... الى جانب الدستور والقوانين ، ومناهج الثقافة والعلوم ، وسائر القضايا الاخرى المرتبطة بما يسمى بـ(البناء الفوقي) .

وللتدليل على هذه الحقيقة ، نضع جانباً ، ما سبق ان اعتمد كمبررات لتراكم واحتدام أزمة الاشتراكية ، واسباب تداعي وانهيار النظام الاشتراكي ـ وهو ما سبق ان تطرقنا اليه . كما نرجيء الحديث مؤقتاً عن ما تواصل الالتزام به حتى عام ١٩٨٩ من قوانين بناء الاشتراكية وفي مقدمتها «تصفية الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية» (القانون الثاني بعد السلطة السياسية)... ونبادر الى استقراء الاحكام النظرية الخاصة بالاشتراكية ، وبالثورة الاشتراكية ، ولا سيما ما يتعلق بالملكية العامة لوسائل الانتاج ، وذلك من خلال ايراد بعض النصوص المجتزأة ، ابتداءً من منابعها النظرية ، وانتهاءً باشكال تطبيقها :

ـ جاء في (البيان الشيوعي) لماركس وانجلز ما يلي :

* «... لا تستطيع البروليتاريا الاستيلاء على القوى المنتجة الاجتماعية الا بهدم اسلوب التملك الخاص بها» .

* «... لا تملك البروليتاريا شيئاً خاصاً بها حتى تصونه... فعليها اذن ان تهدم كل ما كان يحمي ويصون الملكية الخاصة» .

* «ستستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية من اجل انتزاع الرأسمال من البورجوازية ، ومركزة جميع وسائل الانتاج بايدي الدولة... ولا يتم ذلك الا بخرق حق التملك وعلاقات الانتاج بالشدة والعنف» .

ـ وهنا يجري تعداد عشرة تدابير لتحقيق ذلك ، ومن بينها :

«نزع الملكية العقارية... فرض ضرائب تصاعدية... إلغاء الوراثة... مصادرة املاك المهاجرين والعصاة المتمردين... الخ .

والخلاصة ـ كما ورد في (البيان الشيوعي) :

«فان الشيوعيين يؤيدون في كل قطر من الاقطار كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم . وفي كل هذه الحركات ، يضعون في المقدمة مسألة الملكية باعتبارها المسألة الاساسية في الحركة ، مهما كانت الدرجة التي بلغتها هذه المسألة في تطورها» .

* وكان ماركس ـ كما اوردنا آنفاً قد تحدث في (رأس المال) عن حتمية انفجار التناقض بين الملكية الخاصة وجماعية الانتاج ، حيث قال : «وبالتالي ، سيقرع ناقوس النعي للملكية الرأسمالية الخاصة... ويتم نزع ملكية نازعي ملكية الآخرين» .

تلك مجرد نماذج من احكام ومقولات كلاسيكية كثيرة... قاطعة وواضحة . ولاستكمال الصورة نورد مثيلاتها من المقولات والتطبيقات ، وخاصة من جانب (لينين) :

يقول :

* «... لا يمكن التغلب على الرأسمالية دون إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج»...

* كما دعا الى «... مصادرة البنوك ، والمصانع ، والسكك الحديد ، والاملاك الزراعية الكبرى» . ورداً على (كاوتسكي) الذي لام البلاشفة لتجريدهم الفلاحين الميسورين من حق الانتخاب ، وارسال الفصائل المسلحة من العمال الى الريف لانتزاع فائض الحبوب من الفلاحين ، قال لينين :

«تلك مأثرة لنا ، لاننا نرسل الى القرى فصائل مسلحة من العمال تعلن جهاراً بأنها تحقق دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الفقراء... وتصادر من المضاربين والفلاحين الاغنياء فائض الحبوب التي يخفونها... نحن ضد الرأسماليين ، بمن فيهم الريفيون الاغنياء ، اي الكولاك... هنا فقط تصبح الثورة ، ثورة اشتراكية»...

* كما يؤكد على استحالة التوفيق بين مصالح فقراء الفلاحين والكولاك ، داعياً الى «القضاء على الملكية العقارية» .

* وفي معرض رده على (كاوتسكي) ايضاً (الذي كان يدعو الى تقسيم الارض الى حصص صغيرة وتمليكها للفلاحين) يقول لينين :

«... ذلك شعار بورجوازي صغير ليس فيه ذرة من الاشتراكية... فهو (اي كاوتسكي) نسي ان السلطة السوفيتية قد ألغت كل ملكية الارض» .

* ورغم مؤاخذات (كاوتسكي) وتأكيده على «ان الانتاج الصغير يطمح عادة الى الملكية الخاصة الكاملة لوسائل الانتاج ، فقد صدرت في ١٩ شباط ١٩١٨ مراسيم الحكومة السوفيتية بتأميم املاك الملاكين ، والعائلة القيصرية ، والاديرة والكنائس - مع كل ممتلكاتها وابنيتها ومواشيها... دون اي تعويض... وبالتالي جعل ملكية الارض ملكية اجتماعية ، وتحويل كل الملكيات الخاصة من الاراضي والادوات الى السلطة السوفيتية . هذا الى جانب تطوير الزراعة الجماعية على حساب الاستثمارات الفردية بغية الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي» .

* وكان لينين قد أكد ايضاً على «ان إلغاء الملكية الخاصة للارض يعني تأميمها... وان هذا التأميم قد اعطى للدولة البروليتارية الحد الاقصى من الامكانيات للانتقال الى الاشتراكية في الزراعة» .

* كما واصل ردوده القاسية على (كاوتسكي) الذي ارتأى تمليك عمال

المناجم والمصانع... المرافق الصناعية ، منتقداً مراسيم الحكومة السوفيتية في ميدان الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ، حيث قال :

«انها في منتهى التناقض ، ويستحيل تحقيق النتائج المرجوة منها» . معتبراً «ان ذلك كله هو احدى نتائج الديكتاتورية وسحق الديمقراطية» .

* وفي مقالة كتبها (لينين) بعنوان (المبادرة الكبرى) قال :

«واضح انه من اجل محو الطبقات تماماً ، لا يكفي اسقاط المستغلين ، أي الملاكين العقاريين والرأسماليين . لا يكفي إلغاء ملكيتهم ، انما ينبغي ايضاً إلغاء كل ملكية خاصة لوسائل الانتاج» .

* وفي موضوعاته عن (الديمقراطية البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا) قال عن دكتاتورية البرجوازية بأنها «دكتاتورية الاقطاعيين والبورجوازيين... التي كانت تسحق بالقوة مقاومة الاغلبية الساحقة من السكان ـ اي الشغيلة» . «اما دكتاتورية البروليتاريا فهي على العكس ، تسحق بالقوة مقاومة المستغلين ، اي انها تسحق اقلية ضئيلة من السكان ـ الملاكيين العقاريين والرأسماليين» .

«ان دكتاتورية البروليتاريا ، ستنزع من الرأسماليين ، ولصالح الشغلية ، بيوت الملاكين العقاريين ، وخيرة العمارات والمطابع...» .

هذا ، وقد اقترنت موضوعة الملكية العامة او بالاحرى ملكية الدولة ـ كما سنرى ، باستنتاجات واحكام رومانسية ، تجاوزت الواقع ، واحكام الزمن ، وخاصة فيما يتعلق بالاداء الاقتصادي ، والادارة الاقتصادية ، والوفرة في الانتاج . كما اعتمدت المثالية في التعامل مع غريزة الانسان ونزوعه الى التملك ، مستبعدة من الطبيعة الانسانية كل ما هو متأصل وموروث من النزعات كالمصالح الشخصية . هذا الى جانب اليقين بامكانية بناء مجتمع نموذجي«تنعدم فيه الطبقات ، وتزول الدولة ، وتتحقق المساواة... وتسود الحرية ، ويعتاد البشر طوعاً على مراعاة سائر القواعد الاولية للحياة في المجتمع»(١) .

ورغم ان ماركس وهو يتحدث عن الطور الاول من المجتمع الشيوعي ، قد اكد على ان «تحويل وسائل الانتاج الى ملكية عامة للمجتمع (اي تحقيق الاشتراكية)

لا يحقق المساواة والعدالة المنشودة بصورة كاملة ، الا انه في حديثه عن الطور الاعلى من المجتمع الشيوعي ، اعتبر «ان زوال خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ، وزوال التضاد بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، سيؤدي الى ان يصبح العمل لا وسيلة للعيش فقط ، بل الحاجة الاولى للحياة ايضاً» ويضيف قائلاً :

«وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الافراد من جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة ، حينذاك فقط ، يمكن تجاوز الافق الضيق للحق البورجوازي (اي التوزيع حسب العمل ـ ع) تجاوزاً تاماً ، ويصبح بامكان المجتمع ان يسجل على رايته «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته» .

ولبلوغ هذه الامنية ، اعتبر (ماركس ـ وايده في ذلك لينين) ، ان القضاء على الملكية الخاصة وتحويل وسائل الانتاج الى ملكية عامة (او اجتماعية) ـ هو المدخل والوسيلة لتطور القوى المنتجة . ذلك ان الرأسمالية ـ على حد تعبير لينين : «تعيق هذا التطور ، رغم التقدم الذي بلغته التكنولوجيا الحديثة» بحيث نستطيع ان نقول بوثوق ويقين ، ان مصادرة الرأسماليين ، تسفر لا محالة عن تطور قوى المجتمع المنتجة تطوراً هائلاً!

ويضيف :

«وفي هذه الحالة لا يعود المرء مرغماً على العمل نصف ساعة زيادة على ما يعمل شخص آخر ، وان لا يقبض اجرة اقل من اجرة الآخر»... مشيراً في الوقت نفسه ، الى «انه لن يعود من الضروري تقنين المنتجات (اي توزيعها بصورة حصص) من قبل المجتمع... فكل فرد سيأخذ بحرية «حسب حاجته» .

وبعد ان يؤكد على «اهمية الرقابة الصارمة جداً» على مقاييس العمل والاستهلاك ، وهي رقابة يجب ان تبدأ من مصادرة ملكية الرأسماليين ، ومن رقابة العمال على الرأسماليين... يعود فيتحدث عن : «تحويل جميع المواطنين الى شغيلة ومستخدمين في «نقابة كبيرة واحدة للشعب كله» ـ اي دولة سوفيتات العمال والجنود... وبالتالي «سيصبح المجتمع كله مكتباً واحداً ، ومعملاً واحداً ، يتساوى فيه الجميع في العمل وفي الاجور» .

ورغم استدراكات (ماركس وانجلز) وتحرجهما عن تحديد فترة زمنية لحلول الطور الاعلى من الشيوعية ، او تقديم صورة متكاملة عن النظام الاشتراكي حتى في طوره الاول ، فقد تواصل الحلم بحلول هذا الطور ـ كما رأينا من بعض مقولات لينين ، وكما سنرى من خلال الموضوعات والنصوص الموثقة في برنامج الحزب ، وفي كتابات علماء الاقتصاد والفلاسفة ، وفي الاعلام السوفيتي بوجه عام وخاصة في عهد (بريجنيف) .

غير ان الواقع قد تصدى لهذه الاطروحات المتعجلة ، والاحلام الرومانسية ، واعاد تحويلها الى وقائع وممكنات .

وهذا ما كان قد تنبه اليه (لينين) لاحقاً ، وإبان الحرب الاهلية وحروب التدخل ، وكذلك «الحرب مع الواقع»! فالانسانية ـ كما يقول (ماركس) «لا تطرح على نفسها سوى المسائل القادرة على حلها» . ومن هنا تطلّب الامر وقفة زمنية طويلة مع ما سمي ب«فترة الانتقال الى الاشتراكية» ، او ما اطلق عليه (لينين) ـ «عهد تأريخي كامل» . فهذه الفترة الانتقالية ، ليست ، ولا يمكن ان تكون قفزة سريعة في الزمن ، بل عملية تأريخية مديدة ومعقدة . ولكن ، رغم رسوخ هذه الحقيقة ومعايشة الناس لها في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، فقد تواصل الحديث في موسكو عن «المجتمع الشيوعي» وخاصة بعد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، كما اطلق في الصين قبل ذلك شعار «القفزة الكبرى»! وفي هذا السياق ، راحت بعض المدارس (القومية ـ الاشتراكية) في بلداننا العربية تدعو الى «حرق المراحل»!

وكانت النتيجة معروفة...

ان احلال تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية معينة محل تشكيلة اخرى ، هي عملية مرهونة بطائفة من القوانين الموضوعية التي يستحيل ترويضها او تطويعها بالملامسات الرومانسية الوديعة ، او حتى بالارادة الانسانية الصارمة . وكان (ماركس) قد اكد في حديثه عن الطور الاول من المجتمع الشيوعي قائلاً :

«ان ما نواجهه هو مجتمع شيوعي ، لا كما تطور على اسسه الخاصة ، بل على

العكس ، مجتمع لا يزال من جميع النواحي الاقتصادية ، والاخلاقية ، والفكرية ـ يحمل سمات المجتمع القديم الذي خرج تواً من احشائه» .

ويعني ذلك ، ان المجتمع الاشتراكي ـ المتكامل البناء ، والمنسجم من جميع النواحي ، هو امر مرتبط بعملية انتقال شاقة ومديدة ، تظل تحمل ـ كقاعدة دايلكتيكية ، ولأمد طويل ـ سمات وخصائص المجتمع القديم .

وهذا ما عالجه (لينين) في مقالة هامة بعد ثورة اكتوبر ، كانت بمثابة مراجعة انتقادية لبعض اطروحاته السابقة عن الاقتصاد ، والثورة ، والدولة . فتحت عنوان(الاقتصاد والسياسة في عهد دكتاتورية البروليتاريا) اكد لينين على الضرورة الموضوعية الالزامية لتعايش وصراع نموذجين للاقتصاد الاجتماعي : الاقتصاد الاشتراكي ، والاقتصاد الرأسمالي ـ وذلك خلال فترة الانتقال الى الاشتراكية .

وانطلاقاً من ذلك حدد بالملموس اربعة نماذج في هيكل هذا الاقتصاد :

١ــ الاقتصاد الاشتراكي اي (قطاع الدولة)

٢ــ الاقتصاد الرأسمالي (الملكية الخاصة)

٣ــ الانتاج البضاعي الصغير (القائم على الملكية الخاصة ايضاً)

٤ــ رأسمالية الدولة (اي القطاع المختلط والاستثمارات الاجنبية)

كما اشار الى اربع طبقات تقف وراء هذه القطاعات ، وهي حسب التسلسل :

ــ البروليتاريا ، البورجوازية ، الفلاحون وصغار المنتجين ، البورجوازية ـ كشريك للبروليتاريا من خلال الدولة الاشتراكية ـ وبخاصة الاستثمارات الاجنبية .

وبالتالي ، فأن الغاء الطبقات ، وتصفية الاستغلال ، لا تكون قد تحققت بعد . ويعني ذلك ، استمرار الاستغلال الطبقي ، اذ لا يعود فائض القيمة كله الى ما يسمى ب(الصندوق الاجتماعي) ، كما يظل العمل المأجور وقوة العمل كبضاعة في تلك القطاعات التي لا تعود الى الدولة ، ويبقى الحق البورجوازي سائداً من خلال مبدأ التوزيع حسب العمل ـ بالاضافة الى تواصل الصراع الطبقي .

من هنا ، وبعد اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة ، طرح (لينين) شعاره المعروف «لمن الغلبة» في الصراع بين ما اسماه «الرأسمالية المحتضرة ، والشيوعية

الناشئة»... او على حد قوله : «بين الرأسمالية المغلوب على امرها والتي لم يقض عليها بعد نهائياً ، وبين الشيوعية التي ولدت ولكنها ماتزال ضعيفة» .

الى هذا كله ، وبالاحتكام الى الواقع الفعلي للوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك ، صاغ (لينين) مبادىء وأسس السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب ـ New Economic Policy) ـ وهي السياسة التي بدىء بتطبيقها في آذار ١٩٢١ ، وكان اهم ما تضمنته :

ــ احلال الضريبة العينية محل المصادرة ، مما جعل الفلاح حراً في بيع الفائض من منتجاته .

ــ اطلاق حرية التجارة الخاصة ، وتطوير الصناعة الخفيفة ، وقطاعات الانتاج البضاعي الصغير...

وقد جاءت هذه السياسة بديلاً عن سياسة «الشيوعية الحربية» التي طبقت ابان الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي . وكانت هذه السياسة قد قضت بتأميم الصناعة ـ بما فيها الصناعة المتوسطة والصغيرة ، وحظر التجارة الخاصة ، الى جانب مصادرة فائض المنتجات الزراعية ، وفرض العمل الاجباري ، وتطبيق نظام التموين والاعاشة بالبطاقات . وقد تعرضت هذه السياسة ـ كما هو معلوم ـ الى انتقادات حادة من جانب بعض زعماء الاشتراكية الدولية مثل (كاوتسكي) ومن جانب بعض القادة البلاشفة ـ مثل (بخارين) .

ولكن ظل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة مرتبطاً بقوانين واحكام النظرية التي تدعو الى تصفية الملكية الخاصة ، بما فيها ملكية البورجوازية الصغيرة . يقول لينين في هذا الصدد :

«ان الانتاج البضاعي الصغير يولد الرأسمالية ، بصورة عفوية ، وعلى نطاق واسع» .

و«ان الانتصار على البورجوزاية الكبيرة ، لهو اهون الف مرة من الانتصار على الملايين من الملاكيين الصغار» .

ومع ذلك ، فقد كان هو المبادر الى صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩١٨ ، ثم الى تطبيقها في عام ١٩٢١ . وكانت في الحق ، سياسة واقعية

رشيدة ، وغير متعارضة مع مستلزمات فترة الانتقال الى الاشتراكية او حتى بناء الاشتراكية ـ لاسيما وان القطاع الخاص آنذاك لم يكن يشغل في الهيكل الاقتصادي العام اكثر من ١٦٪ .

ومعلوم ، ان (لينين) قد تعرض الى نقد رفاقه الاقربين ، الذين راحوا يتهمونه ب«بالتراجع عن الاشتراكية»! وبأنه «يدفع البلاد الى حافة الهاوية»! الا انه اصر وافلح في تطبيق هذه السياسة ، وقال :

«من سياسة النيب ستنشأ روسيا الاشتراكية»

هذا ، وكان قبل وفاته يؤكد على مبدأ (الطوعية) في الانتقال الى نمط الزراعة التعاونية ، ويعارض فرض الاشكال الاشتراكية الاقتصادية على الفلاحين ، «او تحقيق الحركة التعاونية بالمراسيم» ـ على حد قوله . كما كان رفيقه (بخارين) يدعو الى ذلك .

الا ان هذه السياسة لم تعش طويلاً ، حيث بادر (ستالين) في عام ١٩٢٩ الى الغائها ، وفرض سياسة اقتصادية اخرى سميت ب«الانعطاف العظيم»! وقد قامت في الاساس على مبدأ التأميم الشامل لسائر وسائل ومرافق الانتاج ، وفرض نمط الزراعة الجماعية في الريف .

وقد عارض (بخارين) ومعه بعض البلاشفة هذه السياسة ، حيث دعا الى الاكتفاء مؤقتاً بالتعاونيات التي تمارس البيع والشراء ، والقروض... وإرجاء التحول الى (التعاونيات الانتاجية) ، واصفاً «الانعطاف العظيم» ـ اي برنامج ستالين نحو اشاعة (الكلخزة) بالقوة ، والتخلي عن سياسة (النيب) ـ بأنها «ضرب من الاستغلال العسكري للفلاحين» .

وبالفعل ، فقد اقترنت هذه السياسة بانتهاكات فظة ، وحملات ارهابية دموية واسعة ، وتهجير جماعي ، وازمات واختلالات اجتماعية خطيرة ـ كما سنرى لاحقاً .

وكان (بخارين) بالنتيجة من بين ضحاياها! .

ومع ذلك ، فقد بررت هذه السياسة تأريخياً ، وخاصة من الناحية الاقتصادية ـاي سياسة الكلخزة ، وسياسة التركيز على الصناعة الثقيلة... واليها عزيت كل

نجاحات الاتحاد السوفيتي في ميادين الاقتصاد ، «وتحوله في اقصر مهلة تأريخية الى ثاني اكبر دولة صناعية ومتقدمة في العالم»!

وكان هذا وغيره ما قيل واعلن في اجتماع للحركة الشيوعية العالمية عقد في موسكو عام ١٩٥٧ - وبحضور سائر زعماء الدول الاشتراكية ، وقادة الاحزاب الشيوعية في العالم ، حيث تم الاعلان آنذاك ، عن استكمال بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وعن اشكال بناء اسسها في البلدان الاخرى ، مما استدعى إعادة تسمية بلدان (الديمقراطية الشعبية) في اوربا الشرقية ب(الدول الاشتراكية) ؛ كما أضيئت آفاق التأريخ القريب بمشاعل الانتصار الوشيك على الرأسمالية!

وقد كنت (مع الشهيد سلام عادل) من بين المشاركين في هذا المؤتمر العالمي ، ومن بين المصفقين بحماس لهذا الانجاز التأريخي الجليل .

الهوامش

(١) لدى وجودي في موسكو ، لاغراض الدراسة ، في عقد الستينات - اي في عهد خروشوف - كان الحديث آنذاك يجري عن انجاز البناء الاشتراكي ، والبدء بمرحلة جديدة من «الاشتراكية المتطورة» . كما كان يجري الحديث عن الآفاق القريبة لتحقيق التكافؤ الاقتصادي مع الرأسمالية وتجاوزها في مختلف المجالات . وخلال ذلك كانت تتردد في الصحافة وفي كتابات ومحاضرات بعض العلماء والمنظرين مقولة غريبة مفادها : ان علاقات الملكية في المجتمع السوفيتي تقترب من حالة ستنتهي فيها اداة الاضافة (my) من قاموس اللغة لتحل محلها (our) وذلك بصورة اكيدة والى الابد!!

المحور الثاني

أسلوب الانتاج والادارة الاقتصادية

يرتبط هذا المحور بسابقه المكرس لموضوعة الملكية ، ولكنه اكثر شمولاً . ذلك ان مفهوم نمط او (اسلوب الانتاج الاشتراكي) انما يشمل شكلي الملكية (ملكية الدولة ، والملكية التعاونية) وبالتالي كل وسائل الانتاج ، والقوى العاملة ، والطبقات والعلاقات الاجتماعية ، واشكال توزيع الخيرات المادية .

كما تعتبر الادارة الاقتصادية ، ولاسيما التخطيط والبرمجة ، وآليات الانتاج ، والتبادل ، والنقد ، والتجارة ، والاجور والاسعار... الخ - جزءاً لا يتجزأ من نمط الانتاج الاشتراكي . ومن هنا ، تمت صياغة مفاهيم وقوانين ما سمي بـ(الاقتصاد السياسي الاشتراكي) - الذي استهدف الغاء او تجاوز قوانين الاقتصاد الرأسمالي (النافذة المفعول) في الواقع ، او محاولة تكييفها ضمن القوانين والمفاهيم الاشتراكية - وبخاصة (قوانين السوق) .

ومن هنا ايضاً ، كانت تلك المعوقات والكوابح امام عمليات توسيع التعامل وتحقيق الترابط مع السوق العالمي ، الى جانب ذلك التعثر والتناقض والتدهور في برامج الاصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته (البريسترويكا) ، وأريد تحقيقه في اطار الحفاظ على اسلوب الانتاج الاشتراكي بمجمل تكويناته وآلياته الاساسية رغم التخلي عنه لاحقاً .

وبمضيّ عقد من الزمان على هذه العملية من التذبذب والاجتهاد والتعارض ، - بالاضافة الى نقص الخبرة العملية في ميدان الاقتصاد والتجارة والسياسة المالية

والنقدية ـ آلت الامور الى انهيارات شاملة في مجمل هياكل الاقتصاد السوفيتي ، والى توليد اختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات ، تجسدت في تصاعد لا سابق له في حجم الدين الخارجي ، وفي نسب التضخم ، والى سقوط مريع في سعر الصرف للعملة ، وبالتالي الى تهاوي وانهيار هذا الاسلوب من الانتاج الذي كان يعامل كأسلوب متفوق على نقيضه الرأسمالي .

ولتفسير هذه النتائج السلبية والظاهرات المثيرة ، سنحاول النفوذ الى مسبباتها الحقيقية ، بدءاً من مواطن الخلل والخطأ في مبادىء واحكام النظرية ، وانتهاء بتطبيقاتها وتجلياتها المشهودة .

فهناك قبل كل شيء ـ حكم تأريخي ارتبطت به كل مقولات واحلام التفوق على الرأسمالية من سائر الوجوه وفي سائر المجالات ، الا وهو الحكم القائل بحتمية انهيار وسقوط الرأسمالية الوشيك ، وانتصار الاشتراكية والشيوعية على النطاق العالمي .

جاء في (البيان الشيوعي) لماركس وانكلز ما يلي :

«ان البورجوازية تنتج ، قبل كل شيء ، حفاري قبرها... فسقوطها وانتصار البروليتاريا ، كلاهما امر محتوم» .

كما جاء في خاتمة (البيان) ما يلي :

«فلترتعش اوصال الطبقات الحاكمة . فليس للبروليتاريا ما تفقده سوى اغلالها ، وتربح من وراء ذلك عالماً بأسره...

«ياعمال العالم اتحدوا»!

وضمن هذا السياق ، يتحدث (لينين) قائلاً :

«ان التأريخ العالمي ، يسير بصورة لا مرد لها نحو دكتاتورية البروليتاريا» .

ويضيف :

«ان الحركة في سبيل السوفيتات تنتشر اكثر فاكثر... (كما في بريطانيا مثلاً)... وهذه الحركة انما ترمي الى انشاء ديمقراطية جديدة ، بروليتارية... وهي اكبر خطوة نحو انتصار الشيوعية التام» .

ويقول ايضاً :

«ان البروليتاريا... تحقق بالقياس الى الرأسمالية ، النموذج الاعلى لتنظيم العمل ، ومن هنا ينبوع القوة... وضمانة انتصار الشيوعية التام والمحتوم»...

وبايقاع رومانسي عالي النبرة ، يعلن امام اول مؤتمر للاممية الشيوعية عام ١٩٢٠ قائلاً :

«ان انتصار الثورة البروليتارية في العالم بأسره مضمون...» «وان انشاء الجمهورية السوفيتية العالمية يقترب» . تصفيق حاد!

اما برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ، فقد تضمن نصاً ظل معتمداً حتى عام ١٩٨٩ وهو :

«ان سمة العصر الذي نعيشه... هو عصر الثورات الاشتراكية... عصر انهيار الامبريالية... عصر انتقال شعوب جديدة وجديدة الى دروب الاشتراكية والشيوعية ، على النطاق العالمي»!

على هذه الشاكلة تواصل الحديث عن الرأسمالة وتناقضاتها وازماتها ، وعن الاشتراكية وافضلياتها ومصادر تفوقها . وقد اقترن ذلك كله بطائفة من القوانين والاحكام التي اعتمدت اساساً ومنطلقاً في سائر ميادين السياسة والاقتصاد . كما اقترن بالكثير مما يتعذر ايراده او احصاؤه من المقولات والتنبؤات والتوصيفات .

ولذا ، فسنحاول ايراد نماذج منها ـ مجتزءة ومركزة الى اقصى حد ، ومنسقة قدر الامكان ، وذلك بهدف اعفاء القارئ من عناء المتابعة ومساعدته على تبيّن معالم الصورة مبدئياً . كما سنحاول استكمالها بملحق اضافي يتضمن بعض الوقائع والارقام والاحداث والتفصيلات حفاظاً على الحد المناسب من الموازنة في محاور هذا البحث .

هذا ، ولاغراض الاختزال والتوثيق ، سنكتفي بالرجوع الى ما هو متيسر من المراجع والمصادر المعتمدة ، وبضمنها بعض المقولات الكلاسيكية ، والنصوص المقتبسة من برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي ، الى جانب كتاب في الاقتصاد السياسي ـ مقرر للدراسة والتدريس ـ وبيانات الحركة الشيوعية العالمية... الى جانب عدد من الكتب والمقالات بالانكليزية ، وبعض القرارات الحزبية باللغة الروسية ، واخيراً الخطة الخمسية للاعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ التي تضمنت مؤشرات الدخول في

«عهد البناء الشيوعي» وانتهت ـ كما هو معلوم ـ الى ماسمي بـ(عهد الركود والتعفن) .

* **فبصدد الرأسمالية والاشتراكية ، استمر الاستناد الى الاحكام النظرية** المعروفة عن تداعي وسقوط الرأسمالية والامبريالية المحتوم ، وعن انتصار الاشتراكية والشيوعية على نطاق العالم . بل واعتمد منطق المغالاة في التعامل مع الواقع... وخاصة فيما يتعلق بالمقارنات الخاطئة بين قدرات النظامين ومصائرهما التأريخية .

ـ «فالامبريالية هي اعلى مراحل الرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية» .

ـ «والامبريالية هي الرأسمالية الطفيلية والمتعفنة» .

ـ «والاحتكار يؤدي الى زوال كل بواعث التقدم التكنولوجي... بل كل تقدم» .

ـ «واسلوب الانتاج الرأسمالي قد حكم عليه بالزوال» .

كما تواصل الحديث عن «الرأسمالية المحتضرة»وعن«الصراع والتناقض المحتدم بين البلدان الامبريالية الذي من شأنه ان يزج بالعالم الرأسمالي في غمرة من الهزات الاقتصادية والاجتماعية المتجددة ابداً ، ويؤدي في آخر الامر الى احلال الاشتراكية ، عن طريق الثورة ، محل الرأسمالية» .

* **ولدى المقارنة بين قدرات وافضليات النظامين ، قيل ما يلي بايجاز :**

ـ «لقد اثبتت الاشتراكية ، في مرحلة تأريخية قصيرة تفوقها على الرأسمالية... الامر الذي عزز ايمان الجماهير بانتصار الاشتراكية في العالم باسره» .

ـ «وان نشوء النظام الاشتراكي العالمي ، وتوطد قدرات الاتحاد السوفيتي الاقتصادية والعسكرية ، قد خلق ضمانة راسخة دون عودة الرأسمالية الى الاتحاد السوفيتي ، وامّنّا انتصار الاشتراكية النهائي» .

ـ «ان الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لعودة الرأسمالية ، قد مهد القضاء عليها ليس في الاتحاد السوفيتي فحسب ، بل في البلدان الاشتراكية الاخرى ايضاً» .

ـ «ان تلاحم الدول الاشتراكية في معسكر واحد ، وقوته المتنامية بلا انقطاع... كل هذا يؤمن للاشتراكية والشيوعية الانتصار التام على نطاق النظام بكليته» .

* **وبصدد ازمات الرأسمالية ، والازمة العامة للرأسمالية ، تواصل الحديث على** الشكل التالي :

ـ «ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الاساسي للازمة العامة للرأسمالية» .

ـ «ان الازمة العامة للرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة . والسمة الرئيسية لهذه المرحلة ، هي ان النظام الاشتراكي العالمي ، يتحول الى عامل حاسم في تطور المجتمع البشري» .

ـ «ان الامبريالية عاجزة عن استعادة المبادرة التأريخية التي فقدتها... فالنظام الاشتراكي العالمي ، والطبقة العاملة العالمية ، وجميع القوى الثورية ، هي التي ترسم الطريق التأريخي لتطور البشرية» .

* اما عن المجتمع الاشتراكي وافضلياته ، وخاصة في الاتحاد السوفيتي ، فقد اتخذ الحديث صورة مفرطة في المغالاة ؛

ـ «فالمجتمع الاشتراكي يحقق الرفاهية الكاملة لجميع افراد المجتمع ، ويؤمن تطويرهم من جميع النواحي» .

ـ «وان الاشتراكية وحدها ، تستطيع ، من خلال تكثيف الانتاج وتوزيع المنتجات ، تلبية حاجات الناس المادية والروحية بصورة اكمل فاكمل ، وجعل الشغيلة اسعد فاسعد» .

ـ «سينتصر في اخر المطاف ، وعلى نطاق الكرة الارضية النظام الذي يوفر للشعوب امكانية اكبر لتحسين حياتها المادية والروحية ، وهذا النظام هو النظام الاشتراكي» .

ـ «ان الاشتراكية وحدها ، هي التي يمكنها ان تفسح المجال امام الثورة العلمية والتكنولوجية ، والاستفادة منها لخير المجتمع بأسره» .

ـ «لقد قضى انتصار الاشتراكية على التفاوت الاقتصادي والسياسي بين الامم (المكونة للاتحاد السوفيتي) ،وعلى التفاوت المزمن بين المدينة والريف ، وبين العمل الفكري والعمل اليدوي» .

* لم يقف الامر عند هذا الحد ، بل اتخذ صورة مفرطة في المغالطة ، وذلك من خلال الحديث عن التقدم العاصف الذي احرزه الاتحاد السوفيتي ، في استكمال البناء الاشتراكي ودخول مرحلة البناء الشيوعي ـ متجاوزاً بذلك نظائره من الدول

الاشتراكية الاخرى!

ــ «ان الانتصارات الكبرى التي احرزتها الاشتراكية ، في جميع ميادين الحياة الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية ، في الاتحاد السوفيتي ، قد مكنته من الدخول في مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع» .

ــ «ان الانتقال التدريجي من الاشتراكية الى الشيوعية يتحقق بوتائر سريعة لا سابق لها . وهو يتسم بتقدم متسارع ، وتطور عاصف في القوى المنتجة ، والثقافة ، وبقفزات ثورية في تطور العلم والتكنيك» .

ــ «ان المجتمع السوفيتي يقترب جداً من تحقيق مبدأ التوزيع حسب الحاجة ، كما يجري الانتقال تدريجياً الى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره» .

ــ «ان الاتحاد السوفيتي ، قد دخل مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع . والبلدان الشقيقة الاخرى ، تنجز ، او هي انجزت بناء الاشتراكية» .

ــ «ان المهمة الاقتصادية امام الحزب والشعب السوفيتي ، تقوم على انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية في غضون عشرين سنة» (برنامج الحزب لعام ١٩٦١) .

* وفي هذا السياق من اللاواقعية ، يتصاعد موج الحلم والادعاء على الصورة التالية :

ــ «ان صرح الشيوعية الجليل يشيده الشعب السوفيتي» .

ــ «يقوم في الاتحاد السوفيتي النظام الاكثر تقدماً في العالم» .

ــ «ان القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ـ كما اوضح برنامج الحزب ـ ستعني... التفوق تفوقاً ملحوظاً على ارقى البلدان الرأسمالية من حيث انتاجية العمل» .

ــ «ان الاتحاد السوفتيتي ، عبّد الطريق امام الانسانية الى الشيوعية» .

ــ «ان طريق الشيوعية هو طريق شعوب العالم اجمع» .

* اما بشأن المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية ، فقد تواتر الحديث حتى اواخر العقد السابع ، اي عشية تكامل عناصر الازمة الاقتصادية وحلول (عهد الركود) ـ على الصورة التالية :

ـ «سينتصر في آخر المطاف ، وعلى نطاق الكرة الارضية ، النظام الذي يوفر للشعوب امكانية اكبر لتحسين حياتها المادية والروحية- الا وهو النظام الاشتراكي» .

ـ «تتطور لدى الاتحاد السوفيتي ديناميكية تتيح لبلاد السوفيت ، ان تتحدى في المباراة الاقتصادية اكبر دولة رأسمالية ـ وهي الولايات المتحدة» .

ـ «بإنشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، سيتفوق الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة الامريكية ـ سواء من حيث الحجم المطلق للانتاج الصناعي ، او من حيث الزيادة المطلقة لانتاج كثير من اهم المنتجات» .

ـ «ان التفوق في وتائر النمو الاقتصادي ، سيؤمن في اجل تأريخي قصير انتصار الاشتراكية في المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية» .

* اما بشأن المعسكر الاشتراكي ، او المنظومة الاشتراكية العالمية ، فقد اعتمدت نفس المقاييس والنبرات في توصيف وتزيين الاوضاع ، ومنها :

ـ «لقد برهنت السلطة الشعبية في البلدان الاشتراكية على توطدها ورسوخها بصورة لا تتزعزع» .

ـ «ان بلدان المعسكر الاشتراكي ، ترسي بنجاح اسس الاشتراكية ، وبعضها دخل مرحلة بناء المجتمع الاشتراكي المتطور» .

ـ «ان اقتصاد البلدان الاشتراكية المخطط ، يتطور أسرع بكثير من اقتصاد الدول الرأسمالية» .

ـ «ان البرنامج البعيد المدى الذي اقرته الدورة الثالثة والعشرون لمجلس التعاون الاقتصادي من شأنه ان يسهم بشكل خلاق بتطوير الفكرة اللينينية القائلة بـ«انشاء تعاونية عالمية للشغيلة!» .

ـ «ان النظام الاشتراكي العالمي ، والقوى المناضلة ضد الامبريالية ، وفي سبيل تحويل المجتمع تحويلاً اشتراكياً ، هي التي تحدد المضمون الرئيسي ، والاتجاه الرئيسي ، والخصائص الاساسية ، للتطور العالمي في العصر الراهن» .

ـ «ان النظام الاشتراكي العالمي ، يتحول الى عامل حاسم في تطور البشرية» .

* واما بشأن اسلوب الانتاج الاشتراكي ، ولا سيما من حيث الفاعلية والاداء

ووفرة الانتاج ،وخاصة في الاتحاد السوفيتي ،وعلى ضوء مؤشرات الخطة الخمسية التاسعة ،فقد عومل هو الاخر بقدر لا يستهان به من المبالغة ،مع محاولة تزيين صورة المجتمع وعلاقاته ومستوى معيشة السكان بشكل بعيد عن الواقع .وقد تم ذلك ،كما اسلفنا ،على خلفية الازمة العامة التي حلت بالاقتصاد السوفيتي في اواخر السبعينات .

ـ فبالمقارنة مع اسلوب الانتاج الرأسمالي ،وبالمفاضلة بين الاشتراكية والامبريالية ، تواصل الالتزام بالاحكام الكلاسيكية عن الرأسمالية والامبريالية ، وكما صيغت قبل سبعة عقود .

وهنا ، يجدر بنا ان نتوقف لدى مقولة هامة لـ (كاوتسكي) الذي كان (لينين) يركن الى تحليلاته وتنبوءاته ، «عندما كان ماركسياً» . حيث قال بشأن الامبريالية ما يلي :

«ليس من المستحيل ، من وجهة النظر الاقتصادية الصرف ، ان تدخل الرأسمالية ، مرحلة جديدة... مرحلة الامبريالية العليا... مرحلة اتحاد الدول الامبريالية ، في العالم بأسره... مرحلة انتهاء الحروب في ظل الرأسمالية... مرحلة استثمار العالم من قبل رأس المال المالي الممتد على النطاق العالمي»!

فهل كانت هذه النبوءة خاطئة؟ الم تتحقق بالفعل كما نشاهد اليوم؟ الا تبرهن على صوابها مسيرة الرأسمالية في عصرنا الراهن ، وخاصة من خلال تعاظم واتساع عملية التدويل للاقتصاد العالمي ، والاشكال الجديدة من تقسيم العمل الدولي ، والدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسية ، وانتهاء الحروب بين الدول الرأسمالية ، وبروز التكتلات الاقتصادية الدولية ، حتى على مستوى القارات ، ومنها السوق الاوروبية المشتركة ثم مشروع الوحدة الاوروبية؟

كان (لينين) قد رد على نبوءة كاوتسكي هذه قائلاً :

«انها مجرد هذر او ما فوق الهذر... حيث لا يمكن ان توجد مرحلة ما فوق الامبريالية... كما ان سيطرة رأس المال لا تخفف التفاوت والتناقض داخل الاقتصاد العالمي ، بل تشددها» .

لكن الواقع المشهود الذي نعيشه اليوم يقول : ان الرأسمالية قد استطاعت ان تتكيف مع تناقضاتها وازماتها ، وان تطور اساليبها وخططها . كما استطاعت ان

تتجاوب بسرعة وفعالية مع التحولات الجذرية التي طرأت على بنية الاقتصاد العالمي ، بل وان تسهم في اعادة بناء وتطوير هياكله ، وتطبيع علاقاته ، وتفعيل آلياته .

وخلافاً لما هو موروث ومألوف من مقولات خاطئة (سبقت الاشارة اليها) ، فقد استطاعت الرأسمالية ان تستوعب وتطور آخر مبتكرات التكنولوجيا ومنجزات العلم ، بل وان تسهم بفعالية في ادخال التكنولوجيا ومنجزات العلم ، في عملية الانتاج وفي سائر فروع الاقتصاد .

بكلمة اخرى ، استطاعت الرأسمالية ان تدرك وتطور مصالحها من خلال استيعاب متطلبات العصر ، وان تجدد بنيتها ، ووظائفها ، وعلاقاتها ، وانماط هيمنتها على اقتصاد العالم . ومن هنا ، جاء تفوقها لا فشلها في «المباراة الاقتصادية بين النظامين العالميين» ، ومن هنا ، كما رأينا ، مصدر قوتها وقدرتها على تقويض الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي .

ومع ذلك ، فقد استمر ، لعقدين سابقين من الزمان ، الاغضاء عن مشاهد وتجليات هذه العملية ، بل وجرى التعامل معها - كما رأينا من منطلق المكابرة والمغالطة- وخاصة فيما يتعلق بالحكم التأريخي عن انهيارها المحتوم وعن انتصار الاشتراكية المحتوم .

وكان من بين منطلقات ومبررات هذا الحكم ، الايمان المطلق بافضليات الانتاج الاشتراكي - جراء استناده على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ؛ وبالتالي تعظيم ميزات وفضائل اسلوب الانتاج الاشتراكي (بمعزل عن طبيعة السلطة ، ودور الحزب ، وهيمنة الدولة ، والادراة الاقتصادية) ، ولا سيما من حيث المبالغة في قدراته الخارقة ، او تفوقه من حيث الاداء الاقتصادي على نقيضه الرأسمالي .

وقد استندت هذه الاحكام - كما اسلفنا - على مقولات وقوانين نظرية كلاسيكية ، (استبقيت لأمد طويل دون اية مراجعة جدية) ، ولكنها تجاوزتها في الاطراء والتفاؤل ، وفي المبالغة والادعاء - وخاصة فيما يتعلق بانتاجية العمل ، والوفرة في الموارد والمنتجات ، وفي التقدم العلمي والتكنولوجي... وبالتالي في حلول عصر البناء الشيوعي ، «وتحقيق مبدأ توزيع الحاجات والسلع والخيرات على

الناس حسب الحاجة!» .

ـ «ان الضمانة لاحراز الانتصار على البورجوازية» كما يقول لينين ـ «هو احلال اسلوب انتاج جديد وارقى... هو اسلوب الانتاج الاشتراكي الكبير» .

ـ «ان اسلوب الانتاج الرأسمالي قد حكم عليه بالزوال» .

ـ «ان الاتحاد السوفيتي سيملك بالنتيجة ، قوى منتجة لا سابق لها من حيث الجبروت ، متجاوزاً بذلك ارقى البلدان الرأسمالية» .

ـ «ان الاتحاد السوفيتي ، سيشغل برسوخ المرتبة الاولى في العالم من حيث الانتاج بالنسبة لكل فرد من السكان» .

* اما بشأن الزراعة والملكية التعاونية (اي الكولخوزية) ، فقد اعتمد نفس التوجه في تزيين الصورة ، حيث قيل :

ـ «ان تعميم نظام الزراعة التعاونية... قد اتاح في بضع سنوات ، انشاء اكبر زراعة في العالم... مبنية على ارقى التكنيك ، مما امن تزويد البلاد بكمية متزايدة من المحاصيل ، وفتح الطريق امام ازدياد رفاهية الفلاحين التعاونيين بشكل قوي وسريع» .

ـ «ان التعاون الزراعي ، يبّين عملياً للفلاح تفوق الاستثمارة الاشتراكية الكبيرة في الزراعة ، ويلقنه عادات الادراة الاقتصادية الجماعية» .

ـ «ان انتقال القرية السوفيتية الى الاقتصاد الاشتراكي الضخم ، كان بمثابة ثورة كبرى في العلاقات الاقتصادية ، وفي نمط حياة الفلاحين كله» .

ـ «ان النظام التعاوني ، قد انقذ القرية ، والى الابد ، من العبودية الكولاكية ، ومن التمايز الطبقي ، ومن الاملاق والبؤس» .

* وبشأن الصناعة ، ودورها الاساسي في الاقتصاد كله ، قيل الكثير ، ومنه مثلاً : «ان تنفيذ برنامج التصنيع للاعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٧ ، قد أمّنّ تحول الاتحاد السوفيتي من بلد متخلف ، زراعي على الاخص ، الى دولة صناعية جبارة... بحيث شغل الاتحاد السوفيتي المرتبة الاولى في اوروبا والثانية في العالم من حيث الانتاج الصناعي» .

ـ «فقد ادى نجاح برنامج التصنيع... الى تصفية التناقض بين السلطة السياسية الاكثر تقدماً في العالم ، وبين الاساس الاقتصادي المتأخر الموروث عن روسيا القيصرية» .

ــ «ان تطوير الصناعة الثقيلة ، هو شرط لانشاء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية» .

ــ «ان دور الصناعة الثقيلة ، لا يقل في المرحلة الراهنة (اي مرحلة الخطة التاسعة) بل يتعاظم... فعلى الصناعة الثقيلة ان تزيد انتاج وسائل الانتاج... اذ بدون ذلك لا يمكن التعجيل بتطوير الصناعة الخفيفة والغذائية» .

* اما بصدد الانتاجية والتكنولوجيا ـ فقد ورد ما يلي على سبيل المثال :

ــ «ان العقبات في طريق نموّ انتاجية العمل ، خلافاً لما هو عليه الحال في الرأسمالية ، انما تزول بزوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج» .

ــ «ان انتاجية العمل في البلدان الاشتراكية ، قد ازدادت بوتائر اسرع مما هي عليه في البلدان الرأسمالية» .

ــ «ان الانتاج الاشتراكي يرتكز على تكنيك عصري من شأنه ان يخفف شروط واعباء العمل» .

ــ «ان الثورة العلمية والتكنولوجية تتنامى بسرعة في الاتحاد السوفيتي» .

ــ «ان العمل الشيوعي يرتكز على ارقى منجزات العلم والتكنولوجيا... وبالتالي على الابتكار والتجديد» .

ــ «سيتم التغلب على الرأسمالية... لان الاشتراكية تحقق انتاجية عمل ارفع بكثير» .

ــ «ان تزايد انتاجية العمل... هو من اهم شروط الانتصار على الرأسمالية» .

* وحول الادارة والبرمجة والتخطيط ، قيل ما يلي مثلاً :

ــ «ان الملكية الخاصة تنفي كل امكانية لبرمجة الاقتصاد . اما الملكية العامة لوسائل الانتاج ، فهي تقضي على العفوية والفوضى والمزاحمة ، وتعتمد التطور المنهجي المتناسق» .

ــ «ان الاقتصاد الرأسمالي لايتصف بأي منهاجية في التطور الاقتصادي... مما يؤدي الى الكساد والخلل والاضطراب والازمات» .

ــ «ان الاقتصاد المخطط يؤمن الفعالية العالية للاعتدة والاموال والصناديق ،

ويجنب المجتمع تلك التبديدات الهائلة التي تلازم الرأسمالية ، وترتبط بالازمات والفوضى ، والبطالة والعجز المزمن عن تشغيل المؤسسات بكامل طاقتها» .

ــ «ان الادارة المبرمجة للاقتصاد هي من المزايا الحاسمة التي تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية... ففي الرأسمالية تسعى الاحتكارات الى اخفاء الاسرار التكنولوجية ، وعرقلة تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا . اما في المجتمع الاشتراكي ، فهناك مجالات لا متناهية امام تطور العلم والتكنولوجيا والادارة الاقتصادية» .

ــ «ان الادارة المبرمجة للاقتصاد الاشتراكي ، هي عامل جبار للتقدم العلمي والتكنولوجي ، وبالتالي فأن الانتاج في ظل الاشتراكية ، سيتعاظم بوتائر ليست في متناول الرأسمالية» .

ــ «ان القوانين الاقتصادية الاشتراكية لا تمارس فعلها بصورة عفوية ـ كما هي في الرأسمالية ـ بل يستخدمها المجتمع بطريقة واعية ومنظمة» .

* هذا ، وقد حدد المؤتمر الرابع والعشرون للحزب خصائص المرحلة الراهنة من تطور المجتمع السوفيتي نحو الشيوعية ، مشيراً الى تقارب شكلي الملكية في المجتمع (اي ملكية الدولة ، والملكية التعاونية) ثم اندماجهما في «الملكية الشيوعية الواحدة ، ملكية الشعب بأسره» ، داعياً الى بلوغ اكبر النتائج لما فيه خير المجتمع . وبهذا الصدد كان الحديث يجري عن :

ــ «تنفيذ البرنامج الجليل الذي رسمه المؤتمر بشأن تطوير القوى المنتجة ، وتحقيق الوتائر السريعة في تطور الاقتصاد ، والمقاييس الهائلة للبناء الاقتصادي والثقافي على اساس التقدم العلمي والتكنولوجي... وذلك في مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع»!

كما حدد خصائص المرحلة الراهنة من تطور المجتمع السوفيتي نحو الشيوعية وهي :

«انشاء قدرة اقتصادية هائلة ، اساسها صناعة متقدمة ، وزراعة اشتراكية ضخمة ، وعلم طليعي ، وملاكات قديرة ، وقادة اقتصاديون اكفاء»!

«... وفي سياق هذا التطور وترقيته ، ستنشأ المقدمات المادية والروحية للمجتمع الشيوعي!» .

* اما بشأن القوانين والمقولات الاقتصادية ، وقوانين السوق :

فقد أقِرَّت العلاقات البضاعية ـ النقدية ، وعزيت الى وجود نمطين من الملكية والى التمايزات في العمل . ولكنها إعتُبرت حالة مؤقتة وزائلة بالنتيجة . فمع الانتقال الى (ملكية الشعب بأسره) سيزول اي مبرر لوجود العلاقات البضاعية ـ النقدية!

كذلك ، تم نفي وجود (القيمة الزائدة) في ظل الاشتراكية بسبب انعدام صفة البضاعة عن (قوة العمل) . كما نفيت صفة الانتاج البضاعي عن الانتاج الاشتراكي ـ وذلك من منطلق التمايز النظري لا الواقعي .

وعلى الرغم من اقرار بعض المقولات وقوانين السوق المتحكمة بعمليات التبادل والتداول ، والتوزيع والتجارة والتسليف... الخ ـ الا ان الحديث عن التغيرات الجذرية في معاني وفعل هذه المقولات ، قد استمر ـ خلافاً للواقع ـ وبخاصة فيما يتعلق بـ(القيمة) و(قانون القيمة) ـ حيث جرى الانتقاص المفتعل من فعل هذا القانون واعتبر منافياً للاشتراكية . كما استمر الانتقاص من نظام الحساب الاقتصادي (اي الكلفة ـ الربح) ، واهمل قانون التحكم بالعرض والطلب ، والميزان الاقتصادي والنقدي ، وسياسة التسعير ، ونظام الاجور ، واحلت الجوائز والالقاب محل الحوافز المادية . ومع ذلك ، تواصل الكلام عن الميزانية ، وصناديق الاستهلاك ، والصناديق الاجتماعية ، وعن الموازين الحسابية ، ودورات الموارد ، وعن التراكم والدخل والانفاق... الخ ـ وذلك بصورة غير محكومة بآليات متقنة ، ومن منطلق تبرير افضليات اسلوب الانتاج الاشتراكي ، وفعالية الادارة الاقتصادية لسلطة الدولة ، مع المبالغة المفرطة في تعظيم قدرات الاقتصاد ، وتدفق الخيرات ، وتزايد رفاهية السكان ، وفي الانسجام التام في العلاقات الاجتماعية وبنية المجتمع . وقد اقترن ذلك كله بالكثير من النزعات الرومانسية والطوباوية ، الى جانب قدر لا يستهان به من المغالطة والتلفيق .

* * *

لقد حقق الاتحاد السوفيتي ، والبلدان الاشتراكية الاخرى ، بالفعل والواقع ، منجزات باهرة لشعبه وللانسانية جمعاء . وهذا ما سنتطرق اليه لاحقاً . وقد جاءت هذه المنجزات اشبه برصيد اختباري لمآثر وقيم الاشتراكية ، والجوهر الانساني للاشتراكية ،

وذلك من خلال نموذج للاشتراكية مثقل بالخطايا والنواقص والاختلالات . الا اننا ، ومن منطلق المقارنة الموضوعية ، سنقرن هذه المنجزات والمآثر ، بمآخذ ووقائع غير صحيحة وادعاءات غير مبررة ـ وذلك من خلال نماذج وامثلة صارخة ، سنحاول استكمال صورتها فيما بعد ، ونكتفي حالياً بايراد بعض الوقائع والامثلة :

ــ تتحدث الوثائق السوفيتية ـ (وبضمنها الخطة الخمسية التاسعة مثلاً) ـ وكما اسلفنا ، عن توجهات صائبة ومحكمة في برمجة وتخطيط وادارة عمليات الانتاج والتبادل والتوزيع ، بشكل «بالغ التنظيم والاتقان» ـ ومنها مثلاً التأكيد على :

«ان من اهم عوامل نمو الانتاجية ، هو مكننة عمليات العمل وخاصة في مجالات : **الجمع ، والخزن ، والنقل ، والشحن ، والتفريغ... الخ»** .

ولكن ما اعلن في موسكو في اواخر الثمانينات عن مظاهر واعراض التخلف في الزراعة ، وخاصة انتاج الحبوب ، يشير الى مايلي :

ان معدل الانتاج السنوي (المستهدف في الخطة) من الحبوب في الاتحاد السوفيتي هو (٢٢٠) مليون طن سنوياً ، بينما هو في دول السوق الاوروبية (١٦٠) مليون طن . ومع ذلك فأن الاتحاد السوفيتي وعدد سكانه (٢٨٥) مليون نسمة قد ظل طوال العقود الماضية يستورد القمح من البلدان الرأسمالية ـ بينما ظلت دول المجموعة الاوروبية وعدد سكانها (٣٢٠) مليون نسمة ، تكتفي بنتاجها من الحبوب ، وتصدر الفائض منه . ويعود السبب في ذلك ، الى ان نسبة الضائع من المحصول في الاتحاد السوفيتي ، بسبب قصور عمليات (جني المحصول وتجميعه ، وخزنه ، ونقله ، وشحنه ، وتوزيعه ،...) هو بين ٢٥ ـ ٣٠٪ بينما هو ٣ ـ ٤٪ بالنسبة لبلدان المجموعة الاوروبية و ٢ ـ ٢,٥٪ بالنسبة للولايات المتحدة .

وتقول هذه المصادر :

لو ان نسبة التلف قد قلصت مرتين في الاتحاد السوفيتي ، لانتفت الحاجة الى استيراد الحبوب وتضيف :

ان الاتحاد السوفيتي كان يستورد حتى الاعلاف ، لانه كان يستخدم الحبوب علفاً للحيوانات بدلاً من المراعي او الاعلاف التي تستخدم في اوربا الغربية

والولايات المتحدة .

هذا وتشير الاحصاءات الرسمية في الاتحاد السوفيتي ، الى ان الانتاج من البطاطا هو بمعدل (٨٥) مليون طن في السنة - اي ما يعادل كل ما تنتجه الولايات المتحدة والصين ، والمانيا الغربية ، وبريطانيا . ومع ذلك فهي لا تصل الى المستهلك بأنتظام وكفاية ، لان نسبة الضائع للاسباب السالف ذكرها تبلغ نحو ٤٢٪ .

كما تؤكد الوقائع ان نسبة القصور في الانتاج الزراعي ، عالية جداً بالقياس لما هي عليه في البلدان الرأسمالية . فأستهلاك الفرد السوفيتي من اللحوم ، والحضروات ، والفواكه ، والزيوت النباتية ، هو كما اوردته صحيفة (انباء موسكو) اقل بمرتين ، بل وثلاث مرات احياناً - بالقياس الى حصة الفرد في المجموعة الاوربية . كما ان حصة المواطن السوفيتي من الدخل الاجمالي هي بنسبة ١/١٢ مما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتقدمة . هذا وقد اوردت هذه الصحيفة وقائع صارخة عن القصور في اداء الادارة الاقتصادية ، حيث ذكرت مثلاً :

ـ ان قيمة السلع المكدسة في المستودعات بلغت عام ١٩٨٧ نحو (٤٧٠) مليار روبل - اي ما يقارب ربع الناتج الاجمالي السنوي للاتحاد السوفيتي .

ـ وان قيمة المعدات التي لم يتم تشغيلها - وهي في غالبيتها مستوردة بعملات اجنبية ، بلغت اكثر من (١٤) مليار روبل .

ـ وان المجمع الصناعي السوفيتي قد انفق بين اعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ نحو (٨٨) مليار روبل لتفريج الازمة الغذائية ، دون ان يفلح في ذلك .

ـ وان عدد المؤسسات الخاسرة او التي لا تحقق اي ربح قد بلغ عام ١٩٨٨ (٢٨) الف مؤسسة ؛ كما بلغت خسائرها نحو (٢٠) مليار روبل سنوياً .

ـ يضاف الى ذلك كما تقول الوقائع - ان الناتج الاجمالي للاتحاد السوفيتي لم يتجاوز ٣٠٪ من مثيله في الولايات المتحدة ؛ وانه بدأ بالتراجع منذ منتصف السبعينات لصالح اليابان ، التي اشغلت في اواخر عقد الثمانينات المكان الثاني بعد الولايات المتحدة .

ـ وان حجم التجارة الخارجية لم يتجاوز (١٢٠) مليار دولار في السنة - اي اقل

من بريطانيا وفرنسا ، بل اقل من بلدان مجلس التعاون الخليجي .

اما بشأن السوق الداخلي وخاصة (السوق السوداء) او ـ الموازية ـ فقد أكدت مصادر رسمية في موسكو في اواخر عام ١٩٨٩ على أن حجم الاموال الدائرة في هذه السوق قد بلغ نحو (٣٤٠) مليار روبل ـ أي ما يعادل ٥٠٪ تقريباً من حجم الكتلة النقدية في الاتحاد السوفيتي كله .

وبشأن الانفاق العسكري ، يورد كتاب سوفيتي بعنوان (الاقتصاد السياسي) وقائع مضللة ، وأرقاماً غير صحيحة حيث يقول :

«إن النفقات الحربية المباشرة للولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن (أي عام ١٩٧٤) قد أصبحت تكوّن ثلثي الميزانية الفيدرالية ، وثلث الميزانية السنوية في كل من بريطانيا وفرنسا... بينما هي في الاتحاد السوفيتي لا تمثل سوى جزء غير كبير من الميزانية... وهذا خلاف الواقع كما أسلفنا»... ويقول أيضاً :

«إن النقد السوفيتي هو أقوى نقد في العالم»!

هذا ، ولقد لفتت نظري وقائع مثيرة في كتاب بالانكليزية تضمن حواراً موضوعياً وموزوناً بين إثنين من علماء الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة صدر عام ١٩٨٩ ، (لا مجال لذكرها تداركاً للاطالة) ، ومنها على سبيل الطرافة :

«إن الاتحاد السوفيتي يملك من الغابات ما يفوق مثيلها في العالم أجمع ، ومع ذلك ، فهو يستورد الورق من الخارج»!

وأخيراً فلاغراض المفاضلة بين الرأسمالية والاشتراكية (كنظام لا كعقيدة أو قيم إنسانية) ، ولاستكمال الصورة عن مواضع الخلل في بنية وأداء الاقتصاد السوفيتي ، وأسلوب الانتاج الاشتراكي المحكوم بسلطة الحزب والدولة ، وبنظريات ومقولات جامدة ، وتأثير ذلك على حياة ومعيشة السكان (المادية والروحية)... سنحيل القارئ ـ كما بيّنّا ـ الى ملحق اضافي وذلك لاستكمال معالم الوضع الحقيقي في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) . ومن هنا سننتقل الى المحور الثالث مما أسميناه أخطاء بنيوية في المنظومة النظرية والتطبيقية لبناء المجتمع الاشتراكي .

المحور الثالث

السلطة السياسية (الحزب والدولة)

سنتناول هذه العناوين الثلاثة في محور واحد ، نظراً لترابطها العضوي في كل موحّد ـ هو النظام الشمولي ، ونبدأ بموضوعة الحزب لأنه يشغل المكانة الاولى في السلطة ، والدولة ، وبالتالي بهذا النظام بأسره .

تعود الى لينين فكرة «الحزب من طراز جديد» وذلك في سياق معارضته لانماط الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية العاملة في اطار الأممية الثانية ؛ وبالارتباط مع موقفها من مبادىء الماركسية ، ومع مناهجها وانظمتها الداخلية ، وانماط عملها في صفوف الطبقة العاملة ، وتركيز نشاطها التعبوي على الحركة النقابية للعمال ، وتعويلها على البرلمانية كوسيلة للوصول الى السلطة... الخ . كما ترتبط مفاهيم وقواعد الحزب من الطراز الجديد ، بالتعارضات التي حدثت في المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام ١٩٠٣ ؛ وخاصة بين لينين وانصاره من جهة ، وبين مارتوف وانصاره من جهة اخرى . وقد اسفر الامر ـ كما هو معروف ـ الى انشقاق الحزب الى اغلبية ، واقلية ـ اي ما يسمى بالروسية (البلاشفة ، والمناشفة) . هذا ، ولتوضيح مفهوم الحزب من طراز جديد ، نورد فيما يلي بايجاز ، افكار وتصورات واحكام لينين ، حول الحزب ، وخاصة من خلال مؤلفه المعروف (ما الذي يجب عمله) الصادر عام ١٩٠٢ ، ومقالاته ومؤلفاته اللاحقة مثل (خطوة الى الامام ـ خطوتان الى الوراء) .

ـ كان لينين يرى ان العمال في عهده لم يكونوا في مستوى الوعي الذي يتجاوز المطالب النقابية ، وتأسيس النقابات . ولذلك ارتأى ضرورة توعيتهم من قبل المثقفين

ـ اي تلك الفئة من المجتمع التي اتيحت لها فرصة التعلم ـ خلافاً لوضع العمال . ومن هنا ، جاءت فكرة (الحزب الثوري) الذي ينبغي ان يضم اناساً يتركز همهم الاساسي في ممارسة (النشاط الثوري) . وعلى اساس ذلك اصر لينين على ان اهم شرط من شروط العضوية هو ان يكون العضو عاملاً في منظمة من منظمات الحزب ـ بينما ارتأى مارتوف الاكتفاء بالدعم والتأييد وبالاشراف من قبل منظمة حزبية[1] .

ـ عارض لينين افكار وتوجهات المناشفة بشأن نظرتهم الى مفهوم الحزب من طراز جديد . ومن قبل ، عارض (الاقتصاديين) ومن قبلهم (الشعبيين) ، ومن ثم (الاشتراكيين الثوريين) ـ داعياً الى بناء حزب ثوري مهمته في النهاية قلب النظام وانتزاع السلطة السياسية ـ وفق برنامج شامل ـ اقتصادي وسياسي واجتماعي ـ وبالاستناد الى النظرية الثورية .

ـ العمل على اخراج الطبقة العاملة من الطريق الضيق (للنقابية) ، وتوعية العمال ورفع وعيهم الى مستوى الطليعة ، واعتماد مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) اساساً في برنامج وعمل وكيان الحزب . وبالتالي فأن على الحزب ان يلعب دور الطليعة للطبقة العاملة ، اي ان يشغل الحزب ـ على حد تعبير لينين ـ دور هيئة الاركان العامة للبروليتاريا... «فالبروليتاريا بدون هذه الهيئة هي مثل جيش بلا قيادة» .

ـ لا يمكن ان يكون الحزب مجرد طليعة ، بل عليه ان ينغمر عميقاً في صفوف البروليتاريا ، وان يمتلك سلطة معنوية وسياسية بين جماهير ربطت مصيرهم بالحزب ، وان يكون الشكل الاعلى للتنظيم الطبقي البروليتاري او التنظيمات العمالية ـ كالنقابات ، والتعاونيات ، واللجان العمالية ، والاحزاب البرلمانية ، والمنظمات النسائية ، ومنظمات الشبيبة ، والصحافة العمالية... وغيرها من المنظمات اللاحزبية ، التي ينبغي ان ترتبط او تصبح وسائل بيد البروليتاريا في الكفاح ضد الرأسمالية ، وذلك وفق مبدأ الاقتناع بالتضامن مع الحزب ، او التصرف طواعية ضمن توجهات الحزب . فالحزب ـ كأعلى شكل للتنظيم الطبقي للعمال ـ يعني ان على قيادته السياسية ـ حسب لينين ـ ان تمارس فعلها على كل اشكال التنظيم البروليتاري . «فبدون هذه المنظمات لا يمكن احلال النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي» .

ـ على ان اهم ما عناه مفهوم الحزب من طواز جديد ـ من وجهة نظر لينين ، هو مفهوم الحزب الثوري ، الممركز ، المنضبط الى اقصى حد...«الكتيبة المنظمة للطبقة العاملة وليس الطليعة فقط... منظمة لثوريين يعتبرون نشاطهم هو مهنتهم» ـ على حد قول لينين .

ورغم ان (لينين) قد اعلن بعد المؤتمر الثاني «بأننا توحّدنا (اي داخل الحزب) بالتزام حرّ... الا انه اكد بمثابرة على ضرورة «ان يكون الحزب تجسيداً للانضباط والتنظيم» . فمن منطلق مفهوم «الكتيبة المنظمة» ، دعا واكد على اقصى درجة من الانضباط ، ومن الصلابة ، والثبات ، وعلى اساس ذلك اكد على المركزية في عمل الحزب . فالحزب هو المركز او النواة المركزية للكل الموحد ، وبالتالي فإن له هيئاته العليا والسفلى (Higher and Lower) ، وهذه الهيئات العليا هي التي تملك السلطة (Power) لاخضاع (Subordinate) الاقلية للاكثرية ، او لتحقيق خضوع التكوينات الحزبية (Constituents) الى سلطة الهيئآت العليا . كما ان التنفيذ الالزامي لقرارات الهيئات العليا ، او الالتزام اللامشروط بتنفيذها ، هو الذي يكرس صلاحيات الهيئات في ممارسة السلطة (Signifies the Authority of Power) ـ لينين في (خطوة الى الامام خطوتان الى الوراء) .

«... ان البلاشفة ما كانوا يستطيعون ان يحتفظوا بالسلطة لسنتين ونصف ، لا بل لشهرين ونصف ، لو لم يكن هناك انضباط صارم ، انضباط حديدي حقيقي داخل الحزب... ولولا الدعم الشامل من جانب جماهير الطبقة العاملة» ـ لينين ـ في (مرض الطفولة اليساري) .

ويقول ايضاً :

«بدون الحزب... بدون حزب قُدّ من حديد ، متمرس في النضال ، متمتع بثقة الطبقة العاملة... قادر على التأثير على سيكولوجية الجماهير ، كان من المستحيل تحقيق النصر» .

ـ اعتبر بعض المعارضين ان الخضوع والمركزية... هو ضرب من البيروقراطية ، كما هاجموها باعتبارها مولدات للبيروقراطية ، واشاعة الشكلية . غير ان لينين اعتبر

ذلك ضرباً من الفوضوية ، او العدمية ـ وخاصة من جانب اولئك الذين يرون في المنظمة الحزبية «مصنعاً وحشياً» . كما ينظرون الى مبدأ خضوع الجزء للكل ، والاقلية للاكثرية ، كنوع من العبودية ويقول :

«ان تحديد مهمات الحزب من مركز الحزب تستدر من هؤلاء العويل المبكي والمضحك على مصائر رجال سيتحولون الى «آلات»! فأنت بيرقراطي لانك انتخبت الى هذا المركز او ذاك بواسطة مؤتمر تداولي ، وليس بارادتي . وانت شكلي لانك تتصرف وفق قرارات المؤتمر ـ دون رضاي او موافقتي . وانت تعمل بشكل ميكانيكي لانك تتبع قرارات الاكثرية... ضد قناعاتي . وانت ارستقراطي لانك لا تسلم السلطة والصلاحية لرفاقنا المتفوقين»... تلك هي اتهامات مارتوف ، واكسيلرود ، ويوتسيروف ـ الذين اتهموا لينين بالبيروقراطية .

ـ من بين مبادىء واهداف الحزب من طراز جديد ـ هو ان **الحزب أداة للدكتاتورية البروليتارية** ـ باعتباره الشكل او النموذج الاعلى للتنظيم البروليتاري ؛ ولانه النواة القيادية للطبقة العاملة ـ بالقياس الى المنظمات الاخرى . وبالتالي ، فالحزب هو المسؤول عن اقامة وتعزيز وتطوير دكتاتورية البروليتاريا . ويعني ذلك ان جماهير البروليتاريا يجب ان تشبع بروح الانضباط والتنظيم ، وان تحّصن ضد التأثير الضار للبورجوازية الصغيرة وعاداتها وتقاليدها . وبمواجهة الرأسمالية ، يصبح لزاماً على البروليتاريا ان تجمع سائر روافد الحركة الثورية في مركز واحد ، من اجل قلب السلطة البورجوازية ، وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا . وبالنظر الى ان **الحزب هو هيئة اركان البرليتاريا** ، فأن جذب المنظمات الجماهيرية حوله ومركزة حركتها ، هو شرط الزامي لاقامة الدكتاتوية الثورية للبروليتاريا . واذن ، فينبغي توحيد جهد هذه المنظمات وتوجيهه نحو نفس الهدف ، لانها في الواقع تخدم نفس الطبقة ـ اي البروليتاريا .

وجواباً على ذلك التساؤل ؛ حول من ينهض بهذا التوجه ومن يقوم بمركزته تداركاً للاضطراب والفوضى ، يرى (لينين) أن الحزب هو من سيتولى هذه المهمة ، لانه افضل مدرسة لتوعية قادة هذه المنظمات ، وافضل مركز لمركزة قيادتها ، بأتجاه خلق جسد رديف ، وربط الطبقة العاملة ككل مع الحزب .

«فالحزب هو الشكل الاعلى للتنظيم الطبقي البروليتاري» .

ـ من مبادئ واهداف الحزب من طراز جديد ، هو ان الحزب تعبير عن وحدة الارادة . فلا يمكن للحزب ان يحقق دكتاتورية البروليتاريا ، دون ان يكون منصهراً كالفولاذ في مدرسة التماسك والانضباط الحديدي . وبالطبع فأن الانضباط الحديدي ، غير ممكن بدون وحدة الارادة ـ اي الوحدة غير المشروطة اوالمجسدة لارادة اعضاء الحزب .

ـ على ان مفهوم الضبط الحديدي ، رغم صرامته ، ووفقاً للقواعد اللينينية في التنظيم ؛ لا يستثني حق النقد . كما ان وحدة الارادة لا تستبعد صراع الاراء ، وبالتالي فإن «الخضوع الطوعي» او «الانضباط الواعي» هو الذي يحقق الانضباط الحديدي . ولكن لدى اتخاذ القرار ، فأن وحدة الارادة والعمل لجميع اعضاء الحزب ، تصبح شرطاً الزامياً . وكان لينين ، قد حدد شرطاً من شروط الانتساب الى «الاممية الشيوعية» بقوله : «ان بمقدور الحزب ان ينجز مهماته عندما يكون فقط ممركزاً بدرجة عالية ، وان يكون محكوماً بانضباط حديدي صارم شبه عسكري... وان يكون كذلك مقاداً من جانب مجموعة من رفاقه في المركز ، يتمتعون بثقة الاعضاء من القمة الى القاعدة ، مخولين بصلاحيات وممتلكين لسلطات تنفيذية واسعة» .

وفي هذا الصدد يقول لينين ايضاً : «ان من يُضعف ، ولو باقل درجة ، الضبط الحديدي لحزب البروليتاريا (وخصوصاً في فترة دكتاتورية البروليتاريا) فهو يساعد في الواقع البورجوازية ضد البروليتاريا» .

ـ وبناء عليه ، فإن التكتل ، والانشقاق ، هو ضد مبدأ الانضباط ووحدة الارادة . وان وجود اكثر من مركز واحد ، يعني تجزئة الهدف ، واضعاف الانضباط ، والاخلال بالارادة الموحدة ، وبالتالي ، اضعاف ديكتاتورية البروليتاريا . وهذا ما تسمح به احزاب الاممية الثانية ، لانها لا تريد قيادة البروليتاريا ، ولا تريد انتزاع السلطة .

ـ ورغم نزعة التساهل والتسامح من جانب لينين ، الا ان المؤتمر العاشر للحزب الذي انعقد قبل وفاته ، قد ابرز بشدة خطر الانقسامات ، وادان التجمعات والتكتلات ودعا الى تفكيكها ، بصرف النظر عن برامجها ووجهات نظر قادتها . كما اقر مبدأ

المحاسبة ، والمحاكمة ، والطرد الفوري وغير المشروط من الحزب .

ـ ومنذ هذا المؤتمر ، واتخاذ القرار الخاص بوحدة الحزب ، برزت مقولة «**الحزب يقوى بتطهير نفسه من العناصر الانتهازية**» . وقد شمل مفهوم الانتهازية كل خارج او معترض على قرار الاكثرية . وقدجرى تبرير ذلك بطائفة من المقولات والتفسيرات المستمدة من «ضلالات وتذبذبات البورجوازية الصغيرة ، والفلاحين ، والمثقفين الموجودين في صفوف الحزب» ، الى جانب «الفئة الارستقراطية من العمال ، والبرلمانيين ، وقادة النقابات الذين افسدتهم البورجوازية» بل وامتد الامر الى «فئات من البروليتاريا باعتبارها طبقة ليست محددة بمحاور وحدود هندسية» ـ حيث جرى الحديث عن «العمال المتبرجزين» في مداخيلهم وايديولوجياتهم وطريقة حياتهم ، والذين يشكلون القوة الرئيسية للاممية الثانية ، والداعمة ـ اجتماعياً وعسكرياً ـ للبورجوازية . وبالتالي ، فهم في الواقع ، عملاء للبورجوازية ، ومأجورون للرأسمالية ، مدافعون بحمية عن التعصب القومي ، والغلّو في الوطنية ، والدعوة الى الاصلاحية بدلاً من الثورية... انهم ، داخل الحزب ، يولدون التذبذب والانتهازية ، ويشيعون الخلاف وعدم الثقة ، وهم المسؤلون بالتالي عن الانشقاقات والانقسامات . لذا ، فإن شن كفاح حازم لا هوادة فيه ضد هؤلاء ، وتطهير الحزب منهم ـ هو شرط للكفاح الحازم ضد الرأسمالية . وعليه فأن الزعم بأمكان استبقاء هؤلاء داخل الحزب ، من خلال التبصير الاخلاقي ، هو نظرية خاطئة!

«فلم نكن لنخرج من الحرب الاهلية منتصرين» ـ كما يقول لينين ـ «لو استبقينا في صفوفنا اناساً من امثال مارتوف ، ودانس ، وبوتسيروف ، واكسيلرودا» .

«**لقد استطعنا ان نحقق النصر لاننا طهرنا الحزب من المناشفة واضرابهم!**» .

اما (ستالين) فقد دعا الحزب البروليتاري الى ان يطرد من صفوفه جميع العناصر الانتهازية والاصلاحية ، وجميع الاشتراكيين من ذوي الاهواء الامبريالية والقومية ، بل وجميع الاشتراكيين المصابين بداء الوطنية والمسالمة... «فكلما كان التطهير شاملاً وعنيفاً (Drastic) كلما تعاظمت امكانية النهوض الثوري والفعال للحزب» .

وكان لينين ايضاً ، قد قال :

«بوجود الاصلاحيين والمناشفة ، ما كنا نستطيع قيادة الثورة البروليتارية نحو النصر» .

كما اشار الى «ان وجود البورجوازيين الديمقراطيين الصغار في صفوفنا ، كان سيؤدي الى اسقاط النظام السوفيتي!» .

وعلى هذا الاساس دعا الشيوعيين الايطاليين الى التخلص من اعوان (توراتي) . كما دعا الى تطهير الحزب من الشيوعيين الذين يبدون ميلاً نحو التذبذب ، او يجدون قضية مشتركة مع الاصلاحيين : **فالتخلص من القادة المترددين ، ايام الصعوبات ، يقوي الحزب اكثر** .

ـ من بين اهم وظائف ومهمات الحزب من الطراز الجديد ، A Special Type of Party هو كونه **القوة القائدة للدولة والمجتمع**... كما سنرى ، بل ان «**المكتب السياسي ـ على حد قول ستالين ـ هو السلطة العليا للحزب ، وليس الدولة... انه الموجه والقائد للدولة ، وبالتالي للسياسة الداخلية والخارجية ، وللاقتصاد وسائر الميادين... ان السكرتارية والمكتب التنظيمي يجب ان يخضعا للمكتب السياسي**» . كما ان ستالين هو من اشاع وركز تعابير الخضوع والاذلال في الحزب من قبيل : **يخضع ، ينصاع ، يستسلم**... اذ بدون ذلك ـ على حد تعبيره ـ «لا وحدة ولا حزب»! وهو الذي اسرف في اشاعة تهم **اليمين واليسار** ـ باعتبارها من جذر واحد ، هو البورجوازية الصغيرة... وكذلك النعوت المرتبطة بالمتذبذبين والوسطيين ، والمسالمين ، والشوفينين... الخ . داعياً الى حزب «من نسيج واحد» ، لا الى كتلة من «عناصر طبقية مختلفة!» .

وقد شملت هذه التوصيفات والنعوت الاحزاب القديمة ، والتجمعات السابقة ، وموظفي الدولة ، والنقابات ، والتعاونيات وغيرهم من «الذين اصبحوا بيرقراطيين» . وقبل ان يحكم ستالين بشكل كامل ، كان يدعو الى الكفاح الايديولوجي والتوعية والتثقيف ، ضد الانحرافات ، لا اللجوء فوراً الى العقوبات (وهذا ما حصل لبضع سنوات بالنسبة لتروتسكي مثلاً) . ولكنه سرعان ما لجأ الى الازاحة والطرد ثم الى **العقوبة والسجن والابعاد ، ثم الى الاغتيال والقتل** ـ خلافاً لمقولته السابقة «ليس ما هو اسهل هو الاحسن!» .

ادى ذلك بالنتيجة ـ الى تثبيت مفاهيم جديدة للحزب ، وقواعد جديدة في العمل والتنظيم ـ كما بينا ـ ولاسيما فيما يتعلق بشروط العضوية ، وبمبدأ المركزية الديمقراطية ـ وما يرتبط بها من واجبات واشتراطات : ـ كالالتزام بالانضباط الصارم ، وخضوع الاقلية للاكثرية ، ومنظومة العقوبات ، وصلاحيات المؤتمرات والهيئات القيادية ، والتزام المنظمات والهيئات السفلى بقرارات الهيئات العليا ، وحقوق وواجبات الاعضاء ، والنقد والنقد الذاتي .

والواقع ، ان مفهوم المركزية الديمقراطية بهذه الصورة (التي تبلورت وترسخت فيما بعد) ، لم يكن متكاملاً في ذهن لينين ابان المؤتمر الثاني ، وانما كان صدى او تعبيراً عن تقديرات وقناعات لينين بضرورة بناء كيان شديد التماسك ، موحد الارادة ، عالي الضبط والالتزام... اشبه بكتيبة عسكرية مقاتلة ، او قيادة ميدانية كفوءة ، قادرة على مواجهة واسقاط نظام استبدادي عات ، هو النظام القيصري الاوتوقراطي . هذا الى جانب استلهام لينين لمقولات واحكام ماركس وانكلز حول الثورة والدولة ، ودكتاتورية البروليتاريا ، وسلطة الطبقة العاملة ، وقيادة الحزب لهذه السلطة... الخ .

ولكن تصورات لينين لمفهوم المركزية الديمقراطية قد تكاملت فيما بعد وبصورة تدريجية ، وذلك في غمار الصراع الذي خاضه البلاشفة بقيادته ضد المناشفة ، وكذلك في اجواء المشاحنة الضارية مع الأممية الثانية واتهام احزابها بـ«الانتهازية» ، و«بالارتداد» عن مبادىء الماركسية وخاصة ابان الحرب العالمية الاولى . ولكن هذا المفهوم اي المركزية الديمقراطية الذي تتوطن وتتحرك في مداره مجمل قواعد وشروط النظام والتنظيم والعمل الداخلي للحزب ، قد توضح وتجلّى في المؤتمر العاشر للحزب عام ١٩٢١ ـ لدى النظر في قضية التكتلات والانشقاقات وذلك في السنوات الاخيرة من عمر لينين ، كما اتخذ صورة صارمة في عهد ستالين ـ كما اسلفنا .

لقد كانت اجتهادات وتصورات لينين لمفهوم الحزب من طراز جديد ، والهيكلية الهرمية لبناء الحزب وقواعد عمله ، مرتبطة بالاساس بظروف المواجهة مع النظام القيصري الاستبدادي ـ كما بينا ـ ، وبشروط ومستلزمات الثورة وانتزاع السلطة ـ وهو ما بررته تأريخياً ثورة اكتوبر الاشتراكية . الا ان انهاء حالة التسامح الذي اعتمده لينين في

حياة الحزب الداخلية وحتى المؤتمر العاشر ، وخاصة فيما يتعلق بحرية النقاش والتعارض في الرأي والموقف ، ومن ثم المخاوف الشديدة التي عبر عنها في رسالته الى المؤتمر (بإشراف ستالين) حول اهمية الرقابة على تصرفات الهيئات القيادية في الحزب ، وبروز مظاهر التسلط والبيروقراطية ، لا يمكن الا ان تضع مجمل قواعد ومباديء العمل التنظيمي في الحزب وبخاصة (المركزية الديمقراطية) موضع المراجعة ، والنقد ، والتصويب ، واعادة الاعتبار الى الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية . ذلك ان التشويه المقصود والعسف المزمن في تطبيق المركزية وقمع الديمقراطية قد آل - كما سنرى - الى انتهاكات فظّة واثام لا تغتفر .

وكان من نتائج الاتكاء على هذا المبدأ ، اشاعة الرعب والقتل والارهاب في صفوف الحزب والمجتمع ، وبالتالي تشويه المبادئ الإنسانية ، والقيم الاخلاقية للاشتراكية . كما كان العسف في تطبيق هذا المبدأ عاملاً في تسميم اجواء الاحزاب ، وتصديع كياناتها ، واخيراً في تفكيك اوصال وهياكل احزاب كبرى ذات بنية شامخة ومكانة تأريخية مجيدة - وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوفيتي . وكانت الحصيلة النهائية والمأساوية لهذا كله ، هي ما شهده العالم بانبهار من تداع سريع ، وانهيار شامل لاكبر حزب سياسي في العالم وللدولة الاشتراكية الاولى في التأريخ ، وللنظام الاشتراكي العالمي بأسره ، رغم كل ما حققه من انجازات ومآثر .

هذا ، ولمتابعة ومحاكمة التأريخ بصورة موضوعية منصفة ، وجريئة ، ولاستلهام العبرة والخبرة من هذا التأريخ ، سنعتمد الوقائع والوثائق ، والمشاهدة والمعايشة (من قبل الكاتب) سبيلاً الى توصيف هذا الواقع وتحديد اسبابه وملامحه وتجلياته .

اما المراجع الكلاسيكية حول الحزب والدولة والسلطة والنظام السياسي ، فهي معروفة ورهن الاطلاع ، وقد سبق الحديث عن بعضها . ولذا فسنحاول تجاوزها - باستثناء ما يسهم بتوثيق الوقائع من مقتبسات محددة - مع التركيز على عرض بعض المشاهد والمواقف والنتائج ، ثم على الطابع الشمولي للسلطة المرتبطة بهيمنة الحزب المطلقة على الدولة ؛ فضلاً عن تدخله في كل جوانب الحياة الاجتماعية للمواطن - بما في ذلك نمط التفكير والسلوك ، وقضايا الثقافة واللغة ، والانتماء القومي ، وكذلك

حرية الفرد ، والحياة الروحية للانسان ـ ولاسيما تلك القضايا المرتبطة بالدين والعقيدة ، وبالادب والفن والابداع ـ فضلاً عن ميادين السياسة والاقتصاد ، والعلاقات الدولية ، والترابطات داخل المنظومة الاشتراكية العالمية... الخ .

* * *

لقد تم وتواصل الالتزام بسائر القواعد والمفاهيم الايدولوجية ، والادوار السياسية والاجتماعية والثقافية المناطة بالحزب والموصوفة آنفاً ـ في تنظيم حياة وعمل الحزب الشيوعي السوفيتي ، منذ قيام ثورة اكتوبر وحتى اواخر عقد الثمانينات . كما اخذت هذه المنظومة من القواعد والمفاهيم والادوار ، طريقها الى سائر الاحزاب في البلدان الاشتراكية ، وفي العالم اجمع ، رغم الاختلافات بين الانظمة السياسية ، والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتمايزات القومية والدينية والحضارية ، ومستويات التطور ، والموروثات من التقاليد والعقائد .

فقد استلهمت الاحزاب الشيوعية المبادئ اللينينية في بناء الحزب الثوري ، وادخلت في صلب انظمتها الداخلية وبرامجها السياسية سائر القواعد والمفاهيم اللينينية في التنظيم ومناهج العمل ـ رغم تلك التعارضات والخصومات التي حصلت بين بعض الدول الاشتراكية والاحزاب الشيوعية ـ كالصين ، ويوغوسلافيا ، والبانيا ، وايطاليا ، واسبانيا ، وغيرها من الاحزاب الاوروبية .

ورغم التعديلات التي ادخلت على بعض نصوص واحكام النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفيتي ، الا ان الالتزام بهذه المباديء والقواعد والمفاهيم ، قد تواصلت من حيث الجوهر ، حتى السابع والعشرين للحزب المنعقد في الاول من آذار عام ١٩٨٦ (اي بداية عهد الاصلاح واعادة البناء ـ البيريسترويكا) ـ وهو المؤتمر الذي اقرّ عدداً من التعديلات على النظام الداخلي ، الا انه التزم بما هو اساسي من المباديء والقواعد اللينينة في مفهوم الحزب والتنظيم .

فقد اورد النظام الداخلي الصادر عن هذا المؤتمر في مقدمته :

ـ «ان الحزب الشيوعي ، بوصفه الفصيلة الطليعية من الطبقة العاملة قد اجتاز طريقاً مجيداً من الكفاح ، وقاد الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين الى انتصار ثورة

اكتوبر الاشتراكية العظمى ، واقامة دكتاتورية البروليتارية...

ــ «ان الحزب... الذي ظل من حيث جوهره الطبقي وايديولوجيته حزب الطبقة العاملة ، اصبح حزباً للشعب باسره» .

ــ «... ان الحزب هو الشكل الاعلى للتنظيم السياسي ـ الاجتماعي ، ونواة النظام السياسي ، والقوة القائدة والموجهة في المجتمع السوفيتي» .

ــ «... ان القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي ، ونواة نظامه السياسي... هو الحزب الشيوعي» ـ المادة السادسة من الدستورالسوفيتي .

(ولكن هذه المادة لم تلغ الا بعد نقاش طويل في مجلس الشعب ـ وذلك في اواخر الثمانينات) .

ــ اما النظام الداخلي للحزب فقد استبقى على حاله . وتواصل فيه التأكيد على القواعد اللينينية في التنظيم ، ومنها مثلاً التأكيد على :

ــ «ان الحزب... يبني عمله على اساس التقيد الدقيق والصارم بالقواعد اللينينة في الحياة الحزبية ، ومبادئ المركزية الديمقراطية ، والقيادة الجماعية... والانتقاد والانتقاد الذاتي... والعلنية» .

ــ «... ان القانون الثابت في حياة الحزب... انما هو الوحدة الفكرية والتنظيمية والطاعة الواعية... وان اي مظهر من مظاهر التكتل والتجمع ، يتنافى والحزبية الماركسية ـ اللينينة وعضوية الحزب . وان الحزب يطهر صفوفه من الذين يخالفون برنامج الحزب... ونظامه الداخلي...» .

ولكن ما يستحق الاطراء والتقدير في هذه التعديلات ، (التي ابقت على الشروط اللينينية الثلاث في عضوية الحزب) انها ركزت على النواحي الاخلاقية و«مبادئ الاخلاق الشيوعية» ، ومبدأ العدالة الاجتماعية ، وعلى التواضع والعصمة ، والصدق والشرف ، والجرأة في كشف النواقص... مع مكافحة حب الظهور والغرور ، والتستر ، وخنق الانتقاد ، وكذلك البيروقراطية ، والنزعة المحلية والمصلحية ، وضرورة ابلاغ الحزب عنها .

وقد تم ذلك بالطبع على خلفية الانتهاكات للشرعية الحزبية والقانونية ، واعمال

البطش والارهاب ، وازدراء القيم الاخلاقية ، والتصفيات الجماعية التي ارتكبت من قبل ، ولا سيما في عهد ستالين .

ورغم ان النظام المعدل قد اكد مجدداً على ضرورة «التقيد بطاعة الحزب والدولة» ، الا انه دعا ، في معرض حديثه عن حقوق العضو ، الى النقد العلني في الاجتماعات «لاية هيئة حزبية ولاي شيوعي بصرف النظر عن منصبه» ، مؤكداً على اؤلئك الذين اذنبوا في خنق النقد وفي الملاحقة بسبب النقد» ، داعياً الى «انزال العقوبات الصارمة بهم وحتى فصلهم من الحزب» .

ولكن هذا النظام ابقى على نفس المنظومة السابقة من العقوبات وهي «التحذير ، والتوبيخ ، والتوبيخ الصارم... والفصل» - رغم تأكيداته على اهمية التدابير التربوية ، والانتقاد الرفاقي ، والتدقيق في صحة الاتهام! .

ـ كما ربط النظام الداخلي ، كل بنية الحزب وحياته الداخلية بما اسماه «المبدأ القيادي في بناء التنظيم ، وحياة ونشاط الحزب - الا وهو المركزية الديمقراطية . وفي سياق هذا المبدأ ، اكد مجدداً على :

الطاعة الحزبية الدقيقة ، وخضوع الاقلية للاكثرية ، وكذلك خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا . ومع التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية واقصاء عبادة الفرد ، والتجديد المنتظم لقوام القيادة ، والدعوة الى الطاعة الواعية (لا الميكانيكية) ، وتأمين حرية الرأى... الخ فانه ادان اقامة التكتلات الانشقاقية .

وبعد ان تناول صلاحيات وواجبات الهيئات القيادية في الجمهوريات والاقاليم والمقاطعات... وكذلك الهيئات العليا والسفلى . واخيراً المنظمات القاعدية - في فصول لا جديد فيها - عاد النظام الداخلي الى الموروث من المبادئ والاحكام (موروثات الصراع القديم) فأكد مجدداً على ضرورة الالتزام بمبادىء الماركسية - اللينينية ومكافحة «اية مظاهر للايديولوجية البورجوازية ، والتحريفية ، والعقائدية الجامدة ، والآراء والميول المختلفة...»!

كما عاد واكد على دور الحزب القيادي في فصل عنوانه «الحزب ومنظمات الدولة والمجتمع» - مكرراً مرة اخرى «ان الحزب ، وفي اطار الدستور ، هو الذي يمارس

قيادة الدولة والمجتمع» . ورغم الحديث عن ان المنظمات الحزبية لا تنوب عن السوفيتات والمنظمات النقابية والتعاونية وغيرها من المنظمات الاجتماعية» ، الا ان النظام الداخلي يدعو منظمات الحزب «الى تطبيق سياسة الحزب في المنظمات اللاحزبية» داعياً اياها الى «تعزيز اصالة الحزب والدولة ، والتحقق من تنفيذ توجيهات الهيئات الحزبية» . كما جرى الزام جميع قيادات وهيئات الحزب بسائر قراراته اعتباراً من «اللجنة المركزية في المركز والجمهوريات والاقاليم... وحتى الدائرة ، والمدينة ، او الحي او الناحية» .

ـ واما بصدد اتحاد الشبيبة الشيوعية (الكومسمول) فيصفه النظام بأنه «اتحاد لينيني... واحتياطي الحزب» . وان من واجب منظماته ان تكون «ناقلات وداعيات نشيطات لتوجهات الحزب في جميع ميادين الحياة والانتاج والمجتمع» . كما يؤكد على ان عمل الكومسمول انما يتم «تحت قيادة الحزب» . اما عمل منظماته المحلية «فستوجهه وتراقبه المنظمات الحزبية» .

ـ واما بشأن القوات المسلحة ، فينص النظام الداخلي على :

«ان على المنظمات الحزبية في القوات المسلحة ان تؤمن تطبيق سياسة الحزب في القوات المسلحة ، وترص افراد هذه القوات حول الحزب ، وتربي الجنود بروح وافكار الماركسية اللينينية...» .

كما يؤكد على :

«ان قيادة العمل الحزبي في القوات المسلحة انما تمارسها اللجنة المركزية بواسطة الهيئات السياسية» . وان «الادارة السياسية العليا للجيش والاسطول تتمتع بصلاحيات قسم من اللجنة المركزية للحزب... كما ان على المنظمات الحزبية في القوات المسلحة ان تكون على صلة وثيقة مع اللجان الحزبية ، وان تطلعها بانتظام على العمل السياسي في الوحدات العسكرية» .

* * *

تلك هي بايجاز نصوص ومبادىء واحكام اساسية في النظام الداخلي (حتى عهد غورباتشوف) ، يستكمل الدستور والقوانين الاخرى صورتها الاشمل . الا ان

التأريخ ولاسيما (تأريخ الحزب) ـ الذي دوّن ثلاث مرات وباشكال مختلفة ، حسب الامزجة المرتبطة بالتحولات والانقلابات في تداول السلطة ، فقد شوش الرؤية ، وابتعد عن الموضوعية في تقييم الاحداث والاشخاص ، كما غيب قادة افذاذاً ، او فرض التعتيم والتزوير على الكثير من الحقائق الصارخة ، والاحداث الكبرى المرتبطة بالممارسة والتطبيق لنظام الحزب ودستور الدولة ، وغيرها من القوانين والخطط ، والسياسات الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية ـ السياسية والدولية ، بالاضافة الى التسلط وعسف القادة ايضاً . وكان هذا وغيره من بين الروافع والمقوضات لهذا النموذج من الاشتراكية ـ الذي كان موضع الثقة والاعتزاز ، وامل البشرية بالخلاص من العبودية والاستغلال الرأسمالي ، والاستمتاع بالمساواة ، والحرية ، والعدل ، والرفاه .

هذا عرض اولّي لما آلت اليه الممارسة التعسفية والتطبيق المشوه لبعض المبادىء والقواعد المعتمدة في النظام الداخلي ، وقوانين الدولة ، وما اقترن بذلك من مظالم وآثام ، ومن مكائد ومؤمرات ، وانتهاكات واستباحات دموية .

لقد حاول (لينين) في ايامه الاخيرة ، درء هذه الاعراض الخطيرة ، والعواقب المأساوية ـ وذلك من خلال حدس او رؤية ثاقبة لما يمكن ان تؤؤل اليه الممارسة اللاحقة لقيادة الحزب في اطار السلطات والصلاحيات المناطة بها . ورغم ان تجليات هذه الاعراض لم تكن واضحة بعد في ايام لينين ، الا انه بني رؤيته للمستقبل على بوادرها ومقدماتها الاولية ، وعلى نزوات وطبائع بعض القادة ، وخاصة (ستالين) . فقد استحوذت على لينين ـ وهو على فراش الموت ـ مخاوف مشتدة من هذه العواقب ، رغم انه اعتاد في فترات سابقة على التنديد الصارم بالاتجاهات التي كان يراها خاطئة في حزبه والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، دون ان يتورع عن وسم الاشخاص بنعوت هجائية صارخة . ومع انه اسرف في هذا الهجاء فيما يتعلق بزعماء الدولية الثانية ، وبخاصة كاوتسكي ، الا انه وهو يتابع ممارسات وطبائع بعض القادة في حزبه وفي مؤسسات الدولة ـ لم يجد مخرجاً من قلقه ومخاوفه ، الا بأقتراح تدابير عملية فعالة لتدارك هذه العواقب الناشئة عن سوء استخدام السلطة... ومن هنا كانت رسالته الموجهة الى المؤتمر الثاني عشر (الذي لم يستطع المشاركة فيه بسبب مرضه) والتي

طالب فيها باعادة تنظيم (جهاز الرقابة العمالية الفلاحية) . وقد تضمن مشروعه هذا شروطاً متشددة في انتقاء اعضاء هذا الجهاز وفق مواصفات ومقاييس صارمة من المبدئية والخلق والاستقامة ، لمجابهة نزعات التسلط والبيروقراطية والفظاظة... كما طالب بضرورة تعليم العاملين في جهاز الرقابة طريقة «اصطياد المحتالين» ـ على حد تعبيره . وكان في مناسبة سابقة قد اعرب عن قلقه من ان «يقوم الحزب بعد استلام السلطة بحماية من اسماهم بـ«الفاسدين والانذال» . وفي رسالته المشار اليها اعلاه ، لم يتردد عن تحذير الحزب من طبائع وسلوكيات بعض قادته وخاصة ستالين ، مع التوكيد ، بلهجة يشوبها الهلع من عواقب سوء استخدام السلطة والبروقراطية الحزبية والحكومية ، مطالباً بالرقابة الصارمة على عمل اللجنة المركزية ، والمكتب السياسي ، وسائر مؤسسات الدولة ، بما فيها الادارات المدرسية والمسرحية والتوثيقية (الارشيف) .

وفي مشروعه هذا اقترح لينين على المؤتمر اصطفاء (٧٥ ـ ١٠٠) من خيرة العناصر العمالية والفلاحية للجنة المركزية للرقابة ، بعد «التحقق الدقيق من ذمتهم ووجدانهم وامانتهم» ، مع اخضاع امناء هذه اللجنة قبل تعيينهم الى «رقابة مثلثة» حسب تعبيره ، والى امتحان يبررون فيه معارفهم ودرايتهم ، وضرورة تزكيتهم ، وبشرط ان يكونوا «شيوعيين لا عيب فيهم» . كما اقترح ان يناط بهم الاطلاع ودراسة جميع ملفات ووثائق المكتب السياسي ، وضرورة حضور عدد منهم اجتماعاته واجتماعات اللجنة المركزية... وان يؤلف هؤلاء «فرقة متراصة» ـ على حد تعبيره ، يترتب عليها ـ دون اي اعتبار للاشخاص ـ ودونما اية معارضة من جانب الامين العام او اي من اعضاء اللجنة المركزبة للرقابة (التي وصفها بأنها بدت عاجزة و«ذيلا» لاعضاء اللجنة المركزية) . كما انحى بالنقد اللاذع على البيروقراطية السائدة في السوفيتات ومؤسسات الدولة والحزب . وكان في رسائل سابقة قد طالب بزيادة اعضاء اللجنة المركزية بضع عشرات وحتى (٥٠ ـ ١٠٠) عضو وذلك لرفع هيبتها ، وتحصينها ضد النزاعات والخصومات بين بعض اقطابها (وخاصة بين ستالين وتروتسكي)... محذراً من احتمال تحول هذه المخاصمة الى تصدع او انشقاق (وهذا ما حصل بعد وفاته) .

وفي رسالته المتعلقة بانتخاب ستالين اميناً عاماً للحزب ، عبر لينين عن مخاوفه قائلاً : «ان الرفيق ستالين قد حصر في يديه سلطة لا حدود لها ، وانا غير واثق من كيفية استخدامه لها بما يكفي من التبصر والاحتراس» . كما نعت ستالين بـ«الفظاظة» وطالب باقصائه واستبداله بأي بديل يتميز عنه بسمة واحدة «وهي ان يكون اكثر تسامحاً ، وادباً ، ورعاية للرفاق... وبالتالي «اقل تقلباً في الاهواء»! .

ورغم انه قيّم واطرى مواهب وقدرات تروتسكي ، وبخارين ، الا انه حذر من الغطرسة المفرطة لـ(تروتسكي) ، وطالب باصلاح ما ارتآه من نواقص لدى هؤلاء القادة المرموقين ـ على حد تعبيره .

الا ان رسالة لينين الى المؤتمر ، قد حجبت عن المسؤولين ، كما حجبت مجمل مقترحاته ورسائله وتوصياته ، وخاصة تلك التي تتعلق بمواصفات القادة ومهام وتركيب لجنة الرقابة ، وقضايا الحزب الداخلية... بل وظلت محجوبة عن الحزب كله اكثر من ثلاثين عاماً[٢] .

وها هي حقبة تأريخية كاملة ، تبرر مخاوف لينين وقلقه وتحذيراته مما وقع بعد رحيله ، وعلى مرّ عقود طويلة من السنين . وكان ما حصل ركاماً هائلاً من الخطايا والانتهاكات والشرور ، التي هي في تعارض مطلق مع الاشتراكية ـ كعقيدة ومبدأ ، او كمنظومة شاملة من القيم والمثل الانسانية والاخلاقية الرفيعة .

يعود كل ذلك بالطبع الى ما اسلفنا بيانه من وجود اختلالات خطيرة في بنية النظرية والتطبيق ، فضلاً عن الممارسة التعسفية المستندة الى مباديء وقواعد صارمة في نظام الحزب والى ما يتيحه للقادة من سلطات ومبررات ، ثم الى احكام خاطئة (فضلاً عن الممارسات العملية) وخاصة فيما يتعلق ببنية ووظائف الدولة ، وتراكيب النظام واداء السلطة .

ان الشواهد على هذه الحقائق هي اكبر من ان تحصى او تستوعب . كما انها عصيّة على العرض المركز او الاجتزاء او الايجاز . ومع ذلك فسنحاول عرض بعض مسبباتها واعراضها من خلال بعض النماذج والمشاهد .

* * *

يحكم الحزب الثوري من الطراز الجديد مبدأ اساسي صائب يشغل المقام والمكان الاول في صلب برنامجه ونظامه - وهو ان الحزب «اتحاد طوعي اختياري» . الا ان تأمين وحدته الفكرية والسياسية ، ووحدة العمل والارادة لاعضائه ، تستلزم اعتماد مبدأ (المركزية الديمقراطية) - وهذا امر مفهوم ومبرر . اذ لا عمل بدون تنظيم او نظام . غير ان الممارسة الفعلية - من خلال هرمية البناء ، وسلطات الهيئات (العليا والسفلى) ، ومبدأ الخضوع Subordination (وليس الالتزام) ، والانضباط الحديدي شبه العسكري Iron discipline (وليس الطاعة الواعية)... ثم المساءلة والحساب والتوبيخ والعقاب والطرد... والنقد الصارم ، والنقد الذاتي الذي يتم بالاكراه والاذلال - هي بالاجمال ، في تعارض من حيث الجوهر مع مبدأ الخيار والطوعية في الانتساب والعمل في الحزب . هذا الى جانب السلطات المناطة بالحزب ، وتكريس هيمنته المطلقة على السلطة والدولة والمجتمع ، وكذلك تكريس وتثبيت نفوذ الحزب وتأثيره وسلطته ونموذجه على الاحزاب الاخرى في العالم ، وبخاصة على الدول المرتبطة بالمنظومة الاشتراكية العالمية ، وذلك باسم الاممية ، والتضامن الاممي البروليتاري .

ان الخطايا والآثام التي ارتكبت في الاتحاد السوفيتي خاصة بحق الالوف من القادة الموهوبين والعاملين النشيطين في الحزب والدولة ، والمواطنين الابرياء ، والقادة العسكرين ، والنشطاء في النقابات والسوفيتات وسائر المنظمات والمؤسسات... وبالتالي بحق تكوينات كاملة من السكان (كالفلاحين الاغنياء ، والعلماء والادباء والكتاب والمثقفين) بل وبحق اقوام وشعوب باكملها... هي نتاج السلطة والتسلط الغاشم الذي يستمد «شرعيته» ومبرراته من مجموعة مبادىء وقواعد التنظيم الانف ذكرها . الى جانب العسف الناشيء عن تشويهات مقصودة في تطبيق هذه المباديء والقواعد ، بحكم طبائع ونزوات بعض القادة ، فضلاً عن فتون السلطة وغواية التسلط . وقد برهن الواقع وشهدت الاحداث ما هو نقيض لتلك المقولة المدعاة وهي ان الحزب مختبر او مشفى لتطهير المنتسب اليه من النواقص والعيوب التي يحملها من المجتمع او «المستنقع» على حد تعبير (ليو شاوشي)! فما حصل في الواقع كان نقيض ذلك ، حيث ان اعراضاً متواترة ومثيرة من التصدع في التكوين الخِلقي للانسان ، غالباً ما

اصابت بعض القادة في مختلف الاحزاب ـ وبخاصة اولئك الوصوليين والطامعين في السلطة ، وكذلك الضعفاء والوضعاء والنصابين ـ بالسجية والطبع . وبمتابعة (ليو شاوشي) لهذه الاعراض وتفهمه لطبيعة تكوين الحزب الشيوعي الصيني ونسيج المجتمع الصيني ، ركز هذا القائد الراحل جهده على تدارك هذه الاعراض المرضّية باسيجة من المناعة ازاء شرورها ـ وذلك من خلال مؤلفه الشهير (كيف تكون شيوعياً جيداً) . واغلب الظن انه بسبب ذلك ، تعرض لعصف الزوابع السوداء او ما سمي في عهد ماوتسي تونج بـ«الثورة الثقافية»!

هذا ولتوثيق هذه الاستنتاجات والاحكام ، سنتجاوز النتائج والمصائر المأساوية المشهودة للحزب الشيوعي السوفيتي وللاحزاب والدول والانظمة الاشتراكية الاخرى ، وننتقل الى التأريخ من خلال عرض بعض النماذج والامثلة ، ذلك ان الواقع الراهن هو بالطبع مرتبط بماضيه ، ولكل نتيجة سبب .

* * *

من المعلوم ، ان مفهوم «القمع للاعداء الطبقيين» ، وكلمة **«الارهاب»** (بل والارهاب الاحمر) ، ثم **التصفية ، والتطهير والابعاد ، والتعذيب ، والقتل ـ فضلاً عن الطرد ، والعزل ، والاذلال ، والاكراه على الاعتراف بالذنب** ، وخاصة بالنسبة للقادة المدانيين في الحزب ، كانت سائدة ومبررة نظرياً ـ ولاسيما في عهد ستالين . وقد ارتبطت بحالة من التركيز المفرط في عمل وحياة الحزب على **مسائل الانحراف (اليميني واليساري) ، وعلى التكتل والانشقاق ، وعلى التذبذب والارتداد ، وعلى الانتهازية والتحريف ، وبالتالي على العمالة والتجسس والخيانة...!**

وقد ادى ذلك كله ، الى عمليات لم تنقطع طوال عقود ، من التصفيات الجماعية المذهلة في حجمها ومداها ووحشيتها : وفيما يلي بعض الامثلة الصارخة :

ـ تم اعتقال (١١٠) من اعضاء اللجنة المركزية الذين انتخبوا في المؤتمر السابع عشر عام ١٩٣٤ وذلك من مجموع اعضاء اللجنة البالغ عددهم (١٣٩) . وقد غيبوا عن الوجود ، واعدم الكثير منهم رمياً بالرصاص .

ـ كما تم اعتقال (١١٠٨) من مندوبي هذا المؤتمر من مجموع (١٩٦٦) مندوباً ـ

وذلك عام ١٩٣٩ . ولم يبق منهم سوى (٥٩) شخصاً ساهموا في المؤتمر الثامن عشر .

ـ اما في مؤتمر الحزب في جورجيا ، فقد تم اعتقال (٤٢٥) مندوباً في الاشهر اللاحقة للمؤتمر المحلي الذي عقد في مايس عام ١٩٣٧ .

ـ وفي كازاخستان ، اعتقل جميع اعضاء المكتب السياسي ، وكذلك الامر في تركمانستان ، وقد اختفى الكثيرون ممن اعتقلوا ولم يعرف مصيرهم .

ـ اما في الجيش ، فقد تم اعدام المارشال (توخاجيفسكي) ـ المفكر والقائد الستراتيجي للجيش الاحمر ، وكذلك رئيس الاركان الماريشال (ايندوروف) الذي هزم اليابانيين قبل شهرين من اعتقاله ، وذلك في اكتوبر عام ١٩٣٨ .

كما شملت حملة التطهير في الجيش قادة كييف ، وبيلوروسيا ، والبحر الاسود ، والاسطول في المحيط الهادي .

واجمالاً ، فإن من اعدموا ، او اعتقلوا ، او عزلوا قبل عام ١٩٤٠ قد شمل ثلاثة أخماس الماريشالات ، ثلاثة أرباع القادة الكبار ، وسائر قادة الصف الثاني ، ونحو تسعة أعشار من قادة الفيالق ، وسبعة أعشار من قادة الفرق والالوية ، وستة أعشار من القوميسيرين السياسين في الجيش . وقد تم ذلك كله قبل الغزو النازي للاتحاد السوفيتي ، والذي اسفر في البداية عن الحاق الهزائم الشنيعة بالجيش الاحمر ، واحتلال مناطق واسعة من ارض الاتحاد السوفيتي ، وذلك بسبب ندرة القادة الكفوئين ، او وجودهم في السجون . وكانت النتيجة كما هو معروف تحمل الاتحاد السوفيتي تضحيات فاقت ما قدمته الولايات المتحدة بسبعين مرة ، وبريطانيا باربعين مرة ، فضلاً عن المعاناة الرهيبة للسكان ، والخراب الذي حلّ بالبلاد[٣] .

ـ كما شملت حملة التطهير الدبلوماسيين ، والكتاب ، والعلماء ، (ومن بينهم توبوليف مخترع الطائرة المعروفة وكنت التقيته مع زوجته عام ١٩٥٧) ، وكذلك العديد من اعضاء الكومنترن (الذين اختفى اثرهم) ، والعديد من المفكرين ، ومدراء المصانع والمزراع التعاونية ، (الذين لم يعرف مصيرهم) . والغريب في الامر ، ان تشمل الحملة ايضاً رؤساء ومساعدي (لجنة امن الدولة) ومن بينهم (ياغودا) عام ١٩٣٩ ، والذي حل (بيريا) محله ثم لقي مصيراً مماثلاً بعده .

ـ هذا وتشير ارقام نشرت مؤخراً ، الى ان عدد الذين اعتقلوا وارسلوا الى معسكرات العمل قد بلغ حتى اواخر الثلاثينات نحو (٨) ملايين شخص ، بالاضافة الى بضعة ملايين من المعتقلين السياسيين في (معسكرات الاعتقال والعمل) . كما تؤكد بعض المصادر ان عدد ضحايا عهد ستالين قد بلغ نحو (١٥) مليون ضحية .

هذا ، ولاستكمال الصورة عن خطة ستالين في التخلص من القادة الحزبيين والعسكريين الاكفاء والعلماء والمتخصصين... ولاسيما من كانوا يسمون بـ«الحرس القديم» والذين اطرى لينين مواهبهم وقدراتهم في رسالته الموجهة الى المؤتمر العاشر ـ نعرض فيما يلي بعض ملامح ووقائع عمليات التطهير والادانة والقتل .

* فتحت عنوان «احتدام الصراع الطبقي» في مرحلة البناء الاشتراكي ـ وهي مقولة خاطئة بالطبع استخدمها ستالين لتبرير سياسته القمعية والتخلص من منافسيه ـ اشاع ستالين وكرس داخل الحزب والمجتمع مبررات لسياسته الارهابية ، وفق عناوين من قبيل «اعداء الشعب» و «عملاء الامبريالية» ، و«المخربين والمرتدين» والانتهازيين وحتى المتذبذبين والمسالمين! وقد اصطنع لكل ذلك سلسلة من المكائد والمؤامرات والمحاكمات . وبدأ بتروتسكي وجماعته ، ثم بخصوم تروتسكي وخاصة بخارين .

يقول ستالين بصدد هذه الامور ، ولتبرير حملته للاجهاز على خصومه :

«ان تدمير (Ruining) الكولاك في الريف (اي اغنياء الفلاحين) وتقليص نفوذ البورجوازية الصغيرة في المدينة ، من شأنه ان يؤجج الصراع الطبقي . ويعني ذلك ، اشتداد وتعاظم مقاومة الطبقات الزائلة... ولذا ، فإن من المضحك ان يتصور المرء عدم انعكاس هذه المقاومة داخل الحزب... وهذا ما تجسد في الانحرافات المشهودة في الحزب» .

ويضيف : «ان مكافحة اعدائنا الخارجيين ، لا يمكن ان تحقق هدفها دون مكافحة تأثيرهم داخل الحزب» .

ـ «فالانحراف اليميني يجسد خطر الكولاك ، الى جانب الانحراف «اليساري» لتروتسكي والمجموعة التروتسكية التي كانت ضد البروليتاريا وضد السوفيتات...

وهي مجموعة معادية للثورة... وقد اجهزنا عليها ، ولكن اثارها لا تزال باقية وينبغي استئصالها .

ـ «... ان التروتسكية تريدنا ان نستسلم للبرجوازية ونقتنع بجمهورية ديمقراطية بورجوازية... اي انها لا ترى امكانية بناء الاشتراكية في بلادنا ، وتحاول ان تقنعنا بشعار «ثوري زائف» حول الثورة العالمية .

ـ «... ان علينا ان نقبر النظرية البورجوزاية التروتسكية ،لكي نستنهض الحماسة للعمل ، ونحقق شعار الهجوم الشامل...

ـ «... ان التروتسكية تنكر ايضاً امكانية جذب الفلاحين الى جانبنا... ومن هنا ، فإن من واجبنا تصفية **الكولاك كطبقة...**

ـ «... ان التروتسكية هي ضد **الضبط الحديدي** ، ومع السماح بوجود الكتل وحريتها في اقامة المراكز واصدار الصحف... وسيعني ذلك انها تطالب بحرية الاحزاب السياسية ، اي ديمقراطية بورجوازية ، في بلد ديكتاتورية البروليتاريا وكل ذلك يتم باسم «**الديمقراطية الداخلية في الحزب**»!

ـ «... ان **النقد الذاتي الصارم** ، والنشاط الجبار للجماهير الحزبية ، هو التعبير الحقيقي والاصيل للديمقراطية الداخلية» .

وبعد ان يدعو ستالين الى **الوحدة الفولاذية** Iron Unity ، **والضبط الحديدي البروليتاري** ، يعاود الدعوة الى «قبر النظرية التروتسكية» .

* وبشأن **الانحراف اليميني** ، يقول ستالين عن بخارين ، ورايكوف ، وتومسكي (قبل محاكمتهم وقتلهم) :

ـ «... انهم رغم ايمانهم بالبناء الاشتراكي الذي عبروا عنه في اجتماع موسع للجنة المركزية في نوفمبر ١٩٢٩ . الا انهم لا يريدون ان يدركوا حقيقة الصراع الطبقي ضد العناصر الرأسمالية ، او ان يتفهموا معنى الهجوم العام للاشتراكية . انهم يريدون بناء الاشتراكية بهدوء وعفوية ، وبدون نضال طبقي... ويعني هذا انهم لا يؤمنون بامكانية بناء الاشتراكية .

ـ «... انهم يريدون جذب الفلاحين ، ولكنهم يعترضون على الطرق والوسائل

التي يستحيل جذبهم بدونها...

ـ «... انهم لا يريدون ان يدركوا بأن المزارع الحكومية والجماعية هي الادوات الرئيسية لاشتراك الفلاحين في بناء الاشتراكية...

ـ «... انهم لا يريدون ان يفهموا انه بدون تصفية الكولاك كطبقة يستحيل تحويل الريف الى طريق البناء الاشتراكي...

ـ «... انهم يريدون تعاونيات استهلاكية ، وتحرير قوى وعناصر السوق الحرّ ، وازالة القيود عن الاستثمارة الفردية ، اي عن العناصر الرأسمالية... وتحريم احتكار التجارة من قبل الدولة... .

ـ «... ان تحرير السوق يعني تسليح الكولاك ، ونزع سلاح العمال...» .

ويستطرد ستالين قائلاً :

ـ «... ولهذا فهم يعملون من وراء الستار لاقامة كتلة مع التروتسكين... رغم انهم لا يريدون اقامة حزب جديد ـ خلافاً للتروتسكين» .

ويضيف :

ـ «لقد اعترفوا بأخطائهم ، واستسلموا للحزب :Capitulated)»!

ويستدرك قائلاً :

ـ «ولكن ذلك لا يعني ان الانحراف اليميني قد قهر... فالضغط والتأثير متواصل من قبل العناصر الرأسمالية ، والبورجوازية الصغيرة ، والكولاك خاصة . وبالنظر الى ان هؤلاء من طبقات تتعرض للهلاك ، فإن الانتهازية اليمينية هي الخطر الرئيسي»!

ومن هذا المنطلق يدعو ستالين الى :

ـ «شن نضال حازم ، وغير قابل للمصالحة ضد الانتهازية اليمينية... وعزل قادتها ، وذلك من اجل تعبئة القوى في الهجوم الشامل للاشتراكية على ميداني الصناعة الثقيلة ، والزراعة الجماعية» .

ثم ينهي خطابه بالدعوة الى :

ـ «شن الكفاح على جبهتين ؛ جبهة «اليسار» الراديكالي البورجوازي الصغير ، وجبهة اليمين الليبرالي... كفاح لا هوادة فيه ، ولا مصالحة ، ضد العناصر التي لا تريد

ان تتفهم اهمية الهجوم العام للاشتراكية» .

ثم يعود ستالين في المؤتمر السادس عشر ليندد بهم مرة اخرى ، قائلاً :

ــ «انهم مدعوون لادانة منهجهم علناً ، واعلان انضمامهم الينا للكفاح الحازم ضد كل منحرف يميني» (تصفيق طويل)!

ثم يتساءل : هل ذلك هو اهانة لهم؟ ويضيف :

ــ «... لقد سبق ان طلبنا ذلك منهم... فادانوا خطأهم ولكنهم لم يفوا بوعدهم والتزاماتهم... ولهذا لم يحظوا بالثقة في هذا المؤتمر... وهذا ما تشكى منه رايكوف وتومسكي واوغلانوف»... ثم يضيف بلهجة تحريضية مهينة قائلاً :

ــ «لقد لجأ رايكوف مثلاً الى الالتفاف والمناورة... ولكنه الان يتصرف بالعكس ويعترف بأخطائه ، محاولاً فك ارتباطه بالمعارضة ومساندة الحزب ضد المنحرفين . ولكن ذلك قد تم بحكم الوضع الخطر في الحزب والضغط الذي سلط عليهم»... (ضحك وتصفيق متواصل)!

ــ «اما اوغلانوف الذي كان يقذف الطين على سياسة الحزب في الاجتماع السابق ، فقارنوا موقفه ذاك بخطابه الآن»...

ــ «ان الضغط وحده هو الوسيلة... وبدونه لا نستطيع ان نحصل منهم على شيء!»... (ضحك وهتاف متواصل)!

ثم يواصل كلامه قائلاً :

ــ«اما تومسكي ، فكان يستطيع ان يكّفرعن ذنوبه... لكنه لم يفعل ذلك ولم يقل كلمة واحدة عن نشاطه الانتهازي في المجلس المركزي للنقابات... متناسياً ان هناك ملايين العيون التي تراقب... غير انه الآن يعترف باخطائه الانتهازية علناً وبصراحة ، والدافع لذلك هو الجوّ الخطر الذي حاصر هؤلاء القادة» .

ويضيف متسائلاً :

ــ«ما المانع اذن من ممارسة الضغط على هؤلاء للوفاء بالتزاماتهم؟ ان عدم ثقة المؤتمر بهم ، ناشئ من عدم تطاولهم بسبب ممارسة الضغط عليهم... لقد كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة للظهور علناً ضد الحزب...»!

ثم يعود للسخرية منهم واذلالهم ، فيقول :

ـ «ان احتدام الصراع الطبقي قد اثار في نفوسهم الرعب والقلق والهلع... انهم يعانون من نفس مخاوف وطبائع ذلك (المعلم) في قصة تشيخوف» (...اي الرجل في الحقيبة الجلدية ـ ع) .

وبعد ان يتطرق الى ما ينتقص منهم في هذه القصة والى حد الزراية ، يتلقى من الجمهور ضحكاً شاملاً وتصفيقاً متواصلاً!

ولا يكتفي بذلك ، بل يعود اليهم منددا وبالصورة التالية :

ـ «لقد اصابتهم الهستيريا لدى اقرارنا اجراءات الطوارىء ضد الكولاك ، اذ كانوا قد طالبوا بسياسة ليبرالية ازاءهم ، ولكننا اعتمدنا سياسة تصفية الكولاك كطبقة ، وهو هدف يستوجب اجراءات طوارئ...»!

ثم يواصل السخرية بهم قائلاً :

ـ«... هذه الطبائع لدى هؤلاء تتحول الى اشياء مضحكة لدى وجود اية صعوبة... فهم يصرخون وكأن كارثة ستحل بالسلطة السوفيتية» (ضحك متواصل)!

ـ «... انهم يواصلون صيحاتهم كالصراصير»! (ضحك وتصفيق متواصل)!

ـ «... لقد ساند تومسكي كلاً من بخارين ورايكوف... ولكنه حذرهم من تقديم وثائق مكتوبة ، قائلاً لهم لا تتركوا اثراً (تحاسبون عليه)»... هدير من الضحك!

ثم يعود منذراً ومتوعداً فيعلن امام المؤتمر قائلاً :

ـ «... ان لم يرعووا... فلن يلوموا الا انفسهم» .(«تصفيق وهيجان... ينهض الجميع وينشدون نشيد الاممية)!

هوذا نموذج اولي ، او صفحة اولى من مساءلة ومحاسبة ـ او بالاحرى ازدراء وتحقير لرجال موهوبين افذاذ من زملاء لينين واقرب المقربين اليه ، وكلهم اعضاء في الكتب السياسي لسنوات طويلة . وكانوا قد انتسبوا الى الحزب منذ اوائل القرن ، واسهموا بجهد مأثور في التحضير للثورة وقيادتها ، وبالتالي في قيادة الحزب والدولة[٤] .

* * *

كان هذا هو المشهد الاول

اما ما تلاه ، فكان عزلاً واذلالاً لهؤلاء القادة لبضع سنوات قبل اعتقالهم ، ثم محاكمتهم وقتلهم .

وكان بخارين قد تحدث من قبل علناً امام ستالين في احدى الاجتماعات عما سماه بـ«الاعدام المدني» لثلاثة من اعضاء المكتب السياسي» - اي بخارين «المنظّر الموهوب ومحبوب الحزب كله» - على حد تعبير لينين ؛ ورادیك (رئيس مجلس مفوضي الشعب) ؛ وتومسكي (رئيس اتحاد نقابات العمال) .

وقد ردّ عليه ستالين ساخراً «ان الحديث عن الاعدام المدني لا يخيفنا»! ثم استطرد متوعداً «اما ان تقفوا مع الحزب والا فلن تلوموا الا انفسكم»!

وبالفعل فقد تداعت عزيمة هؤلاء الرجال - تحت وطأة التهديد والتنديد ، فلجأوا الى التخضع والمداهنة - دون ان يفلحوا في تدارك مصائرهم المأساوية .

فبعد بضع سنوات من الملاحقة والعزل ، ابان المؤتمر السابع عشر (عام ١٩٣٩ والذي اقترح كيروف تسميته بـ«مؤتمر النصر») ، تطوع بخارين بكيل المدائح لستالين حيث وصفه بـ«افضل واقدر فيلد مارشال للقوى البروليتارية» - وهو الذي كان يسميه من قبل «جنكيز خان» . اما كامينيف فقد طالب المؤتمر بتسمية تلك الفترة بـ«العهد الستاليني» - على غرار «العهد اللينيني»! وكان ستالين قد طلب منه ومن زميله زينوفيف وسميرنوف ادانة التروتسكية فأستجابوا ، واعترفوا بأخطائهم ، وادانوا نشاطهم ، ومارسوا «الاذلال الذاتي» علناً - كي لا يفقدوا مواقعهم في الحزب . وهذا ما عبر عنه سميرنوف بمرارة اذ وصف اساليب التعامل معهم «بانها اساليب بربرية»... ومع ذلك فقد اعتبرها «ذات اهمية قليلة بالقياس الى بناء الصناعة الثقيلة...»![٥] .

* ثم كانت المحاكمات التعسفية التي توالت حتى عام ١٩٤٠ ، وبضمنها محاكمة بخارين ، ورايكوف ، وياغودا (رئيس لجنة امن الدولة) وثمانية عشر آخرين من قياديي الحزب . اما (تومسكي - عضو المكتب السياسي) فقد لجأ الى الانتحار قبل بدء المحاكمة . وكانت هذه هي المحاكمة الثالثة لابرز قادة الحزب والدولة ، وقد استغرقت عشرة ايام وانتهت في ١٣ آذار ١٩٣٨ .

والغريب في الامر ، ان جيمع هؤلاء الرجال الشجعان ، قد اعترفوا كذباً بأنهم... «عملاء لالمانيا او اليابان» ـ وذلك تحت وطأة التعذيب والارهاق النفسي . وكان المشرف على التحقيق آنذاك رئيس لجنة امن الدولة (يازيف) ونائبه (زاكوفسكي) المعروف بساديته ووحشيته . وهو الذي كان يردد بتبجح ووقاحة «**لو كان كارل ماركس بين يديّ لارغمته على الاعتراف بانه عميل لبسمارك**»!! كما اسهم المدعي العام آنذاك (فيشينيسكي) بحملات من التحريض الملفق ضد هؤلاء الرجال ، وتسعير اجواء العداء ضدهم في صفوف الحزب والشعب .

وقد لعبت هذه الاساليب والاجواء دورها في **تصديع وتشويه البنية النفسية** لهؤلاء الرجال الذين انتابهم ضرب من الهوس والوهم ومخادعة النفس ، حتى باتوا يستحضرون لانفسهم ارتيابات سيكولوجية ضد الذات والضمير والحقيقة . فقد راح (بخارين) مثلاً يهذي امام المحكمة قائلاً «اذا كان عليك ان تموت فمن اجل ماذا تموت؟» . ثم يضيف : «**انه لسؤال سرعان ما يدخلك في فراغ اسود ، تخترقه اشراقة اخاذة تقول لك ، لا شيء تموت من اجله ، ولا شيء تعيش من اجله! فلماذا تعيش وانت معزول عن الجميع وعدوّ للشعب؟** ما معنى ان تعيش وانت مجرد من كل ما تعتبره جوهر حياتك»؟!

لقد سعت كروبسكايا لانقاذه ورد الاعتبار له وللحقيقة ، فلم تفلح . وأُجبِر بخارين ورايكوف على الاعتراف بمسايرتهما للكتلة التروتسكية وبمساعيهما لتقويض القدرة العسكرية للدولة السوفيتية ، «بل التعاون مع اجهزة مخابرات كل من المانيا ، وبريطانيا ، واليابان وبولندة» لاعداد «هجوم امبريالي على الاتحاد السوفيتي وتدميره»!

ورغم انه لم تقدم اثناء هذه المحاكمة (وسواها) اية وثيقة او ورقة او اي دليل مادي ، بل تم الاكتفاء باعترافات المتهمين امام المحقق واجبارهم على تكرارها علناً امام المحكمة ـ فقد طلب (فيشينيسكي) بالحكم عليهم جميعاً بالاعدام... وقال بصوت جهير وهو يتلو هذا الحكم : «على الطريق الذي طهرناه من اقذار الماضي سنسير... وسيسير شعبنا مع معلمنا وقائدنا المحبوب ستالين العظيم»الى الامام ونحو الشيوعية»!

وبعد اربع وعشرين ساعة ، سيقوا الى الاعدام وتم قتلهم رمياً بالرصاص(٦) .

كان هذا هو مصير رجال شجعان صمدوا امام طغيان القيصرية ، واقتحموا درب الثورة ، وجابهوا بشجاعة اهوال الحرب الاهلية...

وها هم يتصدعون وينهارون امام طغيان وارهاب زملائهم ورفاق دربهم المجيد! ثم تأتي المؤاساة بعد نصف قرن محمولة على اجنحة منهكة . فيبرءون ويرد لهم اعتبارهم وهم مغيبون تحت التراب .

* * *

قبل هذا كانت هناك محاكمة اخرى لما كان يسمى بـ«المركز التروتسكي» .

ففي ليلة ١٤ آب ١٩٣٦ ، اعلن عن البدء بمحاكمة ثلاثة عشر من كبار قادة الحزب والدولة ايضاً . وكان من بين هؤلاء اعضاء سابقون في المكتب السياسي من زملاء لينين - زينوفيف (الذي كان اثناء هذه المحاكمة مبعداً ومحكوماً عليه بالسجن عشر سنوات) ، وكامينيف (المبعد الى احدى المدن والمحكوم بالسجن خمس سنوات) ، وسميرنوف (القابع في السجن منذ سنتين) . وكان ستالين قد ابعدهم عن مراكزهم في اواخر عام ١٩٢٩ ، رغم اعترافهم بأخطائهم وادانة انفسهم . فقد اعلن كامينيف مثلاً خضوعه التام والمطلق للحزب لانه - على حد تعبيره - «لا يتصور انه يستطيع عمل شيء خارج الحزب او بالضد منه» . كما توسل زينوفيف بذلة «لاعادته الى الحزب وتكريس كل طاقاته لخدمته... فضلاً عن استعداده لاعلان التكفير عن ذنوبه امام الحزب ولجنته المركزية»!

كان هذا قبل ان يحاكموا ويحكموا مرتين ، وهذه هي الثالثة! والغريب في الامر هنا ايضاً ، ان يرغم هؤلاء الرجال على الاعتراف بالتخطيط لاغتيال كيروف - عضو المكتب السياسي ومسؤول لينينغراد - (رغم ان اغتياله كان مكيدة مدبّرة من جهاز امن الدولة) . وكذلك اعترافهم بتدبير خطة لاغتيال بعض اعضاء المكتب السياسي . وقد نسب احدهم لنفسه كذباً ، انه التقى ابن تروتسكي في كوبنهاغن وتسلّم منه خطة بأغتيال ستالين ، وذلك في فندق اسمه (بريستول) وهو فندق لا وجود له في هذه المدينة! ومع علم فيشينيسكي بهذه التلفيقات والاعترافات الكاذبة ، فقد طلب

اعدامهم . وفي يوم ٢٥ آب صدر الحكم ، وتم اعدامهم في زنزانتهم . وكان زينوفيف مريضاً فحمل الى زنزانته بنقالة واعدم هناك .

وقد اقترنت هذه المحاكمة بعملية تطهير شاملة للحزب ، شملت نحو نصف مليون من الاعضاء الناشطين .

واثر اقصاء (ياغودا) عن رئاسة جهاز الامن (Cheka) ، واعدامه ، نفذت عملية تصفية لبضع مئات من العاملين في هذا الجهاز وذلك في الفترة بين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ .

* * *

* كانت هناك محاكمة ثالثة ، لثلاثة اعضاء في المكتب السياسي وأربعة عشر آخرين من رجال الحزب والدولة في يناير - شباط ١٩٣٧ - ومن بينهم بياتكوف ، وسوكولنكوف ، وراديك .

والغريب هنا ايضاً ، ان يكره هؤلاء المتهمون على الادلاء باعترافات غريبة عن اعمال نسبوها لانفسهم تحت وطأة الاعياء والضغط والتعذيب ، ومنها ارتباطاتهم بتروتسكي ، وبوكالات المخابرات الاجنبية ، وتكوين مجاميع ارهابية لقتل المسؤولين وتخريب الصناعة...! بل وحاول (راديك) ارضاء ستالين من خلال الصاق تهمة خطيرة بالمارشال (توخاجيفسكي) - نائب وزير الدفاع ورئيس الاركان ، .الا انه اوقف عند حده - حيث كانت هناك مكيدة اخرى قيد الدرس ، دبرت لهذا القائد العسكري الموهوب من قبل هتلر واوصلت الى ستالين ، وكانت النتيجة اعدامه مع سبعة من ابرز جنرالات الجيش الاحمر والمئات من ضباطه .

وكانت نتيجة هذه المحاكمة الحكم باعدام بياتكوف و خمسة عشر من القادة الاخرين ، وبالحكم بالسجن عشر سنوات على راديك (الذي خنق في زنزانته بعد ثلاث سنوات) .

* هذا وقد شملت حملة الارهاب هذه الشيوعيين الاجانب في روسيا ، ومنهم اعضاء قياديون في احزابهم ، وخاصة البولونيون والالمان ، الى جانب اعتقال العديد من الشيوعيين البلغار واليوغسلاف والصينين ، وارسال بعضهم الى معسكرات الاعتقال . وكان من بين هؤلاء (ليو شاوشي) القائد البارز في الحزب الشيوعي

الصيني ، والذي انقذه صديقه (فورشيلوف) .

* اما العاملون في قيادة (الكومنترن) فقد عاشوا في هلع دائم ، حيث كان بعضهم يقتاد ليلاً الى مصائر مجهولة . وتحسباً لمثل هذا المصير تعجّل (تيتو) في مغادرة موسكو والتحق بالمتطوعين في اسبانيا ، ثم اختار العمل السري في يوغوسلافيا - بعيداً عن موسكو وستالين . ورغم وجود (ديمتروف) على رأس قيادة الكومنترن ، فقد خول (يازيف) - رئيس لجنة امن الدولة - حق الاشراف والتدخل في شؤونه - رغم انه شخص جاهل وجلاد مشهور .

* ولما تسلم (بيريا) رئاسة لجنة امن الدولة ، تابع نهج اسلافه في الاجهاز على رفاقه في قيادة الحزب . كما اتهم سلفه بأنه كان مخبراً سابقاً للقيصر ، وهذا ما اكده ميكوبان واقتنع به ستالين الذي امر بارساله الى مصح للامراض العقلية - حيث وجد يوما ما من عام ١٩٣٩ معلقاً من غصن شجرة وحول رقبته بطاقة تقول «انا جيفة نتنة»! .

وخلال هذه المحاكمات والتصفيات ، ابتدعت تهم جديدة من قبيل الاحجام عن نقل الاحاديث الشخصية ، او التعامل مع عناصر مشكوك بها ، او حتى التقليل من اهمية الخطة الخمسية الثانية! كما كانت تقطع الروابط مع كل من يطرد من الحزب ، فضلاً عن تحريض الزوجة على الانفصال عن زوجها ، وتحريض الابناء على الآباء[٧] .

اما المتهمون فكانوا يهددون باعتقال عوائلهم وتعذيبهم وقتلهم... وهذا ما حصل ل (بخارين) الذي تزوج متأخراً وانجب طفلاً كان شديد التعلق به .

كما كان يجري اغراء المتهم على الاعتراف لقاء وعد بعدم المساس بأسرته ، او على التعاون مع المحققين لقاء الحفاظ على حياته . اما كبار القادة في الحزب والدولة ، فكانوا يتلقون الوعود باعادتهم الى الحزب... وهذا ما فعله البعض ، ولكنهم لقوا حتفهم . على ان الوقائع تشير ايضاً الى صمود آلاف من الشيوعيين تحت التعذيب ، كما تشير الى اعتزال العمل من جانب الاف آخرين ، جراء اجواء الرعب التي اجتاحت البلاد في تلك الفترة .

وتشير ارقام موثقة ، الى ان سبعين شخصاً فقط من بين بضعة آلاف من المعتقلين في احد المعسكرات ، قد حوكموا امام محاكم عسكرية خاصة ، بينما

واجه الباقون الموت او العقوبة بالسجن دون اية محاكمة .

وقد تمت هذه المحاكمات والتصفيات ، الى جانب عمليات ابعاد الملايين الى معسكرات العمل والاعتقال ، على خلفية احكام وتبريرات واجواء استهدفت اعادة تشكيل المجتمع ، وتصنيع سيكولوجية اجتماعية جديدة ، باتت سائدة ومستقرة طوال عهد ستالين ؛ كما امتدت بعض آثارها الى العهود اللاحقة ايضاً .

وكان من اهم مرتكزات ودوافع هذه العملية :

ـ تبرير الارهاب لمواجهة الحرب الاهلية وحروب التدخل والحصار الخارجي...!

ـ مقولة ستالين حول «احتدام الصراع الطبقي» في ظروف بناء الاشتراكية...!

ـ بعض قواعد التنظيم الحزبي والعنف المقصود في تفسيرها وتطبيقها...!

وهكذا افرزت الحالة الاولى قائمة طويلة من الطعون والاتهامات بالعمالة ، والتجسس ، والتخريب ، والتآمر...!

وافرزت الحالة الثانية ، قائمة مماثلة من الانتهازية ، والانحراف ، والتذبذب...!

وافرزت الثالثة ، قائمة طويلة من الارتداد ، والانشقاق ، والتكتل...!

وقد تعاونت هذه المحرضات والمولدات ، في تكوين جوّ عام يقوم على الارتياب والشك ، وعلى التسرع في الاتهام الباطل والادانة الظالمة . كما اسهمت في تصعيد الصراع الشخصي ، وتعزيز نزعة التفرد والدكتاتورية ، وخرق الشرعية الاشتراكية .

وهذا ما وقع ـ كما اسلفنا ـ حيث وفرت هذه الاوضاع للزعيم او القائد المتسلط حزمة من السهام القاتلة والرماح المسمومة ، ينتقي منها ما يشاء ، وما يلائم ، للتخلص من المنافسين والخصوم . وقد ادى ذلك ـ كما هو معلوم ـ الى انتهاكات وحشية مريعة ، وتجاوزات استهدفت اشجع واكفأ واكرم الرجال في الحزب والدولة (ومنها استمدت الاحزاب غير الحاكمة ايضاً هذا النموذج والوسيلة والمثال)!

فلتبرير الارهاب في الاتحاد السوفيتي مثلاً ، كان يجري التسنّد على مقولات معينة وظروف شاذة واوضاع استثنائية زائلة ـ من قبيل ظروف ما يسمى بـ«الارهاب الاحمر» والذي اعلن في ٥ ديسمبر ١٩١٨ ابان الحرب الاهلية وكرس بقانون تحت هذه التسمية . ومن نصوصه واهدافه ، ورد ما يلي مثلاً :

«ان من الضروري لحماية الجمهورية السوفيتية ضد اعدائها الطبقيين ، عزل هؤلاء الاعداء في معسكرات اعتقال... اما من شاركوا الحرس الابيض ، او ساهموا بمؤامرات او اعمال معادية فينبغي رميهم بالرصاص»...!

وفي سياق هذا التوجه الرسمي ، كتبت البرافدا في ٣١ آب ١٩١٨ قائلة :

«يجب ان تطهر المدن من العفن البورجوازي... وان كل من يشكل خطراً على الثورة يجب ان يباد»!

كما كان يجري الحديث علناً عن «ضرورة اقامة تنظيم قوى من الاشخاص الموثوقين لينهضوا بمهمة الارهاب الجماعي (Mass Terror) ضد الكولاك ، والقسسة ، والحرس الابيض»! مع المطالبة بحبسهم في معسكرات اعتقال خارج المدن...! ـ وهي معسكرات اكتسبت هذه التسمية بموجب مرسوم «الارهاب الاحمر» .

وانطلاقاً من مفهوم الصراع الطبقي ـ كان رئيس القسم الشرقي في مؤسسة الامن (لاتسيس) قد برر الارهاب الاحمر بصورة صارخة اذ قال :

«اننا لا نشن حرباً ضد الافراد . اننا نبيد البورجوازية كطبقة»! كما خاطب المحققين قائلاً :

«لا تفتشوا عن دليل! ان السؤال الاول الذي ينبغي ان تطرحوه هو ؛ لاي طبقة ينتمي هذا المتهم؟ ما اصله؟ ما ثقافته؟ ما مهنته؟ وهذا ما يقرر مصيره ، وفي هذا يكمن جوهر الارهاب الاحمر»! ورغم ذلك ، لم يشهد عام ١٩١٨ تصفيات شاملة ـ حيث تشير الارقام الى اعدام (٥٧) شخصاً من اعداء الثورة» واعتقال واستجواب (٣٥٠) شخصاً ـ وذلك على خلفية اعمال دموية اسرف الحرس الابيض في ارتكابها ، الى جانب حالات لا تحصى من الفظائع والمذابح . ولكن ينسب الى (لاتسيس) قوله ان عدد من اعدموا رمياً بالرصاص في عهده قد جاوز الـ(١٢) الف شخص . ان انتهاء الحرب الاهلية لا يبرر بالطبع اصرار ستالين على متابعة الارهاب الاحمر رغم أنه «موضع فخر واعتزاز لنا» ـ على حد قول لاتسيس . كما لا يبرر مقالة تروتسكي في البرافدا عام ١٩٢٠ بعنوان «الارهاب والشيوعية» والتي قال فيها :

«ان الارهاب ليس الا مواصلة للانتفاضة المسلحة»!

وبموجب مرسوم الارهاب الاحمر ـ كما بيّنّا ـ ، انتشرت معسكرات الاعتقال ومعسكرات العمل التي بلغ عددها عام ١٩٢٢ حوالي (١٩٠) معسكراً تضم نحو (٨٥) الف نزيل ، معظمهم رحلوا الى معسكرات العمل ، حيث كانت ظروف حجزهم وعملهم افضل بكثير مما اصبحت عليه بعد وفاة لينين .

هذا وتشير بعض الوثائق ان هؤلاء المسجونين او المبعدين من «الانصار والمتعاونين مع الحرس الابيض» ، اصبحوا (بعد وفاة لينين) معرضين للرمي بالرصاص ، او للتكديس بالشاحنات واغراقهم في الانهار . ولكن تداخل اصناف الضحايا ، لا يسهل مهمة الباحث في توثيق الوقائع .

ومع ذلك ، فقد تأكد ان عدد المبعدين الى معسكرات العمل قد بلغ في اواخر الثلاثينات نحو (٨) ملايين شخص . كما تشير الوقائع الى تحسن اوضاعهم اثناء الحرب العالمية الثانية ، الى جانب منع اهانة المبعدين السياسيين من قبل السجناء العاديين . ولكن تم في عام ١٩٤٨ انتقاء عدد من الخصوم السياسيين ، اودعوا في معسكرات مغلقة باحكام ، ووضعوا تحت رقابة صارمة . كما تواصل منعهم عن المراسلة والمواجهة مع افراد عائلاتهم ؛ ولم يسمح لهم بالعودة الى بيوتهم لدى انتهاء مدد محكومياتهم ، بل كانوا ينقلون الى معسكرات اخرى قريبة من المدن .

ورغم ان عدداً كبيراً من الضباط والقادة العسكريين قد اخرجوا من هذه المعسكرات إبان الغزو النازي ، وقاتلوا ببسالة دفاعاً عن الوطن ، الا ان العديد منهم اعيدوا الى معسكراتهم ، ومن بينهم ضباط متخصصون من خريجي (كلية فرونزة) العسكرية . ولذلك ، نظم هؤلاء تمرداً قمع بالقوة ، واستخدمت في قمعه قوات المظليين والطائرات .

وحدث تمرد مماثل عام ١٩٥٢ ، في معسكرات اعتقال تقع في (كازاخستان) فتم قمعه ايضاً! ولدى موت ستالين واعدام بيريا ، قامت انتفاضات واضطرابات في عدد من المعسكرات ، طالب فيها المنتفضون بأعادة النظر في الاحكام الصادرة ضدهم ، وتحسين اوضاعهم ، والسماح لهم بالمراسلة ولذويهم بالزيارة ، مع رفع الارقام

المهينة عن بدلات السجناء السياسيين ، ومعاقبة القتلة... ولكن هذه الانتفاضات قمعت بالقوة المسلحة ، ونقل قادتها الى اماكن مجهولة . وفي معسكرات اخرى للعمل ، رفع المضربون شعارات ظنوا انها مستساغة ومنها :

«الفحم للوطن والحرية لنا»! وكذلك شعار ستالين «الانسان اثمن رأسمال في العالم»... ولكنهم هوجموا بالدبابات ، وسمعت الاصوات المتولدة عن سحق عظام بعض النسوة الاوكرانيات اللاتي تصدين لهذه الدبابات . وقد بدأت هذه المذبحة قبل الفجر واستمرت نحو خمس ساعات .

ومن المعلوم ، ان معسكرات العمل (لا معسكرات الاعتقال) قد اسست وفق قانون صدر في ٢٦ آذار ١٩٢٨ ؛ وكان الهدف منها فرض نمط من العمل العبودي (١٠ ـ ١٥ ساعة في اليوم) ،لقاء اجر زهيد يدفع لاعداد ضخمة من المبعدين . وقد انيط بهؤلاء مثلاً بناء وانجاز مشاريع كبرى من مشاريع الخطة الخمسية الثانية ، ومنها (قناة البلطيق) ثم (قناة بلتيمور) التي انجزت باحتفالات حضرها (مكسيم غوركي) . هذا الى جانب عدد من الطرق وسكك الحديد ، والمناجم ، ومناطق التنقيب عن الذهب والبلاتين . وكان معظمها متمركزاً في مناطق نائية ـ كالمنطقة القطبية ، وسيبيريا ، والاورال ، وكازاخستان .

وكان الاسوأ سمعة من هذه المعسكرات معسكري (ماغادان وكوليما)... وفي اواسط الثلاثينات انتشرت هذه المعسكرات في مختلف انحاء الاتحاد السوفيتي ، وكانت منقطعة عن العالم ، ومحروسة بابراج واسلاك شائكة . وجراء الجوع والبرد والضرب والاعياء ، ارتفعت نسبة الموتى (٨) من ١٠٪ الى ٣٠٪ في معسكري (كوليما وفوركيتا) . وحسب الكاتب (سولنجيستين) الذي كان سجيناً هو الاخر ، فان نسبة المبعدين السياسيين في معسكره كانت هي الغالبة ، حيث ان نسبة المجرمين العاديين لم تتجاوز ١٥٪ وكانوا مكلفين بمراقبة وضرب السجناء السياسيين . واستناداً الى ما ذكره هذا الكاتب ، فان عدد الموتى في معسكرات الاعتقال والعمل ، قد بلغ حتى عام ١٩٥٣ نحو (١٢) مليون انسان ـ عدا من اعدموا او ابعدوا في الحملة التي نظمت عام ١٩٣٦ لفرض الجماعية في الزراعة .

ويقول بعض المبعدين الذي حرروا في عهد خروشوف ، ان من يبعد الى تلك المعسكرات ، كان يجرد من ممتلكاته ، وتطرد عائلته من مسكنه ، وتحرض زوجته على الانفصال عنه . ولكن خروشوف ـ رغم دعوته الى «الشرعية الاشتراكية» وتكوين لجنة للتحقيق في الارهاب الستاليني عام ١٩٥٤ ـ لم يصدر عفواً عن المبعدين والسجناء السياسيين ، بل اكتفى باطلاق سراحهم تدريجياً واعادة الاعتبار للآلاف منهم .

لقد شهد عهد ستالين جواً مشحوناً بالرعب والهلع ، سواء داخل الحزب او في اجهزة الدولة ، او في حياة المجتمع . كما شهد مؤامرات ومكائد داخلية متعاقبة ، راح ضحيتها كل من كان ستالين يعتبره منافساً او خصماً له(٩) . وقد بررت هذه الاحداث مخاوف لينين من عسف وقساوة ستالين ، حتى انه اشار في كلمة التأبين التي القاها بعد موت (سفردلوف) الغامض الى «مؤامرة خفية» قصد بها على الارجح كلاً من ستالين وياغودا . كما اقترن موت (جدانوف) في آب ١٩٤٨ بمنافسته لستالين في الكتابة حول اللغة والادب ، وبأتهامات ستالين له بان كتاباته «غير ماركسية»! ورغم ذلك فقد استغل ستالين هذه الحادثة ، للقيام بحملة تطهير واسعة شملت رئيس لجنة التخطيط (الغوسبلان) والعاملين في سوفيت ليننغراد ، واللجنة الحزبية في ليننغراد ـ حيث تم اعدامهم مع المئات من اتباعهم . اما من نجا من الكتاب المرتبطين بقضية جدانوف ، فقد حولوا الى موظفين صغار او الى حراس ليليين! وقد ظل ستالين يعتمد الوقيعة والمكيدة والتأليب بين القادة والمسؤولين ، الى جانب منهج التدرجية في تصفيتهم . ومنذ توليه السلطة ، لم يتوقف عن تنظيم حملات التطهير والقمع حتى آخر حياته . وقد شهدت ايامه في الكرملين ، الى جانب ما اسلفنا ذكره من مكائد ـ احداث موت غامضة ، شملت اورجينكيدزة (وزير الصناعة الثقيلة) اثر مشادة له مع ستالين عام ١٩٣٧ ، ورئيس جهاز الامن عام ١٩٣٥ ، وحتى غوركي عام ١٩٣٦ ـ الذي عارض حركة التطهير . اما اغتيال (كيروف) الذي تم بمعرفة وتحريض ستالين كما يقال ، وعلى يد شخص من العاملين في جهاز امن الدولة ، فقد استغله ستالين لتصعيد الهجوم على (المعارضة) واتهامها بقتل (كيروف)! واسفر ذلك عن تصفية نحو الف شخص ؛ ثم عن اصدار قانون الاول من ديسمبر المعروف ـ وهو من اكثر

القوانين قسوة ووحشية . فعلى اساس هذا القانون تم اعدام الآلاف من قادة الثورة والحزب وظل نافذ المفعول حتى عام ١٩٥٤ ؛ وبموجبه تم اعدام بيريا ، واقصاء مولوتوف ومالنكوف وكاغانوفيتش... هذا الى جانب المحاكم الاستثنائية التي واصلت عملها لما يقرب من عشرين عاماً .

ولم يكن ستالين يعرف التسامح او يتحمل المعارضة في الرأي والموقف . فما ان ابدى (لتفنوف) وزير الخارجية الموهوب اعتراضه على اتفاق ستالين مع هتلر ، حتى طرد من اللجنة المركزية ، ثم اقصي من منصبه واحل (مولوتوف) محله .

ولدى موت (درجنسكي) عام ١٩٢٦ افتعلت مؤامرة ، اعدم فيها سبعة من رجال الحزب ، واستجوب فيها زينوفيف وكامينف ، ثم تروتسكي الذي صرح : «بأن ستالين هو المتآمر الحقيقي على الحزب»!

وشهدت دهاليز الكرملين وجهاز امن الدولة ، وحتى بيت ستالين والمقربين اليه احداثاً غريبة . فقد انتحرت زوجة (ياغودا) ، وقتل الماريشال (بوديني) زوجته ، وفرت زوجة ستالين الثانية (ناديجدا أليليفا) الى الاورال ، ثم انتحرت في مكتبه في الكرملين . فقد توجهت الى مكتبه لدى وجوده في احدى الاجتماعات ، وبعد محادثة طويلة معه بالتلفون ، اطلقت النار على نفسها . وبعد هذه الحادثة قام ستالين بتدبير عملية قتل لامها واختها ثم لاطفالهن واحداً بعد الآخر . وكانت (ناديا) اصغر من ستالين بعشرين سنة ولها اصدقاء تتعاطف معهم في (الكومسمول) فنكل بهم (ياغودا) رئيس جهاز امن الدولة . كما كانت تدعو الى تعميم الديمقراطية في الحزب[١٠] .

وارغم (فرونزة) على اجراء عملية جراحية مات على اثرها ـ رغم معارضة الاطباء بسبب ضعف قلبه ، وقد عين (فورشيلوف) محله ـ وهو اول من طالب بتسمية مدينة زارستان بأسم (ستاليننغراد)! كما تم قطع التيار الكهربائي عن قاعة المؤتمر ، عندما طلبت (كروبسكايا) قراءة وصية لينين بشأن استبدال ستالين ، والتحذير من فظاظته ، واستخدامه السلطة لتصفية الحسابات الشخصية .

ومع كل ذلك فقد تمت كتابة التأريخ بالصورة التي ارادها ستالين ، والتي تضمنت فقط اسماء اولئك القادة الذين ماتوا لحسن حظهم ـ قبل المحاكمات

وحملات التطهير . اما الضحايا الآخرون فقد وضعوا في قوائم الخونة والمخربين والمنشقين والانتهازيين!

كما اعيدت كتابة التأريخ بصورة اخرى ، حسب ما اراد (خروشوف!) ، وكتب مرة ثالثة على يد لجنة يرأسها نفس القائد الحزبي ـ اي بونوماريوف ـ دون ان يرد فيه ذكر لدور خروشوف ومصيره!

ووفق هذه التقلبات والنزوات ، الزم المؤرخون بالافتراء وتشويه التأريخ!

* * *

عندما القى (خروشوف) تقريره السرّي الشهير في اجتماع مغلق لمندوبي المؤتمر العشرين . لم ينبس احد من الحاضرين بكلمة او تعليق ـ وذلك تحسباً من العواقب والتزاماً بالشعائر الموروثة من الروادع والمخاوف والمحاذير والمحرمات... وكل ما حصل هو تسلم خروشوف ورقة تساءل فيها احد المندوبين من خروشوف «اين كنت وماذا فعلت عندما كنت تعمل مع ستالين»؟ فطلب خروشوف من المتسائل ان ينهض ، فلم يتحرك احد وهنا اجاب : «لقد كنت واحداً منكم»! .

اقتصر تقرير خروشوف ، على ادانة ستالين ومعاونيه من رؤساء اجهزة الامن والدولة ، وادانة القمع المتواصل للقادة والنشطاء من رجال الحزب والدولة . ورغم الحديث عن انتهاك الشرعية ، ومبادئ الحزب ، والديمقراطية الحزبية ؛ الا ان التقرير لم يتطرق الى التصفيات التي اقترنت بفرض الزراعة الجماعية في الريف ، وتجاهل التصفيات التي تمت بتهم «الانحراف» و «المعارضة» ـ اليمينية واليسارية . كما تجاهل الحديث عن معسكرات الاعتقال والعمل ، ومعاناة العمال والفلاحين ـ رغم انه اشار الى ترحيل بعض الاقوام من مواطنهم وابعادهم . واكد اخيراً على ادانة «عبادة الفرد» ، والدعوة الى «القيادة الجماعية» ، واطلاق حرية النقد ، ومراقبة المؤسسات ، وبالتالي استعادة وتطبيق (الشرعية الاشتراكية)... مع التأكيد على الالتزام بـ «المباديء اللينينية في حياة الحزب» . وكان هذا التقرير عاملاً في تمزيق نسيج الخوف ، والازدواجية وغيرها من الامراض التي كانت متحكمة بكل فرد ، وبكل موقع ، وبكل موقف ، ازاء ما هو سائد من ايديولوجيات وسياسة شمولية استبدادية في

كل مكونات ووظائف النظام . وقد اقترن تدفق آلاف السجناء والمعتقلين من السجون والمعسكرات ، الى انطلاق الالسن في التنديد ، والادانة ، والى الدعوة جهاراً الى تطهير الحزب من الستالينية ـ وبخاصة مجلس الرئاسة ـ مما استثار ذعر بعض القادة «المذنبين» ـ والذين تم اقصاؤهم فيما بعد[11] . كما توالت المطالبة باخلاء السجون ومصحات الامراض العقلية من السجناء السياسيين وسجناء الضمير ؛ وبرد الاعتبار لضحايا ستالين من كبار رجال الحزب والدولة .

وقد استجاب خروشوف لبعض هذه الدعوات ، فأجرى تغييرات واسعة في هيئة الرئاسة ، وفي مختلف الجمهوريات والمناطق ، دون ان يلجأ الى التنكيل بمن اقصوا عن مواقعهم او اتهامهم ب «اعداء الشعب» او «عملاء الامبريالية» ـ كما كان مألوفاً من قبل ، بل اناط بهم وظائف او مواقع اقل شأناً . ولاول مرة يتم في الحزب ، تقليص مدة البقاء في مواقع القيادة والسلطة في اللجنة المركزية ، وهيئة الرئاسة ، وفي الجمهوريات والمناطق... وغيرها . وفي هذا السياق اقر وطبق مبدأ الاحتكام للقانون ضد الارهاب والتعسف ، وتحويل مهمة التحقيق الى المحاكم بدلاً من دوائر الامن والمحاكم الحزبية . (وقد تم ذلك بعد اعدام بيريا) ، مع تعديل القانون الجنائي الذي تضمن حصانات مضمونة ضد القمع وانتهاك الحريات والحقوق ، وكذلك الغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية ، والتعذيب ، الى جانب التخفيف من قساوة بعض الاحكام ، وقصر حكم الاعدام على (الخيانة) المبررة بالشواهد والادلة ، لا الاكتفاء بالاعتراف المنتزع بالاكراه .

* * *

لقد اعتمدت ، كما هو معروف ، مبادئ وقواعد التنظيم الحزبي في سائر البلدان الاشتراكية بما في ذلك يوغوسلافيا التي ابعدت عن (الكومنفورم) . ففي جميع هذه البلدان ، لم يتخل الحزب عن المركزية الديمقراطية مثلاً ، او عن دوره القيادي المتفرد . كما تم الاخذ بالنموذج السوفياتي في الحكم والممارسة الفعلية للحزب وهيئاته ؛ فتبلورت وتركزت الصلاحيات في المكتب السياسي (او السكرتارية) فضلاً عن الامين العام . واسفر ذلك عن اتساع شمولية التحكم بشؤون الاقتصاد والسياسة

وحياة المجتمع ؛ وكذلك في قيادة وتوجيه المنظمات اللاحزبية ، والهيئات الاجتماعية ، والنقابات... التي اعتبرت مصادر لـ«تغذية الحزب» وآليات اضافية لتنفيذ سياسته . واستمر البناء الهرمي للحزب ، وتحريم المناقشة الافقية ، مع التحكم في الصحافة ووسائل الاعلام... وبالتالي احتفظ النظام - رغم كل التعديلات الشكلية ومحاولات الاصلاح ، بطابعه الشمولي التسلطي في السياسة وفي بنية الحزب والدولة - وذلك من خلال ادامة وتعزيز السيادة المطلقة للحزب الذي يلعب دور القائد والموجه ، والمشرف والمنسق ، وفي الواقع دور المهيمن والمتحكم في كل شيء . وقد تركزت هذه الهيمنة قبل كل شيء على الدولة ودمج السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في سلطة واحدة ، اي احتكار ومركزة الدولة ، وتكريس حالة من الخضوع المزدوج للحزب والدولة كهيكل متشابك او كيان واحد .

ووفق هذه الاعتبارات ، والمبادئ ، كان يتم اصطفاء القادة... المدنيين والعسكريين - واختيار الكادر وتوزيع الوظائف... وبالتالي تكوين «النخبة الحاكمة»! وغالباً ما ارتبطت بنية هذه النخبة بشروط الولاء والتبعية ، او التفاهم والتواطؤ ، ثم بالصداقة والقربى العائلية[١٢] .

وقد اصبح من المألوف تمسك القائد بموقعه طيلة حياته - كما حدث مثلاً بالنسبة لستالين ، وماوتسي تونغ ، وتيتو ، وشاوشيسكو ، وكيم ايل سونغ ، وانور خوجة ، وكادار - الى جانب امناء عامين للعديد من الاحزاب في بلدان اوربا وغيرها - كفرنسا ، وايطاليا ، وكندا ، وبريطانيا ، والبرتغال ، والمغرب... وفي بلدان امريكا اللاتينية وآسيا وبعض البلدان العربية - حيث امضى هؤلاء اكثر من ثلاثين او اربعين عاماً في مواقعهم القيادية .

اما الاستبدال والخلافة ، فلم يكن يتم الا في حالة الموت ، او الاكراه على الاستقالة والاحالة على التقاعد (كما حدث بالنسبة لخروشوف وبودغورني... وغيرهما) ؛ الى جانب المكيدة والمؤامرة وحملات التطهير والتصفية - كما اسلفنا . ورغم ان استبعاد او استبدال القادة ، محكوم بشروط ونصوص الانظمة الداخلية للاحزاب ، فقد تواترت عملية اقصاء العديد من الامناء العامين وقادة الحزب .

فاستبعد مثلاً ـ دون اي قرار من مؤتمر الحزب ـ امناء عامون مثل : خروشوف ، وغومولكا ، وجيريك ، واولبرخت ، ونوفوتني ، ودوبشيك... وقد شمل التمسك بالموقع طيلة الحياة ، قادة مرموقين من بينهم مثلاً (غروميكو) ـ الذي شغل منصب وزير الخارجية مدة جاوز فيها كل وزراء الخارجية في العالم . كما امضى (الماريشال استينوف) ـ وزير التسلح في الاتحاد السوفيتي(٤٢) عاماً في منصبه ومات في مكتبه عام ١٩٨٤ .

لقد اصبح التطلع الى المراكز والافتتان بالسلطة اشبه بالوباء ـ حيث امتد حتى الى العلماء والمفكرين الذين كان يدفعهم الطموح لأن يصبحوا رؤساء مرموقين ، او «عظماء» مشهورين ، او اصحاب سلطة وجاه ، بدلاً من ان يظللوا متواضعين محبوبين ومغمورين! . ونتيجة لهذه النزعات والمطامح ، اصبح كل قائد او مسؤول في موقع او مؤسسة بحاجة الى اتباع . كما اصبح الاتباع بحاجة الى متنفذين يؤمنون لهم الموقع والمنصب في اجواء الوصولية ، او يؤمنون لهم الحماية في اجواء القمع والممايزة والمنافسة .

وعلى العكس من ذلك استمرت عملية ازاحة وابعاد واذلال المنافسين والخصوم ـ وهذا ما فعله (هونيكر) و(جيفكوف) مثلاً ـ اقتداءاً بستالين ؛ وكذلك اهانة وعزل «المقصر» عن موقعه كما حدث بالنسبة لخروشوف ، وبودغورني ، وفورشيلوف ، والمارشال جوكوف... وغيرهم الذين احيلوا على التقاعد .

اما في حالات اخرى ، فكان يغيّب الخصم في السجن لسنوات طويلة كما حدث بالنسبة لـ(غومولكا) و(كادار) ـ الذي تعرض للاهانة والبصاق في وجهه من قبل حرس السجن (كما روى ذلك لي بنفسه) . ومثلما فرض (بريجنيف) نفسه رئيساً للدولة بعد ان الغى «الترويكا» ، كذلك فعل (نوفوتني ، وهوساك في جيكوسلوفاكيا) ، وانور خوجة في (البانيا) وياروزيلسكي في (بولندا)!

وبسبب انعدام قواعد مضمونة وملزمة للخلافة ، فقد فرضت بعض حالات الصراع غير المحسوم اختيار بعض القادة المشرفين على الموت ـ كما حدث مثلاً بالنسبة لاندروبوف وتشرننكوا .

كانت هذه الاوضاع وغيرها ، فضلاً عن تدهور الاقتصاد والتشوهات الاجتماعية ، وانعدام القواعد الديمقراطية ومبادئ الشرعية ، وتكريس وتوارث القيادة ، سبباً في الانقلابات السياسية المتعاقبة في مختلف البلدان الاشتراكية . كما كانت سبباً في تفكيك المجتمع ، وتدهور مكانة الحزب ، ومن ثم في تفكيك وتقويض هذه الانظمة بأسرها .

* * *

لقد كانت هذه الاعراض نتيجة لبعض مظاهر الخلل في بنية النظرية والممارسة ـ كما اسلفنا ـ ومن بينها الدولة ، اي السلطة السوفيتية ـ التي جسدت ديكتاتورية البروليتاريا ـ كمرحلة انتقالية وفق مفهوم «الموت التدريجي للدولة» ـ وذلك استناداً الى مقولات ماركس وانجلز ، ومن ثم احكام لينين وخاصة في كتابه المعروف (الدولة والثورة) . وهذا ما عايشناه وشهدناه ، حيث تم اعتماد المقولات والاحكام الكلاسيكية حول الدولة ووظائفها ومهماتها ـ وخاصة فيما يتعلق بضرورة **«تحطيم ماكنة الدولة البورجوازية»** ، والنظام البرلماني... الى جانب التأكيد على افضليات **«الديمقراطية البروليتارية»** .

وكان المنطلق لمفهوم الدولة ، ثم اضمحلالها وموتها التدريجي مرتبطاً بعملية انهاء الاستغلال ، وتصفية التفاوت الطبقي ، وزوال الطبقات لدى الانتقال الى الشيوعية وبناء المجتمع الشيوعي .!

ورغم ان (لينين) لم يشأ ـ شأن ماركس وانجلز ـ ان يتنبأ بالزمن او العهد الذي سيحلّ فيه المجتمع الشيوعي ، الا انه اكد على الضرورة التأريخية لدكتاتورية البروليتاريا ، وعلى مزايا وافضليات الديمقراطية البروليتارية . وقد واجهت موضوعة الدولة وسلطة البروليتاريا ، اعتراضات وانتقادات ، وخاصة من جانب كاوتسكي ومارتوف ، اللذين تعرضا لردود وادانات صارمة ومهينة من جانب لينين[١٣] .

كان كاوتسكي مثلاً يرى ان **«كلمة دكتاتورية تعني الغاء الديمقراطية»... كما** تعني حرفياً «السلطة الشخصية» . مضيفاً «ان ماركس لم يكن يرى في دكتاتورية البروليتاريا شكل الحكم الذي يستحوذ عليه فرد متوحد غير مقيد بأي قانون»... كما

اكد على ان الحزب والمنظمات في الاتحاد السوفيتي هي التي تحكم «الآن» وليس الشعب او الطبقة العاملة .

وفي معرض رده على كاوتسكي ندد لينين بالمرتدين الذين يكرهون «العنف الثوري» ، مشيراً الى ان «الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا ، انما هي العنف ضد البرجوازية» .

كما كان كاوتسكي يرى ايضاً ان البروليتاريا ماتزال اقلية حتى في المانيا (المتقدمة على روسيا) ، وبالتالي ، فإن دكتاتورية البروليتاريا ، ستكون دكتاتورية الاقلية التي قد تلجأ بالضرورة الى الارهاب الشامل . ورداً على تساؤله «لمَ الدكتاتورية اذا كانت الاغلبية هي الحاكمة؟»... اورد لينين نصاً لأنجلز يقول فيه :

ــ «على الحزب الغالب (في الثورة) ان يحافظ بالضرورة على سيادته عن طريق الاخافة... اي ان يستخدم الدولة لقمع الخصوم بالقوة» . اما الحديث عن الدولة الشعبية ، على حد قوله ، فهو لغو فارغ . «فما دامت البروليتاريا بحاجة الى الدولة فهي لا تحتاجها من اجل الحرية ، بل لقمع خصومها . ولدى زوال الدولة ، يمكن عندئذ الحديث عن الحرية» . ويستطرد لينين قائلاً :

ــ «ان الديمقراطية التي يتحدث عنها كاوتسكي ليست سوى تعبير عن هذه «الدولة الشعبية الحرة»... ويضيف :

ــ «ان كاوتسكي يتناسى ما اكده ماركس وانجلز من ان الدكتاتورية انما تعني : سحق المقاومة البورجوازية ، وبعث الخوف في نفوس الرجعيين ، كما تعني سلطة الشعب المسلح ضد البرجوازية ، وتمكين البروليتاريا من قمع اعدائها بالعنف» .

ويضيف قائلاً :

ــ «ان الشرط الضروري لدكتاتورية البروليتارية انما هو قمع المتعسفين بوصفهم طبقة وعن طريق العنف ، وبالتالي انتهاك الديمقراطية «الخالصة» . اي انتهاك المساواة والحرية حيال هذه الطبقة» .

ــ «ان البروليتاريا ـ على حد قوله ـ «لا تستطيع احراز الغلبة ان لم تسحق مقاومة البرجوازية... ان لم تقمع خصومها بالعنف . ومن البديهي ، ان لا توجد الديمقراطية

حيث يوجد القمع بالعنف ، كما لا توجد الحرية»! .

بهذه الصورة تواصلت ردود لينين على انتقادات مارتوف ايضاً ، ولكنه ركز ردوده وادانته على «المرتد كاوتسكي» بسائر افكاره وتوجهاته «الانتهازية» - بما في ذلك انتقاداته للسوفيتات التي اصحبت منظمات تابعة للدولة ، وللزراعة الجماعية ، والتصنيع ، والمراسيم التي شرعت حول الاقتصاد - حيث قال (كاوتسكي) عن هذا الاقتصاد انه ، «في منتهى التناقض ، ويستحيل ان يحقق النتائج المرجوة منه... وتلك هي احدى نتائج الدكتاتورية وسحق الديمقراطية» .

كانت هذه الردود والاحكام الصارمة مرتبطة بالطبع ، بفلسفة ماركس وانجلس ومستندة الى مقولة ماركس «بأن القوة هي رافعة التأريخ» ، وان الارهاب ليس وسيلة مبتذلة لاستئصال النظام القديم!

لكن لينين رغم كل هذه المقولات قد بدأ بعد انتصار ثورة اكتوبر ، يراجع بعض النصوص والموضوعات الفكرية الكلاسيكية ، حيث اكد على ان «القمع سيكون محدود النطاق... بل سيزول مع زوال الحاجة اليه» .

وكان من قبل ، قد هاجم بشدة مناهج الفوضويين (البلانكيين خاصة) بسبب دعوتهم الى العنف المتواصل في الثورة الاشتراكية . كما بدأ بمراجعة افكاره هو نفسه وخاصة تلك التي اوردها في كتابه (الدولة والثورة) داعياً الى :

«ان من الافضل والاجدى الاخذ بالتجربة الملموسة للثورة ، بدلاً من الكتابة عنها» . ولكن ما حصل بعد وفاته ، كان تركيزاً مكثفاً لهيمنة وسلطة الدولة والنظام ، بل وتبرير القمع واستبقاء الحزب وسلطة الحزب ، حتى بعد اضمحلال وزوال الدولة .

ومن الملفت للنظر ان سائر المراجع الكلاسيكية ، قد تجنبت الحديث عن «حقوق الاقلية» ، واكتفت بتصنيفها الى «بورجوازية» ينبغي حرمانها من «الحقوق المدنية» ، والى بورجوازية صغيرة يمكن تطويعها وكسبها مع استبقاء الحذر من تذبذبها... كما تجنبت التوقف لدى دور الاحزاب الاخرى في ظل الدولة الاشتراكية .

كذلك استمر النظر بازدراء الى النظام البرلماني ، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع تعظيم مفهوم ديمقراطية الاكثرية - اي «ديمقراطية

الديكتاتورية البروليتارية»! وهكذا تهيأت ظروف ومبررات لاقامة وادامة نظام شمولي صارم ، اقترن بأندفاعة متواصلة في طريق العنف ، وتكريس الدكتاتورية والتسلط ، الى جانب التوارث التعسفي في مناصب الحزب والدولة ـ رغم ما جرى لاحقاً من محاولات الترميم والاصلاح ، اورد الاعتبار الى «الشرعية الاشتراكية» و«الديمقراطية الحزبية»!

لقد اتخذت الدولة هذا الطابع التسلطي في عهد ستالين خاصة ، حيث كرس وكثف كل ما ارتأه ضرورياً من مقولات كلاسيكية ـ وبخاصة كتابات لينين حول الدولة . كما بادر الى كتابة «اسس اللينينية» وامر بطبع هذا الكتاب وتوزيعه بعدة ملايين من النسخ ، مع اعتماده متكئاً ومبرراً لتوجهاته الشخصية ولاندفاعاته المغرضة للتخلص من منافسيه وخصومه . فقد استعان مثلاً بمفاهيم لينين حول الدولة في مقارعة واقصاء بخارين ـ القائد والمنظر البلشفي الموهوب .

وفي هذا الصدد ، ولغرض استكمال الصورة والنظرة حول الدولة في عهد ستالين ندرج فيما يلي نموذجاً لبعض ما قاله بحق بخارين حول موضوعة الدولة في «مؤتمر النصر» وهو نص مجتزأ من خطبة طويلة :

ـ «يقولون عن بخارين انه منظر الحزب . نعم! ولكنه ارتكب ركاماً من الاخطاء والخطايا ازاء سياسة الحزب... وهي اخطاء ليست عفوية ، بل ثغرات ومواقف باطلة...

ـ «انه ليس نظرياً ماركسياً ، اذ يجب عليه ان يتعلم الكثير لكي يصبح منظراً ماركسياً... انه غير متواضع ، ويريد ان يعلّم معلمنا لينين عدداً من المسائل ، وخاصة موقفه الفوضوي من الدولة ، ودكتاتورية البروليتاريا ، والصراع الطبقي ، حيث كتب مقالة ضد لينين وضد افكار لينين حول الدولة عام ١٩١٦... وخاصة فيما يتعلق بطبيعة الدولة في الفترة الانتقالية وضرورة استخدام الدولة كأداة لتحطيم ماكنة الدولة البورجوازية...

ـ «انه يتناسى «ان البروليتاريا» ـ على حد قول لينين ـ «**لا تحتاج الدولة من اجل الحرية بل لقمع اعداء الثورة... وانه عندما يتم الكلام عن الحرية ، فعندئذ لا تبقى حاجة الى الدولة**» .

ـ «انه يرى ان (لينين) هو المخطئ لا هو... وان على لينين ان يترسم خطاه...

ـ «لقد كتب مقالة بعنوان (نظرية الدولة الامبريالية) عارض فيها لينين ، واصر على انه هو المصيب ؛ حيث اكد على اعتراضه على دكتاتورية البروليتاريا ، ولكنه قال :

«ان احكام لينين حول نسف (Blowing up) الدولة البورجوازية كانت خاطئة»... وان كروبسكايا اخبرته بان لينين كان متفقاً معه حول خطأ هذا التعبير... ولذلك يدعي ان لينين طور موضوعاته السابقة حول الدولة ، وربط ديكتاتورية البروليتاريا بفترة انتقالية محدودة ـ اي ان بخارين ارتأى ضرورة عهد يتطلب تطوير الفكر النظري في هذا الشأن...!

ـ «ان هذا هو ما كتبه بعد وفاة لينين بسنة واحدة... وهو نموذج من الادعاء المفرط من جانب شخص نظري نصف مثقف...!

ـ «... وهكذا ادعى بخارين انه هو مبدع نظرية الدولة ، وليس لينين... بل وعاد عام ١٩٢٧ للحديث عما اسماه «اخطاء لينين بشأن الدولة» ، وثبت ذلك في (الانسكلوبيديا)» .

ويستطرد قائلاً :

ـ «انها تشويهات نظرية وادعاءات زائفة...!

ـ «ان بخارين قد وصل الى درجة من الوقاحة عندما اعلن في خطابه :

«ان كل شيء متعفن في الموقف النظري للحزب في هذا الخصوص... وان هناك انحرافات في هذا الموقف...» .

هذا ، ونورد باقتضاب بعض ما قاله ستالين في خطبته هذه بحق بخارين الذي عارض السياسة الزراعية والاجراءات الانتقامية المتخذة ضد الكولاك :

ـ «يقول بخارين وجماعته ، لسنا ضد هذه الاجراءات ، ولكننا ضد الافراط في مداها واهدافها... وهم يربطون دعواهم هذه بقصص عن الارهاب والرعب الذي اقترن بهذه الاجراءات... ولهذا فهم يطلبون انهاء سياسة الضغط على الكولاك... ويعني ذلك انه ما دام الافراط في هذه الاجراءات قد اقترن بهذه السياسة ، فانها يجب ان تنبذ! تلك هي حيلة الانتهازيين...!» .

ويستطرد قائلاً :

ـ «ان بخارين وصحبه يقولون : ان القرية جائعة ومفتقرة... كما انهم لا يميزون بين الطبقات ، وهذا انحراف يميني...

ـ «لقد وصلوا الى حد التساؤل : هل هناك حقاً فلاح متوسط وهو في الواقع جائع شحاذ؟ انه لموقف ضد اللينينية : ذلك ان بخارين يتناسى ان الانتاج الصغير يولد الرأسمالية... كما انه لا يرى الموقف المزدوج والمتذبذب للفلاح المتوسط...

ـ «لقد اصبح اسيراً بيد البورجوازية الصغيرة...

ـ «... انه يدعو الى التبادل البضاعي بين المدينة والريف... وبين الدولة والفلاحين...

ـ «... انه يدعو لحرية التجارة...

ـ «... ان بخارين تقلص ازاء التدابير الاستثنائية... كما يتقلص الشيطان امام الماء المقدس...

ـ «... انه يطالب بالتمهل في اقامة المزارع الجماعية...

ـ «انه يعتقد ان مفتاح تطور الزراعة هو الاستثمارة الفلاحية الصغيرة...

ـ «... انه مذنب كما كان مذنباً في الماضي...

ـ «لقد اصبح تلميذاً لتروتسكي!» .

اما بشأن زميله (رايكوف) فقد قال ستالين في المناسبة نفسها ، ما يلي بإيجاز :

ـ «... اما رايكوف المصاب بالرعب من المصاعب التي تواجهنا في الزراعة ، فهو لا يميز بين الاستثمارة الفردية والتعاونية الزراعية... ولذلك يطالب بالتبادل البضاعي - داعياً الى وضع خطة خمسية اخرى ، هي في الواقع «خطة هراء خمسية Five Year Rubbish» .

ـ «لقد كان بخارين يدعو الى الزراعة التعاونية لا الجماعية... وها هو الاخر يكرر هذا الهراء البورجوازي!

ـ «فبدون المزارع الجماعية والحكومية لا يمكن مواجهة الرأسمالية» .

ويضيف قائلاً :

ـ «... من هنا الصرخات المرعوبة لكلاب الحراسة للرأسمالية» . ثم يختتم خطابه في (مؤتمر النصر) قائلاً :

ـ «في مكافحتنا للمخربين ، لم نلجأ الى الدبلوماسية ، بل اخترنا سياسة مبدئية ـ كما اراد لينين . وهكذا اصبح الحزب موحداً ، وحققنا نجاحات حاسمة على جميع الميادين . فلم تعد هناك معارضة منظمة او تكتلات...

ـ «اننا برفعنا علم لينين قد انتصرنا...! وبظل هذا العلم ستنتصر الثورة البروليتارية على نطاق العالم بأسره» . تصفيق عاصف!

هكذا كان يجري التعامل مع الاجتهاد والاقتراح والرأي الصحيح (او غير الصحيح)!

* * *

كان بخارين قد نسب الى لينين قوله : «ان الانتقال الى الاشتراكية ينبغي ان يتم بوسائل سلمية وتطويرية» . ومما يؤكد ذلك ، هو ما اورده (لينين) في كتابه (الدولة والثورة) حيث قال : «ان جمهورية السوفيت للعمال والفلاحين والجنود ليست فقط ارقى نموذج من المؤسسات الديمقراطية ، بل القادرة وحدها على التحول غير المؤلم الى الاشتراكية» .

ولدى انتشار هذه المقولة ، بادر ستالين الى كتابة (اسس اللينينية) ، الذي قال عنه (تروتسكي) انه «ابتذال للينينية»! ومع ذلك ، فقد تقصد ستالين ، خلافاً لمقولة لينين ، اعتماد منهج الابعاد ، والتصفية ، والابادة ، كوسيلة للانتقال الى الاشتراكية . وقد ادت هذه السياسة الى موت الملايين من الفلاحين ، والى هبوط نسبة السكان في المدن بسبب الرحيل او الترحيل الى الريف . كما ادت الى اضطهاد وقمع المثقفين (الانتلجنسيا) والعلماء والمفكرين ، مما ادى الى حرمان الاقتصاد والحياة المدنية والثقافية من ملايين العقول والكفاءات . ولتكريس هذه التوجهات ، قام ستالين ايضاً عام ١٩٣٨ باصدار وطبع «موجز تأريخ الحزب» بعشرات الملايين من النسخ ، وفرضه مادة للتدريس ومرجعاً اساسياً لتأريخ الحزب والثورة .

بهذه الوسائل وسواها ، برر ستالين منهج تصعيد نهج القمع ، وتكثيف اجهزة

الامن ، واشاعة جوّ من الرعب الدائم . وبهذا كله ، وضع الدولة الاشتراكية الاولى في التأريخ ، والنموذج الانساني الاول في التأريخ ، في اتون مستعر ، التهم الحلم الازلي للبشرية بتذوق طعم الحرية والاستمتاع بالعدالة والمساواة .

على خلفية هذا الوضع ، يمكن القول بانصاف ، ان مبادرة (خروشوف) لكشف وادانة الانتهاكات والمظالم ، كانت مبادرة شجاعة تستحق التقدير والتعظيم[١٤] ، خصوصاً اذا ما احتكمنا الى واقع ما تأسس وترسخ من تقاليد وطقوس مقدسة ، ومن اسيجة واسوار محصنة ، ومن ابراج وقلاع للرماية والقنص ، الى جانب ما استقر في الضمائر والعقول من مخاوف ومحاذير للتحصن ازاء الشر ودرء البلاء .

* * *

حاول خروشوف الاهتداء باحكام لينين حول الاشتراكية ومفهوم الدولة ؛ فوضع برنامجاً حدد فيه اسس الانتقال الى الشيوعية «قبل عام ١٩٨٠»! كما اعلن ان ديكتاتورية البروليتارية كمرحلة انتقالية الى الشيوعية قد انتهت ، وان الطبقة العاملة لم تعد طبقة حاكمة بل «طبقة قائدة» . واخذاً بالموروث من المبادئ والاحكام ، اعتبر ان الصراع الطبقي والتعارضات الطبقية قد بدأت تذوي وتزول باضمحلال وزوال الطبقات ، وان الدولة باتت تمثل كل الشعب ، ولذلك ، فأن من حق المواطنين جميعاً المشاركة في الادارة وممارسة الانتقاد والرقابة على الدولة ـ مؤكداً على ان جميع اجهزة السلطة ، ستتحول الى اجهزة عامة ذات «ادارة ذاتية»... وان كل ذلك سيتحقق على يد الحزب الذي سيحل محل الدولة!

ووفق هذه النظرية المتساوقة مع افكار لينين ، تقرر اقامة المحاكم الرفاقية ، ولجان الاحياء والمساكن ، والبوليس الشعبي... لحل الخصومات والمشاكل الصغيرة ، وفق صلاحيات محددة . كما تمت الدعوة الى تحريم المخالفات القانونية ، واحترام القانون ، واعتماد (التنديد) من خلال اللافتات ـ وسيلة للتحذير وتقويم السلوك للافراد ، مع التركيز على توعية السكان ، وتعزيز التزامهم بالشرعية من خلال المحاضرات والمعارض ، ومحاربة الجريمة ، والفساد ، والرشوة ، والمضاربة بالعملة والسوق السوداء... الخ .

وخلال هذه الفترة (وهي فترة عايشتها في موسكو) اتخذت تدابير متعاقبة ، لتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، واكفاء السوق بالمواد الغذائية ، والاخذ بما هو جديد من نتاجات العلوم والتكنولوجيا ، واشاعة التعليم ، واعتماد خطط وآليات جديدة في الادارة الاقتصادية ، وخاصة فيما يتعلق بانهاض الزراعة والتوسع في الخدمات وبناء المساكن... الى جانب الانفتاح والتعاطي مع العالم ، والدعوة الى التعايش السلمي ونزع السلاح ، وتدعيم حركات التحرر الوطني ، وتطبيع العلاقات مع يوغوسلافيا... الخ .

لقد ادت مجمل هذه التدابير - كما لاحظت - الى حالة جديدة من الانفراج النفسي والاستقرار الاجتماعي ، مع شيوع مشاعر الامل في المستقبل ، والحماسة في العمل ، والحرية النسبية في الرأي ، وتوفر الحصانات ازاء انتهاك الحريات والحقوق ، فضلاً عن الاصلاحات في بنية الحزب واداء الدولة .

الا ان ذلك لم يدم طويلاً... فسرعان ما بدأت الاوضاع في التدهور جراء بعض المواقف والسياسات والاخطاء ، وخاصة في ميدان الزراعة - حيث بدىء باستيراد القمح لاول مرة في تأريخ الاتحاد السوفيتي لقاء احتياطي الدولة من الذهب ؛ وارتفعت اسعار المواد الغذائية... ثم كانت الازمة الكوبية... وقبلها كان التدخل العسكري في المجر ، وتفاقم الخلاف مع الصين . وقد استغل خصوم خروشوف هذه الاخفاقات والاعراض ، وخاصة اولئك الذين اقصوا او اضعف دورهم في الحزب . فبدأوا يتحركون ويتآمرون ، معتبرين التنديد بستالين «اضعافاً للدور القيادي للحزب» - فضلاً عن ابعاد الحزب عن قيادة ميادين الثقافة ، والعلم ، والعمل . كما تصاعد اعتراض القادة العسكرين على تخفيض الانفاق العسكري وابعاد بعضهم عن مواقعهم القيادية ، ومعارضتهم موقف خروشوف من الازمة الكوبية . كما توالت المؤاخذات على ممارسات خروشوف المتسرعة والمتسمة بالخفة في الامم المتحدة واللقاءات الدولية ، وكذلك قراراته المتعاقبة في تبديل القادة والمسؤولين ، والتفرد بالقرار والتصريح والموقف[١٥] ، وانتهى الامر ، باستغلال وجود خروشوف على البحر الاسود لاغراض الاستجمام والراحة ، لعقد اجتماع موسع للجنة المركزية في ١٤ اكتوبر

١٩٦٤ ، القى فيه (سوسلوف) خطاباً ضد خروشوف ، تبعه قرار باستدعائه والزامه بالتوقيع على استقالته ، واحالته على التقاعد[١٦] .

وبالرغم من ادانة خروشوف لستالين بالتفرد ، واناطة القيادة بالثلاثي (بريجنيف وبدغورني وكوسيجين) - الا ان الامور انتهت اخيراً كالعادة ، الى هذا التفرد«المدان» في القيادة - حيث اصبح (بريجنيف) سكرتيراً عاماً للحزب ، ورئيساً للدولة ، وقائداً لمجلس الدفاع (حيث منح لقب المارشال والقائد الاعلى للقوات المسلحة) كما منح جائزة لينين في الادب[١٧] .

وقد شهد عهد بريجنيف - كما هو معروف - غزو القوات السوفيتية لجيكوسلوفاكيا ، وفرض قيادات موالية للاتحاد السوفيتي في البلدان الاشتراكية المرتبطة بحلف وارشو . وعلى الضد من توجهات خروشوف في تجديد القيادات في الحزب والدولة وتحديد مدد بقائهم في مناصبهم ، رفع بريجنيف شعاراً يدعو الى ادامة الاستقرار في الجهاز الحكومي والحزبي والابقاء على الهيكل القيادي[١٨] . كما انه بادر الى رفع الميزانية العسكرية لتحقيق التكافؤ العسكري مع الغرب .

ورغم التوجه الاصلاحي الذي قاده (كوسيجين) وعقد (اتفاقية هلسنكي) للامن والتعاون الاوروبي بمشاركة الولايات المتحدة وكندا عام ١٩٧٥ ، ثم اعادة النظر في مناهج خروشوف الاقتصادية وغير ذلك من المنجزات ، الا ان مفعول قوانين السلطة سرعان ما اخذ طريقه الى القيادة ، حيث تكاملت مقومات «**النخبة الحاكمة**» وتفشت مظاهر التفرد والزعامة ، والوجاهة والاوسمة والالقاب... الى جانب تدني الاوضاع الاقتصادية ، وتدهور معيشة السكان .

ومع ذلك ، فقد اعلن آنذاك ان الاتحاد السوفيتي قد دخل «مرحلة الاشتراكية المتطورة ، ويبدأ الانتقال الى مرحلة بناء المجتمع الشيوعي»[١٩] .

ورغم الاستقرار النسبي الذي تحقق في هذه الفترة ، فقد تفاقمت مظاهر التحلل الاجتماعي ، والرشوة والفساد ، وظاهرة ازاحة واقصاء المعارضين والمنافسين ، وتقديم الاقرباء والمقربين ، رغم تأكيدات وقرارات المؤتمر (الرابع والعشرين) على ضرورة تعزيز الضبط والرقابة على اجهزة الدولة والمنظمات الحزبية . وقد بلغ الامر حد اباحة

«شراء» المراكز والوظائف في الحزب والدولة ، وحتى «بيع وشراء» الشهادات العلمية والاكاديمية . وكانت هذه الاوضاع وغيرها من دوافع ومبررات المباشرة باعلان (البيريسترويكا) وعملية الاصلاح والتجديد ـ تلك العملية الانقلابية الشاملة التي طالت سائر مجالات الحياة ، ومراكز السلطة في الحزب والدولة ، وبنية النظام وأداء الاجهزة ، وشؤون المجتمع ، والعلاقات الدولية ، وحلف وارشو ، ومصير البلدان الاشتراكية ، والنظام الاشتراكي العالمي... الخ .

كما اقترنت بالدعوة الى النظام العالمي الجديد ، والى المصارحة والعلانية ، والتفكير السياسي الجديد ، والديمقراطية ، والعدالة والشرعية... وصيانة وتقويم الاشتراكية! الا ان هذه العملية لم تكن متكاملة او واضحة الاهداف والمقاصد . وقد قال فيها رئيس اتحاد الكتاب السوفيت قولاً مأثوراً وهو يخاطب غورباشوف في احدى جولاته :

«يبدو لي ان عملية الاصلاح والتجديد في بلادنا هي اشبه بطائرة انطلقت الى الجوّ ، ولكنها لا تعرف في اي مطار ستهبط»! وكان هذا ما حصل ، حيث تحكمت بعملية التجديد مفاهيم عامة وغامضة... دون اية برمجة او نهج واقعي ملموس .

والغريب فيما وقع ، ان الحزب لم يتخل عن «دوره القيادي» ولا عن تحكمه بقضايا الاقتصاد والسياسة والدولة والمجتمع ـ بدليل ما اكد عليه (الكونفرنس التاسع عشر) المعقود في عام ١٩٨٨ ـ كما بيّنّا سابقاً . ومع ذلك ، فقد كانت «مؤامرة آب» عام ١٩٩١ ،بكل ما احاط بها من غموض ، ذريعة لانهاء دور الحزب وتحريم نشاطه ـ رغم ان مبدأ التعددية الحزبية ـ كان من بين اركان عملية (البيريسترويكا)!

واخيراً فقد آلت الامور الى ما هي عليه الآن . وكان ذلك كله متوقعاً بل حتمياً ، حيث ان هذه العملية ـ كما نوهنا آنفاً ـ كانت الى جانب ما انطوت عليه من غموض ، محفوفة بالاضطرابات والتقلبات وبالاسرار والاخطار ، ثم بالمكائد والمؤامرات! ورغم ان (غورباشوف) قد استند في كل منطلقاته الى (لينين) ومباديء لينين ، واحكام لينين حول دور الحزب... ثم الى مخاوف لينين من التسلط والبيروقراطية والقمع...الخ واعلان غورباشوف منهجاً يقوم على تنقية الاشتراكية ، ونشر الديمقراطية والعدالة ،

وبالتالي تعزيز دور الحزب... الا انه اختار في النهاية منهجاً معاكساً استهدف تعبئة قوى المجتمع ضد الحزب والاجهزة الحزبية اولاً ، وذلك من خلال اقامة (مجلس الشعب) وانتخابه رئيساً له . وقد استهدف من ذلك تعزيز سلطته اولاً ، واستحداث سلطات تشريعية تتحكم بالحزب والمجتمع في آن واحد ؛ وبالتالي استخدام هذه السلطات ضد الحزب ـ كأداة لقيادة الدولة والنظام السياسي والاجتماعي بأسره .

ثم كانت النتيجة المعروفة والمرئية حالياً... وهي حالة يستحيل ان تتواصل او تبقى على ما هي عليه الآن . فالتداعيات الشاملة في كل اوجه الحياة ، والتدهو المريع للاقتصاد ومستوى معيشة السكان ، والتفكك الاجتماعي والاخلاقي المثير ، وانتشار الجريمة والفساد وانعدام الاستقرار... بالاضافة الى تصدع كيان الاتحاد السوفياتي ، وما اقترن به من نزاعات وكوارث ومجابهات... الخ ، قد بلغت مرحلة من الاختمار والتفجّر ستؤول دون شك الى وضع مغاير لما هو قائم حالياً ، دون ان يعني ذلك عودة الى النظام السابق الذي قوضت سائر دعائمه ؛ اوتقوض بفعل تناقضاته .

* * *

في ظلال ما اسلفنا بيانه من اختلال في البنية النظرية والسياسة التطبيقية ، شهد الاتحاد السوفيتي ممارسات وانتهاكات وجرائم ، هي ابعد ما تكون عن مثل الاشتراكية وعن مبادئها وقيمها الانسانية . ولهذا سقط هذا (النموذج) الذي جاء في تعارض مع المبدأ والمثل الاعلى . ولهذا ايضاً ، جاءت عملية التغيير ، واعادة البناء (البيريسترويكا) اشبه بعملية ترميم او (مؤاساة) ـ حيث رفعت شعار الاصلاح والتجديد ، وكشف وادانة الخطايا والاخطاء التي ارتكبت على مرّ العقود السابقة ، مع التركيز على الجوانب الانسانية والاخلاقية ، ورد الاعتبار الى الحقيقة والعدالة . وعلى خلفية التطبيع السيكولوجي المزمن على المطاوعة ، والتكيف مع الاشتراكية والنظام الاشتراكي ، او مع هذا النموذج من النظام ، اعلن قادة ومنظمو هذه العملية التزامهم بالاشتراكية ، وسعيهم لتنقيتها من الشوائب والعيوب ، والتزام القيم والمبادئ في حياة الحزب القائد ـ الى جانب التصدي للبيروقراطية والتسلط والعسف في اداء الحزب والدولة ، ومحاولة اصلاح الادارة الاقتصادية وبنية الاقتصاد... الخ وهذا ما أشرنا اليه سابقاً .

وباسم العلانية والمكاشفة، ولاغراض التبرير والتطبيع والاقناع، توالت عملية الكشف والادانة، ومحاولة رد الاعتبار الى مبادئ الاشتراكية التي استشهدنا ببعض ما قيل فيها في مطلع هذا البحث.

وها نحن نواصلها من خلال بعض الشواهد والنصوص المجتزءة والموجزة والمقولات المعلنة، لغرض استكمال معالم الصورة، ووضع اليد على الاسباب التي ادت الى هذه النتيجة المأساوية[٢٠].

* لقد تتابعت الدعوات في سائر قرارات اللجنة المركزية، والمؤتمر السابع والعشرين، والكونفرنس الذي اعقبه، والبيانات الحزبية، وقرارات مجلس الشعب ومجلس السوفيت الاعلى والهيئات الاخرى... الى الالتزام بالمبادئ اللينينية في الحياة الحزبية، وبمبادئ الشرعية والديمقراطية، وبالمواقف الاخلاقية والانسانية. فقد دعت اللجنة المركزية في احدى بياناتها عام ١٩٨٨ الى:

* ادانة الخروقات الماضية للمبادئ الحزبية، والتشويهات في سياسة انتقاء الكادر، وضرورة استبدال من لطخوا سمعتهم بسلوكهم غير اللائق... مع عدم التسامح او التهاون مع ظاهرات الاختلاس والرشوة والادمان على الخمر... والتخلص من الانتهازيين والوصوليين والجشعين... ومواجهة مظاهر الطمع بالمال وعدم الاستقامة...، وخوض نضال حازم ضد المحسوبية والمحاباة والولاء الشخصي... ومحاسبة اولئك الذين يحاولون حماية النصابين... ومجابهة مظاهر الفظاظة والقسوة... وعدم السماح باللهجة الامرية والزجر... والتصدي لقمع النقد... ومكافحة محاولات التشهير بالشرفاء... ووضع حد للتحقيقات بصورة سرية او التزام الصمت ازاء الاسباب الحقيقية لاقصاء هذا المسؤول او ذاك بهدف التغطية على اثام القياديين...

* وفي هذه الوجهة تركزت ايضاً الموضوعات المقدمة الى الاجتماع الكامل للجنة المركزية حيث توقفت بصورة انتقادية صارمة لدى «ذلك الارث الثقيل من الانتهاكات للمبادئ الديمقراطية والقيم الاخلاقية». كما توقفت لدى «النزعات القديمة لتشجيع المداهنة والتزلف»... وانتقدت بشدة:

ـ تبادل الحماية الشخصية، والتغطية على التقصيرات والنواقص الايديولوجية

والسياسية ، بالفعاليات التفاخرية ، والعروض الاحتفالية... بحيث غدا الواقع الراهن غريباً عن عالم «الرخاء» المزعوم!

ـ كما دعت هذه الموضوعات الى :

ـ ضرورة التخلص من المتذبذبين في مواقفهم (تبعاً لتغير الظروف)... وكذلك المسايرين لاصحاب السلطة... ومحاربة الطفيليين... والبيروقراطين والمزيفين...

* وفي تقريره امام هذا الاجتماع ، ادان (غورباشوف) «التطلع غير المشروع للكسب غير المشروع ، وتشويه مبادئ العدالة الاجتماعية» ، معتبراً ان هذا الموقف الماجن ـ قد اكتسب مظاهر غاشمة... آلت الى انحطاط الاخلاق الاجتماعية ، وتفشي الاجرام .

واستطرد :

«... لقد اثرت تأثيراً فاتكاً في الجو الاخلاقي حوادث الاستخفاف بالقانون ، وتجميل الاوضاع المتردية ، وتفشي الرشوة ،وتشجيع ميول التزلف... وكانت الحقيقة تركن جانباً لتحل محلها المغازلات السياسية ،وتوزيع الجوائز والالقاب والمكافئات»...

ـ كما انحى بالنقد على :

«اولئك المتكافلين بالسوء وتبادل المصالح... واستباحة كل شيء»! وفي هذا الصدد اشار الى امثلة من «الانتهاكات الخطيرة لأدب السلوك الحزبي ، وانحطاط الكوادر ، وضلوع بعض الحزبيين في اعمال اجرامية» .

ـ كما ادان ما اسماه بـ«الاحكام المتهورة الرعناء ، والتشويهات في مبادئ القيادة الحزبية ، ومحاولة تغطية الاخطاء والاخفاقات بالمبدئية الكاذبة... مع محاولة البعض التخلص من اولئك الذين يعبرون عن آراء لا تتفق مع آراء سكرتير اللجنة المركزية... فضلاً عن استخدام التوبيخ والتعنيف والتقريع... ودعا ايضاً الى التصدي للفوضى والاستهتار وانعدام المسؤولية الى حد الاجرام (مما ادى مثلاً الى كارثة تشرنوفيل)!» .

ـ وبعد ان شدد على ما اسماه «مطلب المطاليب» ، وهو السجايا الخلقية الرفيعة والخصال الانسانية... وبعد ان ادان سوء استعمال المنصب والمحسوبية قال :

«ان من اوليات مهمات الحزب ، استعادة الوجه النقي والشريف للقائد الشيوعي... ذلك الوجه الذي غشيته ظلال اعمال اجرامية ارتكبها عدد من المماسيخ» .

كما ادان بشدة مظاهر خرق الشرعية وانتهاك القانون من قبل بعض الهيئات المناط بها حماية القانون ، وغض الانظار عن الجرائم المنكرة...

* وفي سياق هذه الوجهة تحدثت الصحافة آنذاك : عن «شيوع نزعات التسلط وتحويل المركزية الى مبدأ مطلق»!

ـ كما تحدثت عن «الكذب الذي يقتل الروح... ويخنق المجتمع ويشيع فيه الخواء الروحي...»

ـ وحذرت من «الخوف ـ باعتباره اكثر السموم مفعولاً... اذ يقيد فكر الانسان ، ويشل مبادرته ، ويشوه اخلاقه...»

ـ وبعد ان ادانت «الظلم ، باعتباره اكبر الشرور»... قالت :

«ما من شيء يرفع شأن الانسان كالعدالة»!

* هذا وقد تحدث احد الكتاب عن العلاقة العضوية بين الاخلاق والبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية... داعياً الى «التخلص بشكل حاسم من الخشونة والوقاحة والقسوة... وكذلك من النفاق وروح المساومة...» .

* وفي مقالة مكرسة للذكرى السابعة عشرة بعد المئة لميلاد لينين ، دعا احد الكتاب الى تناول لينين من حيث الجوهر الانساني... كما دعا كاتب آخر الى استلهام برنامج الحزب الذي اقرّه المؤتمر الثامن في عهد لينين ، والذي دعا الى ادانة البيروقراطية باعتبارها «بلاء ينبغي وصمه «بالعار»... مشيراً ايضاً الى ادانة لينين لـ«الغطرسة الشيوعية» .

* ولم تتحرج الصحافة ، وهي تتحدث عن «المحاكمات والاخطاء القضائية الرهيبة» ان تورد امثلة عن اخطاء وانتهاكات خطيرة حدثت في الماضي ، ثم عن نماذج راهنة ـ من قبيل ما حدث بمشاركة او اشراف قياديين بارزين في الحزب والدولة في كل من اوزبكستان ، وستافروبل ، ومنطقة استراخان ، وجمهورية كالمشكايا ذات

الحكم الذاتي ، فضلاً عن موسكو ، وروستوف ، وكراسنودار وغيرها[٢١] .

وكمثال آخر على هذه الخطايا ما حصل من قبل في (اذربيجان) عام ١٩٦٩ على يد (اخندوف) الذي طرد من منصبه ، بسبب ما نسب اليه من اشاعة الرشوة والتزوير والمخاصمة بين كبار المسؤولين في الجمهورية ، الى جانب اعتماد صلات القربى والعلاقات الشخصية في اشغال المواقع في الحزب والحكومة . وقد احل محله ـ كما هو معروف (علييف) الذي رفع الى عضوية المكتب السياسي ونائب رئيس الوزراء في عهد (اندروبوف) ثم نسبت اليه تهم اقصي على اثرها من جميع مناصبه .

وهذا ما حصل ايضاً في (جورجيا) عام ١٩٧٢ ـ حيث طرد السكرتير الاول ، وحل محله (شيفارنادزة) الذي كان وزيراً للداخلية في الجمهورية ، فقام باعتقال زوجة السكرتير السابق بتهمة استلام الرشوات من معامل سرّية كانت تشرف على اقامتها وتتستر على بيع منتجاتها .

أما قصة (رشيدوف) فهي فضيحة معروفة...!

واما قصص الامتيازات ، والرشوات ، والمخدرات ، والفساد ، والسوق السوداء... فهي اكبر من ان تحصى .

وقد بلغ التواطؤ على اشغال المواقع حداً مكشوفاً في السبعينات ، حيث ارتبط الموقع والوظيفة بروابط الصداقة ، وتقديم الهدايا والرشوات لكبار المسؤولين . وحسب مصدر اكاديمي معروف وصل الامر حد بيع المراكز ، فاصبحت وظيفة السكرتير الاول في المنطقة تباع لقاء (٢٠٠) الف روبل ، ورئاسة البوليس في الجمهورية (٥٠) الف روبل ، والوظيفة المرموقة في جهاز المنطقة ب(٣٠) الف روبل .!

واما فضائح الاسر والابناء والاقرباء لكبار المسؤولين ، فهي معروفة ايضاً...! وسنتطرق اليها لاحقاً .

لهذا وغيره مما رأينا (وسنرى) :

كان العفن والفساد!

ثم الخيبة والانكسار!

وأخيراً التدهور والانهيار!

الهوامش

(١) لدى وضع الفقرة الاولى من نظام الحزب الداخلي بعد المؤتمر الثاني عام ١٩٠٣ ، اقترح لينين القاعدة التالية :

«الحزب هو حاصل مجموع منظماته والاعضاء هم اعضاء منظماته»

(٢) للتفصيل يمكن مراجعة المقالات التي املاها لينين على سكرتيرته في فترة مرضه وبسبب الشلل الذي اصاب يده في اواخر ديسمبر ١٩٢٢ . وكذلك مقالته (اقل ولكن افضل) ورسائله المملاة بطريقة الاختزال بين ٢٣ - ٢٦ ديسمبر وفي كانون الثاني ١٩٢٣ .

(٣) بلغت خسائر الجيش نحو ٥ ،٧ مليون شخص ، كما بلغ عدد الضحايا من المدنيين بين ٦ - ٨ مليون ولكون غالبية القتلى في الجيش كانوا من الرجال ، فقد اختل التركيب السكاني للاتحاد السوفيتي بنسبة ٦٠٪ للرجال ، وتواصل هذا الاختلال حتى السبعينات... اما اسرى الحرب فقد تعرضوا للاستجواب وارسل الكثيرون منهم الى معسكرات العمل ، وقُتل بعضهم بمجرد وصولهم الى الموانيء والحدود السوفيتية .

(٤) من الجدير بالذكر هنا ، ان لينين - رغم اختلافاته ومساجلاته المريرة مع زملائه في القيادة وبخاصة مع تروتسكي ثم مع زينوفيف وكامينيف اللذين افشيا سر توقيت الثورة... فأنه لم يفرط بهم ، ولم يعمل على اقصاء او طرد اي من زملائه في القيادة وحتى وفاته . بل ولجأ الى المصالحة والتفاهم مع (لونشارسكي) الذي كان يقود كتلة منشقة اسمها (الى الامام) وبذل جهداً كبيراً في اقناعه لتولي وزارة الثقافة بعد انتصار الثورة .

(٥) كان القائد البلشفي (راديك) قد دشن هذا الاسلوب المهين من النقد الذاتي في المؤتمر العاشر ، عندما اعلن انه يؤيد الادانات الموجهة ضده وضد رفاقه في «المعارضة العمالية» ، لان على اللجنة المركزية في - لحظة الخطر - على حد قوله - ان تتخذ اشد الاجراءات ضد افضل رفاق الحزب»!

(٦) كان المارشال (روكوزوفسكي) هو الوحيد الذي استثنى من حكم الاعدام ، فاودع السجن . وفيه تعرض للضرب والتعذيب والاهانة . وعندما اخرج من السجن ليقود قواته بمهارة وشجاعة ، وينزل الهزائم بالجيوش الهتلرية كانت اسنانه محطمة وفكه مشوهاً .

(٧) شهدت موسكو مثلاً ، ابان هذه المحاكمات ، شابة يطوف بها الطلائعيون والشباب في الشوارع وهي تلقي خطباً تبرر اعدام ابيها وامها لانهما «جاسوسان»!

(٨) طلب احد السجناء ان يصنف كحصان وذلك للحصول على المأوى في الاسطبل ؛ والكمية الكافية من الطعام التي كانت توزع حسب القوة البدنية!

(٩) كان ستالين مثلاً يضيق ذرعاً بتروتسكي الذي ظلّ الى النهاية يرفض التملق له او مسايرته ، كما استنكر اساليب الافتراء والاتهام ، وشجب التجسس الذي طالب به درجنسكي اعضاء الحزب - عندما اصبح رئيساً لجهاز امن الدولة . وكان ستالين لا يطيق شخصية سفردلوف ، ولا شعبية كيروف ، او مواهب بخارين وجدانوف ، او مكانة كامينيف وزينوفيف ، ولذلك اجهز عليهم واحداً بعد الآخر .

(١٠) اعلن آنذاك انها توفيت بصورة مفاجئة! وللتغطية على ذنبه وسوء معاملته لها طلب ستالين اقامة تمثال لها فوق قبرها! وعاش مع ابنته (سفيتلانا) التي هاجرت الى الخارج وكتبت عنه كتاباً . ثم تزوج (روزا

كاغانوفش)!

(١١) وهم: بيريا، وكاغانوفيتش؛ ثم مولوتوف، وميكويان، ومالنكوف، وفورشيلوف؛ وبولغانين.

(١٢) سادت مختلف البلدان الاشتراكية ما يمكن تسميته بالعلاقات الرعوية (Patronship) وعلاقات المحسوبية Clientalism - حيث لجأ جاوجيسكو مثلاً عندما كان سكرتيراً للتنظيم منذ عام ١٩٥٤ الى تكوين مجموعة موالية له من سكرتاري المناطق. وبعد خمس عشرة سنة عندما امسك بالزعامة عام ١٩٦٩، عيّن ستة عشر من هؤلاء في مواقع قيادية مرموقة. كما سادت العلاقات العائلية Familialilaza-tion، الى جانب الولاءات القومية والعرقية، واشغل ابناء واقرباء القادة مواقع مرموقة في الحزب والدولة مثل: زوجة وابنة (جاوجيسكو)، وابن (كيم ايل سونغ) وابنة (جيفكوف)، وابن (بريجينيف)، وابن (اندروبوف)، وزوجة (هونيكر)، وصهر (خروشوف)...

(١٣) كان لينين يضع حاجزاً بين الخلافات السياسية والعلاقات الانسانية. ولذلك امر بمساعدة مارتوف مالياً عندما كان يعالج في المانيا من مرض السلّ ولكنه توفى عام ١٩٢٣. وهذا ما فعله مع بليخانوف، ثم مع (لوناشارسكي) الذي انشق عن البلاشفة، واناط به لينين منصب وزير الثقافة بعد الثورة كما بيّنا...

(١٤) تملكنا الاعجاب بشجاعة خروشوف ومرونته، ومنهجه الاصلاحي؛ فأستلهمنا افكاره وقرارات المؤتمر العشرين لاعداد الوثيقة التي اقرها الكونفرنس الثاني للحزب في ايلول عام ١٩٥٦. ولدى تكليفي باعداد هذه الوثيقة، وبعد اقرارها، تقصدت ان اضع لها عنواناً هو «سياستنا من اجل التحرر الوطني والقومي على ضوء الظروف التي كشفها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي». وبسبب ما انتابني من مشاعر الاسى على مصير خروشوف، طلبت من المضيفين السوفيت عام ١٩٨٤ ان ازور قبره. ولما سألوا لماذا؟ قلت لهم: لانه مات مظلوماً!

وقد فعلت الشيء نفسه بالنسبة لعبدالفتاح اسماعيل الذي كان يقيم في ضواحي موسكو. ولما سألوني لماذا قلت لهم: لانه ابعد عن وطنه وعن موقعه ظلماً وعسفاً.

(١٥) كان خروشوف لدى زيارته لمصر مثلاً، قد منح عبدالناصر وسام لينين مع اوسمة اخرى لعبدالحكيم عامر وبن بلّة - بدون قرار من الحزب، او الحكومة فتعرض الى الملامة والتنديد في الشارع السوفيتي.

(١٦) اثناء وجودي في قوام وفد رسمي الى موسكو عام ١٩٧٣، اقام لنا بريجنيف حفل عشاء في قصر الكرملين. وكان الى جانبي (شيليبين) - الذي كان عضواً في المكتب السياسي، ثم اقصى عنه ليعين رئيساً لاتحاد النقابات. حدثني شيليبين عن رحلته الى القرم والاتيان بخروشوف معه. قال: وجدت خروشوف على شاطيء البحر يصطاد السمك، فتقدمت اليه وطلبت منه مرافقتي الى موسكو، فرفض في البداية وعبر عن استنكاره وغضبه لعقد اجتماع بغيابه ودون قرار منه. ثم راح يتوعد رفاقه القادة بالويل والثبور. ويضيف شيليبين قائلاً: لقد خاطبته بحزم، وارغمته على مصاحبتي الى المطار حيث استقلينا الطائرة واوصلته الى موسكو ثم الى قاعة الاجتماع، حيث كان الجميع جالسين يلوذون بالصمت... وكان مقعد خروشوف خالياً وامامه نص استقالته فتوجه اليه ووقع استقالته وخرج.

لقد كنت في هذه الاثناء منتدباً عن قيادة الحزب للمشاركة في الذكرى الخامسة عشرة لقيام جمهورية المانيا الديمقراطية. وهناك التقيت بـ(بريجنيف) الذي كان يرأس الوفد السوفيتي، وبـ(اندروبوف) سفير الاتحاد السوفيتي، في المانيا آنذاك. وقد لفت نظري خطاب خالد بكداش الذي بدا عارفاً بان انقلاباً ما سيحصل في قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي ضد خروشوف، وبان بريجنيف سيخلفه.

(١٧) نشرت مذكرات بريجنيف اثناء مشاركته في الحرب ووزعت على نطاق واسع ، كما فرض على القيادات والكوادر ونشطاء الحزب والمنظمات النقابية والاجتماعية (بما فيها منظمة السلم والتضامن) دراستها وتدريسها ـ وهذا ما شاهدته بنفسي . وقد اطرى رئيس اتحاد الكتاب آنذاك (ماركوف) «شعبية هذه المذكرات وتأثيرها التثقيفي على القراء» كما اشاد بها قائلاً :
«انها منقطعة النظير ، ولا تضاهى»! هذا مع ان الاقوال تواترت آنذاك مؤكدة على ان بريجنيف لم يكن هو كاتبها .

(١٨) استبقي هذا الهيكل القيادي حتى عهد (غورباشوف) بالاضافة الى من اصطفاهم (اندروبوف) ومن كانوا من المقربين الى غورباشوف وهم : شيفرنادزه ، وياكوفليف ، ويلتسين وغيرهم . كما استبعد فيما بعد كل من غروميكو وعلييف .

(١٩) لم يفعل ذلك سوى الحزب الشيوعي في جيكوسلوفاكيا . اما البلدان الاخرى فقد اعتبرت «متخلفة» عن الاتحاد السوفيتي ، مع ان مستوى المعيشة واداء الاقتصاد ، وخاصة في المانيا ، كان متفوقاً على نظيره في الاتحاد السوفيتي .

(٢٠) الوقائع والمقتبسات التي اخترناها ، مأخوذة عن مصادر وصحف سوفيتية ، وعن خطب ومقولات للمسؤولين ، الى جانب الوثائق والبيانات الرسمية ، وهي مجتزأة ومنسقة من قبلي دون اي تعديل او اضافة ـ عدا ما يقضيه السياق والتبويب ، وبعد مقارنة بعضها ايضاً مع النص الانكليزي .

(٢١) من بين هذه الوقائع مثلاً ما حدث في اقليم (كراسنودار) ـ حيث تم فصل نحو (٥٠٠٠) من العاملين والمسؤولين في هذا الاقليم وحده بينهم :
ـ ٤٧٪ ممن اقصوا بسبب الفساد الاخلاقي .
ـ و٣٢٪ لارتكابهم جرائم جنائية .
ـ و١٥٠٠ من اعضاء الحزب وكوادره القيادية القديمة الذين احيلوا الى المحاكم!

المحور الرابع

الأممية والقومية

هو ذا محور آخر من محاور الاختلال في بنية النظرية ومن ثم في أوجه الممارسة المرتبطة بمبادئ مثالية واحكام مبسطة لكل من موضوعة الامية، والقضية القومية .

لم يأت مفهوم الامية من فراغ، ولا كان اجراءً سياسياً مفتعلاً، وانما كان صدىً لتعاظم شمولية الهيمنة الرأسمالية على العالم، واشتداد الصراع بين الطبقات، ـ فضلاً عن تفاقم الاستغلال ونهب واستعباد شعوب المستعمرات وخاصة في عهد الاستعمار والامبريالية . ومن هنا برزت الحاجة الى التضامن الامي بين المظلومين من الطبقات والامم والشعوب، فكان شعار : «ياعمال العالم اتحدوا»، ثم شعار «ياعمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا»!

والواقع ان الامية الاولى للشغيلة التي تكونت لأول مرة في لندن عام ١٨٦٤ لم تكن من صنع ماركس الذي انضم اليها لاحقاً، وانتخب عضواً في مجلسها العام . ولكن هذه الحركة الملتزمة بالدفاع عن حقوق العمال قد شهدت خلافات حادة ومواقف متعارضة فيما يتعلق بالاشتراكية، وذلك من جانب المنظرين والزعماء : برودون (الذي كان يدعو الى تحسين واصلاح الرأسمالية)، وبلانكي (الذي كان يدعو الى ثورة عارمة)، وباكونين (الذي كان يلتزم منهجاً فوضوياً)، ثم ماركس (بمنهجه المعروف) . وانتهى الامر الى انقسام هذه الحركة عام ١٨٧٣، حيث تولى ماركس قيادة الحركة المعتمدة على المركزية في التنظيم، والاشتراكية العلمية في المنهج . واقترن ذلك بابتعاد الحركة الفوضوية عن المركز وسيطرتها على العديد من الحركات

النقابية في اوربا... ومع انتقال المركز الى نيويورك ، وتفاقم النزاع والانقسام ، تحللت هذه الحركة واعلنت عن حل نفسها عام ١٨٧٦ .

ثم كانت الاممية الثانية والثالثة ، والرابعة ، ثم الكومنفورم ، والاممية الاشتراكية الحالية .

وهكذا ظلت الحاجة الى التضامن بين الطبقات المستغَلة ، وبين الامم والشعوب المقهورة قائمة . وقد تجلى ذلك في نشوء واقامة حركات تعاون وتضامن مختلفة ، حيث شهدنا قيام اتحادات عالمية للعمال ، والنساء ، والشبيبة ، والطلبة ، والمعلمين ، والحقوقيين ، الى جانب حركات عالمية للسلم ، والتضامن ، وحماية البيئة ، والدفاع عن حقوق الانسان ، وحركات قارية مثل حركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، والمجموعة الاوربية... الخ!

ولئن تعرضت معظم هذه الحركات الى الانحلال او التراجع ، وخاصة الحركات الاممية للشغيلة ، فليس مرد ذلك هو انتفاء الحاجة الى التضامن الاممي ، وانما هو حصيلة اخطاء في الرؤية الواقعية ، وفي المنهج ، والايديولوجيا ، والبناء ، الى جانب الاخطاء في الممارسة ، ونزعات وآليات التحكم في هذه الحركات ـ مما ادى الى نزاعات وصراعات مستديمة ، ثم الى انقسامات حادة في صفوف نفس الطبقة ـ اي الطبقة العاملة ـ المدعوة تأريخياً الى الوحدة والتضامن ، على نطاق العالم ؛ والى النضال الموحد ضد الاستغلال والعبودية الرأسمالية . فقد شهد العالم مثلاً ، تصدعاً وانقساماً في الاممية الثانية وقيام (اممية ثالثة) . وقد اقترن ذلك بصراع ضار بينهما ، كرس هذا الانقسام على مدى حقبة كاملة من التأريخ ، وخاصة قبيل وبعد ثورة اكتوبر وقيام الاتحاد السوفيتي .

لقد تكونت الاممية الثانية بفعل الضرورة والحاجة الى التضامن العالمي في الكفاح ضد الرأسمالية وتحقيق الاشتراكية ، او اقامة المجتمع الاشتراكي . ولذلك اطلقت على نفسها اسم «الاممية الاشتراكية» . وكانت تتكون بالفعل من احزاب اشتراكية متضامنة ضمت عام ١٩١٢ جميع الاحزاب الاشتراكية فى اوروبا وامريكا وكندا واليابان... ـ الى جانب النقابات العمالية في هذه البلدان . وكانت هذه الحركة قد

تكونت عام ١٨٨٩ ، وفق برنامج جماعي كرس ايديولوجية وسياسة واساليب عمل للحركة العمالية ، واعتمد نمطاً من الفيدرالية في تكوينه ـ اي استبقيت للاحزاب والحركات النقابية حريتها واستقلاليتها في العمل وفق ظروف بلدانها . ولغرض تنظيم وتنسيق عملها ،لجأت الى تكوين مكتب لها عام ١٨٩١ ، وعبأت في صفوفها عشرات الملايين من العمال . وهكذا تحولت الحركة في اوائل القرن العشرين الى حركة نشيطة فعالة ، كرست نمطاً من السلطة والفاعلية التضامنية بين جماهير العمال في العالم .

وكانت هذه الحركة في البداية قد اقصت الفوضويين من صفوفها منذ عام ١٨٩٦ ، واقرت منهجاً يقوم على مبدأ الديمقراطية ، ورفض التعاون مع بعض الاحزاب الاشتراكية التي كانت تدعو الى التدرجيّة في الوصول الى الاشتراكية . اي انها التزمت مبدئياً بالعقيدة الماركسية حول الصراع الطبقي ، والثورة الاشتراكية . وقد تحقق ذلك مثلاً لدى المصادقة على قرار اعده (لينين ومارتوف وروزا لوكسمبورغ) من قبل مؤتمر الاممية المعقود في شتوتغارت عام ١٩٠٧ ـ والذي ينص على ضرورة استغلال الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتولدة عن الحرب ،لتعبئة العمال والاعداد للثورة الاشتراكية... مع مواصلة العمل لدرء نشوب الحرب . كما اتخذت قرارات تدعو الى اقامة محاكم دولية لحل النزاعات بين الامم ، وتخفيض السلاح تمهيداً لنزعه كلياً ، وتحريم الدبلوماسية السرية ، وتأمين مسؤولية برلمانية في سائر قضايا السياسة الخارجية .

ولكن هذه الحالة لم تدم طويلاً ، حيث نشب الخلاف في مؤتمر زمرفالد عام ١٩١٥ ، بين الاقلية من مناهضي الحرب وعلى رأسهم لينين ، الذين كانوا يدعون الى وقف الحرب على الفور ، والبدء بالمفاوضات السلمية على اساس مبدأ عدم الضم والالحاق او فرض التعويضات ؛ الى جانب العمل على تحويل الحرب الامبريالية الى حرب اهلية طبقية... أي بين الطبقة العاملة وبين الاكثرية الذين ايدوا حكوماتهم المشاركة في الحرب ، بذريعة درء الخطر الذي قد يتأتى من انتصار الالمان على اهدافهم الاشتراكية[1] .

وهنا طالب لينين بالانسحاب من الاممية الثانية . ثم كانت ثورة اكتوبر ،

والسجال العنيف مع زعماء الاممية الثانية ـ الذين حاولوا عام ١٩٢٠ عقد مؤتمر للاممية في جنيف ؛ ولكن المواقف المتعارضة داخل كيان الاممية قد قوضّ امكانية عودتها ثانية ؛ واملى ضرورة تكوين الاممية الشيوعية الثالثة (الكومنترن) عام ١٩١٩ .

* * *

تجاوز السجال في هذه الفترة ، كل الحدود ، وكرّس نوعاً من الصراع الحاد والخصومة الدائمة بين الطرفين ؛ كما اقترن بالتنديد الصارم والهجوم والذم وتوجيه اقسى الطعون والاتهامات .

وقد ركز لينين على ادانة النزعات والاتجاهات القومية التي كانت وراء موقف زعماء الاممية الثانية واحزابها في دعم الحرب ؛ وكذلك على ادانة ميول المسالمة والمصالحة... وقد ظل متمسكاً بما دعا اليه في مؤتمر زمرفالد ـ اي الى «الحرب الاهلية» لا «السلم الاهلي»!

وقد شهدت هذه الفترة صراعاً ضارياً بين البلاشفة والاشتراكيين الديمقراطيين ، كما اسفرت عن خصومة دائمة ، وعن انقسام تأريخي في صفوف الطبقة العاملة العالمية .

ولاعطاء صورة عن هذا الصراع نورد فيما يلي نماذج من ردود على انتقادات كاوتسكي ومارتوف وغيرهما للنظام السوفيتي ، وديكتاتورية البروليتاريا ، ـ وهي بمثابة استكمال لما سبق واوردناه ، من تعارضات في الرأي والموقف حول الدولة والنظام السياسي ، وبعض مبادئ الاشتراكية... ومعظم هذه المقتبسات مأخوذة بشكل مجتزأ من كتاب بادر لينين ـ رغم كل مشاكله الكثيرة والمرهقة ـ الى اعداده ونشره بعد اقل من سنة من قيام ثورة اكتوبر تحت عنوان (الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي) .

يقول لينين :

ـ «ان البلشفية قد اجهزت على الاممية القومية المتعفنة ، ووضعت الاسس الفكرية والتكتيكية لاممية ثالثة ؛ بروليتارية وشيوعية حقاً .

ـ «ان البلشفية قد اشاعت في صفوف العالم اجمع فكرة ديكتاتورية البروليتاريا...وان البلشفية تصلح نموذجاً في التكتيك للجميع»...

ـ وحول الديمقراطية يتحدث لينين عن «الديمقراطية الطبقية» معتبراً «الديمقراطية الخالصة» تعبيراً ليبرالياً كاذباً وخادعاً...

ويستطرد :

ـ «ان كاوتسكي يزين وجه الديمقراطية البورجوازية بكل وقاحة وصفاقة... فهو يقول مثلاً ان الديمقراطية تعني «حماية الاقلية»... متجاهلاً انهم في ديمقراطيات العالم يخنقون الاقلية الاممية»... فيا له من استخذاء ناعم امام البورجوازية... ويا له من اسلوب متحضّر في الزحف على البطون امام الرأسماليين ولعق جزماتهم»...![٢] .

ويضيف :

ـ «ان الديمقراطية البروليتارية التي تعتبر السلطة السوفيتية شكلاً من اشكالها ، قد طورت الديمقراطية ، ووسعتها الى حد لم ير العالم نظيراً له»...

ويقول :

ـ «ان الديمقراطية البروليتارية لهي اكثر ديمقراطية بمليون مرة من اية ديمقراطية بورجوازية ، وان سلطة السوفيت هي اكثر ديمقراطية بمليون مرة من اوفر الجمهوريات البورجوازية ديمقراطية»!

ورغم ان لينين ، اعتبر من قبيل الانتحار ابادة الديمقراطية ـ بدلاً من الدفاع عنها من قبل نظام تقف الجماهير الى جانبه ـ الا انه استعاد واستلهم في كتابه هذا مقولات ماركس وانجلز عن الدكتاتورية والعنف الثوري ، ودور الدولة في قمع اعدائها ـ وذلك في معرض الرد على كاوتسكي ، حيث يقول عنه :

ـ «... انه يؤكد على ان الاغلبية ما دامت اغلبية فهي ليست بحاجة الى سحق مقاومة الاقلية او قمعها بالعنف... وحسبها ان تقمع حالات من انتهاك الديمقراطية»...

وبعد ان يندد بمقولاته حول مفهوم المساواة ، يستطرد قائلاً :

ـ «... اذا افترض المرء ان مجرد النسبة بين الاغلبية والاقلية ، هي التي تحل القضية... فإنه يقدم الدليل على منتهى الغباوة»...

وفي سياق ادانته وتنديده الصارم بالاحزاب المنتسبة الى الامية الثانية ، يقول مثلاً :

ـ «... ان عقوداً من الرأسمالية «المسالمة»... قد كدست في الاحزاب الاشتراكية التي تسعى للتكيف مع الانتهازية ، اسطبلات حقيقية من التفاهة ، وضيق الافق ، والارتداد...!»

ثم يعود الى تبرير الدكتاتورية والعنف وقمع المتمردين ، فيقول متساءلاً :

ـ «هل ان دكتاتورية البروليتاريا هي امر ممكن دون انتهاك الديمقراطية حيال المستغلين؟»

ويضيف :

ـ «هذه المسألة ، الوحيدة الهامة والجوهرية في حقل النظرية ، هي التي تجنبها كاوتسكي...

ـ «... لقد تحدث عن كل شيء ، عن كل ما هو مقبول لدى اللبراليين والديمقراطيين البورجوازيين ، ما عدا الامر الرئيسي وهو : ان البروليتاريا لا تستطيع احراز الغلبة ما لم تسحق البورجوازية» ، ما لم تقمع خصومها بالعنف... ومن البديهي انه لا توجد الديمقراطية حيث يوجد القمع بالعنف ، ولا توجد الحرية»[٣] .

ورداً على مؤاخذات كاوتسكي حول «تحويل السوفيتات التي كانت منظمات كفاحية لطبقة واحدة الى منظمات تابعة للدولة... ثم القضاء على الديمقراطية التي ظفر بها الشعب الروسي بعد ثورة شباط ١٩١٧» ، يتناول كلام كاوتسكي هذا بالذم والتحقير فيقول :

ـ «ان من له اي المام بالادب المنشفي... يرى بأية مذلة وحقارة ، يستنسخ كاوتسكي مارتوف واكسيلرود وشركائهم... اجل بمذلة وحقارة ، لأن كاوتسكي يحّرف الوقائع بصورة فظة مضحكة ، سعياً منه لتملق المناشفة واوهام المناشفة» .

ويستطرد في سياق ردوده قائلاً :

ـ «إن مارتوف يبرهن ، وكاوتسكي يردد : إن روسيا لم تنضج للاشتراكية»...

ـ «... لقد كتب كاوتسكي عام ١٩٠٩ ، قبل أن يمسي مرتداً ، أنه ينبغي الآن أن لا نخشى قيام ثورة قبل الأوان ، وأن من يتخلى عن الثورة خوفاً من الهزيمة يصبح خائناً» .

ـ «ان كـاوتسكي لا يجرؤ على انكار قوله هذا علناً وجهراً . وينجم عن ذلك تشوش يزيح القناع عن حماقته وحقارته البورجوازية الصغيرة...»!

ويمضي في الرد على كتابات كاوتسكي بشأن امور اخرى ، ومنها انتقاده حلّ الجمعية التأسيسية من قبل البلاشفة ، حيث يقول لينين :

ـ «في كل سطر من كراسه ، يذكر الزعيم الفكري للاممية الثانية في مؤلفه ، بأن البلاشفة قد قضوا على الديمقراطية...! مع انه كان يرى من قبل ان جمهورية السوفيت هي النموذج الاعلى للمؤسسات الديمقراطية ، مقارنة مع جمهورية بورجوازية عادية»...

ويعقب على ذلك قائلاً :

ـ «... ان الكذاب الواشي العامل في خدمة البورجوازية ، هو وحده الذي يستطيع ان يزوّر الوقائع... وان مثل هذا الكذب السافل لا يمكن ان يصدر الا عن نذل مباع للبورجوازية» ، ويمضي في تنديده قائلاً :

ـ «هذه هي الطرائق التافهة ، الحقيرة ، المخزية التي لجأ اليها السيد كاوتسكي...» ثم يستدرك قائلاً :

ـ «اننا نعلم من كثرة مؤلفات كاوتسكي انه عرف كيف يكون مؤرخاً ماركسياً ، وان مؤلفاته هذه ستظل ذخراً وفيراً في تراث البروليتاريا ـ رغم ارتداد صاحبها...» الا انه يعود لدى تعرضه لانتقادات كاوتسكي للدستور السوفيتي ، فيقول عنه : انه «كذاب وواش في خدمة البورجوازية» ، ناعتاً موقفه بأنه : «استخذاء سافل قذر امام البورجوازية» ، وانه بالتالي «مطية مأجورة للرأسماليين»!

ولدى عودته الى موضوعة الديمقراطية ـ التي يطالب كاوتسكي باعتمادها في الدستور السوفيتي ـ يقول لينين : «ان آلاف الوقائع تثبت بأن اصحاب العمل الصغار ، هم اكثر مستثمري العمال الاجراء وقاحة وبخلاً» .

ويستطرد قائلاً :

ـ «بمستطاع المرتدين ، الحقيرين ، الانذال ان يرذلوا دستورنا السوفيتي ، على ايقاع تصفيق البورجوازيين والاشتراكيين الشوفينيين ، لانه يحرم المستثمرين من الحقوق الانتخابية...»[٤] .

ويضيف :

ـ «اني لأنصح سفيرينا في المانيا وسويسرا ، ان ينفقا الالوف على شراء هذا الكتاب (اي كتاب كاوتسكي وهو بعنوان ديكتاتورية البروليتاريا) ، وتوزيعه مجاناً على العمال والواعين ، لكي يقذفوا الى الوحل بهذه الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية... الاستعمارية والتي لم تعد منذ زمن بعيد سوى جيفة نتنة»!

واخيراً يختتم لينين كتابه قائلاً :

ـ «نحن الماركسيون الثوريون قلنا للبورجوازية : ايها المستغلون والمنافقون... انكم تتحدثون عن الديمقراطية ، بينما تقيمون لدى كل خطوة آلاف العراقيل لمنع المضطَهدين من المشاركة في السياسة... ومن افواهكم ندينكم ، ونطالبكم بتوسيع ديمقراطيتكم ، اما اذا حاولتم ان تقاوموا ثورتنا البروليتارية ، قمعناكم بلا رحمة ولا شفقة ، وحرمناكم من حقوقكم... بل وسنمنع عنكم الخبز ، لأن المستثمرين لن يتمتعوا بأية حقوق في جمهوريتنا البروليتارية ، وسيحرمون من النار والماء...»!

ـ «نحن اشتراكيون بجد ، لا اشتراكيون على طريقة شيدمان وكاوتسكي»!

ـ «تلك هي اللغة التي تكلمنا بها ، وسنتكلم بها نحن الماركسيين الثوريين»...

ـ «ولهذا فان الجماهير المضطهدة ستقف معنا والى جانبنا ، بينما سنقذف بالشيدمانيين والكاوتسكيين الى مزبلة التأريخ»!

كان (لينين) من قبل ، وخاصة في (موضوعات نيسان) ـ قبيل الثورة ـ قد طالب بالتعجيل في اقامة الاممية الشيوعية (الكومنترن) ضد الاشتراكيين الشوفينيين ، وضد الوسط[٥] . كما طالب بتبديل اسم الحزب الى (الحزب الشيوعي) بدلاً من (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) ـ حيث اعتبر (لينين) هذه التسمية خاطئة ؛ فضلاً عن «خيانة زعمائها للاشتراكية وانتقالهم الى جانب البورجوازية» . وفي هذه الموضوعات ، سخر لينين من تلك النداءات والمساعي التي كانت تستهدف تحقيق اتفاق بين اشتراكيي البلدان المتحاربة ، والانشغال باعداد مؤتمرات اشتراكية ، والقيام بحملة من اجل السلام... معتبراً ذلك كله ادعاءات باطلة بالاخلاص للاممية ، ونداءات فارغة ، وثرثرة ، وتمنيات... تستهدف خداع الجماهير ـ خصوصاً وهي تصدر

عن اناس خانوا الامية بوقاحة لا سابق لها» .

وقد رأى (لينين) ان هناك ثلاث اتجاهات في الحركة الاشتراكية العالمية :

أولها ، الاشتراكيون الشوفينيون ـ وهؤلاء هم خصومنا الطبقيون في مختلف البلدان . (وهنا اورد اسماء ابرز هؤلاء مثل (بليخانوف) في روسيا ، و(شيدمان) في المانيا ، والفابيون وحزب العمال (في بريطانيا) ـ الى جانب آخرين في فرنسا ، وايطاليا ، والسويد ، وهولندا ، والدانمارك ، وامريكا .

وثانيها ، الوسط ـ وهؤلاء يدعون الامية ويطالبون بالسلام دون ضم او الحاق . وقد اطلق (لينين) عليهم «مملكة الامية قولاً ، ومملكة الانتهازية فعلاً»... رغم انهم ـ على حد قوله ـ تجاوزوا مرحلتهم (اي مرحلة ١٨٧١ ـ ١٩١٤)... التي اعطوا فيها الشيء الكثير من الاشياء الثمينة ، ومن بين هؤلاء (كاوتسكى) «الذي كان في هذه الفترة يتمتع بأقوى النفوذ ، ثم تحول الى نموذج للميوعة والتردد والخيانة الحقيرة منتهى الحقارة»!

وهنا يدعو (لينين) الى **القطيعة التامة** مع هذين التيارين على السواء .

اما الآتجاه الثالث : فهو الآتجاه الامي الحقيقي ـ وبضمنه السبارتاكيون في المانيا (كارل ليبنخت وروزا لوكسمبرغ ، والجناح اليساري من الزمرفالديين ـ اي مندوبي مؤتمر زمرفالد لعام ١٩١٥ ـ وهم موجودون في فرنسا ، وسويسرا ، وبريطانيا ، وسكوتلندا ، وامريكا ، وهولندا ، والدانمارك ، وبلغاريا ، وايطاليا ، وبولونيا... وبعضهم راح يصدر الصحف ، وبحقهم يقول لينين : «قليلو العدد ، ولكن كل مستقبل الاشتراكية يكمن فيهم وحدهم» . ويقول ايضاً عن جماعة الوسط من انصار كاوتسكي : «انهم **ثوريون قولاً ، واصلاحيون فعلاً... اميون قولاً ، واعداء الاشتراكية فعلاً**»!...

ـ «لقد انزلقوا جميعاً نحو الاشتراكية المسالمة ، ونالوا تنديد الاميين اليساريين في عدة بلدان» .

ويستطرد قائلاً :«من المستحيل الصبر بعد الآن والبقاء في المستنقع الزمرفالدي ، او استبقاء نصف صلة مع الامية الشوفينية... أممية أناس من أمثال بليخانوف وشيدمان ، وهي ما ينبغي قطع الصلة معها حالاً» .

ـ «... ينبغي ، بلا ابطاء ان نؤسس أممية جديدة ثورية... اذ ليس العدد هو الامر الحاسم... ولنترك الاوهام حول الاتفاقات والمؤتمرات الدولية ، لان انتظار هذه المؤتمرات يعني خيانة الاممية» .

بهذه الصورة الصارمة ، تم تكريس القطيعة والانقسام والفرقة المستديمة في صفوف الحركة العمالية والاشتراكية العالمية ، ورفض كل مسعى للتفاهم والمساومة والاتفاق .

اما بصدد ابدال اسم الحزب ، فقد اعتبر لينين ان الاشتراكية الديمقراطية قد شوهت وخانت ما ورد في البيان الشيوعي من ان «ليس للعمال وطن» ـ وذلك من خلال رفعها شعار (الدفاع عن الوطن) ، كما شوهت المذهب الماركسي حول الدولة . وقال :

ـ «ان اسم الاشتراكية الديمقراطية غير صحيح علمياً... اذ لا بد للاشتراكية ان تتطور نحو الشيوعية... كما ان تسمية الحزب بـ(الديمقراطي) غير صحيح علمياً ايضاً . فالديمقراطية هي احد اشكال الدولة...ونحن الماركسيين اخصام كل دولة» . وهنا يعود لينين للتنديد ببليخانوف وكاوتسكي واضرابهما ، مشيراً الى ضرورة الدولة في فترة الانتقال الى الاشتراكية «شرط ان لا تكون من نمط الجمهورية الديمقراطية البورجوازية البرلمانية ، بل من نمط كومونة باريس»! .

وفي حديثه عن «دولتنا الوليدة» «التي ليست هي دولة بالمعنى الحرفي للكلمة» يقول : «ينبغي علينا اللجوء الى العنف كي نقمع بلا رحمة جميع المحاولات المعادية للثورة ، سواء منها القيصرية او الحركة البورجوازية (اي الحكومة المؤقتة التي قامت بعد ثورة شباط ١٩١٧)! ان سلطة السوفيات هي السلطة الوحيدة في «الدولة» المبشرة باضمحلال الدولة» .

ويستطرد قائلاً : «لم نعد في تلك المرحلة التي رضخ فيها ماركس وانجلز للمفهوم الخاطىء الانتهازي» «اشتراكية ديمقراطية»! وهنا يستأنف التنديد بـ«الاشتراكيين الديمقراطيين» والبرلمانيين ، والصحافة الاشتراكية الديمقراطية... والاشتراكيين القوميين ، والاشتراكيين الليبراليين... والراديكاليين الاشتراكيين» وغيرهم .

ويختتم مقالته بالقول :

«ان الحالة الموضوعية في العالم بأسره بلغت حداً غدت معه تسمية حزبنا القديمة (اي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي -ع) . تسهل خداع الجماهير ، وتعيق السير الى امام»...

«لقد آن لنا ان نخلع قميصنا القذر!»[٦] .

تلك مقتطفات مجتزأة من كتب ومقالات ، تقصدت ايرادها ، لتبيان معالم الصورة ، وكشف جوهر السجال ، وطبيعته ومراميه ووجهته ونتائجه... ثم ما اقترن به من مواقف وممارسات مستندة الى مسلمات وقناعات مقيدة باحكام دوغماتية صارمة ، لدى الدخول في معمعان **اول تجربة للثورة الاشتراكية في التأريخ ، واول نموذج لبناء الاشتراكية في العالم** . هذا بالاضافة الى ما اعتمد من اساليب قطعية قاطعة ودائمة مع اشتراكيين كانت لهم ادوار ومآثر ، او على الاقل آراء كان يمكن ان تناقش بمنطق التفهم والقبول ، او الرد بهدف الوصول الى ما هو واقعي وعملي ومشترك . ولكن ما حصل وانتهى اليه الامر ، كان **تقويضاً تاريخياً لوحدة الحركة العمالية العالمية** ، واستحداث حالة من العداوة والخصومة بين احزاب اشتراكية ، استطاع بعضها ان يواصل عمله ضمن قناعاته ورؤاه ، فحقق للطبقة العاملة في اوروبا خاصة ، منجزات ومكاسب لا يمكن نكرانها . كما استطاع بعضها ان يشغل موقعه في السلطة السياسية من خلال «البرلمانية»[٧] المدانة والنظام البرلماني المزيف»! وكانت حصيلة ما تحقق ، اسهام هذه الاحزاب ومؤيديها من جماهير العمال ، في بناء حضارة متطورة ، واشاعة حريات مضمونة ، وتأمين بعض الحقوق المكفولة للانسان والمواطن ـ فضلاً عن بناء صرح اقتصادي متفوق . بينما آل الامر ، في بنية **النظام الاشتراكي العالمي ، وفي أداء الاممية الشيوعية الثالثة** ، الى التخلف والاضمحلال والتدهور ، ثم الى السقوط ـ الذي كانت من بين مسبباته ، قناعات راسخة باحكام تجاوزها الزمن ، ونزعات من العقائدية الجامدة ، وأساليب صراع محتدمة ، ومناهج تبسيط للمعضلات والمسائل القومية ، الى جانب التعظيم المفرط لموضوعة الاممية ومفعولها التأريخي ، ثم العسف والتحكم وفرض الولاء في

التعامل مع الاحزاب والدول التي ارتبطت بالتنظيمات والتكوينات الاممية اللاحقة في (الكومنترن والكومنفورم) وهذا ما سنتطرق اليه في موضع من هذا البحث .

* * *

لم تكن سائر الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، قوى معادية للشيوعية او للحركة الشيوعية العالمية . فثمة الكثير مما كان مشتركاً بين هاتين الحركتين المستندتين في الايديولوجيا والممارسة ، الى الطبقة العاملة والفلاحين وجماهير الشغيلة ، ثم الشعوب والامم المضطهدة ، فضلاً عن تطلع هذه الاحزاب الى الاشتراكية كنظام انساني ، يزيل او يحد من الاستغلال الرأسمالي ، ويكافح الظلم والحروب ، ويدعو الى العدالة الاجتماعية والمساواة ، والى الحرية والسلام .

فالاممية الاشتراكية مثلاً التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت تضم احزاباً عمالية او اشتراكية ديمقراطية وفت بواجبها التأريخي في الكفاح ضد الفاشية ، وتعاونت مع الاحزاب الشيوعية في اوروبا في النضال المسلح ضد الاحتلال النازي ـ كما حدث في بلغاريا ، ورومانيا ، وجيكوسلوفاكيا ، وهنغاريا[٨] .

ولدى اندماج هذه الاحزاب في الاحزاب الشيوعية في بلدان اوروبا الشرقية ، او مواصلة نشاطها السياسي في اوروبا الغربية وآسيا وافريقيا ونصف الكرة الغربي ، حققت منجزات لا يستهان بها لصالح العمال والفلاحين وجماهير الشغيلة والمواطنين بوجه عام ، واسهمت بجهد مأثور في الدفاع عن السلام العالمي ، والدعوة للتعايش السلمي ، ونزع السلاح ، وتحقيق الوفاق مع الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي . كما ساندت بقوة مطلب الصين للانتماء الى هيئة الامم المتحدة ، ومارست نشاطاً فعالاً لادانة وايقاف الحرب في فيتنام . ورغم انها دعمت حق اسرائيل في الوجود ، الا انها أدانت سياستها العدوانية ، وواصلت دعوتها الى التفاوض لانهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتحقيق السلام في الشرق الاوسط . كما انها أدانت النظام العنصري في جنوبي افريقيا ، واتخذت مواقف مناهضة للانظمة الفاشية في اسبانيا ، والبرتغال ، واليونان ، وشيلي وغيرها . ومع مساندتها لحلف شمالي الاطلسي ورفضها لنموذج النظام الاشتراكي او الشيوعي في الاتحاد السوفيتي

وغيره من البلدان ، فقد ساندت نضال شعوب المستعمرات ، وأدانت النهب الاقتصادي لثرواتها ، ودعت الى حق تقرير المصير لهذه الشعوب . ورغم دعمها للمجموعة الاوروبية ومشاركتها في اجتماعات البرلمان الاوروبي وغيره من المؤسسات ، الا انها بادرت الى وضع برنامج مفصل لاقامة نظام اقتصادي عالمي عادل يقوم على مبدأ «المساعدة المتبادلة» ، واطفاء ديون البلدان المفتقرة - مع مواصلة هذه الاحزاب الضغط على حكوماتها لاقرار هذا النظام من جانب الامم المتحدة ، واعتماده شريعة ملزمة لكل الدول والشعوب . والواقع ان فعالية الاشتراكية الدولية قد تعاظمت لدى تولي (ويلي برانت) رئاستها عام ١٩٧٦ ، وكان مستشاراً لالمانيا الغربية حتى عام ١٩٧٤ . فقد ركز برانت على المشاكل بين الشمال الغني والجنوب الفقير ، وترأس (لجنة الشمال والجنوب) ، وتقدم الى الامم المتحدة بمطالب ترمي الى تقديم التسهيلات الى الدول الفقيرة ، والغاء نسبة كبيرة من ديون البلدان الرأسمالية على البلدان المتخلفة . كما كرست الدولية الاشتراكية جهوداً مثابرة حول النزاع في الشرق الاوسط ، مؤيدة حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني - رغم وجود حزب العمل الاسرائيلي في صفوفها . ومنذ اربعين سنة وهي تواصل عملها وفق برنامجها المبني على السلام ، والحقوق الديمقراطية ، والمساواة بين جميع الامم .

اما مواطن الخلاف ، فقد تركزت لا على مفهوم الاشتراكية ، بل على الشكل الديمقراطي للاشتراكية - اي على النواحي السياسية في الاشتراكية ، وخاصة الحقوق الديمقراطية والحريات المدنية - الى جانب خلافات محورية ومنها : وسيلة الوصول الى السلطة (بالاسلوب البرلماني السلمي ، ام بالاسلوب الثوري) ، وكذلك الخلافات النظرية فيما يتعلق بالمصائر التأريخية للاشتراكية والرأسمالية ، وبنية الاقتصاد ، وشكل السلطة السياسية ، ودور الحزب والدولة ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية والعلاقات الدولية .

اما من حيث قواعد العمل ، فقد نص النظام الداخلي للاممية الاشتراكية - والذي تقرر في تموز ١٩٥١ - على ان المؤتمر العام هو الهيئة العليا ، الذي ينبغي عليه ان يجتمع للتداول كل سنة ، وان يصوغ ويقر القرارات ومباديء التنظيم والعضوية . كما

اقيم مجلس دائم ينتخب الرئيس واعضاء السكرتارية ويحدد كلفة الاشتراك والانتماء ـ الى جانب مكتب دائم يضم اثني عشر عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع ، ومن حقهم البت في المسائل الراهنة ومراقبة عمل السكرتير .

وبالطبع ، لقي هذا المنهج العملي وقواعد وهيكل التنظيم القبول من احزاب كثيرة في العالم ، بحيث اصبحت الاممية الاشتراكية تضم الآن ، اكثر من (٦٠) حزباً اشتراكياً من اوروبا ، وآسيا ، وافريقيا ، وكندا ، والولايات المتحدة ، وغيرها من بلدان امريكا الجنوبية وحوض الاطلسي .

* * *

والواقع ، ان موضوعة او مفهوم **الاشتراكية** (لا الاشتراكية العلمية) لم تكن اكتشافاً حققه ماركس وانجلز ، بل كان حلماً للانسانية وهدفاً للشعوب والجماهير المظلومة ، فمع تحول الرأسمالية الى التركز والتمركز والهيمنة المطلقة على جماهير العمال ، تعاظمت مظاهر الاستغلال ، والتحكم ، والتمايزات الطبقية ، والصراع الطبقي ، وبرز جراء ذلك القادة الانسانيون والاحزاب العمالية والاشتراكية للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ، وبالتالي عن حقوق الكادحين المظلومين ، المنتجين الحقيقيين لكل القيم المادية . وتلك حقيقة ما تزال قائمة رغم كل ما حدث من انهيارات وتحولات ، ومن اصلاحات في اوضاع العمال والطبقة العاملة . فهذه الطبقة ومعها العالم والمهندس والمخترع ، هي التي تقف وراء كل ما يشهده العالم من بنيان وحضارة . فالمساكن والعمارات ، والشوارع والطرق ، والمطارات والموانيء ، ووسائل النقل والمعدات ، والحقول والمزارع ، والسلع والخدمات وكل حاجات الانسان ، هي من صنع العامل لا من صنع الرأسمالي . وهي نتاج العمل ، وقوة العمل لانتاج المكتب والادارة ـ رغم ان التبادل والتجارة هي من صنع رجل الاعمال والشركة والمجمع الرأسمالي . ومن هنا ، قامت الاحزاب العمالية والحركات الاشتراكية قبل غيرها من الاحزاب والحركات والانظمة ، ومنها ما سبق قيام الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي بزمن طويل ـ كالحركة الاشتراكية الفرنسية عام ١٨٠٥ ، والحركة الشعبية الروسية في اواسط القرن الثامن عشر ؛ والجمعية الفابية البريطانية في عام

١٨٨٤ ؛ وحزب العمال الانكليزي المستقل عام ١٨٩٣ ؛ وحزب العمال الاشتراكي الامريكي عام ١٩٠١ ؛ وحزب العمال البريطاني عام ١٩٠٠ ، والحزب الاشتراكي الايطالي عام ١٨٩٦ ، وحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الثوري البلغاري في عام ١٩٠٣... الخ . وهكذا يمكن القول ؛ ان الاشتراكية كانت وما زالت ، فكرة واملاً وطموحاً وحلماً وهدفاً... ظل لصيقاً على الدوام في نفس الانسان منذ القدم .

ويكفي ان نشير هنا مرة أخرى الى الكثير من المثل والقيم الانسانية التي بشرت بها الاديان السماوية ، وان نحتكم مثلاً الى مبادئ الدين الاسلامي واحاديث الرسول (ص) ، وتطلعات عمر ، وعلي ، وابي ذر الغفاري... ثم الى افلاطون في كتابه (الجمهورية) - قبل الميلاد ، وتوماس مور في (اليوتوبيا) قبل خمسة قرون ، وقبل ذلك الى مناهج وثورات العبيد والقرامطة في جنوب العراق في العهد العباسي... وبعدهم الطوبائيون - فورييه ، وسان سيمون ، وروبرت اوين ، وكامبانيلا... وبالتالي الى الكتّاب والفلاسفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكتّاب عصر التنوير قبل الثورة الفرنسية ، واخيراً فويرباخ وباور ، ثم ماركس وانجلز... واخيراً الاشتراكية المسيحية والاحزاب الاشتراكية...الخ . ورغم الانشقاقات والتعارضات بين المفكرين والقادة ، ومن ثم الانظمة والدول حول الشكل الانساني للاشتراكية ، فقد حدثت مواجهات وخلافات مريرة ، وانشقاقات وانقسامات - كما بيّنّا . ومع ذلك فقد حظيت بالاستقرار - انماط من الانظمة ذات الطابع الاشتراكي (غير الشيوعي) - كما تسمي نفسها في بعض البلدان - وخاصة في السويد والدانمارك - وذلك بعد ان فازت الاحزاب العمالية في هذه البلدان بالسلطة السياسية عن طريق الانتخاب ، وسنت دساتير وانظمة اجتماعية ديمقراطية ، حققت من خلالها نماذج ما تزال موضع تطلع الكثير من الشعوب .

ومن هنا يمكن القول ، انه بالرغم من كل ما حدث من تصدع وانهيارات في نماذج الانظمة الاشتراكية ، فأن الاشتراكية ، بسائر قيمها الانسانية ، كانت وماتزال وستبقى حلم الانسانية الازلي ، وهدف الانسان للخلاص من الرأسمالية ومن الاستغلال والقهر ، والتمايز الطبقي والقومي العنصري ، والديني والمذهبي ،

ولتحقيق المساواة، والظفر بالحرية، والاستمتاع بالرخاء والعيش في ظلال السلام والتآخي والتضامن بين الشعوب .

* * *

انعقد المؤتمر الثاني (للكومنترن) عام ١٩٢٠، وحضره ممثلون عن (٣٧) حزباً . وفي هذا المؤتمر تمت صياغة واقرار شروط الانتماء التي تضمنت (٢٢) بنداً، تنص على الزام الاحزاب المنتسبة الى الكومنترن بأن تأخذ نموذج البناء الحزبي للحزب الشيوعي السوفيتي، وخاصة فيما يتعلق بالانضباط، والمركزية الديمقراطية، وطرد الاشتراكيين الديمقراطيين الوسطيين المسالمين والاصلاحيين... الى جانب تحريم الانشقاق عن المركز، والتطهير الدوري للحزب، ودعم الاتحاد السوفيتي كركيزة للثورة العالمية... وبالتالي استبعاد الحزب الذي لا يلتزم بهذه القواعد .

الا ان الاخفاق الذي اصاب بعض الثورات والتمردات في اوروبا، قد استوجب استبدال هذا التوجه بسياسة جديدة تستهدف الكسب الواسع للطبقة العاملة في البلدان الاخرى، من خلال اقامة الجبهات الموحدة للعمال، والعمل على تحقيق مطالب انتقالية في ظل الانظمة الرأسمالية . ولكن هذه الوجهة لم تستمر طويلاً بعد ان تسلم (ستالين) مقاليد السلطة . فقد بادر مثلاً الى اقصاء (زينوفيف) ـ الرئيس الاول للكومنترن ـ باعتباره «يسارياً»، وذلك عام ١٩٢٦ ؛ واقترن ذلك بقيام الاحزاب الاخرى بطرد «اليساريين» من صفوفها . وبعد ذلك بسنتين دعا الى تبني سياسة مفرطة في اليسارية ـ وذلك في المؤتمر السادس للكومنترن عام ١٩٢٨ ـ وراح يضع الخطط للتخلص من منافسيه «اليمينيين»! وفي هذا المؤتمر تركز الهجوم على الاشتراكيين الديمقراطيين والمعتدلين الذين تمت تسميتهم بـ«الاعداء الاساسيين للطبقة العاملة»! والتزاماً بهذا التوجه راح شيوعيو المانيا مثلاً يركزون هجماتهم على «الاشتراكيين الديمقراطيين» في بلدهم ـ باعتبارهم «اشد خطراً من النازيين»! كما سمّوا في الاتحاد السوفيتي بـ«الفاشيين الاشتراكيين»!

وفي عام ١٩٣٥ ـ عندما تصاعد خطر النازية على الاتحاد السوفيتي، اقرّ الكومنترن سياسة جديدة مغايرة لما سبقتها كلياً ـ وذلك لتعبئة الحلفاء والاعوان ضد

النازية . وهنا ، أي في المؤتمر الاخير للكومنترن عام ١٩٣٥ ، تقرر التحول الى التعاون والتحالف مع الاشتراكيين الديمقراطيين في (جبهات شعبية) ضد الفاشية .

ولكن ما حصل بعد ذلك ، هو اتفاقية العشر سنوات مع هتلر عام ١٩٣٩ ، ثم الحرب عام ١٩٤١... وبالتالي القرار بحل الكومنترن عام ١٩٤٣ ، والذي استهدف - كما هو واضح - تبديد مخاوف الحلفاء من التحولات «والثورات الشيوعية» في بلدانهم بدعم الاتحاد السوفيتي! هذا بالاضافة الى دعوة الاحزاب الحاكمة في بلدان اوروبا الشرقية لاحقاً الى التعاون مع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ودمجها بها .

ثم كان (الكومنفورم) عام ١٩٤٧ - والذي تكّون من احزاب الديمقراطيات الشعبية الحديثة في شرقي اوروبا - فضلاً عن الاتحاد السوفيتي ، والحزبين الشيوعيين في فرنسا وايطاليا . ومن المفارقات هنا ، ان يوغوسلافيا بزعامة تيتو ، قد انتخبت لاشغال المركز القيادي في تنظيم الكومنفورم ، واختيرت بلغراد مقراً لها . ولكن لم يمض على ذلك اكثر من عام ، حتى تم طردها وذلك في حزيران ١٩٤٨ - بسبب خلافات بين تيتو وستالين . وقد اسفر ذلك عن ادانة «التيتوّية» والزام الاحزاب الشيوعية بالتشهير بها وعزلها . ومن المفارقات هنا ايضاً ، ان تشغل رومانيا في الكومنفورم مكان يوغوسلافيا!

ورغم صواب شعاري الكومنفورم عن (السلام الدائم ، والديمقراطية الشعبية) والانطلاق من مبدأ (التضامن الاممي) الذي اعتمدته سائر الاحزاب الشيوعية في العالم ، الا ان كلا الحزبين في فرنسا وايطاليا ، قد واجها مهمات لم يستطيعا تجاوزها - وبخاصة دعوتهما الى مناهضة (مشروع مارشال) لاعادة اعمار اوروبا . كما انتاب هذين الحزبين هاجس الولاء المفروض للاتحاد السوفيتي ، بحيث جرى الحديث آنذاك عن انهما لم يعودا «أداة الثورة» بل أداة بيد الاتحاد السوفيتي! وفي هذه الفترة سادت أجواء الاحزاب الشيوعية في العالم موجة الاتهام بـ«التحريفية» وطرد التحريفيين[٨]!

ومع ذلك فقد انتهى الامر الى حل الكومنفورم في عام ١٩٥٦ .

تلك هي بايجاز معالم الصورة العامة لهاتين المؤسستين الامميتين .

اما ما حدث فهو بايجاز ما يلي :

* افتتح (ستالين) المؤتمر السادس للكومنترن عام ١٩٢٨ بخطاب جاء فيه :

ـ «على الاحزاب ان تشنّ كفاحاً لا هوادة فيه ضد الاشتراكيين الديمقراطيين ، وعلى جميع الجبهات الاقتصادية والسياسية ، وفضح المسالمين» .

كما دعا الى :

ـ «اقامة جبهة بين عمال البلدان المتقدمة وشغيلة المستعمرات لمنع وقوع الحرب ، ولتحويلها ـ ان وقعت ـ الى حرب اهلية تطيح بالفاشية والرأسمالية ، وتحرر المستعمرات ، وتقيم الدولة السوفيتية... وتدعم اول جمهورية سوفيتية في العالم» .

* اما برنامج الكومنترن الذي تم اقراره ، فقد ارتؤي ان يتضمن ما هو مشترك بالنسبة لجميع الاحزاب ، وخاصة من خلال الاخذ بالموضوعات التالية (التي نوردها بايجاز) :

ـ مواجهة الرأسمالية كنظام عالمي ، بنظام اقتصادي عالمي شيوعي .

ـ اقرار حقيقة التطور المتفاوت للرأسمالية ، وامكان انتصار الاشتراكية في بلد واحد .

ـ وجود مركزين عالميين : رأسمالي واشتراكي... وهي حالة صراع لحكم العالم .

ـ استبدال شعار ولايات متحدة اوروبية ، بشعار جمهورية سوفيتية فيدرالية في البلدان المتقدمة ، والبلدان التي تنفصل عن الاقتصاد الامبريالي ـ اي اشتراكية عالمية ، بدلاً من رأسمالية عالمية .

ـ اقرار حقيقة ان الاشتراكية الديمقراطية هي الدعامة الرئيسية للرأسمالية والعدو الرئيسي للشيوعية Cheif Enemy!... الى جانب اعتبار كل الميول الفوضوية ، والنقابية ، والاشتراكية المهنية Guild Socialism... انما هي مجرد اعراض للاشتراكية الديمقراطية .

* دعا ستالين ايضاً الى :

ـ «تصعيد الكفاح ضد الاشتراكية الديمقراطية ، وبخاصة الجناح اليساري فيها ، وضد العناصر اليمينية في الاحزاب الشيوعية الاخرى... وضد المتواطئين مع

الجناح اليميني «ملاذ الانتهازية في هذه الاحزاب»!

ـ كما ادان اولئك الذي خرقوا توجهات الكومنترن في الحزب الشيوعي الالماني ، وحاربوا الاتجاه الثوري للتغطية على الانحراف اليميني ـ رغم ان المؤتمر السادس للكومنترن قد اعلن الحرب على الانحراف اليميني وعلى المتهادنين ، ودعا الى طرد اليمينين من الحزب... وكان قد دعا ايضاً الى تطهير الحزب الجيكوسلوفاكي من المنحرفين اليمينيين... ذلك «ان تخليص هذه الاحزاب من الانتهازيين سيقويها ويبلشفها»...!

* ومثل ذلك حصل في الحزب الشيوعي البولوني حيث جرى تطهيره في البدء من التروتسكيين... ثم في مرحلة ثانية من «المنحرفين القوميين»... وانتهى الامر عام ١٩٣٨ ـ الى اعتقال عدة مئات من الشيوعيين البولونيين وابعادهم الى منطقة مجهولة في روسيا ، ولم يعثر لهم على اثر بعدها... واخيراً ، تم حل الحزب وفق قرار من (الكومنترن) .

* كان ستالين ايضاً قد استخدم « التيتوية » ذريعة او تهمة للمحاكمات والتصفيات والابعاد ـ سواء في بلده او في بلدان اوروبا الشرقية . وكان تيتو قد ضاق ذرعاً بتحكم الاتحاد السوفيتي بشؤون بلاده ، وخاصة بالعلاقات التجارية ، فبادر الى وضع خطة خمسية طموحة ، وخفف من مركزية الادارة ـ حيث اعطى العمال حق المشاركة في ادارة المصانع وفي الارباح ، كما اتهم الحزب الشيوعي السوفيتي بالخروج عن اللينينية ، وبخاصة فيما يتعلق بالحديث عن «احتدام الصراع الطبقي» . ورغم اعلانه التمسك بدكتاتورية البروليتاريا ، الا انه اعتبر الجهاز القمعي في الاتحاد السوفيتي ، قد اصبح مفرطاً في العنف ليس ضد الاعداء الطبقيين او الاعداء الخارجيين ، بل ضد الحلفاء وضد الاعوان والابرياء من المواطنين . ولهذا فأن يوغوسلافيا ـ حسب تيتو ـ «ستختار طريقها الخاص الى الاشتراكية» .

وهذا ما تحقق . حيث تم اقرار وتنفيذ برنامج تضمن تعديلات جوهرية في هيكل الاقتصاد والادارة الاقتصادية ، والى حد ما في بنية الحزب والدولة . هذا وقد شمل التنديد او الاتهام بالتيتوية سائر الاحزاب الشيوعية في العالم . فقد سجن

(غومولكا) عام ١٩٥١ بتهمة تعاطفه مع «التيتوية» لانه هو الآخر كان يدعو الى «طريق خاص للاشتراكية في بولندا» . ثم اطلق سراحه عام ١٩٥٤ بعد ان بادر (خروشوف) الى تطبيع العلاقات مع يوغوسلافيا . كما طرد قادة ومناضلون شيوعيون من احزابهم جراء اتهامهم او الارتياب باقترابهم من «التيتوية» ، ومن هؤلاء مثلاً المفكر والاديب اللبناني الموهوب (رئيف خوري) ، والمناضل الشيوعي البارز (هاشم الامين) ، حيث مات الاول منبوذاً من حزبه ، ومات الثاني بعيداً عن وطنه(٩) .

* كان هذا التحكم في فرض النهج والنظام من جانب الاتحاد السوفيتي مناقضاً لافكار وطروحات (لينين) حول التنوع في طرائق الانتقال الى الاشتراكية ، وفق ظروف وخصائص كل بلد . ومن هنا ، تم تبرير التدخلات العسكرية والسياسية في هنغاريا ، وجيكوسلوفاكيا ، والانقلابات والتبدلات في قيادات الاحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية... ومن ثم الخلافات والتصدعات في العلاقات مع الصين ، والبانيا ، ومع «الشيوعية الاوروبية» . وكانت الحصيلة وضع الصواعق الموقوتة في صميم الوحدة والتضامن الاممي ، وفي نسيج وحدة وتلاحم المعسكر الاشتراكي العالمي... وهذا ما شهدت عليه الاحداث لاحقاً .

لقد كان الجمود والقطعّية في الاحكام النظرية حول مفهوم الاممية والتضامن الاممي ، ثم التعسف والتشويه في الممارسة والتطبيق ، الى جانب التبسيط في المسألة القومية وذوبانها اللاحق في موج الاممية ـ من بين مسببات هذا التقوض الدرامي والسريع في منظومة وهياكل النظام والحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي في المنظومة الاشتراكية العالمية ـ كما سنرى .

* * *

ربط ماركس وانجلز القضايا القومية والحركات القومية بالنضال الطبقي للعمال على نطاق العالم ، مؤكدين على ان البروليتاريا لدى انجازها وظيفتها التأريخية على مستوى العالم ، وتحقيق الثورة الاشتراكية ، ستضع حداً لاضطهاد بعض الامم للامم الاخرى (١٠) .

وبهذا وضعا المصالح الطبقية للبروليتاريا في كل بلد ، والاممية البروليتارية على

نطاق العالم ، فوق المصالح القومية ، وربطا مصائر الحركات القومية بالثورة البرولیتاریة . «ازيلوا استغلال الانسان للانسان تزيلوا استغلال امة لامة اخرى» .

لذلك لم يساندا جميع الحركات القومية ، بل تلك الحركات الموجهة ضد الاستعمار وضد اعداء الثورة ، مؤكدين على اقدمية وافضلية المصالح البروليتارية العامة في كل الاحوال . كما اعتبرا الظفر بالاستقلال لشعب مستعمر شرطاً بالغ الاهمية لانتصار الثورة الاشتراكية لاحقاً . وقد ركزا الانتباه على شعار : «ان شعباً يستعبد شعباً آخر لا يمكن ان يكون حراً» . ولكنهما لم يعتبرا حق تقرير المصير محوراً في السياسة الثورية للبروليتارية ازاء المسألة القومية . وهكذا تواصل التمييز بين حركتين قوميتين ، او دولتين قوميتين : احداهما تقدمية واخرى رجعية ، واحدة شعبية واخرى بورجوازية ، واحدة تحررية واخرى أداة بأيدي الامبريالية...الخ!

يعود الفضل الى (لينين) في ابراز واعتماد مبدأ حق تقرير المصير للامم والشعوب ، بما في ذلك تكوين الدولة القومية المستقلة [١١] .

وقد استند الى الحالة الواقعية المشهودة في نضال شعوب المستعمرات ضد الامبريالية ، وهو نضال لابد - حسب قوله - ان يكتسب مضموناً معادياً للرأسمالية . كما ربط ذلك بمبدأ التضامن والوحدة بين البروليتاريا والشعوب المضطهدة . ومن هنا كانت اضافة الشعوب المضطهدة الى شعار «ياعمال العالم اتحدوا» ، بهدف تحقيق التضامن الاشمل ضد الامبريالية والرأسمالية .

والحق ، ان برنامج (حزب العمال الاشتراكي الروسي) الذي اقر في المؤتمر الثاني بمبادرة من لينين ، كان البرنامج الوحيد الذي ابرز بوضوح مبدأ حق تقرير المصير ، ودعا الى الاعتراف به ، وتطبيقه بالنسبة للشعوب والامم القائمة في اطار الامبراطورية الروسية . ومع ذلك ، فقد اعتبر لينين هذا المطلب ديمقراطياً اكثر منه اشتراكياً ، وانه يستجيب في حالاته الافضل لمصالح العمال الطبقية . وكان من رأيه ان هذا القرار لا يعني تأييد اية مطالبة بحق تقرير المصير... ذلك ان هذا الحق على ، حد قوله ، «ينبغي ان يخضع لمصالح الصراع الطبقي للبروليتاريا» .

ولكن لينين فيما بعد ، قد طور موضوعاته ، وكان اول من بادر الى الكتابة عن

حركات التحرر في الشرق وارتباطها مع الحركة البروليتارية في الغرب . كما كان اول من نبه الى امكانية وجود بورجوازية في هذه البلدان قادرة على الدفاع عن الديمقراطية . ومن هنا رأى ان البروليتاريا الاوروبية والشعوب المضطهدة في الشرق التي تواجه الثورات الوطنية الديمقراطية ، يمكنها ان تكوّن جبهة موحدة «للثورة العالمية وعلى النطاق العالمي» . وهكذا ، ربط بين حركات التحرر والقضية العامة للثورة الاشتراكية العالمية .

وفي كتابه «ملاحظات نقدية حول المسألة القومية» ـ الصادر في عام ١٩١٣ ـ لاحظ اتجاهين تأريخيين مترافقين ومتعارضين ؛ الاول ـ هو انشاء الدولة القومية ، والثاني ـ هو هدم الحواجز القومية جراء التطور في العلاقات بين الامم وتكامل عملية نضوج الرأسمالية .

وكان لينين يميل الى الاتجاه الثاني ـ اي اقامة الدولة القومية المركزية الواسعة التي تتيح للسكان اكبر قدر من فوائد السوق الواسعة الموحدة ، وامكانيات اكبر للتقدم الاقتصادي ، والتطور السياسي والثقافي . وهذا ما تحقق في روسيا بعد الثورة في صيغة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) .

على ان المبدأ القائل بحتمية تحول الرأسمالية الى الاشتراكية ـ كقانون تأريخي عام ـ قد تطلب وضع الاممية في المقام الاول ، مع وضع الحركة القومية في ظلالها . ومن هنا كان الالتزام المبدئي بتعظيم وتبجيل الاممية ، والتقليل او الانتقاص من القومية ، التي استمدت منها كثرة من الاتهامات والتنديدات والنعوت ضد الاحزاب او الحركات والاشخاص ـ كالانحراف ، والارتداد ، والتذبذب ، والانتهازية... الخ . فالقومية البورجوازية والاممية البروليتارية ـ على حد قول لينين ـ «هي الشعارات المتعارضة تعارضاً لا يقبل المصالحة» . وعلى اساس ذلك ، «فان البروليتاريا لا تدعم كل حركة قومية... فاذا كانت بوجوازية امة مضطهدة تكافح ضد امة مضطهدة ، فان على البروليتاريا ان تساندها . اما اذا كانت بورجوازية هذه الامة تدافع عن قوميتها البورجوازية الخاصة ، فان على البروليتاريا ان تعارضها» . وهكذا تم وضع المسألة القومية في مدار الاممية ، شأن اي كوكب صغير قابل للانطفاء والتلاشي وهو يدور في فلك الشمس الوهاجة!

ولكن رغم كل هذا التداخل والتعارض فى الاحكام النظرية ، فقد كان لينين ، هو المبادرالى تثبيت الطابع التقدمي لحركات التحرر الوطني ، بل لحروب التحرر ايضاً ؛ مع التأكيد على ارتباطها العضوي بالحركة الثورية العالمية . كما كان هو القائل : بان من «المستحيل الكفاح من اجل الثورة العالمية الاشتراكية ضد الامبريالية ، اذا لم يتم الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها» . وكان لينين قد شدد على الدعوة الى منح الحرية لشعوب المستعمرات وسائر الشعوب والامم المضطهدة . وقد اخذت هذه الدعوات والتوجهات طريقها الى التطبيق الفعلي بعد ثورة اكتوبر ، وبها التزم الاتحاد السوفيتي لاحقاً والى النهاية - اي دعم ومساعدة حركات التحرر الوطني في جميع القارات . كما اكد لينين قبل الثورة على الحرية الكاملة للانفصال عن روسيا بالنسبة لجميع الامم والشعوب التي تعرضت لاضطهاد القيصرية او اجبرت الى الانضمام الى الدولة . الا انه عاد واكد على افضليات الدولة الواسعة ، وشد الامم بعضها الي بعض تمهيداً لاندماجها اللاحق - وذلك من خلال اتحاد طوعي اخوي بين شغيلة سائر القوميات . ومن المعروف ، انه اقترح قبل الثورة استبدال الفقرة المتعلقة بـ«حق الامم (داخل الدولة القيصرية) في تقرير المصير» في برنامج الحزب ، بفقرة اشمل واوضح تقول : «ان من حق جميع الامم الاعضاء في الدولة الانفصال الحر ، وتكوين دول مستقلة» .

وهذا ما ورد ايضاً في نداء الحزب عشية الثورة ، وفي مراسيم الحزب بعد الثورة . ولكن الاستثناءات «المبدئية» ظلت قائمة ، وخاصة فيما يتعلق بتقرير حالات الانفصال ، انطلاقاً من «مصالح التطور الاجتماعي ككل ، ومصالح النضال الطبقي البروليتاري من اجل الاشتراكية» .

واستناداً الى هذه المقولة الاخيرة ، تمّ - كما بينا - دمج الامم والقوميات القاطنة في روسيا في اتحاد فيدرالي شامل . وانطلاقاً من تقدمية وافضلية الاممية ، ومن قانونيتها وشموليتها التأريخية ، وبالتالي من حتمية ذوبان القومية (غير المرغوب فيها) في الوعاء الواسع للاممية الموعودة الشاملة ، اتخذت الامور في الاتحاد السوفيتي في العقود الاخيرة طابع الحديث عن نشوء وتطور عناصر ومقومات «امة اشتراكية واحدة»[١٢] .

وهكذا تم ربط القضية القومية من سائر جوانبها ، بما في ذلك مبدأ المساواة بين الامم بمصالح النضال الطبقي البروليتاري ، في البلد الواحد ، ومن ثم على نطاق العالم . وهذا ما اكد عليه لينين بقوله : «على الشيوعيين ان يساعدوا الحركات الثورية للامم المضطهدة وان يخوضوا نضالاً لا هوادة فيه ضد القومية البورجوازية... ان يتخذوا مواقف اممية... ويُخضعوا مصالح الصراع الطبقي في قطر واحد لمصالح الصراع الطبقي للبروليتاريا على النطاق العالمي» .

على اساس هذه المقولات والممارسات ، كان (الكومنترن) يصوغ سياسة التحالفات في البلدان الرأسمالية والبلدان المستعمرة والتابعة ـ مع التأكيد على استقلالية الاحزاب الشيوعية لدى التحالف مع الديمقراطيين البرجوازيين .

ولكن هذه السياسات والتوجهات قد اخذت طابعاً اكثر مرونة في العقود الاخيرة حيث اقترنت باجتهادات وطروحات جديدة عن «التطور اللارأسمالي» و«الانظمة الديمقراطية الثورية»! ولكن ـ كما اسلفنا ظلت الديمقراطية البورجوازية والحركات القومية البورجوازية موضع انتقاص وحذر ، طوال عهد (الكومنترن) الذي دعا في وقت ما الى (الجبهة الموحدة المعادية للامبريالية) . ولكنه قال عنها «انها تساعد على فضح تذبذب جماعة خاصة من القوميين البورجوازيين»...! شأن الجبهة العمالية الموحدة التي ساعدت على فضح السياسة الخائنة للاشتراكيين الديمقراطيين اليمنيين »! وفي كل الاحوال اعتبر (الكومنترن) هذه التحالفات مع الديمقراطيين البورجوازيين اتفاقات مؤقتة ، حيث «ينبغي على الطبقة العاملة ان تصبح قائدة الامة في الصراع ضد الامبريالية... مع مراعاة الشرط القاطع ، وهو استقلال الحركة البروليتارية حتى في اكثر اشكالها جنينية .

ورغم دعوة (الكومنترن) الشيوعيين العرب مثلاً لتكوين جبهات شعبية مع الوطنيين الثوريين ، الا انه دعاهم ايضاً الى تطوير حملة ايديولوجية ضد «الوطنية الاصلاحية» ، وفي الوقت نفسه الى العمل بين «صفوف نقابات العمال الاصلاحية»... بهدف تحويلها الى «منظمات طبقية» .

وكان (الكومنترن) الى جانب ذلك ، قد الزم الاحزاب الشيوعية باعتماد القواعد

اللينينية في التنظيم والعمل ـ كما ذكرنا آنفاً . كما دعا الى ضرورة «بلشفة» هذه الاحزاب... فقد ورد مثلاً في اطروحات المؤتمر الخامس للكومنترن حول التكتيك ما يلي :

«ان بلشفة الحزب يعني ان يطبق كل ما كان وكل ما هو عليه الآن لدى البلشفية الروسية تطبيقاً اممياً عاماً»(١٣) .

اما في المؤتمر السادس للكومنترن المعقود في ايلول عام ١٩٢٨ ، فقد اتخذ قرار باعتماد تكتيك «طبقة ضد طبقة» وذلك استناداً على فرضية تقول : **«ان الظروف قد نضجت فعلاً الى تسريع العملية الثورية ، وان الرأسمالية على وشك الانهيار التام»...!**

لقد كان تكتيك (طبقة ضد طبقة) يستهدف تشديد النضال ضد سياسة التواطؤ التي انتهجها قادة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية . كما كان في الوقت نفسه مبنياً على افتراض يقول : بأن الفئات الوسيطة بين الطبقة العاملة والبورجوازية قد «افلست سياسياً» ، وان المنظمات الاصلاحية (اي الاشتراكية الديمقراطية) ، والاتحادات النقابية التي تقودها ، قد تحولت كلياً الى جانب البورجوازية!

ومن هنا ، كان موقف (الكومنترن) من البورجوازية الوطنية في بلدان المشرق ، حيث رأى ان الجناح اليساري الراديكالي من القوى غير البروليتارية في حركة التحرر الوطني (اي البورجوازية الصغيرة الديمقراطية) ، قد شكل في نهاية العشرينات وبدء الثلاثينات «خطراً خاصاً» . وكان هذا بالطبع موقفاً انعزالياً خاطئاً . وكان كل هذا وغيره من المقولات والمواقف ، اوهاماً واخطاء ، جرى تعديلها وتجاوزها في المؤتمر السابع للكومنترن عام ١٩٣٥ .

ومن اخطاء (الكومنترن) ايضاً ، انه انتقص من **تقاليد الاشتراكية الديمقراطية في الغرب ، وكذلك من التقاليد القومية والدينية في الشرق ، ومن البرجوازية الوطنية ودورها في الثورة الوطنية** ، سوية الى جانب الحديث عن **«الفئات العليا من الفلاحين... الذين يمكن ان ينتقلوا الى صف العدّو»!** ودعوة الشيوعيين الى فضح **«الواقع القومي لدى الاحزاب البورجوازية الوطنية»!** .

لقد كانت اطروحات المؤتمر السادس حول (الحركة الثورية في المستعمرات واشباه المستعمرات) متناقضة ؛ اذ ان بعضها لا يتفق مع الواقع ، وفيها الكثير مما

الحق الضرر بالحركة الثورية . ولكن ، رغم التعديلات والتغييرات التي ادخلت على سياسة الكومنترن في منتصف الثلاثينات ، لم يجر اسقاط هذه الطروحات .

ومع ذلك ، فان ما تحقق فيما بعد ، بشأن ايجاد جبهة موحدة معادية للامبريالية وضد الفاشية والحرب والسيطرة الاستعمارية ، كان صائباً وصحيحاً... وهذا ما تكرس في قرارات المؤتمر السابع الذي تخلى بحزم عن الافكار التي لم تزكها التجربة ولم يبررها الواقع .

* * *

على الرغم من النص المعدل في برنامج الحزب حول حق الانفصال لجميع الامم داخل الامبراطورية الروسية ، وتكوين الدول المستقلة ، وهو ما تم التأكيد عليه في النداءات اللاحقة التي اطلقتها الثورة ـ فقد ساد مبدأ الاتحاد الطوعي الاخوي بين شغيلة سائر الامم والقوميات ، لدى البدء بأقامة واعلان الدولة الواحدة الموحدة باسم (الجمهوريات الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية الروسية)[١٤] .

وقد اقترنت هذه العملية باجتهادات وتعارضات في المواقف املتها نوازع واتجاهات اممية وقومية متداخلة ، سادت فيها الاولى من حيث المبدأ ، وتلاقحت معها الثانية من حيث التطبيق . فعلى الرغم من تحذيرات لينين وتنديداته بالشوفينية الروسية ، ومواقفه الحازمة ازاء البعض من رفاقه (الامميين والقوميين) ، فقد تكرست حالة من الهيمنة الدائمة ، في مختلف المجالات ، وذلك على خلفية الاقرار بالواقع ، والقناعة بالاولوية والافضلية الروسية . ففي المؤتمر العاشر مثلاً ، اعلن احد المندوبين من غير الروس قائلاً :

«ان روسيا هي التي دشنت طريق الثورة... وانها هي التي حولت البلاد الى مركز للحركة الثورية العالمية... وتلك حقيقة تملأ بالاعتزاز والفخر قلوب جميع الذين ارتبطوا بالثورة الروسية التي انجبت وطنية روسية حمراء متميزة»[١٥] .

كانت هذه النوازع والاتجاهات ، قد تبلورت بسرعة وتكرست في الواقع والممارسة المبكرة ، مما اثارمخاوف (لينين) الذي بادر قبل وفاته الى اعداد مشروعه القومي الى المؤتمر الثاني عشر بزعامة ستالين . ولكن هذا المشروع قد اخفي عن المندوبين ، ولم

يكشف النقاب عنه الاعام ١٩٥٦ . وكان لينين قد قال في مشروعه هذا :

«ان حق تقرير المصير المتجسد في الانفصال عن الدول السوفيتية قد تحول عملياً الى قصاصة من الورق... ونتيجة لذلك اصبحت الامم والقوميات الصغيرة تواجه خطر التحول مئة بالمئة الى الظاهرة الروسية والشوفينية الروسية العظمى - التي هي من تجليات البيروقراطية الروسية» .

كما طالب بأن يتضمن الدستور السوفيتي سلطات حكومية حقيقية للامم الصغيرة ، بصورة قوميساريات (اي وزارات) محلية تمارس سلطاتها في سائر الميادين - ما عدا الشؤون الدبلوماسية والعسكرية... مع التأكيد بصورة واضحة في الدستور على حق استخدام اللغة المحلية» .

ورغم ان رسالة لينين هذه قد حجبت عن مندوبي المؤتمر ، الا ان ستالين قد طوق مضامينها بنصوص شكلية في دستور عام ١٩٣٦ . فقد حذفت كلمة (روسيا) من الصيغة السابقة واستبدل اسم الاتحاد السابق بـ«اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية» . كما حولت وزارة القوميات الى «مجلس القوميات»[١٦] بتمثيل متساو للجمهوريات ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتي ، بصرف النظر عن عدد السكان .

وبسبب عدم تطرق لينين في مشروعه هذا الى الدور المركزي للحزب وسلطاته المطلقة في كل الشؤون ، وعلى عموم البلاد ، فقد تم وضع الدستور ، وفق افكار ستالين ، المفعمة بمشاعر التعصب الروسي ، ونزعة التفرد بالحكم . وعلى هذا الاساس تم تركيز السلطات بأيدي المركز الاتحادي (في موسكو) ليس فقط فيما يخص الشؤون العسكرية والدبلوماسية - كما طالب لينين - بل وفي شؤون الاقتصاد والسياسة الداخلية ايضاً . كما منح المركز حق اقتراح القوانين والمباديء العامة في كل شيء ، بما في ذلك قضايا المحاكم ، والعمل ، والثقافة ، والصحة وغيرها... مع استبقاء صلاحيات معينة للجمهوريات ، وخاصة اقرار اللغة المحلية .

كما تجسدت المركزية عملياً في عدم المساواة بين جمهورية روسيا والجمهوريات الاخرى على سائر الميادين ، بما في ذلك تكوينات وقيادات الحزب ومؤسسات الدولة ؛ وبالتالي تكريس السيادة والهيمنة الروسية... مما ادى الي احتقان

الشعور القومي وتأزم العمل في النظام السوفيتي ، ومن ثم تفجّر هذه المشاعر والازمات ـ كما جرى لاحقاً وكما نشهد اليوم .

لم يتحقق مبدأ الانفصال بطواعية . فعلى الرغم من الحديث عن الحرية المطلقة في الانفصال عن روسيا بل «وتطبيق هذه الحرية فوراً» ، الا ان التمسك بفكرة الدولة الواسعة قد استمر ، وفق دعوة لينين التي اوردناها وهي :

«ان حزب البروليتاريا يطمح لانشاء دولة واسعة قدر الامكان ، لان ذلك هو في مصلحة الشغيلة... كما يطمح الى تقريب الامم بعضها من بعض تمهيداً «لدمجها فيما بعد» . ولكنه ـ اي لينين ـ لم يكن يريد بلوغ هذا الهدف عن طريق العنف ، بل فقط عن طريق اتحاد جماهير العمال وشغيلة جميع الامم ، اتحاداً حراً اخوياً» .

ـ «فكلما ازدادت الجمهورية الروسية ديمقراطية ، وانتظمت احسن فأحسن في جمهورية سوفيتات العمال والفلاحين ، تعاظمت قوة الجاذبية التي ستدفع كادحي جيمع الامم (في روسيا) نحو هذه الجمهورية» .

ومع ذلك ، فقد واصل لينين بعد ثورة اكتوبر دعوته الى :

«حرية الانفصال التامة ؛ والى الاستقلال الذاتي المحلي ، والاستقلال الذاتي القومي الاوسع... مع تأمين الضمانات الدقيقة لكفالة حقوق سائر الاقليات القومية» .

ولكن انفصال بعض الامم عن كيان الامبراطورية الروسية السابقة كانت قد فرضته الاحداث :

ـ فبالنسبة لبولندا (التي كانت محمية روسية منذ قرن) والتي قامت فيها انتفاضة موالية للسوفيت ـ فقد اضطرت بتروغراد ، الى الاعتراف بالحكومة التي تشكلت فيها ، بعد ان اخفق الجيش الاحمر باحتلال وارشو ، وبعد ان اقرت معاهدة (بريست) .

ـ وكذلك الامر بالنسبة لأستونيا ولاتفيا[١٧] اللتين اكتسحتهما القوات الالمانية بعد صلح بريست ، وبعد ان اخفق الحرس الاحمر في محاولته لتقويض الحكومة التي اعلنت الانفصال عن روسيا .

ـ وبمساعدة البحرية البريطانية تحققت للتوانيا امكانية اقامة دولتها المستقلة .

ـ اما محاولات اواكرانيا وبيلوروسيا ـ فقد اخفقت وانتهى الامر الى تقاسمهما بين السوفيت والبولونيين بعد ابرام معاهدة (ريغا) .

ـ وبسبب المصادمات والنزاع على الحدود بين اذربيجان وارمينيا وجورجيا ، فأن اياً منها لم تطالب بالانفصال . وبالعكس فقد طلب الارمن حماية الروس من الاتراك ؛ كما قامت انتفاضة في اذربيجان نظمها الروس . واما في جورجيا فقد اقيمت حكومة من المناشفة اسقطها الجيش الاحمر عام ١٩٢١ .

ـ وفي القوقاز وتتاريا ـ حيث الاغلبية المسلمة ، ارتأى الناس ضرورة التضامن مع الثورة الروسية ، باسم الاخوة والمساواة التي يدعو اليها الدين الاسلامي ، بل وحاربوا مع الروس ضد الحرس الابيض بقيادة (كولجاك) .

وهكذا تأسس (الاتحاد السوفيتي) على انقاض الامبراطورية القيصرية ، باستثناء فنلندة ، وبولونيا ، وجمهوريات البلطيق . وقد اعتمد في هذا النظام نمطان من الجمهوريات : جمهوريات مستقلة ، وجمهوريات ذات حكم ذاتي لها مفوضيات محلية ـ ولكن دون سيادة او سلطات فعلية . وهذا ما يتعارض بالطبع مع المبادىء الديمقراطية للفيدرالية ، كشكل من اشكال الدولة ذات التعددية القومية ، والتي تعني قبل كل شيء ، تطبيق مبدأ المشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة ، من خلال التوزيع العقلاني والمتوازن للسلطات والصلاحيات والوظائف ، مع احترام القومية والتكوين السكاني ، وقضايا الثقافة واللغة والدين والتقاليد ـ التي كان لينين قد اكد بشدة على ضرورة مراعاتها بدقة والتزام . كما تعني الفيدرالية المشاركة الفعالة في صياغة واقرار السياسات والقوانين الفيدرالية المحلية ، من خلال نظام سياسي ديمقراطي ، وآليات واجهزة لتقسيم وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية . كذلك تعني ضرورة التوفيق بين المركزية واللامركزية في السياسة ، وبين القومي والاممي في التعامل ، وبين الاستقلالية والالتزام ازاء الكيان الاتحادي ـ مع الاعتراف بالهوية القومية والعرقية والتأريخية . اما في ميدان الاقتصاد فتعني التوليف بين المركزية واللامركزية في التخطيط او البرمجة ، ضمن عملية متطورة من تقسيم العمل ، وتوزيع الثروات ، وتحقيق التكامل في السوق وفي بنية الاقتصاد . وتشمل مبادئ الفيدرالية ايضاً المساواة وعدم

التمييز القومي او الديني او المذهبي ، وكذلك تحريم التمايز او التحكم من جانب الاغلبية السكانية بأسم الحفاظ على الهوية القومية للبلاد . كما تشمل ايضاً ، اعتماد مبدأ المساواة في التقسيم الوظيفي للسلطة ـ وخاصة فيما يتعلق بمشاركة الجمهوريات الفيدرالية في السلطة المركزية ـ ولاسيما في البرلمان والحكومة ، وفي مؤسسات الجيش والامن ، وفي العلاقات الدولية والاقليمية ، وفي رسم وتنفيذ خطط االانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وتحقيق التكامل السياسي والديمقراطي على نطاق البلاد بأسرها . هذا ، ومن البديهي ، اشاعة المساواة في الحقوق الادارية والثقافية ، وتأمين مشاركة سائر القوميات والتجمعات العرقية في المجتمع المدني وعلى قدم المساواة ، مع احترام المشاعر القومية والعقائد الدينية . كما ان من البديهي احترام ومراعاة الحدود الجغرافية ، استناداً الى الحق التأريخي وطبيعة التكوين السكاني ، مع اعتماد المساواة والجدوى الاقتصادية في توزيع الاستثمارات والثروات والسلع والخدمات دون تمييز ، وذلك في اطار من الاشكال المناسبة من تقسيم العمل ، والمشاركة في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة الاتحادية . ومن الطبيعي ازاء حالة التعددية القومية والعرقية والدينية في النظام الاتحادي ، استبعاد نظام الحزب الواحد ، والايديولوجية الواحدة ، واقرار التعددية الحزبية ، والالتزام بالديمقراطية بمكوناتها الاساسية : اي الحريات ، والحقوق ، والمؤسسات المنتخبة .

ان الاخذ بهذه المبادىء المشتركة بين جميع الانظمة الفيدرالية المتمايزة ، سيعني بالتالي تثبيت الكيان الاتحادي من خلال تثبيت افضلياته ومزاياه . وبدون ذلك لا يمكن تبريرهذا النمط من النظام ، او الحديث عن مبدأ الطوعية والخيار الحر ، او الاتحاد الاخوي بأسم المصالح المشتركة للطبقات الاجتماعية ، او التضامن الاممي البروليتاري ، او حتى التعاون المشترك والتعامل الانساني بين الشعوب .

ان متابعة جدية وموضوعية ـ موثقة بالوقائع والثوابت والبراهين ، فضلاً عن الاحداث المأسوية والعواقب الكارثية التي نجمت عن ممارسة الفيدرالية في الاتحاد السوفيتي خاصة ، وفي يوغوسلافيا وغيرها من البلدان الاشتراكية ، تقول بصوت جهير : ان تلك الانماط من الانظمة ، لم تكن انظمة فيدرالية ديمقراطية ، بل انظمة

هي من حيث التراكيب والوظائف ، مركزية شمولية لا تمت بصلة الى مبادىء الطوعية والخيار الحر ؛ او الى مبادئ المساواة في توزيع السلطة ، او المشاركة الفعالة في اداء الدولة ومؤسساتها ، او في قيادة وادارة المجتمع . ومما يؤكد ذلك ، هو ما اتينا عليه من حالات العسف والتمييز المرتبط بمقولات واحكام الامية والقومية ، وحكم الحزب الواحد ، وكذلك التبريرات النظرية للقمع والارهاب ؛ فضلاً عن الافضليات والمزايا التي تكرست للامة الروسية ، بما في ذلك حزبها ، وجيشها ، ودولتها ، ولغتها ، وثقافتها... الخ . وقد طبقت ـ كما هو معلوم ـ مبادئ ومقولات معينة على الامية والقومية ـ كما اسلفنا... وابتكرت اشتراطات ومعايير مبسطة وصارمة لمفهوم الامة ، الى جانب وضع القومية في ظلال الامية او اخضاع كل ما هو قومي الى الاممي . وقد ارتبط ذلك بنزعات الانتقاص والازدراء للقومية ، رغم ما في الاممية والتضامن الاممي من مزايا وافضليات . كما اقترن ذلك بانتهاكات واستباحات فظة للحقوق والمشاعر القومية ، بل واعتبرت «الثقافة القومية» في ظل البورجوازية ، ثقافة رجعية لأنها على عكس الاممية تؤجج المشاعر القومية! ورغم ان لينين قد ركز على (مضمون) الثقافة لا على (شكلها) ، فأن ستالين قد فرض مقولة ملزمة وهي ، ان الثقافة في الاتحاد السوفيتي ، يجب ان تكون اشتراكية في (المضمون) قومية في (الشكل) . وهذا ما اقترن باضطهادات معروفة لابرز المبدعين والمفكرين في الاتحاد السوفيتي ،وكانت على النقيض مما أكد عليه (لينين) من ان مقولة الثقافة البورجوازية لا تعني ان الوقت قد حان لوضع حد لها ، او الغائها باسم الاممية . بل واكد على ان الحدود والتمايزات القومية ستستمر «لزمن طويل جداً جداً ، أي حتى بعد اقامة دكتاتورية البروليتاريا على نطاق العالم» .

وهو القائل ايضاً : «لقد ازلنا الاضطهاد القومي ، ووحدنا الاقتصاد والمصالح السياسية... ولكننا لم نلغ اللغة القومية والثقافة القومية» . وبالتالي فان لينين ـ على خلاف ما تم لاحقاً ـ لم يقل ابداً بأنه ينبغي ان تكون هناك لغة واحدة في حدود الدولة الواحدة ، ولا طالب بفرض اللغة الروسية على جميع الامم والشعوب المندمجة في اطار (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) . ولكن ستالين تلاعب بمقولات

لينين ، عندما دعا الى «انعاش الثقافة القومية ، تمهيداً لخلق الاسس الضرورية لدمجها في ثقافة واحدة ، ولغة واحدة ، عندما تنتصر البروليتاريا على نطاق العالم»! وهو القائل ايضاً «اننا مع اندماج الثقافات القومية في المستقبل في ثقافة واحدة ، في المضمون والشكل - كما الحال بالنسبة للدولة التي تقوم لتزول ، وكما بالنسبة لحق تقرير المصير : اي الدعوة للانفصال من اجل الاندماج! . فازدهار الثقافة القومية - على حد قول ستالين - في عهد دكتاتورية البروليتارية ، يؤول بالنتيجة الى وحدتها واندماجها في ثقافة اشتراكية واحدة!

لقد حاول الشيوعيون الاوكرانيون مثلاً استخدام لغتهم في الدوائر الحكومية والمدارس الابتدائية ، بعد ثورة اكتوبر ، كما ادخلوا (تأريخ اوكرايينا) في مناهج التدريس ، وبات من الطبيعي والمألوف الحديث عن (الامة الاوكرانية) ، و(الامة البيلوروسية) . ولكن ستالين لم يوافق على هذا التوجه ، مبرراً ، رفضه لنشوء ثقافة قومية ، بالقول : انه الى جانب الحق في تقرير المصير ، ولكن هناك حق الطبقة العاملة في تعزيز سلطتها» . ووفق هذه الوجهة ، فرضت «روسنة» الحزب والسكان في اوكرايينا مثلاً - حيث بلغت نسبة الروس ٦٥٪ من اعضاء وقيادي الحزب ، و٥٣٪ من السكان . كما اعتبرت الدعوة الى الاستقلال او الحكم الذاتي اتجاهات بورجوازية رجعية[١٨] ، حتى ان ستالين انّب وزير الثقافة الاوكراني واتهمه بـ«تغريب ثقافتها عن الثقافة الروسية التي انجبت لينين»!

وهكذا ، بحلول عقد الثلاثينات ، اصبحت القومية الروسية - هي المعيار في كل شيء . وعلى اساس ذلك ، تم تعميم تدريس اللغة الروسية على جميع الجمهوريات والمناطق ، واصبحت الثقافة الروسية مرجع كل مفكر ومبدع وكاتب (وهي بحق ، وبصرف النظر عن هذا الالزام ، ثقافة بالغة الروعة والثراء)[١٩] .

ومع تكريس هذا الواقع ، (في عهد لينين) وتشبث بعض القادة الشيوعيين من غير الروس بمواقفهم الانفة الذكر - كما في اوكرايينا وبيلوروسيا - فقد تم اقصاؤهم من مواقعهم القيادية في الحزب ، مما حمل وزير الثقافة في اوكرايينا الى الانتحار . كما وغيّب اخرون من اعضاء اللجنة المركزية ، واصبح الحزب في اواكرايينا يقاد من

موسكو مباشرة . وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٣٨ ـ عندما عيّن خروشوف سكرتيراً للحزب في هذه الجمهورية . كما شمل التطهير (بيلوروسيا) ايضاً ، حيث اقصيت عن موقعها وزيرة الثقافة ـ بعد اكتشاف ما سمي بـ«المركز القومي البيلوروسي» ، واستبدال القادة المحليين بالروس . كما اعتقل نحو ٩٠٪ من الشعراء والكتاب ، الذين قتل بعضهم او اختفت آثارهم .

وفي الفترة بين ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ تم تغيير كل قيادات الحزب في جميع الجمهوريات ، وكذلك قيادات المنظمات المنطقية . وقد اقترن ذلك بطرد واعتقال عدد كبير من الكتاب والمؤرخين والمعلمين ، بسبب معارضتهم لسياسة الحزب في المسألة القومية ، واستبدلوا باناس (مطواعين) او من اصل روسي اوفدوا من موسكو .

اما في اوزبكستان ، فقد هبطت نسبة القادة والمسؤولين من سكان الجمهورية الى ٥٠٪ تقريباً وفي طاجاكستان الى نحو ٤٥٪ ، وفي قرغيزيا الى نحو ٤٤٪ ، واحل محلهم آخرون ـ وذلك في الفترة ما بين ١٩٣٣ ـ ١٩٤٠ كذلك تم الغاء (الوحدات القومية) في الجيش الاحمر عام ١٩٣٨ ، واصبحت غالبية قادة الجيش من الروس ، وارغم المجندون على تلقي تدريباتهم خارج جمهورياتهم . وقد ترتب على ذلك ، ان اصبحت اللغة الروسية هي لغة التدريس ، انسجاماً مع مقولة «ان الجيش ينبغي ان يكون مدرسة للاممية» .

وبعد الاتفاق مع هتلر في آب ١٩٣٩ ، تم الحاق شرقي بولندة بالاتحاد السوفيتي ، كما تم إلحاق استونيا ، ولتوانيا ، ولاتفيا ، عام ١٩٤٠ . ولاحكام الهيمنة على هذه الجمهوريات ، تم ايفاد بعض قادة الحزب ومن بينهم (جدانوف) للاشراف على الانتخابات ، واقصاء المعارضين واعتقال البعض منهم ، وتكوين حكومة موالية طلبت الانضمام الى الاتحاد السوفيتي . وخلال ذلك جمدت الودائع في البنوك ، والمصانع والمؤسسات ، وطبقت الزراعة الجماعية ، وفرضت المناهج السوفيتية على المدارس ، وطهرت المكتبات من الكتب القومية ، وطبقت حملة ابعاد واسعة النطاق ضد المعارضين من مسؤلي الاحزاب السابقة ، وكذلك الموظفين ، والملاكين ، ورجال الاعمال ، ورجال الدين ، وابرز المثقفين . وقد اقترنت هذه الحملة بمصادرة

منازل المعارضين . كما تم تفكيك بعض المصانع ونقلها الى جمهوريات ومناطق اخرى . ومع فرض نمط الزراعة الجماعية (كما بيّنّا) تمّ ابعاد اكثر من (٦٠) الف من الكولاك الى سيبيريا وكازاخستان . اما في شرقي بولندة ، فقد تم طرد نحو مليون مواطن من اعمالهم قبل بدء الحرب ؛ مما ادى الى امتلاء المنافي بالبولنديين (فضلاً عن الجيك) . وخلال ذلك ، اختفى اثر عدد كبير من المثقفين وضباط الجيش البولوني الذين قتلوا ودفنوا في قبور جماعية في غابة كاتيان (غربي سمولنسك) . وقد إتُّهم الالمان آنذاك بقتلهم ، ثم كشف مؤخراً (اي في اواخر الثمانينات) وكما اعلن رسمياً في موسكو ، ان خمسة عشر الف من الاسرى البولونيين قد قتلوا عام ١٩٤٢ بأمر من ستالين .

وفي عام ١٩٤١ تم (ابعاد المان الفولغا) عن مواطنهم ، مثلما ابعد ايضاً (تتار القرم) واقوام اخرى من جورجيا وغيرها... حيث اتهموا بالتعاون مع الالمان ، وتم نفيهم مع عوائلهم الى شرقي البلاد .

وازاء هذه الانتهاكات ، تكونت فرق وحركات سرية في جمهوريات البلطيق ، وفي اوكراينيا ايضاً . ولكن تم القضاء عليها عام ١٩٥٢ .

اما اليهود ، فلم يتعرضوا لمثل هذه الاجراءات حتى اوائل الثلاثينات ، وذلك لانهم انحازوا الى الثورة للخلاص من المذابح والاضطهاد القيصري . وقد منحوا حرية كاملة للانتقال من تلك المنطقة التي اجبرتهم القيصرية على التوطن فيها ، فتوجهوا الى المدن الكبيرة ، واشغلوا مناصب رفيعة في قيادة الحزب والدولة . غير انه لم يسمح لهم ، كالاقوام الاخرى ، في التوطن في اقليم معين - وذلك بسبب نسبتهم الضئيلة من مجموع السكان . الا انهم منذ عام ١٩٤٥ ، بدأوا يواجهون التمييز ، من خلال اشارة معينة في جوازات سفرهم... ثم كانت «مؤامرة الاطباء اليهود» ، ومحاولات ستالين عزلهم وتوطينهم في اقليم معين ، ثم محاكمات ١٩٤٩ - ١٩٥٢ في شرقي اوروبا بتهمة الصهيونية ، واغلاق المسرح اليهودي في موسكو... واخيراً اعدام (٢٦) من اليهود عام ١٩٥٢ بتهمة محاولة تحويل شبه جزيرة القرم الى «مقاطعة يهودية» ومحاولة تسليمها الى الانكليز والامريكان إبّان الحرب .

اما الجمهوريات الاسلامية ، فقد بقيت منغلقة على نفسها ، ولم تشهد المدن الروسية نزوحاً للمسلمين من مواطنهم . ورغم ذلك فقد تعرضوا على هذا النحو الى بعض الاضطهادات ـ كما سنرى . وقد تمت ترجمة وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، ضمن تصورات ونهج ستالين ، أي اقامة امة سوفيتية واحدة ، بلغة واحدة وثقافة واحدة . ولكن القضاء على الامية ، والزامية التعليم ، وبناء الصناعة ، واقامة المؤسسات الاقتصادية والثقافية ، قد ادى الى تعزيز الوعي القومي ، والنزوع الى بعث الثقافة القومية ، والى تبلور وتكامل مقومات الامم ـ وبالتالي الى بروز «نخبة» قومية في اطار القيادات المحلية خاصة ، والتي انتهت ـ بفعل طبيعة النظام وهيمنة الحزب ـ الى الارتباط مع المركز بوشائج الوصولية ، والمصلحة ، والتطلع الى الموقع ، والتمتع بالامتيازات . ورغم ذلك كله ، فأن منهج ستالين لاقامة الامة السوفيتية الواحدة لم يتحقق . وبالعكس ، فقد اصطدمت هذه الاطروحات النظرية وتطبيقاتها التعسفية بحقائق الحياة ، واستحدث مجرى التطور اتجاهات وتوجهات معاكسة ، آلت ـ كما نشهد اليوم ـ الى تقويض بنية هذه الدولة ، والى تفجير الصراعات القومية في سائر انحاء البلاد .

الهوامش

(١) كان هناك الى جانب الجناح اليساري واليميني في الاممية الثانية ، جناح معتدل ، حاول استعادة وحدة الاممية تحت شعار مشترك ، وهو (السلام العالمي) ؛ وقد هاجمهم لينين بشدة... وأخفقوا في مسعاهم . وفي عام ١٩٢٣ تأسست الاشتراكية العمالية من احزاب رفضت الانضمام الى الاممية الثالثة والثانية ، ولكن بعضها عاد الى صفوف الاممية الثانية . وقد ضمت نحو (٢٥) مليون عضو ومشارك ، وساندها الاتحاد العالمي للنقابات . وكانت اهدافها تتركز في العمل على درء الحرب واعتبار الفاشية الخطر الاكبر على مصالح العمال وعلى السلام العالمي . وعلى هذا الاساس دعت الى استعادة وحدة الطبقة العاملة العالمية ، الا ان الغزو النازي لاوروبا قد عرضها الى الضربات وقوض بنيانها ـ باستثناء الاحزاب الاشتراكية في كل من بريطانيا ، والسويد ، وسويسرا .

اما الاممية الرابعة فقد تكونت بمبادرة تروتسكي عام ١٩٣٣ وعقدت اول مؤتمر لها عام ١٩٣٨ . ورغم انها ربطت قيامها بتصاعد خطر النازية واعتماد برنامج مطلبي للعمال والدعوة الى الثورة الاشتراكية ، الا ان

مجمل عملها كان موجهاً ضد الكومنترن وضد ستالين . وقد ظل تكوينها ضعيفاً ، ثم اضمحلت بعد اغتيال تروتسكي عام ١٩٤٠ . وواجهت الانقسام عام ١٩٥٣ .

(٢) مما يلفت النظر في هذا السجال المرير ، لهجة واسلوب لينين في التنديد الصارم . فقد اورد بحق كاوتسكي مثلاً نعوتاً هجائية مفرطة من قبيل : كليب اعمى ، برلماني ابله ، كذاب ، واش ، تافه ، نذل ، فأر ، غبيّ ، معتوه ، مطية مأجورة... وبالتالي مرتد وخائن! اما بشأن زعماء الاممية الاخرين فقد اورد بحقهم نعوتاً هجائية مماثلة من قبيل : وشاة حقيرين ، اوباش ، انذال ، حمقى ، مرتدون ، خدم البورجوازية... الى جانب توصيفات اخرى من قبيل : غش ، شعوذة ، خرافة ، سخافة ، غباوة ، فظاظة ، ابتذال ، تفاهة ، تزوير ، نفاق ، ثرثرة ، نذالة ، ضيق افق ، حماقة ، مذلة ، حقارة ، كذب سافر ، انحطاط... الخ! ومع ذلك فهي اقل مما اورده لينين في اول مؤلفاته وهو في الرابعة والعشرين من عمره ، اي كتابه (من هم اصدقاء الشعب) ، وهي ما تجاوزتها (الموسوعة السوفيتية الكبرى) فيما بعد .

لقد تقصدت ايراد هذه النماذج من التنديد والهجو للتدليل على طبيعة وضراوة ذلك الصراع المرير الذي كان قائماً ومحتدماً مع الاممية الثانية ، ثم القطيعة النهائية التي تواصلت لسبعة عقود من الزمان .

(٣) تابع لينين التأكيد على هذه الوجهة . حيث اورد في كراسه المعنون (المهام المباشرة للسلطة السوفيتية) قولاً مغالياً في التركيز على مبدأ العنف الثوري ، حيث قال : «ان الدكتاتورية سلطة حديدية ، حديثة ، وسريعة على الطريقة الثورية... لا رحمة فيها ولا شفقة .» وفي مقالة له عام ١٩١٦ قال :

«ان الحرب الاهلية هي حرب ايضاً ، ولا بد لها بالتالي ، ان تحل هي الاخرى ايضاً العنف محل الحق . ولكن العنف بأسم مصالح وحقوق الاغلبية ينطوي على طابع آخر . فهو يدوس بالاقدام حقوق المستغلين البورجوازيين» . ولكن لينين استدرك هذه المقولات فيما بعد بشكل عام عندما اكد على ان «دكتاتورية البروليتاريا لا تعني العنف بالضرورة» .

(٤) ورد في مقدمة لبعض مؤلفات لينين : «ان العناصر المستغِلة كانت محرومة من الحقوق الانتخابية ، لأنها كانت في اغلبيتها تقوم بنضال خسيس وقح مغرض ضد السلطة السوفيتية ، ولذلك كان قانون حرمان هذه العناصر من حق الانتخاب» . الا ان هذه التطبيقات قد ازيلت في دستور عام ١٩٣٦ .

(٥) اي الامميين اصحاب نزعة الدفاع عن الوطن - كاوتسكي وجماعته (في المانيا) ، ولونغه (في فرنسا) ، وجنيخدزه (في روسيا) ، وتوراتي (في ايطاليا) ، وماكدونالد (في بريطانيا) .

(٦) وفق هذا الايقاع ، كان ينصب النقد على الاحزاب والحركات الاشتراكية في روسيا ؛ فالمناشفة هم التيار البورجوازي الصغير الانتهازي في الاشتراكية الديمقراطية الروسية... والاشتراكيون الثوريون هم حزب بورجوازي صغير... والاشتراكيون الشعبيون هم حزب الجناح اليميني من الاشتراكيين الثوريين... وكذلك الامر بالنسبة لفرقة العمل من المثقفين ذوي التفكير الشعبي... والشعبيين... وهكذا!

اهم هذه الاحزاب واقدمها هو حزب العمال البريطاني الذي تكون في عام ١٨٩٣ وواصل نشاطه دون توقف وحتى الآن ، وقد ظفر بالسلطة السياسية بضع مرات ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان هو المبادر في الدعوة الى تأميم المرافق الاساسية في الاقتصاد ، والى اعادة اعمار البلاد ، والى التوسع في الخدمات والضمانات الاجتماعية ، فضلاً عن التزامه بالدفاع عن حقوق العمال... الا انه انقسم اخيراً حول موضوعة تأميم الصناعة... كما هو معروف .

(٧) استمرت هذه التحالفات في بلغاريا ورومانيا حتى عام ١٩٤٥ ، وفي هنغاريا حتى عام ١٩٤٧ ، وفي

جيكوسلوفاكيا حتى عام ١٩٤٨ . ثم استؤنفت بصورة شكلية (اي جبهات وطنية) في كل من المانيا ، وبولندا ، وبلغاريا ، ورومانيا في اواخر الاربعينات - اي بعد قيام الانظمة الديمقراطية الشعبية .

(٨) في مرحلة لاحقة سادت تهمة معاكسة لدى تصدع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين ، وهي تهمة «الدوغماتية»... ثم عادت «التحريفية» ايضاً في الستينات والسبعينات لدى بروز تيار الشيوعية الاوروبية .

(٩) اكتسح سيل التنديد بالتيتوية مختلف الاحزاب والحركات في العالم العربي والعراق ايضاً . وقد استسلم الجميع لحكم ستالين على التيتوية - ما عدا (الحزب الوطني الديمقراطي) في العراق - الذي تصدى في سلسلة من المقالات في صحيفة (الاهالي) الى هذه الخطيئة التي اقترفها ستالين . كما فنّد اسبابها ، وادان دوافعها ، وبرر حق يوغوسلافيا في اختيار طريقها الخاص نحو الاشتراكية .

(١٠) وهذا ما اخذ به الكومنترن في بيانه الاول الذي جاء فيه :

«لا يمكن تحرير المستعمرات الا بتحرير الطبقة العاملة في المتروبول»

«وان اوروبا اشتراكية ستقدم دعماً شاملاً للمستعمرات من اجل تحررها»... كما جاء في خاتمته :

«ياعبيد المستعمرات...

«ان ساعة البروليتارية في اوروبا ستكون ساعة تحرركم انتم ايضاً»!

(١١) كان مؤتمر لندن للاممية الثانية المعقود في عام ١٨٩٦ قد دعا الى حق تقرير المصير . ولكن بشكل عمومي - حيث لم يتضمن حق الامم المضطهدة في تكوين دول مستقلة ، كما لم يتطرق بوضوح الى شعوب المستعمرات . وكان ميثاق حقوق الانسان والمواطن الذي شرعته الثورة الفرنسية قد اشار هو الآخر الى حق تقرير المصير ولكن بشكل عمومي ايضاً .

(١٢) كان هذا ما اقتبسته واوردته ، عن قناعة ، في مقالة نشرت عام ١٩٨٤ تحت عنوان : «الشيوعيون وقضية الوحدة العربية» ؛ في مجلة (الثقافة الجديدة) .

(١٣) لم يكن (لينين) من هذا الرأي والموقف من حيث مضمونه وصياغته .

(١٤) انتهى النقاش بعد ثورة اكتوبر الى اقامة الدولة الفيدرالية - اي الدولة متعددة القوميات ولكن المحكومة بمبدأ الاممية - اي ان من يقرر المصير هو البروليتاريا وليس كل شعب على حدة . وعلى هذا الاساس صدر اعلان حقوق الشغيلة والشعب المستغل في كانون الثاني ١٩١٨ الذي دعا الى «فيدرالية للجمهوريات القومية السوفيتية» Federation of Soviet National Republics كتجسيد «لاعلان حقوق شعوب روسيا» الذي اطلق لدى قيام الثورة ونادى بالمساواة والسيادة لجميع الشعوب ، والغاء كل الامتيازات والحدود والقيود القومية ، واعلان حق تقرير المصير ، بما فيه حق الانفصال وتكوين الدولة القومية المستقلة . ولتحقيق ذلك اقيمت مفوضية الشعب للشؤون القومية وعين ستالين قوميساراً لها .

(١٥) كان (راديك) عضو المكتب السياسي والبولوني الاصل قد قال ايضاً عام ١٩١٨ : «مادامت روسيا القطر الوحيد الذي اخذت فيه الطبقة العاملة السلطة ، فأن على عمال كل العالم ان يكونوا وطنين روس»! .

(١٦) يجتمع هذا المجلس عادة في موسكو في بناية ضخمة مرة واحدة كل سنة ، ولبضعة ايام فقط . وهو لا يملك في الواقع سوى سلطة الموافقة والتصديق على بعض القرارات . والوضع هو نفسه تقريباً بالنسبة لسلطات مجلس السوفيت الاعلى (البرلمان) الذي يجتمع مرة واحدة في السنة ولفترة قصيرة جداً ، بحيث يتعذر القول بأنه سلطة تشريعية . وهذا ما تحدث لي عنه اكثر من مرة بعض نواب هذا المجلس الذين التقيتهم في بعض المصحات ودور الضيافة .

(١٧) تمت استعادة بلدان البلطيق بالقوة الى الاتحاد السوفتي بعد احتلالها في بدء الحرب . ولدى تعرض الجيش الاحمر الى بعض المقاومة عام ١٩٤١ ، تم اعتقال وابعاد (٦٠) الفاً من سكان استونيا و (٣٨) الفاً من سكان لتوانيا ، وذلك في ليلة واحدة من ليالي حزيران . وقد سيقوا الى محطات القطار ، وحشروا في حظائر لنقل الماشية ، ثم ابعدوا الى سيبيريا . اما عوائلهم فشتّت ـ حيث سيق الرجال منهم الى معسكرات العمل ، وعزل النساء والاطفال في بعض المنافي البعيدة .

(١٨) في هذا الصدد حصلت تعارضات وتناقضات في مقولات واحكام ستالين . فهو في هذه الاثناء قد اعتبر الحركة الوطنية المصرية حركة بورجوازية تقدمية . كما اعتبر امير افغانستان اكثر تقدمية من (رامزي ماكدونالد) رئيس الوزراء العمالي ، معتبراً سلطة الاشتراكيين الديمقراطيين في بريطانيا سلطة رجعية .

(١٩) اتخذت الهيمنة السلافية (والروسية بشكل خاص) طابعاً واضحاً ومتواصلاً . فقد كان تركيب اللجنة المركزية مثلاً في عام ١٩٧٦ يضم ٨٢٪ من السلاف . اما المكتب السياسي فقد اقتصر على الروس والاوكرانيين مع عدد محدود من بيلوروسيا ولاتفيا وكازاخستان واوزبكستان . واما السكرتارية فكان اعضاؤها جميعاً من الروس والاوكرانيين ، وهي التي تعيّن المسؤولين الحزبيين . وعلى الرغم من ان السكرتير الاول للحزب في الجمهوريات يجب ان يكون من نفس القومية ، الا ان نواب السكرتير الاول ، ورؤساء جهاز الامن في سائر الجمهوريات كانوا من الروس . كما ان ٩٧٪ من العسكريين الذين كانوا ينتخبون الى اللجنة المركزية كانوا من اصل سلافي (٧٨٪ منهم من الروس) . اما الجورجيون ، والمسلمون ، فلم يصلوا الى اية مراكز قيادية في الجيش الاحمر .

المحور الخامس

الدين والثقافة

ينتمي الدين ، كعقيدة وفروض وشعائر... الى العالم الروحي للانسان ـ وهو عالم وسيع يتعذر الامام بحدوده ومعالمه ؛ وبالتالي يتعذر تقنينه وتنظيمية او التحكم به . اما من حيث تفاصيله وجزئياته ، وتناقضاته وتحولاته ، فهو ـ خلافاً للعالم المادي ـ مبهم معقد ، مليء بالتضاريس والمجاهيل والتموجات ، مفعم بالتلاوين والاشكال... غير محكوم بقوانين يستطيع الفرد او الجماعة ان تتحكم بها او تفرضها . فالعالم الروحي للانسان ، هو عالم خاص قد يتماثل وقد يتعارض ، بل وقد يتغير ويتناقض مع نفسه حتى بالنسبة للفرد . فلكل انسان عقيدته وايمانه وقناعته ، ولكل انسان طبعه وذوقه ومزاجه ، ولكل انسان تصوراته ومشاعره ونزعاته ونزواته... وبالتالي فلكل انسان حق الخيار فيما يحب ويكره ، يعبد او يصطفي من دين او عبادة .

والدين كعقيدة روحية ، ليس هو كل العالم الروحي للانسان ، بل هو ـ وفق خيار الانسان وحكم التأريخ ـ احد اهم اركانه . ولذا فهو غير قابل للتحكم والفرض من جانب السلطان والحاكم ، او من جانب الحزب او الدولة ـ فذلك انتهاك للخيار الطوعي للانسان ، وتدخل في صميم حياته الروحية وعالمه الخاص . وذلك ما ينطبق ايضاً على الفن والادب ، وعلى الثقافة بوجه عام .

من هنا تجنبت الاحزاب والحركات العلمانية وضع اي قيد على حرية العقيدة الدينية ، او اشترطت على المنتسب اليها ان يكون ملحداً ـ كما فعل الحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة (لينين) ـ الذي حذر بقوة من المساس بالعقائد الدينية او التعرض

للمتدينين ؛ وكرس جهداً مثابراً لاحترام العقائد الدينية والمذهبية ، فضلاً عن العادات والتقاليد القومية . كما لم يضع (الالحاد) شرطاً للانتساب الى الحزب الشيوعي... وهذا ما التزمت به سائر الاحزاب الشيوعية في العالم ، بما فيها الاحزاب الشيوعية الحاكمة في البلدان الاشتراكية سابقاً . وكان لينين ، قد طالب قادة الجيش الاحمر لدى تقدمهم نحو البلدان الاسلامية في جنوبي روسيا ، ان يبدوا اقصى الحذر ازاء المشاعر الدينية ، كما امر بعد الثورة مباشرة بنقل نسخة مخطوطة من القرآن ، من متحف لينينغراد الى طاشقند في اوزبكستان . كذلك طلب من قادة الجيش لدى دخولهم جورجيا ابداء «اقصى الرعاية والتعقل في التعامل مع السكان والمؤسسات الدينية» مطالباً بـ«اعلامه عن كل مخالفة لهذه الاوامر حتى ولو كانت طفيفة» . وكان من قبل (اي في عام ١٩٠٩) قد كتب يقول :

«لا يجوز القول وبصورة قاطعة ، وفي كل الظروف ، ان رجال الدين لا يمكن ان يكونوا اعضاء في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي . فاذا ما اختار رجل الدين العمل السياسي معنا ، ولم يقف ضد برنامج الحزب ، فيمكن ان نقبله (في حزبنا) ، لان التناقض بين روح واسس برنامجنا وبين معتقدات رجل الدين ، يمكن ان تبقى ، في ظل الشروط المذكورة ، متعلقة به وحده ـ اي انها «تناقضه الشخصي» .

ويضيف قائلاً :

«يجب علينا ليس فقط ان ننجح ، بل وان نجتذب ايضاً بحرص العمال المؤمنين بالله ، ودعوتهم للانضمام الى الحزب . ونحن حتماً ضد اية اساءة ، مهما ضؤلت لمعتقداتهم الدينية» .

لكن ما حصل بعده ، كان شيئاً آخر ، حيث تم «اخضاع الكنيسة للدولة» خلافاً للدستور السابق الذي نص على «فصل الدين عن الدولة» . كما فرضت العلمانية على المؤمنين ، وجوبهت الاديان بالانتقاص والذم ، وتعرضت المؤسسات والشعائر الدينية للمحاربة الرسمية والتنديد العلني ، كما صودرت الاراضي والممتكلات التابعة للكنائس . وانتهى الامر الى اعتماد الالحاد شرطاً لعضوية الحزب ، وكذلك عضوية منظمة الشبيبة الشيوعية (الكومسمول) . وقد تم كل ذلك وغيره باسم «الاشتراكية

العلمية» . كما تم تبريره من خلال مبادئ الاشتراكية العلمية ، التي تقول : بأن الدين هو ظاهرة او نتاج للاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الاجتماعي ، وبزوالها يزول الدين[1] . كما ارتبطت هذه التوجهات بالطروحات النظرية والاجراءات العملية الهادفة الى تقويض الرأسمالية . غير ان مستلزمات الدين لا تزول - كما بينا - بزوال الاستغلال والاضطهاد - وهو مالم يزل في الاتحاد السوفيتي ، بل يبقى حاجة روحية للانسان لا شأن للحزب او الدولة بها . ولكن ما حدث في الاتحاد السوفيتي - دون بقية البلدان الاشتراكية والاحزاب الشيوعية - كان تطبيقاً متعجلاً لاطروحة دوغماتية غير مبررة . فقد شهدت الاديان والعقائد الدينية ، لا تجاهلاً او انكاراً او انتقاصاً وتنديداً فقط ، بل اضطهاداً متواصلاً ومشتداً ، لم يتوقف او تتعدل صورته الا في نهاية عقد السبعينات ؛ كما لم يرفع شرط الالحاد من برنامج الحزب وبرنامج الكومسمول الا في عام ١٩٩٠ .

فما الذي حدث في الواقع؟

منذ عام ١٩١٩ ، تقرر تنظيم حملات تثقيفية واسعة مناهضة للدين ، وذلك استناداً الى فقرة في برنامج الحزب تنص على اهمية تحرير الشغيلة من الاوهام الدينية والتعصب الديني . وخلال هذه الحملة تم اغلاق ما يقرب من نصف الاديرة ، ووضعت القيود على المطبوعات الدينية ، واقتصر حق التبشير بالدين داخل البيوت فقط . كما تم اغلاق او هدم عدد من الكنائس في مختلف ارجاء البلاد ، وحولت الى قاعات للاجتماعات ؛ الى جانب مصادرة ممتلكات الكنائس واراضيها . وفي مرحلة مبكرة من قيام الدولة السوفيتية ، حرم رجال الدين من حق التصويت . وفي عام ١٩٢٩ شرع قانون خاص بالمؤسسات الدينية ، يعطي الدولة حق تغيير القسسة واستئجار الكنائس ، وتحريم الاجتماعات العلنية وبعض المراسيم والشعائر خارج اسوار الكنائس . وبمواجهة معارضة بعض رجال الدين للثورة ، تم اعتقال اكثر من الف راهب وعشرات من الاساقفة ، واعدم بعضهم . كما تعرض الى القمع بعض رجال الدين الذين عارضوا الجماعية في الزراعة ، او رفضوا وضع ممتلكاتهم تحت تصرف الدولة ، وذلك لمواجهة المجاعة في اوائل العشرينات . وجراء ذلك اضطر احد القادة الدينيين الى اصدار نداء لصالح البناء الاشتراكي ، وتكونت حركات انشقت عن الكنيسة

الارثذوكسية وحظيت بدعم الدولة ؛ ولكنها الغيت عام ١٩٤٦ ـ رغم ان قادتها حاولوا ان يبرزوا بصفة «مجددين» علمانيين ، حيث اباحوا بعض المحرمات والمحذورات ، بما فيها حق الزواج للرهبان . ولدى تطبيق الزراعة الجماعية ، تصاعدت حملات القمع ، وتم اعتقال وابعاد رجال الدين الى معسكرات العمل ، سوية مع الكولاك وغيرهم ، مع اعدام او تغييب نحو (١٥٠) من الاساقفة في حملة واحدة .

ولدى الغزو النازي للاتحاد السوفيتي ، اتخذ رجال الدين موقفاً وطنياً ، فساندوا الجيش الاحمر وأطلقوا على ستالين «ابانا المشترك»! وجراء ذلك سمح ستالين بتأسيس البطرياركية عام ١٩٤٣ ، وبفتح ثلاث اكاديميات دينية ، واعادة فتح عدد كبير من الكنائس ، الا انه كوّن «مجلساً خاصاً لشؤون الكنائس» وانشأ له فروعاً في سائر أنحاء البلاد ـ وذلك لاغراض المراقبة والتحكم بنشاط المتدينين ، كما سمح لهم بالانتساب او تأسيس المزارع التعاونية اذا شاؤوا .

ولكن ذلك لم يدم طويلاً ، حيث عادت التقييدات والموانع والدعاية المناهضة للدين . ففي عهد خروشوف ، توالى هذا النهج ـ حيث تم اغلاق نحو (١٠) آلاف كنيسة ، واحلت السوفيتات المحلية محل مجالس (الابرشيات) ؛ وازيلت الايقونات والصلبان والاجراس من الكنائس ، وتم تنظيم حملة من الاعتقالات والابعاد الى مصحات الامراض العقلية[٢] .

وهكذا فُرضت معايير لتقييم رجال الدين حسب ولائهم للاشتراكية ، ووفق التقارير السرية لمجلس الشؤون الدينية ، مما فرض على المتدينين مبدأ الولاء للحزب . وعلى هذا الاساس اصطفى من رجال الدين اعضاء ومشاركون في حركة السلم العالمية ؛ واعتمدت سياسة تحويل الكنيسة الى اداة بيد الدولة بدلاً من «تقويضها» . ومع ذلك ، استمر اعتقال واضطهاد عدد من اعضاء «اللجنة المسيحية للدفاع عن حقوق المؤمنين» عام ١٩٧٥ ، وطرد العديد من المتدينين من الوظائف والمدارس ، واستجوب آخرون جراء اقتنائهم مطبوعات دينية محظورة . لكن الدولة اختارت وحددت عدداً معيناً من الكنائس اعترفت بها رسمياً ودعمتها الى حد ما .

إن مولدات هذه الاعراض تعود ايضاً الى نشوة الانتصار الذي تحقق في ثورة

اكتوبر ، والذي اقترن بابتعاد الشباب عن الدين ، بل ولجأ بعض الفتيان والفتيات الى الطواف في الشوارع لادانة و«لعن» اسمائهم المسيحية علناً ومحاولة استبدالها . وهكذا كان عدد الشبان (غير المؤمنين) بعد ثورة اكتوبر قد جاوز الـ٨٠٪ . الا ان هذه النسبة قد انخفضت الى نحو ٣٠٪ جراء الاضطهادات التي اعقبت الثورة . كما ازداد بنسبة كبيرة عدد المؤمنين والمترددين على الكنائس في اواخر السبعينات ، ثم تضاعف في عهد (البيريسترويكا) وشمل العديد من اعضاء وقادة الحزب ومنظمة الشبيبة الشيوعية .

اما الاسلام كمذهب مرتبط بالمجتمع والحياة اكثر من غيره ، فكانت مواجهته اصعب بكثير . فهو لا يقتصر على اماكن العبادة (الجوامع والمساجد) ؛ ولا يشترط زعامة ورعاية رجل الدين ، او ممارسة الشعائر والطقوس بأشرافه وتوجيهه - كما في المسيحية - بل هو اشبه بمنظومة قانونية من الفروض والواجبات ، فضلاً عن ان الفرائض والعبادة في الاسلام ، يمكن ان تمارس خارج الجوامع وبدون طقوس معقدة . هذا الى جانب حقيقة اخرى ، وهي تقبل المسلمين (بوجه عام) للاشتراكية والمكاسب التي حصلوا عليها من خلال السياسة الاقتصادية - الاجتماعية التي طبقت بعد ثورة اكتوبر . ولهذا السبب لم تجد الدولة ضرورة لترحيل وتوطين الروس او السلاف في المجتمعات الاسلامية - كما فعلوا في مناطق اخرى . كما ان المسلمين قد تقبلوا اللغة الروسية ، رغم انهم ظلوا متمسكين بلغاتهم المحلية ، ورفضوا الزواج من مواطني القوميات الاخرى ؛ كما تشبثوا بالبقاء والاستقرار داخل اوطانهم او مواطن اقامتهم .

وقد اخذ (لينين) ذلك كله بنظر الاعتبار ، حيث سمح للمحاكم الشرعية بمواصلة وظائفها القضائية ، وبتدريس ما تضمنته من مناهج المدارس الاسلامية ، وعدم المساس بأئمة الجوامع ورجال الدين المسلمين .

ولكن ما حصل بعد وفاته ، قد اتخذ وجهة معاكسة وخاصة في منتصف العشرينات . فقد صُودرت ملكية الاراضي الموقوفة (التي كان يجري تمويل المدارس والجوامع والمستشفيات من نتاجها) ؛ ووزعت هذه الاراضي على الفلاحين . كما استبدلت المدارس الدينية بمدارس ومناهج علمانية ، وضمت المستشفيات

الاسلامية الى ملكية وادارة الدولة ، واغلقت معظم الجوامع ، وحولت الى مدارس ونواد ومكتبات... كما حولت المحاكم الشرعية الى السوفيتات المحلية .

وقد تعرض عدد من المسلمين الى الاعتقال والابعاد مثل غيرهم ، لدى البدء باقامة المزارع الجماعية ، وتوالت الدعوات ضد الصيام ، او الانقطاع عن العمل لدى اداء الصلاة ، مع الدعوة للتوقف عن دفع الزكاة ، والحج ، والغاء مهر الزواج ، والحجاب... باعتبار ذلك كله متعارضاً مع القوانين السوفيتية بشأن العائلة . كما منع الحج نهائياً عام ١٩٣٥ . فقد شهد عام ١٩٢٧ مثلاً ، مهرجاناً في (يوم المرأة العالمي) ضد الحجاب ، وتم ارغام النساء على نزع الحجب التي تم جمعها واحراقها علناً .

ومع ذلك كله ، فقد اختار المسلمون العمل مع الشيوعيين ، ودعموا ثورة اكتوبر ، وحاربوا ضد الحرس الابيض ـ كما بيّنّا . ولهذا اسس ستالين «مفوضية للمسلمين» وطالب في البداية بتكوين جمهورية اشتراكية اسلامية ، وحزب شيوعي اسلامي .

ولهذا كله برز من بين المسلمين زعماء ومثقفون بشروا بالاشتراكية . ومنهم مثلاً التتري (حنفي مظفر) الذي روي عنه انه قال : «ان الشعب المسلم سيتحد مع الشيوعية . فالاسلام كالشيوعية يرفض النزعات القومية الضيقة» .

واضاف : «ان الاسلام اممي ، ويعترف بالاخوة والوحدة بين الامم تحت راية الاسلام» . كما ان الزعيم الاسلامي (سلطان غالييف) قد اعتبر «الحركات الوطنية في البلدان الاسلامية ، ذات طبيعة اشتراكية... وان المسلمين المستعمرين هم شعوب بروليتارية» . الا انه اعرب عن مخاوفه من تسلط الروس ومواصلة اضطهادهم للشعوب الاخرى . ولهذا السبب تم اعتقاله بأمر من ستالين عام ١٩٢٣ ، وفي عام ١٩٢٨ ارسل الى معسكر الاعتقال .

كذلك الامر بالنسبة للقائد القوقازي الثوري (شامل) الذي ساهم بالثورة في القوقاز ضد القيصرية ، وظل شخصية تقدمية مرموقة حتى اوائل الثلاثينات . ولكنه اتهم عسفاً بالعمالة ، ثم رد له الاعتبار ابان الحرب العالمية الثانية ـ بسبب مواقفه الوطنية ، ثم اعيد اتهامه «بالعمالة» بعد ذلك ، وهذا ما جرى تصحيحه لاحقاً وبعد فوات الاوان .

لقد كانت لهذه المواقف المتميزة للمسلمين في روسيا ، ظروفها ودوافعها التي اسلفنا ذكرها . وقد جاء نداء الثورة في ٢١ نوفمبر ١٩١٧ ليلهم المسلمين اندفاعة جديدة نحو تأييد الثورة والنظام الاشتراكي .

فقد استنكر هذا النداء الموجه الى المسلمين في روسيا والشرق «الاضطهاد القومي الروسي الذي مارسه النظام القيصري» وجاء فيه :

«انكم منذ الآن ، احرار في عقائدكم ، وعاداتكم ، وثقافتكم ، وان معاهدكم حرة ومضمونة... كما ان حقوقكم ، شأن حقوق شعوب روسيا ، محمية من قبل الثورة واجهزتها» .

الا ان التعارض بين هيكيلية ووظائف المجالس المحلية (السوفيتات) وبين المؤسسات الاسلامية ، قد استمر وتفاقم ، ولم يسمح للمسلمين بالمساهمة في سوفيتات العديد من المناطق التي هيمن عليها الروس ، كما في سوفيت طاشقند (العاصمة الاسلامية) مثلاً الذي كان جميع قادته من الروس .

ونتيجة لذلك ، تم التخلي عن فكرة الحزب الشيوعي الاسلامي ، ومشروع الجمهورية الاسلامية (التترية - البشكيرية) ، ثم كانت هناك ضغوط واضطهادات وتجاوزات على القيم والشعائر الدينية - كمراسيم الدفن والتصوف ، والختان... التي جوبهت بالاحتجاج ، واقترنت ببعض اعمال العصيان والتمرد ، وتأسيس بعض الحركات السرية - وخاصة لدى البدء بتطبيق الزراعة الجماعية . ولكن هذه الاجراءات والمواقف لم تستمر ، لمزيد في فترة لاحقة عدد الجوامع ، وتمّ الاعتراف بالمؤسسات الدينية ، وسمح بتدريس الدين ، وممارسة الفروض والشعائر - كالصلاة والصيام ، والختان (حتى بالنسبة للشيوعيين وقادة الدولة من المسلمين) ، الى جانب القبول بتحريم شرب الخمر ، واكل لحم الخنزير - رغم الاستمرار في تقنين عدد الحجاج . ومع التطور الحضاري الذي عايشته الاجيال الاخرى من المسلمين ، جرى تخلي النساء المسلمات عن الحجاب ، وتقلصت الامية ؛ وهبطت نسبة مهر الزواج ، واشغلت المرأة المسلمة مكاناً افضل في المجتمع .

الا ان العودة الى الاصول الدينية في الجمهوريات الاسلامية ، قد ارتبط بما

اسلفنا من مواقف ، ثم بالتداعيات التي حصلت اخيراً في بنية واداء النظام السياسي ، واخفاقاته الى جانب اعتبار الدين الاسلامي من قبل المسلمين من مكونات «هويتهم القومية» . وكان من دوافع هذا التوجه ايضاً مظاهر الغبن التي تعرضت لها بعض الشعوب الاسلامية ، وخاصة فيما يتعلق باللغة والثقافة . فاللغة العربية مثلاً ـ وهي لغة القرآن ـ قد استبعدت ، بينما اختيرت اللغة الاذربيجانية لغة للعديد من الاقوام في الجمهوريات والمناطق الاسلامية . كما اختيرت اللغة التركية كلغة محلية لمواطني اوزبكستان ، وكازاخستان ، وتركمنستان ، وقرغيزيا ، ثم اللغة الفارسية كلغة محلية لمواطني طاجاكستان .

اما الوظائف الرئيسية فقد ظلت في الجمهوريات الاسلامية بأيدي الروس ؛ واجبر السكان على دراسة وتدريس اللغة الروسية ، ودراسة واعتناق الماركسية اللينينية . وهذا ما دفع الكتاب الى نشر اعمالهم بالروسية ، وبالتالي تكيفهم لمراسيم ومهرجانات الاوسمة والامتيازات والالقاب!

الا ان الجماعية في الزارعة ، التي احلت محل الاستثمارة الفلاحية ، قد ادت الى هبوط خطير في نسبة المحصول ، وعدد الماشية ، مما دفع مئات الالوف من سكان كازاخستان مثلاً الى الهجرة مع مواشيهم الى الصين وتركمنستان . كما اقترن ذلك بهجمات على (الكولخوزات) وقتل بعض الموظفين الحزبيين . اما الخطط الاقتصادية التي ركزت على التخصص في زراعة القطن مثلاً بدلاً من التنويع المعتاد في انتاج المحاصيل ، فقد اثارت استياء الفلاحين المسلمين ، وآلت الى تدهور الزراعة . ولدى اعتراض رئيس جمهورية اوزبكستان وسكرتير الحزب في هذه الجمهورية على هذه التوجهات التي فرضتها الخطة الاقتصادية ، تمّ اعتقالهما ، ثم اعدامهما عام ١٩٣٨ بالتهمة المألوفة : «القومية البورجوازية»!

* * *

كان لينين قد تحدث عن ثقافتين . بروليتارية وبورجوازية في اطار النظام الرأسمالي ، ومن هنا كان التعامل مع الثقافة ، وخاصة ما يتعلق بالمضمون البروليتاري للأدب والفن والابداع والتعليم... ثم العلم والثقافة بوجه عام . ولكن يعود الفضل الى

لينين في مواجهة الدعوة الى«ثقافة بروليتارية جديدة وخالصة»! حيث تصدى بحزم لهذه الوجهة الخاطئة ، وطالب بتواصل الحاضر مع الماضي ، والأخذ بكل ماهو تقدمي في التراث الثقافي للإنسانية . وكان اجتماعاً للكتاب قد عقد بعد ثورة اكتوبر بأيام ، لتكريس مفهوم الثقافة البروليتارية الخالصة ، ولكن لم يحضره سوى عدد قليل من الكتاب بينهم الشاعر (مايكوفسكي) . أما ابرزهم ، وبضمنهم (غوركي) فقد رفضوا الحضور ونددوا بهذا التوجه وبتلك النشوة التي اقترنت بدعوات عارمة للتخلي عن الدين . واخيراً تم اعتماد الفكرة اللينينية في الثقافة ، رغم استمرار النزعة الدوغماتية في التعامل مع الثقافة . وكان (لوناشارسكي) وزير الثقافة آنذاك ، قد حذر من التجاوز على الموروث الثقافي والفني لدى اقتحام القصر الشتوي ، والمتاحف ، ودور النبلاء ، ونهب او تحطيم بعض الصور والتحف والتماثيل . ومع ذلك ، فقد تأسست في المعامل والمصانع فرق فنية وستوديوهات ومسارح ، ومعارض للتصوير وفرق للغناء ، تستمد نتاجها وابداعها من «حياة الطبقة العاملة...»[٣] وجراء هذا النمط المتعارض من الثقافة والإنحياز الى مقولة الثقافة البروليتارية ثم السوفيتية ، انقسم الكتاب على انفسهم ، وتعرضت مواقف وقصائد(مايكوفسكي) الى الذم والتعريض ، مما اوقعه في حالة نفسية مرهقة ، دفعته الى الإنتحار .

استمر هذا الوضع وتفاقم فيما بعد ، وتعرض الكثيرون من المبدعين والكتاب الى الأضطهاد والأبعاد الى معسكرات الأعتقال ومصحات الأمراض العقلية . كما أضطر عدد من الكتاب الموهوبين الى الهجرة الى خارج البلاد . أما(اتحاد الكتاب) فقد ضم العناصر الموالية فقط أو المؤمنة «بالإشتراكية الواقعية»! بينما اتهم آخرون ومن بينهم موسيقيون موهوبون بالأنحراف أو«العداء للإشتراكية»! وكان ستالين قد تحكم في هذا الميدان ايضاً ، حيث عين (يازيف) ـ وهو عامل عادي مشرفاً على شؤون الأدب والفن ، وحكماً على ماهو ثوري او معاد للثورة من النتاج الثقافي . وهكذا تكرست ، وفق مبدأ الولاء ، حالة من الوصولية ، فضلاً عن الجمود الإبداعي ، والعبودية الثقافية . ومن خلال هذا الوضع تم تطويع (مكسيم غوركي) ، و(الكسي تولستوي) وآخرين من الذين الزموا بمسايرة هذا التوجه .

وفي عام ١٩٣٢ ، عقد مؤتمر للكتاب وتم تكوين اتحاد واسع للكتاب ، وفق نهج معلن ، استهدف توحيد جمهرة الكتاب ، وتأمين ولائهم للحزب ، ومساندتهم للإشتراكية ، والتزامهم بموضوعة (الواقعية الإشتراكية) . وفي هذا المؤتمر لعب غوركي الدور الأساسي في تكريس هذا المبدأ وبتصنيف الكتاب الى «شعبيين ولاشعبيين» . وجراء ذلك تم اصطفاء نماذج من الكتاب الشعبيين المرموقين عالمياً ومن بينهم : تولستوي ، وديكنز ، وبلزاك ، وستاندال ، واميل زولا ، وفكتور هوغو ، وكذلك جرنشيفسكي ، وغيرتسن ، ودبرولوبوف ، وغوغول ، وشولوخوف ، وغوركي(٤) .

وقد جرى لاحقاً اطراء وترويج اعمال هؤلاء الكتاب ، ونالت رواية (الدون الهادىء) لشولوخوف تقديراً رفيعاً ، وبخاصة الجزء الأول منها ـ حيث يبرز بطل الرواية من بين صفوف الشعب ، ثم يقاد ويصقل ويطهر من قبل الحزب الذي يعقلن عبقريته بالوعي ، ويمكنه بالتالي من ان يقودرفاقه نحو الانتصارات العظمى ، متحدياً كل الصعوبات ، ومقوضاً كل العراقيل ، وذلك باسم المستقبل الوضاء للإشتراكية التي يبنيها الحزب .

وهكذا تكوّن (اتحاد الكتّاب) وفق مقاييس ومواصفات معينة ، ووُضع تحت رقابة واوامر الحزب ، حيث لا يُسمح بطبع وتداول أي كتاب دون موافقة رئيس الإتحاد . كما اصبح الإنسجام والولاء شرطاً للحصول على بعض الامتيازات ـ ومنها الفيلات ، والمصحات ، وامكانية الأيفاد والسفر الى الخارج . ولتثبيت هذا الوضع ، كان هؤلاء الأدباء ، والكتاب يقيمون العلاقات الشخصية مع قادة الحزب ،لكي يستلهموا منهم ما يجب ان يكتب وينشر ،أو ماهو مسموح او محرم . فقد كانت من بين المحرمات والمحظورات على الكتاب ، كتابة القصص الخيالية ، أو قصص الحب الرومانسي ، أو الروايات البوليسية والمغامرات... مع ضرورة الاقتداء بالواقعيين الإشتراكيين مثل : غوركي ، والكسي تولستوي ، وشولوخوف ، واوستروفسكي ، وفاديف . (وكان هذا الأخير قد انتحر في اواخر عقد الثمانينات لاسباب سنذكرها في موضعها) .

اما الكتّاب الأخرون فقد أُهملوا او عُزلوا ، او اضطروا للسكوت ، ومنهم باسترناك ، واخماتوفا ، وزوجنكو ، ومنديل ستام ، واوليشا . أما زمياتن فقد اضطر الى

مغادرة البلاد . واما بيبل ، وبيلناك ، وماندسون ، فقد قضوا حياتهم في معسكرات العمل . وجراء هذه التقييدات والقيود الأيديولوجية والاضطهادات السياسية ، تعرض للمحاصرة والاضطهاد أو الإبعاد الى معسكرات الإعتقال ، كثرة من الكتاب والعلماء ومنهم : سولجنتسين ، وباسترناك ، وساخاروف ، وميدفيديف ، وتورخين... وغيرهم .

فقد اختار(باسترناك) مثلاً الصمت في عهد ستالين ، وكان شاهداً على موت العديد من زملائه البارزين . وكان ـ كما هو معروف ـ قد كتب قصته الشهيرة (دكتور زيفاكو) عام ١٩٥٧ تضمنت اعادة تقييم للثورة والسلطة ، وقدمها عام ١٩٥٦ للنشر فمنعت ، بينما نشرت في الخارج ، ونال عليها جائزة نوبل التي استحق عليها لقب«الشحاذ القذر» من جانب (اتحاد الكتاب) في موسكو . ورغم انه اعتذر عن قبول الجائزة الا ان الضغوط توالت عليه مما اثر على صحته ، ومات عام ١٩٦٠ مثقلاً بالحزن والألم ، واقترن تشييعه بمظاهرة احتجاج واسعة .

ولكن سُمح بنشر رواية دوزنستوف ، (ليس بالخبز وحده) ١٩٥٦ ـ في عهد خروشوف ، لأنها كانت ضد ستالين والستالينية . وفيها فند الكاتب كل ما كان يكتب عن حياة «الرخاء» في الكولخوزات . كما ندد بموظفي الحزب ومدراء المعامل وبالأشخاص المفروضين في مواقعهم من الاعلى ، حيث أبرزهم «كأصداء لبيئتهم ، شأن سواهم»... ويقصد بذلك انصار الواقعية الأشتراكية من الكتاب والأدباء . وقد تلى ذلك سيل دافق من الأعمال الأدبية ، وذكريات مثيرة عن معسكرات العمل والأعتقال ، التي لم تأخذ طريقها الى النشر . ولكن المناقشات الحامية استمرت آنذاك ، وتم عقد اجتماعين لمئات من الكتاب (في ديسمبر ١٩٦٢ وآذار ١٩٦٣) حضرهما خروشوف ورئيس الدائرة الأيديولوجية في الحزب (ايلجييف) . ومما قالاه : أن الحزب قد كشف وادان الإنتهاكات والممارسات والتوجهات الماضية ، أما مابرز بعد ذلك في ميدان الأدب والفن ، فهو يتسم بالسطحية . ولذلك حذرا من «التأثيرات البرجوازية» ، واكدا على «مبدأ الإشتراكية الواقعية» ودعيا الى الإلتزام بالمنهج الفكري للحزب ، والنضوج الأيديولوجي ، والنظرية الشعبية .

كان خروشوف قد تعهد باستعادة «الشرعية الإشتراكية» واحترام وتشجيع

الإبداع . لكن ماحصل هو تفريق تجمع للأدباء والكتاب في ميدان مايكوفسكي في خريف ١٩٦٢ ، واعتقال بعضهم ـ ومن بينهم فلاديمير(بركوفسكي) الذي تعرض للضرب والتهديد في مركز الشرطة ، ثم أرسل الى مستشفى الامراض العقلية ، بسبب رسالة طلب فيها استجواب ومحاسبة جميع المسؤلين عن جرائم ستالين . وفي شباط ١٩٦٦ ، وبعد الحكم على كاتبين بالسجن ، توجه (٦٣) من اعضاء فرع موسكو لأتحاد الأدباء بمذكرة الى مجلس السوفييت الأعلى ، ولكن دون جدوى ، حيث تم اعتقال آخرين في عام ١٩٨٧ . ومن قبل في عام ١٩٦٨ فُرِّقت مظاهرة للأدباء بالقوة واعتقل بعضهم ثم احيلوا الى المحاكمة ، وهكذا!

اما قصة العالم الذري (ساخاروف) فمعروفة ـ حيث بدأ العمل في المجموعة التي كونها ستالين عام ١٩٤٨ ، وافلح في صنع القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ . وجراء ذلك انتخب رئيساً لأكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي . ومن هذا الموقع ، بدأ يخاطب خروشوف محذراً من الأضرار العضوية المتولدة عن تفجيرات القنبلة الهيدروجينية ، مطالباً بوقف التجارب عليها . ومن هنا ، بدأت مكانته في التدهور . ثم تم عزله بالارتباط مع المجموعة التي سميت باسمه في الخارج ، والتي كانت تدعو الى «اللينينية النقية» و«الحريات المدنية» وبحقوق متساوية للأمم والشعوب في الإتحاد السوفيتي .

وكان (ساخاروف) قد تقدم في آذار ١٩٧٠ ـ سوية مع الفيزيائي تورخين ، والمؤرخ ميدفيديف ـ برسالة الى بريجنيف ، اشاروا فيها الى تخلف الإتحاد السوفيتي ، لا بسبب النظام ، ولكن بسبب غياب الديمقراطية ، وظروف الحياة التي تتعارض مع مبادئ وقيم الإشتراكية ، الى جانب استبقاء معايير التعامل التي ثبتت في الفترة الستالينية ، ومنها : حجب المعلومات عن العلماء والمفكرين (وهي مايحتاجونه للنجاح في عملهم) ، وكذلك لجوء الدولة الى الضغوط الإدارية ، والطرد من العمل ، وحتى المحاكمة . كما طالبوا باطلاق الحريات لتمكين الناس من المساهمة في صنع القرارات ، وذلك من خلال العفو العام عن السجناء السياسيين ، وازالة القيود على السفر ، وحرية النشر ، وتعزيز استقلال القضاء ، وحق الخيار في الانتخابات الى

الحزب والسوفيتات... الخ . وكانت نتيجة ذلك اقصاء سخاروف الى ضاحية من ضواحي موسكو وفرض الأقامة الجبرية عليه عام ١٩٨٠ . وقد استمر ذلك حتى عهد(البيريسترويكا) حيث اعيد له الاعتبار ، وانتخب الى مجلس نواب الشعب ، ثم وافاه الموت .

ومن قبل - أي في عام ١٩٥٦ - لدى اطلاق سراح الكتاب المعتقلين في المعسكرات - كان (الكسندر فاديف) رئيس اتحاد الكتاب السوفييت قد انتحر فيما بعد في بيته ، بعد لقاء مع بعض زملائه وسخريتهم به وبمواقفه ، لأنه برر اضطهادهم وساهم في ابعادهم الى معسكرات الأعتقال . وقبل انتحاره وجه رسالة الى اللجنة المركزية قال فيها : «كنت أظن اني احرس معبداً ، واذا بي احرس مرحاضاً في ثكنة عسكرية»!

هذا وبسبب الرقابة على الصحف والمطابع والمكتبات والمسارح والمعارض ، والتحكم بأجهزة الأعلام ومناهج التعليم ، وفرض ما يسمى بتأميم العقل والضمير والذاكرة ، فقد تعرض للاضطهاد - وكما أسلفنا - الكاتب (زوجنكو) من قبل (جدانوف) الذي اعتبر روايته انتقاصاً من فضائل الحياة الإشتراكية . وكذلك (آنّا اخماتوفا) التي اعتبرت قصائد الحب في اشعارها «اورستقراطية بورجوازية»! وهكذا تم توجيه الادب والفن نحو التبجيل ، والمديح ، والبطولة ، وتعظيم القادة ، وكل ما هو سوفيتي . وهذا ما فعله مثلاً (الكسندر فاديف) في كتابه «الحرس الفتي» الذي أشاد فيه بالمآثر البطولية للمتطوعين من الشباب ضد الاحتلال النازي في منطقة الدونباس ، ولكنه تلقى توبيخاً رسمياً لعدم إبرازه دور الحزب في كل هذه المآثر ، وطلب منه إعادة كتابة روايته ونشرها ثانية في عام ١٩٥١ . أما في المسرح ، فقد استبعدت منه المسرحيات الغربية التي >تسمم وعي المواطن بأيديولوجيات معادية< . وقد وبّخ مثلاً المخرج (سرجي انشتاين) لأنه لم يبرز بصورة كافية بطولة (إيفان الرهيب) الذي كان ستالين يبجلّه! وأما في الموسيقى ، فقد هوجمت مؤلفات شوستاكوفيج (الذي سأله ستالين متوعداً وساخراً ، عما اذا كان يريد الرحيل الى الغرب)! كما رُذّلت المقطوعات الموسيقية لبروكوفيف ، لأنها لا تتضمن ألحاناً منسقة أو بسيطة يستطيع أن يرددها العامل . وقد امتد فعل هذا القانون من المباحات

والمحرمات الى سائر ميادين العلم والثقافة . ففي معهد القانون مثلاً ، حضر المدعي العام (فيشينسكي) إجتماعاً في أحد المعاهد القانونية ، وألقى محاضرة طويلة عن الدولة كسلاح بأيدي البروليتاريا... وعن اضمحلالها اللاحق . ولما جوبه بالتساؤل ، أمر بطرد مدير المعهد ، وأتهم أعضاء (المجلس الأكاديمي) بالكوسموبوليتية و«الزحف على البطون أمام البرجوازية» . وكان من بين المطرودين البروفسور (كوردوفيج) الذي كان من بين واضعي دستور ١٩٣٦ . ورغم الاعتراف بالذنب لم يفلح هؤلاء المبعدون بالعودة الى مواقعهم . فقد اتخذت الاتهامات آنذاك طابعاً جديداً ـ حيث لم يعد الندم أو النقد الذاتي ينقذ الضحية .

وبشأن اللغة ـ اعتمدت احكام الاكاديمي (مار) الذي اعتبر ان اللغات ، رغم التباين هي من جذر واحد... وانها في سياق التطور ستندمج في لغة واحدة هي «لغة البروليتاريا العالمية»!

ولكن من سوء حظه ، ان ستالين كتب مقالة في اللغة ندد فيها بنظريته ، واعتبرها لاماركسية... ذلك ان اللغة الروسية وحدها هي هاجس الاممية...! وقد اقترن ذلك بحملة تطهير ضد اولئك الذين لم يولوا انتباهاً كافياً لتعليمات ستالين حول اللغة ، ومن بينهم (جدانوف ـ كما بيّنا) .

وفي ميدان العلوم ، هاجم (جدانوف) مثلاً الفيزياء الذرية ، ودور الالكترون ، وغير ذلك من الاتجاهات الجديدة في الفيزياء ـ باعتبارها اتجاهات خطرة على المناهج التدريسية والتي كانت تتسم بالتبسيط والقطعية . كما أدان (الكسندروف) ـ لأ نه مجّد هيغل وأشاد بدوره في تكوين النظرية الماركسية .

لقد كان لينين ـ كما هو معروف قد دعا بعد الثورة ـ الى الاستفادة من خبرة العلماء والاساتذة والعسكريين ممن كانوا يعملون في الجهاز الحكومي القيصري . كما دعا الى الأخذ بكل ما هو جديد من التكنولوجيا الغربية . إلا ان هؤلاء العلماء ، والقادة العسكريين ، والخبراء ، والمهندسين الذين أنيطت بهم بعض الوظائف في جهاز الدولة الجديد ، قد ظلوا عرضة للازدراء والاهانة ، والاتهام والتهديد والتنديد . ففي عام ١٩٢٨ مثلاً لم يكن عدد المهندسين من أعضاء الحزب في المرافق الصناعية

سوى (١٣٨) مهندساً ؛ أما المدراء ضمن أعضاء الحزب فكانت نسبتهم نحو (٧٠٪) . ومع ذلك استمرت الدعوة لمجابهة «الخبراء البورجوازيين»! وعلى اساس ذلك ، كانت هناك المحاكمة العلنية الشهيرة لـ(٥٣) من المهندسين في آيار ١٩٢٨ في قاعة الأعمدة بموسكو ، والتي رافقتها حملات في الصحف تدعو لاعدامهم! وقد اكره بعضهم على الاعتراف ، واعدم خمسة منهم . واعقب ذلك طرد واعتقال آلاف المهندسين والخبراء «البورجوازيين» . كما تواصلت اهانة الاساتذة غير الحزبين او طردهم من الجامعات . وفي عام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ تم اعتقال اكثر من مئة من الباحثين في (اكاديمية العلوم) واسست «الاكاديمية الشيوعية» و «معهد الاساتذة الحمر» لتدريب الكوادر وتدريسهم العلوم الاجتماعية (وكان من بين هؤلاء ميخائيل سوسلوف) . كما أُسست الاكاديمية الصناعية في موسكو . وكان (خروشوف) من بين الدارسين فيها ، ولكنه لم يستطع اكمال دراسته! ومع ذلك ؛ فقد نظمت حملة لمكافحة الامية على عموم البلاد ، وارسل (٢٨) الفاً من اعضاء الحزب للدراسة في المعاهد التكنيكية العالية . ثم ارتفع هذا العدد الى (٤٠) ، الفاً واضيف اليهم (١١٠) الاف عضو من الكومسمول ، اثناء تطبيق الخطة الخمسية الاولى . وكانت تلك اندفاعة جريئة صائبة . ولكن ما حصل هو البدء بحملة التطهير الشامل بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ والتي شملت ، الى جانب الحرس اللينيني القديم ، آلافاً من الاختصاصيين والخبراء . ولم تقتصر الحملة على الاشخاص ، او على ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية ، بل شملت العلوم الطبيعية (كالفيزياء ـ كما بيّنا) ، ثم علم الأحياء (البايولوجيا) ـ التي اعتبرت «علماً برجوازياً» ، ورفعت من مناهج التدريس وأُحلت محلها نظرية (ليسنكو) التي إعتُبرت اكتشافاً عبقرياً وادخلت في عملية الانتاج والاقتصاد والتخطيط ، وفق وسائل تجريبية وارادوية ، وبصورة نماذج حسابية .

وقد امتدت هذه النظرية الى (علم الزراعة) حيث ادعى ليسنكو ان بالامكان تقصير فترة نضوج المحصول ، بل وزيادته ـ وذلك من خلال تعجيل اثمار البذور بالسقاية ضمن درجة حرارة معينة ، ولفترة معينة ، قبل زرعها . وبهذه الطريقة ـ يمكن على حد نظريته ـ تأمين المحاصيل والحبوب في اقسى مواسم الشتاء . وكان قد أسس

نظريته هذه على اساس مفتعل ، وهو ان الوراثة لا تقررها الجينات (Genes) ، الكامنة في الكروموسومات داخل الجسم الحيّ ، بل البيئة المحيطة بالخلايا . ولذلك يمكن نقل الخصائص من البيئة ، وتكوينها ، وتوريثها!

وبالطبع ، فإن هذه النظرية هي في تناقض مع نظرية (داروين) وطريقة (مانديل) ، ومع ذلك فقد اعتبرت فتحاً جديداً وابتكاراً عظيماً وجب تعميمه!

وهكذا اصبح (ليسنكو) عام ١٩٣٨ رئيساً لاكاديمية لينين الزراعية . وما ان اشغل هذا المنصب ولمس معارضة من بعض الاساتذة المختصين في علم الجينات ، حتى ادانهم واطلق عليه صفة «المخربين» و «التروتسكيين» و«خدم الكولاك»! وجراء ذلك تم اعتقال البروفسور (فافيلوف) واتهم بالعمالة لبريطانيا ، وبتخريب الزراعة... ومات في احد معسكرات العمل .

لقد ادعى (ليسنكو) انه يبني «علماً سوفيتياً روسياً» بمواجهة علم الاجانب المغرورين واتباعهم . وهكذا احاط نفسه بالمقربين اليه ، وادان نظرية مانديل حول الجينات ، وسمى طريقته بـ«الميتشورية» - نسبة الى ميتشورين احد العلماء الروس القدماء . وبالتالي ، وحسب المألوفات السائدة ، قسم العلم الى معسكرين : علم بورجوازي ، وعلم اشتراكي! معتبراً تيار (مانديل - مورغان) لا شعبي ، ولا علمي - لانه ينفي دور الانسان ، وبدفعه للاستسلام للقوانين الخالدة للطبيعة ، وللسلبية ، وللتفتيش العبثي عن كنز مفقود ، وتوقع الصدف الواعدة!

واذن ، فالعلم انما يخضع لارادة الانسان . «فليس هناك - على حد قوله - حصن لا يستطيع البلاشفة اقتحامه»![٥] .

واخيراً فقد اقترن اعتماد هذه النظرية والنهج ، بحملة تطهير للمؤسسات البايولوجية ، والغيت المعاهد والمختبرات التي تتعامل مع مسألة الجينات ، واعيدت كتابة مناهج الجامعات ، كما الغيت المحاضرات والكتب السابقة . وتلى ذلك ، وضع صورة ليسنكو في المعاهد ، وبيعت صوره في الشوارع والمخازن ، ووُضع نشيد لتمجيده - بينما شهد علم الجينات دماراً كاملاً ، وامتد ذلك الى مجالات واسعة في علم النبات والحيوان . كما تم تعطيل اجتهاد وعلم جيل كامل من العلماء في هذه

الميادين ، بل واعتبروا «جهلة عقيمين»! ثم انتهى الامر الى تدهور انتاج المحاصيل في هذه الفترة ـ كما سنرى . وهكذا ، وبهذه الطرق والوسائل تم اخضاع وتشويه وتقنين ومحاصرة الفكر والابداع ، والعلم والثقافة ، وعطلت طاقة المبدعين والعلماء .

* * *

لقد خلقت هذه الروادع والقيود على الافكار والعقول ، بيئة من الاحتجاج والتذمر ، تجسدت في اقامة تجمعات في الخارج ، في اوائل السبعينات ، طالبت بإطلاق سراح الادباء والمفكرين من مصحات الامراض العقلية ، كما طالبت بإطلاق حرية الرأي والعقيدة الدينية ، والتخلي عن فرض الالحاد ، وعن الافراط في الاحتكام الى الاممية للانتقاص من الحقوق القومية ، وضرورة استعادة الديمقراطية والحقوق الديمقراطية . وقد تصاعدت هذه المطاليب بعد عقد (اتفاقية هلسنكي) للامن والتعاون الاوروبي ، والتي تضمنت اطلاق حرية الاتصال بالاجانب ، وحرية الضمير والعقيدة . كما تكونت مجموعة تدعو الى العودة الى الكنيسة الارثدوكسية ، والثقافة الروسية العريقة التي حوصرت بـ«أممية البلاشفة» ـ على حد قول الكاتب (سولجنتسين) . كما قامت جميعة اخرى تطالب بحق تكوين المجموعات داخل الحزب ، والسماح بإقامة الاستثمارات الزراعية الفردية الى جانب الكولخوزات... وكذلك برعاية حقوق المرأة ، والمقعدين ، وحقوق المؤمنين بالدين ، ورد الحقوق لاولئك الذي وضعوا قسراً في مصحات الامراض العقلية . وخلال ذلك تكونت ايضاً نقابات سرية للعمال ، ولكنها حلت واعتقل او ابعد اعضاؤها ، سوية مع اولئك الذين كانوا على صلة ببعض التجمعات في الخارج ـ حيث تعرضوا للاستدعاءات والمضايقات ، والإبعاد عن الوظيفة ، والإتهامات بالمتاجرة بالمخدرات ، والتعاطي مع السوق السوداء . ومع ذلك ، ورغم تعميم اللغة الروسية ، وتكثيف النشر وتوزيع الكتب المكتوبة بالروسية في الجمهوريات الاخرى ، سُمح مؤخراً بتوسيع الكتابة والنشر باللغات القومية ، وكذلك اصدار الكتب عن تأريخ وتراث وتقاليد هذه الامم ، وازيل من الادبيات السائدة تعبير «روسيا الاخ الاكبر»... ووسعت صلاحيات رؤساء هذه الجمهوريات . ولكن توطين الروس في هذه الجمهوريات قد استمر وخاصة في جمهوريات البلطيق وكازاخستان وشرقي اوكرايينا .

ورغم كل شيء ، فقد استمر الالتزام (الالزامي) بالايديولوجية الماركسية والاشتراكية العلمية . وعلى اساس ذلك عممت المواد والمناهج الحزبية ـ وخاصة الفلسفة والتأريخ والحركة العمالية ـ واصبحت (المدرسة الحزبية العليا) هي الطريق الى التقدم لاشغال المواقع والمناصب الرفيعة في الحزب والدولة والجيش[٦] . وتحقيقاً لذلك ، صدر في منتصف عام ١٩٤٦ قرار من اللجنة المركزية يقضي بإنشاء مدارس حزبية عليا في سائر الجمهوريات ، الى جانب (٣٥) مدرسة عليا في عدد من المناطق في روسيا واوكرايينا لتخريج السكرتاريين والدعاة والموجهين ـ على مستوى المنطقة ، ولتأهيلهم للالتحاق بالمدرسة الحزبية العليا في موسكو ، المرتبطة مباشرة باللجنة المركزية . كما اسست اكاديمية العلوم الاجتماعية لتخريج الاساتذة لهذه المدارس .

ورغم كل القيود والقواعد الملزمة والتوجهات الايديولوجية ، التي اتينا على ذكرها ، ينبغي اقرار حقيقة لا يمكن انكارها ، وهي ان الاتحاد السوفيتي قد حقق منجزات باهرة في ميدان التعليم ، حيث تم القضاء على الامية ، وعممت المدارس ، وطبق مبدأ التعليم الالزامي ، وتحقق في اواسط السبعينات ضمان شامل في التعليم لمدة ١٠ ـ ١١ سنة لكل طفل في الاتحاد السوفيتي ، وبلغ عدد الطلبة في الكليات والجامعات والمعاهد في عام ١٩٦٤ مثلاً (٣,٦) مليون طالب وطالبة . كما ادخلت فيما بعد ، في مناهج الدراسة اللغات الاجنبية ، وسائر فروع العلم ـ بما فيها علم النفس ، والوراثة ، والكومبيوتر ، والالكترونيات ، و(السيبرنتيكا)... وعممت على نطاق واسع المدارس والمعاهد المهنية ، وازداد عدد العلماء والمخترعين والفنيين . وبذلك اشغل الاتحاد السوفيتي المكانة الاولى في العالم في ميدان التعليم ، وكان السباق ـ كما سنرى ـ في اطلاق اول قمر ، ثم اول انسان الى الفضاء الكوني ، حتى لقد بدأ آنذاك وكأنه سيقود العالم تكنولوجياً . هذا فضلاً عن تفوقه على العديد من بلدان الغرب في تأهيل وتشغيل النساء وفي عدد دور الحضانة ورياض الاطفال ؛ وكذلك في مجانية التعليم ، والخدمات ، والرعاية الاجتماعية . كما تجاوز ارقى البلدان الرأسمالية في عدد المتخرجين من المدارس الثانوية والعالية ـ حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٩ نحو ٧٠٪ من مجموع السكان بالنسبة للمتخرجين من الدراسة الثانوية والمهنية ،

و١٠٪ بالنسبة للمتخرجين من المعاهد العالية . وقد اقترن ذلك ، بزوال الهاجس السلبي الموروث عن فئة المثقفين «الانتلجنسيا»! واصبحت الشهادة الجامعية شرطاً للدخول في المدارس الحزبية العليا .

هذا وقد شهدت بداية عقد السبعينات وما بعدها ، انفتاحاً نسبياً في ميادين الثقافة ، واللغة ، والدين ، والهوية القومية . فقد اتبعت في اذربيجان وجورجيا ، وجمهوريات البلطيق ، سياسة شبه مستقلة ، وتحرر الكتّاب ، والموسيقيون ، والرسامون من قيود «الواقعية الاشتراكية» . وفي عام ١٩٧٩ ،لم تعد اللغة الروسية هي السائدة في الجمهوريات ، حيث منح الآباء حق اختيار لغة التعليم لابنائهم .

الا ان الانتهاكات السابقة والمحاصرة المزمنة لحرية الفكر والابداع والعقيدة ، وكذلك المناهج والقوالب والاحكام الايديولوجية المفروضة ـ فضلاً عن العوز والحرمان ، وقسوة الحياة ، والتشوهات الاجتماعية ، وتسلط الزعماء والمدراء على العلماء ـ قد سمم الحياة الروحية للسكان ، و شوّه نفسية الفرد ، واشاع الاغتراب في كيان المجتمع .

وكانت حصيلة ذلك كله ، تفجرات وتمردات متعاقبة شملت كل ميدان ، وقوضت كل ما هو موروث من منظمات ، وحركات ، ومؤسسات ، وقواعد ، وافكار ، ومألوفات... بل ومنجزات ومآثر كبرى .

لكن الاعصار ـ كما هو معلوم ـ لا يصطفي ولا ينتقي! .

بل هو يجهز على كل شيء ، ويدمر كل شيء!

وهذا ما وقع!

الهوامش

(١) انه لمن العبث الحديث عن زوال الدين بزوال الاستغلال والاضطهاد . فقد كان الانسان دوماً بحاجة الدين منذ ان وجد والى يومنا هذا . فالدين كعقيدة وملاذ ، ظل لصيقاً بالانسان ، حتى قبل الاديان السماوية . فالانسان البدائي مثلاً ـ وبسبب الكوارث الطبيعية والجهل باسرار الكون ومصير الروح ، كان يصنع لنفسه

آلهة يعبدها ، وذلك لاتقاء الشر والمجهول . فالدين ، في الجوهر والاساس ، قد نتج عن تساولات الانسان العصية على الجواب ، وعن حيرته ومخاوفه وضعفه امام الموت ، ومفاجئات القدر ، ومتاعب الدنيا ، وعن الاخفاقات والانكسارات والجهل بالمصير . وهذا ما تجسد في طقوس جميع الاديان ، واتخذ طابع التزلف والضراعة وتقديم القرابين الى الآلهة . وقد استحدث ذلك كله حالة اوصلت الانسان البدائي الى الدين كمخرج من مخاوفه وضعفه ، ولمطامنة نفسه المرتاعة مما هو عاجز عن درئه ورده او تفسيره . ومن هنا كان الدين الوثني الذي صنعه الانسان بنفسه ولنفسه . ثم كانت الاديان السماوية التي حاولت الاجابة على هذه التساؤلات المحيرة ضمن منظومة من العقائد والاحكام الدنيوية والغيبية - اي تحديد مصير الانسان ومآله في دنياه وآخرته . وهكذا اخذ الدين وجهتين مترابطتين في تكوينه العام : وجهة تضم العقائد والافكار والطقوس المرتبطة بعجز الانسان ومخاوفه ، ووجهة تضم مجموعة الاحكام والقواعد المدنية المرتبطة بوضع الانسان في المجتمع .

(٢) لدى وجودي في موسكو في اوائل الستينات شاهدت مجاميع من اعضاء الكومسمول في احدى المناسبات الدينية في ساحة احدى الكنائس ، وهم يرددون الاناشيد والهتافات ، ويقومون بشتم واهانة المصلين ، ومضايقة النساء المتدينات .

(٣) بلغ التطرف والفتون بالثورة آنذاك ، حد تأليف سمفونيات حول «ضجيج المصانع وهدير المراجل والمحركات»...!

(٤) غيّبت أو حرمت اعمال الكثيرين من الكتاب والفلاسفة العظام حتى عقد الستينات ، ومنهم بليخانوف وديستوييفسكي . كما منع طبع وتداول روايات بولغاكوف حتى اوائل الثمانينات .

(٥) كنت قد نشرت مقالة في مجلة «الثقافة الجديدة» عام ١٩٥٩ تحت عنوان «العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية» قيمت فيها تقييماً رفيعاً نظرية (ليسنكو) ، واوردت ، نقلاً عن مصادر سوفيتية ، وقائع عن «استنبات فواكه ومزروعات جديدة ، واستحداث موارد ومركبات ليس لها نظائر في الطبيعة» . كما برزت انتقادات العلماء السوفيت لجوانب من نظريات (نيوتن وداروين) ، وكذلك اعتبارهم نظرية (وايزمن - مورغان - مندل) «مجرد خيالات مثالية ميتافزيقية!

كما قلت ايضاً بأنه تم التوصل في الاتحاد السوفيتي الى «تفنيد النظرية السابقة والقائلة بأن الحجيرة لا تتولد الا عن طريق الانشطار والتوالد داخل الجسم الحيّ» وان هناك محاولات لتوليد الحجيرة في المختبر... وبالتالي فستشهد البشرية قفزة في العلم هي من طراز المعجزات... حيث ستبرز امكانية مكافحة الهرم والشيخوخة الناشيء عن تهدم الحجيرات»!

كان هذا هو الرأي والموقف السائد السياسي والآيديولوجي بيننا آنذاك ، وعلى اساسه واصلت نشر العديد من المقالات المماثلة ، وخاصة حول (الفن والادب) و(الاجتماع والفلسفة) بالاسلوب نفسه ، ووفق القناعة نفسها .

(٦) بعد الغاء وظيفة المفوضين السياسيين في الجيش ، اصبح الضباط يتوجهون الى المدارس الحزبية الخاصة بهم والتي كونت عام ١٩٤٧ ، وكذلك الى المدرسة الحزبية العليا في موسكو - حيث الحزب وليس القيادة العسكرية او وزير الدفاع هو الذي يعين قادة الجيش او يقوم بابعادهم - كما تم مثلاً بالنسبة ل(الماريشال زوكوف) - قاهر الجيش الهتلري في (ستالينغراد) وفاتح برلين - الذي اقصي من منصبه وارسل الى منطقة اوديسا في عهد خروشوف .

المحور السادس

النظرة إلى العالم
والعلاقات الخارجية

اوردنا في المواضيع المرتبطة بسمة العصر، والحتمية التأريخية لسقوط الرأسمالية وانتصار الاشتراكية على النطاق العالمي، العديد من الاحكام والطروحات التي لم تزكها الحياة ولم يبررها الواقع .

وها نحن نحاول استكمال هذه النظرة الى العالم والى مسيرة التأريخ العالمي، وما ارتبط بها من سياسات ومواقف وعلاقات ـ وذلك من خلال التوقف لدى ما هو رئيسي في النظرة الى العالم، وما رافقها من ممارسات وتطبيقات عملية . فقد تواصل الايمان والالتزام بمبدأ الفعالية الكلية في المعتقدات الاساسية للنظرية التي وصفها لينين بأنها «كلية الجبروت»[1] . وذلك رغم التعديلات التي فرضها الواقع على هذه النظرية، وما اقترن بذلك من تحليلات واستنتاجات، ومن توجهات وسياسات، اعتمدت وطبقت من جانب الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية في العقود الاخيرة من هذا القرن . فانطلاقاً من مبدأ الصراع التأريخي بين الطبقة العاملة والبورجوازية، وبين الرأسمالية والاشتراكية على النطاق العالمي، تم تصنيف العالم الى معسكرين رئيسيين : يضم (الاول) منهما النظام الاشتراكي العالمي، ومعه الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وشعوب المستعمرات والبلدان المستقلة حديثاً (اي حركات التحرر الوطني)، بينما يضم (الثاني) النظام الرأسمالي العالمي (او الامبريالية العالمية) . ورغم التقييم التأريخي لدور حركات التحرر، والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية، فقد اعتبر ان التناقض الرئيسي على النطاق العالمي، هو بين

الاشتراكية والرأسمالية ـ او بين النظام الاشتراكي العالمي والنظام الرأسمالي العالمي . وقد تم تثبيت هذا المبدأ بعد اخفاق وتراجع بعض المقولات الصينية المتسرعة حول «العواصف الثورية» المنطلقة من ساحات النضال التحرري في الشرق[٢] ، وما ارتبط بها من احلام خيالية ، اختزلت بشعارات مبسطة من قبيل : «الرياح الشرقية تغلب الرياح الغربية»! و«الامبريالية هي نمر من ورق»! كما اقترن تثبيت هذا المبدأ بتوصيف خيالي ايضاً حول «**سمة العصر**» الذي تضمن حكماً تاريخياً قاطعاً حول الانتقال الحتمي لسائر الامم والشعوب نحو الاشتراكية والشيوعية ـ كما اوردنا سابقاً . وانطلاقاً من سمة العصر هذه تمت اشاعة مقولة «**التوجه الاشتراكي**» في البلدان المتحررة حديثاً ، او طريق «**التطور اللارأسمالي**» لشعوب هذه البلدان تحت قيادة «**الديمقراطيين الثوريين**» .

ومن هنا تمت صياغة السياسات ومناهج العمل في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، كما **تمت اقامة المؤسسات والتكوينات السياسية والاقتصادية والعسكرية** (مثل حلف وارشو) و(مجلس التعاضد الاقتصادي ـ الكوميكون) . وعلى اساس ذلك كله تم تحديد جوهر ووجهة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بين الدول الاشتراكية ، ثم مع الدول الرأسمالية والبلدان المستقلة حديثاً ، ومع حركات التحرر الوطني ايضاً . وقد ترافق هذا التوجه مع تعديل جوهري في قوانين المواجهة التأريخية مع الرأسمالية العالمية ، تجسد في شعار «**التعايش السلمي**» كبديل للحرب ، **وكشكل للعلاقات والصراع الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية** .

* * *

رغم التعديلات التي فرضتها الحياة والوضع الدولي ، على مضمون ووجهة السياسة والدبلوماسية الدولية للاتحاد السوفيتي ، والبلدان الاشتراكية ، فقد ظل الجوهر الطبقي في النظرة الى العالم ، والتأريخ ، والعلاقات الدولية... هو الاساس في التعامل . كما ظل مبدأ **التضامن الاممي** البروليتاري هو المقياس والمنطلق في هذا التعامل .

«فما دام وضع العمال في جميع اقطار العالم متماثلاً ، وما دامت مصالحهم

واحدة ـ على حد قول مأثور لانجلز ـ فإن عليهم ان يكافحوا سوية ، وان يعارضوا الاتحاد الاخوي لبورجوازية جميع الامم باتحاد اخوي لعمال جميع الامم» .

ومن هنا ، انبثقت «اممية العمال» في مواجهة «اممية البورجوازية» ـ وخاصة في عهد الامبريالية ، التي اتسمت بقيام الاحتكارات العملاقة ، وتمركز رأس المال ، وتعمق النزعة «الامميـة» لرأس المال ـ رغم التنافس المحتدم بين الرأسماليين الذين لا يلبثون ـ على حد قول لينين ـ «ان يتحدوا فيما بينهم فى «اخوة ماسونية» . فالطبقة العاملة ـ بحكم مصالحها الطبقية وايديولوجيتها الثورية ، هي اممية بطبيعتها وداعية الى الحرية والسلام بين الامم . ولذلك فهي عدوّ للاستغلال والاضطهاد الطبقي ، وللظلم القومي والاجتماعي ، كما هي بالتالي عدوّ للامبريالية ـ بكل ما تعنيه من استغلال للشغيلة ، وعدوان على حرية الشعوب ، ونزعة للحرب ، ومناوءة للتقدم والاشتراكية . فالاشتراكية ـ كنظام اقتصادي ـ اجتماعي هي نقيض للامبريالية كنظام اقتصادي ـ اجتماعي مغاير . ومن هنا فان السياسة الخارجية لكل منهما انما تقررها طبيعة النظام والطبقة الاجتماعية التي تمسك بزمام السلطة .

«ان المصالح الطبقية ، والمواقع الاقتصادية للطبقات التي تقود الدولة» ـ كما يقول لينين ـ «هي التي تكمن في جذور السياسة الداخلية والخارجية للبلد المعين» .

وهكذا اصبح (التضامن الاممي) وخاصة ولاء الطبقة العاملة في كل بلد لمصالح الطبقة العاملة العالمية ، جزءاً عضوياً من ايديولوجية البروليتارية المكافحة ، ومن سياسة دولتها الاشتراكية . وعلى اساس ذلك صيغت السياسات القومية من خلال التمسك باولوية المبدأ الطبقي في المسألة القومية ، واعلاء مبدأ التضامن ، الاممي الذي التزم به الاتحاد السوفيتي ، ازاء الحركات العمالية والاشتراكية في البلدان الرأسمالية ، وازاء حركات التحرر الوطني ، في البلدان المستعمرة والتابعة . وكانت اول مبادرة عملية في هذا المضمار ، ما اعلنه (لينين) في اكتوبر ١٩١٨ لدى قيام الانتفاضة البروليتارية في المانيا ـ حيث قال : «اننا نشرع في التحضير لحلف اخوي يؤمن الخبز والمساعدة العسكرية . اننا جميعاً مستعدون للموت من اجل مساعدة العمال الالمان» . ولدى بروز بوادر النهوض الثوري في آسيا ، اولى لينين اهمية

كبرى لحركات التحرر في بلدان الشرق وفي مصر والمغرب وغيرها ، واعطى تقييماً تأريخياً هاماً لنهضة الملايين من الشعوب المستعبدة ضد الامبريالية ، مؤكداً في الوقت نفسه على ارتباطها العضوي في كفاح الاشتراكية العالمية ضد الامبريالية[٣] .

ولهذا اعتُبر انتصار اول ثورة اشتراكية في التأريخ ، اكبر انتصار حققته الطبقة العاملة العالمية وحركة التحرر الوطني ضد الرأسمالية العالمية . كما كان تصدي الاتحاد السوفيتي لخطر الفاشية والحاق الهزيمة بها مأثرة تأريخية عظمى ازاء الطبقة العاملة العالمية وشعوب العالم بأسره ـ حيث اسهم هذا الانتصار في تحرير شعوب اوروبا ومساعدة العديد من بلدان آسيا على الانعتاق من نير الغزاة ، وتمكين شعب كالشعب الصيني من تحقيق النصر على العسكرية اليابانية ، وتحقيق الثورة الاشتراكية .

لقد كانت هذه هي المبادئ والتوجهات وراء مواقف الدعم التي اتخذها الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ازاء شعوب كوريا ، والهند الصينية ، والشعوب العربية والافريقية ، وشعوب امريكا اللاتينية وغيرها . وهي وقائع معروفة للجميع ولا ضرورة للتوقف عندها .

ومع قيام النظام الاشتراكي العالمي ، برز مفهوم الاممية الاشتراكية ، الذي قيل عنه انه تطبيق نموذجي للاممية البروليتارية العالمية ، وحصيلة موضوعية للتطور التأريخي الذي تنبأ به لينين ، عندما لاحظ «ان الاتجاه الموضوعي للاشتراكية هو **تحقيق وحدة اقتصادية ـ اجتماعية على النطاق العالمي**» . اما من وجهة نظر السياسة الدولية ، فقد رأى الاتحاد السوفيتي في هذه الوحدة ، ضرورة لا بد منها لمجابهة التجمعات الاقتصادية الرأسمالية ، والاحلاف العسكرية للامبريالية العالمية . وقد قيل عن مفهوم الاممية الاشتراكية ، انه محكوم بمبادىء التعاون والمساعدة المتبادلة ، وبمباديء المساواة ، واحترام السيادة الوطنية والخصائص القومية ، وعدم التدخل[٤]... وانه بالتالي نموذج متطور وفريد في علاقات التضامن بين الامم ، ونقيضه التكتلات الامبريالية التي لا يجمعها جامع بمصالح الوطن او الامة . وقد اكدت البرامج والوثائق المقرة والمعلنة في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ،

وبيانات الاجتماعات العالمية للحركة الشيوعية ـ على هذه المبادئ ، واشادت بالاهمية العالمية الكبرى للمنظومة الاشتراكية العالمية ، وبقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، لمجابهة الامبريالية وحروبها واعمالها العدوانية .

فقد تناول المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية المعقود في موسكو عام ١٩٦٨ ـ وبحضور ابرز القادة في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وقادة الاحزاب الشيوعية في العالم . وعلى مدى عشرة ايام ، كل هذه المسائل بالتفصيل واصدر بشأنها بياناً مفصلاً[٥] .

واستناداً الى هذا البيان الذي جسد بشكل شمولي سياسة الاتحاد السوفيتي بشكل خاص ، والبلدان الاشتراكية وغالبية الاحزاب الشيوعية في العالم بوجه عام ، وبمتابعة البرامج والوثائق والمواقف منذ عهد خروشوف وحتى اواخر عقد الثمانينات ، يمكن تركيز هذه التوجهات على الصورة التالية ، وهي في غالبيتها مقتبسة عن وثائق مقررة :

ـ التأكيد على اهمية وحدة الفصائل الثورية الثلاث في الحركة العالمية ، ووحدة الحركة الشيوعية العالمية ، ووحدة العمل المعادي للامبريالية .

ـ الدفاع عن نقاوة افكار الماركسية ـ اللينينية ضد التشويهات الانتهازية اليمينية «واليسارية» ، وضد الجمود العقائدي ، وضد النزعة المغامرة الانعزالية «اليسارية» .

ـ ادانة الحركات الجديدة المسماة بـ«اليسار الاوروبى» والمرتبطة بمواقف المجموعة القائدة في الصين ، وبالاتجاهات الرومانتيكية لمدرسة (غيفارا ـ دوبريه) ، والاراء التروتسيكة «اليسارية» .

ـ ادانة مساعي التحريف والتشويه للقضايا المبدأية في النظرية الماركسية ، ومنها محاولة ابتكار خطة جديدة لستراتيجية وتكتيك الحركة الثورية العالمية ، وبخاصة ما يتعلق بأفكار الدور القيادي للطبقة العاملة وللحزب الماركسي اللينيني ، واعتبار حركة التحرر الوطني (لا المعسكر الاشتراكي) هي طليعة الثورة العالمية .

ـ التصدي لمساعي الانتقاص من اهمية تضامن المعسكر الاشتراكي مع حركات التحرر الوطني ، ومن اهمية النضال من اجل السلم العالمي ، او التنديد

بسياسة التعايش السلمي .

ـ تفنيد المقولات الصينية حول تقسيم العالم الى ريف ومدينة ، واعتبار حركة التحرر الوطني او «فلاحي الريف» طليعة الثورة العالمية ، والدعوة لجعل «راية ماوتسي تونغ» ترفرف على العالم ، بدعوى ان افكار ماوتسي تونغ هي «الماركسية ـ اللينينية لعصرنا» ، ـ كما اعلن المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني .

ـ مجابهة نزعات الاستخفاف بعواقب حرب نووية ضمن النهج المغامر للقادة الصينين ، وبالارتباط مع مقولة سابقة لماوتسي تونغ حول التعايش السلمي باعتباره «هدنة بين حربين» واستخفافه بهلاك «نصف البشرية» نتيجة حرب ذرية .

ـ الرد على دعوات «الاستقلالية» للاحزاب والدول ؛ وضرورة اعتمادها على قواها الذاتية في قضايا الثورة والبناء الاشتراكي ، بمواجهة او معارضة مبدأ التضامن الاممي البروليتاري .

ـ تثبيت حقيقة ومضمون التناقض الرئيسي لعصرنا ـ والذي يتجسد بالتناقض بين النظام الاشتراكي العالمي والامبريالية العالمية ، وان الثورات والحركات التحررية ، انما هي احتياطي وحليف اساسي للثورة الاشتراكية العالمية ـ لانها في الجوهر تعبير عن هذا التناقض الرئيسي في ميدان معين ، بصرف النظر عن طبيعة وخصوصية هذا التناقض .

ـ التأكيد على تفاقم واحتدام الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية ، وان ميدان هذا الصراع هو العالم بأسره ، لان اكبر تناقضات عصرنا هي التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية ، وان حركات التحرر الوطني ـ رغم دورها التأريخي ضد الامبريالية والرأسمالية ـ لا يمكن ان تكون طليعة الثورة .

ـ الطبقة العاملة هي القوة القائدة والقادرة وحدها على قيادة اي تحالف وتحقيق النصر له في اية ثورة ـ سواء كانت ديمقراطية او اشتراكية ـ «فما من طبقة اخرى تضاهيها في التنظيم ، والقوة ، والتجربة ، والمستوى الايديولوجي والروحي والثقافي ، مع تعاظم مكانتها السياسية والمعنوية في المجتمع» ـ على حد ما ورد في خطاب (بريجنيف) .

ـ الفلاحون ـ بحكم موقعهم في عملية الانتاج ،ليسوا طبقة منسجمة في تركيبها وايديولوجيتها ، كما انهم ، اجمالاً ليسوا ميالين الى الاشتراكية ، كما هو الحال بالنسبة للطبقة العاملة .

ـ الفلاحون قوة حليفة للبروليتاريا . ولذا فإن اقامة حلف وطيد بين العمال والفلاحين وبقيادة الطبقة العاملة ، هو مهمة تطرح نفسها ايضاً في كل منطقة التحرر الوطني . فالثورات قامت وانتصرت بقيادة الاحزاب الماركسية ـ اللينينية للطبقة العاملة ، والتراكيب الفلاحية لاحزاب معينة ـ كما في الصين ـ قد عرضها الى انحرافات خطيرة غريبة عن ايديولوجية الطبقة العاملة .

ـ بدون الدور السياسي الطليعي الذي ينهض به النظام الاشتراكي العالمي ضد الامبريالية ، يصعب تصور هذا النهوض العارم لحركة التحرر الوطني ، التي تحظى بدعم جبار من جانب الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية العالمية . فالنظام الاشتراكي العالمي هو القوة الحاسمة في النضال ضد الامبريالية . «ان الحزب والشعب السوفيتي بأسره يعتبر من واجبه ان يساند الكفاح المقدس للشعوب المستعبدة والحروب العادلة ضد الامبريالية ومن اجل التحرر» ـ برنامج الحزب .

ـ رغم السمات العالمية لثورة اكتوبر ، فإن الاحزاب الشيوعية والعمالية تعمل في ظروف مختلفة جداً . وكل حزب ـ انطلاقاً من مبادئ الماركسية ـ اللينينة ، واخذه بالحسبان الظروف الوطنية الملموسة ـ هو الذي يحدد اتجاه واساليب نضاله ، وطريقه السلمي او غير السلمي... او الجمع الصحيح بين الاشكال السلمية وغير السلمية للثورة .

ـ ضرورة الالتزام بالنهج الطبقي ، والصلابة في المبادئ ، والمرونة في التكتيك... والتنويع في اساليب النضال ضد الامبريالية .

ـ التأكيد على اهم مبدأ من مبادئ الثورة ـ وهو : اعداد الطليعة تنظيمياً وسياسياً وفكرياً . اي ضرورة وجود الحزب الثوري المسلح بالنظرية العلمية ، وبخطة ستراتيجية وتكتيكية صحيحة . فالحزب هوالذي ينير للشعب الطريق المؤدي الى المستقبل الشيوعي .

ـ مجابهة التحريفية التي تعني التخلي عن المواقع البروليتارية الطبقية ، واحلال

مفاهيم بورجوازية وبورجوازية صغيرة من الطراز القديم والجديد محل الماركسية - اللينينية - بريجينيف . «ذلك ان اي تهاون من قبل الشيوعيين في العمل الايديولوجي - كما يقول لينين -.. يؤدي الى تعزيز نفوذ الايديولوجية البورجوازية» .

ـ «ان التنازلات للنزعة القومية... كثيراً ما تكون سمة مشتركة بين الانتهازية اليسارية والانتهازية اليمينية» - بريجينف .

ـ «ان القربى السياسية والايديولوجية ، والرابطة او التماثل بين الانتهازية والاشتراكية القومية - كما يقول لينين - هي امر لا شك فيه ابداً .

ـ ولهذا فإن الدعوة الى «استقلالية» الاحزاب ، مناقضة لمبادئ الاممية البروليتارية التي تجمع في وحدة عضوية بين الاستقلالية ، من جهة ، وبين المسؤولية ازاء مصائر النضال العالمي المشترك ضد الامبريالية من جهة اخرى .

ـ ضرورة الجمع بين الاستقلالية والتضامن والحق المعترف به لكل حزب في رسم سياسته ، طبقاً لظروف وخصائص بلده ، وبين المسؤولية ازاء المصالح المشتركة للحركة الثورية العالمية .

ـ التأكيد على مبادئ الاستقلال ، والسيادة ، والمساواة في الحقوق بالنسبة للبلدان الاشتراكية ، وبالنسبة لمختلف الفصائل الوطنية للحركة العمالية والشيوعية العالمية .

ـ «ان الاحزاب الشيوعية او احزاب الطبقة العاملة وجميع الشغيلة ، هي في الوقت نفسه حاملة راية المصالح الوطنية... وان اكبر اسهام في قضية الاشتراكية والاممية البروليتارية في البلدان الرأسمالية ، سيكون استيلاء الطبقة العاملة او حلفائها على السلطة» . - الوثيقة الصادرة عن الاجتماع .

ـ «ان الشعب الفيتنامي الذي يقاتل بتصميم ضد الامبريالية ، ويقف الى جانبه الاتحاد السوفيتي وجميع البلدن الاشتراكية ، هو شعب لا يقهر» - الوثيقة .

ـ «ان الوضع الراهن يتطلب تعزيز التضامن الكفاحي بين شعوب البلدان الاشتراكية ، وجميع فصائل الحركة العمالية العالمية ، وحركات التحرر الوطني في النضال ضد الامبريالية» - الوثيقة .

ـ «ضرورة تعزيز التحالف الثوري بين حركة التحرر الوطني ، والدول الوطنية الفتية ، وبين بلدان الاسرة الاشتراكية» ـ بريجنيف .

ـ ضرورة الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لتوحيد جهود هذه الاحزاب والمنظمات مع جهود الاحزاب الشيوعية في النضال ضد الامبريالية ـ الوثيقة .

ـ تحقيق وحدة عمل الشيوعيين وكل القوى المعادية للامبريالية ، من اجل الاستخدام الاقصى لكل الامكانيات الجديدة المتوفرة ، من اجل شن هجوم واسع على الامبريالية وضد قوى الرجعية والحرب .

ـ مجابهة دعوات القادة الصينين الذين يعتبرون الحرب «ظاهرة ايجابية» ، والذين فرضوا على الشعب الصيني شعار «تحمل الجوع واستعد للحرب» ، بعد ان تحولوا من انتقاد سياسة التعايش السلمي الى سياسة التحريض على الحرب ، لدى وقوع بعض الازمات الدولية الكبرى... ثم راحوا ينظمون النزاعات المسلحة على حدود الاتحاد السوفيتي ، ويوجهون النداءات لحروب كبرى ضد «التحريفية السوفيتية» .

ـ تنامي بأس النظام الاشتراكي العالمي ـ بامتلاكه اسلحة عصرية فائقة القدرة ، وامكانات اقتصادية وعلمية وسياسية ضخمة... جعلته يتحول الى القوة الرئيسية في سير تطور المجتمع الانساني ، ويرجحان ميزان القوى الى جانبه بالنسبة للمعسكر الرأسمالي .

ـ ضرورة الدفاع عن السلم ـ حيث «يمكن نقل القنابل النووية القادرة على محق مناطق شاسعة من العالم في بضع دقائق... وهلاك الملايين من الناس ، وتحويل كنوز الحضارة والثقافة العالمية الى اطلال ورماد ـ الوثيقة .

ـ «ان النضال من اجل السلام ، يعني النضال ضد سياسة العدوان والحروب التي تمارسها الامبريالية ، وضد مختلف اشكال التدخل ، وانتهاك استقلال وسيادة الشعوب ، وضد سياسة «توازن الرعب» .

ـ «ان انتصار ثورات التحرر الوطني ليست مرتبطة بحرب عالمية . كما ان الاشتراكية ليست بحاجة الى الحرب لكي تنتصر... فالمستقبل لافكارها ومبادئها ، وكل سير التأريخ يشير الى انتصارها المحتوم وهلاك الرأسمالية...

ـ «ان الامبريالية ، بالرغم من انها عدوّ خطير وخطر ، فإنها لم تصبح اقوى مما كانت عليه .

ـ «ان الحركة الثورية العالمية تواصل سيرها قدماً الى الامام... كما ان الهجمات المضادة التي لجأت اليها الامبريالية ،لم تنجح في تغيير نسبة القوى لصالحها» ـ الوثيقة .

ـ «تتوفر الان امكانيات فعلية لحل المسائل الاساسية لعصرنا في مصلحة السلم ، والديمقراطية ، والاشتراكية ، وتسديد ضربات جديدة للامبريالية» ـ الوثيقة .

ـ «ان الامبريالية مضطرة لان تأخذ بعين الاعتبار نسبة القوى على الصعيد الدولي... ان مراهنتها على شن حرب عالمية جديدة تزداد صعوبة وخطراً عليها... ولهذا تلعب ورقة الحروب المحلية... «ان هناك تناقضاً بين سياسة القوة التي تمارسها ، وبين امكانياتها الفعلية» ـ الوثيقة .

ـ «مع تغير نسبة القوى على المسرح العالمي ، يمكن لنضال الشعوب ان يحقق اهدافه بنجاح مضمون وفي مهلة تأريخية اقصر» ـ الوثيقة .

ـ «ان التعايش السلمي لا يعني مسالمة الامبرياليين والرجعيين... انه شكل من اشكال الصراع الطبقي الذي يمكن ان يأخذ كل مداه التأريخي ، وان يصبح «اطاراً» للمنافسة السلمية بين الاشتراكية والرأسمالية على الصعيد العالمي ، وشكلاً من اشكال الصراع بين المعسكرين . «والتعايش السلمي لا يعني بقاء الوضع الراهن في العالم على ما هو عليه... انه ـ بالمفهوم اللينيني ـ يعني مواصلة عملية الصراع من اجل انتصار الاشتراكية على النطاق العالمي... انه يهيء ظروفاً افضل لممارسة اقصى واوسع اشكال النضال واكثرها تنوعاً ، من اجل تحقيق اهداف الطبقة العاملة وكل الشغيلة... دون اللجوء الى حرب عالمية بين الاشتراكية والرأسمالية .

ـ ان التعايش السلمي لا يعني تحريم الحروب الوطنية والطبقية... او استبعاد اساليب الكفاح المسلح... انه ليس تكتيكاً بل سياسة مبدأية ، اساسها النظري هو التعاليم اللينيينة حول مكان الامبريالية في التأريخ وامكانية انتصار الاشتراكية في بلد واحد... حيث ينشأ وضع لا يعود فيه من سبيل لحل التناقض بين الاشتراكية

والرأسمالية غير الحرب ، او الاخذ بمبدأ التعايش السلمي كشكل للعلاقات الدولية بين الانظمة الاجتماعية المختلفة...

ـ «ان سياسة التعايش السلمي لا تناقض حق الشعوب المضطهدة في النضال من اجل حريتها بجميع الوسائل التي تعتبرها ضرورية ـ مسلحة ام غير مسلحة...»... انها تقف حاجزاً بوجه محاولات الامبريالية للتغلب على تناقضاتها باللجوء الى تشديد حدة التوتر والابقاء على بؤر الحرب... انها لا تؤدي الى تجميد الواقع الاجتماعي والسياسي ، ولا اضعاف النضال الايديولوجي ، بل انها تنشط تطور النضال الطبقي ضد الامبريالية على النطاق الوطني والعالمي» ـ الوثيقة .

ـ «ان البلدان الاشتراكية اذ تسلك سياسة التعايش السلمي ، فأنها تنطلق من الموضوعة الماركسية القائلة بعدم تصدير الثورات... وبمراعاة هذه السياسة تنفتح اوسع الامكانيات لتطوير العلاقات ، وتسوية المشاكل الدولية ، وتحقيق الانفراج ، وتطوير الروابط الاقتصادية والتجارية ، والعلمية ـ التكنيكية ، والثقافية ذات النفع المتبادل» ـ بريجنيف .

ـ «في النضال الضاري الذي نخوضه ضد العالم الامبريالي ، بجهودنا الجماعية ، يصنع السلاح الجبار للدفاع عن الدول الاشتراكية . وهو في الوقت نفسه سلاح الحرية لاولئك الذين يخوضون النضال ضد الامبريالية» .

ـ «ان ثورتنا هي حصن السلم بالنسبة لجميع الذين يناضلون ضد خطر حرب عالمية جديدة «اننا بالدفاع عن الاشتراكية ، ندافع عن مستقبل البشرية» ـ بريجنيف .

ـ ان الامبريالية عاجزة عن استعادة المبادرة التأريخية التي فقدتها او قلب وجهة التطور للعالم الحديث .

ـ «ان ما يقرر الاتجاه العام لتطور الانسانية هو : النظام الاشتراكي العالمي ، والطبقة العاملة العالمية ، وكافة الشعوب الثورية» ـ الوثيقة .

تلك هي بايجاز رؤية الاتحاد السوفيتي ، والبلدان الاشتراكية ، والحركات الشيوعية العالمية الى العالم ومسيرة التأريخ .

وتلك هي الصورة عن التحولات الجذرية في مضامين واتجاهات وسمات

العصر ، وبالتالي : تحول ميزان القوى لصالح الاشتراكية على الصعيد الدولي ، وقدراتها على التحكم في سير الاتجاه العام للتطور التأريخي .

لقد كانت هذه التحليلات والاستنتاجات المستخلصة من صلب النظرية واحكامها القطعية ، هي في الاساس الدافع والمحرك للوجهة ، والسياسة ، والموقف من جانب الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى (وليس الواقع) . وعلى اساسها وفي ضوئها ، تم اعتماد آليات وانظمة ووسائل لوضع هذه المبادىء قيد التطبيق ، ومن بينها ـ كما اسلفنا منظمة (حلف وارشو) ، و (مجلس التعاضد الاقتصادي والتعاون المشترك) لاحكام وتنظيم الاوضاع في المنظومة الاشتراكية العالمية ؛ الى جانب معاهدات الصداقة والتعاون مع البلدان المستقلة حديثاً ، والقروض والمساعدات ، ومواقف الدعم العسكري والسياسي المقدمة لها... ثم سياسة التعايش السلمي التي تجسدت اخيراً في اتفاقية (هلسنكي) للامن والتعاون مع الدول الرأسمالية ؛ واتفاقيتي (سالت) للحد من الاسلحة النووية الستراتيجية ـ وذلك بانتظار اختمار وانفجار الازمة العامة للرأسمالية ، وسقوطها في نهاية الامر بعد تكامل جبروت الاشتراكية على نطاق العالم! «فالنظام الرأسمالي» ـ على حد قول بريجينيف ـ هو اقوى وآخر نظام طبقي شهدته البشرية»!

فما الذي تحقق من هذا كله؟ وكيف؟

لم يتحقق الحلم والنبوءة ، ولا التلاحم والوحدة ، في كيان الاسرة الاشتراكية او الحركة الشيوعية العالمية . فقد كان مؤتمر موسكو للاحزاب الشيوعية والعمالية آخر المؤتمرات ؛ واستمرت القطيعة والخصومة مع الصين ، وقبلها مع يوغوسلافيا والبانيا ، ثم رومانيا ، وبولندة ، ثم احزاب عديدة ، وخاصة الاحزاب الشيوعية في ايطاليا ، وفرنسا ، واسبانيا ، والهند ، وبريطانيا ، واليابان... رغم تواصل الدعوة الى استعادة الوحدة والتضامن ، باسم الاممية والمبادئ واحكام التأريخ . كذلك لم تتحقق الكيانات والاطارات المعتمدة للوحدة والتلاحم بين اعضاء الاسرة الاشتراكية العالمية باهدافها المعلنة ، جراء التناقضات في داخلها ، وضعف الاداء في وظائفها ، وعواقب التجاوز على مبادئها ـ وخاصة فيما يتعلق بمواقف الاتحاد

السوفياتي وحلف وارشو من تطورات الاوضاع في هنغاريا ، وجيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، وبطبيعة تكوين وفعالية مجلس التعاضد الاقتصادي للدول الاشتراكية في اوروبا وبمشاركة كوبا وفيتنام .

ونظراً لاهمية هاتين التشكيلتين في بنية النظام الاشتراكي العالمي ، فسنتوقف عندهما ملياً ، ولنقيم دورهما في المجالات العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية... وبالتالي عدم قدرتهما على الصمود بوجه الاعصار الذي عصف بالاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي .

* * *

يمكن القول مبدئيا ، ان اقامة حلف وارشو ، (معاهدة وارشو للصداقة والتعاون المتبادل) كانت رداً على اقامة (حلف شمال الاطلسي) بين الدول الامبريالية ، وخاصة بعد ضم المانيا الغربية الى الحلف . كما أن اقامة (مجلس التعاضد الاقتصادي) كان بمثابة رد على اقامة (اللجنة الاوروبية للتعاون الاقتصادي) التي تحولت فميا بعد الى ما سُمي ب«المجموعة الاوروبية» . وكل هذا كان صحيحاً ومبرراً في ظروف الحرب الباردة وسياسة المجابهة بين المعسكرين . ولكن هاتين المؤسستين لم تضما جميع الدول الاشتراكية .

ـ فقد استبعدت يوغوسلافيا مثلاً من حلف وارشو ، وكذلك دول اشتراكية اخرى خارج اوروبا ؛ وانسحبت منه فيما بعد كل من البانيا ورومانيا ، كما انسحبتا من مجلس التعاضد الاقتصادي . في حين انضمت اليه كل من كوبا وفيتنام في اوائل السبعينات ، وارتبطت به وفق اتفاقات خاصة كل من العراق وفنلندة والمكسيك . ومع ذلك فان فعالية هاتين المؤسستين كانت مرتبطة اساساً بالاتحاد السوفيتي - حيث لكل منهما مقره في موسكو ، وفي كل بلد من بلدان الاسرة الاشتراكية قوات سوفيتية ضخمة مرابطة بصورة دائمة ، وعلى رأس الحلف ، منذ أوائل السبعينات القائد السوفيتي رئيس الاركان السابق - (المارشال كوليكوف) . كما كانت المناورات المشتركة ، والتدريس والدراسة في المعاهد العسكرية السوفيتية ، والخطط ووظائف اللجان المختلفة ، تتم بمبادرة وفعل موسكو . ولم يكن

هذا الحلف عسكرياً صرفاً ، بل كان ايضاً وسيلة لتوحيد المواقف في السياسة الخارجية للاسرة الاشتراكية ، وذلك من خلال المجلس الذي كون في اطار الحلف وهو (مجلس وزراء الخارجية) ، و(اللجنة الاستشارية) ، فضلاً عن (المجلس العسكري) و(لجنة الدفاع) ، كما كان اداة لتأمين الوحدة الايديولوجية والسياسية . ورغم ان هذا الحلف قد برر وجوده بمواجهة حلف شمالي الاطلسي ومرابطة القوات الامريكية في اوروبا الغربية ، ولاسيما في ظروف تجدد الحرب الباردة وتصاعد خطر المواجهة ، الا انه استنفد طاقات وقدرات ضخمة على حساب الشعب السوفيتي ، وذلك لتحقيق التكافوء مع الغرب بل ومحاولة التفوق عليه[٦] . ورغم ما كان معلناً عن طبيعة هذا الحلف من انه حلف (للدفاع المشترك) عن سائر دول الاسرة ، والتزامه بمبدأ الاستقلال والسيادة الوطنية لكل بلد في الاسرة المتأخية ، والنص خصوصاً على عدم التدخل ، فقد دشن هذا الحلف مسيرته ، بالتدخل العسكري في هنغاريا عام ١٩٥٦ ، ثم في جيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، ثم في بولندة عام ١٩٨١ ، كما سبق أن بيّنّا . وقد استحدث ذلك انشقاقات وازمات داخل المعسكر ا الاشتراكي ، وخلافات مع العديد من الاحزاب الشيوعية في اوروبا خاصة . وازاء هذا الوضع ، بادر الاتحاد السوفيتي الى تبرير تدخله في جيكوسلوفاكيا من خلال اعلان «مبدأ بريجنيف» ، الذي سبقت الاشارة اليه[٧] والذي اسهم في الواقع في تشديد الصراعات والخلافات بين الدول الاعضاء في هذا الحلف ؛ ثم آل - كما شهدنا - الى المطالبة برحيل القوات السوفيتية عن هذه البلدان .

وقد اقترنت هذه التدخلات العسكرية - كما هو معروف - باحداث تغيرات جذرية في البنية السياسة والحزبية ، واججت المشاعر المعادية للاتحاد السوفيتي في هذه البلدان (وكنا شهوداً عليها قبل الانهيار) .

- ففي هنغاريا مثلاً - كانت هناك مطالبة شعبية باقصاء (راكوزي) الستاليني النزعة ، ومحاكمة رئيس البوليس السريّ ، ورد الاعتبار لضحايا القمع ، واعادة الجبهة الوطنية الشعبية التي كانت قائمة قبل الحرب . كما تطورت هذه المطالب الى الدعوة الى حرية الصحافة ، واجراء انتخابات حرة ، والسماح باقامة احزاب معارضة ، وانتهت

الى مطالبة القوات السوفيتية بالانسحاب . ونتيجة ذلك ، تولى (أمري ناج) زمام السلطة ، واعلن استجابته لرحيل القوات السوفيتية ، والخروج من حلف وارشو ، كما اعلن حياد هنغاريا ـ على غرار ما تم في النمسا وفنلندة بعد خروج القوات السوفيتية . ولكن ما حصل هو دخول القوات السوفيتية الى البلاد في ٤ تشرين الثاني ، واعلان تشكيل حكومة ثورية بزعامة (كادار) الذي ادان الحركة ، وكان من قبل قد ناهض الستالينية فاودع السجن لمدة عشر سنوات ، واعتمد منهج خروشوف المعتدل ؛ ولكنه حاول دون جدوى ، اختيار نموذج خاص من الاشتراكية يتلائم مع ظروف هنغاريا . ولكن القوات السوفيتية حالت دون ذلك . واخيراً ، فقد تم القضاء على المقاومة ، واعتقال قادة العمال ـ الذين قاموا بحل اللجان الحزبية في المعامل ، واضطر (امري ناج) الى الالتجاء الى السفارة اليوغسلافية...

وكانت عواقب ذلك كله ، نقمة شاملة بين السكان وفي داخل الحزب نفسه ضد الاتحاد السوفيتي ، وتفاقم نزعات الاستقلالية والتجديد ، والاندفاع في التعامل الاقتصادي والتجاري مع الغرب ؛ واستمرار المطالبة بالخروج من حلف وارشو . حيث كان هذا الحلف مكلفاً جداً ، وخصوصاً بعد ان فرض الاتحاد السوفيتي على حلفائه زيادة ميزانيات الدفاع بنسبة اضافية تعادل نحو ٥٪ من مجموع الناتج الاجمالي وذلك في عام ١٩٧٩[٨] ، وفي ظرف بدأت فيه هذه البلدان تعاني من صعوبات اقتصادية مشتدة ، رافقها تصاعد كبير في حجم الديون للدول الرأسمالية .

ـ اما ما حدث في جيكوسلوفاكيا ، فقد كان غزواً مسلحاً مفاجئاً ، اتخذ اثر اجتماع سريّ لبلدان الحلف ، وبمعارضة يوغوسلافيا ، والبانيا ورومانيا ، والصين ، وحكومات واحزاب عديدة خارج الاسرة . وقد سبق ذلك ابعاد (نوفوتني) واحلال (دوبجيك) ـ صديق بريجينيف محله . ولكن برنامج العمل الذي اصدره الحزب في نيسان (اي بعد الغزو بثلاثة اشهر) قد تضمن الدعوة الى اختيار طريق خاص الى الاشتراكية ، واطلاق حق المنافسة الاقتصادية في حدود (نهج يوغوسلافيا ، وافكار بخارين ، وبرنامج كوسيجين ـ فيما يتعلق باللامركزية في الاقتصاد ، وتطبيق نظام الحوافز والموازين الحسابية)... الخ . كما تضمن (برنامج العمل) الدعوة الى احترام

الشرعية الاشتراكية ، وتأمين الضمانات ضد خرق الشرعية ، وضد مركزية السلطة ، والحق في تكوين المنظمات والاحزاب ، واعادة الائتلاف الحزبي لعام ١٩٤٨ ، واطلاق حرية الرأي والصحافة بعد الغاء الرقابة عليها وعلى النشاط الثقافي ، مع تطوير العلم لخدمة الاقتصاد ، واحترام حقوق الانسان ، واقامة النوادي والجمعيات... الخ . وفي ١٠ آب اصدر الحزب ما يدل على توجه جديد نحو الديمقراطية الداخلية . وبعكس ما فعل (امري ناج) لم يطالب دوبجيك بالخروج من حلف وارشو .

ومع ذلك ، فقد اقتحمت القوات السوفيتية جيكوسلوفاكيا في ليلة ٢١ آب ١٩٦٨ ، باسم الالتزام الاممي ازاء البلدان الاشتراكية الشقيقة ، واحل (هوساك) محل دوبجيك الذي اعتقل وابعد الى الاتحاد السوفتي ، وتمّ اخماد الحركة ، واستجواب ومحاسبة الكثيرين من قادة ونشطاء الحزب ، وبخاصة جمهرة المثقفين والمصلحين الاقتصاديين . والغريب في الامر ، ان اشد المقاومين للتدخل ، كان العمال ـ مثلما حدث في هنغاريا .

وكانت النتيجة ، استجواب الآلاف من اعضاء الحزب ومعاقبة الآلاف منهم ، حتى بلغ عدد المطرودين من الحزب نحو (١,٥) مليون عضو . وكانت النتيجة ، شأن مثيلتها في هنغاريا... نقمة شاملة امتدت عبر العقود اللاحقة ، وتكرست اخيراً في مطالبة اول بلد اشتراكي بخروج القوات السوفيتية من جيكوسلوفاكيا باسرع وقت ممكن . هذا ، وقد اقترن وجود وفعل حلف وارشو باحداث ومواجهات في مناطق عديدة من العالم مثل : العدوان على مصر ، والحروب العربية ـ الاسرائيلية ، وازمة برلين ، وازمة الكاريبي ، والانقلاب العسكري في بولونيا ، والحرب الفيتنانية ، وحشد الصواريخ الجوالة في اوروبا ، واستمرار النزاع السوفيتي ـ الصيني . كما اقترن بتحول بعض البلدان الاشتراكية الى العمل في اطار حركة عدم الانحياز ـ مثل يوغوسلافيا ، وكوبا ، وغير ذلك من المشاكل التي اثقلت كاهل الاتحاد السوفيتي... واخيراً التدخل العسكري في افغانستان من جانب الاتحاد السوفيتي وحده ـ دون مشاركة اي من بلدان حلف وارشو(٩) .

اما (مجلس التعاضد الاقتصادي) ، فقد اعتبر تجسيداً لمبدأ الاممية البروليتارية ـ حيث نص برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي على «ان تعزيز وحدة النظام الاشتراكي العالمي على اساس الامميـة البروليتارية ، هو شرط ضروري لنجاحات لاحقة تحرزها جميع الدول الاشتراكية فيه» . وقد برر قيام هذا المجلس بمقولة لينين حول «عالم لا يتسع لايّ امتياز او ظلم انسان لانسان» ، وكذلك بمزايا النظام الاشتراكي العالمي الذي يتيح اقصى قدرة لتطوير اقتصاد كل بلد ، استناداً الى سيادة وتماثل علاقات الانتاج فيه ، والى مبدأ التقسيم العالمي الاشتراكي للعمل . وقد قيل في هذا ، ان تقسيم العمل العالمي للرأسمال ، يجري عبرالمزاحمة الضارية ، بينما يتم في العالم الاشتراكي وفق قانون التطور المنهاجي المتناسق . فكل بلد يستطيع ان يستخدم ، لا موارده فحسب ، بل موارد سائر البلدان الاشتراكية الاخرى ، وذلك على نحو عقلاني ، وللتعجيل بتطوير الاقتصاد والنهوض برفاهية الشعب في جميع البلدان الاشتراكية . فالتقسيم الاشتراكي للعمل يجمع بانسجام وتناسق مهام تطوير الاقتصاد في كل بلد ، والمهام الاممية لتطوير النظام الاشتراكي العالمي بكليته .

ومن هنا ، فهو يستلزم التخصص والتعاون في الانتاج ، وبالتالي تخفيض النفقات ، وتحسين نوعية المنتجات ، وتحقيق التكامل ، ثم التماثل بين مستويات التطور الاقتصادي في سائر البلدان الاشتراكية . ويتطلب هذا التعاون تنسيق خطط الاقتصاد الوطني ، والسياسة الاقتصادية ، وتنظيم التجارة الخارجية ، وتبادل المساعدة العلمية والفنية والتجارب الاقتصادية والتكنيكية ، واعداد الملاكات المتخصصة ، ومنح القروض .

كان هذا من بين اهم ما تضمنه البرنامج البعيد المدى للدورة (الثالثة والعشرين) للمجلس ، بهدف تطوير التكامل الاشتراكي باضطراد ، تحقيقاً لرؤية لينين ب«تعاونية عالمية للشغيلة»! وقد تحقق شيء من ذلك في الواقع ، حيث انجز بناء منظومة الطاقة الكهربائية (السلام) ، وخط (الصداقة) لنقل النفط من منطقة الفولغا الى البلدان الاشتراكية في اوروبا . وقد تضمن برنامج المجلس ـ الى جانب التأكيد على مباديء

المساواة واحترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل ـ الدعوة الى تبادل التجربة ، واسداء العون المتبادل بالمواد الاولية ، والمنتجات الغذائية ، والآلات والاعتدة... وبالتالي تكوين وتثبيت مباديء وعلاقات اقتصادية عالمية من طراز جديد ، هي مباديء التعاضد الاشتراكي والتعاون الاخوي .

ـ وبصدد **التجارة** فقد قيل ان لا مجال فيها للفوضى والمزاحمة ، والتقلبات العفوية في الاسعار ، والمبادلات غير المتكافئة ، واستثمار او نهب بلد لاخر ـ كما هو الحال في الرأسمالية . ولهذا فالسوق الاشتراكية لا تعرف مصاعب تصريف البضاعة ، لأن قدرتها الاستيعابية هي في تعاظم مستمر ـ نظراً لتصاعد نمو الانتاج والارتفاع المستمر لمستوى حياة الشغيلة .

ـ اما **القروض** (وكان عبؤها يقع على عاتق الاتحاد السوفيتي وحده) فكانت تمنح بدون فائدة او بفائدة شحيحة ، كما كان يتم تسديدها ببضائع من منتجات هذ البلد او ذاك . واحياناً يتعذر تسديدها (كما تمّ مثلاً بالنسبة لكوبا) . وهكذا كانت **المقايضة** لا التبادل النقدي ، هي الالية الرئيسية ـ رغم انشاء (بنك التعاون الاقتصادي) عام ١٩٦٣ لتمويل بعض المشاريع المشتركة بين بلدين ، وكذلك (بنك التوظيفات) ـ الى جانب عمارة شامخة على النهر في موسكو لادارة شؤون المال والاقتصاد لدول هذا المجلس .

ـ وبشأن **التعاون العلمي** ، واصلت الادبيات السوفيتية حديثها عن «كتمان الاسرار التكنيكية ومنجزات العلم من جانب الاوساط والشركات الرأسمالية» ، بينما يتحقق افضل واوسع اشكال التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدان الاشتراكية من خلال تبادل آلاف الوثائق[١٠] .

ـ واخيراً ، فإن الدورة (الخامسة والعشرين) للمجلس قد اقرت عام ١٩٧١ برنامجاً شاملاً لتطوير التعاون ، وصولاً الى **تحقيق التكامل الاقتصادي الاشتراكي** ـ وذلك خلال عشرين عاماً . كما اكدت على ان هذه العملية التي ستقوم الاحزاب والحكومات في هذه البلدان بضبطها بصورة منهاجية ، ستؤدي الى التقريب بين اقتصادياتها ، وتكوبن بنية عصرية عالية الفعالية للاقتصاد الوطني في كل منها ،

مستندة الى «احدث منجزات العلم والتكنيك، واصوب انواع الانتاج وفرة، والى الطليعية في التكنولوجيا» ـ كما جاء في قرار المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي حول التكامل الاقتصادي.

ـ كما قيل بأن الدورة (السادسة والعشرين) للمجلس قد اكدت على صحة الخطة وتطوير عملية التكامل، مما يثبت «الافضليات الفعلية للنمط الاشتراكي من العلاقات الاقتصادية الدولية»... وبالتالي، «فأن تطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي، سيسهل في المستقبل تنمية التجارة العالمية، والتعاون الانتاجي والعلمي والتكنولوجي الشامل بينها وبين البلدان الاخرى ـ اي البلدان الرأسمالية والبلدان النامية»[١١].

واخيراً، فان التكامل الاقتصادي الاشتراكي عملية موضوعية ومحتمة، يمليها المستوى الرفيع الذي بلغته القوى المنتجة في البلدان الاشتراكية، وافضليات الاشتراكية وقوانينها الاقتصادية على الصعيد العالمي. **«ان نجاح التعاون الاقتصادي، وتعاظم جبروت المعسكر الاشتراكي، هما ضمانة انتصار الاشتراكية في المباراة الاقتصادية على الرأسمالية»!**

الا ان التخصص في التصنيع مثلاً لم يتم على اسس مجدية واختيارات صحيحة. وعملية التكامل قد واجهت ـ الى جانب المعارضة من بعض البلدان ـ صعوبات كبرى وخاصة من خلال انعدام نظام فعال موحد وملزم للاسعار، حيث احتفظت كل حكومة بحقها وبحريتها في تحديد أسعار السلع ـ بصرف النظر عن القيمة الحقيقية لها. وقد ادى ذلك، مع صعوبات تبادل العملة، الى تقييد مدى حركة التجارة والتبادل بين البلدان الاشتراكية، وبالتالي اقتصار التبادل التجاري على نظام المقايضة، من خلال اتفاقات ثنائية وليست جماعية ـ كما جاء في البرنامج او في قرارات المجلس.

ورغم الحديث عن ازمات الرأسمالية فقد شهد عقد الثمانينات نمواً اقتصادياً في الولايات المتحدة واليابان خصوصاً، كما شهد استقراراً اقتصادياً في كل من المانيا الغربية، وبريطانيا، وفرنسا ـ بينما شهد الاتحاد السوفيتي وبلدان اوروبا

الشرقية ركوداً اقتصادياً ، تصاحب مع اختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات لدى سائر الدول الاشتراكية في اوروبا (باستثناء المانيا) ، مع عجز في امكانية تسديد الديون المستحقة للدول الرأسمالية ، وذلك جراء الاندفاع في طريق التوسع في التعامل التجاري والاقتصادي مع الغرب ، بعد تحقيق مبدأ «الوفاق» وعقد اتفاقية هلسنكي عام ١٩٧٥ ، واتفاقيتي (سالت) للحد من الاسلحة النووية والستراتيجية في ١٩٧٢ و ١٩٧٩ . وقد ادى ذلك الى هبوط نسبة التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي وغيره الى (٥٠٪) مع بلغاريا ونحو (٣٠٪) مع البلدان الاشتراكية الاخرى . وجراء هذا الوضع ، ولدوافع اخرى ، اضطر الاتحاد السوفيتي وبلدان شرقي اوروبا الى التوجه نحو بلدان العالم الثالث في آسيا ، والشرق الاوسط ، وافريقيا ، وامريكا الوسطى ـ حيث قامت في هذه المناطق حركات تحررية و «انظمة ثورية» تلقت الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية من جانب الاتحاد السوفيتي ، واقامت علاقات التضامن والتعاون ، الى جانب العلاقات التجارية مع المعسكر الاشتراكي ، التي شغلت مبيعات السلاح اهم جانب فيها . وانطلاقاً من موضوعة «التوجه الاشتراكي» التزم الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية بتقديم الدعم الشامل لهذه البلدان المفتقرة الى الموارد او ذات الهياكل الاقتصادية المتخلفة ، الى جانب توريدات الاسلحة ، وتقديم القروض ، واقامة المنشآت الاقتصادية واستقبال الآلاف من الطلبة والمتدربين في الجامعات ، وفي المعاهد العسكرية . وكانت النتيجة اثقال كاهل الشعب الاتحاد السوفيتي بالتزامات ثقيلة غير مؤسسة على رؤية واقعية ـ حيث انهارت معظم هذه الانظمة ـ كما في اثيوبيا ، والصومال ، وغانا ، ومالي ، والكونغو ، واليمن ، وافغانستان وغيرها ؛ وترتبت للاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية على هذه البلدان «ذات التوجه الاشتراكي» ، احجام هائلة من الديون غير القابلة للسداد ، الى جانب غيرها مثل الهند ، ومصر ، والجزائر ، وتونس ، وليبيا ، والعراق ، وسوريا ، والسودان ، واندونسيا ، وبورما ، وعدد من بلدان افريقيا .

وفي سياق هذا التوجه في السياسة الخارجية والنظرة الى العالم ، وجد الاتحاد

السوفيتي في حركة عدم الانحياز نصيراً له ضد الامبريالية ، في حين ان الواقع لم يكن هكذا تماماً . فقد قامت هذه الحركة ـ كما هو معلوم ـ بمبادرة من يوغوسلافيا والصين والهند ومصر ، ثم فتحت ابوابها لسائر الدول بما فيها بعض الدول الاشتراكية . وقد اسفر الامر عن تكوين تكتل عالمي هش ، ضم (اثنتين وتسعين) دولة ، من بينها دول عديدة ترتبط بوشائج قوية وبالتزامات سياسية وعسكرية واقتصادية مع الدول الغربية ، او تنتهج نهجاً عدائياً مكشوفاً ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي .

وعلى الضد من الرؤية المتفائلة لتعاظم وحدة وتلاحم المعسكر الاشتراكي مع مرور الزمن ، فقد شهدت العقود الاخيرة ، اعراضاً متفاقمة من تعارضات وخلافات داخل هذا المعسكر ، بحيث يمكن القول ان التعاون والتنسيق الحقيقي مع الاتحاد السوفيتي ، قد اقتصر على بلغاريا ، والمانيا الديمقراطية ، وجيكوسلوفاكيا . اما الدول الاخرى ، فقد اندفعت نحو اقامة وتطوير علاقات اوسع فاوسع مع الدول الرأسمالية في ميادين الاقتصاد والتجارة والمال . كما اختار بعضها وبمعزل عن الاتحاد السوفيتي الانتماء الى عضوية بعض الوكالات الاقتصادية والتجارية الدولية ، والى (صندوق النقد الدولي) و(البنك الدولي) وغيره . وكانت وراء هذا التوجه ، صعوبات اقتصادية بدأت تواجهها هذه البلدان ، مما اضطرها الى طلب القروض لمعالجة الاختلالات المتفاقمة في موازين المدفوعات ، والحصول على العملات الاجنبية لاغراض الاستيراد ، مع السعي لتجاوز الحظر على تصدير بعض السلع والتسهيلات التكنولوجية من الغرب[١٢] .

هذا ، وقد اقترنت مجمل هذه الاعراض في بنية النظام الاشتراكي العالمي ، باعراض من التمحور والانقسام ، وذلك بالارتباط مع استمرار وتفاقم النزاع السوفيتي ـ الصيني ، حيث انضمت الى المحور الصيني بلدان مثل يوغوسلافيا والبانيا ورومانيا ، وعدد من الاحزاب وخاصة في فرنسا ، وايطاليا ، واسبانيا ، التي اجتمعت في مدريد عام ١٩٧٧ وقررت اعادة النظر في المبادئ الرئيسية للماركسية ـ اللينينية ، ولاسيما فيما يتعلق باستقلالية الاحزاب والانظمة ، ونبذ مفهوم الثورة والعنف

الثـوري ، ودكـتـاتورية البـروليـتـاريا ، وشـرط الاسـتـيـلاء على السلطة ، واحـتـرام الديـمقـراطية والقيم الانسـانية الاوروبيـة[١٣] . وقـد اثر ذلك كله على مكانة ودور الاتحـاد السوفـيـتي في اوروبا ، وادى الى اطلاق فكرة «عـدم وجـود مـركـز قـيـادي» للحركة الشيوعية العالمية ، وانهاء عقد الاجتماعات الدوليـة للحركـة الشيـوعية العالمـيـة ـ رغم الجـهـود التي بذلت طوال عـقـدين من الزمـان ، لاسـتـعـادة عقـد هذه الاجتماعات ، وخاصة من قبل الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية وحوض البحر الابيض المتوسط .

* * *

وهكذا ارتطمت النظرات والمبـاديء النظرية ، ثم المـمـارسـات المطوعة لحكم هذه الاحكام بالواقع ، مما استحدث وولد مصاعب ومشاكل متفاقمة ، وتناقضات واختـلالات خطيرة في كيـان ووظائف الاسـرة الاشتـراكيـة العـالمـيـة وتفـاعـلاتها الداخلية ، وعلاقاتها بالعالم .

وكـانت النتيجة ، هي الوهن والتفكك في مـفـاصل وعـتـلات هذا الكيـان... ثم انهياره المثير .

الهوامش

(١) كنا ، مثل سائر الشوعيين في العالم ، قد اعتمدنا طريقة (ستالين) في «استشارة لينين» ، مثلما كان (لينين) هو الآخر «يستشير ماركس» ، على حد قوله . وكنا نبرر بالاقتباس ، صحة ومصداقية الرأي والموقف ؛ بل وكنا نسعى لتكييف و«تطويع» الواقع أحيانا لنصوص وأحكام النظرية ، التي وصفها لينين ، بأنها كلية الجبروت أو القوة (All-Powered) ، مبرراً هذا الحكم بايمانه المطلق بصحتها وصوابها ، بل عاد ليستكمل هذا الرأي بمقولة جاء فيها :

«إن الفلسفة الماركسية ، قد قدّت من سبيكة واحدة من الفولاذ ، بحيث لا تكاد تسقط واحدة من فرضياتها ، أو جزءاً جوهرياً منها حتى تنأى عن الحقيقة الموضوعية ، وتقع بالتالي فريسة لزيف بورجوازي رجعي» .

والحق ان الفلسفة الماركسية (لا النظرية الماركسية كلها بمكوناتها الثلاث المعروفة ـ بما في ذلك المادية التأريخية والاقتصاد) هي في الواقع صحيحة من حيث جوهرها المادي (أي المادية بمواجهة المثالية او الميتافيزيك ، وبمنهجها الد ايلكتيكي ، لا بكامل بنيتها ، وقوانينها ، وأحكامها ، ومقولاتها .

فالقانون الاول في الدايلكتيك (أي وحدة وصراع الاضداد) هو القانون العام والأساسي في الدايلكتيك ، لأنه هو مصدر الحركة والتطور ـ بصرف النظر عن تجلياته في النتائج والظواهر ـ كما هو الأمر في قانون التراكم الكمي المفضي حتماً الى تحول نوعي ؛ أو بروز حالة جديدة من وحدة وصراع الاضداد (وفق قانون نقض النقض) . فهذه التجليات من الحركة المحكومة بقاعدة التوارث ، ومفهوم «التطور اللولبي المتصاعد أبداً نحو الأرقى» ، دون أي توقف او انتكاس او انقطاع ، مع استبعاد أية حالة من حالات التلامس في مسارات الحركة أو الانغلاق في دائرة التطور ، ليس في الواقع قانوناً عاما وشاملاً لسائر أشكال الحركة وعمليات التطور .

كما ان تحكيم (الثلاثية) المألوفة في الدايلكتيك ـ أي المسألة ونقيضها ، ثم مصيرها المتجسد دوماً في وحدة متجددة عليا أو أرقى (أي قانون نقض النقض) ، هو منهج تبسيطي متعارض مع جوهر الدايلكتيك ، ومع حركة ووقائع التأريخ ، وعمليات التطور البالغة التعقيد ، وخاصة في المجتمع ، وفي أشكال الحركة والتغيير في العلوم الطبيعية أيضاً .

ورغم صحة ومصداقية الشواهد والأمثلة التي أوردها كل من (أنجلز ولينين) عن تلازم وصراع الاضداد في النظام الشمسي ، والفيزياء ، والكيمياء ، والميكانيك ، والرياضيات ، والكائنات العضوية... وأخيراً الذرة ، وكذلك ما اورده لينين في مؤلفه (المادية والنقد التجريبي) ، إلا أن تعميم ذلك على المجتمع ، وعلم الاجتماع ، وخاصة ما يتعلق بتحكيم قانون الصراع الطبقي في مسيرة التأريخ وعلاقات المجتمع ، وتعميم ذلك على نظرية المعرفة والعلوم الطبيعية أيضاً ، هو ضرب من الافراط في التعميم والجمود ، والمغالاة في الأحكام أو قطعية الأحكام .

كما أن الأمثلة الأخرى التي استمدت من الفلسفة أو القشرة الأرضية ، وأنماط الملكية ، وعلاقات الانتاج ، وعملية التعاقب الحتمي والمتماثل للتشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية... الخ كانت أشبه بشواهد تبريرية على صدقية وصواب فعل ، ما سُمي بـ«القوانين العامة» في الدايلكتيك وفي المادية التأريخية ، حيث

وصل الأمر الى حد الحديث (لأغراض تبرير وتعاقب ثلاثية الدايلكتيك) ، عن :
- المادية البدائية ، ثم المثالية ، ثم المادية العلمية!
- المشاعية البدائية ، ثم الملكية الخاصة ، ثم الملكية الاشتراكية!
وأخيراً
- الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاع ، الرأسمالية... التي ستخلي مكانها حتماً وبصورة قطعية للإشتراكية .

والواقع ، ان قانون (نقض النقض) كان موضع تساؤل من جانبي منذ ثلاثة عقود من الزمان ، وأنا أتابع ، بشغف وايمان واعجاب ، دراسة الفلسفة الماركسية والدايلكتيك الماركسي . وهذا ما توقفت عنده ، في مقالتين نشرتهما في مجلة (الثقافة الجديدة) عام ١٩٦٠ .

وقد كانت الاولى في العدد (١٥) بعنوان (نقض النقض) ، والثانية في العدد (١٦) بعنوان (الصراع الطبقي ودوره في تفسير التأريخ) . أما الثالثة فكانت بعنوان (دايلكتيك التحالف) الذي نشرته في مجلة (الطريق) اللبنانية عام ١٩٨٥ . ومن خلال هذه المقالات حاولت البرهنة على ان أياً من هذين القانونين ، ليس قانوناً عاماً . إلا أني التزمت - كما هو معهود ومألوف - منهجاً محكوماً بالموارية والحذر ، وبعض التناقض والتعارض في التحليل والحكم ، مع اعتماد المسايرة والمصانعة لما كنت أؤمن به أو أخشى معارضته من مبادئ وأحكام - شأن غيري من الكتّاب الشيوعيين في كل مكان .

(٢) تطبيقاً لمبدأ التضامن الأممي ، بادرت السلطة السوفيتية الفتية آنذاك ، الى دعم حركات التحرر في تركيا وافغانستان وايران . كما عرض لينين تقديم العون المادي والسياسي ، للحركة التحررية المصرية (بقيادة سعد زغلول) ، وجرت محاولات للاتصال بـ(لينين) من جانب زعماء ثورة العشرين (في العراق) ، ومن جانب بعض الزعماء (الاكراد) .

وهكذا كان الموقف أيضاً أزاء الجمهورية الديمقراطية الشعبية في (اسبانيا) عام ١٩٣٦ عندما بادر (الكومنترن) الى تنظيم أوسع حملة عالمية للتضامن الأممي ، بعد الحملة التي سبق أن نظمها لدعم ثورة اكتوبر وتحت شعار «ارفعوا أيديكم عن روسيا» . فقد توجّه للقتال في اسبانيا - كما هو معروف - نحو (٣٥) ألف متطوع من (٥٤) بلداً - بما فيها العراق - كما ارسل الاتحاد السوفيتي الى المناضلين الاسبان المئات من المقاتلين والدبابات والمدافع ، والعشرات من سفن التجهيزات والأعتدة . وقد واصل (لينين) التأكيد على الواجبات الأممية للدولة الاشتراكية الأولى ازاء الامم والشعوب الضعيفة والمظلومة ، وقال مثلاً :

«إننا سنبذل كل جهد لتعزيز التلاحم مع المنغوليين ، والفرس ، والهنود ، والمصريين ، وسنعمل على ان نقدم لهذه الامم كل ما يلزم من مساعدات نزيهة» .

(٣) جاء في النداء الصادر عن اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو عام ١٩٦٩ ما يلي :

«يا شعوب البلدان الاشتراكية! أيها العمال! أيتها القوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية! أيتها الشعوب المتحررة حديثاً! أيها المضطهدون!

إتحدوا في الكفاح المشترك ضد الامبريالية ، من أجل السلم والتحرر ، من أجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية ، ومن أجل الاشتراكية» .

وتعقيباً على هذا النداء ، نشرت في حينها مقالة بعنوان (التضامن الاممي طريق الانتصار على الامبريالية وصيانة المصالح الوطنية والقومية) أوردت فيه بعض ما كنت مؤمناً بصدقه وصوابه ، حيث قلت مثلاً :

- «ان التضامن الاممي لم يعد في عصرنا هذا آيديولوجية الشيوعيين فحسب ، بل عقيدة الملايين من الشغيلة والشعوب المناضلة ، وجزءاً من السياسة الخارجية للعديد من الحكومات التقدمية...» .
«... إن عصرنا يتميز باغتناء مضامين التضامن الاممي ، واتساع مقاييسه ليشمل جميع فصائل الحركة الثورية - أي : المنظومة الاشتراكية العالمية ، وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ، وحركة التحرر الوطني» .
«... لقد وضعت التجربة التأريخية المعاصرة العديد من الحكومات والأحزاب ، أمام ضرورة حسم الخيار بين الامبريالية والاشتراكية ، وانهاء موقف الحياد بين الدول الكبرى...»
«... إن مهمة المناضلين الوطنيين الأوفياء لمصالح أوطانهم ومصائر شعوبهم ، هي أن يختاروا طريق الاممية ، طريق التحالف والتعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى» .
وفي خاتمة المقالة ، عبّرت عن تقديري الرفيع لمبادرة العراق لعقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي . ووفق هذا الايقاع نشرت مقالة مماثلة في أواسط السبعينات بعنوان (لولا أكتوبر) وقد تضمنت اطراء لا نظير له (لثورة اكتوبر) والاتحاد السوفيتي ومواقفه ومأثره .
لقد كانت هذه الرؤى والاحكام ، والتطلعات والاحلام ، مستمدة من صميم قناعاتي - أسوة بغيري من الافراد والاحزاب والحركات والحكومات في مختلف أنحاء العالم .
كما كانت - ومازال - رغم كل ما حدث من خيبات وانكسارات ، موضع مراجعة أو تبرير!

(٤) بعد التدخل في هنغاريا وجيكوسلوفاكيا... اضيف الى هذه المبادىء ، مبدأ تبريري يقول : بأن الاممية الاشتراكية ، إنما تعني أيضاً التعاضد الرفاقي المتبادل ، وحماية البلدان الاشتراكية من تطاولات الامبرياليين وقوى الردة!

(٥) كنت ضمن وفد الحزب الشيوعي العراقي في هذا المؤتمر ، وقد بذلت جهداً مضنياً لاقناع السوفيت والاحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية والبلدان الاخرى ، بقبول مبادرتنا لاقرار حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني - بما في ذلك تكوين دولته الوطنية المستقلة . وقد أيدتنا في هذا الطرح الاحزاب الشيوعية العربية ، والحزب الشيوعي الاسرائيلي فقط . ومن المؤاخذات على مواقف بعض الاحزاب في هذا المؤتمر ، هي معارضة الاقتراح الذي قدمته الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية ، حول ضرورة إصدار بيان بادانة الاحتلال الاسرائيلي (الذي وقع في نفس اليوم الذي إنعقد فيه المؤتمر قبل سنة واحدة) . ولدى تلاوة النص من قبل (بريجنيف - الذي كان يرأس جلسة الافتتاح) ، وطلبه الموافقة على اصداره ، نهض (تشاوشيسكو) واعترض عليه واستطاع إقناع الآخرين برفضه!

(٦) زار العراق في اواسط السبعينات وزير الدفاع السوفيتي (الماريشال جريشكو) ، الذي همس لي آنذاك ، وكنت جالساً بجانبه على مائدة العشاء ، قائلاً : لقد حققنا التفوق العسكري على الغرب من سائر الوجوه... وما عليهم الا ان يحملوا حقائبهم ويأتوا الى موسكو اذا ما ارادوا التعايش معنا بسلام .

(٧) التقيت (كادار) في احد دور الراحة في هنغاريا ، فوجدته شخصاً متواضعاً هادئاً ومتسامحاً . فقد اخبرني انه تعرض لمعاملة مهينة في السجن ، وان مدير السجن كان يناوله كأس الماء ويرغمه على شربه بعد ان يبصق فيه . ومع ذلك فأنه لم يفكر بمحاسبته او الانتقام منه . كما اعرب لي عن مخاوفه ، وحتى عدم المامه بمفهوم «الاشتراكية المتطورة» .

(٨) سبق ان اوردنا ارقاماً عن الحجوم الهائلة للمعدات والاسلحة في بلدان اوروبا الشرقية - والتي بلغت مع كلفة

مرابطة القوات السوفيتية في هذه الفترة نحو (١٠٠) مليار روبل - اي ما يعادل ١١ - ١٣٪ من اجمالي الناتج القومي للاتحاد السوفيتي . وقد اقترن سحب هذه القوات بمشكلة عصية على الحل - كما بيّنّا - وهي ايجاد المأوى والعمل للملايين من الجنود السوفيت في بلادهم .

(٩) سبق ان نشرت مقالة طويلة عام ١٩٧٩ في «الثقافة الجديدة» بررت فيها غزو افغانستان .

(١٠) في احدى اجتماعات حلف وارشو ، قدمت بعض البلدان الاشتراكية احتجاجاً ضد الاتحاد السوفيتي الذي زود مصر مثلاً باسلحة اكثر تطوراً وفعالية مما هو موجود لديها ؛ ولكن دون جدوى - حيث استمر الحال على ما هو عليه في هذه البلدان وحتى النهاية .

(١١) ظل التعاون التجاري بين البلدان الاشتراكية ، وبينها وبين البلدان الرأسمالية ، يقوم اساساً على مبدأ المقايضة ، كما ظلت نسبة هذا التعامل محدودة بالقياس الى التجارة مع البلدان النامية . وقد شهد التعامل مع البلدان الرأسمالية منذ اواسط عقد السبعينات بعض التطور من حيث التبادل النقدي ، بعد انتساب عدد منها الى المؤسسات المالية الدولية .

(١٢) لم تكن اية عملة من عملات البلدان الاشتراكية قابلة للتحويل او الاستبدال الا بالروبل السوفيتي . وقد شهدت هذه البلدان ، بما فيها الاتحاد السوفيتي انتعاشاً في نشاط السوق السوداء لتبادل العملات . كما تراكمت على البلدن الاشتركية جميعها ديون للغرب بآلاف الملايين ، وبلغت نسبة الفوائد المستحقة او خدمة الديون في بولونيا مثلاً اكثر من ١٠٠٪ عام ١٩٧٠ . وبسبب الركود الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ، والتزاماته المرهقة ازاء الفيتنام وكوبا وبلدان التوجه الاشتراكي وغيرها من بلدان العالم الثالث ، اضطر الى رفع اسعار النفط والخامات التي كان يقدمها الى البلدان الاشتراكية باسعار مخفضة ، مقابل السلع المصنعة والخدمات . وقد شهد الوضع منذ اوائل عقد السبعينات خاصة ، تفوق الانتاجية والاداء الاقتصادي في بلدان اوروبا الشرقية على الاتحاد السوفيتي - الذي اعلن دون سواه من البلدان الاشتراكية - انه دخل مرحلة البناء الشيوعي!

(١٣) شاركت كمندوب عن الحزب الشيوعي العراقي ، في مؤتمر الحزب الشيوعي الايطالي عام ١٩٨٠ ، واطلعت على وثائقه وشعاراته ، وخاصة شعار «المساومة التأريخية» الذي سخر منه رئيس وفد الحزب الشيوعي السوفيتي امامي ، ولكنه تجنب ادانته لدى القاء كلمته . كما استفسرت من رئيس الحزب الشيوعي الايطالي ، لدى لقائي القصير معه ، عن مضمون واهداف هذا الشعار ، الا انني لم افهم منه سوى ضرورة التحالف مع الحزب الديمقراطي المسيحي . وقد تجنبت - شأن الآخرين - ، عدم التطرق الى هذا الشعار الرئيسي من شعارات المؤتمر لدى إلقاء كلمتي .

ملحق تكميلي

كانت هذه المحاور الستة ، وما اوردنا في مداراتها من اختلالات واخطاء في بنية النظرية وفي الممارسة والتطبيق ، هي المفاعيل والمقوضات للنظام الاشتراكي العالمي . ولتثبيت تبرير مصداقية هذا الاستنتاج او الحكم ، نورد ـ بالاضافة الى ما سبق ـ مزيداً من الحقائق والوقائع ومن الادلة والبراهين ، استكمالاً لصورة ومعالم هذا الوضع ، وتوضيحاً لاسباب ودوافع انهياره وتفككه(١) .

لم تكن روسيا القيصرية ـ كما بينا ـ ناضجة او مهيأة للاشتراكية ـ كتشكيلة اقتصادية اجتماعية وسياسية وحضارية متفوقة على الرأسمالية . فلم تكن الرأسمالية قد تكاملت او استكملت بنيتها ، ولا نقول استنفدت دورها التأريخي في روسيا او بلدان اوربا الشرقية . اما في البلدان الاخرى ـ كالصين ، وفيتنام ، وكوريا ، وكوبا... فلم تكن قد سادت او هيمنت على ميادين الاقتصاد وعلاقات الانتاج . والوضع نفسه ينطبق على بلدان متخلفة في آسيا وافريقيا ـ كالصومال ، وانغولا ، واليمن ، واثيوبيا التي سُميت اعتباطاً «بلدان التوجه الاشتراكي»! .

ورغم ان رواد الاشتراكية الاوائل قد اكدوا على حتمية زوال الرأسمالية لدى نضوج تناقضاتها ، وعلى حلول او احلال الاشتراكية كبديل او نقيض لها ، الا انهم اكدوا في الوقت نفسه على ان التحولات او الانقلابات التأريخية الكبرى لا تتحقق بالارادة او الفعل الانساني وحده ، بل بالارتباط مع نضوج وتكامل شروط هذه التحولات . وكان كارل ماركس هو القائل «بأن نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً لا يزول الا

اذا استنفد طاقته على التطور» .

ومعلوم ان (انجلز) كان يرى في بريطانيا البلد الأكثر تقدماً من حيث التطور الرأسمالي ، وبالتالي الأكثر نضوجاً للإشتراكية في حقبة تأريخية قادمة . كما لم يكن لا هو ولا (ماركس) قد حدد بلداً معيناً أو موعداً تأريخياً لثورة إشتراكية ناضجة في أي بلد من بلدان العالم . وكل ما في الأمر إنهما حاولا توجيه أنظار الشيوعيين في عهدهما الى ثورة بورجوازية في ألمانيا ، ستتم في ظروف تكون فيها الحضارة الأوروبية أكثر تقدماً... كما ستكون فيها البروليتاريا ـ على حد قولهما ـ أكثر نمواً وتقدماً . وبالتالي فـ«الثورة البرجوازية الألمانية ستكون بداية أو تمهيداً لثورة بروليتارية لاحقة» . وهكذا فقد ربطا ـ في مجمل تحليلاتهما وأحكامهما إمكانية بناء الاشتراكية أو إقامة النظام الاشتراكي ـ بتكامل البنية الاقتصادية للرأسمالية ، ونضوج العلاقات الرأسمالية في المجتمع ، كما ربطا إمكانية قيام الثورة الاشتراكية ونجاحها ، بمقدمات وشروط كثيرة ، وبخاصة حجم ودور الطبقة العاملة الصناعية (أي البروليتاريا) ، ومن ثم بتنظيمها وفعلها (أي من خلال حزبها الطليعي) ـ كما فعل (لينين) . ويمكن توثيق ذلك كله بمراجعة مؤلفات ماركس وأنجلز وخاصة (البيان الشيوعي) و (برنامج غوته) . هذا ، وبصرف النظر عما أوردنا سابقاً من ملاحظات أو مؤاخذات على الطابع القطعي في الاحكام التأريخية ، لرواد ومعلمي الماركسية ، فان أياً منهما ـ كما قلنا ـ لم يحدد بلداً رأسمالياً معيناً نضجت فيه شروط ومقدمات البناء الاشتراكي بصورة متكاملة . وكل ما في الامر ان الحديث عن ذلك كان يجري في إطار تطلعات مستقبلية ، وآفاق تأريخية ، وأحكام نظرية ، رغم تواتر الحديث آنذاك عن الثورة الاشتراكية . إلا أن الحديث عن هذه الثورة كان يتم بالارتباط مع نضوج الرأسمالية واستنفاذ دورها التأريخي ، وانفجار تناقضاتها ، وذلك على النطاق العالمي (أو على نطاق العالم الرأسمالي) . ولم تكن الثورة الاشتراكية تعني آنذاك تجاهل المراحل التأريخية ، أو تجاوزها في بلدان لم تتكامل أو تنضج فيها عناصر ومقدمات الرأسمالية ، وكل ما في الامر ـ وكما فعل لينين ـ هو استيعاب مهمات ثورتين في ثورة واحدة ـ أي تحقيق واستكمال مهمات الثورة البورجوازية الديمقراطية مثلاً في إطار الثورة الاشتراكية ـ وهو ما أطلق عليه فيما بعد «طريق التطور اللارأسمالي»!

ومعلوم ان التطلع الى الثورة الاشتراكية قد ساد وتعاظم في صفوف الحركة الاشتراكية العالمية قبل ثورة أكتوبر، وخاصة من جانب البلاشفة والاشتراكيين الالمان. وكان (كاوتسكي) أول من تكهن بانتقال الزعامة في الحركة الثورية العالمية الى السلاف، ثم تبعه (لينين) الذي أكد هو الآخر «على انتقال الزعامة في الحركة البروليتارية الثورية الى الروس» حيث قال: «كان من الاسهل على الروس ان يبدأوا بالثورة البروليتارية الكبرى». إلا أنه توقف لدى صعوبات البناء الاشتراكي في روسيا بسبب تخلفها الاقتصادي حيث قال: «سيكون من الأصعب عليهم مواصلة الثورة والسير بها حتى الانتصار النهائي - أي تنظيم المجتمع الاشتراكي تنظيماً تاماً». ثم عاد لينين فيما بعد ليكرس كل جهده اللاحق للثورة الاشتراكية وذلك بالارتباط مع ما وصفه بـ«تعاظم النهوض الثوري في روسيا بشكل لا سابق له من حيث الشدة». ولكنه - رغم كل تطلعاته وجهوده واحلامه - لم يتجاهل تخلف روسيا وعدم نضوجها للاشتراكية، ولكنه بررها لاحقاً من خلال مقولته بعد ثورة أكتوبر بأن «تخلف روسيا قد جمع بصورة أصيلة بين الثورة البروليتارية (ضد البرجوازية) والثورة الفلاحية (ضد الملاكين العقاريين)...» ولولا ذلك - على حد قوله - «لم نكن لنحقق النصر». أما قبل الثورة، وحتى أيلول عام ١٩١٧، فكان يقول «إن أية انتفاضة لن تحقق الاشتراكية اذا لم تنضج الاشتراكية اقتصادياً». وكان يتطلع الى هذا النضوج من خلال انتزاع او استيعاب الموروث من منجزات الرأسمالية، وبضمنها «رأسمالية الدولة الاحتكارية»، التي كان يرى «إنها الاعداد المادي الأكمل للإشتراكية» - التوكيد من لينين.

«إن الاشتراكية» - على حد قوله - «تطل علينا من نوافذ الرأسمالية المعاصرة... كما ان الاشتراكية ترسم معالمها عملياً، على أساس ان هذه الرأسمالية الاحتكارية أي رأسمالية الدولة الاحتكارية... قد قرّبت الانسانية، بشكل غير عادي من الاشتراكية»[٢].

وعلى خلفية ما تحقق من اندفاع ثوري والظفر بالجمهورية الديمقراطية، بعد ثورة شباط ١٩١٧، ارتأى ضرورة السير الى أمام وبأقصى سرعة - أي نحو الاشتراكية. إلا أنه ارتأى ان ذلك ينبغي أن يتم على مراحل محكومة بمستوى تطور التكنيك والمعرفة والثقافة.

ولم يتجاهل لينين حتى بعد انتصار الثورة ، التخلف الاقتصادي والتكنيكي لروسيا ، حيث ظل يميز بين النمط الراقي للنظام السياسي الذي تجاوزت فيه روسيا البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً ، والنمط المتخلف من الاقتصاد . وهذا ما اعترف به ستالين لاحقاً وعلى طريقته الخاصة ، حيث قال في إحدى خطبه (في شباط ١٩٣١) : «إن أبرز ملامح تأريخ روسيا هي الصفعات التي تلقتها جراء تخلّفها» . وأضاف : «إننا متخلفون عن البلدان المتقدمة خمسين أو مائة سنة... ويجب ان نلحق بها في غضون عشر سنوات» . كما ارتأى أن برنامجه للتصنيع «سيؤدي الى تصفية التناقض بين السلطة السياسية الاكثر تقدماً في العالم وبين البنية الاقتصادية الموروثة» .

والواقع ان ستالين كان هنا يتكئ على أحكام وتوصيات لينين الذي دعا الى اللحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة ، بل وتجاوزها ؛ حيث قال :

«إما ان نهلك ، او ندرك البلدان المتقدمة ، ونتجاوزها في الميدان الاقتصادي» ، التوكيد من لينين في مقالته (الكارثة المحدقة) . وعلى خلفية توصيفه للكوارث والمجاعات ، بل «الهلاك الذي أصبح يهدد روسيا جراء الحرب العالمية الاولى ، وتعطل مرافق النقل وانعدام البضائع» . أكد مرة اخرى قائلاً :

«إما الهلاك ، أو الانطلاق بأقصى سرعة الى أمام... فهكذا طرح التأريخ علينا هذه المهمة»!

وكان من قبل ومن بعد ، قد أكد وكرر مقولاته عن **الصبغة البورجوازية الصغيرة** لروسيا بالنسبة لغيرها من بلدان أوروبا الرأسمالية ، حيث إعتبر روسيا «بلد الفلاح الصغير»... وجراء ذلك «فستكون هناك قاعدة للرأسمالية أكثر صلابة من الاشتراكية» - على حد قوله . ولهذا دعا الى كهربة البلاد ، وإقامة القاعدة الأساسية للصناعة الثقيلة ، والأخذ بالتكنيك الحديث للانتاج ، والاستعانة بالخبرة الاجنبية ، والتطلع الى الاستثمار الاجنبي ، وحتى الاخذ بطريقة (تايلور) في تسريع الانتاج...الخ . ورغم رؤيته لتعاظم النهوض الثوري في روسيا ، إلا أنه ظل ينظر بمرارة الى النقص العددي للبروليتاريا الروسية والى «ضعف وعيها وتنظيمها»[٣] .

هذا وقد سبق أن توقفنا لدى أسماء عدد من مفكري وزعماء الحركة

الإشتراكية ، وخاصة في روسيا والمانيا ، الذين أكدوا على عدم نضوج روسيا للاشتراكية . حتى لقد قال أحد قادة البلاشفة ، إن دكتاتورية البروليتاريا في روسيا هي دكتاتورية الأقلية ضد الاكثرية ، وان البروليتاريين وفقراء الفلاحين ليسوا هم الذين يجسدون في الواقع هذه الدكتاتورية .

ورغم ان لينين كان قد تجاوز أحكام ماركس وانجلز بشأن الثورة البروليتارية العالمية من خلال موضوعاته حول التطور المتفاوت للاقتصاد في البلدان الرأسمالية ، وامكانية قطع السلسلة في أضعف حلقاتها ، أي إمكانية تحقيق الثورة الاشتراكية في بلد واحد أو أكثر ، إلا أنه وغيره من قادة البلاشفة قد ظلوا يتحدثون بيقين عن «الثورة العمالية العالمية المتصاعدة» ـ على حد قول لينين قبيل ثورة أكتوبر . كما ظلوا يتطلعون الى الانفجار والتعاقب الأكيد للثورات الاشتراكية في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوروبا على أقل تقدير . وهذا ما حدث فعلاً بعد ثورة اكتوبر ، واتخذ طابع ثورات ، وانتفاضات ، وتمردات ، واضرابات في المانيا ، والنمسا ، والمجر ، وفنلندا ، وبلغاريا ، وايطاليا وغيرها[٤] .

وهذا ما أكده الواقع ، وشهدت عليه (الوقائع والارقام) المعلنة ـ وخاصة بالنسبة لحجم الناتج القومي ، والدخل الفردي ، وبنية الاقتصاد ، وشحة السلع في السوق ، ومستوى معيشة السكان ، والوضع الاجتماعي للمواطنين ـ وغير ذلك من الاوضاع التي سنتطرق اليها لاحقاً .

لقد تطلبت الثورة الاشتراكية في روسيا مثلاً ، اقتصاداً كفوءاً ، أو قاعدة اقتصادية متقدمة ، كشرط لتشييد العمارة الاشتراكية الشامخة والمزدهرة والمتفوقة .

ولما لم يكن هذا متوفراً ، فقد اعتمدت لتحقيق ذلك برامج وتدابير مرهقة ، كما طبقت مناهج وخطط وسياسات «اشتراكية» مفرطة في المركزية والبيروقراطية ، وخاصة في ميادين التخطيط ، والبرمجة ، والادارة الاقتصادية ، الى جانب سياسات مماثلة في ميدان الصناعة ، وسياسات مدمرة في ميدان الزراعة ، وسياسات خاطئة في ميدان المال والتجارة ، وتخلف مزمن في البناء والخدمات ، وفي التكنولوجيا والعلم ، ومختلف جوانب الحياة الاجتماعية للسكان .

فمن منطلق الملكية العامة لوسائل الانتاج ـ باعتبارها المبدأ الاساسي في البناء الاشتراكي ومصدر السياسات والقوانين ـ كان التأميم الشامل لكل ملكية أو مرفق، وبالتالي فرض احتكار الدولة على الاقتصاد والمجتمع[٥].

أما من حيث السياسة الاقتصادية، فقد تم التركيز على الصناعة الثقيلة، وعلى الجماعية في الزراعة، وعلى تسريع وتائر الانتاج. وقد تطلب ذلك ـ كما هو معلوم ـ تعزيز الانضباط، وتعميم المباراة، والغاء العطلة الاسبوعية، وارغام المدراء والمسؤولين وسكرتاري المناطق والجمهوريات على تحقيق الارقام المستهدفة في الخطة الإقتصادية، بأي ثمن، الى جانب ارغام الفلاحين على الوفاء بالتزاماتهم ازاء الدولة من حيث المحصول السنوي ـ كما سنفصل ذلك لاحقاً. وقد اقترفت هذه السياسات والتوجهات ـ كما ذكرنا ـ بمخطط ستالين الذي عرف بـ«الانعطاف العظيم» والذي اقترن «بالتهجير العظيم» لملايين من الفلاحين (الكولاك) وغيرهم من الاقوام والشعوب، ثم استكمل بعملية «التطهير العظيم» للحزب من أبرز قادته وزعمائه. وكانت البداية لهذا الانعطاف العظيم، هو الخطة الخمسية الاولى للاعوام ١٩٢٨ ـ ١٩٣٣ والتي صدرت الاوامر بانجازها في ديسمبر ١٩٣٢ ـ أي خلال أربع سنوات، بدلاً من خمس سنوات. وقد تضمنت هذه الخطة تطلعات طموحة لم تبررها النتائج المتحققة. إذ لم يتحقق على سبيل المثال رفع انتاج الفحم الى (١٠٠) مليون طن كما ورد في الخطة بل الى (٦٤) مليون طن. كما لم يتحقق رفع انتاج النفط الى (٥٠) مليون طن في السنة، بل الى (٢١) مليون طن وكذلك الامر بالنسبة لخامات الحديد، والسبائك المعدنية التي لم تتجاوز نسبة المتحقق منها ٣٠ ـ ٤٠٪ مما هو مستهدف في الخطة.

ومع ذلك وبفعل الحماسة والاندفاع، والانضباط والاكراه، وتشغيل الملايين من المعتقلين في معسكرات العمل، تحقق نمو سريع في الصناعة الثقيلة ـ وخصوصاً في انتاج المكائن والمعدات، واقامة المجمعات الصناعية، ومصانع التعدين، الى جانب انجاز مشروع ضخم لانتاج الطاقة الكهربائية، ومصانع كبرى للجرارات... الخ[٦].

ولكن رغم هذه النجاحات الكبيرة فقد ترك هذا التوجه المفرط نحو الصناعة الثقيلة أثره السلبي على الصناعة الخفيفة وخاصة صناعة النسيج، والسلع المعمرة،

والاغذية ، والادوية ، والاسمدة... وغيرها من الصناعات التحويلية والاستهلاكية ، بل وحتى على حساب الزراعة . كما اقترن ذلك باهمال لمرافق النقل وبخاصة السكك الحديدية والطرق الريفية ، الى جانب الكثير من البنى التحتية ، والسكن ، ومرافق الخدمات ، مما أدى الى نقص مزمن في السلع الغذائية والحاجات المنزلية[٧] ثم في المعدات الكهربائية والالكترونية ، والكثير من الحاجات الشخصية .

ورغم تعظيم ما تحقق في العقود اللاحقة من تقدم في ميدان الصناعة الثقيلة ، فقد ظل حوالي نصف سكان الريف حتى عام ١٩٦٨ بدون كهرباء وتدفئة ، كما استمرت أزمة السكن في المدينة الى النهاية . ومع ذلك فقد قيل آنذاك ان الاتحاد السوفيتي سيتجاوز الولايات المتحدة في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية قبل عام ١٩٧٠ وسيكون على أعتاب الشيوعية قبل عام ١٩٨٠!

لقد اعتُبرت الخطة الخمسية الاولى انتصاراً باهراً آنذاك ، وذلك على خلفية المعاناة والمجاعات والخراب الموروث من الحرب العالمية الاولى وحروب التدخل والحصار الاقتصادي ، ومن ثم دمار الزراعة ، وهو ما كان لينين قد وصفه بـ«الكارثة المحدقة» ووضعه تحت هذا العنوان في مقالة تطرق فيها الى مجاعة زاحفة ، وكارثة متفاقمة... أشار فيها الى توقف في نقل الخامات والفحم الى المصانع ، جراء تعطل وارتباك وسائل النقل وسكك الحديد ، وكذلك نقل الحبوب الى السوق . كما اقترح حلولاً جذرية «لانقاذ البلاد من الهلاك» ـ على حد تعبيره ـ جراء النقص الحاد في البضائع والمنتجات... وكان هذا الوضع هو دافعه لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) وذلك بسبب حاجة روسيا الملحة لالتقاط الانفاس![٨] . وكان لينين في الواقع قد رأى في (النيب) خطة «ستستمر طويلا» إلا أن ستالين سرعان ما تخلى عنها معتبراً أنها قد استنفدت أغراضها! فهي على حد قوله ، سياسة تتعارض مع «الهجوم الاشتراكي على سائر الجبهات»! والواقع ان هذه السياسة التي ألغت احتكار الدولة للصناعة الصغيرة والمتوسطة وتجارة المفرق والخدمات ، قد رفعت الانتاج في الريف خصوصاً ، رغم استبقاء الفروع الاساسية في الاقتصاد بيد الدولة ، وخاصة الصناعة الثقيلة ، والبنوك ، والتجارة الخارجية وغيرها . وكان هذا ما سعى (بخارين)

اليه ، مؤكداً على تمسك الفلاح بالحقل او الاستثمارة الفردية ، وعلى ان الاقتصاد الفلاحي سيظل مصدراً لزيادة القوة الشرائية للفلاح ، واطعام عمال المدينة ، واقامة سوق لتبادل المنتجات بين المدينة والريف . كما ارتأى ان التصنيع القسري او التركيز على الصناعات الثقيلة سيخلق اقتصاداً غير متوازن . فمهما تطورت مرافق الصناعة الثقيلة ـ على حد قوله ـ فسيبقى العامل مفتقراً الى الغذاء والملبس والسكن والحاجات الاخرى .

* * *

استمر هذا النمط من الانتاج حتى عام ١٩٧٠ ـ حيث تضمنت الخطة الخمسية للاعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ، ولأول مرة توجهاً عملياً لتطوير الفرع (ب) من الصناعة ـ أي الصناعة الخفيفة والصناعات الغذائية ، وذلك لتدارك النقص الحاد في السلع الضرورية في السوق ، وخاصة الاغذية والالبسة والاحذية والحاجات المنزلية . ومع **ذلك ظلت النسبة الاعلى في توزيع موارد الاستثمار لصالح الفرع (أ) ـ أي الصناعة الثقيلة** . وكان الافتقار الى السلع والحاجات في السوق السوفيتي والذي استمر عقوداً من السنين ، واحداً من أهم مولدات الاستياء والسخط ، واشاعة الرشوة والفساد ، في هذا المجتمع الاشتراكي . فقد ظل المواطن السوفيتي محروماً أو غير قادر على امتلاك العديد من اصناف السلع الحديثة الصنع التي اصبحت من متطلبات الحياة العصرية ، وخاصة المعدات الالكترونية ، والادوات الكهربائية ، والحاجات المنزلية ، التي ظلت تصنف ضمن قائمة «السلع الكمالية» ، والتي كانت تباع في مخازن خاصة و«بالعملة الاجنبية» . كما أدى هذا النمط من الانتاج غير المتوازن الى نقص مزمن في مجال الخدمات ـ كالماء ، والكهرباء ، والتدفئة ، والغاز ، والصرف الصحي ، والمطاعم ، والحوانيت ، والمقاهي ، ودور السينما ، ومحلات غسل الملابس .

وقد تم تبرير هذه الحالة من خلال مقولات متكررة منها : انه كان من المستحيل على الاتحاد السوفيتي ، او على الدول الاشتراكية الفتية ان تصمد أمام التطويق الرأسمالي المديد ، وان تحقق هذه المنجزات الصناعية الكبرى ، لو لم تركز على بناء وتطوير قاعدة ضخمة من الصناعة الثقيلة . كما كان من المستحيل على الاتحاد

السوفيتي ان يصمد أمام الغزو الهتلري ، وان يحقق النصر على هذه القوة العسكرية والاقتصادية العاتية ، لو لا هذه القاعدة من الصناعة الثقيلة ، والمنجزات العلمية والتكنيكية ، التي كفلت تجهيز الجيش وجبهة القتال بمئات الالوف من الدبابات والمدافع والطائرات وبملايين الاطنان من القذائف والاعتدة .

ولتبرير هذا التوجه نحو الصناعة الثقيلة ، وبالتالي نحو التصنيع العسكري المتقدم ، وتركيز نتاج العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة على الميدان العسكري والسلاح المتطور الحديث ، وغزو الفضاء... الخ صيغت مبررات واحكام يصعب تفنيدها ، وهي ان صمود الاتحاد السوفيتي أمام الامبريالية العالمية بقواها العسكرية والاقتصادية الهائلة كان مستحيلاً أيضاً ، لو لا التكافؤ الذي حققه في مجال التسلح . وهكذا فعل المنظّرون وعلماء الاقتصاد والسياسة ، حيث ظلوا ينطلقون من تخلف الاتحاد السوفيتي لدى بدئه بالثورة واقامته النظام الاشتراكي وضرورة توجهه الاقتصادي نحو التصنيع الثقيل . بل وكانوا يتحدثون عن بلد ابتدأ بالبناء من الصفر تقريباً ، واستطاع في مهلة تأريخية قصيرة ، لا تتجاوز عمر الانسان ، وعبر المصاعب والكوارث التي ولدتها حروب التدخل والحرب العالمية والحصار الاقتصادي الرأسمالي ، ان يحل مهمة تصنيع بلاد شاسعة متخلفة اقتصادياً ، وبوتائر سريعة لم يعرف تأريخ الرأسمالية مثيلاً لها . كما استطاع ان يشغل المكان الاول في أوروبا والمكان الثاني في العالم من حيث انتاجه الصناعي ، وذلك جراء تركيزه على الصناعة الثقيلة ، «وتطبيقه الخلاق لنظرية التخطيط العلمي وقوانين التطوير المبرمج والمتناسق للاقتصاد الوطني»(٩) .

ولا يمكن بالطبع تخطيء هذا القانون او التقليل من اهميته في الانتاج والتخطيط ، ولكن الافراط في توجيه الارصدة الاستثمارية الى فروع الصناعة الثقيلة ، والمثابرة المزمنة على الالتزام بهذا التوجه عبر عقود طويلة من السنين ، بصرف النظر عن حاجة السوق ، وعن التطورات والمنجزات المتحققة ، وبالتالي استبقاء المواطنين جيلاً بعد جيل ، في حالة من الحرمان من السلع والحاجات الاستهلاكية الضرورية ، قد أدى ليس فقط الى خلق حالة من عدم التوازن في عملية الانتاج والتوزيع ، بل الى

خلق وتغذية سيكولوجية شعبية متفاقمة ، تتسم بمشاعر الحرمان والعوز والافتقار ، وبالتطلع والتلهف المرهق الى السلعة الرأسمالية والسوق الرأسمالي ، وبالتالي الى الرأسمالية كبديل «أفضل» او «نظام أفضل» من الاشتراكية! ، وهذا ما حصل ، وما كان يمكن تداركه ، من خلال محاولات (خروشوف) ومشروع (كوسيجين) الذي سنتطرق اليهما لاحقاً .

* * *

لم يحقق هذا النمط من الاشتراكية الذي طُبق في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى الاهداف والمثل والقيم الانسانية للاشتراكية ، وخاصة فيما يتعلق بالعدالة ، والمساواة الاجتماعية ، وتلبية الحاجات المادية والروحية للانسان ، وازالة التفاوت الطبقي او اقامة مجتمع لاطبقي ، او علاقات اشتراكية انسانية . فقد استمرت التمايزات في الاجور ، والرواتب ، والسكن ، والخدمات ، وتوزيع الوظائف ، والمناصب . وحتى التمايزات بين المدينة والريف ، وبين العمل اليدوي والعمل الفكري ، وبين القوميات والاجناس ، وبين الرجل والمرأة ، وقضايا الضمان الاجتماعي ، والتقاعد ، والثقافة ، والراحة ، والعمل ، وحتى السفر الى الخارج... الخ . ولم تتحقق في الواقع الالتزامات التأريخية ازاء الطبقة العاملة والكادحين والفلاحين ، الذين ظلوا الفئات الاكثر حرماناً ومعاناة ، بالقياس الى الفئات المتميزة من شاغلي المناصب في الحزب ، والدولة ، والجيش ، ومؤسسات الامن ، والمنظمات الاخرى ـ وفق التوزيع البيروقراطي للوظائف والمهمات ، وشيوع الوصولية والتملق والفساد...الخ . وبالتالي لم تتحقق المساواة الاجتماعية ولا المبدأ الاساسي في الاشتراكية وهو (لكل حسب عمله) . ورغم ما اعلن في البداية (ووفق ما اورده لينين) عن تحديد أجرة الموظف بما لا يتجاوز اجرة العامل الماهر ، فقد استمر التفاوت الشديد في الاجور بين مدير المصنع او المؤسسة ، او السكرتير الحزبي في المنطقة ، او رئيس السوفيت المحلي ، او الضابط او القائد العسكري والمسؤول الامني... او المتفرغ للعمل الحزبي وخاصة في المؤسسات الضخمة للجنة المركزية... الخ وبين العامل والفلاح والمواطن العادي .

كما استمر التفاوت في الاجر بين المعلم ، والمهندس ، والطبيب ، والعالم ، والكاتب ، والاستاذ الجامعي ، رغم شحة الاجور والرواتب . ففيما عدا الموظفين الحزبيين واصحاب الامتيازات في اجهزة الدولة الذين يستلمون ما معدله (٣٠٠) روبل في الشهر ، فان معدل رواتب واجور نحو ٩٠٪ من السكان كان بين (٧٠ ـ ١٥٠) روبلاً في الشهر . بل وكان هناك أجر شهري لا يتجاوز (٤٠) روبلاً لفئة من العاملات من النساء[١٠] .

وهكذا تكرست طيلة العقود الماضية ، حالة من اللامساواة الاجتماعية ، تجسدت فيما لا يقل عن (ستة) اصناف من العاملين باجور ورواتب متفاوتة جداً ، ومعظمها غير محكومة او مصنفة حسب الكفاءة والخبرة . كما ان هناك تفاوتا اومفاضلة بين المدن من حيث توزيع السلع ، والمواد الغذائية ، والخدمات ، والمساكن . فباستثناء العاصمة (موسكو) ونحو عشر مدن رئيسية ، كانت هناك حالة استمرت حتى عام ١٩٨١ ، وهي افتقار السوق في المدن الاخرى الى السلع الضرورية وخاصة اللحوم ، والمواد الغذائية ـ الى جانب أزمات السكن . ورغم الالتزام المبدئي للاشتراكية بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل وتأهيلها للعمل في مختلف المجالات ، فقد شهدت المرأة السوفيتية حالة من التمييز والمعاناة (سنتطرق اليها في موضعها) . فهناك مثلاً نحو ٧٠٪ من الممرضات والعاملات في المستشفيات يعملن بأجر قليل جداً . بل ان أجر الطبيبة ، او المعلمة ، او المهندسة ، هو أقل من أجر العامل الماهر في المدارس والمؤسسات والمعامل . وقد نُشرت في موسكو احصاءات تشير الى ان معدل اجر المرأة في الاتحاد السوفيتي هو نحو ٦٥٪ بالقياس الى أجر الرجل في مختلف ميادين العمل ، فضلاً عن أن ٦٠ ـ ٧٠٪ من أعباء العمل المنزلي يقع على عاتق المرأة[١١] .

أما التمايز بين المدينة والقرية ، فسنتطرق اليه لاحقاً ، ونكتفي بالقول هنا بأن نسبة سكان الريف الى المدينة قد استبقيت كما كانت في العهود السابقة ، أي نحو خمسة أضعاف سكان المدينة ، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية ، وبسبب القصور في توفير المأوى والسكن والعمل . ومن أجل ذلك ، أوجد (جواز السفر) ووضعت القيود على الهجرة والاقامة في المدن من جانب سكان الأرياف كما سنرى .

ولم تكن الحياة في المدينة أفضل منها في الريف ، وذلك ـ كما بيّنا ـ بسبب أزمة السكن ونقص الخدمات وشحة السلع والحاجات المنزلية . فعلى سبيل المثال ، تقرر منذ عام ١٩٥٨ زيادة الأرصدة ومواد البناء الموجهة لبناءالمساكن بمقدار (٧٠) مليون متر مربع في السنة يتم تقسيمها على العوائل بنسبة (٦) أمتار مربعة للعائلة المكونة من ٣ ـ ٤ أشخاص! ومع ذلك فقد استمرت المشاركة في السكن من قبل بضع عائلات أحياناً في شقة واحدة ، أو المشاركة في المطبخ والحمام والمرافق الصحية . وجراء ذلك كان يتم تقسيم الغرفة الواحدة أحياناً بحواجز وستائر (وهذا ما شاهدناه عياناً) . كما استمر النقص في الخدمات الضرورية وخاصة الماء والغاز والتأمين الصحي ، التي لم تشمل أكثر من (٦٠٪) من مجموع المساكن . أما التدفئة في بلد الصقيع والجليد فلم تتجاوز ٢٦٪ والماء الحار ١٤٪ . ولكن الكهرباء قد عمم فيما بعد ،وشمل جميع المساكن ، وخاصة بعد القرار الذي إتخذ في أواسط السبعينات . ولم يتحقق بالطبع ما تقرر من تخصيص (شقة مستقلة) للعائلة الواحدة ، وخاصة المتزوجين . ولتجاوز هذه الأزمة ، سُمح باقامة التعاونيات السكنية ، لقاء قروض من الدولة ولمدة (١٥) سنة ، كما سُمح ببناء البيوت الخاصة التي أصبحت تشكل نحو ثلث عدد المساكن في المدن التي تبنيها الدولة ، وسُمح أيضاً بتبادل الشقق أو استبدالها وبحق بيعها عند الحاجة . ومع ذلك ظلت أزمة السكن وضيق المساكن ونقص الخدمات قائمة الى النهاية . .وهذا ما اقترن الآن بأزمة عصية على الحل ، وهي إيجاد المساكن لعدة ملايين من الجنود والضباط الذين تقرر سحبهم من أوروبا واعادتهم الى وطنهم ، وكذلك بالنسبة لبضعة ملايين من الروس النازحين من الجمهوريات السابقة . لقد كان أحد الأسباب في هذه الأزمة ، هي تركيز الانتباه وتوجيه الأرصدة الى بناء المصانع ، ومحطات توليد الطاقة ، ومنشآت التكرير ، ومصاهر المعادن ، والمناجم وغيرها ، الى جانب التركيز على بناء المنشآت العسكرية والبنايات الرسمية ، وذلك على حساب المساكن والمدارس ، والمعاهد ، والمستشفيات ، وأيضاً على حساب المؤسسات والمرافق الاخرى التي كانت تحظى باهتمام أقل وهي : المطاعم والنوادي والمقاهي والحوانيت ، ودور السينما وغيرها من

أمـاكن التـسليـة والراحـة . ولذا انتـقلت مـعظم المطاعم والنوادي الى المـصـانع والمؤسسات والجامعات والمعاهد . كما امتلكت بعض المصانع المصحات ، وقصور الطلائع ، وبعض المرافق التعليمية والخدمية .

ورغم بعض الاصلاحات ، توالت في المدينة أزمة النقص في السلع المنزلية ، وخاصة الراديوات والمسجلات والتلفزيونات والغسالات والثلاجات والمكانس الكهربائية ومكائن الخياطة . الى جانب نوعياتها الرديئة[١٢] . وكان على العائلة ان تنتظر سنوات للحصول على هذه الحاجات المنزلية التي لم تكن الخطط الاقتصادية توليها الاهتمام اللازم . فحتى أواسط الستينات مثلاً لم تطرح في السوق السوفيتي أدوات التسجيل الكهربائية ، والحاسبات الالكترونية ، أو أجهزة الفيديو... ولم يتجاوز الانتاج من التلفزيونات أكثر من (مليون) جهاز ، ومن الغسالات الكهربائية (٨٨٠) ألفاً ومن الثلاجات (٣٠٠) ألف ، ومن المكانس الكهربائية (٧٥) ألفاً... الخ وذلك في بلد يبلغ عدد سكانه (٢٨٠) مليوناً .

غير أن بعض السلع الرأسمالية كانت موجودة ومعروضة للبيع بالعملة الصعبة ـ كما بيّنّا ـ في مخازن خاصة للسياح الاجانب ورجال السلك الدبلوماسي وحائزي العملة الاجنبية ، الى جانب مخازن خاصة للضيوف الاجانب وبعض المتنفذين في الحزب والدولة . والواقع ، أن فريقاً من هؤلاء المتنفذين ، لم يكونوا يعانون من أزمات السكن أو نقص السلع والخدمات . فكان لدى كل فرد في القيادة أو الجهاز الحزبي او الحكومي ، بيته الخاص في المدينة ، الى جانب منزله الريفي الخاص الذي يقضي فيه عطلته الاسبوعية ، فضلاً عن المصحات الخاصة لذوي النفوذ والمكانة ، وكذلك المشافي ودور الراحة والاستجمام والسياحة . وفي مقابل ذلك ، كان هناك الملايين من الشباب وخاصة غير المتزوجين ، الذين يقيمون في المجمعات السكنية (Hostels) أو يفتقرون الى السكن ، او يتسللون خفية للاقامة في المدن لدى بعض الاقارب او الاصدقاء .

ومن المشاكل التي كان أو ظل يعانيها المواطن السوفيتي ، الى جانب الانتظار سنوات طويلة للحصول على شقة للسكن ، واضطرار الفلاح في التعاونيات للسكن في

الاكـواخ ، هو الارتفـاع الحاد في أسـعـار الملابس والاحـذية ، وخـاصـة المـعـاطف في فـصل الشـتـاء ، حيث يحـتـاج العـامل الى أجر سنة كـاملة لشـراء بدلة ، او مـعطف ، او حذاء ، والى أجرة سنوات لشراء هذه الحاجيات لأفراد عائلته . كما ان هذه الحاجات كانت دوماً من نوعيات رديئة ومتماثلة أو أحياناً غير متوفرة في أسواق المدن الاخرى - باسـتـثناء مـوسكو ولننغـراد وكـيـيف - (وهي المـدن المـفـضّلة التي يقـصـدها السـيـاح الاجانب) . وكذلك الامر فيما يتعلق بتوفير الادوية والمرافق الصحية ، في الكثير من المدن والقرى .

* * *

ومن المـشـاكل الكبرى التي ظل يعـانيـها المجتمع السـوفـيتي ، هو وضع المرأة والعائلة والاطفال . حيث آلت الحرب - بالاضافة الى حملات التهجير والابعاد الى مـعـسكرات العـمل والاعـتـقـال - الى مـوت المـلايين من الشـبـاب والآباء والازواج ، وبالتـالي الى اخـتـلال خطيـر في التـركـيـب السـكاني والتكوين الاجـتـمـاعي والسايكولوجي للشعب . فقد ظلت نسبة النساء في الاتحاد السوفيتي أكبر بكثير من نسبة الرجال والى النهاية . وجراء ذلك ، عاش ملايين الاطفال دون آباء ، وملايين النسـاء دون أزواج . ومـرد هذه الحـالة الفـريدة في العـالـم - أي الاخـتـلال الخطيـر في تركـيب السكان - يعـود الى استـشـهـاد أو موت أو هلاك المـلايين من الرجـال . وتشير الاحصاءات المعلنة مؤخراً الى أن عدد الضحايا في الحرب العالمية الثانية قد بلغ نحو (٢٠) مليوناً ، جراء الاخطاء الكبرى في السياسات والخطط العسكرية ، والهزائم والكوارث التي تعرض لهـا الاتحـاد السـوفـيـتي في بدء الحـرب واثناء بعض المـعـارك الكبرى . وهو رقم يفوق خسائر جميع الدول المتحالفة ومعها المانيا النازية وايطاليا واليـابان أيضـاً ، وبنسـبـة (٤٠ - ٥٠) مـرة أكـثـر من خـسـائـر كل من الولايات المـتـحـدة وبريطانيا . كما تشير هذه الاحصاءات الى سياسة التهجير والقمع والابعاد والموت في مـعـسـكرات الاعـتـقـال والعـمل ، الى جـانـب هلاك نحـو (٥) مـلايين مـواطن جـراء المجاعات المتكررة في العشرينات والثلاثينات ، وضحايا حرب التدخل ، وكذلك مئات الالوف من الاسرى الذين أعيدوا الى الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب

العالمية الثانية ، حيث اعتقلوا ورحّلوا الى معسكرات العمل ، أو أبعدوا الى مناطق نائية في الاتحاد السوفيتي . وهكذا بلغ عدد الضحايا والموتى من الرجال ، خلال ثلاثة عقود من الزمان ، نحو (٤٠) مليوناً من الرجال ، ومعظمهم من الشباب .

جراء هذا الوضع اضطرت المرأة والملايين من النساء للانخراط في العمل من أجل العيش أو إعاشة أطفالهن ، كما ألقى هذا الوضع على عاتق المرأة أعباءً مرهقة . فقد بلغت نسبة العاملات من النساء نحو ٨٦٪ من مجموع عددهن في الاتحاد السوفيتي ، وذلك بسبب الافتقار والحرمان ، أو لعدم كفاية راتب أو أجر الزوج لاعالة الاسرة . كما ترتّب على المرأة ان تنهض بالعمل المنزلي ، وأن تمضي وقتاً طويلاً في الركض نحو روضة الطفل ، وسيارة نقل الركاب ، ومكان العمل... ثم التوقف طويلاً في الطوابير لدى مخازن المواد الغذائية ، ثم العودة الى الروضة وواسطة النقل الى المنزل ، وبالتالي إمضاء ساعات النهار في العمل وساعات المساء في التسوق ، وساعات اضافية للعمل في المطبخ وشؤون البيت وتربية الاطفال والمشاغل المنزلية الاخرى . وقد ترتّب على ذلك كله ـ رغم الرعاية المتميزة للأطفال ـ هبوط عدد الزيجات ، وهبوط عدد الولادات ، وارتفاع حالات الطلاق (باستثناء المجتمعات الاسلامية في جنوبي وأواسط الاتحاد السوفيتي ، الذين ازداد عددهم) .

ورغم ما تحقق من ضمانات وامتيازات معينة للمرأة مؤخراً ـ وخاصة فيما يتعلق بمنح المرأة عطلة لمدة سنة كاملة قبل الولادة (مع أجور مدفوعة لمدة ١١٢ يوماً خلال هذه السنة) ، ورفع رواتب التقاعد ، ورعاية العائلات المفتقرة ، والمسنين والمقعدين... الخ ـ وبالتالي تشجيع الزواج والولادة وتعظيم مقام الأم ذات الاطفال العديدين ، فقد تصاعدت نسبة الطلاق الى درجة كبيرة وخاصة منذ عام ١٩٦٥ وما بعده ، وذلك جراء هذا الوضع الصعب ، وبسبب الازمات والاختلالات الاجتماعية أيضاً ارتفعت نسبة الطلاق نحو ثلاث مرات عام ١٩٧٩ ـ أي أكثر من ٣٠٪ من عدد الزيجات ـ وهو ما تجاوز نسبة الطلاق في الولايات المتحدة مثلاً ـ وكان في تعارض مع تقاليد الشعب الروسي والكنيسة الارثوذكسية . وقد كشفت الوثائق الرسمية المعلنة مؤخراً عن أسباب الطلاق وتفكك الاسرة في الاتحاد السوفيتي ، فأشارت الى تفاقم حالات

السكر[١٣] والخيانة الزوجية ، وشيوع العنف وسوء المعاملة الى جانب صعوبات السكن والاعالة ، وغياب المرأة عن المناسبات والاجتماعات ومجالات التسلية والثقافة - بسبب اضطرارها لملازمة المنزل - جراء المشاغل المنزلية وتربية الاطفال .

ورغم التوكيد على ما سُمي بالقانون الاساسي للاشتراكية وهو «**كل شيء من أجل الانسان ولما فيه خير الانسان**» ثم على الهدف الاساسي في برنامج الحزب وهو «**تلبية حاجات الشعب المادية والروحية المتنامية باستمرار وبلا انقطاع**» ثم على القانون الاقتصادي «**لتطوير الانتاج واكفاء السوق ، وتعظيم الوفرة في الخبرات والموارد على أساس اعتماد آخر مبتكرات العلم وأرقى أشكال التكنيك**»... الخ - كما كان يتكرر في برنامج الحزب والدولة - فقد ظل الشعب يعاني من العوز والحرمان ، وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والحاجات المنزلية... بالقياس الى البلدان الرأسمالية المتقدمة . فكلفة (سلة الطعام) مثلاً المتكونة من الحاجات الغذائية الضرورية والادوية في الاتحاد السوفيتي ، كانت تحتاج الى أجرة عمل يصل الى (٦٥) ساعة - بينما هي (١٨) ساعة في بريطانيا ، و (٢١) ساعة في فرنسا ، و(٢٠) ساعة في المانيا ، و(٨) ساعات في الولايات المتحدة . كما كان تنوع السلع في موسكو مثلاً أقل بنسبة ٣٠٪ بالقياس الى نيويورك . أما المعطف الشتوي او البدلة فتحتاج الى (٢٠٠) ساعة عمل ، والحذاء او الساعة الى (٣٥) ساعة عمل ، والدراجة الى (٧٠) ساعة عمل ، أما التلفزيون والغسالة والمكنسة الكهربائية والثلاجة فتحتاج الى ساعات عمل أكثر بكثير . واما اقتناء السيارة فيحتاج الى عمل لعدة سنوات ، والى انتظار يستغرق بضع سنوات . واما السلع الاجنبية - وخاصة الاجهزة الالكترونية والملابس ، فالحصول عليها صعب او متعذر بسبب وجودها في الحوانيت الخاصة او في الحوانيت التي تبيعها بالعملة الاجنبية .

كذلك الامر فيما يتعلق بالراتب التقاعدي الذي لا يستقطع من الاجر او الراتب - كما في البلدان الرأسمالية - والذي يتراوح بين (٣٠ - ١٢٠) روبلاً في الشهر . ولكنه مع ذلك أقل مما هو عليه في البلدان الرأسمالية ، فضلاً عن أن الرصيد السنوي المخصص للخدمات والضمانات الاجتماعية المجانية أو شبه المجانية ، وخاصة في

مجالات التعليم والعلاج الطبي والبطالة والعجز... الخ في البلدان الرأسمالية ، هو اكبر بكثير مما هو عليه في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية . فهو في (بريطانيا) مثلاً والتي تأتي بالدرجة الثالثة او الرابعة بعد السويد والنرويج والدانمارك والمانيا من حيث حجم الارصدة الاجتماعية ، والتي يبلغ عدد نفوسها نحو (٦٠) مليوناً ، هو نحو (٧٠) مليار جنيه استرليني في السنة ، بينما هو (٦٣) مليار روبل في الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٠ والذي يبلغ عدد سكانه نحو خمسة أضعاف سكان بريطانيا .

ان ارتفاع نسبة المدخرات والايداعات للمواطنين الى نحو (٤٦) مليار روبل عام ١٩٧٠ مم يكن دليلاً ـ كما كان يقال ـ على «ازدياد رفاهية الشعب» ، بل كان مرتبطاً بشحة السلع في السوق ، او بضرورة ادخار المبلغ المطلوب لشراء سلعة غالية الثمن في المستقبل وربما بعد بضع سنوات[١٤] .

كل هذا قد حصل واستمر على الرغم من القوة الشرائية العالية للروبل ـ رغم ضآلة الأجر ـ والناشئة عن التسعير الحكومي ، وعن الخدمات والضمانات الاجتماعية المتدفقة من صناديق الاستهلاك والارصدة الاجتماعية الممولة من قبل الدولة ، او من المصانع والمؤسسات والمزارع ، والخاصة بقضايا السكن والتعليم والعلاج الطبي والمكافئات ورعاية الاطفال والمعونات للعجزة والمقعدين ، والنقل والخدمات البلدية الرخيصة ، والمنشآت الثقافية والرياضية والمطاعم في المدارس والمعامل . هذا الى جانب ضآلة الضريبة على الدخول التي تتجاوز (٦٠) روبلاً في الشهر واستثناء العجزة والمقعدين منها ـ وهي تكوّن نحو ٨٪ من ايرادات خزينة الدولة[١٥] .

* * *

ان تخلف الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي ،لم يكن له ما يبرره سوى ما أسلفنا من مبادئ وأحكام حول الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وأسلوب الانتاج ، والادارة الاقتصادية ، والتخطيط المركزي... الخ .

فالاتحاد السوفيتي كما هو معلوم يشغل سدس مساحة الكرة الارضية ، ويمتلك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية ، واكبر حجم من الغابات في العالم ، الى جانب موارد ضخمة من النفط والفحم والغاز والذهب والبلاتين والماس ، وقاعدة

ضخمة من الخامات . كما أشغل المكان الاول في العالم من حيث أعداد الاختصاصيين من ذوي التحصيل العالي والتدريب المهني والتعليم والخبرة ، وفي التطوير السريع لبعض فروع الاقتصاد في الصناعة الثقيلة ، وفي تصنيع المركبات الفضائية وابتكار أرقى أصناف السلاح . ومع ذلك كله ورغم المبالغة في الارقام والمنجزات والحديث عن «تعاظم رفاهية الشعب»... فان الناتج الاجمالي لهذا البلد الثري العظيم ، قد ظل ـ كما أسلفنا ـ **أقل من ثلث الناتج الاجمالي للولايات المتحدة** ، ومن ثم في أواخر السبعينات ، **أصبح أقل من الناتج الاجمالي السنوي لليابان!** وبالطبع فقد كان هذا التلكؤ والتخلف وسوء الادارة الاقتصادية ونمط الانتاج... الخ سبباً في حالة الافتقار والعوز ، التي ظل الشعب السوفيتي يعانيها طوال العقود السابقة ، بالاضافة الى أسباب اخرى . كما كان سبباً في اشاعة مشاعر الاحباط والاستياء والنقمة في صفوف الشعب ، ولا سيما في صفوف الكادحين والطبقة العاملة والفلاحين . وبالتالي في استحداث حالة من الركود والاختلال في مجمل بنية وفروع الاقتصاد السوفيتي ، والانتاج ، **أدت الى تفاقم أزمة شاملة آلت أخيراً الى الانفجار** .

لقد شهد الاتحاد السوفيتي في فترات معينة ، محاولات ومراجعات جادة وجدية لتقويم الاقتصاد بسائر مجالاته وفروعه ، وخاصة في مجالات توزيع الاستثمارات والارصدة على فرعي الصناعة ، وادخال التكنولوجيا الحديثة الى عملية الانتاج ، واصلاح الاوضاع في الريف ، وتطوير التجارة الخارجية مع الدول الرأسمالية... الخ . ولكن الهياكل الاساسية في الاقتصاد قد استبقيت كما هي . كما استمر تطبيق المبادئ والمقولات الكلاسيكية في الادارة والتخطيط ، وخاصة فيما **يتعلق بتوزيع الدخل القومي ، وبايرادات الميزانية ، فضلاً عن عدم التناسب في توزيع الارصدة الاستثمارية** .

فقد توالى الالتزام مثلاً بنسبة الربع لصندوق التراكم (أي اعادة الانتاج الموسع) حيث لم تتجاوز هذه النسبة (٥٠٠) مليار روبل سنوياً ـ كما أُعلن في الخطة الخمسية لعام ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ . كما ظلت نسبة ٩٠٪ من ايرادات ميزانية الدولة تستمد من الإقتطاعات المفروضة و«بأرقام الزامية» على المصانع والمزارع والمؤسسات

الاقتصادية ، الى جانب نسبة ضئيلة من الضرائب ، بالاضافة الى مبيعات النفط والغاز وايرادات الغابات . وبالطبع فان رصد ٧٢٪ من الدخل القومي لصندوق الاستهلاك هو امر ايجابي ، بقدر ما يتعلق الامر بالخدمات والضمانات الاجتماعية للسكان ، وبمبادئ العدالة والاشتراكية . الا ان تقويم بنية وفروع الاقتصاد ، والتوزيع العقلاني للاستثمارات ، وتطوير الانتاجية ، وبالتالي تعظيم أداء الاقتصاد... الخ كان من شأنه ان يعود على المواطن بفوائد ومغانم أكبر ، ويعفيه من العوز والاملاق . كما كان سيؤدي الى اشباع السوق بالسلع الاستهلاكية وبالمواد الغذائية ، والحاجات المنزلية وغيرها من الحاجات الحيوية للمواطن .

لقد حاول (خروشوف) ـ كما بيّنا ـ ، من منطلق رومانسي ، احداث انقلاب في الاوضاع الاقتصادية وذلك بالتركيز على احياء الاراضي البكر والبور ، وعلى تطوير الصناعة الكيمياوية ، وتربية الماشية ، والطيور وعلى اشاعة زراعة الذرة ، وبالتالي تقسيم الجهاز الحزبي الى تشكيلات (صناعية ـ زراعية) ...الخ . فقد كان يعتقد ان هذه التوجهات هي بمثابة حلقات رئيسية ستقود وتطور كل الحلقات الاخرى في سلسلة الاقتصاد السوفيتي ، وستؤمن انتاجية أعلى للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية ـ وخاصة اللحوم والحليب . إلا انه لم يغيّر شيئاً في هياكل الاقتصاد الاساسية . فرغم تركيزه على تطوير الزراعة ، لم يحقق أية اصلاحات في تراكيب وأداء المزارع الحكومية خاصة ـ رغم انه زاد من الارصدة المخصصة للزراعة ، وأباح حرية إقامة المشروعات الانتاجية ، وامداد الريف بالمزيد من السلع الاستهلاكية المصنعة . ولدى الاعلان عن البدء باحياء مساحات شاسعة من الاراضي البكر والبور ، استجاب مئات الالوف من الشبيبة لنداء الحزب بالتطوع والتوجه الى الاراضي البكر جنوبي الاتحاد السوفيتي ، حيث أقاموا هناك وعاشوا في الخيام والاكواخ ، وعانوا من شحة الطعام ونقص المعدات ، ومن البرد وضعف مرافق الاتصال والمواصلات ... الخ . ورغم ان الدولة قد جهزت هذه المناطق بالآف الجرارات والادوات الزراعية ، وحققت زراعة الاراضي البكر التي يتم احياؤها ثلاثة أضعاف انتاجها من الحبوب عام ١٩٥٦ بالقياس الى عام ١٩٥٣ ، إلا ان عدم وجود نظام ريّ فعال ، وقلة السماد والعلف ،

وبسبب العواصف ، وهبوط معنوبات وحماسة المتطوعين من الشباب ، ومن ثم اضطرار غالبيتهم الى العودة الى مواطنهم ، قد عطّل الاداء المتوقع والنتائج المتوقعة من هذا المشروع . وكان من أسباب هذا الفشل ان هذه المزارع كانت جميعها من طراز السوفخوزات (أي المزارع الحكومية) التي لم يكن للزارع مصلحة شخصية في رعايتها . وقد أسفر الامر اخيراً ، عن تدهور الانتاج واضطرار المزارع الحكومية الى بيع معداتها للمزارع التعاونية التي أصبحت تتمتع بحق التملك ، بعد إلغاء محطات ومجمعات تأجير المكائن وبيعها الى المزارع التعاونية بأسعار عالية جداً!

هذا ولشدة اعجاب خروشوف بالذرة (بعد رجوعه من الولايات المتحدة عام ١٩٥٩) طلب تعميم زراعتها ، وفتح معهداً خاصاً بها ، وأصدر مجلة باسمها بل وسُميت بـ«ملكة الحقول»! ـ كما كان يتردد في الصحف وفي اجتماعات اللجان الحزبية[١٦] .

ورغم عدم ملاءمة التربة والمناخ في الاراضي والمناطق التي تمت زراعتها بالذرة ، فقد تم تكريم واطراء رؤساء هذه المزارع التي بلغت مساحتها عام ١٩٦٢ نحو (٣٧) مليون هكتار . ولكن ما انتجته لم يتجاوز انتاج (٧) ملايين هكتار ، وذلك بسبب البرد والرطوبة ، الى جانب استخدام الذرة كعلف للحيوانات . وهكذا فشل هذا المشروع أيضاً .

ونتيجة لذلك ، وبسبب التخطيط في توزيع نسب المحاصيل ـ وعلى الضد من تنبيهات وتحذيرات رؤساء المزارع ـ هبط انتاج العلف ، وبالتالي لم يتحقق ما اعلنه خروشوف عن تجاوز امريكا خلال اربع سنوات ، في انتاج اللحوم والحليب والزبدة ، ورغم اضطرار بعض رؤساء المزارع لذبح المواشي المنتجة للحليب لتحقيق الارقام المستهدفة من اللحوم[١٧] .

ورغم ما تحقق من برنامج خروشوف الزراعي ، وخاصة فيما يتعلق برفع أسعار المحاصيل التي تجبى من المزرعة سنوياً ، وتخفيض الضرائب ، ثم تخفيف القيود على الزراعة الخاصة (التي ارتفع انتاجها) ورفع نسبة الموارد الموظفة في الزراعة اربع مرات في الفترة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، وتشغيل الكوادر الحزبية في الزراعة (رغم

اعتراضهم)... الخ ،إلا ان انتاج القمح (بسبب التركيز على زراعة الذرة) ، قد هبط الى (١٠٧) مليون طن بدلاً من الرقم المستهدف وهو (١٧٠) مليون طن . وقد أدى ذلك ، كما بيّنّا سابقاً ، الى استيراد القمح والمحاصيل الزراعية من الخارج ،لقاء الاحتياطي المدخر من العملة الاجنبية والذهب . وجراء ذلك اضطر خروشوف عام ١٩٦٢ الى رفع أسعار المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ،وكان ذلك مؤشراً صارخاً على الاخفاق في سياسته ،ورداً صارخاً على اندفاعاته العاطفية ، واستفراده باتخاذ القرارات والسياسات التي كان يعتقد أنها صحيحة[١٨] .

* * *

هكذا كان الوضع وهكذا استمر الوضع في الاتحاد السوفيتي...!

ففي تقرير سري نُشر عام ١٩٦٥ من قبل معهد (نوفوسيبيريسك) للاقتصاد ، ورد مثلاً :

ـ ان نسبة النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي (على خلاف ما كان يُعلن) كانت تنخفض ، بينما كانت ترتفع في الولايات المتحدة .

ـ وان هناك قطاعات اقتصادية ظلت متخلفة ، بل هي تتردى وبخاصة قطاعات البناء ، والخدمات ، والزراعة ، والتجارة بالمفرد .

وقد عُزي السبب في ذلك الى :

ـ **الانفاق العسكري الهائل** بالنسبة للفرد (أي ما يعادل نتاج ٣٠ ـ ٤٠ مليون من مجموع السكان القادرين على العمل) .

ـ **التخطيط المركزي** ، ونقص الديمقراطية ، وانعدام النقاش والمحاورة لاغراض التطوير والتعديل في البرامج الاقتصادية .

ـ **نقص المعلومات** لدى دائرة الاحصاء ـ التي لم تكن تمتلك حتى جهاز كومبيوتر للاحصاء ـ فضلاً عن الارقام الزائفة والمزورة للنتائج .

ـ سوء وسرية الادارة الاقتصادية ، وتحريم نشر ما هو غير مُقرّ ، او مقرر من جانب الدولة .

ـ انتاج بضائع رديئة لتحقيق المستهدف من الارقام المطلوبة .

ـ تصاعد وتائر التضخم وانتعاش سوق المضاربة بالعملات والسوق السوداء .

وبسبب هذه الاوضاع توجّه الاهتمام للفرع (ب) من الصناعة منذ عهد خروشوف ، دون تحقيق نتائج ملموسة في هذا المضمار . ولكن عندما أصبح (كوسيجين) رئيساً للوزراء أبدى اهتماماً بهذا الامر ، بعد ان أعاد مركزة الصناعة (التي وزعها خروشوف حسب المناطق) ، وجعل التخطيط يتجاوب مع الحاجة الفعلية الى هذا النوع او ذاك من السلع ـ حيث كانت هناك سلع مكدسة فائضة عن الحاجة او رديئة النوعية ـ كما حاول وضع حد لاحتكار وتراكم الموارد غير المستثمرة لدى المؤسسات ، وأتاح للمدراء حقوقاً في استخدام واستثمار الارباح . غير ان هذه التوجهات لم تتحقق في الواقع ، لأن المؤسسة مثلاً لا تملك حق الاستغناء عن العمال الفائضين أو غير المؤهلين(١٩) ، كما لا تملك حق تسعير منتجاتها ، هذا بالاضافة الى ما لقيه هذا المشروع من معارضة (آيديولوجية) وبالتالي سياسية من جانب الحزب والنقابات ، وباسم «مبادئ الاشتراكية» و«الطبقة العاملة»!

وكانت خطة كوسيجين تتضمن أيضاً العمل على ادخال التكنولوجيا الحديثة في عملية الانتاج ـ أي استبدال المكائن والمعدات القديمة والبالية والتي تجاوزها الزمن ، بمعدات حديثة متطورة ـ . ولكن ذلك كان من شأنه ان يؤخر الانتاج لمدة معينة ، ويؤثر بالتالي على الارقام المستهدفة في الخطط الاقتصادية . كما كان يتعارض مع الاولوية المعطاة للصناعة العسكرية ، ويؤثر او يقود الى التلكؤ او التخلف في التكافؤ العسكري مع الغرب . ولكن ما عرقل وأحبط خطة كوسيجين الاصلاحية قبل كل شيء ، هي أحداث جيكوسلوفاكيا . ومع ذلك فقد شهدت الفترة بين عام ١٩٦٠ واوائل السبعينات ، محاولات وخطوات جادة لتطوير الفرع (ب) وذلك لسد حاجة السوق الى المواد الغذائية واللحوم والالبان والمحاصيل ، والى الالبسة والاحذية والحاجات المنزلية ، مع زيادة محصول القمح واقامة قاعدة كفوءة من الاعلاف ، وذلك لزيادة عدد المواشي والدواجن وانتاج اللحوم . وقد اقترن ذلك ـ كما ورد في الخطة الخمسية للأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ـ بأرقام مفرطة بالمبالغة ، حيث تقرر :

ـ رفع الدخل الوطني بنسبة ٨٠٪!

ـ والانتاج الصناعي بنسبة ٩٠٪!

ـ والبناء والتركيب بنسبة ٩٥٪ .

وقد جاءت هذه التصورات والتطلعات في سياق التوجه الى استبدال الأعتدة البالية والمتخلفة والتي سُميت سابقاً بوسائل الانتاج «الارقى في العالم»!

ولكن ما تحقق كان سلسلة من الاخفاقات او التراجعات والازمات... ـ رغم اشاعة الاحتفالات بتوزيع الاوسمة والمداليات والمكافآت والالقاب... ورغم الحديث المتكرر ، وبأصوات أعلى ، عن الاقتصاد الاشتراكي الذي يتسم بوتائر نموّ راسخة وسريعة ؛ ونهضة عارمة ومتواصلة»!

وقد اقترن ذلك بتوجه لجعل التخطيط يتجاوب مع التطورات المستقبلية للاقتصاد ـ أي معالجة التخلف التكنولوجي من خلال شراء التكنولوجيا الغربية ، وتطوير صناعة السيارات ، وبناء السفن ، والصناعات البتروكيمياوية ، والغذائية ، وتكرير الغاز ، والتوسع في تكرير النفط... الى جانب استيراد او تحديث صناعة الاسمدة التي كانت في مستوى بدائي للغاية ، وكانت سبباً من أسباب التخلف في الانتاج الزراعي .

وهكذا اعتُمدت او أُقرت سياسة فتح قنوات التعامل مع الدول الرأسمالية في ميادين التكنولوجيا والعلوم والتجارة ، وكذلك التبادل الثقافي ، وفتح باب السياحة ، (رغم الابقاء على قيود السفر بالنسبة للمواطنين السوفيتيين) .

وبسبب سعة السوق السوفيتي ، وتوفر القوة العاملة الرخيصة والمطوعة ، استثار هذا التوجه لهفة الغرب في ولوج باب الاستثمار في الاتحاد السوفيتي . ومن هنا كان مشروع انتاج السيارات الايطالية من نوع (فيات) منذ عام ١٩٦٦ ، والذي اقترن بتواجد (٢٥٠٠) خبير ايطالي في هذه الصناعة ، مع ارسال المتدربين السوفيت الى ايطاليا .

كما اتسعت مجالات التبادل التجاري ـ الذي دشن المرحلة الاولى من تراكم الديون الخارجية ، بسبب الاختلال والتفاوت في هياكل وأداء الاقتصاد ، حيث اقتصرت عملية التصدير من جانب الاتحاد السوفيتي على النفط والغاز والاخشاب والمعادن والماس بالدرجة الرئيسية[٢٠] . وكان الميزان التجاري لهذا السبب مختلاً لدرجة كبيرة لصالح الغرب ، حيث اضطر الاتحاد السوفيتي ، بسبب القصور في انتاج

بعض السلع ، «التي كانت تسمى كمالية» ، الى استيراد مثل هذه السلع التي كان يتطلع اليها المواطن بلهفة ، ولكن بحجوم محدودة استوجبت عرضها وبيعها في مخازن خاصة بالعملة الاجنبية ـ أو «الروبل الخاص» الذي كان يُسمى بالتذكرة او «الشهادة»! وكان من بين معروضات او مقتنيات هذه المخازن (التي كنا نتردد عليها) ، سلع عادية ـ كالملابس ، وآلات التصوير ، والمشروبات ، الى جانب آلات التسجيل والحاسبات والادوات الالكترونية ، التي لم يكن من المتعذر انتاجها في الاتحاد السوفيتي ، لو حُوِّل كنز المعرفة التكنولوجية المتطورة التي كان يمتلكها في الميدان العسكري وميادين غزو الفضاء ، الى الصناعة المدنية . ولكن ذلك لم يتحقق ، بسبب الحرص على إخفاء أسرار التكنولوجيا العسكرية!

وقد أسفر الامر بالنتيجة عن نشوء وتكامل سوق موازية (سوداء) شملت الى جانب المضاربة بالعملة والسلع الاجنبية ، المضاربة بالسلع المحلية والادوات الاحتياطية (التي كانت تسرق من المعامل) بل وحتى الملابس والاحذية (التي كانت تُنتج في مشاغل سرية) مدعومة من قبل بعض المتنفذين[٢١] .

على أن أهم منجزات هذه الفترة قد تركزت في الريف وميدان الزراعة ـ حيث رفعت نسبة الاستثمارات ـ كما بيّنّا ـ في الريف الى (١٩٠) مليار روبل ـ في اواخر الستينات ، كما حولت ملكية الجرارات والآلات الزراعية الى المزرعة ، وخُفِضت الضرائب ، وسُمح باقتناء وتربية الماشية من جانب الفرد او الاسرة ، مع تأمين الاعلاف ، ورفع القيود على المبيعات الخاصة من المنتجات . كذلك سُويت الاجور بين المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، وطُبقت أنظمة التقاعد والضمانات الاجتماعية ، وتمّ التوسع في بناء المدارس والطرق ، وتحسين ظروف السكن ، ومرافق الخدمات الطبية والبلدية . كما طُبق نظام الاجور المعتمد في المؤسسات الاخرى ، وسُمح بالاستفادة من خدمات المطاعم والمخابز والمغاسل ودور الحضانة ورياض الاطفال ، واقامة المكتبات والنوادي والملاعب الرياضية وأماكن الراحة والاستجمام ـ وذلك من خلال الارصدة الفائضة لدى التعاونيات . وقد تم ذلك على ضوء التحديات التاريخية المريرة والمخفقة ، وبمراجعة المقولات المألوفة والموروثة عن (لينين) مثلاً الذي

عارض دعوة الاشتراكيين الثوريين الى توزيع الارض حسب عدد أفراد العائلة ، حيث كان يقول :

«يجب على البروليتاريا ان تدرك ان نظام الاستثمارة الصغيرة ، في ظل الانتاج البضاعي ، **لا يستطيع تحرير الانسان من البؤس والظلم**»!

وجراء السماح بتوسيع وانعاش الاستثمارة الخاصة الملحقة بالمنزل ، وبنقل وبيع منتجاتها الى المدن ، ارتفع مستوى معيشة سكان الريف الى حد تجاوز مستواها في المدينة . ومع ذلك ظل الفلاحون ـ بسبب الحصار المزمن ـ يطمحون للانتقال الى المدينة . ولكن قيود هذا الانتقال والزامية اقتناء جواز سفر ، والحصول على حق المغادرة وحتى الاقامة المؤقتة ، قد ظل ساري المفعول الى النهاية .

وجراء تحرير وانعاش الاستثمارة الفلاحية الخاصة أيضاً ، تم اكفاء حاجة الاسرة الفلاحية بنسبة (٧٥٪) . كما استطاعت هذه الاستثمارة ـ رغم النسبة الضئيلة جداً التي تشغلها من الارض والممتلكات ومن الماشية والمعدات ـ أن تمد المدينة بالسلع الغذائية ، بنسبة (٧٥٪) من البطاطا والبيض ، وبنسبة (٤٠٪) من الحليب واللحوم والمخضرات وذلك في عام ١٩٦٥ مثلاً ، رغم ان نسبة المساحة من الارض التي تشغلها المزارع الملحقة بالمنزل منذ عام ١٩٥٠ لم تتجاوز ٢٪ من نسبة الارض الزراعية المملوكة للدولة .

وهكذا (كما شاهدنا) كان الناس في موسكو يتوجهون نحو (السوق الكولخوزي) لشراء حاجاتهم من المنتجات والمواد الغذائية ـ بسبب نوعيتها الاجود والافضل ـ رغم ان اسعارها تتجاوز أسعار مثيلاتها في الاسواق الحكومية بنسبة (٣ ـ ٤) مرات .

ولكن هذه النسبة هبطت فيما بعد ، بهبوط نسبة الارصدة المخصصة لهذه المزارع ـ رغم ان منتجات هذه الاستثمارات الخاصة كانت متخلفة عن مثيلاتها في الولايات المتحدة مثلاً ـ التي كانت ترصد لها نحو (نصف) ما يرصد لها في الاتحاد السوفيتي . وبسبب الجماعية في الزراعة واستفراد الدولة بملكية الارض ، ورغم حجم الاستثمارات والخدمات والضمانات المقدمة الى المزارع والفلاح ، فقد ظلت انتاجية الريف متخلفة بالقياس الى الدول الرأسمالية[٢٢] . كما اسهمت الاختلالات في

الاقتصاد والادارة الاقتصادية والازمات المشتدة في الحياة الاجتماعية ، في تخفيض انتاجية العمل بنسبة (٢٥ ـ ٣٠٪) في السنة ، وذلك في الفترة بين الخمسينات والستينات وبين الاعوام (١٩٧٦ ـ١٩٨٠) . كما هبطت نسبة النمو من ٥ ـ ٦٪ الى ٧,٣٪ في هذه الفترة .

* * *

لقد كان فرض مبدأ ملكية الدولة للارض ونمط الزراعة الجماعية في الريف ـ الذي كان الفلاحون فيه يكونون (٧٥٪) من المجتمع السوفيتي ـ أهم وأخطر الأخطاء النظرية والعملية في بناء وادارة الاقتصاد الاشتراكي .

ففي بلد فلاحي من هذا الطراز تم تحويل (٢٠) مليون مزرعة خاصة الى (٢٥٠) ألف مزرعة جماعية . كما اقترن ذلك بحملات قمع وتهجير وتشريد ـ كما بيّنّا ـ ، لملايين من الفلاحين الذين اعتُبِروا من الاغنياء وأعداء الاشتراكية . ورغم وعود لينين حول «التدرجية» في الزراعة الجماعية[٢٣] ، فقد تمّ فرض هذا النمط في الزراعة ، ضمن عملية أو وفق خطة انقلابية تأريخية شاملة سُميت ـ كما أسلفنا «الانعطاف العظيم» ، واقترنت بمقولة او حكم ستالين عن تفاقم الصراع الطبقي في عهد الاشتراكية ، وعن ضرورة تصفية «الكولاك» كطبقة معادية...الخ . وعلى أساس ذلك جرى تصنيف الفلاحين الى : فقراء ، ومتوسطين ، وأغنياء ، **وذلك لتبرير مقولة الصراع الطبقي ولتبرير الارهاب والقمع** . وواقع الامر ، هو ان الفلاح المتوسط والغني لم يكن يمتلك ما يتطلب التأميم والقمع والتهجير ، لا من حيث مساحة الارض ، ولا مردود الزراعة ، ولا عدد رؤوس الماشية ، ولا الموقف السياسي والطبقي . وكل ما في الامر ان ما كان سائداً هو لجوء «الفلاح الغني» مالك الارض او الاستثمارة الخاصة والمحراث القديم والحصان... الى استئجار عدد صغير من العمال أثناء موسم الحصاد ، وبيع فائض المحصول في المدينة من أجل العيش ، لا من أجل استغلال وابتزاز واضطهاد الآخرين .

وفي هذا الشأن تشير وقائع التاريخ الروسي الى ان الريف في روسيا لم يشهد صراعات ومنازعات بين الفلاحين ، ولم يكن من بين اغنياء الفلاحين من كان يشغل

دوراً او مكانة في جهاز الدولة القيصرية ، كما لم يكن الفقراء من الفلاحين المعوزين في وضع يفكرون فيه في النضال ضد البورجوازية ، ويصبحون بعد الثورة الاشتراكية ، مساهمين في اقامة دكتاتورية البروليتاريا ، او المشاركة في جهاز الدولة .

ومع ذلك قد تجاهل ستالين كل هذه الوقائع والحقائق ، كما استهان بالمصاعب التي تولدت عن هذا النمط من الزراعة ، وتجاهل المجاعة التي تعرضت لها البلاد رغم خطته الخمسية وذلك في الأعوام ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤ ، معتبراً ان كل من لا ينتسب الى الكولخوز «عدو للسلطة السوفيتية»! مبرراً من خلال ذلك عمليات التصفية والتهجير الجماعي ، ومنها مثلاً تجميع مئات الالوف من (الكولاك) ونفيهم الى سيبيريا ، والاورال وجنوبي روسيا ، واغراق معسكرات الاعتقال والعمل بملايين السجناء والمعتقلين والمبعدين .

وتتحدث الوقائع عن نحو (مليون) اسرة او (خمسة ملايين) شخص من مجموع افراد هذه الاسر الفلاحية من الذين ابعدوا في الحملة الستالينية . كما تتحدث عن اجبار الفلاح المنتسب اى الكولخوز على تسليم كل ما يملك لقاء ارض صغيرة ملحقة بالبيت ، وبقرة او حصان ، وعدد صغير من الدواجن او الخنازير... كما فرض على الفلاح تقديم نسبة معينة من المحصول ، (استبدل فيما بعد بالضريبة) ، ثم برقم سنوي من كلفة المحصول الذي يجب ان يقدم للدولة . وقد حدث ان كانت هذه الارقام اكبر بكثير مما يستطيع ان يحققه الفلاح من نتاج عمله في المزرعة ، فكان يضطر الى بيع ما ينتجه في مزرعته الملحقة في البيت من بيض وحليب ولحوم وخضروات ، لتسديد ما تطلبه الدولة ـ وذلك بسبب ارتفاع كلفة الانتاج والسعر المتدني للغاية الذي كان يباع فيه الحاصل الى الدولة .

وبسبب هذا النمط من الملكية والانتاج الزراعي ، هبطت نسبة المحاصيل الزراعية والماشية والمواد الغذائية الى اقل مما كانت عليه قبل ثورة اكتوبر ، وظلت العديد من المدن في الاتحاد السوفيتي تفتقر الى اللحوم والحليب والمواد الغذائية حتى اخر يوم من تأريخ السلطة السوفيتية .

هذا ورغم التفاوت الصارخ في الانتاجية والاداء الاقتصادي بين التعاونيات

الزراعية والمزارع الحكومية ، وبين الاستثمارة الخاصة الصغيرة والتعاونية ، فقد تركز الاهتمام على المزارع الحكومية من سائر الوجوه ، وخاصة من حيث مساحة الارض ، وعدد الماشية ، ونسبة الانفاق من الموارد ، وعدد العاملين ـ فضلاً عن الاجور ورواتب التقاعد والخدمات... الخ وذلك من منطلق المبدأ الاشتراكي في الملكية ـ اي الملكية العامة لوسائل الانتاج ـ او بالاحرى ملكية الدولة . فقد اعتبرت الاستثمارة الفلاحية الصغيرة «لا إشتراكية» ، واستمرت الدعوة لتقريب وتوحيد شكلي الملكية الزراعية ـ اي التعاونية والحكومية ـ رغم التأكيد على ان المزرعة التعاونية هي ملك الدولة ـ وكل ما في الامر انها مؤجرة للابد ودون اي تعويض! كما استمرت الافضليات والامتيازات لصالح المزارع الحكومية ـ رغم تخلف ادائها الاقتصادي . فقد اشغلت المزارع الحكومية وعددها نحو (١٢٠) الف مزرعة نحو خمسة اضعاف مساحة الارض التي تشغلها المزارع التعاونية وعددها نحو (٣٦) الف مزرعة . ومع ذلك فقد كان عطاؤها من المحصول السنوي لا يزيد عن (٢٠٪) من المحاصيل الزراعية والحيوانية على عموم البلاد ـ في مقابل نحو (٥٠٪) من عطاء المزارع التعاونية . اما الاستثمارة الفردية ـ وهي تكّون نحو (٢٪) من مساحة الارض الزراعية ، فقد كانت تسهم في اشباع (٥٠٪) من حاجة البلاد الى المواد الغذائية ، و(٢٥٪) من حاجة السكان الى البطاطا والحليب والخضروات والبيض ـ فضلاً عن اكفاء نحو (٧٥٪) من الحاجات والمواد الغذائية للعائلة التي تمتلك هذه المزرعة . وقد تصاعدت هذه الارقام وتطورت بعد عام ١٩٥٥ ثم بعد عام ١٩٦٥ خاصة ـ عندما تم توجيه مزيد من الارصدة نحو المزارع التعاونية ، ومزيد من الاهتمام والدعم لها ـ كما بيّنّا ـ حيث اصبحت تتمتع بالضمانات الاجتماعية ، مثل رواتب التقاعد ، وعضوية النقابات ، والعطلات ، وحقوق الامومة ، الى جانب ملكية المباني والمكائن والمعدات والماشية ، وحق الحصول على القروض وبيع المحاصيل الفائضة ـ فضلاً عن الحوانيت ومنشآت الصناعات الحرفية والمؤسسات الخدمية والثقافية... وغيرها[٢٤] . ولكن مشكلة الهوية (او جواز السفر الداخلي) قد ظل الى النهاية ، موضع شكوى سكان الريف ، (باستثناء منتسبي المزارع الحكومية) حيث ظلت الهجرة او الاقامة في المدن محرمة

الا وفق عقود عمل او زواج ، اولدى تأدية الخدمة العسكرية لاكثر من ثلاث سنوات . فقد كان على المواطن القاطن في الريف ان يحصل على موافقة السلطة المحلية او السوفيت المحلي من اجل السفر الى المدينة او الغياب عن القرية لاكثر من (٤٢) ساعة ، وبشرط ان يكون قد تجاوز السادسة عشرة من عمره... ويظل عرضة للاستجواب والتساؤل من قبل الشرطة لدى دخوله المدينة . وكانت موسكو وثلاث مدن كبرى في الاتحاد السوفيتي ، شبه محرمة على الاقامة من جانب سكان الريف . كما ظلت قائمة الى النهاية مشكلة التركيب السكاني ـ حيث هبط عدد الرجال ـ جراء الحرب ـ كما بينا الى النصف تقريباً ، وتركز العمل في المزارع على النساء (اللواتي اصبح عددهن ضعف عدد الرجال) . وبسبب القيود على السفر ، اصبح التزواج بين سكان قريتين شبه مستحيل!

ورغم ان ارباح المزارع التعاونية قد ازدادت منذ عام ١٩٦٤ بنسبة (٤٠٪) تقريباً ، الا ان التفاوت في الاجور والرواتب وبالتالي في الدخل السنوي ، قد استمر وتزايد[٢٥] . وترتب عليه تفاوت متواصل ومشتد في مختلف نواحي الحياة ، وخاصة ، السكن والثقافة ، والحاجات المعيشية ، والسلع المنزلية... الخ . وهكذا كان الوضع هو نفسه في المدن ايضاً ـ حيث لم يتحقق مبدأ «المساواة الاجتماعية» في اي ميدان من ميادين العمل او الحياة . والسبب في ذلك ـ كما اسلفنا ـ يعود في الاساس الى سياسة الدولة الاشتراكية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والقائمة في جوهرها على **تجميع فائض العمل ، او بالاحرى فائض القيمة بيد الدولة وعلى حساب الفقراء ، وتكريس التفاوت والتمايزات لصالح فئات معينة من الحكام والمتحكمين على حساب العمال والفلاحين في دولة العمال والفلاحين! وبالطبع . وفي ظل هذا الواقع لا يمكن الحديث عن علاقات اشتراكية ، او «مجتمع لا طبقي»!** ورغم الاعلان عن ضرورة تحقيق واستكمال البناء الاشتراكي في الريف من خلال تحويل المزراع التعاونية الى مزراع حكومية ، والبدء بالغاء الضريبة العينية ، وتنفيذ نظام الدفع بالنقد (وجزئياً بالمحصول) في الكولخوزات ، الا ان تحقق هذا التحول كان مستحيلاً ـ وذلك لاسباب عديدة ، من بينها اضطرار الدولة الى دفع الاجور اليومية لنحو (٣٠) مليون

شخص من العاملين في هذه المزراع (مقابل الغاء الاستثمارة الخاصة التي كانت تسد نحو ٤٠٪ من حاجات الاسرة و٣٠٪ من حاجة السوق) ، الى جانب التزام الدولة بتأمين المساكن والخدمات والطاقة الكهربائية والمياه النقية والامتيازات والحقوق والضمانات الاخرى ، للعاملين فى المزارع الحكومية . أما اجور العاملين في الكولخوزات فكانت شحيحة بالقياس الى مثيلاتها في المزراع الحكومية ، وكانت الكثير من الاسر الفلاحية تعيش في غرفة واحدة ، دون مياه نقية او اضاءة كهربائية ، اوانظمة صرف صحي... هذا فضلاً عن نقص الخدمات البلدية في الريف ـ بما في ذلك الطرق والمواصلات والسكك الحديدية .

وبوجه عام ، لم تصبح الحياة في الريف «افضل واكثر بهجة» كما وصفها ستالين[٢٦] ، بل استمرت مأزومة بالحرمان والقيود والبروقراطية . وبسبب قلة عدد العاملين من الرجال ، وابعاد نحو (٥) ملايين من سكان الريف ، فقد كان يجري استئجار الاطفال والعجائز من النساء باجور متدنية للغاية من اجل جني المحصول . كما كان يتم استخدامهم او استقدام المتطوعين من فتيان وفتيات الطلائع والشبيبة لجني البطاطا والمحاصيل الاخرى ، كالقطن في اوزبكستان (التي كان القادة والمتنفذون فيها يعيشون في ذروة الرفاهية والتبديد والفساد) . وقد ظل سكان الريف يكابدون مشاكل اجتماعية جراء تفاقم البروقراطية والفساد من جانب القيادات الحزبية ومجالس السوفيت المحلية ـ خاصة فيما يتعلق بالزواج والسفر والتنقل ، وحتى الحصول على شهادة الوفاة!

وبالاضافة الى الطابع البيروقراطي الممركز للتخطيط وشموليته المطلقة لكافة الميادين ، واهماله للكثير من الترابطات بين قطاعات الاقتصاد وآليات الانتاج ـ كما في الافراط في تسعير كل شيء ، والحديث عن الانتاج والربح مثلاً بمعزل عن الكلفة ، او الحديث عن تجارة الجملة واهمال تجارة المفرق... واعلان استهدافات وارقام غير قابلة للتنفيذ... فقد اقترن التخطيط ومن ثم تنفيذ الخطط وارقام الخطة ، بالزيف والكذب والاباطيل ، وبالابتزاز والرشوة وسوء استخدام السلطة ، فضلاً عن تجميد مقادير هائلة من الاستثمارات والموارد والمعدات ، وذلك على حساب المواطن

والمستهلك ، وبالاخص على حساب الطبقة العاملة ، وحلفائها من الفلاحين .

فالى جانب ما سبق من غبن وافتقار للملايين من هؤلاء الكادحين ، كان هؤلاء يقبعون في الواقع في اسفل الهرم الاجتماعي الذي كان يرتقي قمته فريق من المتنفذين واصحاب الامتيازات في منظمات الحزب والدولة الذين يتحكمون في حياة وحقوق وحريات الاخرين . وقد سبق ان اوردنا مثلاً من دوافع هذا التحكم ، وهو جواز السفر الداخلي الذي قيد حق التنقل والسفر والاقامة بدافع وحيد واساسي - وهو منع الفلاحين من الهجرة الى المدن ، وارغامهم على تطبيق مخطط الدولة في الزراعة منذ ديسمبر عام ١٩٣٢ وحتى النهاية . ومن مظاهر هذا التحكم ايضاً هو اصدار «وثيقة العمل» في ايلول ١٩٣٠ ، التي هي اشبه بوثيقة بوليسية ، لا تقتصر على هوية حاملها ، بل وتتضمن كل شيء يرتبط بعمله وحياته وسلوكه - بما في ذلك التغيب عن العمل والمخالفات والعقوبات والغرامات . فقد اعتُبر الغياب عن العمل في الاربعينات مثلاً ، جريمة يعاقب عليها بالسجن ستة اشهر ، كما اعتبر انتزاع قسائم شراء المواد الغذائية ، او طرد المخالفين من مساكنهم ، نوعاً من العقوبات المباحة . وكان من بين هذه المخالفات مثلاً ، ممارسة عمل غير مقرر في وثيقة العمل ، او التخلي عن عمل مقرر في الوثيقة ، او ممارسة عمل اضافي «سري» . كذلك كان من بين هذه المخالفات ، التي كانت تعتبر من قبيل الجريمة ، شراء بضاعة ما ثم بيعها لمن يحتاجها بشكل سري وبسعر أعلى طبعاً . ومع ذلك فقد آل الامر ، بسبب نقص السلع في العديد من المدن - ولأسباب اخرى - الى قيام وانتعاش السوق السوداء وشيوع هذه المظاهر وازدياد الجرائم الاقتصادية(٢٧) .

لقد اعتمدت سياسة مفرطة في التطرف والمغالاة فيما يتعلق بالملكية الخاصة التي اقتصرت على السلع المنزلية والحاجات الاستهلاكية الشخصية ، ونوع معين من المساكن (التعاونية) . وكذلك الامر فيما يتعلق بالملكية التعاونية التي اقتصرت ، لعدة عقود ، على البيت والمزرعة الصغيرة الملحقة به وعدد محدود من الدواجن والابقار . وفي وقت لاحق فقط تم تمليك الالات والمعدات الزراعية للمزارع التعاونية - والتي ظلت لعقود طويلة تستخدم عن طريق التأجير . وقد تمّ ذلك انطلاقاً من مبدأ

تحريم «استغلال الانسان للانسان»!

الا ان هذه الوجهة في السياسة الاقتصادية قد آلت الى عواقب ضارة ، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات - حيث المخازن والمطاعم والمقاهي ، وحتى حوانيت الحلاقة وتصليح الساعات والاحذية... الخ - كانت ضمن الملكية العامة - الامر الذي ادى الى انعدام الصناعة الحرفية ، والى نقص حاد في مجال الخدمات . ففي موسكو العاصمة التي تضم نحو (١٢) مليون مواطن ويقصدها الالاف من السياح ، لم تكن هناك سوى بضعة مطاعم معروفة ، وعدد محدود من المقاهي ، الى جانب محدودية الاسواق والحوانيت ، التي ظلت الى النهاية ، تشهد حشوداً من الناس او صفوفاً طويلة من المشترين . وبسبب اقتصار اماكن النزهة على عدد محدود من المنتزهات الكبرى المكشوفة للرياح والامطار والثلوج ، وضآلة عدد المقاهي والمطاعم واماكن الراحة والتسلية المكيفة بالتدفئة في فصل الشتاء الروسي الطويل ، كان الناس بعد عناء العمل في النهار يضطرون الى ملازمة بيوتهم حتى في ايام العطل ، وهي حالة استدعت او ساعدت على تفاقم حالة الادمان على الكحول اكثر من اي شعب في العالم ؛ كما استحدثت حالة من الوحشة والتفرد والاكتئاب[٢٨] .

لقد ادى الافراط في توسيع قطاع الدولة والاستمرار في تعظيم مبدأ الملكية العامة ، وقصور التخطيط والادارة ، الى عواقب سلبية ضارة ، ومن بينها تراكم موارد وارصدة هائلة في قطاع الصناعة بوجه خاص[٢٩] ، رغم حاجة الاقتصاد والناس الى استثمارها وتدويرها بفعالية . وجراء ذلك ، ولاسباب اخرى - هبطت ثم توقفت وتيرة النمّو السنوية في الانتاج منذ اواسط السبعينات ، ثم هبطت لدرجة اشد بعد عام ١٩٩٠ ، ثم تدهورت الى الحضيض بعد عام ١٩٩٢ - كما نرى حالياً[٣٠] ، وبسبب شحة السلع ، تراكمت لدى المواطنين «اموال فائضة» كانوا يودعونها في المصارف ودوائر البريد ، لقاء فوائد ينتفعون بها لشراء بدلة او معطف او حذاء شتوي او حاجة منزلية غالية الثمن - كالثلاجة او الغسالة او التلفزيون . ومع ذلك ، فلم تكن توفيرات او مدخرات المواطنين لدى المصارف الحكومية قد وصلت الى ما كانت قد وصلت اليه في اواخر الخمسينات - عندما سمحت الدولة ، ابان الحرب العالمية ، بالاستثمارة

الخاصة ، والمهنة الحرفية التي اصبحت تدر مزيداً من الموارد على الشغيلة . وجراء ذلك سمحت الدولة بايداع ما يصل الى ثلاثة آلاف روبل للفرد في المصارف الحكومية ـ مما ادى الى تكدس دين هائل على الدولة . ومن اجل الخلاص من هذا العبء الثقيل لجأت الدولة ، ومن خلال الحزب والنقابات والكومسمول وغيرها من المنظمات ووسائل الاعلام ، الى المناشدة والاهابة بالمدخرين من المواطنين لكي «يتبرعوا» للدولة المنتصرة في الحرب بمدخراتهم . وهذا ما حصل ، حيث استطاعت الدولة في اواخر الخمسينات من تقليص الكتلة النقدية واصدار عملة جديدة ضاعفت قيمة الروبل عشر مرات ـ وذلك من خلال شطب ما يقرب من (٧٠) مليار روبل من ديونها للشعب وبهذا عالجت مشكلة التضخم النقدي على حساب المواطنين ، ولكنها قامت ايضاً برفع الاجور ، وتخفيض اسعار الخبز وبعض المواد الغذائية ، ولكنها عادت ورفعتها بعد فترة قصيرة .

* * *

ادّت هذه السياسات وسواها ، ليس فقط الى تفكك البنية الاقتصادية وتدهور الاقتصاد ؛ بل الى تشوهات اجتماعية واختلالات خطيرة في حياة المجتمع . حيث سادت وتفاقمت اجواء الاغتراب والفراغ والوحشة ، وكذلك حالات القنوط والخنوع واليأس . الى جانب تدني الاوضاع الصحية ، وتفكك العائلة ، وتفشي الفساد والرشوة والجريمة . ويعود السبب في ذلك الى ما اسلفنا شرحه من اختلالات واخطاء في بنية النظرية وفي التطبيقات المشوهة لمبادئ الاشتراكية وقيمها الانسانية . والواقع ، ـ كما بيّنّا ـ ان المبدأ الاساسي في الاشتراكية وهو «الكل حسب عمله» ، لم يتحقق ، كما لم يتحقق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية... حيث النسبة الاكبر من المنتوج الاجتماعي كانت تخصص لشؤون الدفاع والجيش والامن ، ولتقديم القروض والمساعدات للبلدان النامية وبعض الدول الاشتراكية[٣١] ، فضلاً عن الاهدار والتبديد للموارد والثروات ، وسوء الادارة الاقتصادية . وهكذا عاش الشعب في عوز مزمن طيلة عقود من الزمان . كما لم تتحقق الاهداف المعلنة في برامج الحزب والدولة وهي «كل شيء من اجل الانسان ولما فيه خير الانسان» وكذلك الشعار

المتكرر في برنامج الحزب وهو «اكفاء حاجات الانسان المادية والروحية المتنامية باستمرار»! اما مقولة (ستالين) «الانسان اثمن رأسمال في العالم» ، فقد كانت في تعارض مطلق مع سياسة القمع والارهاب الشامل التي انتهجها ، ومع الارقام المذهلة للملايين من الضحايا . وهكذا تكاملت وترابطت ازمة الاقتصاد بأزمات اجتماعية واخلاقية وايديولوجية وثقافية ، وشهد عقد الثمانينات مثلاً تفاقماً لمظاهر السكر ، والبغاء ، والانتحار ، وتزايداً في نسبة الوفيات والقتل ، والطلاق ، فضلاً عن تزايد سعة ونشاط السوق السوداء وعصابات السرقة والاجرام والمخدرات . وكانت هذه الاوضاع والازمات في صميم الاسباب التي اشاعت عدم الثقة بالنظام والحزب والدولة ، وفي اشاعة حالة الاغتراب الاجتماعي للمواطن ، ليس فقط عن السلطة والحزب ووسائل الانتاج ، بل عن عمله ونتاج عمله وعلاقاته الاجتماعية ، وعن مثله وقيمه الروحية . كما كانت هذه الاعراض روافع فعالة في تقويض الثقة بالسلطة والايمان بالقانون والعدالة ، وبالتالي في اشاعة الوهن والتفكك في مفاصل وعتلات النظام ، ثم في تقويضه آخر الامر .

ومن هنا تقّبل الناس عملية التغيير ، او اعادة البناء (البيروسترويكا) وعلقوا عليها الامل في تصحيح هذه الاوضاع ، وتدارك هذه الاخطار ، ومعالجة هذه الازمة الاقتصادية وما ارتبط بها من ازمات واختلالات اجتماعية . ولكن السير دون تخطيط متقن واهداف عملية قد آل الى تفاقم هذه الاوضاع بشكل جاوز كل ما شهده الاتحاد السوفيتي من قبل(٣٢) .

ولتوكيد ذلك ، نورد فيما يلي بايجاز بعض الارقام والوقائع المذهلة عن هذه الحالات المأساوية التي بدأت بالتفاقم منذ عام ١٩٩١ :

ـ فقد ازدادت نسبة الوفيات على الولادات وبدأ عدد السكان في روسيا يتناقص . كما هبطت نسبة الزيجات بينما تزايدت نسبة الطلاق والاجهاض ، وارتفعت نسبة البطالة بين النساء الى ٧٠٪(٣٣) .

ـ هبطت نسبة الولادة من (١٤٠) ألفاً في السنة الى (٥٢) ألفاً ، وازدادت الوفيات بين الشباب بنسبة ٥٦٪ خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، جراء ازدياد الجرائم

واصابات العمل وتقلّص متوسط العمربين الرجال خصوصاً ، وارتفاع نسبة الوفيات والانتحار والقتل في عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٠٪ بالقياس الى عام ١٩٩١ ، حيث فقدت روسيا وحدها نحو (ربع مليون) شخص بسبب هذه الحوادث ، بالاضافة الى تزايد وفيات الاطفال عام ١٩٩٢ ، وكذلك كبار السن جراء سوء التغذية ونقص الادوية .

ـ ارتفع معدل الوفيات بالنسبة للمراهقين ، بسبب الكحول والمخدرات ، الامر الذي سيؤدي ، في حالة استمراره ـ وفق تقديرات المتخصصين ـ الى ان واحداً من كل ثلاثة ممن بلغوا السادسة عشرة لن يبلغوا الستين من اعمارهم .

ـ اتسعت شبكة الاجرام (المافيا) التي تقوم بالسطو والسرقة والقتل واحتجاز الرهائن ، وحتى كبار مدراء وموظفي بعض المصارف ، والتي ارتفع عددها الى أربعة آلاف شبكة اجرام منظم ، بلغ عدد ضحاياها عام ١٩٩٢ (٣٥٥) الف قتيل او مصاب بعاهة .

ـ ارتفعت نسبة القتل الى الضعف بالقياس الى عام ١٩٨٧ ـ أي الى (١٥) قتيل بالنسبة لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان . كما ارتفعت حالات الانتحار عام ١٩٩٢ الى (٤٦) ألف حالة اي بزيادة قدرها سبعة آلاف حالة .

ـ تزايد حجم وفعالية السوق السوداء بمقاييس مذهلة ، دل عليها حجم الاموال الدائرة في هذه السوق والتي قدرت ـ (حسب تقرير اللجنة الحكومية برئاسة روتسكوي) والذي نشر عام ١٩٩٢ ـ بين (٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠) ترليون روبل .

ـ بدء تدفق وعودة الروس من الجمهوريات السابقة التي توطنوا فيها ، وكان يبلغ عددهم نحو (٢٥) مليون شخص ؛ حيث عاد منهم الى روسيا خلال السنتين الماضيتين نحو (مليوني) شخص ويتوقع عودة (٦) ملايين مواطن روسي لاحقاً .

ـ استمرار وتفاقم مشكلة ايواء بضعة ملايين من المجندين والضباط من بلدان اوروبا الشرقية ، وتعذر ايجاد العمل والمسكن لهم ، فضلاً عن المواطنين الروس العائدين من الجمهوريات السابقة .

ـ تزايد نسبة الاموال المهربة للخارج بالعملات الاجنبية ، والتي بلغت في عام ١٩٩٢ وحده بين (١٠ ـ ١٢) مليار دولار .

ـ تصاعد نسبة التضخم عام ١٩٩٢ بما يزيد عن ٢٠٠٠٪ مع تراجع حاد في الانتاج بنسبة ٥٠٪ بما في ذلك البترول والغاز الذي تدنى الى ما يعادل انتاج السعودية مثلاً .

ـ تدهور سعر الصرف للعملة المحلية (الروبل) بنسبة ١٠٠٠٪ تقريباً ، وهي في تصاعد مستمر .

ـ تزايد نسبة الزواج غير الشرعي (الذي لم يكن محرماً في القوانين السوفيتية ، بأستثناء القانون الصادر عام ١٩٦٢ حول الزام الابوين برعاية الابناء غير الشرعيين الذي يكونون نحو (٣) اولاد لكل (الف) من سكان الاتحاد السوفيتي[٣٤] .

جاءت هذه العواقب المأساوية ، نتاجاً لما اسلفنا من خطايا واخطاء ، رغم ما تحقق من منجزات كبرى ، ومن هنا كان ذلك السؤال الملحاح او التساؤل المشحون بالحيرة والنقمة ، على لسان المواطنين السوفيت : لماذا كل هذا العدد من المرضى في بلادنا بالقياس الى هذا العدد القياسي والمتفوق من الاطباء بالنسبة لامثالهم في بلدان العالم الاخرى؟ ولماذا تزداد نسبة الوفيات وتنقص معدلات الاعمار؟ ولماذا لا يسهم علماء الاتحاد السوفيتي ـ وهم يكوّنون ربع (علماء العالم) ـ بربع قسطهم في مجالات العلوم وتطوير العلوم؟! ثم لماذا تحرم امة بكاملها من السفر او رؤية اي بلد في العالم ، ولماذا يتواصل هذا الحرمان عقوداً طويلة من الزمان ليشمل كل الشعب ـ جيلاً بعد جيل وحتى النهاية؟ ولماذا يفتقر الاتحاد السوفيتي بكل تراثه وعظمته الى مرافق سياحية على شواطئ البحار ، بحيث لا يتسنى ذلك لاكثر من سبعة عشر مليون مواطن في السنة (معظمهم من الطلائع والفتيان الذين يقميون في مخيمات في الغابات)؟ ولماذا يعجز او يحرم غالبية الشباب من الاستمتاع بالاستجمام والراحة والسياحة على شواطيء البحر الاسود؟ وهل هناك بلد ما في العالم يحظر فيه على المواطن السفر او التنقل بين المدن والمناطق داخل بلاده الا بجواز سفر داخلي وبموافقة السلطات المحلية؟ ولماذا لا يسمح للاقارب بمساكنة المتوحدين من الشيوخ والعجائز في المدن لتقديم العون لهم ومعالجة ما يعانونه من تفرد ووحشة؟

هكذا عاش الناس في حرمان وعوز وضمن سدود وقيود ، في مجتمع «منسجم

متكامل» كما كان يسميه المسؤلون ، او في مجتمع متكامل حقاً ولكن مثل «تكامل الآلات» - كما وصفه احد الكتاب السوفيت . والحق ، ان هذا المجتمع لم يكن مجتمع المساواة والعدالة ، بل مجتمع التمايزات والامتيازات في كل شيء ، وفي كل ميدان ، وهذا ما كان سبباً فيما ذكرت من شيوع الاغتراب وحالات التفكك الاجتماعي والفساد واليأس والاحباط .

لقد حاول الناس تدارك هذه النتائج عندما حاول (خروشوف) اصلاح الاوضاع ، وشجعهم على اقامة الجمعيات والجماعات المحلية لمساعدة العجزة والمقعدين ، واقامة النوادي والمكتبات ، وتكوين الميلشيات ضد الاوباش والسكارى[٣٥] ، واقامة المحاكم الرفاقية لفض النزاعات... الخ . مع اناطة وظائف اكبر للسوفيتات المحلية لكي تتعامل مع شؤون الصحة والثقافة والتقاعد والسكن... وكذلك قضايا التنظيف والاطفاء والحراسات ، واقامة المطاعم ، والمدارس ، ورعاية المراهقين ، واوضاع البيئة... الخ .

ولكن ذلك لم يدم طويلاً بسبب ضائقة العيش وشحة الاجور... فقد توالت وتصاعدت مطاليب المواطن باجور اعلى ، وظروف عمل افضل ، ومسكن وغذاء افضل... وكان يضطر الى التفتيش عن عمل اضافي ، حيث ظلت الاجور في الاتحاد السوفيتي متدنية حتى بالقياس الى سائر البلدان الاشتراكية الاخرى في اوروبا . وجراء احتقان الاوضاع ، تدهور الانضباط في المعمل والمؤسسة والدائرة الحكومية ، وتفاقمت مشكلة التسويق ، وتعاظمت طوابير المشترين حتى في المدن المتميزة . مثل موسكو ولينينغراد وكييف - بينما ظلت بقية المدن - كما ذكرنا - تعاني من عدم المساواة في توزيع السلع والمواد الغذائية ، رغم انها تضم مواطنين يعيشون في ظل نظام واحد هو نظام «العدالة الاجتماعية والمساواة»!

* * *

لقد امتدت معاناة المواطن الى ميدان (الحياة العقلية) والى ميادين اخرى بسبب الكثير من الروادع والثوابت والاحكام المتعارضة في الجوهر مع المبادىء الاشتراكية ومع القيم والمثل الانسانية للاشتراكية ، ولتوثيق ذلك نورد بعض المظاهر والوقائع :

فاتحاد الكتّاب (مثلاً ـ والذي كان يضم نحو (٦٥٠٠ عضواً) من الكتّاب المبدعين والمفكرين ـ كان يمنع اعضاءه من التطرق الى الكثير من مجالات الحياة ـ كما سنرى لاحقاً ـ لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية . كما ان علم الاجتماع مثلاً (السوسيولوجي) الذي كان مسموحاً بتدريسه في بلدان اشتراكية اخرى ـ مثل جيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولونيا ـ قد استبعد لامد طويل من مناهج التدريس في الجامعات . فالعلوم الاجتماعية ، بوجه عام قد اعتبرت ذات طابع طبقي متميز ، وانها التعبير النظري عن مصالح هذه الطبقة ، وعن ايديولوجيتها السياسية . وبالنظر الى انها جزء من البناء الفوقي الذي يخدم الطبقات الحاكمة ، فهي تتجاهل القوانين الموضوعية التي تتعارض مع مصالح الطبقة الحاكمة او المسيطرة . وقد استُمدت هذه الاحكام من دراسات ومقولات ماركس وانجلز . فلدى نقد الاقتصاد السياسي البورجوازي مثلاً ، وضع او اوجد كل من ماركس وانجلز «اقتصاداً سياسياً بروليتارياً» ومن هنا استمد عنوان الدراسات والكتب الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، وهو «الاقتصاد السياسي الاشتراكي» . فقد قال ماركس مثلاً في مقدمة كتابه «رأس المال» ما يلي :

«ما أن يدخل الصراع الطبقي مرحلته العملية ويتخذ له أشكالاً مهددة للبورجوازية حتى يقرع ناقوس النعي لعملية الاقتصاد البورجوازي ، وعندئذ لا تعود المسألة اذا كانت ذات فائدة أو ضرر لرأس المال ، ملائمة أو غير ملائمة ، خطرة سياسياً أم غير خطرة . وبدلاً من البحث النزيه المجرد من الغاية ينهض في هذا الميدان مصارعون مأجورون . وبدلاً من البحث العلمي الصادق الأصيل ، ينفسح المجال للوجدان المتعفن ، والتفريط القائم على سوء القصد» .

أما (لينين) فقد قال في مؤلفه «المادية والنقد التجريبي» : «إن ما ينطبق على الاقتصاد ينطبق على علم التأريخ ، وفقه القانون ، وعلم الاجتماع... وغيرها من العلوم الاجتماعية» .

وهكذا أرسيت أسس سياسية وآيديولوجية لسائر فروع العلم ، باعتبار ان كل علم انما يعبّر أو يعكس المصالح أو وجهة النظر الطبقية . ومن هنا فالعلوم : أما أن تكون

مادية علمية صادقة ، أو ميتافيزيقية ، مثالية باطلة!» وفي هذا الصدد يذهب لينين الى درجة بعيدة في المغالاة عندما يقول :

«لو ان بديهيات هندسية مسّت مصالح الناس لتعرضت بالتأكيد الى محاولات لدحضها وتفنيدها»! ولكنه بهذا يساير ماركس في أقواله وأحكامه القطعية : فهو يقول مثلاً : «إن الكنيسة الانكليزية مستعدة لأن تغفر خرق ثمان وثلاثين شريعة من شرائعها التسع والثلاثين ولكنها غير مستعدة لأن تغفر التجاوز على جزء واحد من تسعة وثلاثين جزءاً من مداخيلها (المالية)» . وهكذا فالعلوم الطبيعية ، لا العلوم الاجتماعية فقط ، يمكن ان تتخذ طابعاً طبقياً متميزاً[٣٦] .

فهل كانت هذه الحقيقة؟ وهل كان هذا هو الواقع؟ كلا... طبعاً!

فقد تمّ مثلاً استبعاد تدريس (علم الاجتماع) في المعاهد والجامعات ، ثم أدخل أخيراً في قسم الفلسفة عام ١٩٦٢ (ولكن لا كعلم مستقل) حيث وجد الأساتذة ان من واجبهم ، لدى الأخذ به كعلم ، البحث في البنية الطبقية للمجتمع السوفيتي والعلاقات الاجتماعية بين السكان . ورغم ان العلماء بدأوا يدعون الى إدخال (السبرنتيكا) في مناهج الدراسة (التي ظلت محرمة لأمد طويل) ، إلا أن الدولة لم تسمح باصدار أية مجلة في علم الاجتماع ، لأن ذلك سيقود بالضرورة الى توصيف الواقع ومشاكله ، وهذا ما يتعارض مع منظومة الأفكار الرسمية ، ومنظومة القيود والروادع على العلم والمعرفة ، وعلى النشر والاعلام[٣٧] . وقد اقترن إدخال (علم الاجتماع) في برامج الدراسة بمقولة تدعو الى «نسيانه» بعد سنوات - أي لدى الدخول القريب في عهد (الشيوعية)!

وقد ارتبطت هذه القيود على الحياة العقلية ، بمنظومة الأفكار الفلسفية والسياسية والاجتماعية ، التي تستعبد أية ثقافة متعارضة مع الماركسية - اللينينية - بما في ذلك النظرة الى الطبيعة والكون . ومن هنا تمّ إلزام الطلبة ، منذ المرحلة الثانوية ، بتعلم الفلسفة ، والاقتصاد السياسي ، وقوانين «العلم الاجتماعي الماركسي» - أي (المادية التأريخية) باعتبارها قوانين لا تدحض .

وفي هذا الصدد نشر أحد الكتّاب السوفيت مقالة انتقادية قال فيها : «ان العلم -

شأن الثقافة ـ سيتحول دون جدال الى مقبرة»! أما العلوم الطبيعية فيجب ان تطابق ، أو تعكس القوانين الأساسية للمادية الدايلكتيكية ، وبخاصة الفيزياء والكيمياء . أما الحساب والهندسة فيجب ان يجسدا وحدة النظرية والممارسة . وأما التأريخ فهو «صراع الطبقات» ونتاج هذا الصراع . وعلى هذا الأساس صيغت كتب التأريخ ووقائع التأريخ التي تجاوزت في صرامتها أحكام الدين!... وهذا ما تطلّب فرض دراسة الماركسية في المدارس العالية ، وحتى في الكليات العسكرية ، بالاضافة الى التأريخ ـ وبخاصة تأريخ الحزب ، وتأريخ روسيا . وقد شملت هذه التوجهات الصارمة ، الصحافة ، التي ألزمت بتأييد السلطة الرسمية ، والسياسة الرسمية ، والنظرية الرسمية! وكذلك ميدان الاعلام ، ووسائل الاعلام ، والأخبار والنشر ، التي تحكمت بها مؤسسة واحدة على نطاق البلاد هي (وكالة تاس) . كما امتدت هذه التوجهات الى سائر المؤسسات والمناهج التعليمية والمدارس ـ إعتباراً من دور الحضانة للأطفال ، وحتى آخر مرحلة من مراحل الدراسات العليا .

وانطلاقاً من مقولة أن الجيل القادم سيعيش عهد الشيوعية ، أقيمت منظمات الطلائع والأوكتوبريين للأطفال وصغار السن ، وألزم من تجاوز الخامسة عشرة ، بالتدرب على بعض الأعمال والمهن . كما تم تعليم الشيوعية للأطفال ، من خلال الأغاني ، والقصص ، واللعب ، والشارات ، والصور ـ وخاصة صور وتماثيل لينين كانسان حي ، متكامل «عاش ويعيش وسيظل يعيش» ، وذلك حسب الشعارات المرفوعة في دور الطلائع (كما شاهدناها) . وقد شمل هذا التوجه حتى درس الجغرافية ، الذي تركزت مناهجه على تعظيم البلاد ، وثروات البلاد ، وحريات الشعب[٣٨] .

هذا وقد فرض على بعض المعاهد العالية ، تدريس الالحاد العلمي[٣٩] ، والأخلاق الماركسية ، وعلم الجمال الماركسي . كما استبعد الكثير مما هو أجنبي سواء في مجالات العلم والمعرفة ، أو في مجالات الأدب والثقافة والفن . فقد منع ـ كما أسلفنا ـ تداول العديد من القصص الأجنبية ، وكذلك قصص ما قبل الثورة لبعض الكتاب الروس المرموقين .

وهكذا أغلقت النوافذ والمنافذ بوجه المواطن ، بما في ذلك تحريم الاستماع الى الاذاعات الأجنبية . كما كانت تسود أجواء الخوف لدى حدوث أيّ تحوّل في هيكل القيادة ، حيث يرتبط ذلك عادة بالغاء الكتب والمناهج الرسمية التي تتحدث عن هذا القائد المعزول . وهذا ما حدث مثلاً في (المدرسة الحزبية العليا في موسكو) ، عندما أقصي خروشوف من منصبه ـ حيث رفعت من مكتبة المدرسة كل الكتب والخطب والتصريحات التي كانت مراجع ملزمة لأمسيات الحوار وتقييم معارف الطلبة في هذه المدرسة ، (وهذا ما عايشناه في عام ١٩٦٤) .

وهكذا افتعلت حالة من تجميد الحياة العقلية ، واعتمدت الدوغماتية ، والوعظ ، والمبالغة ، وسيلة لوضع القيود على الثقافة ؛ كما ظلت «الواقعية الاشتراكية» ـ التي فُرضت في أوائل الثلاثينات ـ قيداً ثقيلاً على حرية الابداع . وفي هذا الصدد ذكر أحد الكتّاب السوفيت ، ان الحديث عن العناء والحزن كان محرماً ، فالدولة لا تسمح بالحديث إلا عن نوعين من الأحزان : «أحزان الحرب ، وأحزان الريف»! كما انتقد كاتب آخر أنماط التمجيد لكل شيء ، من خلال الشعارات المرفوعة في الشوارع ، وعلى المباني ، والمؤسسات : المجد للحزب! المجد للطبقة العاملة! المجد للسينما السوفيتية! الشيوعية هي السلطة السوفيتية + كهربة البلاد...الخ! (وكل هذا وغيره هو ما شاهدناه وشاهده كل من زار موسكو) .

لقد كان من بين هذه القيود أيضاً ، عدم السماح بنشر أحكام المحاكم ، أو الحديث عن الجرائم ، وحوادث القتل ، وانتهاك القانون... وغير ذلك من الأمور الاجتماعية . أما انتقاد القادة وكبار المسؤولين والمدراء فهو أمر محرم تحريماً تاماً . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالسياسة ، والنظام ، وحتى بالدستور والقوانين . ولهذا السبب لم تستطع اللجنة التي كوّنت في عهد خروشوف لاعادة النظر بدستور ستالين من عمل شيء ، رغم مرور عشر سنوات على تكوينها وعلى اجتماعاتها الروتينية ، حيث حُلّت فيما بعد .

ومن بين هذه القيود ، أيضاً ، ممارسة الرقابة من قبل دوائر الدولة وأفراد الأمن ، لا على الأجانب فحسب ، بل على الشبيبة ، والطلبة ، والمؤسسات الاجتماعية

والثقافية ، وعلى النقابات والمنظمات باسم «الاشراف» وحق الاشراف المناط بها من قبل الدولة .

أما **الجهاز القضائي** ، المرتبط بمؤسسات الأمن ، والذي يعمل تحت رقابة مجلس الوزراء ، فقد شهد بعض هذه الأعراض فيما يتعلق بتكويناته ووظائفه ، حيث قسمت المحاكم مثلاً ، الى محاكم عليا ، ومحاكم شعبية ، ومحاكم حزبية ، كما قُسمت المحكمة العليا الى محكمة مدنية ، وأخرى عسكرية . وفي كل هذه التكوينات ، أنيط بالمدعي العام في كل محكمة حق استدعاء ومحاكمة «كل من يهدد النظام العام»!

* * *

في ظل هذه الأوضاع ، كانت تجري **الانتخابات العامة** ، بمشاركة واسعة من السكان ، تتجاوز مثيلاتها في الغرب . ويعود السبب في ذلك ، الى النشاط التعبوي الذي يقوم به الحزب ، والنقابات ، ومنظمات الشبيبة وغيرها من المنظمات . وبسبب عدم وجود أحزاب أو تنظيمات مستقلة ، تعبئ وتوجه الناس «اللاحزبيين» ، كان الجوّ الانتخابي السائد يتّسم باللاأبالية ، وبالخمول السياسي والاجتماعي ، وبالتالي ، فان هذه الانتخابات كانت تتخذ طابع تعبئة ، لا مشاركة ـ لأن المشاركة تتحقق فقط عندما يكون هناك تنافس واختيار ، أو عندما يستطيع المواطن او الناخب التأثير في السياسات والقرارات ، وهذا ما لم يحصل في أية انتخابات .

ومن هنا يمكن القول أنها كانت دوماً مشاركة خنوعة ، مقيدة بقيود الانتماء والولاء ، وبنزعات الوصولية . فالغالبية الساحقة من الناخبين هم أما أعضاء في الحزب ، أو في النقابات أو منظمة الشبيبة الشيوعية ، أو غيرها من المنظمات المرتبطة بالحزب...[٤١] وبالتالي ، فهم ملتزمون أو ملزمون بالتصويت للمرشح الوحيد دون منافس . ويعني ذلك ، ان هذه المشاركة هي مشاركة شكلية ، تتم عادة بتوجيه الحزب ، ووفق شعارات وثوابت وآليات محددة . أما الشعارات فلا تخرج عادة عن تمجيد الحزب والنظام والاشتراكية ، والدعوة الى وحدة المجتمع والالتفاف حول الحزب... وبالتالي الى تمجيد انجازات الحزب والنظام . كما يمكن القول أيضاً ، إن أياً من مشاكل

المواطن والمجتمع ، لا تعرض على الناخبين ، أو تناقش في دورة الانتخابات .

هذا النمط من العمليات الانتخابية (التي كنا نشاهدها في موسكو) كانت تجري على نفس النمط في الجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الحكم الذاتي ـ إذ لكل منها مجلس أعلى للسوفيات ، مع حكومة ووزراء (وخاصة لشؤون الزراعة ، والتجارة ، وصناعة الأقمشة والأغذية...الخ) . أما السوفيتات المحلية فيتم انتخابها عادة كل سنة . وبالرغم من الدور المناط بها لقيادة المناطق والأرياف والمدن ، فان اللجان الحزبية هي القائد الفعلي في الواقع . وبالنتيجة يفوز عادة المرشحون الذي يختارهم الحزب لعضوية السوفيتات المحلية بنفس النسبة التي يفوز بها (نواب الشعب) في مجلس السوفيت الأعلى لعموم البلاد ، أي تلك النسبة المختارة والمقررة وهي عادة (٩٩,٧٪) .

* * *

من هنا تتوالد وتتراكم وتحتقن المشاكل في النفوس ، دون ان تجد لها حلاً أو مخرجاً . ومن هنا ، تأخذ بعض هذه المشاكل طريقها العفوي الى الدين والكنيسة ، أو الى الهروب والهجرة ، أو الى إقامة الجماعات والتجمعات السرية خارج البلاد عادة . وهذا ما وقع وتكرر . والسبب في ذلك هو أن مكونات سيكولوجية اجتماعية ثابتة ، قد أرسيت وثبتت عبر عقود من السنين ـ وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية ، ونمط الحياة ، ومعاييرها ، ومنظومة العقائد والمعتقدات ، والمفاهيم والقيم ، وأنماط التفكير . وقد تم من خلال ذلك تصنيع وفرض وإدامة حالة جامدة من الارادة العامة أو «الرأي العام» . واقترن ذلك ـ كما هو معلوم ـ بالدوغماتية ، والتزييف ، والمغالطة ، وكتابة المقالات النظرية التي تتحدث عن زوال الطبقات ، وتحقيق الانسجام الاجتماعي ، والانسجام القومي... الخ ، وذلك بسبب تطابق علاقات الانتاج مع قوى الانتاج ، بالاضافة الى الحديث المتكرر عن آفاق التقدم والازدهار . وهكذا يتمّ تبرير التجاوزات وانتهاك الحقوق ، وحتى الدفاع عن «حق» الاستبداد والقمع والتحكم ، مع تزيين الأوضاع وتعظيم المنجزات .

كل هذا وغيره قد تمّ وكان من مشهودات الواقع على الضد من بعض مقولات ،

وتحذيرات ، ورؤى ، أو نبوءات ، جهر بها مؤسسو النظرية وبعض قادة الثورة ؛ وعلى الضد أيضاً من الواقع الفعلي .

ففي عام ١٩٦٧ مثلاً ، وصفت (البرافدا) في عددها الصادر في ٢٧ آب الوضع القائم في الاتحاد السوفيتي على الصورة التالية :

«إن رجولة وحماسة الملايين ، كانت ضرورية لانجاز التحولات الثورية التي **حققت الانتصار الكامل والنهائي للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي** . فالناس الأحرار فقط ، الذين يعملون لأنفسهم ولخير المجتمع ، ويدركون الهدف من هذا الاجهاد ، هم وحدهم المؤهلون لهذه المآثر...» .

«**إنهم الآن يتوجهون لانجاز المهمات الجديدة لبناء الشيوعية** .»!

وتضيف :

«ان الشيوعية هي نتاج العمل البطولي للشعب ، الذي يستمد الالهام من الحزب...»!

لم تكن هذه هي الحقيقة في الواقع ، ولا كانت هذه وغيرها من المبالغات والتوصيفات والتفاؤلات ، من بين بعض رؤى (لينين) الذي كان يحذر من الدوغماتية ، ومن المصاعب ، والعثرات ، ومن المشاكل الطبقية والقومية ، ومنها مثلاً قوله :

«**إن التناقضات في المجتمع ستبقى**» . ويقصد بذلك العلاقات الطبقية غير المتناحرة في ظل الاشتراكية «لأن النظام الجديد لا يعرف صراع الطبقات المتعادية» .

ولكن (ستالين) وعلى الضد من لينين ، قد رفع الى الذروة ـ وكما بيّنّا آنفاً ـ مقولته حول احتدام الصراع الطبقي في ظل الاشتراكية منذ اوائل الثلاثينات حيث قال : «**ان الصراع الطبقي سيزداد حدة مع ترسخ مواقع الاشتراكية والتطور اللاحق للدولة السوفيتية**»! أما موقفه من القضية القومية فمعروف ، رغم ان لينين قد أكد على :

«ان من المستحيل أن يكافح المرء في سبيل الثورة الاشتراكية العالمية ، ضد الامبريالية ، إذا لم **يعترف بحق الأمم في تقرير مصيرها**» .

ولكن (ستالين) رغم ذلك ، أقصى سبع أمم من مواطنها ومن بينهم : الشيشان ، والأنغوش ، والأتراك ، والألمان ، والأكراد ، وغيرهم وأفرغ العلاقات الفيدرالية من مضمونها ، ومما تضمنته من حقوق للأقوام والشعوب والأمم المتضامنة طوعاً ، في إطار هذا النظام .

لقد كان لينين ـ كما بيّنّا ـ يؤكد بالحاح ، على إيلاء أقصى درجات الرعاية والانتباه لمصالح الأمم المختلفة ، وان لا يترك أي سبب للاحتكاك فيما بينها ، مع ضرورة ترسيخ الثقة بين عمال وفلاحي هذه الأمم التي تتكلم بلغات مختلفة . وبدون ذلك ـ على حد قوله ـ «لا يمكن قط إقامة علاقات سليمة بين الشعوب» .

ورغم ان لينين ـ شأن ماركس وأنجلز ـ قد ميّز الأممية (البروليتارية) عن القومية (البورجوازية) ـ إنطلاقاً من مقولة ماركس وأنجلز بأن «العمال لا وطن لهم» ، (لأن الهوية القومية مقصورة على البورجوازية فقط...! والقومية هي من مسائل البناء الفوقي الجديد الذي تكوّن بعد الثورة) ، إلا أنه أكّد ـ خلافاً لستالين ـ على ان المسألة القومية والمشاعر القومية هي من القضايا المعقدة (التي لا يمكن اختزالها بتوصيفات مبسطة كما فعل ستالين) . فقد ارتأى مثلاً :

«إن الكراهية القومية لا تختفي بسرعة»... لأن هذه الكراهية المشروعة تماماً ، والتي تضمرها الأمة المضطهدة لمضطهديها ، ستستمر ولن تزول إلا بعد انتصار الاشتراكية ، وإقامة علاقات ديمقراطية متكاملة ومطلقة بين القوميات»[٤١] . كما رأى «ان مشاعر التعصب القومي لا تزول سريعاً ومن تلقاء نفسها ، وبمجرد بناء الاشتراكية . فالتمايزات بين الدول هي على درجة كبيرة من القوة والتماسك . ولهذا فهي ستستمر في البقاء لآماد طويلة حتى بعد إقامة دكتاتورية البروليتاريا على نطاق العالم» .

كان (لينين) ـ كما هو معروف ـ قد وقف ضد الدوغماتية ، بشكل متواصل وحازم ، حتى أنه عارض «التطبيق الميكانيكي لأفكار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي... سواء من خلال الأخذ باستراتيجيتها ، أو اقتباس تجربة ثورة أكتوبر دون تمييز» ودعا الى :

«تطبيق روح وجوهر ودروس هذه التجربة» . كما نصح الشيوعيين : «بأن لا يتعجلوا باصطفاء وتطبيق الاشتراكية (قبل نضوج مقوماتها) ، بل أن يستغلوا كل فرصة توفرها الرأسمالية للتقدم الاقتصادي» .

وكان (لينين) يترسم ويستكمل خطى (أنجلز) بشأن نفي التجريد والقطعية ـ أي قطع الظاهرة عن منشئها ، ودراستها منعزلة عن أسبابها وما يحيط بها من مؤثرات . فالحياة حسب (أنجلز)... خير معلم... والحياة جدلية ، إذ لا شيء بالنسبة للدايلكتيك قائم الى الأبد ، أو أكيد مشروط . أو مقدس»!

«... فالمادية نفسها ستتغير لدى كل كشف علمي خطير...»

وهو القائل أيضاً :

«إن الصراع الطبقي سيتغير بتغير الظروف... وخاصة اذا ما توقفت الحرب بين الشعوب» .

كما ان (لينين) ـ خلافاً لستالين ومن أتى بعده ـ كان يدعو الى الواقعية ، ويستشهد بمقولة (غوته) : «إن النظرية رمادية اللون... لكن شجرة الحياة خضراء الى الأبد» . ومع ذلك ، فقد استمر التمسك بالأحكام المرتبطة بالقضية القومية حتى النهاية ، حيث تحدث آخر برنامج للحزب الشيوعي السوفيتي مثلاً ، عن «تلاحم» أكثر من مئة قومية في إطار الاتحاد السوفيتي . كما تحدث عن «النهضة الاقتصادية والثقافية العاصفة لهذه القوميات» وعن «توطد الآيديولوجية البروليتارية الواحدة ، والتي هي من منجزات الاشتراكية ، في حل القضية القومية المزمنة التي يعجز عن حلها أي نظام آخر» .

وفي هذا السياق ، تعاقبت التأكيدات والمقولات المبسطة ، ومنها مثلاً :

«إن بناء الشيوعية ، سيعزز أكثر فأكثر ، تجانس القوميات الاجتماعي ، ويسهم في تطوير قسمات الشيوعية المشتركة... كما سيتم ، مع انتصار الشيوعية ، تقارب أكبر بين الأمم ، حيث ستتوطد وحدتها الاقتصادية والفكرية ، وتنمو القسمات الروحية المشتركة... وكل ما في الأمر هو «ان الفوارق اللغوية» ـ كما ورد في برنامج الحزب ـ هي عملية أطول بكثير من إزالة الفوارق الطبقية» . ويعني ذلك ، أن هناك من كان يفكر

بزوال اللغات ، وامكانية اعتماد أو فرض لغة واحدة (هي اللغة الروسية ـ كما ذكرنا آنفاً ـ) على أكثر من مئة من الأمم والأقوام في الاتحاد السوفيتي .

إن مقارنة هذه المقولات بعمليات الانفصال الراهنة للقوميات والشعوب التي كانت تكوّن الاتحاد السوفيتي ، بما فيها تلك المنتسبة لعرق واحد وهم (السلاف مثلاً) ـ أي شعوب أوكرانيا وبيلوروسيا ـ لهو دليل صارخ على خطأ التعامل المبسط والمتعجل مع القضية القومية . يضاف الى ذلك ، ان هذه العملية من الانفصال أو الابتعاد ، قد اقترنت بما يشبه «الثأر» من روسيا ومن الروس الذين يجري ترحيل بعضهم من بعض الجمهوريات . أما المشهد الحالي من النزاعات ، والخصومات ، والمجابهات ، والحروب الدموية بين بعض الأمم والأقوام (التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي) ، ثم بين البلدان المكونة للاتحاد الروسي حالياً ، فهو نقيض لتلك المقولات والتطلعات ، وشاهد أيضاً على استمرار وتعاظم مفهوم المشاعر والمواقف القومية ، وتجاوزها لقوانين السيادة اللاحقة للأممية البروليتارية و«التربية الأممية» .

* * *

إن الحرمان والعوز ، والاضطهاد ، والقمع ، الذي تعرضت له هذه الأمم والشعوب ، إنما يعود في جوهره الى بنية الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الاجتماعية والقومية... أي الى ذلك النموذج من النظام الاشتراكي ، الذي أقيم ـ كما أسلفنا ـ بوسائل الفرض ، فوق قاعدة رخوة وغير متهيئة ـ من حيث بنيانها ، وهياكلها الاقتصادية ، وتكويناتها السكانية ـ لاقامة نظام متفوق من الناحية الاقتصادية والحضارية على النظام الرأسمالي ، الذي لم يكن قد استكمل المراحل الأولية من تطوره في روسيا ما قبل الثورة .

ومن هنا ، كان الارهاق والعسف المزمن في تدارك وترميم هذا الوضع المتخلف ، وذلك من خلال التأميم الشامل لوسائل الانتاج ، والمركزة المفرطة في التخطيط ، والاحتكار والتحكم من قبل الدولة . هذا الى جانب التدهور المريع الذي شهده الاقتصاد جراء الحرب العالمية والحرب الأهلية[٤٢] . وقد تجسد ذلك ـ كما سبق أن بيّنّا ـ في التوجهات التي فرضها ستالين منذ نوفمبر ١٩٢٨ ـ أي التركيز على الصناعة

الثقيلة ، وتعميم النموذج الجماعي في الزراعة ، وضرورة تحقيق وتائر سريعة في البناء ...الخ . وقد تُطلّب ذلك ـ كما جاء في اجتماع نوفمبر هذا : إعداد الكوادر الجديدة ، و «المتخصصين الحمر» ، وتعزيز دور السوفيتات ، وتصعيد الكفاح ضد الكولاك ، وتخفيض كلفة الانتاج ، وتحسين عمل النقابات ، وتعزيز الانضباط ، واشاعة المباراة الاشتراكية...الخ . هذا الى جانب التوجه الحازم للقضاء على الانحرافات وتطهير الحزب من «المثقفين البورجوازيين» الذي يشكّلون ـ على حد تعبير ستالين ـ «أخطر عناصر المقاومة للبناء الاشتراكي»! فقد توصّل إجتماع نوفمبر ، إثر المحاكمة الشهيرة للعاملين في المناجم آنذاك ، والمهندسين خاصة ، الى «ان البورجوازية لم تحطم بعد ، والأعداء الطبقيون ما يزالون موجودون... وان التخريب قد تجاوز المناجم الى صناعة التعدين ، والصناعة العسكرية ، والمواصلات... وغيرها»!

لهذا وغيره من الدوافع والأسباب ، كانت المحاكمات المتعاقبة (التي سنأتي على ذكرها) . وقد استندت هذه المحاكمات والاجراءات على توجيهات (ستالين) وتشخيصه الصارم لـ«أعداء الثورة»! . إذ لا يمكن ـ على حد قوله ـ تجاوز عواقب الحرب الأهلية ، والتدخل العسكري ، والحصار الاقتصادي الخارجي ، إلا بالقضاء على التكتيكات التخريبية الخبيثة لـ(الانتلجنسيا) في الصناعة ، وشن كفاح لا هوادة فيه ضد الكولاك في الزراعة ، فضلاً عن ضرورة فرض الرقابة الصارمة على المتخصصين والخبراء الذين ورثتهم الثورة من عهد القيصرية .

«إن صعوباتنا» ـ على حد ما ورد في خطاب ستالين ـ «هي الصعوبات المرتبطة بوتائر النموّ ، بينما صعوبات الرأسمالية تكمن في التدهور الحاصل في أمريكا ، والركود في بريطانيا» ...كما «ان صعوباتنا ليست ناشئة عن سوء الادارة الاقتصادية ، بل عن الصراع الطبقي من جانب أعدائنا المتخفين ، والذين يشنون ضدنا كفاحاً يائساً... ولذا فيجب ـ على حد قوله ـ أن نحطم مقاومة هؤلاء من خلال تنظيم هجوم شامل للاشتراكية على سائر الجبهات ، وعزل العناصر الانتهازية في حزبنا ، الذين يقاومون هذا الهجوم... اننا ننطلق من مقولة لينين : لمن الغلبة؟ ويضيف : ان التراجع عن السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) لا يتعارض مع الهجوم الاشتراكي... فلقد

اعتمد (النيب) لتحقيق انتصار الاشتراكية على الرأسمالية . انه في آخر مراحله... إنه تراجع مؤقت تمهيداً لقفزة كبرى»[٤٣] .

هذا وقد اقترنت هذه التوجهات ، بتظيم حملة واسعة للمباراة في الانتاج ورفع الحماسة في العمل ـ مما اقتضى مشاركة ثلاثة ملايين عامل في «فيالق الصراع»... وفي هذا قيل ـ كما جرت العادة واستمرت حتى النهاية ـ إن سيكولوجية الناس قد تغيرت ، وان العمل في الاتحاد السوفيتي ، قد بات شرفاً ، ومجداً ، وبطولة ـ بعد أن كان عبئاً على العامل ، وكما هو عبء عليه حالياً في ظل الرأسمالية .

ورغم ان (ستالين) قد اعترف بأن الجماهير ، قبل سنتين أو ثلاث ، لم تكن مقتنعة بالمزارع الجماعية ، إلا أنه ـ كما بيّنا ـ قد سخر من (رايكوف) و (بخارين) وغيرهما ـ الذين يتحدثون عن «مصاعبنا في الزراعة»!

لقد تطلبت سياسة «الانعطاف العظيم» تحويل البلد الى «بلد للمركبات والتراكتورات والمعادن» في ظروف الحصار الخارجي ، وتوجيه أكبر نسبة من الموارد نحو الصناعة الثقيلة . وهذا ما تحقق ، حيث تم توظيف (١٣٠٠) مليون روبل للصناعة من مجموع الميزانية البالغ نحو (١٦٠٠) مليون روبل ، واقتضى الأمر تشغيل عشرات الألوف من المهندسين والخبراء . (وهذا ما لم يكن متوفراً بين الشيوعيين من العمال والفلاحين خاصة) . ولهذا تطلب الأمر إشرافاً واختباراً لولاء من أشغلوا هذه المواقع من موظفي الدولة السابقة ، ومن ثم رقابة صارمة ومحاكمات ظالمة لمثل هؤلاء ـ كما سنرى .

وإذ حققت الخطة الخمسية الأولى ، نسبة من النمو قدرها ٣٢٪ (وهي ليست كبيرة بالطبع ، لأن البداية كانت من الصفر تقريباً ـ كما لاحظنا) ، فقد اندفع ستالين منددا بصرامة بـ«خصومه» من قادة الحزب... الذين أرعبتهم نتائج الخطة ـ على حد قوله ـ والذين وصفهم بـ«كلاب الرأسمالية الذين تعالت صيحاتهم المفعمة بالرعب»! كما اندفع في طريق المغالاة والمبالغة عندما قال :

«عندما سنحقق التقدم نحو التصنيع ونحو الاشتراكية ، فسنرى ماذا سيقول الرأسماليون المتبجحون بـ«حضارتهم وتفوقهم... سنرى من سيكون المتقدم ومن سيكون المتخلف»[٤٤]!؟

ويضيف : «ليس ثمة وجه للمقارنة بين الأوضاع الداخلية في بلادنا وفي الغرب... ان الحكومة السوفيتية هي الآن أقوى دولة في العالم»! (تصفيق)!

لم يتعفف (ستالين) لدى تبرير وسائله القمعية الارهابية وخاصة ضد الكولاك ، من استخدام كلمات من قبيل «كبس او اعتصار» (Squeezing) ، كما لم يتورع عن استخدام (بل وتطبيق) كلمة «استئصال» (Eleminating) لأقسام معينة من الكولاك ـ «وهذا ما فعلناه» ـ كما يقول ـ «منذ المؤتمر الخامس عشر عام ١٩٢٧ وحتى الآن (أي ربيع ١٩٢٩) ، حيث تمكّنا من حشد واقصاء العناصر الرأسمالية خارج الريف ، وذلك من خلال تقليص صارم للكولاك ، وتحطيم مقاومتهم ، ومصادرة أملاكهم ، وتجريدهم من وسائل وجودهم . وهكذا انتقلنا من التقييد والتقليص ، الى الكبس والاعتصار ، ثم الى التصفية (كطبقة)»! ويقول مبرراً هذه «التدرجية» : «بمقدورك قطع شجرة ما واستبقاء جذورها عندما لا تمتلك القوة الكافية لاستئصالها من الجذور»!

* * *

جراء هذه السياسة ، وما أعقبها من تمسك بمحاورها الأساسية في البناء الاقتصادي ، وما اقترن بها من أخطاء وضلالات ، استمرت مظاهر العوز والحاجة ، والنقص في السلع والحاجات والأغذية ، والملابس والأثاث والتجهيزات (التي كانت بعض الصناعات الحرفية والمنزلية تؤمن قسماً منها وخاصة في الريف) . كما استمر التحجر والجمود في التخطيط والادارة الاقتصادية ، حيث كان المسؤولون والمدراء ، يحاسبون حسب الأرقام المستهدفة في الخطة ، الأمر الذي أرغم البعض على اعتماد التزوير والكذب ، وكل الوسائل لتحقيق الرقم المستهدف في الخطة ، وإلا واجه العقاب والطرد والاهانة ، وحتى الاعتقال بتهمة «التخريب»! وهكذا استمر مجلس التخطيط (الغوسبلان) الذي أسسه لينين عام ١٩٢١ متحكماً الى النهاية في وضع الخطط الاقتصادية ، وفي وسائل تنفيذها ، وفي توزيع الاستثمارات والموارد والالتزامات ، على سائر فروع الانتاج .

ومن هنا ، اتخذت هياكل وآليات الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي ، طابعاً متجمداً طيلة عقود من السنين ، دون إدخال أية تعديلات جذرية أو جدية عليها ، أو

على مجمل العمليات الاقتصادية .

ومع ذلك ، يقولون (كما في كتاب للاقتصاد السياسي الاشتراكي) :

ــ «ان الادارة المنهجية للاقتصاد الاشتراكي ، توفر جميع الامكانيات لاستخدام الموارد المادية واليد العاملة بصورة عقلانية وعلى نطاق المجتمع بأسره . فالشغيل لا يشتغل للرأسماليين والملاكين العقاريين ، بل لنفسه ولمجتمعه . إنه ذو مصلحة عميقة في استغلال الثروة الاجتماعية استغلالاً حكيماً... وتنظيم الاقتصاد تنظيماً سديداً صائباً»!

ــ وحول الميزان الاقتصادي والادارة الاقتصادية يقول :

«انها إدارة محسوبة وعقلانية وبصيرة... محسوبة حساباً جيداً ، لا تمتّ بصلة الى الحساب الرأسمالي... ولا تخضع لمصالح الأفراد... بل لمصالح المجتمع بأسره» .

«كما ان الميزان الاقتصادي هو طريقة لادارة اقتصاد المؤسسات الاشتراكية إدارة مخططة ، ترتكز على حساب نفقات الانتاج ونتائج النشاط الاقتصادي... وعلى تغطية نفقات المؤسسات بمداخيلها نفسها ، وتأمين ريعية الانتاج» .

ويقول : «انه الشكل الذي يتيح تخطيط ومراقبة نفقات العمل... وكلفة الانتاج ، والأسعار ، وريعية كل مؤسسة» .

ويضيف : «ان تنفيذ الخطة حسب الاستهدافات الأساسية المقررة من أعلى ، هي قانون ملزم لكل مؤسسة» .

«وان عدم تنفيذ الخطة... أو عدم تنفيذ الالتزامات... يؤول الى عقوبات اقتصادية» .

وفق هذه القواعد والمبادئ في (الاقتصاد السياسي الاشتراكي) ، أقيمت صناديق التمويل ومن بينها :

ــ صندوق التراكم (أي الأرصدة الموجهة للانتاج واعادة الانتاج الموسع) ،

ــ وصندوق الاستهلاك (أي الأرصدة الموجهة لتغطية قطاع الخدمات وبعض السلع الرخيصة الثمن) .

أما موارد هذين الصندوقين ، فتتم من خلال الاقتطاع من أرباح المؤسسات بوجه خاص .

ـ كما وظفت بعض الاقتطاعات من أرباح المؤسسات لانشاء صناديق أخرى ، مثل صندوق تطوير الانتاج ، وصندوق التشجيع المادي للشغيلة ، وصندوق التدابير الاجتماعية والثقافية وبناء المساكن...الخ .

والى جانب تمويل الدولة للمؤسسات الانتاجية من خلال صندوق التراكم ، فقد منحت هذه المؤسسات حق الاقتراض من (بنك الدولة) .

أما دخل الدولة ، فيتكون من الاقتطاعات من أرباح المؤسسات ، والضرائب على المبيعات ، أو دخل المزارع الجماعية ، والضرائب على الأفراد ، وكذلك من خلال آليات الأسعار ، حيث تقوم الدولة بفرض أسعار عالية جداً على بعض السلع غير الضرورية ، وتجني منها مليارات الروبلات ، كما هو الأمر مثلاً بالنسبة لمبيعات الفودكا والمشروبات الكحولية (حيث تربح الدولة نحو ستين مليون روبل في اليوم الواحد من مبيعات الفودكا مثلاً) ، وكذلك على السلع الضرورية (التي تسميها كمالية) ـ كالمعاطف ، والملابس ، والأحذية ، والأجهزة الكربائية والألكترونية ، والحاجات المنزلية... وهذا ما سنعود ونتطرق اليه مرة أخرى .

ومن التعابير المبتكرة في الاقتصاد السياسي الاشتراكي ، تعبير «قيمة المنتوج الاضافي» ـ أي قيمة المنتوج الناشئ عن العمل الزائد أو الاضافي بدلاً من تعبير «القيمة الزائدة» أو «فائض القيمة» ، وهو تعبير ينطوي على مغالطة واضحة .

ومن بين هذه المغالطات أيضاً ، إعلان أرقام مزورة عن حجم الناتج في المؤسسة أو المزرعة ، وكذلك في نسب النموّ الاقتصادي وخاصة في القطاع الصناعي . فقد جرى الادعاء مثلاً ان الانتاج الصناعي عام ١٩٧٠ قد ارتفع (١٣) مرة بالنسبة لفترة الأربعينات (والمقصود بذلك سنوات الحرب والخراب الاقتصادي)! وان البلدان الاشتراكية بدأت تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث نسب النموّ ، وانتاجية العمل ، التي بلغت، في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٠ بين (٤ ـ ٥) مرات مما هي عليه في البلدان الرأسمالية ـ مثل بريطانيا وفرنسا!

ومنها أيضاً رد كل هذه الانتصارات والمنجزات في الاقتصاد الى طبيعة الاقتصاد الاشتراكي (أي ملكية الدولة) ولأن كل الحياة الاقتصادية تسيرها وتوجهها

خطط الدولة .

ورغم حقيقة ما كان يتكرر بتبجح ، من ان الاتحاد السوفيتي يشغل أوسع مساحة في العالم ، ويمثل البلد الثالث في العالم من حيث عدد السكان ، وانه يشغل المكان الأول في العالم من حيث ثرواته الطبيعية من البترول ، والغاز ، والثروات المعدنية ، والذهب ، والماس ، والأول في العالم من حيث أعداد الاختصاصيين من ذوي التحصيل العالي ، والأول في العالم أيضاً من حيث احتياطي الغابات والأراضي الطبيعية... إلا أن من غير الصحيح ، (وهذا ما دحضته الوقائع الدامغة والشواهد المأساوية الصارخة) القول بادّعاء «بأن الاتحاد السوفيتي قد بنى صناعة جبارة ، مزودة بالعتاد الطليعي ، وبالعلم الأكثر تقدماً في العالم» ـ كما ورد في برنامج الحزب .

فاذا كان الأمر كذلك (ومنه ما هو صحيح ـ كالسلاح المتطور ، وتكنولوجيا الصواريخ ، ومساحة الأراضي الزراعية ، والسكان ، والثروات الطبيعية ، والتعليم العالي ، والغابات)... فلماذا ظل الاتحاد السوفيتي يستورد الحبوب وحتى العلف من البلدان الرأسمالية؟ ولماذا لم يستطع تصدير سلع مصنعة ومتطورة ، أو أن يغطي سوق العالم بالخشب وهو يملك أكبر احتياطي من الغابات في العالم؟ ولماذا لم تستطع هذه «الصناعة الجبارة المزودة بالعتاد الطليعي» ان تشبع السوق الداخلي بالأجهزة الكهربائية والألكترونية[٤٥] كالتلفزيون ، والراديو ، والمسجل ، والغسالات ، والثلاجات وغيرها من السلع المهمة؟ ولماذا تفاقم الاختلال في ميزان التجارة والمدفوعات ، واقتصر التصدير على النفط والغاز في الأساس؟ ولماذا تصاعد الدين الخارجي حتى تجاوز الـ(٨٠) مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وهبط الاحتياطي المحدود من العملات الأجنبية؟ وأخيراً لماذا بقي الروبل غير قابل للاستبدال حتى بعملات الدول الاشتراكية الشقيقة[٤٦] .

كذلك لم يكن الوضع الاقتصادي في بلدان اوروبا الشرقية طبيعياً ، أو مزدهراً ـ كما كان يوصف اعتباطاً في الأدب السوفيتي . ولا كان صحيحاً الحديث عن ذلك «المستوى الرفيع الذي بلغته القوى المنتجة في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي... والذي سيتيح امكانيات الازدهار الاقتصادي في هذه البلدان . فقد تصاعد الدين

الخارجي لسائر بلدان مجلس التعاضد وبخاصة بولونيا ـ التي بلغت مديونيتها نحو (٤٠) مليار دولار ، وما يقاربه في هنغاريا (بالنسبة لعدد السكان) ، وكذلك الأمر ، ولو بدرجة أقل ، بالنسبة لجيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا .

ومع ذلك فقد توالى الادّعاء والمغالطة ، واستمر الحديث عن الأفضليات والآفاق بصورة تجاوزت الرومانسية والحلم وكل معطيات الواقع .

ـ «فالملكية الخاصة (كما ظل يتردد في موسكو) هي مصدر العبودية... والعمل في الورشة الاشتراكية ، هو مجد وشرف ، لأن الانسان يشتغل لنفسه ولمجتمعه... ولذا فهو ذو مصلحة في تنظيم الاقتصاد تنظيماً صائباً وسديداً... فكل شيء من أجل الانسان ولما فيه خير الانسان»!

ـ ومع الانتقال الى الشيوعية كما كان يتردد أيضاً :

«ستفقد المدخرات ، والمساكن ، وغيرها من المقتنيات ، كل معنى اقتصادي... وسيتحقق الانسجام بين الفرد والمجتمع ، وتتوحد المصالح العامة والفردية . كما ستتم تصفية الفوارق بين المدينة والقرية ، وبين العمل الفكري واليدوي... ولن يعود المثقفون فئة اجتماعية خاصة ، إذ سيرتفع المستوى الثقافي والتكنولوجي لشغيلة اليد ، الى مستوى أناس العمل الحزبي» (برنامج الحزب)...

ـ كذلك : «سيغدو العمل حاجة حيوية ، وظاهرة طبيعية لوظائف الجهاز العضوي السليم . كما سيعود العمل الحرّ الخلاّق على الانسان بفرح الابداع ، ومتعة الخلق ، لأنه سيتحول من عبء الى لذة... وهذا ما أخذ يتشكل الآن في المجتمع الاشتراكي! «فالعمل لخير المجتمع هو واجب مقدس» (البرنامج) .

وفق هذا الايقاع ، استمر الحديث عن حالات من «التعاون والتعاضد بين أناس متحررين من الاستغلال» ، وعن «سمات مرئية ومحسوسة حالياً من سمات الشيوعية... لأن هذا البلد الذي كان أغلب سكانه أميين ، قد ارتفع ارتفاعاً جباراً الى قمم العلم والثقافة... ونبتات المجتمع الشيوعي تترسخ يوماً بعد يوم... حتى بات بناء **الشيوعية أمراً عملياً في حياة كل شغيل ، وقضية ملموسة ومباشرة من قضايا الساعة» .**

ـ «... إن الطليعية ، والمباراة في العمل والانتاجية ، يستجيب لأسمى الأخلاق

الشيوعية في الأسرة . كما يستجيب للمعاشرة اليومية... إذ يجب العمل والعيش على الطريقة الشيوعية» .

ـ «... ففي مجرى البناء الشيوعي ، تتطور قسمات الانسان الذي يحمل في نفسه بانسجام الصفاء الأخلاقي ، والكمال الجسماني»...

ـ «... إن باني الشيوعية هو إنسان ذو مثل رفيعة : استقامة وصدق ، وعدم تسامح ازاء الظلم والوصولية والطفيلية ، والطمع...!

ـ وأخيراً :

«ان العامل الرئيسي لتأثير الاشتراكية في «الثورة العالمية» ، هو بناء قاعدة اقتصادية وتكنيكية متفوقة على القوى المنتجة للرأسمالية» .

فهل هذا ما تحقق؟ وهل كان هذا هوالواقع أم نقيضه؟

وهل كانت حالة الاغتراب والوحشة ، وتفاقم العوز والحرمان ، والظلم والوصولية والرشوة والفساد ، والأزمات المتفاقمة في ميدان الاقتصاد ، والتفكك في منظومة العلاقات السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية... ثم التداعيات المثيرة في بنية الحزب والدولة ، والنظام ، والمنظومة العالمية بأسرها ، ما يبرر ، أو يدعم ، أو يزكي ، كل هذه المقولات البليغة وهذه المبالغات العقيمة؟ ولماذا كان هذا الانقلاب السريع ، وهذا التحول الفجائي نحو اقتصاد السوق أولاً ، ثم نحو الرأسمالية ، المدانة والمتخلفة ، والمحكوم عليها بالسقوط الحتمي والزوال الأبدي؟

فالى ما قبل هذا الانقلاب أو التحول الفجائي الى اقتصاد السوق بوقت قصير ، وقبل الدورة الأخيرة لمؤتمر الحزب ، كان يجري الحديث حتى ذلك الحين على الصورة التالية :

«يستحيل تطوير الاقتصاد... دون قيادة موحدة... وإلا اتخذ نشاط كل مؤسسة طابع التكيف لاقتصاد السوق . فالدولة الاشتراكية هي المنظم للاقتصاد ، وسلطة الدولة هي وسيلة القضاء على البورجوازية وتصفية الاستغلال» .

«... ان ملكية الدولة ستتطور الى ملكية شيوعية... وسيتوطد دورها في ميدان الاقتصاد ، وكذلك في ميادين : العلم ، والثقافة ، والصحة ، والخدمات المعيشية ،

وفي الأشكال الاجتماعية لتنظيم العيش والحياة» .

«... إن الدولة ، وبقيادة الحزب ، ستلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد ، وبخاصة في الانتاج والتوزيع ، لأن ٩٠٪ من الملكية هي بيديها»(٤٧) .

* * *

وهكذا وحتى في المرحلة الموعودة او الموهومة ، للأنتقال الى الشيوعية او الدخول في عصر الشيوعية ، استمر تعظيم دور الدولة ووظائفها التي تعرضت لنبوءات الإضمحلال والزوال القريب - كما رأينا - لأنها تعتمد مبدأ المركزية الديمقراطية في البرمجة والتخطيط ، وتنهض بوظائف جميع فروع الاقتصاد - وخاصة فيما يتعلق بحجم التوظيفات ، والنشاط المالي ، والتسليف ، والميزانية ، ونسب التراكم ، والاستهلاك ، والرقابة الصارمة على العمل والأجور... فضلاً عن تنظيم التجارة ، وتحديد الأسعار ، وتكوين الملاكات ، وتنظيم حلقات الجهاز الأداري - الى جانب وظائفها الأخرى!

وهكذا ، فإن الحزب والدولة يتواجدان ويتداخلان في كل نسيج المجتمع ، بل هما الذان «يصنعان» المجتمع ، وينهضان بوظائف المجتمع ، ويصوغان إرادة وعقل المجتمع وسيكولوجية المجتمع .

ولكن الواقع يقول : إن الحزب ليس هو المجتمع ، والدولة ليست تجسيداً حقيقياً لأرادة المجتمع . كما ان الحزب في الحقيقة ، لم يكن حزب الطبقة العاملة ، ولا كانت الطبقة العاملة هي الطبقة الحاكمة ، كما لم تكن الدولة دولة الشغيلة . وكل ما في الامر أنه لم يكن من الممكن عزل الحزب عن الدولة أو عن النظام - اي نظام الحزب الواحد .

فسكرتير الحزب هو عادة رئيس الدولة ، ورأس النظام . وقادة الحزب هم قادة الدولة والنظام ، والحزب هو القائد او المتحكم بسائر التكوينات والمنظمات والهيئات : كالجيش ، ونقابات العمال ، ومجالس السوفييت ، ومنظمات الشبيبة والفتيان والطلائع ، ومنظمات النساء والكتاب ، والمصانع والمزارع والأفراد ، وبالتالي **فهو المتحكم بالمجتمع وليس خيار المجتمع** .

وبانعدام أحزاب ذات برامج وأيديولوجيات أو مواقف وأفكار وسياسات تعبيء جمهور «اللاحزبيين» الذين يكونون الغالبية الساحقة من السكان الراشدين - وغالبيتهم من العمال والفلاحين - يتعذر القبول ببعض المسلمات والتسميات - كحزب الطبقة العاملة والفلاحين، أو دولة الأغلبية . وبغياب التعددية السياسية والفكرية، والتنافس في الانتخابات، وانعدام امكانية تداول السلطة، لايمكن تبرير مقولة سلطة الشعب كله أو «دولة الشعب بأسره»!

ومن هنا فإن هذا النموذج الأشتراكي من الدولة والنظام، لم يكن في الجوهر ولا في الواقع والممارسة - وكما دلت الوقائع والحقائق - نظاماً اشتراكيا شعبيا وديموقراطياً، بل نظاماً شمولياً استبدادياً .

والشاهد على ذلك هو ان هذا الشعب العظيم، بعماله وكادحيه، وبمثقفيه الأفذاذ، وبجيشه القدير، وتأريخه المجيد، وبطبع وسجايا مواطنيه، وبمنظماته العريقة، التي تضمّ الملايين من السواعد والعقول، من الشبيبة والنساء والكتاب والمفكرين... قد استسلم للواقع الراهن الموبوء بالجرائم والمفاسد، وبالعوز والحرمان، وبالهوان والمذلة... بديلاً عن ذلك الماضي، الذي ضاق ذرعاً بأثامه وخطاياه، وبما جلب له من مظالم وارزاء . ولكن بفعل ما بدأ يكابده هذا الشعب من عناء ومحن، ومن جوع وحرمان، ومن أزمات وكوارث... راح يحن ايضاً الى ما افتقد من مغانم ومكاسب، وأمجاد ومآثر، والى ما ألف من أمن واستقرار... بل راح يحن الى ذلك الدور الذي حاول ان يلعبه بجدارة في حركة التأريخ وتقرير مصائر البشرية، وفق المثل والأهداف الإنسانية للاشتراكية، والتي لم تأخذ طريقها الى الفعل والتطبيق - بسبب ذلك النموذج المتعارض معها في الجوهر والهدف، وفي الممارسة والأداء . ولذلك، ظل رغم كل ماراح يكابده من عناء، يرفض استعادة ذلك الماضي أو العودة اليه - دون تعديل جذري وأصيل وشامل لكل اخطائه وخطاياه، وعلى سائر الميادين وفي كل مجال، وذلك أمر او موقف مبرر . أذ لاجدوى من البكاء على الأطلال أو التباكي على الماضي - دون مراجعة جذرية لكل خطأ أو خلل، ودون تجديد هيكلي لكل مقومات ووظائف الحزب والدولة، والنظام والسياسة، والمنهج والعلاقة مع المواطن... الخ .

وبدون ذلك يصبح من العبث الحديث عن فضائل الماضي ، من خلال التشبث بمواقف وثنية ، أو بقواعد وقوالب نظرية ، أو من خلال الدعوة لاستعادة الامجاد من مواقع قومية متعالية ، أو من خلال المفاضلة المبسطة بين اشتراكية عادلة انسانية (لم تتحقق) وبين آثام وشرور رأسمالية قائمة (لم تتدهور) .

إن السبيل القويم ، والمخرج الوحيد ، والأمل المبتغى ، هو النقد والمراجعة ، والتعديل والتصويب ، والتعامل الجريء مع الواقع... مع استبعاد ونبذ وأدانة كل أخطاء ومخلفات وخطايا ذلك النموذج من النظام المتعارض مع مباديء وقيم الإشتراكية ، وبالتالي ، اصطفاء النموذج الأمثل للإشتراكية الإنسانية العادلة .

* * *

يعود السبب في تفاقم هذه الأعراض لاحقاً ، الى ماأسلفنا تعداده من اختلالات وسياسات مرتبكة ، وتوجهات خاطئة وقعت ومورست بأسم التجديد وأعادة البناء ، وتحت شعار سرعان ما اسقط وهو «مزيد من الديموقراطية ومزيد من الأشتراكية» ، مع برنامج معلن لبناء نموذج ديموقراطي جديد للإشتراكية .

ولكننا قبل ذلك ، سنواصل أغناء أو استكمال الصورة عن مسببات وروافع هذا الإنقلاب والإنهيار في بنية النظام الإشتراكي - وفي مقدمتها طبيعة السلطة والنظام ، ودور الحزب ، وسياسة القمع والإرهاب وانتهاك الحريات والحقوق المرتبطة بمبدأ «العنف الثوري» وبوظائف الحزب والدولة... ، والمتناقضة ، في الأساس والجوهر ، مع مبادئ الديمقراطية الإشتراكية ، ومع القيم الإنسانية للاشتراكية .

وبالنظر للتشابك والترابط العضوي بين الحزب والدولة ، والنظام والسياسة والايديولوجيا ، فسنورد بعض الشواهد والحقائق والمقولات والاحكام ، لغرض الأيضاح والتدليل .

كان جوهر المفهوم اللينيني للحزب من نموذج أو طراز جديد هو (المركزية) ، أو «المركزية الديموقراطية» - كما أطلق عليها ، والتي استمدت منها مفاهيم الأنضباط الحديدي ، والطاعة العمياء ، والخضوع المذل ، والعقوبات القاسية - وهذا ما سبق ان اتينا على ذكره . كما كانت هذه المركزية (التي دعا اليها لينين في المؤتمر الثاني

للحزب) ، هي سبب انشقاق الحزب الى فريقي : البلاشفة والمناشفة ، والتي عارضها العديد من قادة الحزب الذين كانوا موضع تقدير لينين وخاصة (مارتوف وأكسيلرود) وكذلك (روزا لوكسمبرغ التي كانت من أعوان لينين والبلاشفة) . ومن المعروف انها (أي روزا لوكسمبرغ) قد ظلت تعارض دكتاتورية البروليتاريا ، وتدعو الى الديموقراطية داخل الحزب ، والى الانتخابات الديموقراطية - حيث قالت : «إن انعدام الديموقراطية سيقود الى وجود حفنة من القادة ، مع مجموعة من المتنفذين النشيطين ، وجمهور سلبي من البروليتاريا... وهذا لن يبني الإشتراكية» .

كما كانت المركزية الديموقراطية ، أحد مبادئ وشروط الانتساب الى (الأممية الثالثة) وبالتالي ، كانت السبب الرئيسي - الى جانب أسباب ومواقف أخرى - في انشقاق الحركة العمالية الدولية الى معسكرين أو حركتين هما :

ـ الحركة الشيوعية العالمية : التي تضم الأحزاب المؤمنة بمبادئ وشروط (الأممية الثالثة) .

ـ والحركة الإشتراكية الديموقراطية : التي تضم (الأحزاب الإشتراكية الديموقراطية) .

وكان للخلاف والسجال المرير ، والخصومة المتصاعدة بين الحركتين ، دورهما في تقويض التضامن بين فصائل الحركة العمالية العالمية ، وإبقاء الإتحاد السوفيتي في حالة من العزلة وعدم التأييد من جانب الحركة الأشتراكية الديموقراطية والحركة النقابية في اوروبا ، وبالتالي تمكين النازية والفاشية من الهيمنة على اوروبا ، وتعزيز مواقع الرأسمالية العالمية على حساب الإشتراكية العالمية .

كما كان نموذج الحزب الجديد ، هو النموذج والقدوة للأنظمة الأشتراكية وللأحزاب والحركات والانظمة في العديد من بلدان «العالم الثالث» ، والذريعة «المبدئية» للتسلط والاستبداد والقمع من جانب «الأنظمة الثورية» و«الحكومات التقدمية» في هذا العالم[٤٨] .

يقول (لينين) مثلاً : «إن المركزية المطلقة ، ونظام الطاعة البروليتاري الصارم للغاية ، هما أحد الشروط الأساسية للأنتصار على البرجوازية» . وكان (لينين) قد صاغ

في مؤلفه «ما العمل» ثم في كتاباته اللاحقة ، منظومة القواعد والمبادئ التنظيمية للحزب ، حتى أصبحت تسمية الحزب «بالحزب اللينيني» كافية للتعبير عن الالتزام بسائر هذه القواعد والمبادئ ، التي تم اصطفاؤها وتبريرها ، باسم الحفاظ على وحدة الحزب ، ووحدة الارادة والعمل ، وبالتالي بناء حزب «يعمل كرجل واحد» ـ على حد تعبير لينين . ورغم أن لينين لم يكن في البداية متشدداً في تطبيق هذه القواعد والشروط ، كما لم يكن متعسفاً في التعامل مع زملائه في القيادة ـ كما سنرى ـ بل وأباح حرية المناقشة والنقد ، مع أشاعة الديموقراطية ومن ثم العلانية ، باعتبارها السبيل المضمون لتحقيق وحدة العمل في الحزب ، وعارض ماأسماه بـ«الطاعة العمياء» و«الاجتماعات العقيمة» وفي وقت مبكر ، أي في عام ١٩٠٦... إلا ان هذه المنظومة اللينينية في بناء الحزب وحياته الداخلية ، وفي طبيعته ووظائفه وسلطاته ، قد اعتمدت لفترة من الزمن اللاحق ، ثم اتخذت متكئاً للتفرد والتسلط ، واقترنت بالقسر والعسف ، كما اعتمدت وسيلة للإتهام بالارتداد والخيانة ، ومبرراً للقمع والإرهاب والتنكيل . ولم تكن هذه المنظومة من المبادئ والقواعد الصارمة مستمدة أو مستندة الى أي مبدأ موروث من مؤسسي الماركسية ، وخاصة فيما يتعلق ببناء الحزب وبالقواعد التنظيمية للحزب . فقد قال (ماركس) مثلاً :

«إن انتسابنا الأول أنا وانجلز الى خلية شيوعية سرية ، قد تم وفق شرط حتمي أشترطناه ، وهو أن يحذف من النظام الداخلي كل ما قد يؤدي الى الخضوع أمام أصحاب السلطة أو ذوي المقام» .

كما وصف انجلز (عصبة الشيوعيين) التي تأسست عام ١٨٤٧ «انها... كانت تنظيماً مقعماً بالديموقراطية ، اذ تشتمل على لجان منتخبة يمكن استبدالها في أية لحظة . وهذا وحده ما يقطع الطريق أمام كل مسعى تآمري يتطلع نحو الدكتاتورية»... كما عبر عن فهمه لدكتاتورية البروليتاريا بأنها تعني تحقيق حرية الإنسان من خلال نفي الإستغلال والإستلاب الرأسمالي ، رغم أن (ماركس) انتقد التهاون واللاثورية وعدم الهجوم على قصر فرساي في حركة (كومونة باريس) .

ومع ذلك ، وقبل الاسترسال في أيراد الشواهد والوقائع ، ينبغي القول بموضوعية

وإنصاف ، أن ((لينين) الذي كان مؤمنا ومتمسكاً بالمركزية الصارمة ، كان يريدها مقترنة بالديموقراطية . فهو القائل قبل وفاته مثلا : «لا طريق الى الإشتراكية ، الا عبر الديموقراطية ، وعبر الحريات السياسية» . كما كان بطبعه متواضعاً وبعيداً عن التفرد والتحكم والغطرسة ، وعن إثارة الشقاق وتأجيج الخصومات داخل الحزب ، كما فعل (ستالين) . فقد كان يرى مثلا ، وخلافاً لما أورده في مؤلفه المبكر «ما العمل» : «أن لا وحدة عمل بدون حرية النقاش والنقد» . كما كان يقول : «إن القرارات تصبح صحيحة فقط إذا ما نوقشت بروح انتقادية»(٤٩) .

أما في المسائل الكبرى التي كانت موضع خلاف داخل الحزب ، فقد أجرى لينين ثلاثة استفتاءات على عموم روسيا ، وذلك حول (صلح بريست عام ١٩١٨) ، وحول (دور النقابات بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١) ، وحول (قضايا الحزب الداخلية بين عامي ١٩٢٣ - ١٩٢٤) . كما أباح النقاش والمعارضة لأفكاره حول (موضوعات نيسان) . كذلك دعا الى أن يكون عمل الهيئات المنتخبة وعمل المسؤولين في الحزب مكشوفة للجميع . ففي رسالته الى جريدة (الأيسكرا) عام ١٩٠٣ قال :

«لقد آن الأوان... لنتخلص بحزم من تقاليد الإنغلاق ، وأن نرفع بعزم داخل الحزب... شعار «مزيداً من الضوء وليعرف الحزب كل شيء»! وقد اعتبر أن المكاشفة والعلانية هي الوسيلة الأجدى لدرء الانشقاقات في الحزب ، حيث قال : «لا تزوير أبداً... فقوتنا هي في إعلان الحقيقة» . وقال أيضاً :

«إن الأحزاب التي هلكت حتى الآن ، هي تلك التي هيمن عليها الغرور... وكانت تخشى الإفصاح عن مواطن ضعفها... فالحزب القوي... هو وحده الذي يستطيع تعرية نواقصه بكل صراحة ، والكشف عنها ودراستها ، ومناقشتها علناً» .

ويعد أن حذر من الغرور باعتباره «وضعاً أخرق وشائناً ، وباعثاً على السخرية» ، أدان المداهنة والرياء لدى ممارسة النقد ، حيث دعا الى ان يكون النقد رفاقياً ، صريحاً ، خاليا من المداهنة والاعتبارات التافهة... كما كان يقول :«إن غياب النقد يؤدي الى الغرور والخدر... وهو وضع سيصاب فيه العاملون بالصمم... ويغدوون ميالين الى المبالغة في إنجازاتهم والتغاضي عن النواقص...» .

ولم يكن يتردد عن انتقاد بعض مقولاته وأحكامه وأفكاره . فقد استهل أحدى خطبه مرة بالقول علناً : «يخيل لي أنني كنت مخطئاً جداً» . كما لم يكن يتعفف عن انتقاد وملاومة نفسه ، كما فعل مثلا بالنسبة لموقفه من (مارتوف) والمناشفة في المؤتمر الثاني للحزب عام ١٩٣٠ حيث قال :

«... لماذا واجه بعضنا البعض كاعداء الدّاء... فأنا حين أتذكر هذا المؤتمر وانطباعاتي عنه ،أرى أني تصرفت غالباً تحت تأثير الغضب وببلاهة ـ وها أنا الآن مستعد للاعتراف بخطأي هذا... الذي تسبب به جوّ المؤتمر ، وردود الفعل ، والإجابات السريعة ، والصراعات... الخ» . وكان هذا في الواقع على النقيض من اتهاماته وتنديداته اللاذعة بـ (مارتوف) سابقا ، وخاصة بعد المؤتمر الثاني للحزب ، حيث أدان ـ باسم (هيئة تحرير جريدة الأ يسكرا) ، تقرير مارتوف واتهمه بـ«خلق مشاحنة داخل اجتماع (العصبة) ، مكذباً قوله بأنه كان يسعى من أجل التنقية الأخلاقية للحزب» . ومع ذلك (ففي اعتقادي) ، أن لينين في انتقاده لموقفه في المؤتمر الثاني للحزب بكل هذه الصراحة والصرامة ، وذلك قبل وفاته ، انما كان يدين بذلك **نموذج الحزب من الطراز الجديد ، ومنظومة القواعد التنظيمية الصارمة التي اقترحها آنذاك .**

ومن المعلوم أيضاً أن (لينين) طوال وجوده على رأس الحزب ، لم يحاول إسكات أية معارضة ، ولم يدع الى معاقبة او إقصاء أي معارض داخل قيادة الحزب . وبالعكس فقد احتفظ بعلاقات ود وصداقة مع من كانوا موضع انتقاداته الصارمة وتنديده الشديد . فقد كان ينتقد الضلالات الفلسفية لـ(بوغدانوف وبزاروف) ، ومع ذلك يروى عن (مكسيم غوركي) ان لينين كان يقول عنهما وعن (لوناشاريسكي) «انهم رجال عظام ، وذوو ثقافة شاملة رائعة» . وبلهجة من الأسى كان يقول عنهم ايضاً : «يا لهم من عقول موهوبة ، لقد فعلوا الكثير جداً من أجل الحزب ، وبمقدورهم أن يفعلوا عشرة أمثاله... لكنهم لايريدون أن يسيروا معنا» . أما بشأن (لوناشاريسكي) الذي انشق عن الحزب بعد الردة الستيلوبينية واصدر صحيفته (الى الامام) ـ ثم عاد الى الحزب فيما بعد ، فكان لينين يتطلع الى عودته الى الحزب ويقول«أنه رجل ذو مواهب نادرة... وان فيّ ضعفاً إزاءه» . ورغم تنديداته واداناته الصارمة لـ(بليخانوف) ، فقد ابدى غبطة

كبيرة بإطراء (بليخانوف واكسيلرود) لمؤلفه (مهمات الأشتراكيين الديموقراطيين الروس) . ولدى إصابة (بليخانوف) بالمرض طالب بتأمين معالجته في إحدى المصحات . ولدى وفاته ، طالب باقامة تمثال له ، وظل يلوم زملاءه لاهمالهم قبري (بليخانوف و اكسيلرود) . وبشأن خصمه «المنشفي» (مارتوف) كان يقول : «واأسفاه ان لا نجد مارتوف معنا في الحزب... ياله من رفيق ممتاز وانسان طيب» . ومن المعروف ان لينين لم يفرط ب(زينوفيف وكامينيف) واستبقاهما في المكتب السياسي رغم معارضتهما العلنية للثورة . وحتى (ستالين) فقد قال عنه لدى التقائه في النمسا عام ١٩١٣ : «لدينا جورجي رائع يكتب مقالة طويلة لمجلة الثقافة ، ويجمع المعلومات المتوفرة في مكتبات ڤيينا عن القضية القومية» . ولكنه بعد تيقنه من نزعات (ستالين) ونزواته الاستبدادية ، حذر من عواقب طبعه وطالب ـ كما بينا ـ بعدم انتخابه سكرتيراً للجنة المركزية . كما طالب لينين بتقييم الشخصيات التأريخية من حيث خدماتهم الحقيقية... دون اعتبار لتقلباتهم السياسية و«ذنبهم الشخصي»... مع عدم الاحتكام الى ماضيهم . وفي هذا قال بعد فترة وجيزة من قيام ثورة اكتوبر :

«لقد ارتكب عدد من الشيوعيين الممتازين أخطاءاً لا يريد أحد منا ان يستذكرها الآن... لأن من غير الصواب ان نستعيد الى الذاكرة اخطاءاً أصلحت فيما بعد» . ولكن (تأريخ الحزب) الذي كتب بتوجيهات (ستالين) قد استبعد كل المزايا والصفات الايجابية لاولئك الذين أطراهم لينين ، بل وقضى على الكثيرين منهم ، معتبراً **تعارض واختلاف الآراء داخل الحزب «مخططاً شريراً ومؤامرة مبيتة» .! كما اعتبر التجمعات داخل الحزب فرقاً معادية للحزب . وان مواقف أصحابها هي «تهم جنائية» تستحق العقاب**[٥٠] .

وكان لينين ـ كما بينا سابقاً ـ يراجع استنتاجاته وأحكامه ـ كما فعل مثلاً بالنسبة لبعض ما أورده في كتابه (الدولة والثورة)[٥١] . ورغم ايمانه وتمسكه بأطروحاته الثورية ، وبمبادئ التنظيم الحزبي ـ الذي كان هو المبادر لصياغتها ، وتثبيتها ، وتطبيقها ـ فقد انتابه الشك وسيطرت عليه المخاوف في اواخر أيامه ، من نزعات التسلط والعسف . فقد دعا في رسالته الى المؤتمر ، ليس فقط الى استبعاد

ستالين وبعض الأشخاص المتنفذين ، بل نصح مندوبي المؤتمر وقادة الحزب بإقرار عدد من «التبدلات في نظامنا السياسي» . كما دعا الى اشاعة الديموقراطية في حياة الحزب ، واعتماد مبادئ جديدة في ادارة المجتمع . هذا وكان لينين يتمتع بالتواضع والسجايا الأخلاقية والمشاعر الإنسانية . وقد عبر عن هذه السمات والسجايا في الكثير من المناسبات والمواقف ، ومنها مثلا ، وقوفه ضد الحرب وتطلعه نحو السلام . ففي النداء الذي حرره في مؤتمر «زمرڤالد» للأممية الثانية ، تحدث بارتياع عن «أحزان الأمهات والأرامل واليتامى» . واعتبر تحقيق السلم بين الأمم «مهمة لم يشهد تأريخ العالم اكثر منها نبلاً والحاحاً» . ومن هنا كان مرسوم السلام أول مراسيم ثورة أكتوبر .

هذا هو لينين صانع الحزب من طراز جديد ، ومبتكر منظومة القواعد الصارمة في بنيته وأداته ، والداعية الأول الى «العنف الثوري» ـ كما سنفصل ذلك لاحقاً . وهذا هو لينين أيضا بفضائله وسجاياه التي أطراها خصمه اللدود (كيرنسكي) قبل وفاته في باريس في اواسط السبعينات .

ولكن عليه اتكأ ، واليه استند ، قادة أسرفوا بالتفرد والإستبداد والعسف ، وكذلك أحزاب ارتكبت الكثير من الخطايا والآثام .

* * *

لقد بنيت الأحزاب الشيوعية وفق المبادئ والقواعد اللينينية في التنظيم ، من أجل تحقيق الثورة وإقامة النظام الاشتراكي . ولكنها في الممارسة ، وبخاصة لدى تسلمها السلطة السياسية ، قد تجاوزت كل الحدود والقيود . فكان الحزب الستاليني عبارة عن هرم بيروقراطي متسلط ، يكرس القائد وحدانيته وتبرر النخبة تسلّطه . فالحزب هو الدولة ، وهو المجتمع . واللجنة المركزية هي الحزب ، والمكتب السياسي هو اللجنة المركزية ، والزعيم القائد (من امثال ستالين ، وماوتسي تونغ ، وبول بوت ، وشاوشيسكو ، وتيتو ، وأنور خوجة ، وكيم ايل سونغ وأمثالهم) هم الحزب ، وهم السلطة ، وهم الدولة وهم النظام!

إن نظرة أولية على بنية ووظائف الحزب الحاكم ، تكفي بحد ذاتها لرؤية الطابع الشمولي في الهيمنة على المجتمع . فاللجنة المركزية في الإتحاد السوفيتي مثلا

(والتي عايشناها وتابعنا نشاطها وكنا ضيوفاً عليها لبضع سنوات) كانت تضم ، الى جانب النخبة المتحكمة ، عدداً كبيراً من الموظفين والعاملين وهم موزعون على المجالات التالية :

ـ قسم الايديولوجيا والعلوم ـ وهو القسم المشرف ايضاً على الكومسمول ، والنقابات ، ومجالس السوفييت .

ـ قسم القوات المسلحة ـ وهو المشرف على الجيش ، والصناعة العسكرية ، والبوليس السياسي ، والأمن .

ـ قسم الثقافة ـ وهو المشرف على الأدب والفن ، وعلى المكتبات ، والصحافة ، وأتحاد الكتاب ، ووكالة الأنباء .

ـ قسم السياسة الداخلية والخارجية ـ ووظائفها معروفة .

ـ قسم العلاقات الخارجية والعلاقات مع الاحزاب الشقيقة .

ـ قسم الإقتصاد ـ ويشمل الزراعة ، والصناعة ، والبناء ، والتخطيط ، والادارة .

هذا فضلاً عن هيمنة الحزب على الاعلام ، والنظام القضائي ، والنظام الإداري ، والإنتخابات والبرلمان ، وصلاحيته في تحديد مهمات لجنة التخطيط ، والإشراف والتحكم بوظائف سائر المنظمات ، بما في ذلك مثلاً الزام النقابات بفرض الإنضباط ومنع الإضراب .

أما تكوين اللجنة المركزية لحزب الطبقة العاملة ، فكان يضم عادة ما لايزيد عن نسبة (٢٪) من العمال والنقابيين ، و(٣٪) من العلماء والمفكرين ، و(٤٪) من الدبلوماسيين ، و(٧٪) من العسكريين . اما النسب الأعلى فهي تضم كبار المسؤولين في الحزب ، والوزراء وسكرتاريي المناطق . ورغم الكلام عن المساواة بين الرجل والمرأة ، فقد استمرت نسبة الرجال في اللجنة المركزية بين (٩٦ ـ ١٠٠٪) . ورغم الكلام عن المساواة بين القوميات ، فإن نسبة القادة من اصل سلافي في اللجنة المركزية كانت ـ كما بينا ـ نحو (٨٦٪) بينهم (٦٧٪) من الروس .

هذا ويشغل الحزب الدور القيادي في كل سياسة ووظائف الدولة . فدور الحزب داخل الدولة هو ـ على حد قول ستالين ـ «أشبه بفصيل من الفرسان الجرمان القدماء» .

أما دور الحزب في المجتمع فهو «عقل وشرف وضمير الأمة» . وأما بطاقة الحزب فهي المعيار لأخلاقية المواطن ، والدليل على الضمير النقي والتفكير التقدمي ـ لأن الحزبيّ هو الشخص الطليعي المتميز ، وهو النموذج . أما اللاحزبي فهو شيء آخر .

فالبطاقة الحمراء ، لا الجدارة أو المعرفة أو المقدرة ، ولا التكوين النظري والنضج السياسي ، ولا الكفاءة والسجايا الأخلاقية ، بل ولا حتى الصدق والنزاهة والتضحية والبطولة هي ـ وكما يقول أحد الكتاب الروس : مقياس الوطنية والمواطنة والولاء للإشتراكية[٥٢] .

من هنا كانت التمايزات في العاصمة ، والجمهوريات ، وفي أقسام اللجنة المركزية ، والإمتيازات للحزبيين في مؤسسات الجيش والأمن والمخابرات ، وفي النقابات ومنظمات الشبيبة ، وفي الصحافة وإتحاد الكتاب ـ الى جانب مدراء المصانع والمزارع والسوفيتات ورؤساء المناطق... وهي امتيازات تدوم بدوام الموقع وتزول بزواله[٥٣] .

فحتى سكرتير الحزب ، أو رئيس الدولة ، أو أي قائد بارز ، كان يتعرض الى العزل والمهانة والأنتقاص عندما يفقد موقعه . وهذا ماحدث مثلا بالنسبة لـ(خروشوف) ، و(بولغانين) ، و(كاغانوفيتش) ، و(مولوتوف) ، و(فورشيلوف) ، و(مالنكوف) ، و(شيبلوف) ، و(ميكويان)... وغيرهم . ثم ما تعرض له الآخرون من القادة في الوقت الحاضر ، الى جانب ذلك العدد الكبير من القادة السياسيين والعسكريين المرموقين في عهد ستالين ، الذين اعدموا رميا بالرصاص ، وشوه تاريخهم ، أو رفعت أسماؤهم من سجل التأريخ[٥٣] .

وقد شملت هذه التصرفات عدداً لا يحصى من العلماء والكتاب الموهوبين ، وأبرز القادة العسكريين ، نذكر من بينهم مرة أخرى (الماريشال جوكوف) ، قائد الجيوش السوفيتبية وفاتح برلين . فهذا القائد الذي سمى من قبل بـ«قائد القادة» ، وسمي في أمريكا ب«الماريشال المعجزة» ، والذي وصفه احد الكتاب (سميرنوف) بـ«الثري باكبر ثروة معنوية في العالم»... ووصفه الكاتب «بسيكوف» بأنه «سيبقى في ذاكرة الشعب مادامت الشمس مشرقة فوق الأرض»... هذا فضلاً عن التقييم

الرفيع لمآثره من قبل كتاب آخرين مثل (سوكولوف) و(باغراميان) . فقد ازدرى هذا القائد وأهمل وأبعد ، ومات معزولاً دون أي تكريم أو احتفاء ، وذلك في عهد (خروشوف) . ولكن هذا هو ماواجهه خروشوف أيضاً ، حيث قرر من خلفه الامتناع عن دفنه مع القادة الآخرين قرب أسوار (الكرملين) . وقد تم ذلك بعد وقت قصير على ذكرى الأحتفال بالذكرى السبعين لـ«ميلاد عزيزنا الغالي خروشوف» وذلك في نيسان عام ١٩٦٤ ـ وهو شعار ملأ الشوارع والصحف في موسكو أنذاك (وكنت شاهداً عليه) .

لقد تجاوزت هذه التمايزات كل المقاييس والاعتبارات الأخلاقية . ففي معرض للصور في موسكو تتعلق بغزو الفضاء ، رفعت صورة (خروشوف) الذي استقبل بنفسه أول رائد فضاء في العالم وهو (غاغارين) ، واحلت محلها صورة (بريجنيف) ، وهو يستقبله ويصافحه! . ولدى وفاة (كوسيجين) قبل بضعة أيام من عيد ميلاد (بريجنيف) ، أخفي نبأ وفاته وأجل أعلانه الى ما بعد الإنتهاء من الاحتفالات بعيد ميلاد هذا الزعيم ، الذي كان مفتوناً بالمظاهر والأوسمة![٥٤] . هذا وقد شملت هذه الأعراض والمظاهر أبرز العلماء والمخترعين أيضاً ، ومن بينهم مثلاً نائب رئيس أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي (رازنيكوف) الذي تعرض للمساءلة والمحاسبة ، لأنه لم ينظم مناقشة لتقييم مقالة ستالين حول (علم اللغة) . كما لم ينظم داخل الأكاديمية حفلة «للإحتفال بالذكرى السبعين لميلاد المعلم العظيم»! وقد ترتب على هذا النمط من التعامل مع العلم ـ كما بينا ـ تدمير وتشويه علم الوراثة ، والفسيولوجيا ، والفلسفة ، وعلم اللغة ، والسبيرنيتيكا... وغيرها ، مع استبعاد بعضها من مناهج التدريس . كما شملت هذه المظالم أيضاً عدداً كبيراً من الكتاب الموهوبين أمثال (زمياتين) الكاتب والروائي ، الذي وصف بـ«العدو الطبقي ، والكولاكي ، والمبتذل ، والرجعي ، والجاسوس ، والثور المتوحش .» ، ثم هدد بقطع آخر الصلات التي تربطه بالأوساط الاجتماعية اذا ماتمسك بمواقفه وأخطائه! أما الكاتب المشهور (باسترناك) فقد تم طرده ، لأنه كان قد مجد ستالين ثم بدأ «يتطاول عليه» لاحقاً بعد أن شعر بذنبه وذنب زمانه! .

وكان مبرر هذه الحالة ، هو الحق المطلق المناط بالحزب ، في صياغة عقل وضمير المواطن ، وألزامه بالطاعة والولاء ، وألا اعتبر مرتداً وتعرض للعقاب .

وتشهد على هذه الحقيقة القصة الشهيرة «والفولاذ سقيناه»(٥٥) ، حيث يبرر الكاتب للحزب حق التدخل في حياة الناس ، لأن الحزب ـ كما يقول بطل الرواية (باڤل) «هو أغلى شيء في حياتي ، ولأنه وحّد في نفسي ، الوطن ، والشعب ، والشرف ، والضمير» .

وبالنظر لأن (باڤل) يعمل ويتصرف وفق أوامر الحزب ، وبأختيار وقناعة ، لذلك فهو مستعد لأجتراح أكبر المآثر بأقدام وشجاعة ، والا فالموت هو الخيار الأفضل! إذ لا قيمة لأن يعيش المرء في أجواء السلم الفردي والأحلام الشخصية ، بل عليه أن يقتدي بالبطل النموذج اثناء الحرب ضد النازية ، أو بالبطل الشاب سائق التراكتور ، أو ان يكون ضمن فيالق العمل الشيوعي أو ميليشيات الشبيبة في الأراضي البكر والبور ، أو في القطب الشمالي . وبالتالي ، و كما هو هدف الرواية ، ينبغي اقتحام الصعوبات بشجاعة وتصميم ، والتحول من صبي يافع ـ كما هو بطل الرواية ـ الى «جندي من فولاذ» وذلك بفضل الإيمان بالأفكار الشيوعية والعمل بأوامر الحزب! .

* * *

تلك مجرد نماذج من حالة يتعذر وصفها بالتفصيل أو الألمام بكل معالمها ، وهي حالة لم تقتصر على الاتحاد السوفيتي ، بل شملت سائر البلدان الأشتراكية ومن بينها الصين ـ كما اسلفنا ـ وما تعرض له أبرز القادة من عزل وامتهان أمثال (ليو شاوشي) وغيره من القادة في معمعان «الثورة الثقافية» . فقد كان من المهمات المعلنة لهذه الثورة «قلب الفكر ، والثقافة ، والأخلاق ، والعادات القديمة ، رأساً على عقب»! وقد وصفها (لين بياو) : أنها إبداع عظيم (صنعه ماوتسي تونغ) للثورة الإشتراكية ، وهدفه اجتثاث الايديولوجية البورجوازية ، واقتلاع جذور التحريفية «وسحق الغيلان والشياطين»! وقد ترتب على هذه «الثورة» ليس فقط تسفيه أفكار كونفوشيوس ، وموسيقى بتهوفن ، وأدب شكسبير ، بل حرق الكتب والمكتبات القديمة ، وإتلاف اللوحات الأثرية ، والمتاحف ، والمعابد . كما أسفرت عن أقصاء ابرز الكتاب

والصحافيين ، وتسليم شؤون التحرير وأدارة الصحافة الى العمال ، وبالتالي إبعاد هؤلاء «المنحرفين» الى معتقل «السابع من أيار» لتطهير عقولهم من أدران «التحريفية»!

في مقابل العزل والاذلال والعقوبة للمنبوذين من المبعدين عن مواقعهم أو «المنحرفين» «والمرتدين» ، كانت هناك في البلدان الإشتراكية ـ كما سبق أن بينا ـ «النخبة» الحاكمة او المتحكمة ، والمتمتعة بالحصانة والامتيازات ، وبحق تقريب الأقارب والأبناء والزوجات الى مواقع السلطة والتسلط في الحزب والدولة ، وهي مواقع لا يستحقونها ولا هم جديرون بها .

ـ فكان هناك مثلاً : (يوري جوربانوف) صهر بريجنيف ، الذي أنيط به مركز رفيع ـ وهو وكيل وزارة التجارة الخارجية ـ والذي أحيل على المحاكمة وأدين بتهمة الرشوة والفساد . وقد خرج مؤخراً من السجن بعد ان أمضى فيه خمس سنوات ، هذا بالإضافة الى فضيحة زوجته باقتناء الماس والمجوهرات .

ـ وكان هناك (أغوبي) صهر خروتشوف ـ الذي رفع الى عضوية اللجنة المركزية ، وانيطت به وظيفة رئيس تحرير صحيفة (الأزفستيا) .

ـ وكذلك (زيفشيني) صهر كوسيجين ـ الذي أنيطت به وظيفة الرئاسة للجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا .

ـ وكذلك أيضاً(أيغور) نجل اندروبوف ـ الذي عين رئيساً للوفد السوفيتي في مؤتمر الأمن الأوروبي .

ـ هذا الى جانب من سبق أن أتينا على ذكرهم من أبناء وبنات وزوجات قادة من أمثال جاوشيسكو ، وجيفكوف ، وغيرهما من قادة الدولة الأشتراكية في أوروبا .

ـ وأخيراً (كيم يونغ) ، نجل كيم أيل سونغ ـ الذي أنيط به قبل وفاة أبيه مؤخراً ، أرفع منصب عسكري في كوريا الشمالية ، وأصبح يسمى بـ«الزعيم العزيز» وتم إعداده لخلافه أبيه «الزعيم الكبير ، والمحترم ، والمحبوب» والذي بلغ الثانية والثمانين من عمره وأمضى في الزعامة نحو نصف قرن من الزمان[٥٦] .

لم يقتصر الأمر على الامتيازات وتكريس حكم النخبة ، بل تجاوز ذلك ، الى شيوع الرشوة والفساد وتكوين العصابات ، من قبل بعض القادة والمسؤلين المتسلطين

ـ كما الأمر مثلاً بالنسبة لسلسلة من فضائح رشيدوف ، وكونايف ، ويوسوبوف... الى جانب فضائح مماثلة أتينا على ذكرها في مولدافيا وكراسنودار ، وغيرهما .

ـ ففي فضيحة (كازاخستان) مثلاً ، كشف النقاب عن عصابة واسعة ـ شملت الى جانب رئيس الجمهورية ، أربعة من أمناء اللجنة المركزية ، وأثنين من الوزراء ، وستة من سكرتاريي المناطق . كما شملت وزير الداخلية في الاتحاد السوفيتي (شميليكوف) ، ونائبه الأول (جوربانوف) ، مع عدد كبير من العاملين في الهيئات الحزبية ، والجهاز القضائي ، ومجالس السوفييت ، ونحو (سبعة عشر ألف) من بيادق هذه اللعبة الخطرة (الذين ادينوا والزموا بإعادة (٩) ملايين روبل من المسروقات والرشوات الى خزينة الدولة) . ولدى كشف هذه الفضيحة ، نشرت صور مذهلة عن سبائك الفضة والذهب والمجوهرات ، وتماثيل ذهبية لبريجنيف ورشيدوف . كما كشف النقاب عن تزوير أرقام منتوج القطن ، باضافة نصف مليون طن للناتج السنوي ، وعن بيع فيلات وشقق وسيارات ومواقع وظيفية ، وبطاقات عضوية ، وأوسمة بطولة ، وحتى مقابر لقاء رشوة . وكذلك السماح بتكوين المافيات والعصابات ، وإقامة شبكات لتبادل وتقاسم الرشوات مع كبار المسؤولين .

وقد قدر حجم المسروقات من جانب المتنفذين والمشرفين على محصول القطن في اوزبكستان ، بأربع مليارات روبل ، وذلك جراء تطبيق نظام من العمل العبودي ، وألقاء المتمردين على هذا «النظام» في السجن ، مع تعريضهم للتعذيب والقتل . ولدى كشف هذه الأنظمة التي ترأسها (عديلوف ، رئيس المجمع الصناعي) ، ثم الفضائح الأخرى ، لجأ أكبر المرتشين ـ وهو السكرتير الأول في (منطقة خوارزم) ـ الى الإنتحار ـ حيث طعن نفسه ثلاث عشرة طعنة .

وأثناء هذه المحاكمة ، ألقي القبض على القاضي والمحامية المتواطئة مع (ثمانية وعشرين) من موظفي الجهاز القضائي وهيئة الإدعاء العام ووزارة الداخلية ، وتم إعادة النظر في الأحكام الجائرة التي أصدرت بحق المواطنين الأبرياء .

وبالطبع فقد جرد (رشيدوف) من لقب «الكاتب الكبير» ، كما جرد وزير الداخلية من لقب «الشاعر الشعبي»! وقد شملت هذه الفضائح والآثام سكرتير إحدى

الجمهوريات في آسيا الوسطى (يوسوبوف) الذي سبق وأن وقع أوامر باعدام نحو (٤٠) ألف شخص في هذه الجمهورية بتهمة التعصب أو «النزعة القومية» .!

إن هذا النمط من العسف والفساد، وأباحة الجريمة، وانتهاك القانون، مرتبط ـ كما بينا ـ بالمنصب أو الموقع الذي يشغله القادة والمرتبطون بالنخبة الحاكمة، أو بالأحرى النخبة المتحكمة بقيادة الحزب. فالوصول الى الموقع أو المنصب في الدولة، أو القوات المسلحة، أو غيرها، مرتبط بشرط العضوية في الحزب قبل كل شيء. فالوزراء مثلا يجب أن يكونوا حزبيين (باستثناء حالة واحدة حدثت في ألمانيا الديموقراطية عام ١٩٨٥ ـ حيث كان هناك (٤) وزراء من اللاحزبيين من مجموع (٤٥) وزيراً.

وكذلك الأمر بالنسبة للقوات المسلحة ـ حيث نسبة الضباط الحزبيين في ألمانيا هي (٩٨٪)، وفي بلغاريا (٨٣٪)، وهكذا الأمر في البلدان الأشتراكية الأخرى. ويتمتع الضباط عادة بامتيازات تتفوق على معظم فئات العاملين في الدولة ـ وخاصة من حيث الرواتب، والمساكن وغيرها من الأمتيازات. ولهذا اندفع العسكريون نحو الحزب، واصبحوا يدربون عادة في المعاهد الدولية، وفي المعاهد الحزبية العليا التي أمست بوابة التقدم في المنصب.

وهكذا فالنخبة الحاكمة هي التي تصنع السياسة، وهي التي تحكم، لا الشعب، ولا الطبقة العاملة التي تدهورت نسبة تمثيلها في الحزب ـ كما أسلفنا ـ مثلما تدهورت نسبة الفلاحين والنساء. والواقع، أن الحزب رغم ادعائه بتمثيل العمال ومصالحهم، لم يكن في الواقع (لا هو ولا النقابات) يهتم بأمرهم. أما وضع الفلاحين فكان أسوأ من مختلف الوجوه.

ومع ذلك فأن تعاظم مشاعر الأستياء في صفوف الشعب، لم يكن فقط بسبب النقص في الأجور والرواتب والمساكن والخدمات... وإنما بسبب التمايزات والامتيازات، أي النقص والإختلال في مبادئ العدالة، والديموقراطية، والشرعية، والمساواة، والكرامة الإنسانية ـ الى جانب حرية الرأي والعقيدة، وحق المساهمة في الحكم من خلال الأنتخابات الحرة والتنافس الإنتخابي.

ورغم انعدام هذه الأنتخابات الحرة وهذا التنافس ، فأن المجلس الذي كان ينتخب على عموم البلاد ، وفق قائمة واحدة من المرشحين - كما بينا - وهو (مجلس السوفيت الأعلى) ، لم يكن يجتمع الا مرتين أو ثلاث مرات في السنة ، ولبضعة أيام فقط ، ليصادق على الميزانية الجاهزة ، والخطط الأقتصادية المعدة ، والقوانين والتعديلات المقترحة - دون أي تعليق او مناقشة للسياسات الرسمية المقررة سلفاً .

* * *

لقد حاول خروتشوف - كما اسلفنا - إصلاح او تعديل بعض هذه الأوضاع . بأشاعة قدر من الديموقراطية داخل الحزب ، والتخفيف من وطأة البيروقراطية والمركزية ، وتحديد فترة إشغال الموقع القيادي ، وتخفيض ميزانية الدفاع... الخ . ولكنه ، جراء ابعاده بعض القادة ، واستبدال نحو ثلثي أعضاء مجلس الوزراء والمكتب السياسي وسكرتاريي المناطق ، ونحو نصف أعضاء اللجنة المركزية - ومن ثم نقل الكثير من الصلاحيات ، وخاصة الإدارة الاقتصادية الى المناطق بدلاً من المركز (أي مجلس الوزراء)... الخ ، قد استثار اعتراض ومعارضة العديد من زملائه في قيادة الحزب والدولة ، وفي القوات المسلحة ، مما أدى الى اقصائه عن منصبه[٥٧] . والحق أن (خروشوف) كان سياسياً قديراً وشجاعاً . حيث كان القائد الوحيد الذي فتح باب التأريخ للمساءلة والحساب والتقييم ، كما أدخل تغييرات كبيرة وجريئة على السياسة الخارجية . وكان حريصاً على حل ما كان يواجه البلاد من مشاكل ومصاعب ، ولكنه اعتمد طريقة ارادوية لم تخل من التعجل . كما لم يعتمد (العلانية) ، ولم يتخلص من الطرائق الموروثة في معالجة المسائل الكبرى ، ولم يجرؤ على تجاوزها . ولكنه ، باستحداث وأشاعة أجواء الديموقراطية داخل الحزب . كرّس وضعاً أدى الى أقصائه «بالتصويت» ، خلافاً لما كان يعتمد من اساليب الأدانة والطرد ، وفق التهم والتسميات المألوفة ، فضلاً عن أساليب الأكراه - كالإعتقال ، والمحاكمة ، والقتل . وكانت هذه في الواقع ، مأثرة من مآثر خروتشوف التي التزم بها من جاء بعده من القادة[٥٨] .

هذا ومن المعلوم ، أن النهج البيروقراطي والقيود على الديموقراطية قد استعيدت بعد إقصاء وموت خروتشوف ، مما أدى الى تكاثف وتصاعد الضغوط

لأحداث عمليات تغيير في هذا الوضع . فقد تفاقمت مثلاً مظاهر التفرد والتسلط في عهد (بريجنيف) الذي عطل فعل واداء القيادة الثلاثية (الترويكا) ، والتي كانت تتكون منه ومن (بودغورني) ، الذي أشغل شكليا ـ منصب رئيس الدولة ـ ومن • كوسيجين) ـ رئيس الوزراء . وقد شهدت هذه الفترة شيوع وتفاقم النزعة (الدوغماتية) ، واشاعة وتعميم تهمة «التحريفية» داخل الحركة الشيوعية العالمية . كما شهدت اتساع مساحة السوق السوداء لتشمل سائر الجمهوريات وسائر مناحي الحياة ، مع تفشّي الرشوة ، بحيث أصبح كل شيء ميسراً لقاء النقود ـ كالسيارات ، والكحول ، والمخدرات ، والملابس ، والبغاء... بل وحتى الإنتساب الى المعاهد العالية أو الحصول على الشهادة الأكاديمية .

والى جانب ذلك ، شهدت هذه الفترة نزوعاً غريباً نحو المظاهر الإحتفالية ، والفعاليات التفاخرية ، وتوزيع الألقاب والأوسمة من قبل قيادة الحزب ، وعلى قادة الحزب ، وفي مقدمتهم (بريجنيف) .

* * *

بعد وفاة (بريجنيف) ، وبسبب استمرار وتفاقم أدواء الماضي ، واحتقان المزاج الشعبي ، استقبل الناس ، بتفاؤل وثقة وتأييد ، عملية الإصلاح واعادة البناء (البيريسترويكا) ـ التي قادها (غورباتشوف) والتي جسدها (المؤتمر السابع والعشرون) الذي عقد في شباط عام ١٩٨٦ ، ثم (الكونفرنس الحزبي) الذي عقد في صيف ١٩٨٨ ـ والذي حضره عدد كبيرمن الضيوف وممثلي الاحزاب والحركات والتيارات والتقدمية في العالم . وقد شهد هذا (الكونفرنس) نقداً جريئاً للماضي ، وتوجهات جريئة نحو المستقبل ، مما استثار الحماسة وأشاع الأمل في النفوس .

فقد ركز (الكونفرنس) على الديموقراطية داخل الحزب بوجه خاص ، ولاسيما ، من حيث تحديد فترة البقاء في الموقع القيادي ، مع الأخذ بمبدأ الانتخاب والتنافس على المواقع الحزبية . وقد عمم هذا المبدأ من خلال اقامة وانتخاب (مجلس الشعب) كأعلى هيئة تشريعية في البلاد ، وتجديد قوام (مجلس السوفيت الأعلى) وتكريس حقه في إصدار القوانين التفصيلية . كما تقرر انتخاب رئيس

مجلس الشعب (رئيساً للدولة) ـ وهو منصب كان يشغله عادة الأمين العام للحزب (ولكن ما حصل وتكرر هو انتخاب غورباشوف ـ الأمين العام للحزب)! وضمن هذا التوجه ، تقرر ادخال مبدأ الانتخابات والمنافسة بين المرشحين في مختلف الهيئات والمنظمات ـ ولاسيما في النقابات ، والكمسومول ، واتحاد النساء ، والسوفيتات المحلية ، وأكاديمية العلوم وغيرها . كذلك تم تعديل النظام القضائي ، وأعادة النظر في القانون الجنائي ، وتأمين الحصانة للقضاء وحق توكيل المحامين... الخ ـ فضلاً عن تأمين الحريات السياسية ، وحق تكوين المنظمات والأحزاب ، واحترام حقوق المواطنين ، وإطلاق حرية الصحافة والنشر ، وحرية الرأي والتعبير . واقترن ذلك أيضاً بإطلاق سراح السجناء السياسيين ، والتوقيع لأول مرة على الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ، مع الاعتراف بحق السفر الى الخارج . كما اقترن بإطلاق حرية المعتقدات الدينية ، وتحقيق التقارب والتفاهم بين الدولة والكنيسة ، وتكوين لجنة مشتركة لوضع تشريع ينظم هذه العلاقة بدلاً من التشريعات والقيود السابقة .

أما في السياسة الخارجية ، فقد تم التوقف (كما سنرى) لدى مخاطر الحرب النووية ، وسباق التسلح وكلفة التسلح ، ومفهوم الأمن ،... وبالتالي لدى العلاقات الدولية الجديدة ، وذلك من منطلق (التفكير السياسي الجديد) . ومن هذا المنطلق تقرر استبعاد الجمود والتعارض الايديولوجي ، ومفهوم الأمن المفروض بالقوة ، وكذلك الخلافات والصراعات المرتبطة بالتناقض بين الإشتراكية والرأسمالية ـ مع التأكيد على أولوية القضايا والقيم الإنسانية ، ومشاكل البيئة ، وخيارات التقدم الاجتماعي... مع الإقرار بواقع التدويل للإقتصاد العالمي ، وضرورات التعاون بين الأمم لبناء عالم بلا حروب ، واعتماد الحوار من اجل حل النزاعات ، وحماية الحياة والحضارة الأنسانية . ومع أقرار هذه المبادئ وضرورة التحرك لبناء نظام عالمي جديد ، تقرر الإنسحاب من (أفغانستان ـ التي لم يكن هناك أي مبرر معقول لاحتلالها وتغيير النظام فيها[٥٩] ، مع البدء بتحقيق وعقد الإتفاقات لتحريم الأسلحة النووية ، ولاسيما الإتفاقية الخاصة بتدمير الصواريخ متوسطة المدى وتقليص الأسلحة التقليدية... وغير ذلك من المنجزات والآمال والأهداف .

كل هذا وغيره ، هو ما سنحاول استكمال معالمه وعواقبه في خاتمة هذا البحث ، وذلك بالارتباط مع مفهوم (النظام الدولي او العالمي الجديد) ، ومع شعار (المزيد من الديموقراطية والمزيد من الإشتراكية) ، مع التوقف لدى ما عطل مفاعيل هذه العملية ، وأربك مسيرتها ، وقادها بالتالي الى ما آلت اليه من ارتباك وإخفاق .

* * *

لقد شهدنا وعلى مر العقود السابقة الكثير من تزيين الأوضاع ، وتزوير الحقائق ، وتزييف التأريخ ، وتصوير الواقع والمستقبل ، من خلال الأحكام النظرية ، او من خلال الأمنيات والمبالغات التي سبق أن اوردنا الكثير منها ضمن محاور هذا البحث .

ـ فالنظام الإشتراكي هو الذي سينتصر على نطاق العالم ، والبلدان النامية ستنتقل الى الإشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية ؛ والرأسمالية آيلة لامحالة الى التداعي والإنهيار ، والأمبريالية (على حد قول ماوتسي تونغ) إنما هي ـ وكما اسلفنا ـ مجرد «نمر من ورق» ، ومنطقة حركة التحرر الوطني هي«مركز العواصف الثورية» ، و«الرياح الشرقية ستتغلب على الرياح الغربية»... وأخيراً فقد آن الأوان لدفن الرأسمالية[٦٠] .

في سياق هذه الآمال والأحلام ، كان الحديث يجري ويتواصل (حتى أواخر عقد السبعينات) وفي الاتحاد السوفيتي بوجه خاص عن :

ـ «تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية ، التي يشكل النظام الإشتراكي العالمي جوهرها ومصدر احتدامها... الى جانب : الأزمة العميقة في السياسة والايديولوجيا ، واحتدام التناقض في الإقتصاد الرأسمالي العالمي ، والصراع بين الاحتكارات من أجل الأسواق ، وتفاقم الرجعية السياسية... وبالتالي انزلاق امريكا في الأزمة ، وكذلك اليابان ، وفرنسا ، وايطاليا... الخ» .

ـ «وفي مقابل ذلك تغدو البروليتاريا الطبقة الأكثر ثورية في المجتمع الراهن ؛ وهي تنمو عدديا ، وتجتذب الى النضال ضد الامبريالية جماهير الفلاحين ، الذين يؤلفون القسم الأساسي من سكان المستعمرات... كذلك تنمو البرجوازية المحلية التي تتناقض مصالحها مع سيطرة الإحتكارات الرأسمالية» .

ـ «وبسبب تعاظم بأس النظام الإشتراكي العالمي ، واعتماد البلدان النامية ، على تجربة البلدان الإشتراكية ومساعدتها وسعيها لتعويض الزمن الضائع ، راحت هذه البلدان تعزز استقلالها الإقتصادي ، عبر التصنيع ، وتزاحم البلدان الرأسمالية في انتاج وتصريف البضائع . كما تعاظم نضال الطبقة العاملة في المراكز الرأسمالية . أما حركات التحرر فقد اختارت طريق التطور اللارأسمالي الذي يضمنه نضال الطبقة العاملة والحركة الديموقراطية الثورية»(٦١) .

ـ «ان الأحزاب الشقيقة ، قد اقتنعت على أساس خبرتها التأريخية ، بأنه لا يمكن المضي في طريق الأشتراكية والشيوعية ، إلا من خلال الاسترشاد بصرامة وانسجام ، بالقوانين العامة لبناء المجتمع الإشتراكي ، ولاسيما بتوطيد الدور القيادي للطبقة العاملة وطليعتها الأحزاب الشيوعية» .

وهكذا اعتمد سحر الكلمة ، والطقوس والموروثات من الأحكام المثالية ، وسائل للمغالطة وتزيين الاوضاع ، واضاءة الأفاق ، كما استخدمت بمثابة آليات سحرية بيد الأحزاب والقادة والمنظرين .

فقد توالى الحديث مثلاً ، عن فضائل الأقتصاد الأشتراكي وتفوقه على الإقتصاد الرأسمالي ، من خلال مقولات مثيرة ، وأرقام مزورة .

ـ فنسبة النمو السنوي للإنتاج في أواسط السبعينات (حسب ماورد في الكتب الإقتصادية والوثائق السوفيتية) ، قد جاوزت سائر البلدان الرأسمالية ، حيث بلغت في الإتحاد السوفيتي (٩،٩٪) بينما هي في امريكا ، والمانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا بين (٢ ـ ٤٪)! كما ازداد الدخل بين عام ١٩٥٠ و١٩٧٠ بنسبة (٣٤٠٪) بينما هو في الولايات المتحدة في حدود (٩٠٪) . اما بالنسبة للفرد فقد ازداد بنسبة (٣٠٠٪)! بينما هو في الولايات المتحدة (٤٠٪) . وان الناتج الإجمالي عام ١٩٧٥ قد ازداد في الإتحاد السوفيتي ، بنسبة (١٣٠٪) بالقياس الى عام ١٩٧٠! وبالتالي فإن إعادة الإنتاج الموسع في الإتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية ، على خلاف ما هو عليه في البلدان الرأسمالية ، «إنما يخضع لهدف نبيل هو تلبية حاجات الشعب»!

والواقع أن الأرقام المذكورة أعلاه ، وكذلك المبالغة في فعالية السوق ، والحديث

عن ثبات واستقرار النقد ، جراء«المخزونات الهائلة من السلع الموضوعة قيد التعامل بأسعار مستقرة»! ثم تزايد المداخيل بهذه النسب العالية ، هو ادعاء مفرط بالمبالغة والتزوير ، وقد تم تثبيته في برنامج الحزب وفي الخطة الخمسية ، في وقت دخل فيه الإقتصاد السوفيتي في طور الركود والأزمات . وقد شمل هذا الادعاء سائر قطاعات الإقتصاد ـ بما فيها الزراعة ، والنقل ، والمواصلات ، والخدمات ، ـ بينما تركزت الجهود في الواقع على تطوير قطاعي الطاقة ، والبناء بوجه خاص . ومع ذلك كله ، لم تكن النتائج قد بررت ذلك الادعاء بتحسين وتطوير الإدارة الإقتصادية ، من خلال تسريع دورة الموارد ، والاستثمار العقلاني والمجدي للتوظيفات ، ومن خلال تخفيض وقت الإنتاج ، والنفقات الادارية ، وتشغيل المدخرات ، والاحتياطيات... وكلها امور فندها الواقع . كما فند تلك المقولة المعلنة : «ان حياة المواطن تتحسن وتزداد يسراً كل يوم»!

لقد كانت المجابهة او المنافسة المشتدة مع الرأسمالية ، مبرراً للمبالغة والمغالطة ، وللتبسيط والجمود العقائدي ، وللتحيّز العاطفي والديماغوغي . كما أصبح ذلك ذريعة أيضاً لتحريم الحديث والنشر عن الجرائم والمفاسد ، أو الانتقاص من «الجبروت الإقتصادي» للإتحاد السوفيتي ، وكذلك لتحريم انتقاد الاوضاع في البلدان الإشتراكية ، والحركة الشيوعية ، وفي «بلدان التوجه الإشتراكي» ، أو في اي بلد مرتبط بعلاقات او معاهدات للصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي ـ وخاصة فيما يتعلق بالاستبداد والإرهاب ـ حتى ولو بلغ الأمر حد الاعدام بالجملة ، وتصعيد القمع والاستباحات الدموية ـ كما حدث في العراق مثلاً[٦٢] .

أما داخل الإتحاد السوفيتي ، فوسائل الإعلام ممنوعة ـ كما ذكرنا ـ من نشر أخبار الجرائم ، والكوارث الطبيعية ، واحكام المحاكم ؛ او التطرق الى النواقص والمخالفات القانونية ، او حتى السلع الرديئة . فقد اعتبر الحديث مثلاً عن «التلفزيونات الرديئة تطاولاً على أداء الأقتصاد السوفيتي»! وبدلاً من ذلك ، أبيح تزيين وتزوير الأوضاع . فقد نشرت صحيفة (انباء موسكو) مثلا مقالة حول الوضع في الشرق الأقصى الذي كان يعرض .بمشاهده وأناسه ، وكأنه «جنة على الأرض»! بينما الواقع ـ كما قالت الصحيفة ـ ان نحو (٨٠٠) الف من مجموع مليون من العمال قد

اضطروا الى هجر أعمالهم هناك ، بسبب ما كانوا يعانون من برد الشتاء ، ونقص الغذاء ، وشحة الموارد والخدمات ، وقسوة الحياة ـ ومن بينها نقص الإنارة والتدفئة ، وانعدام دور الحضانة ورياض الأطفال ، وقاعات الرياضة ، والمسارح ، والخدمات الطبية... الخ . ومع ذلك فقد كانت الصحافة تنشر مشاهد الصخور والزهور ، والناس بمعاطف الفراء والملابس الفاخرة ، والمطار المكتظ بالشباب الذين «تتوجه اليهم أنظار البلاد باسرها» ـ كما كانت تقول الصحافة الحزبية .

هذا وقد تم تبرير وتكريس هذا الزيف ، من خلال **الطقوس النظرية ، والجمود العقائدي والسياسة المفروضة** . فباسم المبادئ والإلتزام بالمبادئ لتبرير السياسات والمواقف ، تم تجاهل بعض المقولات ، والتوكيدات من جانب مؤسسي النظرية ، وبعض التعديلات التي ادخلوها على العديد من مقولاتها واحكامها وحتى مبادئها ؛ وطالبوا **بالاحتكام الى الواقع لتطوير وإغناء النظرية لا التحكم بالواقع** ، أو محاصرته وسجنه ضمن قوالب جامدة[٦٣] . فليس هناك ماهو ثابت ومقدس ـ على حد قول (أنجلز) ـ «فالحياة خير معلم ، والحياة جدلية ديالكتيكية ، **إذ ليس من شيء في الديالكتيك قائم الى الأبد او اكيد غير مشروط او مقدس** . فهذا التجدد المتواصل للطبقة والمجتمع والفكر هو المنطلق المبدئي الأصيل للتفكير الجديد» . واكثر من ذلك ، فقد كشف (أنجلز) في المقدمة التي كتبها لمؤلف ماركس (العمل المأجور ورأس المال) عام ١٨٩١ ، كيف ان ماركس قد غيّر او ناقض افكاره السابقة ، إذ قال :

«إن كتابات ماركس التي صدرت قبل عام ١٨٥٩ (اي قبل إصدار مؤلفه مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي) ، تختلف في بعض النقاط عما كتبه بعد هذا التأريخ . **فهي تحتوي تعابير وجملا كاملة تعتبر بالنسبة للمؤلفات اللاحقة ، غير موفقة وحتى خاطئة** » . ومع ذلك فقد سبق ان أوردنا مقولة لـ(لينين) عن الماركسية بأنها «كلية الجبروت ، وانها «سبيكة قدت من فولاذ»... وكيف انه كان يلجأ الى ماركس كلما استعصى عليه الفهم... ومع ذلك فهو القائل ، وهو يتابع التطورات العاصفة في مسيرة الرأسمالية وعلاقاتها :

«لو ان سبعين ماركس كان حيا لما استطاع ان يلمّ بالاقتصاد العالمي» . وهو

القائل ايضا ومكرراً ما قاله ماركس وانجلز :

«ان مذهبنا ليس عقيدة جامدة ، بل مرشداً للعمل» . كما سخر من تعلم الصيغ وتكرارها ببساطة ، «تلك الصيغ التي لا تصلح» ـ على حد قوله ـ «في أحسن الأحوال الا لرسم أهداف يعدّلها بالضرورة الوضع الإقتصادي والسياسي الملموس ، وفي كل طور من أطوار مسيرة التأريخ» . وقال ايضاً :

«ان على الماركسي ان يحسب الحساب الحتمي للواقع الحي ، اي لوقائع الحياة الدقيقة ، لا ان يتمسك بنظرية الأمس التي هي ، ككل نظرية ، لا تفعل في أحسن الاحوال غير ان ترسم او تحدد الجوهر العام ، دون أن تقترب من شمولية تعقد الحياة» .

«... فالممارسة العملية وحدها هي أكبر مقياس للنظرية... إذ يستحيل اختلاق النظرية الثورية ، لأنها تنشأ من مجموع التجربة الثورية ، والفكر الثوري لجميع بلدان العالم» . ولدى مواجهة الواقع بعد انتصار الثورة ، كان يقول :

«ينبغي أن نعرف كيف نكيف خططنا وفقا لواقع الحياة ، لا ان نردد كلمات فقدت معناها حول دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين عموماً» ، كما طالب «بالتقييم النظري لأشكال النضال الجديدة المنبثقة من الحياة» . وطالما ردد مقولة (غوته) التي أوردها في روايته المشهورة (فاوست) والتي أشرنا اليها من قبل . بل وذهب في اواخر ايام حياته الى أبعد من ذلك ، حيث راجع بصورة انتقادية (كما ذكرت) مفهومه عن (الحزب من طراز جديد) ، وذلك من خلال ادانته لمواقفه في المؤتمر الثاني للحزب . كما انتقد النظام ، والثورة عندما سخر من اولئك الذين «ألّهوا الثورة ، أو صوروها وكأنها شيء إلهي» ! وقد سبق ان أشرنا الى مخاوفه من «أن تتحول دولة البروليتاريا الى دولة مطلية باللون الأحمر» !

بمقدورنا إيراد الكثير من التحذيرات الكلاسيكية والمعاصرة عن خطر الدوغماتية والجمود ، والدعوات الى تطوير واغناء النظرية ، من خلال قراءة ومتابعة المتغيرات في الحياة ، وتكييف التفسيرات والقوانين و«المبادئ» وفقا لهذه المتغيرات[٦٤] .

ولكن ما حصل هو مواصلة الالتزام بـ«المبادئ» التي جاوزها الزمن ، وتحويلها الى طاقم من الحقائق المعصومة من الخطأ ، بل وتحويلها الى ذهنية متسلطة ، تصنع

الحواجز بوجه أي تطور أو تحول في بنية النظرية ، وبالتالي في تقدم المجتمع . وهذا ما استمر وتواصل في الاتحاد السوفيتي مثلا - رغم الإدانات الشكلية للتحجر والجمود العقائدي ، ورغم ما أوردناه من مقولات لينين حول هذه المسألة . ففي مقدمة لكتاب صدر في موسكو ، مؤخراً - أي في أوائل الثمانينات بعنوان (الكومنترن والشرق) كتبها المسؤول عن العلاقات الدولية مع بلدان التحرر الوطني (اوليانوفسكي) قال : «مضى تسعون عاماً منذ أن تحدث لينين عن المسألة القومية... ومع ذلك يبدو وكأنها دونت في الثمانينات»... حسناً! ولكنه يضيف :

«إننا مانزال في عصر لينين ، حيث الفعالية الكلية للمعتقدات الأساسية في الفكر اللينيني»!

مما لاشك فيه ان لينين نفسه لو قرأ هذه العبارة أو أطلع على هذه الأحكام القطعية بشأن أفكاره ، لما ارتضى ذلك[٦٥] .

فليس من المعقول ، بل من المستحيل تكييف الحياة وأقلمة الواقع المتحرك والمتغير لأفكار ومفاهيم وصيغ جاهزة جامدة قيلت في زمان مضى ، وعلى خلفية ظروف وأوضاع مختلفة عن الحاضر أو الواقع الراهن . ومع ذلك ، فقد اعتمد الجمود والعقائدية ، وسيلة ومبرراً وحجة ، بل واداة لاخفاء الحقائق وتشويه التاريخ . فالتاريخ الذي «سيضع كل شيء في مكانه الصحيح» - على حد قول (انجلز) ، لا يمكن ان يكون كذلك ، وخاصة بالنسبة لـ(تأريخ الحزب) ، وغيره من كتب التأريخ التي أخفت كل الخطايا والأخطاء ، وتجاهلت كل الأخفاقات والمصائب والمصاعب ، واكتفت بتمجيد المنجزات والإنتصارات ، وتبرير كل الإنتهاكات والجرائم . وقد استمر هذا الوضع وتواصل حتى النهاية ، وذلك - كما قلنا - بدافع الجمود ، وباسم المبدئية ، بل وبدافع المصلحة والوصولية . فهناك - كما قيل في موسكو مؤخراً - من يريد الإبقاء على تراكيب الماضي ، ومخاوف الماضي ، وكذب الماضي .

- فباسم (المادية التاريخية) مثلاً ، تمت محاصرة التأريخ ، بكل انعطافاته واحداثه وتحولاته ، وفق فعل او مفعول قانون واحد - هو قانون التناقض - بين قوى الانتاج وعلاقات الإنتاج .

ـ وفي إطار البناء الفوقي ، حشرت سائر ميادين الفعل الانساني ـ بما فيها الدولة ، والمجتمع ، والعلوم والآداب ، والفنون والأديان... وسائر العلاقات الروحية والأخلاقية للإنسان .

ـ وتحت قانون الصراع الطبقي ، وضعت كل عملية التطور التأريخي للبشرية ، وصيغت بأقصى درجة من التبسيط كل احداث التأريخ ، وتقررت في النهاية وبصورة قطعيّة كل مصائر البشرية .

ـ ومن هذا المنطلق المذهبي ، صدرت الأحكام القاطعة على الرأسمالية والإشتراكية ، وقسم المجتمع الرأسمالي ـ كما اسلفنا ـ الى طبقتين متصارعتين : البروليتاريا والبرجوازية ، أما المثقفون والمفكرون والعلماء ، ثم الفلاحون وأصحاب المهن وجمهرة العاملين ، فقد اعتبروا فئات متذبذبة أو لا دور لها في عمليات التغيير! وعلى اساس ذلك يجب عزل بعض هذه المجاميع «المترددة» ، أو الوقاية من بعضها الآخر ، أو محاولة كسبها مع عدم الثقة بها أو الحذر منها!

وهكذا ففي خانة البرجوازية الصغيرة المتذبذبة ، حشرت الملايين من فئات المجتمع ، كما صنف الفلاحون الى : فقراء يمكن كسبهم ، وفق مفهوم «الحلف الثوري للعمال والفلاحين» ، والى متوسطين يجب تحييدهم أو الحذر منهم ، والى أغنياء يجب ابعادهم او محاربتهم[٦٦] . وعلى هذا الأساس صيغت برامج التحالفات الطبقية حسب المراحل ، واستبعدت الفئات المتوسطة من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة من إطار التحالف السابق مع البروليتاريا في (مرحلة الثورة الديموقراطية) ، وقصر هذا التحالف على البروليتاريا وفقراء الفلاحين في (مرحلة الثورة الإشتراكية) .

لقد كان (البيان الشيوعي) مثلا ـ وكما بينا ـ نموذجاً في التبسيط إزاء مسيرة التأريخ ، وتعقدات الحياة ، وتكوينات المجتمع ، وعملية التطور . كما كان نموذجاً فريداً في أحكامه القطعية حول السقوط المحتوم للرأسمالية والانتصار المحتوم للإشتراكية . ورغم مراجعة وتطوير وتعديل بعض هذه الأحكام بفعل المتغيرات وضغوط الواقع ، الا ان جوهرها قد استبقي كأساس ومضمون للعقيدة الثورية ، وكمنطلق وهدف للثورة ، وكمرجع لكل عمليات التغيير... وهذا ماوقع وتحقق أو فرض

على الواقع في روسيا التي لم تكن مهيأة او ناضجة للبناء الإشتراكي ، أو لإقامة النظام الإشتراكي - كما بينا آنفاً . وكانت العاقبة معروفة ، حيث ادى هذا التحول الى ادخال البلاد في مآزق ومصاعب اتينا على ذكرها ، كما وضع (لينين) نفسه - وهو المتطلع الى آفاق واعدة - في حرج شديد الزمه بمراجعة بعض تحليلاته ومواقفه ، وبضمنها مراجعة السياسة الاقتصادية بمجملها ، بعد أن اكتفى من قبل بشعار مبسط هو (النظام السوفيتي + كهربة البلاد)... ولكنه عاد واقترح برنامجاً من أربعة محاور هي :

١) تصفية التخلف الإقتصادي والتكنيكي .

٢) تحقيق التصنيع الإشتراكي من خلال بناء قاعدة للصناعة الثقيلة المتطورة .

٣) تحويل الزراعة تحويلاً إشتراكياً .

٤) تحقيق الثورة الثقافية .

ثم عاد مرة أخرى واقترح ثم طبق «السياسة الإقتصادية الجديدة» .

وازاء ما واجه من مآزق وصعوبات ، لم يتردد عن القول جهراً :

«ان من يحاول اليوم ان يتوصل الى النتائج التي ستعود بها في المستقبل شيوعية متطورة ، وطيدة ومستقرة ، واسعة وناضجة... هو كمن يحاول تعليم الرياضيات لطفل في الرابعة من عمره»!

ولكن الزمن لم يمهل (لينين) فرصة من العمر لمواصلة واستكمال مراجعته لمقولاته ، ومواقفه ، وتعديلاته المتوقعة (كما اعتقد) لأحكام ومبادئ النظرية ، وذلك من خلال معايشته للمصاعب والأزمات والمشاكل ، ومواجهة الكثير من الاختلالات والأخطاء في بنية الحزب وقواعده التنظيمية ، وفي بنية النظام السياسي وتوجهاته وممارساته . لكن ما حصل ، لم يسمح بتجاوز هذه المآزق والصعوبات ، كما لم يسمح بتعديل كل تلك الاختلالات في هياكل واداء ووظائف الحزب والدولة ، ولا بتحقيق وتطبيق برنامج عملي عقلاني يأخذ بالحسبان التخلف الاقتصادي والتكنولوجي لروسيا ، فضلاً عن التخلف الحضاري لشعوب الأمبراطورية القيصرية . فقد رحل (لينين) وحل محله (ستالين) الذي امتشق سيف النظرية ، واعتمد مبدأ العسف والعنف في صراعه الضاري والمديد مع الواقع ، مدعياً انه يواصل منهج لينين ، ويطبق مباديء

لينين ،في بناء صرح الأشتراكية ،ومجتمع الكفاية ،والرخاء ،والحرية ،والإزدهار!

«فالإنسان أثمن رأس مال في العالم» ـ على حد قوله ـ **«واعلاء شأن الإنسان هو الرسالة التأريخية للإشتراكية»!**

ان المراجعة الموضوعية والصادقة لهذا الحدث التأريخي وعواقبه ، ولهذا النظام ومصيره المأساوي ، يتطلب الصراحة والجرأة ، والنقد الجاد والمسؤول . أذا ماأريد حقا اصطفاء نموذج إشتراكي ، أو نظام إشتراكي عادل ، بديلاً عن هذا النظام الرأسمالي الجائر . كما يتطلب كشف الحقائق والوقائع كما وقعت ، وإعادة كتابة التأريخ بموضوعية وجرأة ونزاهة . فالتحليل الماركسي ـ كما نعرفه ـ علمي وموضوعي ، لا يخاف من الحقيقة ، ولا يسمح بإخفاء أي شيء . كما يعتبر التستر على الحقيقة او تغييبها أو تزييفها ، هو منهج لاأخلاقي . ومن مصلحة الشعب والقوى المتطلعة للعدالة الأجتماعية ، وللأشتراكية ، ان تتعرف على ما حصل ، لكي تعرف مايجب أن ترفضه ، وما يجب ان تأخذ به .

لقد كان هذا هو ما دعا اليه الناس في موسكو لدى رفع القيود والمحظورات عن صفحات التأريخ . فقد أترعت الصحف بالدعوات الى أعادة الأعتبار للحقيقة وتطهيرها من الزيف . فليس من المصلحة ـ كما ورد في هذه الصحف ـ تبييض صفحات الماضي لتبرير التشويهات والأخطاء ، وليس من العدل الدفاع عن «حق» الاستبداد أو تبرير الطغيان . كما أن «السكوت ليس من ذهب»! فلكم أهدرت دماء بأسم السكوت عن الحق ، ولكم رذلت سير رجال وأبطال باسم السكوت المفروض بمبدأ الانضباط والطاعة ، أو بفعل الخوف والمطاوعة .

وإذن ، فينبغي قبل كل شيء ، إقصاء «الرقيب الداخلي» الذي توطن طويلاً في نفوس الشيوعيين!

ينبغي ابعاد العبيد والخانعين أو من تطبعوا على السكوت من قيادات بعض الأحزاب!

ينبغي سرد التأريخ بكل وقائعه ، ورد الاعتبار الى الحقيقة!

* * *

من هذا المنطلق ، ومن أجل تجاوز الخلل والخطأ المأساوي في مقولة «العنف الثوري» ، ومن أجل رد الإعتبار لمبادئ الإشتراكية وقيمها الإنسانية ، سأتوقف عامداً لدى الممارسات اللاإنسانية ، والإنتهاكات الفظة ، والاستباحات الدموية ، وسياسات الإرهاب والقمع... التي شهدها الإتحاد السوفيتي ، ولا سيما في العهد الستاليني ، والتي كانت من أكبر مولدات الاستياء والنقمة . ومن بين أهم مفاعيل التقويض لبنية هذا النموذج الخاطئ من الأنظمة الإشتراكية التي شهدتها وعاشتها البشرية لأول مرة في التأريخ الإنساني .

لقد سبق أن بينا كيف تم تبرير الإرهاب و«العنف الثوري» بالاستناد الى مقولات نظرية حول «قمع الطبقات المستغلة» و«تحصين الثورة ضد العدو الخارجي والعدو الطبقي» ، وبالتالي تطهير الحزب من «العملاء والخونة ، ومن المرتدين والإنتهازيين» واخيراً من «المتذبذبين والمسالمين»...! ولذلك لم يقتصر القمع على أعداء الثورة وعملاء العدو الخارجي او الطبقي ، بل امتد الى داخل الحزب - حيث راح البلاشفة يقمعون ويسجنون ويعتقلون ويقتلون زملاءهم البلاشفة - وهذا ما اوردنا نماذج صارخة عنه ، وها نحن نعود اليه مرة أخرى . فقد طالب (لينين) مثلاً بـ«نظام ثوري يقمع محاولات أعداء الثورة ، بمن فيهم السكارى والشقاة» . ودعا عام ١٩١٨ الى : «تطهير الأرض الروسية من كل انواع الحشرات الضارة» . ولم يكن يقصد بذلك أعداء الثورة فقط ، بل المقصرين والمسيئين ، حيث كان يرى في كل معمل ومنشأة مخربين يسمون أنفسهم «مثقفين... ينبغي تطهير الأرض منهم»!

وتطبيقاً لذلك أمتد مفهوم «الحشرات» ليشمل المهندسين والمتخصصين ، ثم أقترن باعتقالات ومحاكمات وصلت الى حد الأعدام رميا بالرصاص . كما شهد عام ١٩١٨ اعتقال الكثيرين من «الإشتراكيين الثوريين» واحتجاز الرهائن من البورجوازيين وضباط الجيش . وكان (لاتسيس) - رئيس القسم الشرقي في (منظمة الأمن) قد كتب عام ١٩٢٢ يقول :

«سنحتفظ بالسجناء حتى ينتهي الصراع بين رأس المال والعمل»!

وقبل ذلك شهد عام ١٩١٩ العديد من الاعتقالات والمحاكمات الجماعية

وكذلك أعدام العديد من المثقفين في موسكو ولينينغراد وغيرها من المدن . وقد شملت الاعتقالات في هذه الفترة نحو (٨٠٪) من المثقفين العاملين في المؤسسات العلمية والجامعات ، ومن الأدباء والمهندسين والفنانين . وكان (مكسيم غوركي) قد إحتج على هذه الحملة ، وخاطب (لينين) بشأنها فأجابه :

«هنالك حقاً بعض الأخطاء لسوء الحظ... ولكن فكر في الأمر : مامعنى العدالة؟» ثم نصحه بأن لا يشغل باله باوضاع «مثقفين متفسخين»! كما شهد هذا العام (أي ١٩١٩) ، حملة اعتقالات واسعة للمهاجرين أو المهجرين الروس ، الذين تركوا وطنهم في العهد القيصري ، وعادوا اليه بعد الثورة . والواقع ان جهاز الأمن الذي كان يسمى آنذاك (Cheka)[٦٧] والذي أسس بعد الثورة برئاسة (درجينسكي) ، قد منح صلاحيات مطلقة ، ابتداءاً من الاعتقال والتحقيق ، الى الأتهام والمحاكمة ، وحتى الحكم بالسجن و الإبعاد والإعدام . ومنذ تأسيس هذا الجهاز ، وحتى سنوات لاحقة ـ لم يكن هناك ـ كما بينا ـ قانون جنائي ملزم ، او محاكم استئناف للأحكام ، بل كان هناك قرار صدر بعد الثورة (بشهر واحد) منح بموجبه ، جهاز الأمن الحق باستخدام كل الأساليب ؛ بل «أقسى الأساليب» كما ورد في القرار . كما وانيطت به صلاحيات مصادرة الأموال والأملاك ، وحتى تشتيت العوائل ـ بما في ذلك اعتقال زوجة المتهم ، وارسال أطفاله الى الميـاتم ، وابعاد الراشدين منهم الى المنافي ومعسكرات العمل[٦٨] . كذلك ، أبيحت كل الإجراءات ووسائل التعذيب ، والتفتيش ، وكذلك إرغام المتهم على الاعتراف ، أو توقيع «البراءة» والانسحاب من الأحزاب . وقد شهدت هذه الفترة العديد من المحاكمات والإعتقالات الجماعية ـ كما رأينا وسنرى . وقد شمل ذلك حتى الطلبة ، حيث اعتقل منهم أكثر من مئة طالب في لينينغراد مثلاً (في أيار ١٩٢٤) وحكم عليهم بالسجن لأنهم كانوا يقرأون أدبيات المناشفة ، وأعمال (بليخانوف)! وفي صيف عام ١٩٢٢ ، لدى تغيير اسم لجنة الأمن ، أسست «لجنة استثنائية» للكفاح ضد الكنيسة ، حيث اعتقل رئيسها ، وأعدم من اصدروا نداءات بأسمها ، واسس بديل لها من (الموالين) . كما تمّ اعتقال وسجن رجال الدين وعدد من الراهبات ، وحرم على هؤلاء العودة الى أسرهم أو رؤية اطفالهم .

في هذه الأثناء رفعت من مناهج الدراسة المواضيع المتعلقة ، بالدين واعتبر تدريس الدين للأطفال (جريمة) ؛ كما وتم تطبيق حظر صارم على حرية التجمع والإجتماع .

ولدى الدعوة للتطوع للعمل في جهاز الأمن ، او امداده بالأخبار ، تطوع عدد كبير من الناس خوفاً على مصائرهم ، ومن بين هؤلاء إحدى الاميرات من سلالة القيصر التي أعدم زوجها الضابط أمامها ، والتي اعتقلت أخيراً عام ١٩٣٧ .

وهكذا أشغل جهاز الأمن سائر وظائف المحاكم والمحاكمات (حتى عام ١٩٢٦) ، حيث صدر في هذا العام لأول مرة (قانون جنائي) . الاّ أن هذا القانون قد انطوى على العديد من الأحكام التعسفية ، ومنها السماح بإعدام من يرفض العمل (او لا يستطيع العمل في المعسكرات بسبب الإرهاق أو الجوع) . كما تضمن حكماً بالسجن عشر سنوات على الجنود الذين يسمحون لأنفسهم بان «يؤسروا من قبل العدو»! حيث اعتبر ذلك ضرباً من التصميم الداخلي على «الخيانة»! . وهكذا تحكمّ الارتياب والريبة في نصوص القانون ، وتفوق علي الحقيقة ، فلم يعد هناك فرق بين (النية) و(الفعل) ـ وذلك على حد قول (فيشنسكي) ـ الذي اعتبر ذلك شاهداً على «تفوق التشريع السوفيتي على التشريع البرجوازي»! كما تضمن هذا القانون عقوبات على «التحريض» ، الذي امتد الى الأحاديث الشخصية بين الأصدقاء ، أو حتى بين الزوج وزوجته ، «لأن من لايقف معنا ، فهو ضدنا» ـ كما قال الشاعر (مايكوفسكي) قبل أن يندم وينتحر!

وكما اوردنا آنفا ، فقد دعا (لاتسيس) المحققين الى عدم الاهتمام بالبرهان والدليل ، بل بالمنشأ الطبقي ، والثقافة والتربية التي هي المرجع في الإدانة والعقاب . كما اعتبر (درجينسكي) في رسالة وجهها الى جهاز أمن الدولة في ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ :

«ان الإفادات الكاذبة ، غالباً ماتطلق الضوء الأخضر... اي تدل على الجرم»! والغريب ان هذا الجهاز (الذي كانت جريدته تحمل شعار السيف الأحمر) قد أجرى نقاشاً علنياً حول «السماح بالتعذيب من وجهة نظر ماركسية» فكانت النتيجة تبرير «حق التعذيب»! الذي اتخذ وظل يتخذ أشكالاً لم تحددها اية روادع أو قيود أو قوانين . فقد كانت هناك الزنزانات المظلمة ، والتجويع والتعطيش ، وعدم السماح

بالنوم... الخ! بل كان هناك كل مايتجاوز الخيال من الإنتهاكات اللاإنسانية والتجاوزات الفظيعة التي كانت تقود الى الجنون ، والموت ، أو الإنتحار . وهذا ماتعرض له قادة سياسيون افذاذ ، وابطال عسكريون مرموقون ، وعلماء وشعراء وكتاب موهوبون(٦٩) . وكانت كل هذه الوقائع والفجائع قد كشفت فيما بعد وعززت بالشواهد والوثائق ، وكانت على درجة من الوحشية والضراوة ، لاتسمح قط بأي قدر من التجاوز او التجاهل ، خصوصاً وهي تقترن بمنظومة من التبريرات والتشويهات والممارسات المبتكرة ، ليس فقط من جانب المسؤولين عن أجهزة الامن ، بل من قبل علماء الفقه والقانون - أمثال (فيشينسكي) ، والمدعي العام (كريلنكو) - فضلاً عن الأحكام النظرية المستمدة من مبدأ «العنف الثوري»!

فبعد عشرين سنة من التكتم والكتمان ، نشرت مؤخراً بعض التعليمات والإجتهادات «العبقرية» التي وجهها (فيشينسكي) ، عندما كان رئيساً لهيئة الادعاء العام - الى المحققين وموظفي المؤسسة التي يرأسها ومنها مثلاً قوله :

«إن من هو معرض لعقوبة الموت ، لا يشترط ان يحكم وفق حقيقة مطلقة ، بل نسبية فقط . ولذا ، فان من نحكم عليه رميا بالرصاص ، لايعني ان نكون واثقين بالضرورة من فعلته بشكل مطلق ، ولكن بشكل تقريبي... وذلك بالاستناد الى بعض الفرضيات التي تجعلنا نعاقبه كشخص مذنب»!؟

لم يكن (فيشينسكي) يركن - كما هو معروف - الى تبريرات قانونية ، بل كان يلجأ الى الإدانة والتنديد والتهريج - وهو يعلم علم اليقين ان المتهمين أبرياء . وهذا ما فعله مرة بعد أخرى ، إبان محاكمة قادة الحزب (الذين اتينا على ذكرهم) ، حيث نهض من على مقعده مرة لدى محاكمة (بخارين) ورفاقه وهو يصرخ بصوت عالٍ :

«أقتلوهم جميعاً رمياً بالرصاص... إنهم كلاب مجانين...»!

وهذا ما اقتنع به (بخارين) البريء ، الذي برر إدانته لنفسه «ديالكتيكياً» ، لا أمام رجل قانون نزيه ، بل أمام مهرج وضيع!

لقد كان (فيشينسكي) يردد ويبرر هذه التوجهات والأحكام الظالمة ، وهو يعلم (كمحام ورجل قانون) أن لائحة حقوق الإنسان التي أخذ بها المجتمع الدولي

المتحضر منذ أمد طويل ، كانت تنص على أن «لا يرغم اي شخص في أية قضية جنائية بأن يكون شاهداً على نفسه» . وهذا ماتضمنه الدستور الأمريكي مثلا وتبناه منذ عهد طويل ، وماتم ادخاله أيضاً في نص المادة (١٣٦) من القانون الجنائي السوفيتي الذي صدر مؤخراً ، كما بينا ، ولكنه ظل حبراً على ورق . ومع ذلك ظل (فيشينسكي) متشبثاً بمقولته حول «الدليل النسبي والتقريبي» ، إذ عاد يكرر ويقول :

«من العبث التفتيش عن دليل مطلق... فالبرهان على الذنب نسبي أو تقريبي... وباستطاعة المحقق ، ان يتوصل الى الدلائل او يكشفها ، حتى ولو لم يوجد شاهد أو دليل» . كما يستطيع ، وهو في مكتبه ، أن يبني استنتاجاته وأحكامه ، بالاستناد الى فطنته ومهارته ، بل والى حاسته الحزبية...! ويرى أيضا :

«انه ينبغي أن يؤخذ بنظر الإعتبار (لدى التحقيق) حالة المتهم عندما يكون قد نام بشكل جيد ، وتغذى بشكل جيد ، ولم يتعرض للضرب ، مع مقارنة هذه الحالة بنقيضها... وبالتالي ، ينبغي تحكيم الإرادة والتصميم على استخدام القسوة عند الضرورة... فكل الوسائل مباحة ، لأنها ترتبط بهدف نبيل... ولا مجال لمساءلة المحقق ، كما لا حق للطبيب ان يتدخل في أية مرحلة من مراحل التحقيق» .

وفق هذه التبريرات والمقولات والمبادئ والأحكام... أبيح القمع والإرهاب ، وبالاستناد الى المبدأ الثوري ، ألا وهو «العنف الثوري» .

* * *

لقد شهدت فترة ما بعد الثورة ، سلسلة من الأجراءات والاساليب القمعية المستندة ـ كما بينا ـ الى احكام ومبادئ النظرية ، وخاصة مبدأ «العنف الثوري» ، والنظرة الى مفهوم الحرية والديمقراطية ، والى الدولة والسلطة ، والى قيادة الحزب للدولة والمجتمع... ثم الى اجتهادات ومواقف ، ووسائل وأساليب ، تمت صياغتها قبل وبعد ثورة اكتوبر من قبل (لينين) ـ الذي أعاد النظر بها وراجعها ، وحاول تعديل وتصويب بعضها . ولكن الوقت لم يمهله ، والزمن لم يساعده ، والظرف لم يسايره . كما ان المتحكم بعده في القيادة (ستالين) ، لم يتردد في الاتكاء عليه «والاحتكام لأحكامه»!

ماذا كان (لينين) يقول قبل ان ينتقد أو يراجع ما قال؟

نعود اليه مرة أخرى ، لاستكمال الصورة التي عرضناها في الفصل الرابع من هذا البحث (اي صورة الماركسية ـ اللينينية) والتي حاولنا توثيقها بنصوص مجتزأة بتركيز لايقارب ذلك الرصيد الضخم من تحليلاته وكتاباته ونظرياته ، وكلها مترجمة الى العربية وتحت تصرف الجميع .

كان (لينين) ومن قبله (انجلز) بوجه خاص ، يتعامل مع الديمقراطية كمقولة سياسية ترتبط بالدولة ، وشكل الدولة ، وطريقة ممارسة السلطة . وبالتالي ، فإنها (أي الديمقراطية) ستزول بزوال الدولة . ومن هنا فالديمقراطية تختلف عن مفهوم الحرية التي تعني ـ وفق ماركس وانجلز ـ (إدراك الضرورة) ، أي سيطرة الإنسان على الطبيعة ، والتحكم الحر والمطلق بالإرادة ، والفعل الإنساني ، وعلاقات المجتمع . ويعني ذلك ، ان مفهوم الديمقراطية لم يكن يعني مايعنيه حالياً من حريات ، وحقوق ، ومن مؤسسات تجسد وتحمي هذه الحريات والحقوق . ولكن هذا المفهوم للديمقراطية والحرية ، لم يكن قد استقر على هذه الصورة ، بل أتخذ طابعاً من التعارض والتناقض ، في التعريف والتناول ، وخاصة بين البلاشفة ، والإشتراكيين الديمقراطيين ، وحتى بين البلاشفة أنفسهم . وهذا ما تجسد مثلاً في السجال بين لينين وبياتكوف ، وما عبرت عنه بعض مقولات لينين نفسه . فهو القائل مثلاً : «ان الإشتراكية مستحيلة بدون الديمقراطية» . ولكنه هنا يقصد الديمقراطية البروليتارية حيث يقول :

«ان الديمقراطية البروليتارية هي أكثر ديمقراطية بمليون مرة من أية ديمقراطية برجوازية» . وكان (لينين) في مقالة له عن (دكتاتورية البروليتاريا) قبل الثورة قد ندد بـ«الديمقراطية البرجوازية» حيث قال :

«ان الدفاع اليوم عن الديمقراطية البرجوازية ، أو الديمقراطية بوجه عام ، وصبّ اللعنات على دكتاتورية البروليتاريا من خلال الصياح والزعيق ضد «الدكتاتورية» بوجه عام ، انما يعنيان خيانة الإشتراكية علناً ، والانتقال فعلاً الى جانب البرجوازية ، وانكار حق البروليتاريا بالقيام بثورتها» .

ويضيف :

«... ان اوفر الديمقراطيات البرجوازية ديمقراطية ، ليست سوى آلة قمع للطبقة العاملة من جانب البرجوازية... أي قمع سواد الشغيلة من قبل حفنة من الرأسماليين» .

لكن (لينين) ـ وهو يتحدث عن الديمقراطية هنا لا يقصد (الحرية) أو الحقوق أو المؤسسات الديمقراطية ، بل طبيعة وشكل الدولة ـ أي دكتاتورية البروليتاريا .

فهو يقول في مؤلفه (الدولة والثورة) :

«ان الديمقراطية هي شكل الدولة... إنها أحد اشكال الدولة... التي تستخدم العنف بصورة نظامية ومنظمة» ويستطرد قائلاً :

«إنها تنظيم للإستخدام المنظم للقوة ، من قبل طبقة ضد أخرى ، وقطاع من السكان ضد آخر»... ويضيف :

«... ان مسألة الحكم (أي السلطة) هي العنصر الجوهري والحاسم في الديمقراطية» .

«... فلا وجود لديمقراطية نقية ، بالنسبة للماركسية ،... فالحديث يدور عن ديمقراطية هذا المجتمع أو ذلك ، أو هذه الطبقة أو تلك» . وبعد ان يخطِّئ تلازم الديمقراطية بالحرية ، ويفنّد الحديث عن ديمقراطية اجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية ، يبدو وكأنه يناقض نفسه حين يقول :

«حين يتم سحق مقاومة الرأسمالية ، فستتحقق آنئذ ديمقراطية حقيقية كاملة»!

لقد كان ماأكده في مؤلفه (الدولة والثورة) هو أن هذه الديمقراطية الحقيقية الكاملة لن تتحقق الا بزوال الدولة ـ «حيث ستحل القواعد الأساسية للسلوك الإجتماعي ، بدون حاجة الى جهاز خاص بالإكراه» .

والغريب في الأمر ، أن (لينين) لم يتطرق في مؤلفه هذا ـ كما أشرنا سابقا ـ الى (حقوق الأقليات) ولم يتحدث الا عن (حزب واحد) متجاهلاً إمكانية وجود أحزاب في ظل الإشتراكية .

هذا ومن المعلوم ان دكتاتورية البروليتاريا ، كمرحلة انتقالية للثورة الأشتراكية ، قد اعتبرت وسيلة لا مناص منها لقمع الطبقة التي تمارس هذه الدكتاتورية ضدها...وكان (لينين) ـ كما هو معروف ـ قد عبر بصراحة عن هذه الوجهة بمقولة سبق أن أوردناها وهي :

«ان السمة التي لا مناص منها ، والتي هي شرط ضروري للدكتاتورية ، هي القمع بالإكراه... وبالتالي خرق الديمقراطية النقية» وقد تم تبرير هذا التوجه نحو القمع وخرق الديمقراطية ، من خلال مقارنته بوحشية القمع و«بحار الدماء» التي عرفتها البشرية في أجواء العبودية والعمل المأجور ، من جانب الأقلية الحاكمة ، او دكتاتورية الأقلية ضد الأكثرية . ومن هنا ، فإن :

«إزالة هذه الدكتاتورية من حياة البشر لاتتحقق الا بسحق النظام الاستغلالي ، ودكتاتورية الأقلية ، واستبدالها بحكم الأكثرية (أي الطبقة العاملة) ، والتي هي بدورها لن تكون الا دكتاتورية ، طالما أن القمع يظل أمراً ضرورياً في مرحلة الأنتقال من الرأسمالية الى الشيوعية» - كما يقول لينين .

في هذا السياق يقول أيضاً :

«إن قمع الأقلية من قبل أغلبية عبيد الأمس المأجورين ، هو مهمة أسهل ، وأبسط ، وأكثر طبيعية ، بصورة لاتحتمل المقارنة... حيث أنها ستضمن حمامات دم أقل بكثير... وستكلف البشرية ثمناً أقل بكثير في ظل دكتاتورية البروليتاريا» .

«ان دكتاتورية البروليتاريا تفرض سلسلة من القيود على حرية المضطهدين والمستغلين والرأسماليين... انها ديمقراطية الغالبية الساحقة من الشعب ، وهي قمع بالقوّة ، أي ابتعاد عن الديمقراطية بالنسبة لمضطهدي الشعب» . كما (أن هذه الدكتاتورية) - حسب لينين - «ستنسجم مع توسيع الديمقراطية لتشمل الغالبية الساحقة من السكان... وبالتالي ، ستزول الحاجة الى وجود ماكنة قمع خاصة...» .

«فالدكتاتورية التي تمارس ضد طبقة» - على حد قوله - «تعني في الوقت نفسه الديمقراطية لطبقة أخرى» .

من هذه المنطلقات النظرية (وبالارتباط أيضاً مع الحرب الأهلية ، وحروب التدخل بعد الثورة) برز وتكرس مفهوم «الارهاب» ، حيث تم تبريره قانونياً ، ثم تزيينه واكساؤه بغلاف أحمر ، بل وتعظيمه وتمجيده كوسيلة مثلى . فقد برر (لينين) مثلا (الإرهاب الأحمر) بقوله : «إن الوضع السائد هو الذي أجبرنا على خوض صراع لايرحم ، واستخدام الأساليب الإرهابية للحرب .» . وكان قد أورد ذلك في معرض رده

على تنديد البورجوازية بسياسة الإرهاب الأحمر، مبرراً ذلك بضرورة الرد على إرهاب الحرس الأبيض، والإرهاب الوحشي للبورجوازية. وقد اقترن مفهوم الدكتاتورية، والإرهاب، والقمع، بازدراء «القوانين التي تعرقل تطور الثورة... وضرورة إلغائها او تعديلها». فبعد ثورة اكتوبر قال (لينين) مثلاً:

«إن الحزب، بعد الغائه قوانين الحكومة الاستبدادية، يمنح القضاة الذين انتخبتهم مجالس السوفيت، حق التصرف وفق أوامر أو شعارات الحزب. نفذوا إرادة البروليتاريا! طبقوا مراسيمها! وفي حالة غياب المرسوم المناسب، أو ضعف مفعوله، استرشدوا بالحكم الإشتراكي للعدالة!» ويقول أيضا:

«من الناحية العملية، فإن كلمة دكتاتورية، لا تعني شيئاً يقل أو يزيد عن سلطة لاتقيدها أية قوانين، وتقوم مباشرة على القوة»!

وفي سياق سجاله مع (بياتكوف) - عضو المكتب السياسي الذي لقى مصرعه على يد (ستالين) يقول:

«الدكتاتورية هي هيمنة أحد أقسام المجتمع على ما تبقى من أقسام المجتمع الأخرى، باكملها، وتعتمد هذه الهيمنة، فضلاً عن ذلك، على القسر مباشرة».
وأوضح (لينين) في حديثه عن «الهيمنة الطبقية» بأنها كانت تستند الى مقولات وأحكام ماركس وأنجلز.

لايمكن بالطبع مؤاخذة (لينين) على مواجهة حرب التدخل والحرب الأهلية، ولا على تنديداته بالرأسمالية ومؤسساتها وصحافتها، وبالديمقراطية الرأسمالية، أو ديمقراطية الأقلية، ولكن تنديداته الصارمة بالإشتراكية الديمقراطية، ومفاهيمها عن الديمقراطية، ومعارضتها لدكتاتورية البروليتاريا، وللوضع الذي تحقق في روسيا بعد ثورة أكتوبر، هي مما يستوجب التوقف عنده مرة أخرى - رغم أننا اوردنا الكثير عنه.

فقد تحدث (كاوتسكي) مثلاً في كتابه (دكتاتورية البروليتاريا) بعد ثورة أكتوبر عن التضاد بين البلشفية، وبين الإشتراكية الديمقراطية، معتبراً أن ذلك هو ضرب من التضاد بين طريقين مختلفين جوهرياً. فالدكتاتورية - على حد قوله - «تلغي الديمقراطية واقعياً».

«إن دكتاتورية البروليتاريا» - على حد قوله - «لا علاقة لها البتة بحكم الطبقات» و«إن دكتاتورية البروليتاريا التي طبقت في روسيا، لا تعني حكم الطبقة العاملة... بل لا يمكن أن تكون حكماً مستقراً».

ويضيف: «ان السلطة السوفيتية تشكل خرقاً لمعايير وقواعد الديمقراطية، لأن روسيا السوفيتية، لا تعد من أنصار الحكم الديمقراطي، بسبب انحرافها عنه». وبعد بروز النازية في أواسط الثلاثينات، أدلى بدراسة أخرى تقول:

«إن الانشقاق بين الشيوعيين والإشتراكيين الديمقراطيين، وصراعهم ضد بعضهم البعض، قد نبع من تعارض موقفهما بين الدكتاتورية، والديمقراطية».

كما تطرق الى معاناة الطبقة العاملة في روسيا، بعد الثورة، جراء المجاعة والبؤس، بالاضافة الى التعامل مع العمال بازدراء واستخفاف في ظل الدكتاتورية، وباسم التصنيع المكلف للحياة البشرية والقوى العاملة.

ويضيف:

«إن العقلية الإشتراكية، ستصبح سخافة، والرفاه الإشتراكي خراباً، إذا ما تحققت الإشتراكية على أيدي حفنة من الدكتاتوريين الذين يلجأون الى وسائل دكتاتورية في التعامل مع البروليتاريا». ويستطرد قائلاً:

«إن على الإشتراكيين الديمقراطيين (ويقصد الحزب الشيوعي في روسيا)، أن يستجمعوا قواهم - إذا كانوا يريدون حقاً انقاذ حزبهم، وانقاذ البروليتاريا، بل وانقاذ البشرية من أسوأ إهانة وجهها لهم دكتاتوريون من اليمين واليسار على حد سواء».

لقد كان موقف (كاوتسكي) هذا، هو جوهر ماورد في إعلان (الأممية الإشتراكية) بعد ثلاثين سنة - اي في عام ١٩٦٢ - حيث كرر وكرس هذا الإعلان، ذلك التعارض المزمن بين الدكتاتورية، والديمقراطية. فقد تحدث عن المهمات التي ينبغي تحقيقها في ظل الديمقراطية (بصرف النظر عن العلاقات الطبقية). كما تطرّق - انطلاقاً من وجهة نظر (كاوتسكي) - الى منجزات الإشتراكية، وسعيها لبناء مجتمع جديد، وذلك بلهجة انتقادية لاذعة حيث ورد في هذا (الاعلان):

«ان البلدان الشيوعية لا تستطيع تأمين هذا المعدل العالي من التصنيع

والتحديث ، الا إذا قيدت أو تجاهلت حقوق الأنسان وحرية الإنسان»!

ويضيف ، منددا بالنظام القائم في الإتحاد السوفيتي ، قائلاً :

«إن نظام الحزب الواحد... هو أسوأ من أيّ طغيان... إنه نظام يجرد المواطن من كل حقوقه وحرياته»(٧٠)!

أكان ما قاله كاوتسكي وما ورد في اعلان (الأممية الإشتراكية) حقاً أم باطلاً؟!

وهل كان ذلك جريمة ارتكبها الخطاة والإنتهازيون من الإشتراكيين الديمقراطيين - «اعداء الطبقة العاملة ، وعملاء الإمبريالية»؟!

* * *

لنستقرئ الواقع كما وقع!

ولنواصل متابعة الأحداث بموضوعية وجرأة - رغم مايعتري النفس من وجع ومرارة .

فقد ابيحت - كما شهدنا ونشهد - كل اساليب الترويع والقمع والإستبداد . وعندها غصت السجون بملايين المظلومين ، وخاصة من السجناء السياسيين الذين ، رحلوا الى معسكرات العمل والإعتقال ، على دفعات وموجات ، بدأت منذ الأيام الأولى للثورة ، ثم تعاقبت وتصاعدت بعدها ، ثم استمرت وتواصلت بعد ذلك ، ولعقود طويلة من الزمان .

ففي عام ١٩١٨ مثلاً شهد سجن (بوتوركي) في الشهر الثاني من صدور مرسوم الإرهاب الأحمر ، عدداً هائلاً من السجناء ، اضطرت معه ادارة السجن الى حشر (سبعين) امرأة مثلاً في أحد مغاسل السجن . كما شهد سجن (فلاديمير) حشد (ثلاثين) شخصاً في زنزانة واحدة ، لايزيد طولها وعرضها عن عشرة أقدام . وقد استبقى أحد كبار القادة العسكرين لمدة شهر كامل دون نوم ، ثم تعرض لتعذيب وحشي ، سوية مع قائد آخر ، كان من ابرز الذين ساهموا في اخماد تمرد (كرونشتاد)... وقد ارغم السجناء على الوشاية بعضهم بالبعض الآخر ، بل على تعذيب بعضهم البعض ايضاً .

وهكذا ضاع حق المواطن في الأمن والمواطنة ، بل ومنع من التعرف على

حقوقه المدنية ، حيث استمر منع بيع كتاب (القانون الجنائي) في المكتبات ، لأن القوانين - كما اعتاد المدعون العامون والمحققون أن يخاطبوا المتهم - «هي مكتوبة لنا وليس لك ايها المتهم»! ولم يكن من السهل توكيل المحامين ، كما لم يكن المحامون أحراراً في قبول التوكيل .

كانت فترة الإعتقال والاستجواب والتعذيب طويلة جداً ، الا اذا شاء المتهم ان يعجل بالاعتراف لينتقل بعد ذلك الى السجن أو معسكر الاعتقال . أما اذا تعرض للموت ، فيجري اخبار العائلة بوقف المراسلة معه ، واذا ماخرج فهو ممنوع من التحدث عن مكان اعتقاله أو ابعاده ، او عن أي شيء مما تعرض له أو تعرف عليه .

لقد كان تبرير الإنتهاكات ، مستمداً - كما بينا - من مقولات واحكام النظرية - التي اعتبرها (درجينسكي) - أي استخدام وسائل العنف - «وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوجي»... حتى أنه أباح لنفسه استجواب أحد زملائه في القيادة طوال الليل ، وارهاقه بالتساؤلات ، رغم أن (لينين) قد اكد مراراً ، لدى تحدثه (لاحقاً) عن دكتاتورية البروليتاريا ، بأن «العنف ليس هو الشيء الرئيسي في هذه الديكتاتورية» بل الإقناع والتثقيف» . كما اكد (فيما بعد) على «أن الإشتراكية لاتعني بناء الإقتصاد ، بل بناء الديمقراطية الإشتراكية» . وقد جاءت هذه التوكيدات بمثابة مراجعة لأقواله السابقة حول (الإرهاب) حيث كان يرى أنه - أي الارهاب - «يمكن أن يتلاءم مع مرحلة من مراحل المعركة ، وربما لايمكن الاستغناء عنه في بعض الظروف»! كما أن انتقاده (لكومونة باريس) معروف . فهي - على حد قوله - «لم تستخدم القوة لتصفية البورجوازية» . وفي عهده بالطبع ، اقيمت (اللجنة الاستثنائية) للأمن ، التي انيطت قيادتها بقادة بارزين في الحزب ، كان (درجينسكي) اولهم . وقد اعتمدت هذه اللجنة شعار الدرع «لحماية الثورة» والسيف «لضرب اعداء الثورة»! كما انيطت بها صلاحيات مطلقة ، عدلت فيما بعد قبل وفاة لينين . فقد استبدل اسمها في شباط ١٩٢٢ - كما بينا - وألحقت بمفوضية الشؤون الداخلية ؛ وقصر نشاطها على التحقيق ، أي لم يعد لها حق الاعتقال ، والإبعاد واصدار الأحكام . كما عدلت تسميتها مرة أخرى والحق بها جهاز قضائي ، الا انها ظلت الجهاز الأمني الرئيسي والفاعل ، سواء بالنسبة

لقضايا الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي . وبعد وفاة (ستالين) - أي عام ١٩٥٤ - تم تحديد وظائفها . كما تم الغاء (قانون ديسمبر) الإرهابي لعام ١٩٣٤ ، الذي كانت المحاكم الأستثنائية تستند اليه في اصدار احكامها الجائرة التي شملت آلاف الضحايا ، ومن بينهم اكثر من (ثلاثمائة) من القادة البلاشفة القدماء ، ومئات غيرهم من ابرز نشطاء الحزب ورجال الدولة(٧١) .

أما نماذج هذه المحاكم الشرعية فكانت ثلاثة - عدا المحاكم الحزبية ، والمحاكم العسكرية ، ومحاكم الشعب ، والمحاكم الجّوالة ، والمنابر الثورية - وكانت تصدر احكامها القطعية دون الإستناد الى تشريع قانوني - حيث تأخر وضع القانون الجنائي - كما بينا - لبضع سنوات ، ولكنه تضمن احكاماً قاسية تم تعديلها بعد سنوات طويلة - أي في ديسمبر عام ١٩٥٨ . فبعد أربعين سنة من الثورة ، صيغت لأول مرة ، قوانين لتأمين الحصانة ضد القمع ، واقيمت محاكم اصولية ، واصدرت احكام مستندة الى القانون ، وتمّ الغاء المحاكم الاستثنائية والعسكرية ، وتعديل التوصيفات السابقة للتهم ، وكذلك تخفيض مدة العقوبة القصوى من (٢٥) سنة الى (١٠) سنوات . كما واستبعدت طريقة الأخذ بالاعتراف سنداً للحكم ، وقصر حكم الإعدام على الخيانة الوطنية . والى جانب المحاكم الشرعية ، انيطت بالسوفيتات المحلية - ولجان السكن ، والمحاكم الحزبية - في عهد (خروشوف) ، حق المقاضاة في مسائل صغيرة وتسوية الخلافات ، بدلاً من رفعها الى المحاكم .

* * *

يمكن القول رغم ذلك كله - واستناداً الى الوقائع الموثقة والشواهد الصارخة ، إن الأرهاب الذي اتخذ اطواراً حادة طيلة ثلاثة عقود على الأقل ، قد تواصل واتخذ طابعاً شمولياً ومزمناً ، وكان من افظع خطايا هذا النموذج المشوه من الإشتراكية ، كما كان من اكبر مولدات السخط والنقمة ، والعامل الأكثر فعلاً في تشويه الجوهر الإنساني للإشتراكية ، وبالتالي كان الأقوى والأعتى والأقسى من بين مفاعيل ومقوضات هذا النظام . ومن هنا يتوجَّب التوقف عنده تفصيلاً - كما ارتأينا - وذلك لتوصيفه وادانته ، وبهدف رد الاعتبار للمبادئ والمثل والقيم الإنسانية للإشتراكية ، ولاستبعاد هذه

الخطيئة التأريخية من أية بنية لاحقة للإشتراكية ، او من اي نموذج أو نظام ديمقراطي عادل تتطلع إليه البشرية . ولذا قصدت عامداً ، بل وجدت من الضروري جداً التوقف بإسهاب عند هذه المسألة الخطيرة في مسيرة الإشتراكية[٧٢] .

لقد تعاقبت وتصاعدت حملات القمع والإرهاب منذ الأيام الأولى للثورة ؛ ولكنها اتخذت طابعاً أشد قسوة وشمولاً في عهد (ستالين) ـ كما بينا .

فرغم ماهو معروف أو موروث من سياسات وحملات القمع والتطهير في الأنظمة الإستبدادية ـ الإقطاعية ، والأوتوقراطية ، والقيصرية ، ثم الفاشية ، فقد حصل ما يماثلها عتواً في الأتحاد السوفيتي ، بل وتجاوزها قسوة في الحكم ، وابتكاراً في الأساليب ، وامتداداً في الزمن ، بل وشمولاً لأمم وشعوب قاطنة او متوطنة في روسيا القيصرية ومغلوبة على امرها .

فقد تم مثلاً ابعاد سبع من الأمم والأقوام من مواطنها الى معسكرات العمل في شمالي روسيا النائية ، أو الى المنافي البعيدة في سيبيريا وكازاخستان وآسيا الوسطى ، بعد مصادرة ملكياتهم ، ومنهم (تتار القرم المسلمين ، والشيشان ، والبسماج ، والأنغوش ، والكالميك...)[٧٣] ، كما ابعد وسجن الأسرى العائدون الى وطنهم من معسكرات الإعتقال النازية ، وشهدت السجون ومعسكرات الإعتقال والعمل ملايين المبعدين ـ ومن بينهم اعداد كبيرة من القادة العسكريين ، والحزبيين ، والمهندسين ، والكتاب ، والأدباء ، والعلماء ، والمفكرين... كما شهدت زنزانات السجون وساحات الأعدام ، آلافاً مؤلفة من الضحايا . وقد ابتكرت لكل هذه الحملات مبررات عقائدية ، ومؤامرات مفتعلة ، وتهم باطلة . اما الأحكام التي صدرت فكانت دون اسانيد قانونية ، وعلى الضد من مباديء العدالة والقيم الإنسانية للإشتراكية .

فالى جانب تلك الأقوام والأمم التي ابعدت ، استؤنف هذا النهج الأستبدادي بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة لتتار القرم ـ كما بينا . كما تم ابعاد مئات الألوف من مواطني بلدان البلطيق في حملتين نفذتا بين الأعوام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦ ، ثم في عام ١٩٤٩ . فقد اعتقل وابعد مثلاً مئات الألوف من المواطنين في (لتوانيا)[٧٤] ثم في (لاتفيا ، واستونيا) عام ١٩٣٩ ـ وذلك بعد ضم بلدان البلطيق الى الإتحاد السوفيتي .

وكان بضمن هؤلاء عسكريون مقاتلون ومخلصون من (جمهورية لاتفيا) بوجه خاص . كما تم اعدام (١٩٢) سجيناً في سجن واحد ـ كما تشير الوثائق . ثم كانت الحملة ضد الألمان ـ الذين يعيشون في (الفولغا ، واوكراينيا ، وشمالي القفقاس) ، حيث ارسلوا الى المنافي ـ وكان من بينهم رجال اجترحوا مآثر في الحرب الأهلية . والى جانب الحملات المتعاقبة ضد الأقوام والقوميات في (أذربيجان ، وأرمينيا ، وتركمنستان) ، فضلاً عن حملات القمع ضد المناشفة في (جورجيا) ، كما كانت هناك حملات ضد التمردات والإنتفاضات في مختلف ارجاء روسيا ، والتي تجاوزت الـ(٤٠٠) حدث في الأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢١ . وقد اعقبتها انتفاضات أخرى مماثلة ، قومية وفلاحية ، وأهمها انتفاضة (الباريان) المغول عام ١٩٢٨ ، (الذين اعدم منهم كما قيل رمياً بالرصاص نحو ٣٥ ألف شخص) ، وكذلك انتفاضة (الكازاخ) التي قضي عليها بقيادة (بوديونّي) في اعوام ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ، ثم الإنتفاضة التي نظمها (اتحاد التحرر الأوكرايني) عام ١٩٣٠ ، وانتفاضات (القوزاق) الذين تعرضوا لحملات الأعتقال ومصادرة الأراضي مرة بعد أخرى ، في اوائل ومنتصف الثلاثينات ، وخاصة في شمالي القوقاز . هذا الى جانب قمع انتفاضات اقوام (البسماجيين) عام ١٩٣٥ ، و(الأوزبكيين) جراء فرض زراعة القطن على الفلاحين ، مع اعدام زعيمهم المعروف (فايز الله خوجابييف) عام ١٩٣٨ ، وقمع تمرد (البشكيريين) في آسيا الوسطى بقيادة (الإمام شامل)... الخ .

وفي عام ١٩٣٩ لدى احتلال جيكوسلوفاكيا من قبل النازيين ، هرب الى الإتحاد السوفيتي نحو (٣٠) الف مواطن للإنضمام الى زملائهم الجيك الذين كانوا يقيمون في الإتحاد السوفيتي . غير أنهم ابعدوا جميعاً الى معسكرات الأعتقال في شمالي البلاد ، باعتبارهم «جواسيس او مشبوهين»! علماً بأن الجيك القاطنين في روسيا كانوا قد ساهموا في الحرب مع الجيش الأحمر ضد الإحتلال النازي . كما تم اعتقال اعداد كبيرة من البولونيين (الذين كان النازيون قد احتلوا مقاطعاتهم) بعد تحريرها من قبل الجيش الأحمر ، وكذلك جميع الضباط البولونيين[٧٥] .

ولدى تحرير (فنلندة) ، تم اعتقال وابعاد الأسرى السوفيت الذين وقعوا في اسر القوات الفنلندية . ورغم أن عدداً كبيراً من (الجيك ، والبولونيين) قد اخرجوا من

المعتقلات ، للمشاركة في الحرب ضد النازية ، الا انهم اعيدوا الى معتقلاتهم بعد الحرب ، الى جانب غيرهم من المدنيين الذين عاشوا في الأراضي التي تعرضت للأحتلال من قبل النازيين . فقد تم اعتقال هؤلاء وابعادهم ، والحكم بالسجن على العسكريين منهم ، وذلك بالأستناد الى ماكان مؤشراً في جوازات سفرهم بأنهم «كانوا مقيمين في الأراضي المحتلة»! كما تعرض للعقاب عدد كبير من العمال والمهندسين والفلاحين الذين اكرهوا على العمل في الأراضي المحتلة ، وذلك بتهمة «العمل لصالح العدو»! وفي عام ١٩٤٥ تدفق من (منغوليا) عدد كبير من المهاجرين ، فأرغموا على العودة الى مواطنهم ، واعتقل وسجن أو أبعد من عاد منهم الى روسيا . ورغم ان الحرب مع اليابان لم تدم أكثر من ثلاثة أسابيع ، فقد ابعد الى سيبيريا وآسيا الوسطى ، عدد كبير من الأسرى ، ومنهم من حوكم وابعد الى معسكرات الإعتقال . وقد اقترن ذلك مثلاً باتهام (الصينيين) الذين كانوا يقطنون الشرق الأقصى من الإتحاد السوفيتي ، بالتجسس لصالح اليابان ، حيث سيقوا بالجملة الى معسكرات الإعتقال في شمالي البلاد ؛ وهلك الكثيرون منهم . وقد تم ذلك دون أي استجواب أو تساؤل عن مآثر اولئك الذين ساهموا مع الجيش الأحمر في الحرب الأهلية .

وبتهمة التجسس ايضاً ، تم ابعاد بضع مئات الألوف من (الكوريين) الى كازاخستان . واقترن ذلك ايضاً ، باعتقال جميع عمال السكك الحديدية الممتدة الى الشرق الأقصى وحدود الصين ، سوية مع زوجاتهم واطفالهم وجداتهم ، وذلك بتهمة التجسس لصالح اليابان! وبين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ امتلأت معسكرات العمل ، بالقوزاق والمسلمين بتهمة مساعدة أو ممالأة المحتلين!

ولدى انتهاء الحرب ، اعاد الحلفاء الغربيون نحو (مليون) من الرجال والنساء الهاربين من بلدانهم ابان الغزو النازي ، الى اوطانهم - وكان من بينهم بولونيون ، ورومانيون ، وهنغاريون... ولكن ما حصل لهم ، جراء الاقتداء بالتدابير والإجراءات التي كانت تتم في الإتحاد السوفيتي ازاء الأسرى ، هو قيام هذه الدول «الديمقراطية الشعبية» التي اقيمت حديثاً في شرقي اوروبا ، بابعاد الكثيرين من هؤلاء الى معسكرات الأعتقال ، وذلك بهاجس «الشبهة أيضاً»! وهذا ما اكدته صحيفة (أنباء

موسكو) في عددها الصادر في ٣ حزيران عام ١٩٩٣ ، عندما ذكرت ان حكومة المانيا الديمقراطية ، قد احتجزت (١٥٥) ألف شخص من الأسرى السابقين في معسكرات الاعتقال النازية (ومن بينهم عدد كبير من المواطنين السوفيت) ، وأودعوا في سجنين وتسعة معسكرات نازية سابقة في ألمانيا الشرقية ـ ومن بينها معسكر (بوخنفالد) الشهير ـ وذلك في الفترة بين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ . وقد تم الإتفاق آنذاك ، بين موسكو وبرلين الشرقية ، على كتمان هذا الأمر ، بل ومنع تحليق الطائرات فوق هذه المعسكرات ، مع ارغام من يطلق سراحه على التكتم والسكوت . وتضيف هذه الصحيفة : أن (٤٢) ألفاً من هؤلاء السجناء والمبعدين قد ماتوا جراء البرد والجوع والمرض ، وان (٣٣) ألف من المواطنين السوفيت (معظمهم من اسرى الحرب) قد اعيد اعتقالهم في الإتحاد السوفيتي بعد أن حرروا من معسكرات الأسر النازية ـ وذلك بتهمة «التجسس والخيانة»ـ! وهكذا كان مصير بقية الأسرى العائدين من المانيا .

أما البولونيون وغيرهم ممن تم تحريرهم في شمالي افريقيا بعد دحر (روميل) ، والذين ارسلوا عبر مصر الى العراق ، ومنها الى ايران ، ثم الى الإتحاد السوفيتي ، فقد تم ابعادهم جميعاً الى معسكرات العمل . اما بالنسبة للأوكرانيين ، فقد تواصلت حملات الأعتقال والأبعاد ضدهم لعدة سنوات بعد الحرب . ورغم انتهاء المقاومة في بلدان البلطيق ، فقد نظمت حملات جديدة من الأعتقالات الجماعية ضدهم . كما شهد عام ١٩٤٨ حملة جديدة ضد القوميات كما أسلفنا ـ وخاصة ضد اليونانيين الذين كانوا يقطنون قرب (بحر آزوف) ـ حيث سيق معظمهم الى المنافي في آسيا الوسطى . وقد شملت حملات الإعتقال والإبعاد ، كل الذين هاجروا من الإتحاد السوفيتي الى الخارج بسبب الحرب الأهلية ، ومن ثم كل الذين ارغموا على العمل من قبل الألمان اثناء الحرب العالمية الثانية .

غير أن الأسرى السوفيت ، كانوا هم الأكثر عدداً ، والأسوء مصيراً ـ بما في ذلك أسرى معسكر (بوخنفالد) السيء الصيت . وكان المبرر لذلك هو الأرتياب في صمودهم او بقائهم احياء في «هذا السجن الرهيب»! وهذا مابرر وصمهم بـ«الخونة» أو «خونة الوطن الأم»! . كما كان يرد في الصحافة آنذاك ، وعلى خلفية القناعة التي تم

حقنها في نفوس الناس[٧٦] . وهكذا كان الأمر ايضاً بالنسبة لأفراد الجيوش التي كانت تتعرض للتطويق او الهزيمة ، او التراجع ، لأسباب وظروف قاهرة . حيث كان عليهم «اختيار الموت في سبيل الوطن» - على حد قول (ستالين)! . وقد بلغ عدد من واجه العقاب من هؤلاء واولئك ، مئات الألوف من الجنود والضباط . ومن بين هؤلاء مثلاً الحالات التالية :

- تم الحكم بالسجن ، حتى لعشر سنوات ، على افراد ذلك الجيش الذي تعرض للتطويق في صيف ١٩٤١ ، وصمد ببطولة ولمدة طويلة ، أمام هجوم عاصف للدبابات الألمانية . وبدلاً من ان يأمر (ستالين) بفك الحصار عنهم ، وضعهم أمام خيار وحيد هو الاستسلام . وبعد استعادتهم من الأسر ، لم يسمح لهم بزيارة عوائلهم ، بل حكم على بعضهم بالإبعاد بتهمة «خيانة الوطن» ، وعلى الكثيرين منهم بالسجن ، بدلاً من احتضانهم أو الإشادة بمأثرة صمودهم .

- ومن بين اعراض النزوة والإستخفاف بأرواح الناس ، ان (ستالين) ارسل الى الجبهة (وكان يسمى آنذاك بالستراتيجي العظيم) نحو (١٢٠) الفاً من المقاتلين الشباب الى معركة (بورودينو) وذلك في أواخر ديسمبر من عام ١٩٤١ ليخوضوا معركة غير متكافئة ، ويموتوا أو يستسلموا جميعاً للألمان! وهذا ما وقع ، وتم تمجيده ببلاغ عسكري في «عيد رأس السنة»!

- وبسبب الترجعات أمام الألمان في السنوات الأولى للحرب ، كانت هناك الحملات من الإعتقال والسجن لكبار القادة العسكريين ، حيث قام ستالين باعتقال نحو (خمسين) منهم وذلك في اكتوبر ١٩٤١ ، وغالبيتهم من قادة القوة الجوية ، واودعوا في أحد السجون في موسكو[٧٧] .

- والغريب في الأمر ، أن تشمل حملة الاعتقالات اللاحقة (الجنرال كوجكوف) الذي اعتبر من «اكبر خونة الوطن! رغم انه اشغل لزمن طويل منصب رئيس مخابرات الجيش الأحمر ، وكلف لاحقاً بانتزاع الاعترافات من الأسرى العائدين ، و«ابتلاعهم»! على حد ما ورد في الاوامر[٧٨]! . كما شملت حملة الاعتقالات (الماريشال بلوخر) قائد قوات الشرق الأقصى .

ـ لم يقتصر الأمر على الأسرى ، بل شمل سكان المدن والمقاطعات التي تعرضت للاحتلال ـ كما بينا ـ أو حتى تلك التي تعرضت للحصار وصمدت ـ مثل (موسكو) . فبعد فك الحصار عن موسكو تعرض للمساءلة والتحقيق عدد كبير من الذين رابطوا في المدينة ، لأنهم كانوا ـ حسب نزعة الارتياب السائدة آنذاك والمعتمدة في التحقيق والعقاب ـ «ينتظرون دخول الألمان»!

ـ اما مأساة (كيرج) في خاركوف ، فقد شملت اكثر من (١٢٠) الفاً من الضباط والجنود الذين اضطروا الى الإنسحاب أمام الألمان ، فتعرضوا جميعاً للعقاب ، ومنهم من غيّب ولم يعرف مصيره ـ وذلك بتهمة «أن الوطن الأم لايسمح لأبنائه بمثل هذا العار»! فالمقاتل في الجيش الأحمر ممنوع من الإستسلام ، والمبدأ السائد آنذاك هو «اذهب الى ساحة القتال ومت هناك ، واذا ما فقدت ساقيك فقف مستنداً على عكازة»! وهذا ما كان يتجاوب في الواقع مع المادة (٥٨) من القانون الجنائي ، وما اقترن بها من تفسيرات وشعارات من جانب المحققين وهي : رصاصة سوفيتية ، افضل من رصاصة ألمانية!

ـ أما الفارون من المعركة ، فكانوا يتعرضون الى الإدانة مباشرة ، وذلك وفق المنطق السائد : كيف استطعت الفرار ولم يستطع غيرك؟ وبماذا اغراك العدوّ ، واية مهمة كلفك بها؟ وقد شمل ذلك حتى الذين التحقوا بحركات المقاومة من الفارين[٧٩] .

كانت هذه هي قواعد التعامل مع الأسير ، والمرابط ، والصامد ـ مع انهم في الغرب ، كانوا يمنحون مقاتليهم الأسرى حقوقاً وامتيازات وترقيات ، وحتى مزيداً من الأجور والرواتب .

فالاسرى الروس الذين تحرروا من قبضة النازيين او لجأوا الى الهرب والعودة الى وطنهم ، كانوا يحتجزون على نقاط الحدود مع المانيا في مجموعات ، بينما كان آخرون منهم يعتقلون بالجملة ، ويجري حملهم بشاحنات الى معسكرات الأعتقال لمحاكمتهم لاحقاً ، أو ارغامهم على العمل في المناجم او في مشاريع البناء . كما اقترنت هذه الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) بحملات اعتقال بالجملة لمواطنين اتهموا بنشر دعايات معادية ـ وبضمنهم عدد من الكتاب والأدباء (مثل سولجينيتسين مثلاً)[٨٠] ،

بينما تعرض آخرون للعزل ، أو اضطروا للهجرة الى خارج البلاد ، ومن بينهم : بولغاكوف ، وأخماتوفا ، وبيردابيك ، وسكيابين ، وبينواز ، وبافلوفا ، ونابوكوف ، وبونين... وغيرهم ممن سبق واوردنا اسماءهم .

ورغم أن الكثيرين من الشباب المهاجرين الى البلدان الغربية ، قد التحقوا بحركات المقاومة - كما في فرنسا والبلقان - ولم يبد أي من الكتاب المهاجرين أي تعاون او تعاطف مع النازية ، فقد قام الجيش الأحمر باعتقال هؤلاء لدى تقدمه في البلقان ، او تركهم حيث هم ، دون السماح لهم بالعودة الى وطنهم ، فالقاعدة المعتمدة مع المهاجرين ، هي اعتقال وسجن كل شخص عاش في الخارج - كما كان يرى (ستالين) . وقد شمل ذلك مواطنين سوفيت عاشوا في الخارج ، أو ترددوا على فنادق السياحة ، أو صوروا أنفسهم مع الأجانب... الخ[٨١] .

وقد عمم هذا النهج وفرض على البلدان الأشتراكية ، التي بادرت الى اتهام واعتقال وسجن مئات الألوف من الناس ، ومن بينهم (٨٦) الف شخص في المانيا الشرقية مثلاً . وكانت مشاعر الأرتياب وحملات الاعتقال قد شملت - كما بينا سابقاً - الشيوعيين الأجانب ، وبضمنهم القادة والموظفين الكبار والصغار في (الكومنترن) ومن بينهم (بوبوف وتانيوف) - الزميلان المقربان لـ(ديمتروف) في محاكمة لايبزغ ، واللذان اودعا السجن - بينما استطاع (تيتو ، وديمتروف) ان يتداركا مصيريهما بالهرب أو المسايرة .

هذا والى جانب المحاكمات التي (سنأتي على ذكرها) ، كانت هناك حملات القمع المنظمة حتى ضد السيدات النبيلات ، أو من لهن أقارب في الخارج ، كما كانت هناك المؤامرات المفتعلة التي اتينا على ذكرها وخاصة مؤامرة اغتيال (كيروف) والتي اقترنت بحركة تطهير واعتقال شملت نحو ربع سكان لينينغراد ، ثم مؤامرة قتل (جدانوف) ثم (مؤامرة الأطباء اليهود)... وغيرها .

وكان يجري تبرير هذه الإنتهاكات من منطلقات أيديولوجية وعقائدية احياناً ، ومقولات وذرائع ثورية وسياسية أحياناً أخرى - حتى على لسان من اصبحوا من ضحاياها .

من هؤلاء مثلاً (تروتسكي) الذي كان يؤكد «ان الارهاب هو وسيلة فعالة ، وعلى الإنسان ان يكون منافقاً إن لم يدرك ذلك»!

اما (زينوفيف) فقد برر هذا الإرهاب قبل ان يصبح ضحية له .

وأما (بوخارين) الذي لقي مصيراً مماثلاً ، فقد برر ذلك أيضاً في إحدى مقالاته حول «الشرعية الثورية» .

واما (درجينسكي) ومن خلفه في رئاسة جهاز الأمن ورؤساء الأقسام ، وخاصة : كالجانوف وسميرنيسكي ، واورتيسكي ولاتسيس... ومن ثم رؤساء دائرة الدولة للإدعاء العام ـ فيشنسكي ، وكريلنكو وغيرهم ، فقد ارتكنوا الى مقولات أيديولوجية ثورية ، او مواقف لشخصيات قيادية حزبية ، او مبررات لحماية الثورة من اعدائها ، أو التركيز على مميزات وفضائل الإشتراكية على الرأسمالية... الخ!

فرئيس مجلس مفوضي الشعب (اي مجلس الوزراء) ـ سفردلوف ، يقول مثلاً :

«إنه لجيّد جداً عدم فصل السلطتين التشريعية والتنفيذية بجدار سميك ، كما في الغرب... فكل مشكلة يمكن ان تحسم بسرعة وحتى من خلال التلفون» .! وكان يقول ذلك ، لأنه لم يكن هناك فصل بين السلطات ، ولم يكن هناك قانون جنائي ، ولا محاكم عادية ، وكان مخولاً بأن يغير الأحكام ، بل أن يرفع العقوبة من ستة أشهر الى عشر سنوات!

اما (لاتسيس) فهو «يلوم فقراء الفلاحين الذين لايقتلون الكولاك المتمردين بالفؤوس بدلاً من أن يرافقوهم وهم يسيرون الى حتفهم ، وأياديهم مقيدة الى ظهورهم» . كما كان يدعو الى «رمي كل عشرة منهم بالرصاص من خلال رأس واحد»!

وكان هو من طالب المنبر الثوري (وهو أحد اشكال المحاكم المتنقلة) في (ريازان) في أيلول عام ١٩١٩ بإلقاء القبض على نحو (٥٤) ألف شخص من شبان هذه المنطقة ، وارسالهم الى جبهة القتال .

أما (كريلنكو) ـ المدعي العام ـ فقد اشاد بعدم فصل السلطات وقال : «إن هذا يدل على تفوق نظامنا على ذلك النظام المرتكز الى النظرية الزائفة حول فصل السلطات»! كما كان يشيد بالمحاكم الإستثنائية ، وغياب القانون ، «فهذه المحاكم» ـ

على حد قوله ـ «هي التي تبتدع القوانين والسلاح السياسي في آن واحد»!

ويقول : «لاتقل لي إن محاكمنا ينبغي ان تعمل... على اساس القواعد المكتوبة . فنحن نعيش عملية ثورية ، والمنبر الثوري ليس ذلك النوع من المحاكم التي تقتبس التشريعات التي يصنعها الستراتيجيون الأذكياء... إنه اداة الكفاح الطبقي للعمال موجه ضد اعدائهم... لذا ينبغي الإنطلاق والعمل من مصالح الثورة...» .

ويضيف : «لا جدوى من الحديث عن القانون الدائم للحقيقة والعدالة»... إذ «يمكنك أن تحافظ على بقائك إذا كان ذلك ملائماً أو نافعاً للطبقة العاملة... أما إذا تطلب تحقيق هذه الملائمة سيفاً... فيجب أن يسقط على رأس المتهم... إن وجود أو بقاء الإنسان مرتبط بهذه «المصلحة»! .

وانطلاقاً من هذا التوجه ، كان (كريلينكو) قد قال في مناسبة معينة :

«لقد أبدينا بعض الأحيان تساهلاً لا مبرر له ، ورأفة لامبرر لها»! وفي معرض آخر عاد يؤكد على أن الاتهام مرتبط بالمواقف والإعتبارات الطبقية ، وذلك لتبرير وجود أو استعادة أشخاص مدانين أو مجرمين الى صفوف الحزب والدولة . إذ قال :

«ان كل جريمة هي نتاج نظام اجتماعي معين . ولذا فلا مجال لوصم أو إدانة شخص ما الى الأبد ـ كما في ، المجتمع الرأسمالي والعهد القيصري»! «... فنحن نعرف أمثلة كثيرة عن اشخاص في صفوفنا كانوا من الخطاة ، ولكننا لانجهد انفسنا بالإستنتاج والأستقصاء من اجل استعادتهم الى صفوفنا» .

«فالشخص الذي يعرف مبادءنا ، لاينبغي ان يخاف من الأتهام الموجه له... او بما يهدد وجوده في صفوف الثوريين»[٨٢]!

ورغم ماتقرر بعد استدعاء (درجينسكي) من قبل لينين في ١٧ شباط ١٩١٩ ، لتجريد اللجنة الأستثنائية للأمن من حق المحاكمة ، وصدور مرسوم اللجنة التنفيذية لعموم روسيا بهذا الشأن ، إلا أن ذلك القرار لم يؤخذ به الا لفترة محددة ؛ ولم يشمل المحاكم الإستثنائية . ولذلك ظل (كريلنكو) يطالب بـ«الرمي بالرصاص» . لأنه «على الرغم من توطد الجمهورية وزوال التهديد... فلا بد من تطهير الوضع من المرتدين»!

وأخيراً ـ على حد قوله ـ «فإن السلطة السوفيتية تفخر بتجربة اللجنة الإستثنائية

التي جردت من حق اصدار عقوبة الموت ، ولكنها عقوبة استعدناها بشكل آخر .»!
ويسوق مثلاً على ذلك قائلاً :

«لقد استبدلنا مثلاً عقوبة رمي شخص بالرصاص ، بعقوبة السجن المؤبد... **أي ابقائه سجيناً حتى تحقيق الإنتصار النهائي على الامبريالية**»!؟

رغم كل هذه الحماسة والنزعات التحريضية لتصعيد وتبرير العنف من قبل رؤساء جهاز الأمن ورؤساء الأقسام في هذا الجهاز ، من الذين افرطوا في القمع والإرهاب والتعسف ، فقد تعرضوا هم انفسهم الى هذا القمع وواجهوا نهاياتهم المأساوية ـ كما بيّنّا . ومع ذلك ، فقد واصل من خلفهم من رؤساء هذا الجهاز نفس الأساليب التي اتبعها اسلافهم ووفق الأوامر الصادرة اليهم ـ ومنها مثلاً **اعادة اعتقال** من بقي على قيد الحياة من المدانين في محاكمات ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ ، بعد اخراجهم من السجن عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، وذلك لطمس الانتهاكات التي شهدتها هذه المحاكمات . كما جرى في هذه الفترة ، اعتقال بعض أولاد وبنات بعض كبار قادة الحزب والجيش المرموقين ، بعد أن اصبحوا راشدين ، وراحوا يعبرون عن نقمتهم واعتراضهم على سياسة القمع السابقة او المتواصلة .

وقد شهدت فترة مابعد الحرب ، **تحول الإتهام من العمالة للألمان واليابانيين ، الى العمالة للأمريكان والبريطانيين** . واقترن ذلك بحملات من الإعتقال شملت ، الى جانب رجال الدين ، عدداً من المفكرين والعلماء ـ ومن بينهم مثلاً عدد من علماء الجينات من انصار مدرسة (بافلوف ـ مانديل) ـ الى جانب اعداد من الطلبة الشباب الذين كانوا يتطلعون او يتحدثون عن التكنولوجيا الغربية او الديمقراطية الغربية . ورغم اطلاق سراح عشرات الألوف من السجناء والمبعدين بعد وفاة (ستالين) ، الا أن السجون ظلت مكتظة بالسجناء السياسيين ورجال الدين خاصة ، وفق معلومات نشرت فيما بعد عن عددهم عام ١٩٦٨ . كما ظلت نافذة قواعد تصنيف السجناء ، رغم انها خفضت ، وكانت من قبل تتضمن أربع مستويات من حيث حق المواجهة او المراسلة مع عوائلهم . وكما اسلفنا ، فقد كان من بين السجناء المبعدين في عهد (ستالين) ، آلاف من العلماء الموهوبين ، ومن بينهم مصممو طائرات وصواريخ (مثل

توبوليف) ، وقادة عسكريون موهوبون . ومع اقتراب خطر الحرب وبدء الغزو النازي ، تم رد الاعتبار لحوالي (١٥٠٠) من كبار القادة العسكريين ، ومن بينهم (المارشال روكوزوفسكي) وعدد من المارشالات والجنرالات ، وقادة الدبابات والمدفعية ، والقوة الجوية والبحرية . وقد اسهم عدد من هؤلاء في قيادة الجيوش والقوات التي اقتحمت (برلين) . ومن المفارقات او المغالطات ، أن (بيريا) كان هو الذي أقنع (ستالين) بإطلاق سراح هؤلاء ورد الاعتبار لهم ، متهماً سلفه (يازيف) بتلفيق الإتهامات ضد هؤلاء الرجال . أما السجناء الآخرون المحكومون بعشر سنوات أو اكثر ، فقد قام جهاز الأمن بنقلهم اثناء الحرب الى مناطق بعيدة عن ميادين المعارك والمجابهات ، وتغاضى او سمح بقتل بعضهم او التخلص منهم جراء ، صعوبات أو مشاكل ميدانية - ولاسيما مايتعلق بصعوبات ومشاكل النقل ، والتوطين ، والإعاشة!

* * *

كان نموذج العسف الذي اعتمد بعد الثورة مباشرة ، هو مابرر مواصلته فيما بعد . ومن اعراض هذا العسف ، تلك المحاكمات المتعاقبة للملاكين والرأسماليين ، والمهندسين والمثقفين ، ورجال الدين ، الى جانب المناشفة والإشتراكيين الثوريين و«المرتدين» من قادة واعضاء الحزب .

وقد اقترنت هذه المحاكمات بمهرجانات تحريضية في الشوارع - حيث الأعلام والشعارات والهتاف بـ«الموت»! للمذنبين! . والغريب في الأمر ، ان معظم هذه المحاكمات قد تمت تحت عنوان «المركز»[٨٣] وذلك وفق التوصيفات الموجهة ضد «المرتدين والإنتهازيين» في الحزب ، او وفق مهنة المتهمين - كما بالنسبة لمحاكمة المهندسين .

* ففي محاكمة «المركز التكتيكي» ، (التي تمت بين ١٦ - ٢٠ من شهر آب ١٩٢٠) تمت محاكمة وادانة (٢٨) من الملاكين والرأسماليين «والمثقفين الليبراليين الفوضويين» ومأجوري الرأسمالية و«حلفاء الجنرالات السود»! وقد حاول (مكسيم غوركي) - كما بينا - التخفيف من حملة الإضطهاد ضد المثقفين الروس ، وذلك من خلال رسالة بعث بها الى (لينين) في ١٥ ديسمبر عام ١٩١٩ ، ووصف فيها فئة

المثقفين بأنهم «عقول الأمة» . الا أن لينين قال فيهم انهم متفسخون بل ووصفهم بـ«الغائط»! وقال : «اذا كانوا يريدون العدالة... فلم لا تشملنا نحن ايضاً؟ لقد حصلت انا نفسي على رصاصة من الأنتلجنسيا (يقصد كابلان التي اطلقت عليه الرصاص)... وبالتالي فقد عبر لينين عن ارتيابه بهؤلاء المثقفين الذين نعتهم بـ«الليبراليين العفنين» و«الكذابين المرائين» الذين تتفشى فيهم القذارة . واضاف : «انهم قصيروا النظر ولايكنون الولاء لدكتاتورية الطبقة العاملة» .

لقد شاع هذا الإزدراء للمثقفين في العشرينات ، واقتحم الصحافة والشارع والحياة اليومية للمواطنين ، وترسخ اتهامهم بالأزدواجية ، والركاكة ، والتسكع وراء الزمن!... اما المحاكم فقد اتهمتهم بالعمالة(٨٤) . وكان من بين هؤلاء المتهمين العالم الكبير (كولتسوف) رئيس معهد علم الأحياء (البايولوجيا) . وقد اتهم بمحاولة تكوين «حزب» لأنه دعا منتسبي معهده الى الحوار داخل المعهد . وكانت النتيجة ملاحقته واعتقاله ثم اعدامه . وقد شملت هذه الاحكام ابنة الروائي العظيم تولستوي (ألكساندرا) ، حيث سألها (كريلنكو) المدعي العام «ماذا فعلت اثناء لقائك مع هؤلاء»؟ فأجابته ببساطة وصدق وعفوية : «كنت أغلي الماء على السماور»! وكانت النتيجة ان صدر عليها حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وابعادها الى احد معسكرات الإعتقال .

* اما قضية (لجنة الوقود) التي (تمت في مايس ١٩٢١) فقد شهدت اتهام (١٢١) مهندساً ـ كانوا في عداد المبدعين في ادائهم ، والمخلصين في اعمالهم . ومع ذلك ، وبالاستناد الى مطالبة (لينين) بـ«مراقبة المتخصصين البورجوازيين» الذين استخدموا بعد الثورة ، وبحكم انتمائهم الى فئة المثقفين ، فقد اتهموا بعدم ولائهم للسطة السوفيتية ، بل وبعدم ايمانهم «بالمواصلات الإشتراكية»! وكانت النتيجة ، ارهاقهم بالتحقيق ، وارغام بعضهم على الإعتراف وادانة الذات بذنب لم يرتكبوه . اما الغالبية منهم فقد صمدوا امام التعذيب فحكم عليهم بالإعدام(٨٥) .

* اما (محاكمة رجال الدين) التي تمت بين (١١ ـ ١٦كانون الثاني ١٩٢٠) فقد أقترنت ايضاً بمحاكمات امتدت الى (٢٢) جمهورية ومقاطعة(٨٦) .

* ثم كانت (محاكمة الإشتراكيين الثوريين) ، (بين ٨ حزيران و٧ آب ١٩٢٢) والتي اثارت عاصفة من الإحتجاج في أوروبا ، وخاصة من جانب الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية ، التي ادانت هذه المحاكمات ، لأنها تمت دون الاستناد الى اي قانون جنائي ، ودون السماح بتوكيل المحامين للدفاع عن المتهمين . وكانت التهمة الموجهة الى الإشتراكيين الثوريين ، هي مبادرتهم الى اشعال الحرب الأهلية ، من خلال المظاهرات التي قاموا بها ، ومقاومتهم للثورة ، ودعمهم للجمعية التأسيسية التي حلت بعد الثورة . وكذلك بسبب عدم موافقتهم على (صلح بريست) ، واتهامهم بأستلام اموال من الخارج ، وتعاونهم مع (الكاديت) ، ودعوتهم الى ايقاف حملات القمع والتهجير ضد الفلاحين ، وأخيراً مقاومتهم المسلحة للثورة - رغم انهم اوقفوا نشاطاتهم واعترفوا بسلطة البلاشفة . وقد واجه المدعي العام (كريلنكو) صعوبة في اتهامهم بالإرهاب والتخريب ، ومع ذلك فقد حكم على أربعة عشر منهم بالموت ، وعلى نحو مئة منهم بالسجن والإبعاد ، ولكن مفوضية الشعب اوقفت تنفيذ احكام الإعدام ، ثم اصدرت عفواً عن السجناء في شباط ١٩٢٧ ، بأنتظار ماسيفعل الأخرون من قادتهم الذين هربوا الى أوروبا بمساعدة (الأممية الإشتراكية) .

* اما محاكمة (المخربين في صناعة الفحم) التي تمت في موسكو (في ١٨ أيار واستمرت حتى ١٥ تموز ١٩٢٨) ، فقد شملت (٥٣) متهماً ، بينهم علماء ومهندسون بارزون ، اشغل احدهم منصب نائب وزير التجارة والصناعة بعد ثورة شباط ١٩١٧ ، وتعرض للمحاكمة والسجن في العهد القيصري ، الى جانب استاذ مرموق في معهد التنجيم والذي عين مستشاراً في لجنة الدولة للتخطيط بعد ثورة اكتوبر . وقد رفض هذا المستشار - سوية مع عشرين آخرين من المتهمين - الاعتراف بما نسب لهم من «جرائم ضد المجتمع» أو «اقامة تنظيم على عموم البلاد» ، فتعرض ، بسبب موقفه هذا الى التعذيب والموت ، بينما اختفى اثر الآخرين - باستثناء ثلاثة من العلماء البارزين الذين تم الأعلان عن اعدامهم رمياً بالرصاص في ٢٤ آيار ١٩٢٩ .

* ثم كانت (محاكمة الصناعيين) بين (٢٥ نوفمبر و٧ ديسمبر ١٩٣٠) وبضمنهم مدير أحد المعاهد العلمية (رامزين) وثمانية من زملائه ، فضلا عن ثلاثة من مهندسي

صناعة النسيج والكهرباء والنفط . وقد اتهموا بتخفيض نسبة النمو ، والتقصير والتخريب ، رغم انجازاتهم المأثورة . كما أتهموا بالتجسس وتهيئة الظروف «للتدخل الأجنبي» ، والتطلع لإشغال الوزارات في المستقبل ، وبمحاولة تكوين حزب سرّي ، وبالتالي فهم يتحملون مسؤولية مايعانيه السكان من المجاعة والبرد ونقص الملابس!

وقد احيطت المحاكمة بأجواء تحريضية ، وبمظاهرات تهتف بالموت للمتهمين ، وبإكراه المحامين على التملق للمدعي العام (فيشينسكي) ، وبترذيل الصحافة لفئة المثقفين (الأنتلجنسيا)... وأخيراً بإرغام المتهمين على الإعتراف بما هو مطلوب أن يعترفوا به . فقد اضطر (رامزين) مثلاً الى ان يدين «الماضي الأسود والمعيب لكل المثقفين»! . معرباً عن امله في ان تسفر هذه المحاكمة عن «دفن هذا الماضي مرة واحدة والى الأبد»! كما اضطر أخر الى ترديد ماقاله المدعي العام بحق المثقفين ، ووصفهم بـ«الطحالب العفنة» ، مع التأكيد على أن لا ولاء بين فئة المهندسين للنظام الثوري! أما المتهم الآخر فقد اضطر الى أن يردد ماطلب منه ، حيث قال : «أن أيديولوجيتنا هي ايديولوجية بورجوازية ، واننا مخربون... وانني عدوّ طبقي»!

وهكذا اصبحت كلمة (الأنتلجنسيا) ، كلمة منبوذة ذميمة ، وتهمة تستوجب الرمي بالرصاص!

* اعقبت هذه المحاكمة محاكمة (مكتب الإتحاد العام للمناشفة) بين (١ ـ ٩ آذار ١٩٣١) حيث مثل أمام المحكمة أربعة عشر متهماً ، لم يكن احدهم يعرف الآخر . بل ان احدهم وهو (ياكوفيج) هو من القى القبض على القائد (دينيكين) ، بعد تمرد (الجنرال كورنيلوف) ، عندما كان يشغل موقع قوميسار في الجيش الأحمر ، وفق قرار من سوفيت بتروغراد . كما كان هو من اقترح في نيسان ١٩١٧ تكوين (الكومنترن) ، وطالب بمساندة البلاشفة . وجراء ذلك ادين من قبل (مارتوف) وابعد من حزب المناشفة عام ١٩٢٠ ، أي أنه كان بلشفياً «لا منشفياً» ، وهذا ما واجهه به المدعي العام (كريلينكو) قائلاً : «سأقول لك بصراحة ، انت شيوعي وبريء ، ولكن المسألة هي ان الواجب يستدعي محاكمتك»! وهكذا ، أودع (ياكوفيج) مع المتهمين الآخرين ، في زنزانة السجن ، حيث تعرضوا للضرب والتعذيب ، وحاول بعضهم

الإنتحار . الا انهم ارغموا أخيراً على الإعتراف بأن لهم صلة بـ(الأممية الثانية) ، وانهم قاموا بنشاط تخريبي وفق تعليماتها . كما ادانوا اللجنة المركزية للمناشفة ـ رغم انهم جميعاً كانوا قد تركوا حزبهم منذ عشر سنوات . اما (ياكوفيج) فقد اصيب بالجنون ، وحاول الإنتحار بعد ان انهكه التعذيب .

وهكذا ايضاً ـ وكما ذكرنا ـ كان المصير المأساوي للقادة الثوريين والزعماء البلاشفة ، الذي سيقوا الى المحاكمات وتعرضوا الى الإعتقال والسجن ، والإستجواب والإتهام ، والى العذاب والإذلال ، ثم الى الموت الزؤام(٨٧) .

* * *

اوردنا فيما سبق العديد من المقولات والأحكام النظرية التي تبرر القمع والعنف الذي اعتمده (ستالين) وسيلة فاعلة ، وسياسة مستديمة طوال عقود من الزمان . وفي هذا كله كان يستجير ب(لينين) الذي كان هو الآخر«يستشير» معلميه ماركس وأنجلز «كلما استعصى عليه شيء» . ورغم ان لينين ، كان عطوفاً وذا حساسية انسانية مرهفة ، الا أنه كان في الوقت ذاته مؤمناً بالعنف ، كمبدأ من مبادئ الثورة ، ووسيلة من وسائل تحقيقها وترسيخ كيانها ، من خلال قمع اعدائها . اما بعدها ، وحتى لدى اعتكافه في ضاحية (غوركي) الواقعة على اطراف موسكو بسبب مرضه في عام ١٩٢٢ ، والحاحه على ضرورة استكمال مسودة (القانون الجنائي) الذي ينظم ويقيد صلاحيات جهاز الأمن والمحاكم الثورية ، فقد اقترح اضافة ست مواد عقابية فضلاً عن المواد (الست الأخرى) ، التي تتيح الاعدام رمياً بالرصاص في حالات الدعاية ، والتحريض المعادي للثورة ، أو رفض الخدمة العسكرية ، أو دفع الضرائب ، او حتى الدعوة السلبية لمعارضة ومقاومة النظام البروليتاري . وقد ضمن ذلك في رسالة بعثها الى وزير العدل (كورسكي) وطالب بضرورة التوسع في عقوبة الإعدام ـ مستثنياً من ذلك المناشفة والإشتراكيين الثوريين ، الذين ارتأي ان يبعدوا الى خارج البلاد ، أو ايجاد صيغة قانونية تربط بين نشاطهم والبورجوازية العالمية . كما تضمنت رسالته عبارة طالب وزير العدل بأيضاحها وهي القائلة : بأن الإرهاب ينبغي ان يعتمد وسيلة للإقناع . وجواباً على ذلك كتب له (لينين) رسالة ثانية ، اشار فيها الى ان المسألة لا

ينبغي ان تحاصر في اطار مواد قانونية محددة ، بل ان تستند الى مبدأ سياسي حقيقي ، يحدد جوهر ومبررات الإرهاب ، وبالتالي ضرورته وحدوده . ذلك ان تبرير مشروعيته «بصورة مبدئية وبصراحة ، ودون تصنع وزخرفة او نفاق وخداع للنفس ، يتطلب التوسع في احكامه قدر الإمكان ، لأن الحق الثوري والضمير الثوري هما اللذان يتطلبان ذلك الى حد ما ، مع تعميمه على نطاق واسع» .

وهكذا تمت اضافة فقرات أخرى للمادتين (٥٨) و(٧١) من القانون الجنائي شملت : الدعاية المعادية ، والتحريض ضد النظام ، والإشتراك (أو دعم) منظمات او اشخاص يتسم نشاطهم بهذه الصفة ـ بالإضافة الى مواد أخرى تتضمن الحكم بالإعدام رمياً بالرصاص على المخربين ، والمرتدين ، واعداء الثورة ، والهاربين الى الخارج عبر الحدود ومن على شاكلتهم[٨٨] .

وفي ٢٠ ايار عام ١٩٢٢ صادق مجلس الوزراء (أي اللجنة التنفيذية لعموم روسيا) على إضافة هذه المواد ، وتقرر البدء بتطبيقها منذ الأول من حزيران .

واثر اقرار هذا القانون ، قيل أن لينين بعث برسالة الى (درجينسكي) ، طالبه فيها بضرورة تطبيق هذا القانون بعناية وحرص ، والا فسنكون ـ على حد قوله ـ «قد ارتكبنا حماقة» . إذ ينبغي ـ وفق ما ورد في رسالته هذه ـ «ان نستعد بشكل جيد ، وان ننظم عملنا ، ونخطط لعمل يستهدف القبض على العملاء والجواسيس وابعادهم الى خارج البلاد» .

وتعليقاً على هذه الرسالة ، يقول احد الكتاب الروس ، إن (درجينسكي) لم يعرضها على المكتب السياسي ، وبادر الى اعتقال نحو (٣٠٠) من ابرز المفكرين والفلاسفة الذين تم شحنهم مثل النفايات الى منافي بعيدة ، وكان بضمنهم الفيلسوف (لوسكي) ، وسكرتير تولستوي (بولغاكوف) ، فضلاً عن عدد كبير من علماء الرياضيات ، والكتاب ، والصحافيين . وكانت تلك خسارة كبرى تضاعفت وتفاقمت فيما بعد ، جراء تزايد وارتفاع عدد المبعدين من المفكرين الى معسكرات العمل والإعتقال ـ كما بينا . لقد تم ذلك كله ، على الرغم من تقدير (لينين) للموهبة والمعرفة ، واطرائه للعظماء من الكتاب ، وتثمينه لمواهب وقدرات زملائه في

القيادة ، وحرصه على تدارك نقاط الضعف والخلل في توجهاتهم ومسلكهم . بل وكان قد اعتذر لمن انتقده على تسرعه في ادانة أحد الثوريين واستخدامه عبارة «الرمي بالرصاص» ؛ وكذلك ادانته اللاحقة والصريحة لذلك «البيروقراطي الروسي الذي يستخدم العنف بلا رحمة» . كما كان معروفاً عنه شدة تعلقه واعجابه بمكسيم غوركي ، ولوناشارسكي ، ومايكوفسكي ـ فضلاً عن غيرهم من عظماء الكتاب والفلاسفة الروس ـ امثال تولستوي ، وغيرتسن ، وبوشكين ، وميخائيلوفسكي ، ودوبرولوبوف . وكذلك موقفه الإيجابي المعروف ، بعد ثورة اكتوبر ، من ذلك التراث التأريخي لعظماء الكتاب في العالم .

ولكن الأهواء والأخطاء ، غالباً ما تأخذ طريقها الى الحكم والسلطة ـ وذلك بفعل تقلبات الأوضاع والزمن ، أو بفعل الأيمان الأعمى أو العقيدة الجامدة . وهذا ماحصل بالنسبة للعديد من القادة والزعماء والمفكرين .

ـ فمعروفة مثلاً مواقف (مكسيم غوركي) من الثورة ، والثقافة ، والبيروقراطية ، وتنديده الصارم عام ١٩١٩ بأولئك المتحجرين والساكتين والخانعين ، والذين يتحولون الى وحوش مفترسة عندما يستلمون زمام الأمور بأيديهم... وكيف أن أحدهم راح يجهد نفسه في استذكار اعداء آن الأوان لمنازلتهم! ولهذا رحل غوركي عن الإتحاد السوفيتي ، ولكنه عاد وبرر القمع ، وعبودية العمل ، ثم بادر ـ كما ذكرنا آنفاً ـ إلى تبنّي أو فرض موضوعة «الإشتراكية الواقعية» مسايرة لـ(ستالين) .

ـ أما مأساة (مايكوفسكي) فهي الأخرى معروفة ، إذ راح ينسج القصائد في اطراء (الخطة الخمسية الأولى) ويؤلف المسرحيات الدعائية ، وينظم الأشعار في مدح الثورة وتمجيد قادتها ، ولكنه إذ تنبه وعايش تناقضات وانحرافات تلك الثورة التي كرس حياته لها ، بدأ يهاجم البيروقراطية ، ووقع في اسر الوحشة والعزلة والإحباط ، مما دفعه الى الإنتحار قبل انجاز هذه الخطة التي مجدها ـ اي في ١٤ نيسان ١٩٣٠ .

ـ وأما المواقف المتناقضة للقادة البلاشفة من موضوعة العنف ، واداناتهم لزملائهم «المتهاونين» والمعارضين ، ثم تعرضهم فيما بعد الى مصائر مماثلة ، فقد اتينا على ذكرها ، وكانت في الحق مواقف خاطئة .

فقد كان (تروتسكي) مثلاً قد برر الإرهاب ـ عندما كان رئيساً للمجلس العسكري الثوري ـ كما اسلفنا ـ ثم واجه مصيره المأساوي .

وهكذا كان مصير (ياغودا ويازيف) ومن خلفهما في رئاسة جهاز الأمن ، وآخرهم (بيريا) .

كما كان هذا هو مصير العديد من القادة ومنهم (راديك ، وزينوفيف) الذين سبق وان طالبا بإعدام بعض زملائهما رمياً بالرصاص أو أيدا ذلك .

وهكذا كان ايضاً موقف (بخارين) من محاكمة (زينوفيف وكامينيف) بعد اغتيال (كيروف) ، ثم موافقته على اعدامهما ، عندما كان لايزال عضواً في المكتب السياسي .

وهكذا فعل (بياتكوف) الذي ادلى بشهادته ضد (بخارين ، ورايكوف) ثم واجه مصيراً مماثلاً .

وهكذا كانت مواقف وشهادات (مولوتوف ، وكاغانوفيتش واورجينيكيدزة) وغيرهم .

أما الأخرون ممن أبوا أن يلوثوا ضمائرهم ، فقد لجأوا الى الإنتحار كما فعل (تومسكي) ، أو صمدوا أمام الموت برجولة واعتداد[٨٩] .

لم يشهد بلد من البلدان مثل هذه الحملات المتواصلة من الإعدام والقتل ، حتى إبان الثورة الفرنسية ومقصلة (اليعاقبة) . بل ولم تشهد روسيا القيصرية مثل هذه الحملات ، الا منذ (حركة الديسمبريين) ثم (حركة الشعبيين) ، وخاصة بين أعوام (١٨٧٦ ـ ١٩٠٤) ، ومن ثم في عهد الردة (الستيلوبينية) بعد ثورة ١٩٠٥ . ومع ذلك ، تشير الوثائق الى ان عدد من تمّ اعدامهم من القوى الثورية المعادية للقيصرية قد بلغ (٤٨٦) شخصاً حتى ثورة ١٩٠٥ ، ثم ارتفع الى (٢٢٠٠) بين ١٩٠٥ ـ ١٩٠٨ . أما ما حصل بعد ثورة اكتوبر فقد تجاوز كل الحدود . إذ تورد هذه الوثائق ان عدد من اعدموا بين حزيران ١٩١٨ ـ واكتوبر ١٩١٩ قد جاوز (١٦) ألفاً وفق ما ورد في كتاب رئيس القسم الشرقي لجهاز الأمن المركزي (لاتسيس) . كما شملت حملة الاعدام والقتل آلافاً مؤلفة من الفلاحين الأغنياء (الكولاك) ، والأقوام والأمم المرحّلة عن مواطنها ، فضلاً عن ضحايا حرب التدخل والعصابات المسلحة من الحرس الأبيض (أثناء

الحرب الأهلية) . ولكن مع انتهاء الحرب الأهلية وحروب التدخل ، تواصلت هذه الحملات ضد المواطنين ورجال الحزب وكوادره وقياديّيه ـ كما سبق أن ذكرنا لدى تطرقنا الى محاكمالت واستباحات (ستالين) . وقد شملت الأحكام الصادرة وفق المادة (٥٨) ـ بالاضافة لما سبقها من محاكمات وأحكام ، والخاصة بالجرائم السياسية ، نحو (نصف مليون) سياسي خلال عامي ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ ـ أي بمعدل (٢٨) ألف ضحية كل شهر ـ أي أكثر من عدد اللصوص والمتهمين بجرائم عادية . أما المجموع العام لمن شملتهم أحكام الاعدام منذ أوائل الثلاثينات وحتى كانون الثاني عام ١٩٣٩ فقد بلغ نحو (مليون ونصف) ، أودعت جثثهم بالجملة في سراديب بعض الكنائس ، حيث لا مكان ولا مجال لدفنهم في القبور! وهكذا استمرت أحكام الاعدام حتى عام ١٩٤٧ ، حيث استبدلت لأول مرة بالسجن لمدة (٢٥) عاماً ، ولكنها أعيدت بحجة تدفق الالتماسات من الحزبيين والنقابيين ، واقتصرت على الجواسيس والمخربين ، ثم وسّعت في أوائل الستينات لتشمل اللصوص والمضاربين بالعملة ، ومرتكبي جرائم الابتزاز والنهب والرشوة... الخ . ولكنها في الواقع ، لم تقتصر على هؤلاء ، بل شملت «المقصرين» من المهندسين ورؤساء المناطق الزراعية الذين يخفقون في تحقيق الناتج المطلوب . كما شملت أعداداً من المثقفين ومنهم مثلاً (٤٠) أستاذاً من (معهد التكنولوجيا في لننغراد) .

لقد كان البلاشفة قد طالبوا حكومة (كرنسكي) بالغاء حكم الاعدام ، ولكنهم استعادوه بعد الثورة ـ أي في ٢٥ اكتوبر ، ثم ألغوه في ٢٨ أكتوبر لدى محاولة إقامة الحكومة الائتلافية مع الإشتراكيين الثوريين . ولكن ذلك لم يدم ، فاستعيد منذ حزيران ١٩١٨ ، وطبّق بمزيد من الاندفاع والشمولية . ورغم أنه ألغي مرة أخرى في كانون الثاني ١٩٢٠ ولمدة أربعة أشهر ، إلا أنه استعيد للمرة الثالثة في مايس ١٩٢٠ ، وأصبح ضمن صلاحيات (لجنة أمن الدولة) . ولكنه في عام ١٩٢٧ وضع ضمن صلاحيات الدولة ، والمحاكم ، والجيش ، وألغي للمرة الرابعة في الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر . ولكنه ـ كما أسلفنا ـ قد أستعيد بقوة وفاعلية وشمول ، بعد اغتيال (كيروف) واستمر نافذاً الى النهاية .

هذا ، وكان المحكومون بالاعدام يتعرضون الى طلب «البراءة» أثناء التحقيق ، فضلاً عن التعذيب ، والعناء والارهاق . كما كانوا يُحشرون في زنزانات ضيقة ، بحيث لا يجد المرء فيها مجالاً للتمدد أو الاستلقاء أثناء النوم ، أو استنشاق الهواء النقي ، أو التمشي إلا لمدة قصيرة جداً . ونحن نذكر ذلك لأن هذا هو ماتعرض له مثلاً عالم الجينات الشهير (فافيلوف) الذي انتظر الموت لعدة أشهر في سجن (ساراتوفا) ، ثم صدر العفو عنه عام ١٩٤٢ ونقل الى زنزانة عادية ، ولكنه كان شبه مقعد ولا يستطيع السير على قدميه . وكذلك الأمر بالنسبة لمخترع المدفع المضاد للطائرات (ستراخوفيج) . أما الماريشال (روكوزوفسكي) فقد اقتيد الى الغابة لإرهابه وترويعه ، حيث اطلق عليه الرصاص فوق رأسه ، ثم اعيد الى زنزانته . وجراء ذلك تعرض البعض الى مرض الاكتئاب ، وفقدان القدرة على الفهم والكلام الموزون ، ومنهم مثلاً البلشفي القديم (كولباكوف) الذي استمر جالساً دون حراك لمدة (١٢) يوماً بمواجهة الجدار قبل ان ينفذ به حكم الإعدام . وكان طبيب السجن يأمر بمواصلة التعذيب بعد فحص ضربات القلب ، ثم يوقع شهادة «الوفاة الأعتيادية» بعد ضرب السجين حتى الموت .

كل هذا وغيره قد حصل واستمر ، رغم ما أعلن بعد الثورة بوضع حد للارهاب القيصري! ولكن سرعان ما عادت السجون تستقبل الإشتراكيين الثوريين ، والفوضويين - فضلاً عن الحرس الأبيض وغيرهم . كما شددت الإجراءات على السجناء السياسيين ، ومنها العزل المنفرد ، والزنزانات الضيقة المرهقة ، ومنع المراسلات والمواجهات ، واقتناء الكتب والصحف ، وتحديد أو منع الاغتسال ، وإباحة سجن المرأة الحامل . وجراء ذلك وغيره ، لجأ فريق من الإشتراكيين الثوريين عام ١٩٢٣ في سجن (فياتكا) الى سكب الكيروسين على أفرشتهم ، وأحرقوا أنفسهم في الزنزانة التي كانوا يكابدون فيها العذاب . كما نقل آخرون من هؤلاء الى سجون في جزر معزولة ومنعوا من حرية التمشي خارج الأسوار ، فأضربوا عن الطعام وقاموا بحركة احتجاج اخمدت بالرصاص . ولئن كان هذا هو وضع الإشتراكيين الثوريين ، فقد كان وضع الشيوعيين والتروتسكيين أسوأ بكثير ، حيث كانوا يتعرضون الى الاهانة والضرب والاذلال والعزل المنفرد ، مما أدى الى تعرض البعض منهم الى عطب عقلي ، ومنهم عالم الفلك (كوزيريف) الذي

اصيب بالجنون . والغريب في الأمر ، هو أن السجون الموروثة من العهد القيصري قد اعيد تعميرها ، وحصنت بالأسيجة ، وأخليت باحاتها من الأشجار والحشائش ، وتم تبليطها بالاسفلت... الخ بل وقد شهدت هذه السجون لأول مرة ، آلافاً من الزوجات المبعدات الى معسكرات الإعتقال أو العمل «بذنب أزواجهن»؟

ومن الغرائب ايضاً أنه كان يجري تكديس المبعدين والمعتقلين فوق بعضهم البعض في شاحنات تستغرق رحلة نقلهم عدة أيام . كما كان السياسيون يتعرضون لمعاملة اقسى من المجرمين العاديين . فلم يكن اللصوص مثلاً يتعرضون لتحقيق مديد ، أو تعذيب مرهق ، أو اهانة مذلة ، أو محاولة انتزاع اعتراف - حيث الوجهة المعتمدة آنذاك في التعامل مع هؤلاء ، هي أنهم اناس «يمكن اعادة تربيتهم» ، وفق المقولة السائدة بأنهم من صنف «البروليتاريا الرثة»!

اما السياسيون «خونة الوطن» فهم معادون للثورة ، ومنظمون في حركات سرية ، وبالتالي «فلا يمكن اصلاحهم»! وقد شمل ذلك الإشتراكيين الثوريين ، والمناشفة ، ورجال الدين ، وفئة المثقفين - فضلاً عن القادة البلاشفة - كما بيّنّا آنفاً .

وكان المبعدون يودعون عادة ولمدة طويلة في سجون مؤقته على الطريق التي شهد واحد منها فقط وهو سجن (كاراباس) نحو نصف مليون مبعد خلال بضع سنوات - وفق رواية (سولجينيتسين) ، الذي ذكر ايضاً أن السفن في (ميناء فلاديفوستوك) ، كانت تحمل نحو (٣٠) ألف شخص في الشهر الواحد ، وقد حصل مرة أن حملت (١٠٠) ألف مبعد . ففي شباط ١٩٣٧ مثلاً ، تكدس في هذا الميناء - على حد قوله - نحو (٤٠) ألف مبعد بانتظار نقلهم الى سجن (كوليما) . كما ذكر الكاتب انه كان شاهداً على موت نحو (١٥) ألف شخص بمرض الديزانتري الذين كانوا يتغوطون على انفسهم! كما تحدث عن استمرار هذه الحالة حتى عام ١٩٤٩ - حيث كان هناك في (خليج فانينو) نحو (٣٥) ألف سجين ، فضلاً عن غيرهم في السجون الأخرى النائية والواقعة شمالي الخط القطبي ، والتي ضمت حسب تقديره نحو (١٢) مليون شخص... وكان من أشهر هذه السجون ، (بوتيركي ، ولوبيانكا ، وكويبيشيف) . كما تم في عام ١٩٣٩ - ١٩٥٠ انشاء معسكرات خاصة بالنساء في سيبيريا ، واستمر ذلك

حتى (عهد خروشوف) الذي حرر الكثير منهن .

أما المبعدون من الكولاك والأقوام الاخرى ، فكانوا ـ وفق روايته ومشاهدته ـ ينقلون الى معسكرات الإعتقال بـ«القطارات الحمراء» المخصصة لنقل البقر . وقد بلغ عددهم بضعة ملايين .

وبنفس الطريقة كان يتم نقل وابعاد أولاد وبنات الأثرياء الروس الذين اختاروا العودة الى الوطن بدون ترخيص ، بعد انتهاء الحرب ، وخاصة من المانيا ، وجيكوسلوفاكيا ، والنمسا .

ويذكر المؤلف ، أن (جزر الأرخبيل) التي كانت تضم معسكرات العمل والاعتقال ، والتي اقصي هو الى احداها وأقام فيها نحو ثمان سنوات ، قد امتدت على طول الحدود الشمالية للإتحاد السوفيتي ، وضمت معسكرات الأبعاد فيها عدداً من ابرز علماء الفيزياء ، والكيمياء ، والفلك ، والرياضيات ، والهندسة ـ ومن بينهم رئيس مجلس المجمع العلمي للتكنولوجيا البروفيسور (تومو فيف ريوفسكي) وهو من أبرز علماء الجينات ، وكان ممن تصدوا بشجاعة لادعاءات واضاليل (ليسنكو) . كما كان من بينهم عالم الفيزياء الذي اسس منظومة الطاقة الهايدروليكية لسد (الدنيبر) ، وقادة حزبيون بارزون ، ومدراء مناطق ، ومصانع ، ومحررون في صحف حزبية ، الى جانب ادباء وكتاب وموسيقيين موهوبين .

وفيما عدا ذلك ، فقد حولت بعض الكنائس الى سجون ، كما بالنسبة لكنيسة (بوتيركي) التي حشد فيها نحو (ألفين) من السجناء ، والتي أقام فيها خلال عدة سنوات نحو (٥٠) ألف سجين ، وكذلك تحويل أحد الأديرة قرب ضاحية غوركي (منتجع لينين) الى سجن من بنايتين ضمت إحداهما (٦٨) زنزانة للتحقيق مع الرهبان . ويتحدث المؤلف (وفق مشاهداته) عن الزنزانات المغلقة والمحرومة من الضوء والتدفئة ، وعن السجناء الذين ماتوا متجمدين من البرد... وعن مرافق الاغتسال والمراحيض ، وعن الجوع والبرد . كما يتحدث عن تكتم السجناء على اسم من يموت منهم ، بهدف الأستئثار بحصته من الطعام ، وكذلك عن انتزاع الأسنان الذهبية من الميت او الضحية... وغير ذلك من المشاهد والأوضاع المفزعة

والمروعة ، التي لا مجال لسردها بالتفصيل .

لقد تم الكشف مؤخراً عن بعض هذه الإنتهاكات والإستباحات الدموية ، من خلال كشف بعض المقابر الجماعية - كما بالنسبة لمقبرة (كروباتي) التي تبعد نحو (١٥) كيلومتراً عن مدينة (مينسك) ، حيث وجد فيها عشرات الآلاف من جثث المواطنين المدنيين من البيلوروسيين ، والروس ، والبولونيين ، واليهود ، الذين لاقوا مصيرهم بين أعوام ١٩٣٧ - ١٩٤١ - أي قبل الأحتلال النازي لبيلوروسيا . كما تم العثور - أثناء عملية شق طريق دائري لمدينة (مينسك) في الستينات ، على مقابر (جرى تجاهل الكشف عنها آنذاك) . الا ان التنقيبات قد استؤنفت في الثمانينات ، وعندما تم كشف القبور الجماعية جرت محاولة لإقامة نصب تذكاري لهؤلاء الضحايا ، الا انها منعت من قبل الشرطة السوفيتية . وقد أثبت التحقيق اللاحق وجود (١٥) ألف جثة من النساء والرجال والأطفال - بينهم عدد من المثقفين والمفكرين والعمال الماهرين .

لقد تم في (عهد خروشوف) - كما ذكرنا - إلغاء بعض الإتهامات - كالتحريض ضد الثورة والنظام ، و«العناصر الخطرة اجتماعياً» ، و«الإنتهازي والمرتد» - وعضو الأسرة المدان أحد أفرادها . ولكن (العقوبات الإدارية) قد استمرت ، كالتجريد من اللقب ، والموقع ، والوسام ، وما الى ذلك من عقوبات أدبية واجتماعية[٩٠] . وقد شهدت هذه الفترة أيضاً استمرار تحريم طبع وتداول بعض المؤلفات والكتب ، وخاصة مؤلفات وروايات (نابوكوف ، ألدانوف ، بونين ، امفيتوروف ، زمياتين ، بيليناك ، بوندارين ، بنتيليمون ، ميرزوكوفسكي ، رومانوف... وغيرهم) . اما فيم يتعلق بالمسامحة والعفو في عهد ستالين ، فتجدر الأشارة الى حالة غريبة ، وهي أن الأتحاد السوفيتي قد شهد قراراً واحداً بالعفو العام من قبل ستالين بعد الحرب وذلك في ٧ تموز ١٩٤٥ . الا أن هذا العفو قد اقتصر على المجرمين العاديين ، واستثنى منه جميع السجناء السياسيين . أما قبل ذلك - أي في (الذكرى العاشرة لثورة اكتوبر) فقد شمل العفو نحو (٣,٧٪) من السجناء ولكنه اقتصر على النسوة ممن لهن أطفال ، وعلى سجناء لم يتبق من مدد سجنهم سوى بضعة أشهر»!

* * *

لقد كانت سياسة العنف ومبدأ «العنف الثوري» الذي طبق وبرر، حتى بأكثر أطواره شدة وعنفاً في الأتحاد السوفيتي، هو ما اعتمد ايضاً، كسياسة ومبدأ في البلدان الإشتراكية الأخرى، وخاصة في الصين، وكمبوديا، وكوريا، وأفغانستان، وبلدان اوروبا الشرقية، ثم في بلدان «التوجه الإشتراكي». وتلك حالات واطوار معروفة للجميع ولا جدوى من استعادتها أو توثيقها. ولكن يكفي هنا، لغرض الاستذكار، استعادة بعض الوقائع والأحداث المثيرة، وحملات التصفية الجماعية، والقتل، والإستبداد، والتطهير، والإبعاد خارج البلاد، والتي شملت الملايين من المواطنين، وخاصة في عهد (بول بوت) في كمبوديا، وفي عهد (ماوتسي تونغ) في الصين، وعهد «كيم ايل سونغ» في كوريا... ثم ماحدث بعد قمع (انتفاضة بودابست) عام ١٩٥٦، ثم (انتفاضة براغ) عام ١٩٦٨، واحداث (بولونيا) وغيرها.

فقد شملت حملة الإبادة الجماعية في كمبوديا مثلاً أكثر من (٣ ملايين) مواطن، كما شملت حملات القمع والتطهير في الصين نحو (مليون) مواطن ايضاً. ومثلما حصل في الأتحاد السوفيتي في عهد ستالين، حصل في عهد ماوتسي تونغ ابان «القفزة الكبرى» عام ١٩٦٢ والثورة الثقافية عام ١٩٦٦، ثم في عهد من جاء بعده في احداث «ربيع بكين» في حزيران ١٩٨٩ - أبان المظاهرات الأحتجاجية التي قام بها الطلبة لمدة ستة أسابيع، وتم سحقها من قبل الجيش، وراح ضحيتها الآلاف من الطلبة والشباب.

وإبان القفزة الكبرى[٩١]، نظمت حملات التطهير في الحزب والدولة، وشملت نحو (٧٠٠) ألف من الشيوعيين، وبينهم كتاب ومفكرون تعرضوا للنقد والاذلال، وأرغموا على ممارسة «النقد الذاتي العلني».

ورغم ذلك الشعار الجذاب الذي أطلق آنذاك حول التعددية، وحرية الابداع - أي شعار «لتتفتح مئة زهرة ولتتبارى مئة مدرسة»، الا انه سرعان ما استبدل ذلك بنقيضه - أي بشعار معاكس يدعو الى «اقتلاع الأزهار السامة»[٩٢]!

وكان (ليو شاوشي) - كما بينا - وكما هو معروف، قد عارض القفزة الكبرى، والثورة الثقافية، وطالب بمراجعة هذه التوجهات. الا أن (ماوتسي تونغ) اعتبر ذلك

«مراجعة مبتذلة ، ودعوة لعودة الرأسمالية ، وبالتالي موت الثورة»! وجراء هذا الموقف ، تعرض هذا القائد الى التنديد الصارم ، ونعت بالمرتد والمحرّف وسمي بـ«خروشوف الصين»! كما أرغم في نهاية الأمر على ممارسة النقد الذاتي علناً عام ١٩٦٨ ، وكان في الواقع اذلالاً ذاتياً ، اقترن بإبعاده من جميع مناصبه ، وظل رهن الإبعاد حتى وفاته عام ١٩٧٣ .

وكان (ماوتسي تونغ) خلافاً لـ(لينين) ، قد دعا الى إعطاء الحافز المعنوي الأولوية في الإقتصاد بدل الحافز المادي والمكافئة . وقد تجسدت هذه الموجة بإقامة «حرس أحمر» من الطلبة وصغار السن من الشبيبة ، الذين ارسلوا الى الأرياف خاصة بأعداد هائلة . وكان (لين بياو) ـ قائد الجيش وعضو المكتب السياسي منذ عام ١٩٥٥ ـ قد اصبح وزيراً للدفاع ، ثم حل محل (ليو شاوشي) عام ١٩٦٦ ، ثم محلّ (ماوتسي تونغ) عام ١٩٦٩ . وكان هو قبل غيره ، المحرض الأول على رفع هذه الشعارات المبسطة ، وصاحب البيان الشهير الداعي الى السير «الى الأمام تحت الراية الحمراء للخط الأحمر... خط ماوتسي تونغ»! وقد لقي مصيره في حادث طائرة عام ١٩٧١ .

الى مثل هذا المصير ، تعرض (إمري ناج) زعيم انتفاضة بودابست الذي كان من ابرز المشاركين في ثورة المجر عام ١٩١٩ ، والتي اضطر بعد فشلها الى الهرب الى الإتحاد السوفيتي ، حيث ظل هناك حتى عام ١٩٤٤ . ولكنه استدعي بعد ذلك الى بلده ، وعين وزيراً للداخلية عام ١٩٤٥ . وفي ١٧ حزيران ١٩٥٨ اعلن عن اعدامه مع اثنين من زملائه وأحد القادة العسكرين ، وذلك وفق محاكمة مزعومة بتهمة التآمر والتخريب ، الا انه كان في الواقع قد التجأ مع عائلته الى السفارة اليوغوسلافية ، لدى دخول القوات السوفيتية ، ثم خرج منها بوعد من كادار الى تيتو بالحفاظ على حياته .

وكان (كادار) الذي تعرض هو الآخر الى السجن والأذى لعشر سنوات سابقة ، والذي تولى السلطة بعد قمع انتفاضة بودابست ، قد نظم حملة تطهير وقمع ، شملت آلافاً من الشيوعيين والمواطنين ، واقترنت بهروب نحو ربع مليون مواطن مجري عبر الحدود الى النمسا .

وهذا ما حدث في (جيكوسلوفاكيا) ، بعد دخول الجيش السوفيتي ـ كما

أسلفنا ، وطرد (نوفوتني) من رئاسة الحزب والدولة في كانون الثاني ١٩٦٨ . أما سلفه (سلافسكي) فقد أعدم في حملة التطهير التي شهدتها جيكوسوفاكيا سابقاً .

وأما في (ألمانيا) فقد بلغ عدد الهاربين الى برلين الغربية ، نحو (٧,٢) مليون مواطن ، حتى بعد بناء جدار برلين وترسيم الخط الفاصل بين الألمانيتين بطول يقرب من (١٥٠) ميلاً .

كما بلغ عدد الهاربين من (كوبا) نحو (مليون ونصف مليون) مواطن .

لقد وقعت بعض هذه الأحداث بالارتباط مع القرار المتخذ بوضع نهاية لـ«الجبهة الشعبية» في بلدان اوروبا الشرقية ، والتي تجسدت بإقامة حكومات إئتلافية مكونة من ممثلي الأحزاب التي تحالفت مع بعضها البعض إبّان الغزو النازي . وقد اقترن ذلك بتثبيت الدور القيادي للحزب ، والإلتزام بالأممية البروليتارية والزام الأحزاب الحليفة بذلك... وقد قوبلت هذه الاجراءات والتوجهات بمعارضة من داخل بعض الأحزاب الشيوعية الأخرى ، وخاصة في (بولونيا) ، و (هنغاريا) ، ولكنها جوبهت بحملات تطهير مماثلة لما جرى في جيكوسلوفاكيا . اما في (المانيا) فقد اجبر الإشتراكيون وغيرهم على الإتحاد والإندماج في حزب واحد اطلق عليه إسم (حزب العمال الموحد) ، بينما اتخذت التحالفات الشكلية مع الحزب القائد تسميات جبهوية من قبيل «الجبهة الشعبية او الوطنية» في البلدان الإشتراكية الأخرى .

* * *

لقد اقترنت هذه التوجهات ايضاً ، وكما شهد العالم ، بتغييب أية معارضة (أو حزب معارض) ، وبتبرير المرابطة الدائمة للجيش الأحمر في هذة البلدان ، فضلاً عن قيادة (حلف وارشو) ، والسلطات المناطة بالمستشارين السياسيين السوفييت ورجال الأمن ، والتحكم بسياسة ووظائف (مجلس التعاضد الإقتصادي) . كما أقترن ذلك بالأخذ بالنموذج السوفيتي في بنية النظام السياسي ، ودور الحزب ، ووظائف الدولة ، والمنظمات والنقابات العمالية وغيرها . وقد امتد ذلك ايضاً الى ميادين الإقتصاد والتجارة والمال ، والبناء الإجتماعي ، وقضايا الثقافة والتعليم ، برغم التمايزات بين بلدان المنظومة الاشتراكية .

اما بشأن السياسة الخارجية والمواقف الدولية ، والتنسيق والتعاون في ميادين المخابرات والمعلومات ، والإتفاقات والمعاهدات... وغيرها ، فهي أمور معروفة ، ان لم نقل انها كانت ملزمة او مفروضة . وهذا ماحصل لاحقاً بالنسبة للموقف من الصين ويوغوسلافيا وألبانيا ، والموقف من بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية... وأخيراً الموقف من افغانستان .

لم يقتصر ذلك على بلدان المعسكر الإشتراكي ، بل امتد الى بلدان «التوجه الإشتراكي» - في افريقيا وآسيا ايضاً ، ولو بأطوار وحالات معينة - وذلك ماحصل مثلاً في أثيوبيا ، والصومال ، واليمن ، وفي أنغولا وموزمبيق ، وفي لاؤوس وكمبوديا... ثم في أفغانستان . كما شهدت بعض اعراضه ومؤثراته أنظمة عربية معينة - وذلك من خلال معاهدات الصداقة أو اتفاقات التعاون الأمني (وهذا ماحصل مثلاً بين النظام في العراق ودول اشتراكية معينة - مثل جيكوسلوفاكيا ، وألمانيا ، وكوبا ، فضلاً عن الإتحاد السوفيتي) .

لهذا وبحكم هذه الترابطات الوثيقة والمتبادلة ، اتخذت عملية التداعي والإنهيار في النظام الإشتراكي العالمي ، طابعاً شاملاً و«مفاجئاً» ، ارتبط - من حيث الإيقاع والتوقيت - مع ماحصل في البنية الأساسية لهذا النظام ، أو في مركز الفعل والقرار (أي موسكو) . كما امتد أيضاً الى العديد من بلدان «التوجه الإشتراكي» .

أما الأنظمة الإشتراكية المتبقية - كما في الصين مثلاً ، أو في كوريا الشمالية ، أو في الفيتنام... فهي في الواقع في حالة «هروب من الإشتراكية» - بأنظمتها السياسية ، وبناها الإجتماعية والإقتصادية ، وحتى بالنسبة لمبادئها النظرية الموروثة - وذلك لتجنب مصائر مماثلة لما حصل في (المركز) ، او في البلدان الشقيقة الأخرى .

أما النظام الإشتراكي في (كوبا) ، فهو ليس في حالة حصار خارجي فحسب ، بل في حالة حصار داخلي أيضاً - جراء توقف وانتهاء الدعم الخارجي ، وانقطاع الموارد والمعونات ، من النفط والوقود ، والسلع والقروض والهبات ، التي كانت تتدفق عليها طوال العقود السابقة ، من الإتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى . ومع ذلك ، فلايزال الزعيم الكوبي يرتدي «قبعة الثورة» - التي انقضى عليها سبعة وثلاثون

عـامـاً ، دون أن تفلح في اكـفـاء الحـد الأدنى من حـاجـة المـواطن ، أو تسـدد دينهـا الخارجي ، او تحقق موازنة مالية معقولة ، أو تبني هيكلاً اقتصادياً حقيقياً ، بل لم تفلح حتى في اقامة سوق داخلية للبيع والشراء ، أو اصدار عملة قابلة للتحويل والتبادل حتى مع البلدان الإشتراكية الشقيقة .

إن سياسة الهروب الخفيّ من الإشتراكية ـ رغم المراجعة والتراجع ، ورغم التعامل المتسع مع الرأسمالية ، وتغطية ذلك كله بمواصلة الحديث عن «الإشتراكية والبناء الإشتراكي» ـ قد استحدثت وماتزال نوعاً من الضلالة والمغالطة يركن اليها ، أو يتكئ عليها بعض الساسة والمفكرين ـ ممن لا يريدون رؤية الواقع ، أو لم يستفيقوا بعد من صدمة هذا الواقع .

فهناك من يتطلع مثلاً الى دور متوقع أو مأمول ومرتجى ، للصين ـ كدولة إشتراكية عظمى ، متجاهلاً الواقع الموضوعي ، والوضع الدولي ، بل والوضع الذي تعيشه او تعانيه هذه الدولة . فمن المعلوم ان ربع سكان الصين يعيشون تحت مستوى الفقر ، وحصة الفرد من الدخل الإجمالي هو أقل بعشر مرات من نظيره في بلد الجوار (اليابان) . كما أن موارد هذا البلد ، وبنيته الإقتصادية ، واداته الإقتصادي ، لن تساعده ـ لا في المرحلة الراهنة ولا في المستقبل ـ على اكفاء حاجة من سيزداد عددهم في نهاية هذا القرن ، الى ألف وخمسمائة مليون انسان .

ولمطامنة النفس ، أو اعتاقها من اوجاع الخيبة ، يلجأ البعض من الإقتصاديين أو القادة السياسيين ، الى الحديث بيقين ، ووفق حسابات أولية محكومة باللهفة والأمل ، الى تحول الصين ، في أمد قريب ، الى مركز أو قطب اقتصادي وسياسي عالمي ، منافس للولايات المتحدة أو لغيرها من المراكز والأقطاب الرأسمالية الحالية .

ووفق هذه الأماني والحسابات ، يلجأ البعض الى تعظيم منجزات كوريا الإشتراكية ، أو صمود كوبا الإشتراكية ، أو استعادة هذا الحزب او ذاك لجماهيره ودوره القيادي في هذا البلد الإشتراكي او ذاك ـ متجاهلين كل ما استبدل وعدل في هيكل الحزب ، وقيادته ، وبرنامجه ، ونظامه الداخلي... وحتى اسمه وايديولوجيته .

والغريب في كل هذه المواقف والأحكام والتطلعات ، أنها تركن الى المغالطة أو

المكابرة ، حيث يتوالى التبشير بهذا المستقبل القريب والمأمول على خلفية مشاهد مأساوية صارخة من التداعيات الإقتصادية المشتدة ، والأزمات الإجتماعية المتفاقمة ، والنزاعات والحروب المتواصلة في العديد من البلدان الإشتراكية السابقة وبلدان «التوجه الإشتراكي» السابقة . ومن بين هذه الأحداث مايجري أمام الأنظار ويستثير المرارة في بعض اطراف الإتحاد السوفياتي السابق ، وفي يوغوسلافيا ، وافغانستان ، واثيوبيا ، والصومال ، وكمبوديا ، واليمن ـ فضلاً عن الأزمات والاختناقات في كوبا ، وكوريا ، والصين... وغيرها .

ورغم كل ما حصل من انهيار مذهل شمل نصف الكون ، وهزّ الأرض والسماء ، ورغم كل ما يتعاقب ويتفاقم ويجري أمام الأنظار من تحولات وكوارث وازمات في البلد الأول صانع الإشتراكية ، والغريم المكافىء للرأسمالية العالمية طوال سبعة عقود ، ورغم السقوط العمودي لسائر مقومات وبنى النظام الإشتراكي العالمي ـ وهو ما غيّر وجه العالم بأسره ـ يجري الحديث ، وتتواصل الأحكام ، وتتوالى الإدعاءات بعدم وجود نظام عالمي جديد ، وكأن خروج النظام الإشتراكي العالمي ، بكل جبروته من اطار العالم والكون ، هو أمر طارئ ، أو عرضي او موقوت ؛ وبالتالي فأن كل شيء باقٍ كما كان ، أو سيستعيد نفسه حالاً او عما قريب! كما أن هناك من يرى بأن ماحصل في الأتحاد السوفيتي ،لم يكن حصيلة أزمات محتدمة ومقوضات فاعلة ـ جراء نواقص وأخطاء واختلالات بنيوية خطيرة في المنظومة النظرية والسياسية والاقتصادية لبناء المجتمع الإشتراكي والنظام الإشتراكي ، بل هو انقلاب عشوائي مفاجئ او عرضي في سير التأريخ الانساني . أما غير هؤلاء (وهم الغالبية) فيؤكدون ـ دون تعليل او برهان ، بأن ما حصل هو مجرد «مؤامرة خارجية» ، أو «ردة داخلية» ـ وهذا ما سبق أن اتينا على ذكره وفندناه ـ دون تجاهل للدور الخارجي الذي مارس فعله التقويضي ايضاً ، ولكن بالترابط والتفاعل مع الوضع الداخلي ، الذي لولاه ،لكان من المتعذر بل من المستحيل للعامل الخارجي وحده ، أن يحتوي سائر مفاعيل هذه العملية الهائلة!

لقد سبق ان توقفنا ، في مقدمة هذا البحث ، لنرى دور وفاعلية العامل الخارجي في تقويض النظام الإشتراكي في الإتحاد السوفيتي ، ثم في سائر بلدان المنظومة

الإشتراكية العالمية . ولإبراز تجليات ومفاعيل هذا الدور، ركزنا بوجه خاص على الإنفاق العسكري الهائل الذي فرض على الأتحاد السوفيتي - في اطار عملية المجابهة وسباق التسلح - فضلاً عن الحصار الإقتصادي، والمقاطعة التجارية، والضغوط والتهديدات المختلفة[٩٣] . كما أشرنا الى تحمل الإتحاد السوفيتي - خلافاً لدول حلف الناتو - عبء تسليح البلدان الإشتراكية في (حلف وارشو) وغيرها، والكلفة الهائلة للمرابطة العسكرية السوفيتية في هذه البلدان . وكان ذلك، في الواقع، عبئاً مدمراً للإقتصاد السوفيتي، ورافعة أولى من روافع التقويض للنظام الإشتراكي فيه .

وفي هذا الصدد أوردنا مقولة (ريغان) بشأن ستراتيجية الغرب لتدمير «امبراطورية الشر» - على حد قوله - وذلك من خلال توجيه مواردها نحو التسلح والإنفاق العسكري على حساب افقار الشعب، عندما اعلن قائلاً : «سنجوعهم تسليحاً»!

ولكن، رغم هذه التصريحات المعلنة، لم يحاول أحد من القادة والمسؤولين أو المفكرين والإقتصاديين في الإتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى، أن يلفت الأنظار الى هذه التهديدات الخطيرة، أو يحذر من هذه المخططات الشريرة البالغة الخطورة . فقد اكتفت قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي طوال عقود، بالسعي لتحقيق التكافؤ العسكري وحتى «التفوق» - وذلك لمواجهة مذهب (ترومان) حول المجابهة العسكرية، ومن ثم مذهب (ايزنهاور) حول الردع النووي . كما ارتكنت هذه القيادة الى حالة الإنفراج المؤقت الذي تحقق في اواسط السبعينات من خلال اتفاقية (هلسنكي) وبمشاركة الولايات المتحدة وكندا .

والواقع (حسب ما اورده الأستاذ محمد حسنين هيكل مؤخراً - في مقدمة كتابه حول حرب الخليج)، أن الإدارة الأمريكية قد تخلت عن هذين المبدأين في عهد الرئيس (كندي) منذ عام ١٩٦٠، لأنهما فقدا مصداقيتهما، إذ لم يكن هناك أي طرف من اطراف الصراع العالمي، مستعداً للمغامرة بالتقدم نحو حافة الهاوية والفناء .

وهذا ماكان يدركه و«يتجاهله» قادة الإتحاد السوفيتي الذين كانوا يعلنون أن (١٪) مما تملكه الولايات المتحدة او الإتحاد السوفيتي من الأسلحة النووية، كان كافياً لتدمير البشرية والحضارة الإنسانية والكوكب الأرضي . وهكذا منذ عام ١٩٦٠ - أي منذ

بدء رئاسة (كندي) - اعتمدت الإدارة الأمريكية مذهباً آخر بديلاً عن مذهبي (المجابهة والردع) ، الا وهو سباق التسلح وانهاك الإتحاد السوفيتي بسباق التسلح .
وكان (مكنمارا) - وزير الدفاع الأمريكي في عهد كندي - هو من عبّر عن هذه السياسة علناً في محاضرة ألقاها امام اساتذة الكلية الحربية في واشنطن في ١٤ أيلول عام ١٩٦١ ،عندما قال : «علينا أن نرغم الإتحاد السوفيتي على تغيير اولوياته . فالنظام الشيوعي يعد جماهيره بمجتمع من الرفاهية ينتفي فيه الفقر... مجتمع مساواة اجتماعية ينتفي فيه التمايز الطبقي . ولتحقيق هذه الأهداف ، فإن الإتحاد السوفيتي يضع التنمية كأولوية أولى قبل الأمن . ولذلك فعلينا ان نرغمه على تقديم ودفع أولوية الأمن ووضعها قبل التنمية . ويعني ذلك ، أن علينا ان نشده الى سباق للتسلح يقطع انفاسه ، ويرهق موارده ، ويتركه في النهاية ، ترسانة نووية دون رغيف من الخبز ، او قطعة من اللحم» . ويستطرد قائلاً : «إن تغليب الأمن على الأولويات السوفيتية ، ستنعكس من الخارج على الداخل ايضاً ، حيث ستزيد من تركيز السلطة بيد المسؤولين في أجهزة الحزب والدولة ، مما سيباعد بينهم وبين عامة الناس ، ويعزلهم (عن الشعب)» .

لم يتم ادراك أو استيعاب هذا المخطط المعلن والخطير الا بوقت متأخر جداً أو بعد فوات الأوان ؛ حيث تطرق (غورباشوف) في عام ١٩٨٦ الى هذه المسألة عندما قال :

«انهم في الغرب قد بدأوا يستعدون لإرسال الإتحاد السوفيتي الى (مايسمونه) «مزبلة التأريخ»!

وفي مناسبة لاحقة قال أيضاً :

«انهم في الولايات المتحدة لا يريدون أن يتخلوا عن تلك الحسابات اللاأخلاقية لاستنزاف الإتحاد السوفيتي اقتصادياً ، من خلال جره اعمق فأعمق نحو سباق التسلح ، وكأن الخطر الفعلي على امريكا والعالم الغربي ، هو نجاح الإتحاد السوفيتي في تحقيق خطط لتسريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ومن هنا كان الرهان على انهاكه اقتصادياً» .

ورغم اعتداد (غورباشوف) بمبادرته ومنهجه في الإصلاح واعادة البناء ، الا انه - كما يبدو - كان وجلاً ومرتاباً من عواقب مبادراته و«تنازلاته» وتعامله مع الغرب ،

ولاسيما الولايات المتحدة . فهو يرى مثلاً في إصرارهم ومثابرتهم على التفوق التكنولوجي ولاسيما في المجال العسكري «انهاكاً للإشتراكية ،عن طريق سباق التسلح ،لكي يتسنى لهم بعد ذلك املاء شروطهم... ولكي يصبحوا هم اسياد العالم» .

الا أنه وهو يحاول ان يستبق أو يستدرك هذه المصير أو يستعيذ من عواقبه المفجعة ، يروح يطري دور الشعب ، ويعظم موارد البلاد ، ومواهب المواطنين ، وتماسك الحزب ، وبرامج التجديد والبناء الإشتراكي الجديد... الخ - فيقول :

«لا مجال للإسراع لرمينا في مزبلة التأريخ... فمذاهب ترومان وايزنهاور وريغان معروفة لدينا»!

ولكن رغم كل المبادرات التي قام بها صناع عملية التجديد أو اعادة البناء (البيروسترويكا) في الدعوة الى نزع السلاح ، وتحقيق السلام ، واقامة عالم جديد وعلاقات دولية جديدة... ورغم المبادرات والمساومات ، ثم التنازلات من جانب واحد في اهم الميادين ، وخاصة في تخفيض اسلحة الدمار الشامل ، والميادين الأيديولوجية والسياسية وغيرها (وهو ماسنتطرق اليه لاحقاً) ، فأنهم قد جوبهوا بالتجاهل والأزدراء ، وبالتحدي والإبتزاز ؛ وأخيراً بالإعتصار والإجهاز .

لقد تحقق في الواقع ، ما لايستهان به من نتائج باهرة في ميدان تصفية الصواريخ العابرة للقارات ، والصواريخ المتوسطة والقريبة المدى ، وتقليص الأسلحة النووية ؛ بشكل كبير (وفق اتفاقية وقعت في كانون الثاني في ١٩٩٣ في واشنطن) ، الى جانب مباحثات ولقاءات جرت قبلاً في موسكو ، وستكهولم ، وفينا ، ومدريد ، وكوبنهاغن ، وباريس ، وفي الأمم المتحدة ؛ واتفاقات اقرت في (جنيف ، وريكيافيك خاصة) ، ولكن الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب ، كانوا يترددون ويماطلون ، ثم يتراجعون ، وفق تطلعاتهم المحسوبة ، عن ضرورة انهاء النظام الإشتراكي في الإتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى ، أو انتهائه وسقوطه في القريب العاجل .

وهذا ماكان يراه ويتوقعه (غورباشوف) حيث قال :

«إن هناك بعض الساسة في الغرب يتطلعون بلهفة الى اقتراب ساعة انهيار الإتحاد السوفيتي»!

وفي معرض الملاومة أو الإنتقاد لمواقف الولايات المتحدة التي ، وافقت أو صادقت على العديد من الإتفاقات بشأن السلاح ونزع السلاح ، ـ أشار (غورباشوف) بمرارة ، الى انهم في امريكا وبعد مؤتمر (جنيف) مباشرة ، قد نظموا حملة معادية للأتحاد السوفيتي ، وخفضوا عدد الدبلوماسيين السوفييت في واشنطن بنسبة (٤٠٪) ، كما اقتحموا بسفنهم الحربية المياه الأقليمية في القرم . ورغم الإتفاق في (جنيف) على مواصلة الإلتزام بإتفاقية (سالت ـ ٢) فأن الولايات المتحدة تبدو وكأنها عازمة على الإنسحاب منها . كما انها رغم التزامها المعلن بدرء الحروب ومخاطر الحروب ، قد وجهت ضربة عسكرية ضد ليبيا ، وراحت تبشر وتهدد بـ«حرب النجوم»... وبالتالي ، فإنها راحت تشيع النزعة العسكرية في التفكير السياسي ، بدلاً من نزعة السلام والمصالحة والتعاون ، وفض النزاعات بالطرق السلمية .

ومرة أخرى ، وفي معرض الحديث عن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الحد من الصواريخ متوسطة المدى والأسلحة الستراتيجية ذات الدمار الشامل ـ اي اتفاقيتي (سالت١ وسالت٢) ، يتحدث (غورباشوف) عن مخاوفه أو رؤيته لحقيقة وجوهر وهدف السياسة الأمريكية ازاء الأتحاد السوفيتي عندما يقول :

«ان الولايات المتحدة قد انسحبت عملياً من اتفاقية (سالت ـ ٢) أو عرضتها للألغاء . بحجة أن الغرب سيثق بمقترحات الإتحاد السوفيتي اذا ما غيّر نظامه السياسي ، وطبق نموذج المجتمع الغربي»!

وهنا يعقب (غورباشوف) عبثاً على ذلك فيقول :

«إن هذا لمضحك حقاً»!

ولكن الواقع قد سدد له ولمقولته هذه لطمة قاسية! كما سدد له ولرفاقه ، ولحزبه ونظامه ، ولدولته ومجتمعه ، ولبرنامجه ، وسياسته ضربة قاتلة!

أما عملية التجديد واعادة البناء ، والشعار الداعي الى «مزيد من الإشتراكية ، ومزيد من الديمقراطية» ، وإقامة نموذج افضل واكثر تطوراً... فقد وئدت ، واستيعض عنها بنقيضها ـ أي بنظام سياسي من نموذج غربي مشوّه ، وبمجتمع متفكك ، وبإقتصاد متداع ، وبأتحاد دولتي مزعزع... وأخيراً ، بحزب كان يسمى بـ«الشقيق الأكبر»

فأمسى أصغر من اشقائه الأصغر في بولونيا ، وبلغاريا ، وهنغاريا ، وإيطاليا (الذين سبقوه في المراجعة والتغيير) وحتى لتوانيا...(بالنسبة لعدد السكان) . حزب لم يكن له نظير في التأريخ القديم والحديث من حيث مآثره التأريخية ودوره ومكانته ، وبالتالي عدد اعضائه الذين زاد عن عدد اعضاء اي حزب في العالم وعلى مر العصور[٩٤] .

ومع ذلك ، فقد تهاوى وتفكك ، ثم فقد هيبته ومكانته ، وتأريخه ودوره القيادي .

وها هو احد زعماء ذلك الحزب سابقاً ، وقائد هذه الدولة لاحقاً ، يقود هذا البلد العظيم نحو الهاوية[٩٥]!

* * *

لنعد مرة أخرى الى هذا الحدث المذهل والإنهيار المريع ، الذي سبق ان ركزنا مفاعيله في محاور اساسية ، فرضتها في الأصل - كما بينا - ظروف وقوانين الواقع ، والوضع الداخلي ، الى جانب المتغيرات الدولية ، والضغوط الخارجية ، التي استدعت ، محاولة للمراجعة والتعديل ، وللأصلاح والتجديد ، وللبناء أو اعادة البناء . ولكن كل هذه المحاولات والتوجهات قد ارتطمت بواقع مأزوم عصيّ على المعالجة والتقويم ، فضلاً عما أقترنت به من عثرات وترددات ، ومن مكائد ومؤامرات ، ومن تراجعات ومساومات ، ثم من قصور في الخبرة والتجربة - وخاصة ما يتعلق بالتعامل مع الموروث من العقائد والمبادئ ، ومن المعرفة في شؤون الإقتصاد والمال ؛ وكذلك ما يتعلق باعادة التنظيم الرشيد للمجتمع ، ومن ثم في التعامل الدولي والعلاقات الخارجية - **مع الغياب الكلّي لطبيعة وجوهر ومكونات النظام البديل .**

لقد كانت (البيروسترويكا) - كما بينا - حصيلة لفعل الضرورة ومتطلبات الواقع . «فهي ليست نزوة افراد» - كما يقول (غورباشوف)... «لأنها لو كانت كذلك ، لما استطاع حتى مؤتمر الحزب ، ان يدفع الشعب بهذا الإتجاه» .

فما هي مولداتها ودوافعها؟

يتحدث (غورباشوف) في كتابه المكرس لهذه العملية بصراحة وجرأة عن مجمل الأزمات ، ومظاهر القصور والتخلف ، وعن الأخطاء والاختلالات الخطيرة في مختلف الميادين ، ولاسيما في ميدان الإقتصاد - وهذا ما سبق ان تطرقنا اليه ، وها

نحن نعود اليه لتبرير مصداقية ماسبق ان اوردنا من وقائع لاستكمال صورته أو لتوثيقه على لسان من عايشه أو حاول تقويمه . فهو يتحدث بإسهاب وتفصيل عن وضع معقد مأزوم نورد ابرز تجلياته بأيجاز وتركيز :

ـ هبوط وتائر نموّ الدخل الوطني ، في الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة ، الى اكثر من النصف ، ووصولها بالتالي الى حد الركود .

ـ فقدان وتائر التقدم ـ رغم ان الثورة العلمية ـ التكنيكية قد فتحت آفاقاً جديدة للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ، ولكن الإتحاد السوفيتي لم يتوجه لتحديث الإقتصاد واخراجه من حالة التخلف التكنولوجي .

وفي هذا الصدد يقول :

ـ «إن صواريخنا تنطلق الى كوكب الزهرة... ومع ذلك فنحن نعاني من التخلف في المنجزات العلمية والخدمات» .

ويقول :

ـ «رغم وجود أموال هائلة في الصناديق الإجتماعية للإنفاق على شؤون الصحة والتعليم ، وعلى دور الحضانة ورياض الأطفال ، فهناك قصور في هذا الميدان»... كما اننا لم نستطع تلبية متطلبات السكن ، والغذاء ، والنقل ، والبضائع الإستهلاكية ، والخدمات الطبية والتعليمية ـ رغم ان الإتحاد السوفيتي يشغل المكان الأول في العالم من حيث انتاج الحبوب ، وعدد الأطباء ، وعدد الأسرة في المستشفيات ، والملاكات العالية التأهيل... الى جانب الإنتاج الضخم من الفولاذ ، والخامات ، والوقود ، والطاقة .

وحول السياسة الإقتصادية يتحدث عن :

ـ تجاهل متطلبات القوانين الإقتصادية ـ كالحساب الإقتصادي ، والتخطيط ، والعلاقات السلعية ـ النقدية ، والحوافز المادية ، والإدارة الإقتصادية (بمختلف آلياتها ووظائفها) .

ـ كما يتحدث عن نوعية السلع ، فيقول : «إن نوعية منتجاتنا ـ على حد مايردده الناس في بلادنا ـ هي مخجلة حقاً» .

ومن هنا ، اكد على ضرورة اصلاح هذا الوضع من خلال برامج جديدة للتقدم العلمي والتكنيكي... برامج «شاملة ومتكاملة» مع «رفض الإنسياق ـ على حد قوله ـ نحو الرأسمالية في ادارة الإقتصاد وتنظيم المجتمع»(٩٦) .

الا أن (غورباشوف) من منطلق تمسكه «المعلن» بـ«إشتراكية افضل» أو «بمزيد من الإشتراكية» قد برر التصنيع الثقيل ، والتعاونيات الزراعية ، والجمع بين التخطيط ومنجزات الثورة العلمية ـ التكنولوجية ، وكذلك خطة الإصلاح الإقتصادي لعام ١٩٦٥ (التي آلت الى التردي والركود) ، واعتبر (البيريسترويكا) «**قفزة في تطور الإشتراكية لا عملية تدرجية أو اصلاحية**»!

كما اعتبر «**ان الملكية الإجتماعية هي في اساس الإشتراكية**» . وأنه وزملاءه من صناع عملية التجديد والتحديث قد «**بنوا النموذج العصري للإقتصاد الإشتراكي**»؟!

ورغم انهم قد انتقدوا هياكل الإقتصاد وادارة الإقتصاد ، ودعوا الى تحديث الصناعة وعملية التعدين ، واعتماد آليات جديدة في شؤون المال والمصارف ، الا انهم دعوا الى اقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية ، ورفع القيود عن المزارع الصغيرة ، وتوسيع النشاط التعاوني ، وتشجيع العمل الفردي والأسري في ميدان الأنتاج الصغير والتجارة... مع اغلاق المصانع غير المربحة ، والمؤسسات التي لاتعمل بشكل فعال ، وتطبيق نظام التمويل الذاتي للمصانع والمعامل والسوفخوزات . والكولخوزات ، فضلاً عن الحساب الإقتصادي...الخ .

ـ ومن منطلق الإطراء أو التأسي يشير (غورباشوف) الى «**إن منجزات عديدة للعلماء السوفييت قد طبقت في الغرب اسرع مما فعلناه نحن في بلادنا**»! ولكنه يعود ويعتمد الإعتداد غطاء للواقع ، كما يعتمد الإزدواجية في الأحكام على هذا الوضع الإقتصادي الذي كان موضع مراجعة شاملة وانتقادات حادة ، فيقول مثلاً ، وربما على سبيل التسكين والمغالطة :

«**ان افضليات الإقتصاد المخطط في الإشتراكية ، هو أقدر بكثير منه في الرأسمالية**» .

ويقول أيضاً ـ وكما بينا آنفاً :

«اننا بنينا النموذج العصري للإقتصاد الإشتراكي»!

ـ وانطلاقاً من هذا «النموذج العصري» والإقتصاد المخطط ، يروح يسرد ، باعتداد وتفصيل ، تلك المقررات الخاصة برفع مستوى معيشة السكان ، ومعالجة المشكلة الحادة للسكن ، وتطوير مجال الخدمات ، واصلاح التعليم ، وزيادة انتاج المواد الغذائية ، ومعالجة معاناة الأسرة ، ورعاية الأمومة والطفولة ، واستعادة حقوق المرأة في المساواة ، ووظائف وصلاحيات السوفيتات والمنظمات ـ الى جانب تقويم الإقتصاد ، واصلاح الإدارة الإقتصادية... الخ .

اما عن دور الحزب والدولة والبرنامج والنظام ، وقضايا العلنية والديمقراطية... والاختلالات الأخلاقية ، وانتهاك الشرعية ، ومستوى معيشة المواطن ، والأوضاع الإجتماعية بوجه عام... فقد سبق ان تناولناها في الفصول السابقة ، وفي هذا الملحق الإضافي او التفصيلي .

ولكن ، من المهم ان نشير مرة أخرى ، الى تلك التطلعات الرومانسية او المقولات المعلنة لصانعي عملية التغيير ، حيث كان يجري الحديث عن :

ـ «ان هذه العملية ستنعكس ايجابياً على مجمل التطور العالمي والعلاقات الدولية... **وانها لثورة ثانية** (بعد ثورة اكتوبر) يستحيل الارتداد عنها»[٩٧] .

والواقع ، ان توجهات وشعارات هذه العملية قد انعكست حقاً على مجمل العلاقات الدولية ، واسهمت ـ كما بيّنّا ـ في استحداث مقدمات ومقومات بنية جديدة لنظام عالمي جديد ، لم يكن للأسف هو المأمول والمرتجى .

كما اقترنت هذه العملية بالكثير من **المبالغة والمغالطة**[٩٨] ، أو بالحلم الذي تبدد سريعاً . يقول (غورباتشوف) بهذا الصدد :

«إن (البيريسترويكا) ستزيد من قدرة الاتحاد السوفيتي ، وتحبط آمال أولئك الذين يسعون الى إشاعة عدم الثقة بالقيادة... أو يتطلعون الى استحداث تصادم بين القادة ، أو تقسيم الحزب... بل ويتنبأون ببروز حالة من التضخم والبطالة ، وتفاقم الانقسام في المجتمع» .

ولهذا ، كما يقول : «فانني سأستثير غضبهم (أو خيبتهم) فأقول :

«إن أعضاء المكتب السياسي متظافرون بشكل لم يسبق له مثيل... وكذلك هو الأمر في الجيش ، ولجنة أمن الدولة ، والمؤسسات الأخرى»!؟

فهل كان الوضع حقاً على هذه الصورة؟ واذا كان كذلك فلماذا إذن ، كان الخصام والخلاف والنزاع ، ثم المكيدة والمؤامرة والصدام المسلح والانقلاب ، وأخيراً التواطؤ والمساومة والاستسلام للرأسمالية؟

ولماذا انتهى الأمر بقادة هذا الحزب العظيم ، الى التخلي عن عقائدهم ، وتحريم نشاط حزبهم ، واقتحام مؤسساته ، ومصادرة أمواله واملاكه ، ونهب وثائقه... وبالتالي محاولة اخراجه من ساحة الفعل السياسي ، وانهاء دوره في الدولة والمجتمع؟

كان قادة عملية التغيير وإعادة البناء ، يعبّرون بأمل وتفاؤل عن تطلعاتهم وأمانيهم حول دور (البيريسترويكا) في حل المشاكل العالمية والمهمات التأريخية للشعوب ، وحتى مساعدة البلدان النامية على اختيار طريق تطورها المستقل ، وتحديد طريقها نحو التحديث الاقتصادي والاجتماعي... دون السقوط في أحضان الرأسمالية»!

فهل كان هذا هو ما تحقق ، أم كان مجرد أمنية أو إدعاء؟

يقول (غورباتشوف) أيضاً ، ووفق نفس هذا التناغم :

«إن البيريسترويكا ستفتح آفاقاً جديدة للتعاون الدولي... وستزيد من الوزن النوعي للاتحاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي»!

فماذا كانت الحصيلة والنتيجة والعاقبة؟

لقد كانت هذه وتلك وغيرها من الأقوال والأحكام ، كما برهن الواقع ، مجرد تنبؤات أو أحلام ، تمّت أو قيلت على خلفية إرتيابات ومخاوف واقعية من الصعوبات التي واجهت هذه العملية ـ التي قالوا فيها منذ البداية ، إنها عسيرة وشاقة[٩٩] . فضلاً عن رؤيتهم المتأخرة لمواقف الغرب سابقاً ، ثم مواقفه لاحقاً من هذه العملية الاصلاحية) ، التي أريد لها في النهاية ـ وكما بيّنّا ـ أن تتحول الى بادرة أو أداة لتحقيق الاختلال أولاً ، والانهيار ثانياً ، ثم الأخذ أخيراً بالنموذج الغربي من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ـ أي النظام الرأسمالي بديلاً عن النظام الاشتراكي .

وهذا مـا تحـقق من حـيث الجـوهر ـ رغـم كل تلك التنازلات والمـسـاومـات والمـسايرات ـ التي سنأتي على ذكـرها ، ورغم كل تلك الرؤى الواقـعيـة لمسـتجـدات العصر ، ومتطلبات التعاون والتعايش بين سائر الأمم والشعوب .

لقد عوّل قادة عملية التجديد على إمكانية إقناع الغرب بمصداقية توجههم ، كما عـولوا على تظافرهم وتمـاسكهم في قـيادة هذه العـمليـة ، وعلى تفـاعلهـم الصـادق مع الشـعـب ، وفق برامجـهم الاصلاحيـة ، ومن ثم على سيـاسـتـهم ومنهجهم لبناء عالم جديد[١٠٠] .

إلا أن الكثير من ذلك ، لم يتحقق . كما لم يكن موضع التزام او قناعة من جانب قـادة هذه العـمليـة ، ولا سيـمـا أعضـاء (المكتب السياسي) ، الذين بدا أنهـم لم يكونوا «متضافرين بشكل لم يسبق له مثيل» ـ كما ذكر (غورباتشوف)!

وكـانـت العـاقـبـة ، كـمـا شـهـدنـا ـ مكائد مدبرة من جـانـب قـيـادة الحـزب ، وصـدام مسلح شارك فيه الجيش الأحمر... وبالتالي ، عودة (القائد) من البحر الأسود الى بيته معزولاً ، ثم القرار بحل الحزب «القائد»... والتخلي عن عـملية تجـديد الاشتراكية ، ثم التخلي أخيراً عن الاشتراكية والنظام الاشتراكي .

* * *

تم ذلـك كله ، رغم كـل تلك المـسـاومـات والتنازلات من جـانـب واحـد ، والتي اقترنت بدعوات للتعايش والتعاون بين الاشتراكية والرأسـمالية «استجابة لمتطلبات العصر ، ومستقبل الانسانية ، ولمصالح وأمن الشعوب» .

وكان من أبرز هذه التنازلات إعلان (موسكو) عن تخليها عن التزاماتها أزاء الدول الاشـتراكية ، ثم مبادرتها في لقاء (كوبنهاغن عام ١٩٩٠) الى حلّ (حلف وارشو) ، ثم تخفيض الانفاق العسكري بنسبة وصلت الى نحو ٧٠٪ ، بينما لم تفعل ذلك أية دولة من دول (حلف الناتو) .

وقد أسـفر ذلك أيضاً عن هبوط في حجم تصـدير الأسلحة بنسبة تجاوزت العـشر مرات عما كـانت عليه سابقاً . كما اقترن ذلك كله بمساع متواصلة من جانـب الغرب لاحتواء الدول الاشتراكية السابقة ، أو ضمها الى (حلف الناتو) ، و(الوحدة الاقتصادية

الاوروبية) ، و(مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي)... مع مواصلة المساعي لتطويع واحتواء النظام الجديد في روسيا ، في إطار (حلف الناتو) باسم «الشراكة من أجل السلام»!

أما التنازلات الأخرى التي كانت (مطلوبة أو مفروضة) ـ وكانت الأكبر والأخطر ـ والتي اعتبرت وسيلة للمساومة أو «المقايضة» ، فقد تناولت بنية النظام الاشتراكي العالمي بأسره ـ بدءاً بأحزابه وأنظمته السياسية والاجتماعية ، وإنتهاءاً بأيديولوجيته وسياساته وعلاقاته الدولية .

وكان (غورباتشوف) ـ كما هو معلوم ـ قد أعلن في (لقاء كوبنهاغن) عن رفع اليد السوفيتية عن بلدان أوروبا الشرقية المشاركة في (حلف وارشو) و(منظومة التعاضد الاقتصادي) ، كما أعلن عن انسحاب القوات السوفيتية من (أفغانستان) . كما شملت هذه «المبادرات» أو التنازلات ، سائر الميادين السياسية والاقتصادية ، وكذلك ميدان الآيديولوجيا ، بما في ذلك التخلي عن العديد من التوجهات والمقولات والمواقف الاشتراكية أزاء الرأسمالية ومصائرها .

فانطلاقاً من موضوعة «التفكير السياسي الجديد» التي إعتبرت من أهم مكونات عملية التجديد وإعادة البناء ، تم التركيز على أهم المشاغل والمخاطر التي تواجهها البشرية ، وهي قضية المجابهة ومخاطر الحرب ، وضرورة التحول الى التعايش والتفاهم والتعاون ، وبالتالي الى إقرار وفرض السلام والعمل على إقامة «عالم بلا حروب» . ويعني ذلك بالنسبة لقادة هذه العملية :

ـ ضرورة البدء بعمل فعال ومشترك لوقف سباق التسلح ، وتصفية الترسانة العسكرية الهائلة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ـ وبخاصة الأسلحة النووية ـ وهذا ما أعلنه والتزم به القادة السوفيت منذ بدء هذه العملية . والدليل على ذلك مثلاً هو مبادرتهم الى مخاطبة العالم بأن البشرية معرضة الى الهلاك لو استخدم السلاح النووي في المجابهة ، حيث لن يكون هناك غالب أو مغلوب . كما ان ضمان الأمن لن يتم بالوسائل العسكرية أو التفوق العسكري ، وبالتالي ، فان سباق التسلح لم يعد معقولاً أو مقبولاً من الناحية الأمنية . كذلك فان المذهب العسكري في إطار التفكير السياسي الجديد ، يجب أن يكون دفاعياً . ويعني ذلك ضرورة

تخفيض السلاح ، وهذا ما سيكون ضمانة لأمن العالم ومصالح الشعوب ، كما سيسهم في رفع مستوى معيشتها ، لأن الموارد الموجهة للانفاق على التسلح في الدول الكبرى يزيد بمرتين أو ثلاث على تلك الموارد المخصصة للقطاع الصناعي .

واذن ، فالطريق الوحيد يقتضي ، قبل كل شيء ، تصفية أسلحة الدمار الشامل ، وفق مبدأ التوازن الستراتيجي ـ ولاسيما الأسلحة النووية ، مع ضرورة إنهاء المجابهة بين القطبين ، وتقييد فعل (الحلفين العسكريين) .

وكان هذا بالفعل ، ما بادر اليه الاتحاد السوفيتي لدى دعوته لاجتماع اللجنة الاستشارية لحلف وارشو في برلين في ٢٩ مايس ١٩٨٧ ، حيث أقرت هذه الدول وثيقة مبدأية حول المذهب العسكري الدفاعي لـ(حلف وارشو) ، قبل حلّه لاحقاً . وقد تضمنت هذه الوثيقة ، مبادئ معلنة من جانب دول هذا الحلف ، ومن بينها إعلانهم :

ـ إننا لن نكون البادئين باستخدام السلاح النووي ، ولا البادئين بالهجوم ، ما لم نصبح هدفاً لهجوم مسلح من الخارج .

ـ ليس لدينا مطامع إقليمية تجاه أية دولة في أوروبا وغيرها ، وليس هناك من نعتبره عدواً لنا .

ـ إننا مستعدون لبناء علاقات بنّاءة على أساس التفهم المتبادل لمصالح الأمن والتعايش السلمي .

وقد أعقب ذلك ، اقتراح بالجلوس على مائدة واحدة مع دول (حلف الناتو) . وقد تضمن التوجه المقترح آنذاك من قبل الدول الاشتراكية :

ـ تحقيق الأمن الشامل ، من خلال الاعتراف لكل شعب بحقه في اختيار طريق تطوره ، وعدم التدخل في شؤونه .

ـ اختيار الاشتراكية أو الرأسمالية ، وفق مبدأ السيادة وحق تقرير المصير ـ لا وفق إشراف أو تدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي ـ أي إنهاء التعصب الآيديولوجي في المواقف السياسية ، وعدم نقل التعارضات والخلافات الآيديولوجية الى مجال العلاقات الدولية .

ـ وضع حد لنزعة الهيمنة على العالم من جانب الولايات المتحدة

الأمريكية[١٠١] .

وباسم التجاوب مع ما تتطلع اليه البشرية وتفرضه ظروف العصر من ضرورة اقامة (عالم مشترك) متبادل الصلة ـ بفعل حالة التدويل للإقتصاد العالمي ، وتقسيم العمل الدولي ، وثورة العلم والتكنولوجيا ، والثقة المتبادلة ـ توالت الدعوة الى تفهم واستيعاب كل هذه التحولات الجذرية ، في القيم والمفاهيم والمواقف والعلاقات الدولية ، التي خلقت عالماً لا مثيل له من حيث الترابط والتناقض ، والتقدم والتخلف ، وخاصة ما يتعلق بتفاقم الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ومع ذلك ، وعلى خلفية هذا الترابط والتبعية المتبادلة التي فرضتها ظروف العصر ، لم يعد هناك مخرج أو حل لهذه التعارضات والتناقضات ، غير اعتراف الدول صاحبة القرار بمبدأ التعاون ـ وفق مبدأ «توازن المصالح» ـ مع استبعاد النزاعات والحروب ، وضرورة الإتفاق على ايجاد الحلول للقضايا الشاملة والمشتركة بالنسبة لسائر الشعوب .

ــ ولدى التحدث بشكل مركز عن هذه الظواهر والمتغيرات والمستجدات ، جرى التركيز من جانب القيادة السوفيتية على مشكلة التفاوت الحاد ، أو التناقض الحاد بين الشمال والجنوب ، من حيث الموارد والدخول ومستوى المعيشة ، وبالتالي من حيث المشاكل المتولدة عن هذا التناقض وخاصة ـ مشاكل المجاعة ، والأمراض ، ومشاكل البيئة ، وكذلك مشاكل التخلف في ميدان الإقتصاد والمال والخدمات ، واعباء الدين الخارجي ، والاختلالات الخطيرة في العلاقات التجارية وفي موازين التجارة والمدفوعات ، واسعار صرف العملة... الخ .

واذن ، فعالم اليوم هو عالم متناقض كما انه في الوقت نفسه عالم مترابط ـ أي متبادل الصلة والتبعية ـ وهو ما استحدث الكثير من التبدلات والتحولات ، التي إرتكن اليها صانعو عملية التغير في الإتحاد السوفيتي ، وبرروا دعوتهم إلى التعاون والتعايش ، ونبذ الحروب وسياسة المجابهة بين النظامين العالميين .

ومن هنا ، دعوا الى :

ــ ابعاد التعارضات الأيديولوجية عن العلاقات الدولية ، وتغليب ما هو انساني على ماهو طبقي . أي اعطاء الأولوية للمصالح البشرية العامة (كما كان يؤكد لينين

ايضاً) لا المصالح الطبقية ، التي كان يجري اكساؤها بغلاف قومي او ديني لتبرير الحروب التي شهدتها الإنسانية .

وعلى هذا الأساس ، تم التخلي في الإتحاد السوفيتي عن :

ــ المذهب الطبقي ، وبخاصة عن تلك المقولة او المبدأ الأساسي الذي يتحدث عن «ان تحرير الطبقة العاملة سيعني تحرير المجتمع بأسره» .

ــ وكذلك عن تعريف التعايش السلمي «كشكل من اشكال الصراع الطبقي» ـ وتبرير ذلك من خلال الأحتكام الى تجربة التحالف بين الأتحاد السوفيتي والدول الرأسمالية لمواجهة خطر الفاشية .

ــ ثم عن مقولة (لينين) حول الأمبريالية التي تولد بصورة حتمية صراعات وحروباً بين البلدان الرأسمالية ، وتخلق ظرفاً ملائماً او مساعداً للثورة البروليتارية في الحلقة الأضعف للرأسمالية .

ــ الغاء الصلة السببية بين الحرب والثورة ، والمقولة التي استحدثت منها وهي : «أن حرباً عالمية ثالثة ، ستؤدي الى القضاء نهائياً على النظام الرأسمالي العالمي» . ولهذا تم رفع تلك المادة من برنامج الحزب التي تشير الى «كنس ودفن الأمبريالية ـ لدى اقدامها على اشعال حرب عالمية ثالثة» .

ــ استعادة ماكان (لينين) قد اكد عليه غير مرة وهو «عدم تصدير الثورة» . «فالقيام بالثورة» ـ على حد تعبير لينين ـ «حسب الطلب ، ووفق توقيت مسبق ، وادوار مسبقة... هو ضرب من الدجل» .

ــ استبعاد الدعوة الى «تعميم الشيوعية على العالم بأسره» ، باعتبار ذلك محض أمنية او تطلع الى مجتمع بلا استغلال أو اضطهاد قومي أو عنصري ، والإكتفاء بالدعوة الى تحقيق المساواة ، والعدالة الإجتماعية ، والسلام لسائر المواطنين .

ــ استبقاء موضوعة المباراة الإقتصادية والسياسية والأيديولوجية بين البلدان الإشتراكية والبلدان الرأسمالية ، ولكن ضمن اطار (التنافس السلمي) الذي يتطلب التعاون ايضاً ـ وهذا هو التعايش السلمي الصحيح والمطلوب .

ــ انهاء علاقات ومواقف العنف والكراهية ، والخوف او الشك .

ـ حل قضايا التنمية لصالح الشعوب ، من خلال رؤية الصلة بين التنمية ونزع السلاح[١٠٢] ، وايلاء الإهتمام المشترك بمشاكل البشرية العامة ـ كقضايا السكن ، والغذاء ، والصحة ، والتعليم ، والتعاون في حل مشاكل الفقر ، والأمية ، والأوبئة .

ـ حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ، والاعتراف للأمم بحق تقرير المصير ، واقرار حقوق الإنسان . ويعني ذلك ضرورة تخلي زعماء الرأسمالية عن سيكولوجية الإستعمار ، والهيمنة ، والتحكم ، والإملاء ، وعن مفهوم «مناطق النفوذ» في العالم الثالث . كما يعني الإعتراف بحق كل بلد في الإستقلال الإقتصادي ، والتبادل المتكافئ... مع البحث عن اشكال تنظيمية لمثل هذه الحلول ضمن الأسرة الدولية ، وخاصة من خلال تفعيل دور الأمم المتحدة .

ـ التخلي عن العلاقات الدبلوماسية (التقليدية) مع الأحزاب الشيوعية ، واقامة علاقات أوسع مع الأحزاب والقوى الأخرى في العالم ، وخاصة مع الأحزاب الديمقراطية ـ الإشتراكية في أوروبا .

ـ اعتماد الدبلوماسية الشعبية وسيلة للتخاطب مع الشعوب علناً وبصراحة ، الى جانب الحوار المباشر ـ كأداة انطلاق وتعامل افضل في العلاقات الدولية .

ـ مراجعة وانتقاد بعض المواقف والعلاقات مع البلدان الإشتراكية ، وبخاصة تخطيء الأخذ بالنموذج السوفيتي ، والتدخل العسكري والسياسي الذي تعرضت له بعض البلدان الإشتراكية ـ مثل هنغاريا وجيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ـ مع ضرورة تبني نمطٍ من العلاقات القائمة على المنفعة المتبادلة والمساعدة المتبادلة .

ـ التوجه نحو اقامة علاقات مع الأحزاب الشيوعية على أساس الأستقلالية الكاملة ، وعلى حق كل حزب بحل مشاكل بلاده وفق مبدأ السيادة الوطنية ، ومن منطلق مسؤوليته ازاء شعبه .

ـ مراجعة وانتقاد السياسة السابقة ، وخاصة ما يتعلق بالموقف من الصين ، مع ضرورة التوسع في العلاقات مع دول العالم الثالث .

ـ الحد من التسلح وتجارة الأسلحة ، ومن النشاط العسكري ـ وخاصة في المحيط الهندي ، وتحقيق التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط ، مع تنظيم

العلاقات الدولية بعيداً عن نزعة النفوذ والتحكم والإستغلال .

ـ انهاء صورة «العدوّ» ، ونزعة الكراهية والخصومة التي صنعتها الولايات المتحدة (خلافاً لما كان قائماً في الإتحاد السوفيتي ، ورغم الترحيب بمشاركة الولايات المتحدة سوية مع كندا في اتفاقية هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي ، والتي اقترنت بانفراج ملموس في عقد السبعينات) .

ـ توسيع مفهوم الأمن ليشمل ميادين الإقتصاد ، والحاجات الإنسانية ، ومشاكل البيئة ، مع التخلي عن الحروب النووية والعادية ، أو الحرب ضد دولة ثالثة ، وتحقيق التعاون في سائر المجالات السياسية ، والإقتصادية ، والإنسانية ، والثقافية .

ـ الاتفاق على برنامج متدرج وطويل المدى لنزع السلاح ، يمتد الى اواخر هذا القرن ، ويستهدف تصفية السلاح النووي ، والسلاح الهجومي ، والأسلحة الكيمياوية ، مع التخفيض المتواصل للأسلحة العادية (وفق الإتفاق الأوروبي ـ الروسي) وغيره ، وبالتالي اقامة عالم خال من السلاح والعنف والحروب .

ـ استعادة وتفعيل (اتفاقية هلسنكي) للأمن والتعاون المبرمة عام ١٩٧٥ من قبل (٣٨) دولة ، والتي نوقشت مرة اخرى في باريس عام ١٩٩٠ ، وتقرر على أثرها الامتناع عن استخدام السلاح في حل المنازعات الإقليمية ، ومراجعة المسائل الخاصة بالتعاون الإقتصادي ، والسياسي ، والتكنولوجي ، وحقوق الإنسان ، بين هذه الدول .

وأخيراً استحداث تغيير نوعي في العلاقات الدولية ، وحل سائر المشاكل التي تواجهها البشرية .

وهكذا سيجد العالم نفسه ، عالماً واحداً ومتقارباً على مدخل القرن الحادي والعشرين... وستصبح أوروبا «بيتنا المشترك»!

* * *

تلك هي ، بإيجاز ، مقومات ومتطلبات نظام عالمي بديل وجديد ، يتيح إمكانية التعاون والتعايش الدائم بين البلدان الإشتراكية والرأسمالية ـ وذلك وفق اجتهادات

ومقترحات ومواقف قادة وصانعي (عملية التغيير) في موسكو، ورؤاهم للمتغيرات الدولية ومتطلبات العصر.

ولكنهم وهم يحاولون تطويع الواقع لهذه الرؤية على نطاق العالم بأسره، وتحقيق التعايش بين الإشتراكية والرأسمالية، اعتمدوا منهجاً قاصراً فيما يتعلق بالوضع الداخلي في بلدهم، والعلاقة مع البلدان الإشتراكية الأخرى. فكانت النتيجة أنهم وجدوا انفسهم في حالة تخبط داخلي، وحصار خارجي، فضلاً عن المجابهات، والصراعات والإنقلابات، التي صنعوها بأنفسهم ولأنفسهم. وهكذا انتهى الأمر الى السقوط في شباك هذا الواقع المثقل بالأزمات والتناقضات، والذي لفظهم وقوض نظامهم، وأقصى بعضهم، وسلّط آخرين.

وكانت للأزمات والهزات والإختلالات، التي تزامنت وتفاعلت في كل من البنيان الفوقي والبنيان التحتي في آن واحد، وفي مهلة قصيرة جداً، عواقبها الكارثية المعروفة، ثم العقاب التأريخي المأساوي، الذي لم يقع عبؤه المدمر على رؤوس صناع هذه العملية أو الغالبية من قادتها، أو المبادرين اليها فحسب، بل طال المواطن والشعب بأسره، وبدرجة اكبر واشمل. وقد اسفر الأمر بالنتيجة عن تقويض بنية الحزب، والدولة، والمجتمع، ثم سائر الدول الإشتراكية الأخرى. كما امتد فعلها السلبي أخيراً، الى تلك البلدان، والأحزاب، والحركات، المرتبطة تأريخياً وعقائدياً مع هذا (المركز الفعال).

واذا كان قادة هذه العملية من التجديد أو اعادة البناء، قد أختاروا نهج المساومة مع البلدان والمراكز الرأسمالية الفعالة - باعتباره مبدءاً سياسياً مبرراً في ظروف معينة، وكذلك اسلوب الحوار المباشر - كنموذج للدبلوماسية، ثم المسايرة، والمصانعة، ومحاولة الإقناع، (مع التزامهم المعلن بالإشتراكية)، فإن من جاء بعدهم، قد تجاوز ذلك الى حد التخضّع والتضرع، ثم التخاذل والتزلف، ثم الإستجداء، وتقديم كل ماهو مطلوب من التنازلات... وأخيراً التخلي عن الإشتراكية، علناً والتحول الى الرأسمالية جهراً، وهذا هو مانشهده اليوم بكل مرارة وأسى[١٠٣].

* * *

مـمـا لا شك فيه ، أن عـملية التجديد واعادة البناء (البيروسترويكا) كانت انقلاباً عالمياً ، اسهم من خلال ما اسلفنا ذكره من توجهات ومواقف ، في تكريس مفاهيم جديدة لنظام عالمي جديد - بصرف النظر عن عواقبها الكارثية ، وعن فعل الأزمة الداخلية ، والوضع الداخلي ، والضغط الخارجي... الخ . ويعود السبب في ذلك - رغم انتهاء هذه العملية وسقوط النظام - الى ان هذه المفاهيم والتوجهات ، قد استمدت من الواقع الجديد الذي بدأ يشهده العالم - كما بينا . ولكن سقوط النظام الإشتراكي العالمي ، الذي استحدث هزّة كبرى في العالم ، قد كرس ، بالنتيجة ، الهيمنة الرأسمالية الشاملة على هذا العالم ، كما حاصر الكثير من المفاهيم والمواقف والقيم الإنسانية ، وانفرد بصنع القرار والموقف على المستوى العالمي والإقليمي ، وحتى داخل بعض البلدان . وقد ارتبط ذلك كله بتحول ذلك التناقض الرئيسي على النطاق العالمي بين الإشتراكية - والرأسمالية ، الى تناقض بين الدول الرأسمالية الغنية ، وبين البلدان المتخلفة والشعوب الفقيرة - (أي بين الشمال والجنوب) ، أو بالأحرى بين الدول الصناعية (السبع) المتقدمة ، وبين البلدان المتخلفة والشعوب الفقيرة في انحاء العالم الأخرى - والتي اصبحت تسمى بـ«الأطراف» ومعها «شبه الأطراف» - أي تلك البلدان المنسلخة عن النظام الإشتراكي العالمي السابق .

* * *

ماهو إذن طابع وسيماء العصر الراهن ، وماهي ملامح ومكونات وتوجهات النظام العالمي الجديد؟

لنبدأ اولاً بتساؤلات مركـزّة ، لأنتزاع الجواب من بعض من لايزالون يتجاهلون التغيرات الأنقلابية وينكرون وجود او تكوّن نظام عالمي جديد ، وكذلك لاستنطاق الظواهر والحالات المشهودة في عالمنا الراهن ، لتوكيد وتوثيق وجود وفعل واهداف هذا النظام الجديد :

- فهل الرأسمالية والإشتراكية ماتزالان محور التناقض الرئيسي على نطاق العالم ، أو في حالة صراع وتناقض ذي طابع كوني ، جرى ايقافه واعتراضه «مؤقتاً» ،

وسيبعث عما قريب؟

ـ وهل ثمة جدوى من الحديث عن اهمية ومصداقية (حركة عدم الانحياز)، وتعزيز دورها وفعاليتها على النطاق العالمي؟

ـ وهل هناك (عالم ثالث) بعد انهيار أحد (العالمين)؟ وهل حقاً أن هناك «بلداناً نامية» ماتزال تنمو، أم بلداناً متخلفة تزداد تخلفاً؟

ـ وهل حقاً أن الأمبريالية هي اعلى مراحل الرأسمالية وعشية الثورة الإشتراكية، ام انها في مرحلة جديدة او طور جديد من الإستعمار الجديد؟

ـ وهل الأمبريالية ماتزال هي نفسها، من حيث تركز وتمركز رأس المال، والمزاحمة بين الاحتكارات (الوطنية) التي تولد الحروب لاقتسام واعادة اقتسام المستعمرات، كما حصل في حربيين عالميتين سابقتين؟

ـ وهل ظل هذا التطور او النمط من الإستعمار، يركز جهده في الأساس على تصدير رأس المال، ونهب المواد الاولية من البلدان المستعمرة؟

ـ وهل من مصلحة الأمبريالية العالمية اليوم، العودة الى النمط القديم من الإستعمار، والتواجد السياسي والعسكري في قارات وبلدان، مثل أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا ـ المثقلة بالفقر، والجوع، والديون، والأوبئة؟

ـ وهل حقاً أن التناقض بين الدول والكتل الرأسمالية، مايزال مستمراً ومحتدماً، أم أنه اصبح مجرد منافسة حادة؟

ـ وهل هياكل الإقتصاد الرأسمالي العالمي ماتزال تتخذ صور التمركز الرأسمالي الإحتكاري بصورة (الكارتيلات، والترستات، والسنديكات...) داخل كل بلد، أم تحولت هذه الهياكل الى التكامل والإندماج العالمي، بحيث تجاوزت الحدود الوطنية واتخذت طابعاً من التدويل الشامل للإقتصاد بصورة الشركات متعددة الجنسية او العابرة للحدود القومية؟

ـ وهل يصح الحديث عن أزمات الرأسمالية، بالمنطق القديم ـ أي من خلال التركيز على الأزمات الدورية والهيكلية، وعلى تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية، وبالتالي فأن انهيارها هو أمر وشيك ومحتوم؟

وأخيراً :

ـ هل لاتزال بعض المفاهيم والمقولات الأساسية والمحورية في المواقف والبرامج السياسية والنضالية ، هي نفسها ، أم تعرضت مضامينها لتغيرات أو تعديلات جوهرية ـ مثل الإستقلال الإقتصادي الناجز ، والاكتفاء الذاتي ، والتنمية المستقلة ، والتكامل الإقتصادي الشامل ، والسوق القومية المشتركة ، والتبعية الإقتصادية ، ومستلزمات ومقومات التحرر الوطني او القومي المتكامل ، والسيادة الوطنية الحقيقية ، وكذلك وحدة الطبقة العاملة والتضامن الأممي البروليتاري[١٠٤] ، والثورات الوطنية التحررية ضد الإستعمار ، ثم الثورة الوطنية الديمقراطية ، كمرحلة او مقدمة للثورة البروليتارية التي ستبني الإشتراكية ، وتكون نهاية الثورات؟

سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات الكبيرة من خلال الحديث المركز عن ملامح ومكونات هذا العصر الجديد الذي نعيشه ، وهذا النظام العالمي الجديد الذي نتواجد فيه ، ونتفاعل مع قوانينه ، أو نتعرض لفعل المراكز المتحكمة فيه ، فضلاً عن محاولة توثيق هذه الإجابات والاستنتاجات بالوقائع والأرقام في خاتمة هذا البحث .

* * *

فما هي أهم هذه الأعراض والظاهرات والمستجدات؟

لنعرض اولاً ماهو قائم ومشهود ، وخاصة مايلي :

ـ انتهاء المجابهة النووية والحرب الباردة وخطر نشوب حرب عالمية ثالثة ، وتحول النزاعات العسكرية بين البلدان الرأسمالية سابقاً ، الى نزاعات اقليمية وقومية ودينية وعرقية... بين اقوام وشعوب أخرى ، خارج المنظومة الرأسمالية[١٠٥] .

ـ تعاظم عملية التدويل للإقتصاد العالمي (الذي بدأ يمتد حتى الى الميدان الثقافي والإجتماعي) ، مع اعتماد نظام جديد للتجارة العالمية ، فضلاً عن الأنظمة الجديدة للوحدة الإقتصادية والسياسية الأوروبية والإقليمية بين البلدان الرأسمالية ، والنمط الجديد من تقسيم العمل الدولي .

ـ العمل على اقرار السلام في العالم ، من خلال تحريم استخدام الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل ، ومحاولة تقليص الأسلحة التقليدية ، والميزانيات العسكرية ، والدعوة لحل النزاعات بالطرق السلمية ، ولتطبيع العلاقات بين الدول المختلفة .

ـ التعاون في مواجهة مخاطر المجاعة والبيئة والأمراض والأوبئة ، والدعوة لأحترام الشرعية الدولية ، ومبدأ حق تقرير المصير ، والخيار السياسي والإجتماعي ، واحترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، مع اعلاء دور الأمم المتحدة في هذه الميادين(١٠٦) .

ـ الدعوة الى ابراز اولوية القيم الإنسانية العامة على حساب الأيديولوجيات المتعارضة ، وتراجع دور وفعل الصراع الطبقي ، كمحرك اساسي أو رافعة أساسية لحركة التأريخ...

ـ ومع تداعي وانهيار النظام الإشتراكي العالمي ، تراجعت مجموعة من القوانين والأحكام التأريخية ـ التي اتينا على ذكرها ـ وبضمنها تعاقب التشكيلات الإقتصادية ـ الإجتماعية ، وحتمية سقوط الرأسمالية ، وانتصار الإشتراكية على النطاق العالمي ، بالإضافة الى مجمل الإجابات السلبية على التساؤلات التي اوردناها آنفاً .

ـ اتساع نطاق التعاون ، او الدعوة الى التعاون في شتى الميادين الإقتصادية ، والسياسية ، والإجتماعية ، والثقافية ، والروحية ـ وذلك على خلفية التفهم أو الإقرار بفعل الاتجاه الموضوعي لحركة التأريخ المعاصر ، ولعملية الترابط والاعتماد المتبادل على نطاق العالم ، وتحت شعار «توازن المصالح»!

ـ تعاظم دور ومفعول العوامل والمؤثرات الخارجية والأقليمية ، على حساب العوامل الداخلية ـ جراء هذه العملية من الترابط العالمي ، او جراء التأثيرات والضغوط والتدخلات ، التي تمارسها الدول الرأسمالية الكبرى واستفرادها بالقرار الدولي ، مع اتساع الهيمنة العسكرية او السياسية لهذه الدول على بعض البلدان والمناطق .

ـ اتساع الترابطات الهيكلية الكثيفة لإقتصاديات سائر البلدان في العالم ،بما فيها الإتحاد السوفيتي السابق والبلدان الإشتراكية السابقة ، بالبنية العامة للرأسمالية العالمية ، مع تفاقم تبعية هذه البلدان للمراكز الرأسمالية .

ـ تعاظم دور التكوينات والمؤسسات القارية والاقليمية على الإقتصاد العالمي والسياسة العالمية ـ كمشروع (الوحدة الإقتصادية والسياسية الأوربية) ، و(مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي بمشاركة الولايات المتحدة وكندا) ، ومنظومة (أفتا) في أمريكا ، ومشروع (أبيك) في المحيط الهادي ، والمنظمة العالمية للتجارة (الغات) ، و(منتدى دول البحر المتوسط) ، وقمم الدول السبع الكبرى ، والمؤتمرات الدولية المتعاقبة ،وتعاظم ادوار الشركات متعددة الجنسية ، والبنوك والمؤسسات المالية الدولية ـ وخاصة (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي) ، مع محاولة احتواء بلدان اوربا الشرقية في (حلف الناتو) و(المجموعة الأوربية) ، وتطويع روسيا لسياسة وقرارات هذه المؤسسات .

ـ تعمق الهوة في الموارد بين الشمال والجنوب ، وتصاعد حجم الدين الخارجي ، ومحاولة فرض نمط عالمي جديد من التعامل الإقتصادي والتجاري ، واعتماد اشكال جديدة من تقسيم العمل ،وبروز انماط جديدة من الإنتاج ، وتدني وتدهور اقتصاديات الأطراف ـ وخاصة من حيث معدلات النمو ، وتعطيل او عرقلة التنمية ، وتخفيض اسعار المنتجات والمواد الأولية ،لقاء رفع اسعار السلع المصنعة ، وتصدير التضخم ، واحداث اختلالات خطيرة في موازين التجارة والمدفوعات ، واسقاط سعر العملات المحلية ، والتلاعب بسعر صرف التبادل للعملات ، وبالتالي ايقاع بلدان الجنوب والأطراف في فخ العوز والمديونية .

ان التوقف لدى كل هذه الأعراض والظاهرات ، ولدى غيرها من سياسات ومناهج ومواقف... يتطلب تفصيلاً واسهاباً لا مكان له في هذا البحث . ولكننا نكتفي بالتوقف لدى ما ارتبط بسقوط النظام الإشتراكي العالمي ، من تحول التناقض الرئيسي على نطاق العالم (وكما اسلفنا) ، الى تناقض محتدم بين الشمال من جهة ، وبين الجنوب والأطراف الأخرى من جهة ثانية .

ان الدليل الصارخ على هذا التناقض في ميدان الإقتصاد، والتعامل الإقتصادي والتجاري مثلاً، هو اتساع الهوة في الموارد بين هاتين الكتلتين العالميتين الى درجة اصبحت الهمّ الأكبر لسائر سكان هذا الكوكب، والمهمة الأكبر والأعم للمؤسسات العالمية - (الأمم المتحدة) و (نادي باريس)، و (حركة عدم الأنحياز)، و (الإشتراكية الدولية). كما فرضت هذه الحالة ضرورة الحوار بين (الشمال والجنوب) - أي بين «مجموعة السبع والسبعين» ومجموعة الدول «السبع الكبرى»، ومنذ عام ١٩٦٤[١٠٧].

وقد كانت موضوعات هذا الحوار قد شملت كل الميادين تقريباً، بل أهم المسائل والمشاكل وفي مقدمتها: مشكلات الطاقة، والتمويل، والمواد الأولية، والتجارة، والتصنيع، والتكنولوجيا، والغذاء، والزراعة، وتبادل المساعدة في التنقيب عن النفط، وموارد الطاقة البديلة، وتأسيس مراكز ابحاث ولجان عمل، واقامة مشروعات مشتركة... الخ.

ولكن رغم مرور ثلاثة عقود على هذا الحوار في اطار الأمم المتحدة، لم يتحقق شيء ملموس لصالح هذه الدول الفقيرة - وخاصة في ميدان التعامل الإقتصادي والتبادل التجاري غير المتكافئ، وفي قضايا التضخم، واسعار صرف العملة، والديون الخارجية وغيرها... رغم ان هذه الدول الفقيرة (ومعها الآن دول شبه الأطراف)، قد عبرت صراحة عن تطلعها المشروع الى نوع من التعاون الإقتصادي العادل مع الدول الرأسمالية، وطموحها للعمل مع هذه الدول لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد - أقرته الأمم المتحدة.

لقد استغرق هذا الحوار منذ البداية، نحو عشرين عاماً وسمي بحق «حوار الطرشان»! لأن قوة وقدرة (١٢٢) دولة لاتعد شيئاً مذكوراً - كما سنرى - أمام قوة وجبروت (٧) دول صناعية متقدمة. ولأن هذه الدول المتسلطة على اقتصاديات وموارد دول الجنوب، وفق نظام محكم من الآليات والعتلات الإقتصادية والمالية والتجارية، قد ظلت تملك ما يكفي من الجبروت والعسف لأحباط اية بادرة للتقدم في هذا المضمار.

ورغم كل هذه العواقب والحقائق ، فقد ظلت هذه الدول المتخلفة ، والتي كانت تسمى بـ«الدول النامية» ، تحت طائلة الوهم بإمكانية اقناع الدول الغنية المتقدمة بضرورة تعديل موقفها المتصلب ، لأن مصلحة النظام الإقتصادي العالمي تتطلب الإتفاق على اسس عادلة من التكافؤ والمساواة . غير ان هذا الطموح الساذج قد اصطدم بالمواقف العنيدة للدول الصناعية السبع الكبرى ، وانتهى الى مثل ما انتهت اليه مؤتمرات القمة لدول عدم الإنحياز او غيرها من الندوات العالمية[١٠٨] .

فقد اكدت هذه الدول الرأسمالية المتحدة في ثلاث مؤتمرات متعاقبة ، وكذلك خلال الدورة السادسة لمنظمة (اليونكتاد) انها ترفض رفضاً قاطعاً ادخال اي تغيير على سياستها ازاء البلدان النامية .

وهكذا اخفقت الأمم المتحدة ، وحركة عدم الإنحياز ، في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . كما اخفق (الحوار العربي ـ الأوربي)... ومايزال هذا الوضع على حاله ، بل وتفاقم بعد سقوط النظام الإشتراكي العالمي ، ثم تكرس في اطار المفهوم الجديد ل(النظام العالمي الجديد) .

والواقع ان هناك تفاوتاً ، وتناقضاً ، وصراعاً ، لايمكن ان تحله الندوات والدعوات ، ولا الإهابات والتضرعات .

الهوامش

(١) هذه الحقائق والوقائع والاحداث ، هي حصيلة المعايشة والمشاهدة العيانية اثناء الدراسة والاقامة والزيارات المتعاقبة للاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن المتابعة والقراءة المجهدة لآلاف من صفحات الكتب والوثائق بالانكليزية والروسية ــ وبضمنها بعض الروايات والقصص الممنوع نشرها وتداولها في موسكو ــ وخاصة رواية الروائي المعروف (سولجنستين) بعنوان (الغولاك الارخبيلي) (The Gulag Archipelgo) .
وقد امضى الكاتب في احد هذه المعسكرات اكثر من عشر سنوات ، ودوّن مشاهداته على اوراق اودعها لدى امرأة قريبة له في لينيغراد ، اضطرت فيما بعد لتسليمها ــ اثناء هجرته الى الخارج ــ الى جهاز الامن جراء حرمانها من النوم لمدة (١٢٠) ساعة ، حيث تداعت قواها وانتابها اليأس . وعلى اثر ذلك أصيبت بمرض الكآبة فلجأت الى الانتحار . وهنا بدأ الكاتب بنشر الجزء الاول من روايته هذه في باريس عام ١٩٧٣ وتمت ترجمتها الى الانكليزية وهي تقع بنصها وملاحقها بنحو (٧٠٠) صفحة .
هذا وكان الكاتب قد اشترك في الحرب ضد الاحتلال النازي ، ولكنه تعرض الى الاعتقال بتهمة التعريض بستالين وأُبعد الى معسكرات العمل . ثم أطلق سراحه بعد وفاة ستالين ، ونُشرت له رواية بقرار من خروشوف ، كما نُشرت له قصتان عام ١٩٦٣ . ولكنه تعرض عام ١٩٦٨ الى التهجم والتنديد من قبل زملائه في اتحاد الكتّاب لمعارضته «مبادئ الأدب الروسي» وطُرد من الاتحاد عام ١٩٧٠ . وبعد نشر كتابه المشار اليه أعلاه أُلقي القبض عليه وأُبعد الى الخارج ــ رغم انه نال جائزة نوبل في الآداب عام ١٩٧٠ ــ ثم عاد أخيراً الى وطنه عام ١٩٩٤ .
وتعني كلمة (Gulag) مجمع حروف ترمز الى اكبر أقسام الادارة لجهاز الأمن المسؤول عن معسكرات العمل الاصلاحي الموزعة على عدد كبير من الجزر الصغيرة الواقعة في القسم الشمالي من سيبيريا ــ أي باتجاه القطب الشمالي .

(٢) كان (لينين) يقول : «إن أمامنا تجربة جاهزة... تجربة البلدان الرأسمالية المتطورة أو الطليعية ــ على حد تعبيره ــ الى جانب نتائج جاهزة هي نتائج تكنيكها وثقافتها» . ولذلك ظل يدعو الى الأخذ بآخر مبتكرات العلم والتكنيك ومنجزات الرأسمالية وخبراتها .

(٣) يروى أن رئيس المعارضة العمالية (سيباشنيكوف) وقف الى جانب لينين ، في إحدى الاجتماعات وقال له مازحاً : «أهنئك بصفتك طليعة طبقة غير موجودة»! وقد قال ذلك لأن نسبة العمال في الحزب كانت أقل من ١٧٪ أما نسبة الفلاحين فكانت أقل من ١٪ رغم انهم كانوا يشكّلون اكثر من خمسة أضعاف سكان المدن .

(٤) بعد ثورة أكتوبر بشهر واحد تقريباً ، اندلعت ثورة في المانيا وقمعت بالعنف في كانون الثاني ١٩١٨ . كما اندلعت ثورة بروليتارية في فنلندة وأقيمت حكومة عمالية ، تمّ إسقاطها في أيار من نفس العام . وفي كانون الثاني من نفس العام أيضاً ، أضرب مليون عامل في النمسا والمجر ضد الشروط المجحفة لصلح (بريست) .
وبعدها ببضعة أشهر أطيح بالملكية ــ لامبراطورية النمسا ــ المجر ــ إثر إندحارها العسكري في الحرب واقترن ذلك بنهوض حركات ثورية ، تمّ إحتواؤها وقمعها لاحقاً .

ـ وفي أيلول ١٩١٨ ، وقع تمرد عسكري في الجيش البلغاري لم تستطع الحكومة إخماده إلا بمساعدة الحلفاء .

ـ وفي عام ١٩١٩ ، إكتسحت الاضرابات الجماهيرية العديد من دول أوروبا .

ـ وفي كانون الأول من نفس العام ، تم سحق الاضراب العام في جيكوسلوفاكيا .

ـ وفي عام ١٩٢١ ، شهدت المانيا اصطدامات مسلحة بين فرق العمال وقوات الحكومة ، انتهت بهزيمة ساحقة للعمال .

ـ وفي عام ١٩٢١ أيضاً ، أضرب عمال المناجم في بريطانيا ، ولكنهم أرغموا على إنهاء الاضراب والقبول بشروط أصحاب المناجم .

هذا ، ومن المعلوم ، ان أعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ قد شهدت العديد من الثورات والحركات الوطنية التحررية في العديد من البلدان المستعمَرة والتابعة ، ومن بينها الثورة الكردية وثورة العشرين في العراق .

(٥) لم يقتصر التأميم على القطاعات الأساسية في الاقتصاد ، أو عل البنى التحتية ، أو الاراضي الزراعية وموارد الطاقة... الخ بل شمل كل شيء تقريباً في السوق ـ بما في ذلك مرافق الخدمات اليومية الصغيرة ـ كحوانيت الحلاقة ، وتصليح الساعات ، والاحذية... مع تحريم استخدام السيارة الخاصة للنقل بالاجرة ، أو أي عمل انتاجي فردي بما في ذلك الخياطة ، من جانب النساء المسنّات المفتقرات والعاطلات...!

(٦) إزداد عدد التراكتورات مثلاً ، ثلاث مرات ؛ وحققت الخطة بعض اهدافها في انتاج الحديد والفولاذ والفحم والاسمنت . ولكن هذه الخطة وما تلاها من خطط استمرت حتى عام ١٩٤٦ ، لم تدخل المبتكرات الحديثة في الصناعة ـ وخاصة الصناعة الكيمياوية ـ التي ركّز عليها (خريشوف) لدى توليه السلطة .

(٧) كانت الاستثمارات والارصدة المالية الموجهة لفروع الصناعة الخفيفة أقل بكثير من فروع الصناعة الثقيلة .

(٨) تورد بعض المصادر الموثوقة أرقاماً مذهلة عن عدد ضحايا المجاعة ، بعد الحرب الاهلية ، خاصة ، وتقدرها بنحو (٥) ملايين مواطن . كما تتحدث عن مجاعات أخرى في أوائل الثلاثينات أيضاً .

(٩) وهذا ما اوردته أنا ، وعن إيمان وقناعة ، في مقالتين من أربعين صفحة ، في العدد (١١٨) من مجلة «الثقافة الجديدة» عام ١٩٨٠ ، حيث قلت ما يلي مثلاً :

«من المعروف أن عملية الانتاج بأسرها تنقسم الى فئتين رئيسيتين :

ـ الأولى وتسمى (الفئة أ) ـ وهي تختص بانتاج وسائل الانتاج .

ـ والثانية وتسمى (الفئة ب) ـ وهي تختص بانتاج سلع الاستهلاك .

«...ويحتل التناسب بين هاتين الفئتين ، من حيث توزيع الاستثمارات لأغراض إعادة الانتاج بشكله الموسع ، أهمية قصوى . إذ لا يمكن تصور زيادة في الثروة القومية ، وتوفير سلع الاستهلاك ، ورفع مستوى معيشة السكان باضطراد ، إلا من خلال وجود قاعدة كفوءة لصناعة المكائن والآلآت والمعدات ، بما في ذلك المكائن والمصانع التي تستلمها (الفئة ب من الفئة أ) ، والتي يطلق عليها عادة (الصناعة الخفيفة) .

«...بيد أن إقامة وتشغيل هذه الصناعة الضخمة ، يتطلب ، بالضرورة ، كميات كافية من الحديد والصلب والمعادن والطاقة ، الى جانب الخامات والمنتجات الكيمياوية ومواد البناء . ولذا فان صناعة التعدين ، والصناعة الاستخراجية ، ومحطات توليد الطاقة ، وصناعة المواد الانشائية ، الى جانب مختلف فروع صناعة المكائن والآلآت ، هي ما يطلق عليه (الصناعة الثقيلة)... والصناعة الثقيلة ، هي ضرورة الزامية لتوفير معدات الصناعة الخفيفة ، ومكننة الزراعة . كما انها ضرورية ، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، و

تعزيز قدرة البلاد الدفاعية . ويقيناً إن من المستحيل إنشاء صناعة خفيفة متطورة ، دون أساس وطيد ومتطور للصناعة الثقيلة . فكيف يمكن إقامة صناعة النسيج والاغذية ، أو الادوية ، والمواد الكهربائية ، أو السلع المعمّرة ، والادوات المنزلية... الخ ، دون صناعة ثقيلة؟

«..لذلك تتطلب عملية إعادة الانتاج الموسع باضطراد ، أن يكون مجموع الانتاج الضروري (للفئة أ) ، أكبر من حيث قيمته من الأرصدة الانتاجية (للفئة ب) . ولهذا يعمل المخطط ، وخاصة في المراحل الأولى من التراكم ، على توجيه النسبة الأكبر من الاستثمارات الى الفئة الاولى .

«... ومع تنامي حجم التراكم ، ووتائر التطور في هذه الفئة ، تقل هذه النسبة تدريجياً لصالح الفئة الثانية (أي الصناعة الخفيفة) . وبالتالي ، فان تنامي القدرة الاقتصادية للبلاد ، ولا سيما من خلال تطوير قاعدة الصناعة الثقيلة ، هو الذي يتيح إمكانية توجيه كميات أكبر من الاستثمارات والموارد نحو تطوير الفروع التي تنتج سلع الاستهلاك . وذلك قانون لا يمكن إنتهاكه إلامقابل إختلالات خطيرة في عملية الانتاج . واستنفاد الموارد المتاحة مؤقتاً من صادرات النفط مثلاً ، والاسراف في استيراد سلع الاستهلاك ، وايقاع البلاد ، بالتالي ، في حالة من التبعية الدائمة للسوق الرأسمالي العالمي .

... هذا ، وقد أكدت ، في سياق هذه المقالة ، على ان هذا القانون هو القانون الأول والأساسي في التخطيط العلمي ، مخطئاً مقولة كانت تتردد أنذاك عن «التضحية بمصالح الجيل الحاضر من أجل مصالح جيل لم يولد بعد» . مؤكداً ، مرة أخرى ، على أن هذه هي الاشتراكية ، ومن هنا حيوية الاشتراكية ، ونجاحات الاشتراكية» .

(١٠) سنتطرق في الموضع المناسب ، الى القدرة الشرائية العالية للروبل ، بسبب التسعير الحكومي للسلع والحاجيات الاستهلاكية الضرورية ، واجور المساكن ، والنقل وغيرها ؛ وبسبب الصناديق الاجتماعية ، والأرصدة الموجهة للتعليم المجاني ، والعلاج الطبي ، والتقاعد... الخ ، رغم أن معظمها ــ وخاصة الارصدة الاستهلاكية ــ تذهب الى كلف الادارة ، ولا تسهم مساهمة جدية في تحسين أو رفع مستوى معيشة المواطن . كما أنه لم يكن هناك صندوق للارصدة بالنسبة للعاطلين ــ رغم البطالة الفعلية والمقنعة السائدة بشكل واسع ، ورغم شحة رواتب التقاعد ــ التي هي بالاضافة الى الارصدة المكرسة لقضايا الصحة والضمانات الاجتماعية ، أقل من البلدان الرأسمالية ــ كما سنرى . ولذلك يضطر معظم المتقاعدين الى العمل او التفتيش عن عمل ، رغم دخولهم مرحلة العجز والهرم .

(١١) تشير الاحصاءات الى أن المرأة ، قد أشغلت وظائف ومواقع أساسية في الدولة والمجتمع ومنها : ٨٠٪ من المعلمات ، و٧٥٪ من الطبيبات ، و٣٣٪ من المهندسات ، ونحو ٤٠٪ في مختلف الدوائر الحكومية ، الى جانب نحو ٢٥٪ في مجلس السوفيت الأعلى . ولكنها استبعدت عن المواقع القيادية في الحزب وخاصة في المكتب السياسي ــ الذي أشغلته لفترة محدودة إمرأة واحدة هي فوروتسيفا) ؛ وكذلك في قيادة الدولة والسلك الدبلوماسي . ورغم ان القوانين كانت تمنع تشغيل النساء في الاعمال الشاقة ، أو في المناجم ، او اثناء الليل... الخ فقد كان عدد كبير من النساء يؤدين أعمالاً شاقة ، في مرافق اخرى ــ وخاصة السكك الحديدية والبناء ، وذلك لقاء أجر أقل بكثير من أجر الرجل ، رغم التعديلات القانونية التي تحققت بعد عام ١٩٦٨ .

(١٢) عرض التلفزيون السوفيتي أواسط الثمانينات مشهداً لجرافات تجرف أكواماً من التلفزيونات غير الصالحة للاستعمال .

(١٣) تصاعد استخدام الكحول في الاتحاد السوفيتي وخاصة منذ اواخر عقد السبعينات ، حيث ازدادت مبيعات الكحول بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ بنسبة ٧٧٪ . وشغل الاتحاد السوفيتي المكان الاول في العالم من حيث استهلاك الكحول . كما تبيّن من الاحصاءات أن ٥٠٪ من أسباب الطلاق كان الادمان على الكحول ، وان ٣٧٪ من الموظفين والعاملين في المؤسسات والمصانع والدوائر الحكومية والحزبية ، كانوا يتعاطون الخمر أثناء العمل ، وان مشكلة السكر قد تفشت بين القوات المسلحة . كما كان الادمان على تعاطي الخمر سبباً أساسياً في الوفيات ، وأمراض القلب ، والانتحار ، والجرائم ، والسرقة والشغب ، وبالتالي في هبوط الانتاجية . والغريب في الامر ان الدولة السوفيتية قد ظلت تصر في خططها الاقتصادية على انتاج وتوزيع الخمر بسبب مردوده الكبير على ميزانية الدولة . بينما ظلت تهمل او تولي أهمية أقل للعديد من السلع الضرورية والمواد الغذائية . كما لم تكن دوائر وسلطات التخطيط تهتم بتجارة المفرد للحاجات المنزلية خاصة . وتعزو بعض المصادر تفاقم هذه المشكلة ، الى قصور وسائل التسلية وقلة عدد المطاعم والمقاهي ، وشدة البرد في المنتزهات والشوارع ، والمناخ الاجتماعي المأزوم بالمشاكل ، فضلاً عن انتشار الفساد والرشوة ، وتفكك العائلة والمجتمع ، وتفاقم حالة الاغتراب والوحدة .

وهذا ما دفع (غورباتشوف) وزملاءه الى تحريم انتاج الخمر وبيعه دون أن يفلحوا في تحقيق أية نتيجة ملموسة ، حيث تم اللجوء الى تصنيع الخمر سراً ، وبصورة سيئة ، أدت الى الاصابات الخطيرة والوفيات ، والى تفاقم الازمات ، وبروز العصابات ، والسوق السوداء لبيع الخمور والمخدرات .

(١٤) اخبرني احد الاصدقاء الروس وهو من المتخرجين الجدد من أحد المعاهد العالية ، انه يرهق نفسه في الادخار لكي يستطيع لاحقاً ان يشتري لزوجته معطفاً بـ(٢٨٠) روبلاً ولابنه حذاءً شتوياً اجنبياً بـ(٧٠) روبلاً .

(١٥) حدثني مواطن سوفيتي عن استقطاعات عديدة هي أشبه بالضرائب الاجبارية ، ومنها ما يدفعه العضو الحزبي والعامل في المجتمع من اشتراكات عديدة في آن واحد لكل من الحزب ، والاتحاد ، والنقابة ، والمنظمة... وغيرها من المؤسسات . فضلاً عن التبرعات والجبايات المحلية ، والتجمعات السكنية ، والاعمال المجانية والتطوعية . كما أعلمني ان ايراد الخزينة من الفودكا خاصةً كبير جداً ، حيث ان القنينة الواحدة تباع بسعر يتجاوز كلفتها بنحو ١٥ مرة . كما أن الانتاج اليومي من الفودكا في الاتحاد السوفيتي هو بين ٢٠ ـ ٢٥ مليون قنينة في اليوم . وهي كمية يتم استهلاكها ـ رغم التقييدات وتجميع السكارى في المستشفيات ليلاً ، وارغامهم على دفع كلفة اقامتهم في المستشفى!

(١٦) اثناء مشاركتي في إحدى اجتماعات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب في موسكو ، شاهدت العديد من الجالسين على منصة الرئاسة ، وهم يحملون عرانيس الذرة ، كما اندفع احدهم نحو الميكروفون وراح يندد بـ(فوروشيلوف) ويلتفت اليه ملوحاً له بعرنوس الذرة مما استدعى تصفيق (خروشوف) وأعضاء هيئة رئاسة المؤتمر وسائر المندوبين ، بينما انتفض فوروشيلوف وهو محتقن الوجه ، وراح يرد بصوت عال على هذا «الشاب المبتدىء عديم التجربة» ـ على حد قوله ـ والذي راح يروي وقائع ومواقف متعسفة لفوروشيلوف لدى أشرافه او زياراته للمنظمة الحزبية في لينينغراد .

(١٧) كانت نسبة النمو الاقتصادي في اليابان أعلى مما هي عليه في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٠ . ومع ذلك كانت النزعة في المبالغة سائدة ومتفاقمة ، الى حد الحديث عن المجاعات والفقر المدقع للبروليتاريا في البلدان الرأسمالية ، بسبب هيمنة الاحتكارات ، مقابل الرفاهية في العيش لدى البروليتاريا في الاتحاد السوفيتي!

فقد أدى رفع أسعار اللحم والحليب مثلاً عام ١٩٦٢ الى تصاعد موجة من الاستياء ، اقترنت باحتجاجات وتمردات وأعمال عنف في بعض المناطق ـ كما حصل في منطقة الدون ـ حيث وقعت مواجهات دموية بين السكان وبين قوات الأمن ، قُتل من جرائها نحو سبعين مواطناً .

(١٨) كان خروشوف يعتقد ان إقامة (الاتحادات الصناعية ـ الزراعية) سيضفي على الملكية التعاونية صفة (ملكية الشعب بأسره)! وذلك عندما تتحول المزارع التعاونية الى مزارع حكومية قائمة على المكننة العالية والمجهزة مجاناً من قبل الدولة .

(١٩) لم يكن بمقدور مدير المصنع طرد العامل غير الماهر او السكّير او الكسول ، بسبب القوانين السائدة وموقف نقابات العمال . وكل ما كان يملكه من وسائل العقاب هو الاقتطاع من الأجر جرّاء التغيب غير المبرر .

(٢٠) بسبب افتقار الاتحاد السوفيتي الى احتياطي كافٍ من العملات الاجنبية ـ جراء قصور قدراته في التصدير ـ اضطر لهذا السبب وغيره أيضاً ، الى تحريم سفر المواطنين السوفيت الى الخارج ، والذي كان يتطلب تزويدهم بالعملات الاجنبية . وقد استمرت هذه الحالة طوال العقود السابقة ، وهي حالة لا نظير لها في التأريخ ، حيث لم يعمد أي نظام استبدادي في العالم القديم والحديث الى منع أمة تتألف من (٢٨٠) مليون مواطن من رؤية العالم ، أو أي بلد آخر خارج بلده ، باستثناء عدد محدود من العاملين في السلك الدبلوماسي ، والحزب والمنظمات السياسية والاجتماعية . كما لم يشهد أي بلد من بلدان العالم وعلى مرّ التأريخ ، تحريم سفر المواطن من الريف الى المدينة أو من مدينة الى أخرى ، إلا بموجب جواز سفر داخلي ، وشرط الحصول على موافقة دوائر الامن .

(٢١) كان الحصول على الادوات اللازمة لترميم العطل في مرافق الماء والكهرباء او السيارات والدراجات او ترميم المساكن ، يستغرق وقتاً طويلاً ، ولذلك تحولت هذه الحاجات الى السوق السوداء!

(٢٢) سُمح بالزراعة الفردية إبّان الحرب ، بسبب التجنيد الشامل للرجال والقوى العاملة في الريف . ومع ذلك فقد أسهمت المرأة في الانتاج ، وفي اكفاء السوق في هذه الظروف العصيبة . ولكن في عام ١٩٤٦ عاد ستالين وأصدر مرسوماً باستعادة الملكيات الخاصة ، واعادة تكوين المزارع الجماعية . وجراء ذلك ظل الريف يعاني من المجاعة والحرمان ، بعد الحرب لفترة تجاوزت الست سنوات .

(٢٣) كان لينين يقول ويكرر «ان نمط الانتاج لا يمكن ضمانه إلا على أساس المصلحة الشخصية ، والمصلحة المادية المعززة بالحماسة» .

و«ان الانسان بمصالحه ودوافعه الواقعية ، هو الذي يحدد سياستنا وممارستنا الاقتصادية» .

(٢٤) لاحظت اثناء لقائي ببعض المواطنين السوفيت في موسكو في اواخر السبعينات ـ وهم من منتسبي المزارع التعاونية ومالكي الاستثمارات الخاصة ـ ان وضعهم قد اصبح افضل بكثير من اوضاع سكان المدينة من حيث الموارد المالية ومستوى المعيشة . ومع ذلك ، فقد ظل العاملون في المزارع الحكومية يعيشون في وضع افضل ـ سواء من حيث الرواتب والاجور ، او من حيث المساكن والخدمات والمدارس والمكتبات... فضلاً عن توفر مواد البناء والسلع المنزلية والادوات الكهربائية ؛ وعن الامتيازات الخاصة بهم ـ مثل الخدمات الطبية ، وحقوق الاستجمام والراحة ، وحقوق المدراء والمتنفذين في امتلاك السيارات ، والزوارق الخاصة والخيول والفيلات... وحقوق العاملين الاخرين في امتلاك (جواز السفر الداخلي) وسهولة الحصول على تراخيص السفر بين المدن اوالعمل في مدينة اخرى... الخ .

(٢٥) كان معدل راتب رئيس الكولخوز (او المزرعة التعاونية) عام ١٩٦٤ نحو (٣٠٠٠) روبل في السنة ، وراتب

رئيس الفريق نحو (٩٥٠) روبل ، والميكانيكي (٨٥٠) . اما الفلاح او العامل العادي فلا يتجاوز (٣٥٠) روبل في السنة!

(٢٦) يقول احد الكتاب السوفيت : ان ستالين قد اورد هذه المقولة بعد فرضه سياسة الجماعية في الزراعة ، والتي اقترنت بمجاعة ادت الى هلاك الملايين من المواطنين وارغمت بعض سكان الريف على «اكل القطط والكلاب»!

(٢٧) ذكرت لي احدى البائعات في مخزن لبيع المخضرات ، انها تستهلك كل وقتها لقاء اجر قدره (٧٠) روبلاً في الشهر – بينما هي خياطة ماهرة وتمتلك بشكل سري ماكنة خياطة تستطيع من خلال استخدامها وبعد اعفائها من مهنتها هذه ، ان تحصل لنفسها ولاطفالها على عشرة اضعاف اجرها الشهري . ولكن مهنتها الراهنة هي ما تحدد وكتب في «وثيقة العمل» – وهي تخشى او لا تستطيع التخلي عن مهنتها الراهنة ، او اختيار مهنة الخياطة المربحة . ورغم الغاء التجنيد القسري للعمال عام ١٩٥٦ . وفي فترة لاحقة ، عرفت بانه سمح بممارسة المهن اليدوية ، ولكن بشكل علني ولقاء ضرائب عالية جداً! وذلك باسم الاشتراكية ، وعدم السماح بتطوير «الملكية الخاصة»!

(٢٨) تشهد على هذه الحقيقة مثلاً حالة شاذة وغريبة ، وهي التدفق الهائل من الناس على (مطعم ماكدونالد) الذي افتتح في موسكو ، بعدد يصل الى خمسة عشر الف شخص في اليوم! .

(٢٩) جاوزت الارصدة المعطلة في قطاع الصناعة وحده عام ١٩٨٩ الـ(١٠٠)مليار روبل .

(٣٠) كان رئيس الوزراء في هذه الفترة (ريجكوف) قد انتقد عملية التأميم الشامل واحتكار الدولة لوسائل الانتاج ؛ وارتأى ان تأميم ٤٠٪ من وسائل الانتاج كان كافياً للبناء الاشتراكي ؛ وان التطور الاقتصادي والازدهار الاقتصادي كان سيتحقق لو حولت ملكية ٦٠٪ من وسائل الانتاج الى القطاعين التعاوني والخاص .

(٣١) اضطر الاتحاد السوفيتي في اواخر الثمانينات الى الغاء جزء كبير من ديونه المستحقة على بلدان العالم الثالث وغير القابلة للتسديد وقدرها (١٤٢) مليار دولار .

(٣٢) خاطب احد الادباء (غورباشوف) في احدى زياراته متسائلاً : الى اين؟ وهو يقصد مسيرة البيريسترويكا . واضاف : انها انطلاقة بحق! ولكنها شبيهة بانطلاقة طائرة لا تدري في اي مطار ستهبط! وعلى هذا النمط استعاد احد الكتاب مقولة (لفيلسوف روماني) يقول فيها : عندما لا يعرف المرء في اي مرفأ سيرسو فلن تواته الريح ابداً !!

(٣٣) رغم الامتيازات والمكافئات والاوسمة الممنوحة «للام الطليعية» والمنحة التي تبلغ (١٣٣) روبلاً لمن تنجب خمسة اطفال ، فإنها تظل اقل بكثير مما هي عليه في البلدان الرأسمالية – حيث تستلم الام لدى الولادة في بريطانيا (١٧٦) باوناً سنوياً .

(٣٤) لم يكن هناك في الاتحاد السوفياتي قانون ضد البغاء باعتباره «غير موجود»! شأن امور اخرى تعتبر «غير موجودة» أوتم القضاء عليها! – كالامراض الزهرية ، ومرض السلّ الذي ارتفعت نسبة الوفيات بسببه عام ١٩٩١ الى (٥٦) ضعفاً عما هي عليه في الولايات المتحدة .

(٣٥) بلغ عدد المتطوعين للعمل في هذه الميليشيات عام ١٩٦٤ نحو (٦) ملايين شخص . وقد كنا نشاهدهم في الشوارع ومختلف الامكنة وهم يمارسون واجباتهم باعتزاز واعتداد .

(٣٦) كان هذا ما كنت مقتنعاً ومؤمناً به ، وعنه نشرت مقالة في مجلة (الثقافة الجديدة) الصادرة في شباط ١٩٥٩

بعنوان (العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية) وقد قلت فيها مثلاً :

«ان الفيزياء والرياضيات قد أصبحتا ميادين لمعارك ضارية بين ممثلي العلم الرجعي ، وممثلي العلم التقدمي . وما ذلك إلا جزء من المعركة الكبرى بين المادية والمثالية ، وبين الديالكتيك والميتافيزيك ، والتي تعكس في التحليل الأخير ، صراع الطبقات ـ وهذا ما تم مثلاً بالنسبة لاكتشاف الالكترون» .

وقد استندت في ذلك الى أحد المسلّمات الشائعة وهي أنه «في ظل الاشتراكية تتحقق أقصى درجات التعاون بين العلم والانتاج» . وقلت : «ولهذا نجد العلماء السوفيت لا يفصلون بينهما أو بين النظرية والتجربة العملية ، بل يسعون ، بارشاد الدولة وتعاونها ، الى إزالة وردم الهوة بين العمل الفكري والعمل اليدوي... بينما النظام الرأسمالي ، وبحكم قوانينه ، يعمّق هذه الهوة... ومن هنا استنتاجنا حول الأفق الرحيب لتطور العلم وتقدمه في العالم الاشتراكي .

كما تحدثت في هذه المقالة عن النظام الاشتراكي الذي يفجّر الطاقات الخلاقة ويحرر العقل ، ويتيح فرصاً عظيمة لتطوير العلم والمعرفة» . ولهذا ، «فان العلماء الأمريكان لن يستطيعوا اللحاق بأقرانهم السوفيت ، لأن ثمة فرقاً جوهرياً بين نظام يتجه لتطوير وسائل الانتاج ، والأخذ بأرقى وسائل التكنيك ، لغرض تلبية الحد الأقصى من حاجات الناس المتنامية باستمرار ، ويضع العلم في متناول الملايين... وبين نظام يتجه لتسخير كل وسائل الانتاج والتكنيك والعلم لتكديس الأرباح... حتى وإن أدى الأمر الى عرقلة تطور وسائل الانتاج ، وتحديد المعرفة ، واضطهاد العلم .

(٣٧) لم يكن باستطاعة أحد ، أو بمقدور أية مؤسسة إصدار مجلة أو جريدة أو كتاب ، دون إذن من (إتحاد الكتّاب) ، ودون موافقة مجلس النشر الذي كان يحتكر الورق . ولذا لم يكن هناك من يمكن اعتبارهم أحرار في المهنة أو بيع النتاج ـ باستثناء المحامين ، والرسامين ، والموسيقيين ، وبعض الكتّاب ـ الذين كانت مهنهم ونتاجاتهم محكومة بطائفة من الشروط ، وفي مقدمتها أن يكونوا منظمين وملتزمين . كما كانت نتاجاتهم تطبع وتنشر بأعداد محدودة ، بينما الأفكار الرسمية كانت تطبع وتوزع بملايين النسخ .

(٣٨) ثمة نشيد ظل يتردد مثلاً لعقود طويلة في روضات الأطفال والمدارس الابتدائية ، ويتصدر كتب الجغرافية وهو يقول :

بلادي التي ولدت فيها هي بلد بلا حدود...
كثيرة هي غاباته وينابيعه...
لا أعرف في الدنيا بلداً يضاهيه...
ففيه فقط يستطيع المرء أن يتنفس بحرية!

(٣٩) تمّ ذلك في عام ١٩٦١ ، عندما أغلقت نحو (٢٠) ألف كنيسة ، وارتفعت الأصوات الداعية الى إلغاء الدين ، بالارتباط مع اقتراب عهد الشيوعية المنتظر خلال عقد الثمانينات!

(٤٠) تضم نقابات العمال نحو (٣٧) مليون عضو . وهي وفق التعريف السائد «مدرسة الشيوعية والحزام الذي يربط الطبقة العاملة بالحزب» . كما أن منظمة الشبيبة الشيوعية (الكومسومول) تضم عادة نحو (٣٠) مليون عضو ، غالباً ما يأخذون طريقهم الى عضوية الحزب بعد تأهيلهم في هذه المنظمة . وكل هؤلاء ، الى جانب أعضاء الحزب البالغ عددهم نحو (٢٠) مليون عضو ، هم الذين يتولون شؤون الانتخابات ، ويتحكمون بنتائجها وفق التوجيهات المقررة .

(٤١) كان ماركس قد لاحظ أن حركة التحرر في الهند ، كانت موجهة ضد جبروت الرأسمالية البريطانية . كما

أكد (مع أنجلز) على أهمية نضال شعوب المستعمرات من أجل الاستقلال ـ باعتباره شرطاً بالغ الأهمية لانتصار الثورة الاشتراكية في بلد مضطهد.

إلا أنهما لم يعتبرا حق تقرير المصير محور السياسة البروليتارية حول المسألة القومية. كما لم تستبعد (الأممية الثالثة) أو بعض الأمميين «أن تصبح الحركة القومية أداة بيد الامبريالية». ولكن (لينين) كان هو ـ كما بيّنّا ـ من بادر ودعا الشعوب المضطهدة الى التعاون مع البروليتاريا في النضال ضد الامبريالية.

(٤٢) تشير الوقائع الى ان عام ١٩٢١ قد شهد مجاعة شاملة، جراء تدهور الناتج الاقتصادي الى خُمس ما كان عليه عام ١٩١٣. كما شهد هبوطاً في عدد العمال الى ثلث ما كان عليه عام ١٩١٧ ـ وذلك جراء تعاقب الانتفاضات الفلاحية، وحملات الابعاد الى معسكرات العمل والاعتقال، واجبار الفلاحين على الالتحاق بالجيش... وغير ذلك من الأسباب المعروفة.

(٤٣) كان لينين قد رأى عكس ما ارتأى ستالين وهو ان (السياسة الاقتصادية الجديدة) ستستمر طويلاً وليس لبضع سنوات. كما كان يتطلع الى القروض والاستثمارات الأجنبية الشحيحة التي لم تتجاوز نسبة مساهمتها في القطاع الصناعي حتى عام ١٩٢٨ أكثر من ٠,٦٪!

(٤٤) من مظاهر المغالطات والتبجح، تنبؤ ستالين عام ١٩٢٨ بـ«نشوب حرب لا شك فيها بين أمريكا وبريطانيا، جراء احتدام التناقض بينهما»... وهو ما كوّن «أبرز معالم المرحلة الراهنة للامبريالية» ـ على حد قوله ـ متجاهلاً ولادة النازية آنذاك، وهو الذي تحالف مع أمريكا وبريطانيا في النهاية، وبعد عقد واحد من الزمان.

(٤٥) لم يستطع الناس في الاتحاد السوفيتي حتى أوائل السبعينات التخلي عن المحبرة والقلم البدائي، كما لم يستطيعوا تصنيع أقلام الحبر الجاف (وهم الذين صنعوا صواريخ الفضاء)، أو اكفاء السوق بالورق... أو بحاجات الطلبة من الدفاتر والحاسبات... الخ!

(٤٦) كان هذا من بين الأسباب التي استبقت الشعوب السوفيتية بأسرها محرومة من السفر الى الخارج، أو زيارة بلد معين من بلدان هذا العالم الذي نعيش فيه، وذلك منذ قيام السلطة السوفيتية وحتى نهايتها.

(٤٧) ومع ذلك تسمى هذه الملكية «ملكية الشعب بأسره»!

(٤٨) يذكر الكاتب اللبناني «وضاح شرارة» في إحدى مقالاته: أن المركزية الديمقراطية كانت موضع إعجاب (هتلر) وكبار القادة النازيين!

(٤٩) يروى عن لينين أنه كان حريصاً على الاستماع للآراء المعارضة لآرائه. حتى أنه كان يتساءل لدى تغيب أو غياب تروتسكي عن أحد الإجتماعات قائلاً: إني لا أكاد أفهم الأمور جيداً بغياب تروتسكي. كما كان يقول عن الخلافات الحزبية الداخلية «بأنها طبيعية» بينما كان ستالين قد اعتبرها «انحرافاً، وجريمة، وارتداداً، وخيانة!».

(٥٠) على هذا النمط كتبت وثائق التأريخ، ومنها مثلاً:

ـ تجاوز أسماء جميع الضحايا من القادة الثوريين في حملة التطهير الستالينية عام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨.

ـ تجاهل اسم الماريشال توخاجيفسكي في (التأريخ العسكري السوفيتي)، واسم الماريشال (جوكوف) في كتاب (يوميات الحرب الوطنية العظمى).

ـ وبعد مجيء خروشوف، الى السلطة، رفع اسم (مولوتوف) من (الموسوعة السوفيتية) بمجلداتها العشرة، وكذلك اسم (مالنكوف) وغيره من القادة من (القاموس السوفيتي).

ـ وبعد إقصاء (خروشوف) رفع اسمه من سائر المطبوعات التي كانت تتحدث عن (المؤتمر العشرين) الذي

بادر هو الى عقده بعد سبعة عشر عاماً . كما لم تتطرق هذه المطبوعات الى سيرة وخطايا (ستالين) . ومع ذلك تعتبر هذه الكتب من قبيل «المراجع التأريخية الموضوعية الصادقة والمنصفة»!

(٥١) من بين التعديلات التي أدخلها على كتابه هذا :
ـ التخلي عن مقولة أن السوفيتات هي هيئات للحكم من قبل الفئات المتقدمة من البروليتاريا . وقوله لاحقاً : أن الإشتراكية غير معصومة من أعراض المصلحية ، أو من الإستغلالية النسبية للدولة . كما أنها غير معصومة من داء البيروقراطية .
وقوله أيضاً : ليس مستبعداً ان يأخذ المسؤولون والقادة يفكرون لا بخدمة المصالح العامة ، وأنما بالحفاظ على المصالح الخاصة ، وعدم فقدان مكانتهم ، مع التطلع الى احتلال المناصب الأعلى ، والسعي لعدم تعريض أنفسهم للهجوم ، حيث ستتعرض مواقعهم آنذاك للخطر .

(٥٢) رغم اندفاع وتطوع غالبية الحزبيين وأعضاء منظمة الشبيبة الشيوعية في الدفاع البطولي عن البلاد إبان الغزو النازي والتحاقهم بالجبهة ، الا أن حرب الأنصار والمآثر والتضحيات التي قدمها المتطوعون (اللاحزبيون) ، قد أزالت ـ كما بينا ـ هذه التمايزات والحدود ، بل وتجاوزت مواقف ومآثر هؤلاء مواقف الكثير من الحزبيين البارزين .

(٥٣) يذكر أحد الكتاب أنه سادت في عهد ستالين مقولة مفادها : «أن الإنسان كلما ارتفع في موقعه القيادي ، أصبح أكثر حكمة ونبلاً» .! ويشير كاتب آخر الى أن «الألقاب الكبيرة ، كانت محك العقول الكبيرة»!... وان من كانوا يقصون عن مواقعهم القيادية أو من الحزب ، كانوا يوصفون «كأناس وهنت عزائمهم ، وكلّت سواعدهم ، ونفدت ذخيرتهم ، وتعطلت مواهبهم»! بينما كان المتمسكون بمواقعهم يوصفون بأنهم «الجذريون أصلاً ، والثوريون دوماً ، والمطهرون طبعاً وسجية»!
وكانت هذه التمايزات تشمل أيضاً حالات ومستويات الإستضافة والتكريم للضيوف من الأحزاب الشقيقة ، حيث تتفاوت هذه المستويات حسب المواقع والمقامات التي يشغلها هؤلاء الضيوف في الحزب ، وهي تشمل مساحة الغرفة أو الشقة في الفندق ، أو المستشفى ، ونوع السيارة ، والخدمات الأخرى . وما أن يتبدل موقع هذا الشخص في حزبه ، حتى تتبدل نوعية ومستوى هذه الخدمات . وهذا ما عايشته وجربته بنفسي شخصياً في موسكو وفي برلين وفي بودابست... وغيرها من عواصم الدول الإشتراكية .

(٥٤) كنت قد شاهدت بنفسي مراسيم استقبال (غاغارين) ، بالتلفزيون ، من قبل خروتشوف . ولا أذكر أن بريجنيف كان موجوداً . كما شاهدت مشهداً مؤلماً لدى استقبال خروتشوف لرائدة الفضاء (تيريشكوفا) ، حيث كان موقع (فوروشيلوف) ـ الذي اقصي من منصبه وحسب المراسيم والطقوس المعتمدة ـ وراء صفوف القادة وذلك فوق ضريح لينين في الساحة الحمراء . وقد شاهدته في التلفزيون وهو يحاول ان يبرز وجهه للمشاهدين من فوق أكتاف الآخرين . فلما أخفق في مسعاه هذا اقتحم الصفوف بحركة صبيانية مؤلمة ، واندفع نحو الساحة الحمراء وأمسك بيد (تيريشكوفا) ، وراح يتطلع الى المصورين... بينما كان خروتشوف وكبار القادة الآخرين يضحكون عليه ويسخرون منه .

(٥٥) صدرت هذه الرواية عام ١٩٦١ ، وترجمت ونشرت باللغة العربية .

(٥٦) سبق أن تطرقنا الى نماذج من القادة الذين يتمسكون بمواقعهم الى النهاية وها أن أحدهم يحال الى المحاكمة بتهمة القتل وهو (مليكا) وزير أمن الدولة في المانيا الديمقراطية ـ الذي ظل يشغل هذا المنصب ويرابط في مكتبه ليلاً ونهاراً منذ عام ١٩٥٧ وحتى سقوط النظام . ولغرض الإستقرار في المنصب طيلة

العمر ، تم الغاء ما سبق أن اقترحه خروتشوف من مدد محددة لإشغال المناصب القيادية في الحزب .

(٥٧) كان في مقدمة هؤلاء المعارضين في البداية ، كل من وزير الخارجية (شيبيلوف) وعضوي المكتب السياسي (بيرفوخين وسابوروف) ـ اللذين كانا واجهة المعارضة الأوسع ، والذين تذرعا بمعارضة السياسة الإقتصادية التي أنتهجها خروتشوف . ولكن الدافع الأساسي لمعارضتهما ، كان تقليصه لدور الحزب في ميادين عديدة ـ وخاصة في ميداني الثقافة والعلوم ، وادانته للستالينية ، مما استثار مخاوف العديد من القادة القدماء ـ وخاصة (بريجنيف وسوسلوف) ـ من احتمال فقدانهم لمواقعهم ومناصبهم القيادية .

(٥٨) لا يشمل هذا التوجه تلك الحالة الخاصة أو «المحاكمة الحزبية» التي تمت بالنسبة لـ(بيريا) ، بتدبير من (خروتشوف) ، وقيادة (مالنكوف) وبعض العسكريين والوزراء . حيث تم اعتقاله واستجوابه ومن ثم إعدامه . وقد روى لنا خروتشوف ، بعد وجبة عشاء لضيوف المؤتمر (الثاني والعشرين) ، قصة (بيريا) وقال : إنه طلب من (مالنكوف) عقد اجتماع في الكرملين بحضور (بيريا) الذي كان عضواً بارزاً في قيادة الحزب . وقال إننا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة أن القوى العسكرية المرابطة في الكرملين وفي موسكو وضواحيها كانت بأمرة بيريا . ولذلك قصدت ـ كما يقول خروتشوف ـ أحد «الأولاد الخيرين» ويقصد (المارشال مالينوفسكي) ـ الذي أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع ـ وطلبت منه استقدام قواته سراً الى موسكو والى الكرملين . كما طلب من رفاقه في المكتب السياسي أن يأخذوا بالحسبان اعتياد (بيريا) على وضع مسدسه في حقيبته ، وكان على (مالنكوف) (وكان رئيساً للوزراء) أن يدق الجرس لدى الانتهاء من التحقيق مع بيريا لإلقاء القبض عليه . ولكن مالنكوف ـ وهذا ماتحدث به خروتشوف بسخرية ـ قد تعمد الضغط على الجرس لاستقدام القوى العسكرية المحيطة بقاعة الاجتماع في الكرملين ـ لدى انحناء بيريا لفتح حقيبته ، فاقتحمت القوى العسكرية بقيادة مالينوفسكي القاعة ، قبل استكمال التحقيق والاستجواب مع بيريا .

وهكذا كانت نهاية بيريا ـ الذي صدر عليه الحكم «بالإعدام» ـ على حد تعبير خروتشوف ـ الذي أنهى حكايته بهذه الصورة!

وباستثناء هذه الحالة ، اكتفى (خروتشوف) بإقصاء وعزل معارضيه ، مع إناطة بعض الوظائف بهم ـ كما فعل مثلاً بالنسبة لـ(مالنكوف) الذي عينه مهندساً ومسؤولاً اقتصادياً في منطقة من مناطق روسيا ، وبالنسبة لـ(مولوتوف) الذي عينه سفيراً في منغوليا . وهكذا تكرست حالة الاكتفاء بالاقصاء والعزل والاذلال ، بدلاً من اتهام الشخص بالانحراف والارتداد ، أو بالعمالة والتجسس والخيانة ، ثم محاكمته وسجنه وإبعاده ، أو قتله رمياً بالرصاص ـ كما جرت العادة سابقاً .

(٥٩) لدى التقائي بـ(محمد داود خان) رئيس الدولة في أفغانستان عام ١٩٧٦ ـ وذلك في مؤتمر القمة لدول عدم الإنحياز الذي عقد في (سيريلانكا) قال لي : إن العراق وبعقده معاهدة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي ، كان مصيباً . فنحن منذ ثورة أكتوبر ، كنا البادئين قبل غيرنا بالاعتراف بالنظام الجديد . ومنذ ذلك التأريخ وحتى اليوم ، ونحن نتعامل مع الإتحاد السوفيتي وفق روابط من الصداقة التأريخية الوثيقة . ومن هذا المنطلق رفضنا الإنضمام الى أي اتفاق أو محور إقليمي تابع للغرب ، كما استبعدنا التعامل مع الدول الأمبريالية ، سياسياً و إقتصادياً وثقافياً ، وركزنا جهدنا وتعاملنا على سائر الميادين مع جارنا الكبير ـ الإتحاد السوفيتي .

فما هي إذن مبررات احتلال أفغانستان ، ومحاولة فرض «نظام اشتراكي» على مثل هذا البلد المتخلف اقتصادياً واجتماعياً ، ثم الإقتتال الذي استمر ، والكلفة الباهظة لهذا الاحتلال ، ثم الانسحاب المفاجئ

وغير المشروط؟

(٦٠) في حفل استقبال أقامه خروتشوف للدبلوماسيين الأجانب بمناسبة عيد ثورة أكتوبر وذلك عام ١٩٥٧ ، قال في كلمته مخاطباً الضيوف :

«أيها الرأسماليون وممثلوهم في بلادنا! . لكم أن تحبونا أو تكرهوننا! ولكن حكم التأريخ يقول : سننزلكم الى القبر»! وهذا ماكرره في خطابه في الأمم المتحدة أيضاً .

(٦١) تكرست بشأن «الديمقراطية الثورية» مقولة مفادها : «أن هناك منظمات ثورية نزعت عن نفسها ثياب القومية البرجوازية ، وتبنت الأممية والإشتراكية العلمية ، وبهذا اصبحت ، عن حق ، الأحزاب الطليعية التي تقود شعبها في طريق بناء المجتمع الإشتراكي (أي بخلاف ماكان قد أقره المؤتمر الثاني للكومنترن والذي أكد على ان تجاوز الرأسمالية وانتهاج طريق التطور اللارأسمالي ، سيتم بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لا غير) . وقد ارتبط ذلك ــ كما هو معلوم ــ بموضوعة التطور اللارأسمالي ، التي اقترنت بالحديث عن «امكانية تجاوز الرأسمالية او قطع الطريق عليها ، من خلال الدعم والمساعدة من جانب الثورة الإشتراكية الظافرة»! والواقع ان جميع هذه البلدان ، والتي سميت بـ«بلدان التوجه الإشتراكي» هي بلدان متخلفة من سائر الوجوه ، وقد ظلت على هذه الحال رغم كل ما تلقته من دعم سياسي ، ومساعدات اقتصادية ، وعون ثقافي ، من جانب الإتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى .

(٦٢) من بين هذه البلدان «ذات التوجه الأشتراكي» ، كمبوديا ، وأفغانستان ، وأثيوبيا ، والصومال ، واليمن ، وأنغولا ، وموزامبيق . أما البلدان المرتبطة بـ«معاهدات الصداقة والتعاون» مع الإتحاد السوفيتي فهي : العراق ، وسوريا ، والجزائر ، وليبيا ، وموزامبيق .

(٦٣) تم ذلك الجمود من خلال الإلتزام بكتاب أو كتابات معينة ، ومنها مثلاً :

ــ (البيان الشيوعي) ــ الذي صيغ وفق اجتهادات أو تصورات مفرطة بالتبسيط ، لاحتواء ذلك الواقع المعقد . فالمجتمع يتكون من رأسماليين وبروليتاريين ، وبينهما بورجوازية صغيرة متذبذبة ، وحثالة من البروليتاريا أو رعاع المدن الذين وصفهم البيان بـ«الحشرات»! والصراع الطبقي هو بين طبقتين لاغيرا وبالتالي فأن هذه البورجوازية (الرأسمالية) «تنتج قبل كل شيء حفاري قبرها . فسقوطها وأنتصار البروليتاريا كلاهما أمر محتوم»! وعلى أساس ذلك وانطلاقاً من احكام قطعية بنزعة مفرطة بالحلم والمثالية ، جرى الحديث في هذا (البيان) عن حتمية زوال وانتهاء الملكية ، والطبقات ، والتناقضات ، والدولة ، والدين ، والعائلة ، والوطن ، والقومية ، وحتى دولة البروليتاريا وسلطتها السياسية في النهاية .

ــ وعلى هذا النمط كتب ستالين (اسس اللينينة) الذي اختزل كل ذلك الموروث الهائل من كتابات وأفكار لينين ، كما أعتمد التبسيط أيضاً للواقع المعقد الذي كان يتابعه لينين بدهشة وانبهار .

ــ وهكذا كان الأمر بالنسبة (لموجز تأريخ الحزب) الذي حاول احتواء التأريخ والواقع برمته .

ــ ورغم التطورات الهائلة في الإقتصاد العالمي والمجتمع الدولي ، فقد صيغ على نفس النمط وبصورة مركزة للغاية (الكتاب الأحمر) لماوتسي تونغ ، الذي وصف بأنه «أعلى مراحل تطور النظرية الماركسية اللينينية» ، والذي أصبح مرجعاً لكل شيء!

ــ وهكذا كان «الكتاب الأخضر» وسواه . رغم أن الكتب السماوية نفسها ومقولات الأنبياء ، والأديان بوجه عام ، ظلت عرضة للاجتهاد والتفسير . فكانت هناك السنة والحديث ، والفرق والمدارس والمذاهب في الدين الإسلامي ، ومثيلها في الأديان الأخرى!

(٦٤) لم يقل ماركس ولا أنجلز أن نظريتيهما «كلية الجبروت» كما وصفها لينين ، بل نتاج مرحلة تأريخية معينة ، وأنهما استمدا مكوناتها أو دوافعها من الفلسفة الألمانية ، والإقتصاد الإنكليزي ، والطوباوية الفرنسية . وبالتالي فهي ــ كما رأينا ونرى حالياً ــ ليست أبدية أو غير قابلة للتعديل والتغيير . وفيها قال أنجلز «إن نظريتنا ليست عقيدة جامدة ، بل توضيحاً لعملية التطور ، التي تنطوي على الكثير من الأطوار المتلاحقة» .
كما تحدث لينين عن «المخاض الطويل والأليم للإشتراكية» ودعا ــ خلافاً لمواقفه عشية ثورة أكتوبر ــ الى أعتماد «اسلوب تدرجي وحذر في البناء الإقتصادي ، أي طريق الأصلاح لا الهدم» ــ على حد قوله . كذلك اقترح على المؤتمر العاشر ــ كما بينا ــ إجراء تغييرات في النظام السياسي ، وعبر عن مخاوفه من «المركزية» في الحزب . كما دعا الى ربط نظام التعاونية في الزراعة بمحو الأمية والثورة الثقافية ، والى بنائها على مراحل ، مع تأمين نمو الصناعة والزراعة بدون هزّات... وقد أعتبر ستالين ومعه قيادة الحزب آنذاك رسالة لينين هذه الى المؤتمر «هذيان إنسان مريض» .
(٦٥) بشأن هذا الجمود وتواصله في حياة الحزب والمجتمع ، وآثاره الضارة على حركة التطور وعلى مصائر الأشتراكية ، كتب أحد الكتاب الروس في أواخر الثمانينات قائلاً : «إن الدوغمائية قد تحولت الى مبدأ سياسي وأخلاقي وثقافي ، يستجيب لمصلحة من لا مصلحة له في التطور... مصلحة من يناسبه وضعه المريح الذي اعتاد عليه» . وقال كاتب آخر «أن الدوغمائية قد اعتمدت لتبرير الأخطاء ، والتستر على أعمال العنف ، وسفالة الوسيلة... وذلك باسم «المبادئ» ووفق الذريعة السائدة والمبررة آنذاك والقائلة : «لا يسعني التفريط بالمبادئ»! مع «أن الحياة أسمى من المبدأ» و«أذكى من أي إنسان» .
(٦٦) شمل ذلك ايضاً البروليتاريا أو (الطبقة العاملة) . فهناك البروليتاريا الأصيلة ، والبروليتاريا الرثة . وهناك العمال الأصليون ، والعمال الأرستقراطيون . كما أن هناك أحزاباً (عمالية) ولكنها مكونة من أشتراكيين يمينيين ، أو انتهازيين ، أو متذبذبين ، أو شوفينيين ، أو خونة وعملاء ، بل وحتى «إشتراكيين أمبرياليين» «وأعداء حقيرين» ــ كما ورد في بعض الأدبيات والمؤلفات الماركسية ــ اللينينية!
(٦٧) أنشئ هذا الجهاز ــ وفق هذه التسمية (أي اللجنة الإستثنائية للأمن) في ديسمبر ١٩١٧ ، ثم أستبدل بـ(الأدارة السياسية للدولة (GPY) في شباط ١٩٢٢ ، ثم أطلق عليه (OGP) عام ١٩٢٣ ، ثم (NKGP) بين ١٩٤٣ ــ ١٩٤٤ ، ثم (MGP) أي (وزارة أمن الدولة) من ١٩٤٦ ــ ١٩٥٣ ، وأخيراً (KGP) أي (لجنة أمن الدولة) حيث تم فصله عن وزارة الداخلية وانيطت به مهمات الأمن الداخلي والخارجي .
(٦٨) نص الأمر رقم (١٠) مثلاً الصادر عن لجنة أمن الدولة في كانون الثاني ١٩٢١ على : «تصعيد القمع ضد البورجوازية» وكذلك ضد الأحزاب الأخرى ، وتوقيع البراءات من جانب هذه الأحزاب ومنتسبيها ، الا إذا اختار الشخص الإنتماء الى البلاشفة ــ وهذا مافعله (فيشينسكي) مثلاً ــ الذي كان منشقياً ، ثم أصبح بعد انتمائه للبلاشفة ، رئيساً لدائرة الإدعاء العام ، وجلاداً ــ كما رأينا ــ ثم وزيراً للخارجية في عام ١٩٣٩ ، ثم وزيراً للخارجية من عام ١٩٤٩ وحتى وفاة ستالين عام ١٩٥٣ .
(٦٩) من بين هؤلاء مثلاً (تومسكي) ــ أول رئيس لنقابات العمال بعد ثورة أكتوبر ، وعضو المكتب السياسي الذي اضطر الى الإنتحار في زنزانته .
كما انتحر الشاعر (كلاييف) ــ الذي اصيب بالجنون جراء استبقائه لأمد طويل في زنزانة ضيقة مغلقة .
وكان هذا أيضاً ، مصير الشاعرة (مارينا سيفستوفا) ــ التي عادت بعد عام ١٩٣٩ من الخارج ، وانتحرت بعد سنتين من وصولها الى الوطن .

والى جانب من أتينا على ذكرهم من قادة الحزب والثورة الذين اعدموا ، نشير أيضاً الى اعدام :
ـ سكرتير اللجنة المركزية في جورجيا (يونوكيذزة) .
ـ ووزير النقل (سميرنوف) .
ـ وقائد القوة الجوية (سموسيكوفيج) ، ثم خلفه (بتوخين) .
ـ والمارشال (بلوخر) ـ قائد قوات الشرق الأقصى .
ـ والجنرال (بونياجينكو) ـ القائد العسكري البارز .
ـ والجنرال (فلاسوف) ـ القائد العسكري المعروف .
ـ والعالم الفيزيائي (كازاكوف) .
ـ والقائد البلشفي الأوكرايني (كوسيور) .
ـ ورئيس اتحاد النقابات العالمي (لوسوفسكي) .
فضلاً عن القائد الموهوب ورئيس الأركان ـ الذي سبق وتطرقنا الى مصيره المأساوي (المارشال توخاجيفسكي) .
كما مات في السجن عدد من العلماء والشعراء والقادة ، ومن بينهم :
ـ عالم الجينات المشهور (فافيلوف) .
ـ والعالم الفلكي الموهوب (كوزيروف) .
ـ والجنرال (كوزنتسوف) ـ منظم الدفاع عن لينينغراد .
ـ والشاعر المعروف (مندلستام) ـ الذي مات في احد معسكرات الإبعاد .
ـ ووزير الثقافة الأوكرايني (سكروبينك) .
ـ والجنرال (كارمينيك) .
ـ والشاعر (غوموليف) ـ زوج الشاعرة المشهورة (أخماتوفا) .
هذا فضلاً عن إعدام رؤساء وقادة (جهاز أمن الدولة ودائرة الادعّاء العام) ـ واحداً بعد الآخر وهم :
ياغودا ، ويزيف ، وريومين ، وسيروف ، وأباكوف ، وأغرانوف ، وكيرلينكو ، ولاشين . وأخيراً بيريا ـ وكانوا جميعاً من صناع سياسة القمع والقتل والإرهاب ، ومن بين المسببين والمسؤلين عن سجن وأبعاد ، ومحاكمة وقتل الكثيرين من القادة المرموقين والمواطنين الأبرياء .

(٧٠) من الجدير بالذكر أن نستعيد هنا قول (أوتوباور ـ زعيم الإشتراكيين الديمقراطيين في النمسا) إثر وفاة (لينين) ـ وذلك من منطلق التأسي على ذلك الخلاف أو الخصام الذي تم مع الأحزاب الأشتراكية الديمقراطية ـ حيث قال : «اريد أن أقول للعمال الروس إن حزبنا يقف مع حزبهم الذي أفرط بالتهجم علينا وبحدة متناهية . فنحن غير متفقين معهم على أن قضيتنا قابلة للتحقيق بنفس الوسائل التي طبقت في روسيا ، وذلك لاختلاف الظروف الإجتماعية في الغرب عنها في روسيا... فالدور القيادي (للبروليتاريا) يمكن تحقيقه في اوروبا الغربية والوسطى بطريقة اخرى ، وبوسائل غير التي تحققت في روسيا» .
وفي معرض حديثه هذا ، يمجّد (لينين) ويناشد البلاشفة بأنهاء الخلافات ، حيث يقول : «عند قبر لينين يجب ان تصمت جميع الخلافات»! ولكن (ستالين) واصل هذه الخصومة بوتيرة أشد . والدليل على ذلك ، مثلاً ما ورد في (الموسوعة السوفيتية الكبرى) عن الأممية الثلاث ، والذي تجاوز كل الحدود والمعايير في حملته التنديدية بـ(الأممية الثانية) والأحزاب والحركات الاشتراكية الديمقراطية ، فضلاً عن

الانتقاص من «الأرستقراطية العمالية» والحركات العمالية العريقة في بريطانيا، والمانيا، وفرنسا، والنمسا، وأمريكا، وسائر الحركات النقابية الأخرى.
وقد استعيدت، بل وشددت الاتهامات والتوصيفات السابقة لهذه الحركات وزعمائها، وامتدت الى التروتسكيين، والزينوفيفيين، والبخاريين ـ الذي وصفوا بـ«القتلة، والجواسيس، والمخربين»، ثم «بالعمالة لدوائر الاستخبارات في الدول الاستعمارية»، التي تلقوا منها الأوامر للقيام «بنضال خسيس ومشبع بروح العداء للاشتراكية». وقد جاء ذلك تبريراً لما أقرته الدورة السابعة للجنة التنفيذية لـ(الكومنترن) بادانتهم وقتلهم، وطرد المعارضين من امثالهم في الأحزاب الشيوعية الأخرى، مع فرض (٢١) شرطاً من شروط الانتساب الى (الأممية الثالثة)، وبانسجام وتجاوب مع ما يفعله المركز القيادي في موسكو (أي الحزب البلشفي). وكان من بين هذه الشروط الكفاح ضد القيادة الرجعية لـ(الأممية الثانية)، و«ضد الفوضويين النقابيين»، وضد «البرلمانيين البلهاء» وضد «الاتجاهات التحريفية» المعادية لللينينية، وكذلك للنظرية (اللينينية ـ الستالينية) ـ التي كان (بونوماريوف، رئيس قسم العلاقات الدولية في اللجنة المركزية) أول من استخدمها مسايرة لستالين. كما تضمنت هذه الشروط: بلشفة الأحزاب الشيوعية، وتطهير صفوفها من المنحرفين، والتزامها بالمركزية الديمقراطية، والطاعة الحديدية، ومحاربة الانتهازيين، والمساومين، والبرلمانيين، وقواد الأممية الثانية بـ«مذاهبهم المتحجرة، البالية، الهرمة»... وخيانتهم للطبقة العاملة، وانتقالهم الى المعسكر البورجوازي الاستعماري، وقيامهم ـ كعملاء، بتنظيم التجسس والتخريب ضد الاتحاد السوفيتي، وتبرير الحروب، والتدخلات...الخ.
ولهذا، وكما يقول (ستالين): «لا يمكن القضاء على الرأسمالية، دون القضاء على الاشتراكية ـ الديمقراطية في الحركة العمالية العالمية»ـ، وبالتالي ـ وكما يقول (بونوماريوف) باعتداد: «لقد تم فضح الجواسيس، والمخربين، والسفاكين (التروتسكيين والبخاريين) وتمت إبادتهم».
وقد استبقيت هذه الأحكام والتوصيفات في (الموسوعة)، رغم القرار اللاحق للمؤتمر السابع لـ(الأممية الثالثة)، بضرورة التعاون مع الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية، والنقابات والمنظمات الاصلاحية في (جبهة موحدة ضد الفاشية)، وحتى بعد حل (الكومنترن) في ١٥ أيار ١٩٤٣ ـ بدعوى نزع القناع عن أكاذيب الهتلريين، بأن موسكو تتدخل في شؤون وسياسات الأحزاب الشيوعية في العالم ـ وكذلك لدحض افتراءات الآخرين الذين يزعمون بأن هذه الأحزاب لا تعمل لمصلحة شعوبها، وانما تتلقى الأوامر من موسكو أو من دول أجنبية أخرى!

(٧١) نشر (لاتسيس) الذي تولى رئاسة هيْئة «الدولة للأدعاء العام من عام ١٩١٨ حتى منتصف عام ١٩١٩، كتاباً تم اخفاؤه لعقود طويلة، حيث أورد فيه ان عدد من أعدموا رمياً بالرصاص، تنفيذاً لأحكام هذا الجهاز قد بلغ (٨٣٨٩) شخصاً ـ عدا من اعدموا في مناطق أخرى، وفق احكام بعض المحاكم الأشتثنائية. أما عدد من تم أعتقالهم بواسطة الجهاز خلال هذه الفترة، فقد بلغ (٨٧) الفاً. ولتبرير هذه الحملات ذكر أن عدد المنظمات المعادية للثورة بلغ (٤١٢) منظمة. والغريب في الأمر، أن عدد من أعدموا خلال ثمانين سنة من عهد القيصرية ـ على حد ما أورده أحد الكتاب الروس ـ هو أقل بعشر مرات، ممن أعدموا خلال سنة ونصف السنة بعد الثورة، وأن ارهاب ما بعد الثورة كان أشد مما كان عليه في عهد (ستيلوبين)!

(٧٢) لقد اعتمدت ـ كما سبق ان أشرت ـ اسلوب المتابعة والمشاهدة، والقراءة والمراجعة، والنقد الذاتي الصريح، ونهج الموضوعية، والصدق، والأحتكام الى المواقف والوقائع... لتجميع وتصنيف أسباب

ومقوضات النظام الإشتراكي العالمي ؛ وتوزيعها على محاور وفصول ، كان أكثرها اسهاباً ، هو الفصل الخاص بالسلطة السياسية ــ أي الحزب والدولة ودكتاتورية البروليتاريا ــ وبضمنها تلك المحاكمات الجائرة ، وسياسة الإرهاب والقمع والعسف والتسلط .

ولكي اعبر عن قناعتي بجرأة وصدق ، اقصيت من منهج هذا البحث ((وخلافاً لما كنت افعله سابقاً) كل مايمت بصلة الى اسلوب المصانعة والتبرير ، أو المواربة والارتياب ــ بالنسبة لما كنت مؤمناً به وما أمضيت جل حياتي وجهدي من أجله . ولهذا ، لم أتردد في نقد ومؤاخذة مقولات وأحكام مؤسسي النظرية ، وكذلك مواقف وسياسات صانعي الثورة الإشتراكية وبنائي الأنظمة الإشتراكية ــ وخاصة ــ ماركس وأنجلز ولينين ــ دون تجاوز أو تجاهل لتوجهاتهم الإنسانية ، ومقولاتهم الصحيحة ، ومراجعاتهم وانتقاداتهم لبعض تصوراتهم واحكامهم . وهذا بالطبع هو ما يتطلبه البحث الموضوعي الصادق والنزيه ، البعيد عن الجمود والتعصب . كما توقفت عامداً ــ وكما ذكرت ــ بمرارة ووجع في الضمير ، لدى موضوعة «العنف الثوري» وتبرير الإرهاب ، وبالتالي ، لدى سياسة القمع ، ولاسيما تلك الحملات الجائرة ، والممارسات الإرهابية التي نفذها (ستالين) وغيره من القادة .

وكان ذلك ، في الواقع ، من بين دوافعي لاستكمال صورة البحث ، من خلال ملحق اضافي لفصوله ، يتيح لي امكانية الأيضاح والتفصيل ، كما يتيح للقارئ امكانية الاطلاع. ولهذا ، سأعاود مرة أخرى ، ايراد مزيد من المقولات والطروحات ــ كما وردت على لسان قائليها من مؤسسي النظرية وقادة الثورة ــ ثم ما اقترن بها او اعقبها من وقائع واحداث مأساوية تثير الأوجاع والجراح في النفس ، وتطالب بأسى ومرارة في كشف هذه الأعراض السلبية في بنية ذلك النموذج من الإشتراكية ــ بصرف النظر عن تلك المآثر والمواقف الجليلة ، التي أشغلها ــ بعفوية واخلاص ، وبمسؤلية وأيمان ، وبحرص على حقوق ومصائر الكادحين ــ صانعو تلك النظرية العلمية أو المنهج العلمي ، وكذلك أبطال أو صانعو تلك الثورات وبناؤو النظم الاشتراكية .

(٧٣) فبالنسبة لتتار القرم مثلاً ، الذين ابعدوا عن مواطنهم الى معسكرات العمل ، فقد مات نحو نصفهم ، جراء الجوع والمرض ، كما قتل نحو (٢٠٠) الف منهم . وكانوا ، بعد ثورة أكتوبر ، قد اعلنوا استقلالهم ، وكونوا مجلساً وطنياً ووضعوا دستوراً ، ولكنهم تعرضوا للأجتياح والتهجير عام ١٩٢٢ ، كما تعرضت القرى والمساجد والمدارس والمنازل الى التدمير . أما من تبقى منهم فقد تعرض للقتل والأبعاد والسجن بتهمة العمالة للنازيين . وهكذا تقرر عام ١٩٤٤ ضم القرم الى اوكرايينا . وهذا ماحصل ومايزال بالنسبة للشيشان ، والأنغوش وغيرهم .

(٧٤) يذكر احد الكتاب السوفيت ، أن عدد من اعتقلوا في ريغا ــ عاصمة لتوانيا ــ وحدها كان نحو (٨٠٠) الف شخص ، وذلك اثر سحق التمردات الفلاحية المسلحة التي قامت ضد نموذج الجماعية في الزراعة . وقد اقترن ذلك بأستقدام وتوطين اعداد كبيرة من الروس والأوكرانيين في لتوانيا ، وارغام الناس على تقبل مؤسسات الحزب ، والكومسومول ، والنقابات ، والإعلام... الى جانب المعاهد ، والمناهج الدراسية ، والمدارس السياسية ، وكذلك الرقابة على الكنائس والمنظمات الإجتماعية ، والدعاية للإلحاد... الخ! ومع ذلك ، فها نحن نرى أن الحزب الشيوعي الذي تكون في هذا البلد ، وبفضل تفاعله مع مصالح وأماني المواطنين ، قد احتفظ بمكانته بين الناس ، بل واستعاد دوره القيادي في السلطة السياسية مؤخراً ، بينما فقد شقيقه الأكبر في عموم روسيا جزءاً كبيراً من مكانته ودوره القيادي .

(٧٥) لهذا السبب وغيره ، أختار البولونيون التطوع للقتال في صفوف الجيش البريطاني الذي كان يواجه النازيين

في شمالي أفريقيا والبلدان العربية (وكنا نشاهدهم في شوارع بغداد والبصرة إبان الحرب فضلاً عن القاهرة وعواصم عربية اخرى) .

(٧٦) لم يوقع الإتحاد السوفيتي على (معاهدة لاهاي) بشأن أسرى الحرب . كما لم يوقع على (اتفاقية الصليب الأحمر الدولية) . ولذلك لم يلتزم إزاء أسراه ، فعاقبهم بدلاً من تكريمهم وإطراء مآثرهم ، أو التعامل معهم برحمة واشفاق على الأقل . وقد تعرض للعقاب عسكريون شجعان ومهندسون موهوبون صمدوا في الأسر ، ورفضوا عروض الألمان للعمل معهم . ومع ذلك فقد أتهموا بالأتصال بالألمان ، وكان من بين هؤلاء المهندسان (سميرنوف وكاربوف) اللذان أودعا السجن بعد عودتهما من معسكرات الأسر . وكذلك القائد العسكري (سميرنوف) الذي تطوع للقتال عام ١٩٤١ ، وأسهم في تحرير برلين ، ونال وسام العلم الأحمر ، ومع ذلك فقد أعيد الى السجن بعد أنتهاء الحرب ، حيث انتحر فيه!

(٧٧) تقول الوثائق السوفيتية المنشورة مؤخراً ، إن عدد القادة العسكريين من المرتبة العليا والمرتبة المتوسطة الذين قتلهم (ستالين) ، أو اضطهدهم أو ابعدهم عن قيادة الجيش ، قبل الهجوم النازي على الإتحاد السوفيتي ، قد بلغ (٤٣) الف ضابط .

(٧٨) كان ستالين يمجد ايفان الرهيب ، ويحاول الأقتداء به وهو صاحب القول المأثور : اطلق الرصاص! اقتل! أخنق! لا تترددا

(٧٩) كان هذا ما برره (شولوخوف) في إحدى رواياته ــ حيث يروي على لسان بطله (سوكولوف) حلماً بقصة تجسس... ثم بقصة هروب من الأسر... مع ادانة الفاعل ادانة صارمة في الحالتين وكأنهما متماثلتان!

(٨٠) من المعروف أن هذا الكاتب الذي اعتقل وأبعد الى معسكرات الإعتقال ، ثم اضطر الى الهجرة الى خارج بلده لعدة سنوات ، كان يؤكد طوال حياته وحتى عودته الى وطنه مؤخراً ، بأنه لم يقتنع أو يؤمن بغير مذهب الماركسية والاشتراكية . وقد اعتمدت كتاباته الصادقة والنزيهة ، لتوثيق العديد من الوقائع والأحداث والتواريخ .

(٨١) اما في الداخل ، فشملت أناساً صوروا مطاراً ، أو مرفقاً أو مؤسسة أمنية... والأهم من ذلك افشاء اسرار الدولة ومنها : أسماء المطارات المدنية والسجون والمعتقلات ومعسكرات الأعتقال والعمل ، وأسماء المعتقلين واعدادهم ، وفروع الصناعة الحربية خاصة ، والمحاكمات ، وحتى الحديث عن المحاصيل والأوبئة . ويذكر الكاتب (سولجينيتسين) أن مكاتب الطيران السوفيتية والبواخر ومحطات ومنشئات السكك الحديدية ، لم تكن تعرف مواقع معسكرات العمل أو الأعتقال ، وخاصة تلك المنتشرة في الدائرة (القطبية) . وكان (ستالين) ــ كما هو معروف ــ يقول : أن من الأفضل ادانة ٩٩ من الأبرياء بدلاً من تمكين جاسوس واحد من الأفلات! ومن هنا ، فقد اصاب الإرهاق أجهزة الأمن والتحقيق ، بسبب «اعترافات» الألوف المؤلفة من الأسرى والمتهمين وادانة انفسهم كذباً!

(٨٢) جاء هذا الكلام على لسان (كريلينكو) قبل ثلاثة أشهر من محاكمة (مالينوفسكي) ــ الذي ادين بالتجسس والعمالة للقيصرية ، وعيّن عضواً في اللجنة المركزية للحزب ، ومندوباً للحزب في مجلس (الدوما) ، بالرغم من ادانته بأربع جرائم سابقة!

من بين هؤلاء مثلاً (رايومين) ، الذي قام في عام ١٩٥٢ بالاعتراف أمام رئيسه السابق (أباكوموف) في تدبير مؤامرة قتل (جدانوف وشيرباكوف) . ولكن هذا الرجل لم يصدقه ، فطلب مقابلة (ستالين) الذي أمر باعتقال أباكوموف واناط بـ(رايومين) مهمة التحقيق في (مؤامرة الأطباء اليهود) ــ رغم وجود (بيريا) على

رأس الجهاز . ولكن ما ان توفي (ستالين) حتى أغلقت القضية ، وتم اعتقال رايومين واعدامه عام ١٩٥٣ .
وكان (ياغودا) ـ من قبل ـ قد اعترف هو الآخر اثناء محاكمته ، بأنه هو الذي امر بقتل (مكسيم غوركي) عندما كان رئيساً لجهاز الأمن ، بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ . والأرجح انه ارغم على هذا الإعتراف ، لأن غوركي كان مصاباً بالسل وعاش في الخارج (في أمريكا وفي ايطاليا) . وقد ساند الثورة عند قيامها ، ولكنه عاد ينتقدها ورحل الى جزيرة كابري عالم ١٩٢٨ . ولكنه عاد وانتخب رئيساً لاتحاد الكتاب عام ١٩٣٢ ، حيث اتخذ منهجاً نقدياً ازاء العمل السياسي وحتى ازاء لينين ، ثم بدأت التعارضات بين رؤاه ورؤى ستالين ـ ومع ذلك قيل بأنه كان وراء مذهب «الواقعية الإشتراكية»! وهو الكاتب المبدع الذي كرس كل رواياته تقريباً للبؤساء والمظلومين .

(٨٣) تواصلت هذه التسمية لعشرين سنة تقريباً ، وكانت عنواناً لمحاكمات : «المركز اليميني» ، «المركز القومي» ، «المركز التروتسكي» ، «المركز التروتسكي ـ الزينوفيفي» ، «المركز اليميني ـ البخاريني» ، «مركز المناشفة» ، «مركز المهندسين»... الخ!

(٨٤) كان من بين المتهمين الغائبين في هذه المحاكمة ، اثنان من الاختصاصين في القانون وعلم المال . وكانت التهمة الموجهة لهما هي معارضتهما للفيدرالية ، وديكتاتورية البروليتاريا ، وللزراعة الجماعية ، وقمع الجدل ، وحرية المناقشة التي كانت تعتبر من قبيل «الخيانة للسلطة السوفيتية»!

(٨٥) يجدر بنا هنا أن نورد حقيقة معترفاً بها في روسيا والعالم ـ وهي أن المهندسين الروس كانوا موضع فخر واعتزاز شعبهم ـ وهذا ما تشهد عليه اعمال كتاب كبار مثل ميخائيلوفسكي ، وجوكوف ، وزمياتين ؛ ثم ماشهدت عليه مآثرهم اللاحقة في اخراج روسيا من التخلف وانطلاقهم الى الفضاء الكوني .

(٨٦) كانت هناك محاكمات مشهودة لرجال الدين منها مثلاً :

ـ محاكمة راعي الكنيسة الأرثوذوكسية (تيخون) في آب ١٩٢١ .

ـ محاكمة رجال الكنيسة في موسكو (بين ٢٦ نيسان الى ٧ آيار ١٩٢٢) وفي مقدمتهم كبير الأساقفة (زاوزيرسكي) ، الذي اعدم مع خمسة من زملائه ، وحكم على احد عشر من المتهمين الآخرين بالسجن والإبعاد .

ـ محاكمة كنيسة بتروغراد (بين ٩ حزيران و٥ تموز ١٩٢٢) التي شملت عشرات المتهمين ، وبينهم استاذ قانون مرموق تم اعدامه مع ثلاثة آخرين من رجال الكنيسة ، بينما صدرت احكام بحق عشرات آخرين بالسجن والإبعاد .

(٨٧) يورد الروائي الروسي المشهور (سولجينيتسين) مقارنة طريفة بين هذه المحاكمات و (محكمة لايبزغ) ، حيث اتيح لـ(ديمتروف) ان يواجه رئيس المحكمة بصوت شبيه بزئير الأسد ، ودون ان يتعرض الى أي زجر أو تأنيب أو تعذيب . كما يورد مقارنة بين (درجينسكي) الذي اودع السجن المركزي للأشغال الشاقة في العهد القيصري لسنوات طويلة دون ان يتعرض لأي تعذيب ، وبين زملائه من «الحرس اللينيني...» الذين انهاروا وبالوا على انفسهم... جراء ماتعرضوا له من تعذيب واذلال لم يعرفه السجناء من البلاشفة ، والشعبيين ، والأشتراكيين الثوريين وغيرهم في سجون القيصرية ومنافيها البعيدة . كما كان السجناء ينتظرون قرارات العفو العام التي كانت تصدر بمناسبة تسلم الأسرة القيصرية للسلطة ، بينما لم تكن مثل هذه القرارات تصدر بمناسبة ثورة أكتوبر . وفي موضع آخر ، يشير الكاتب الى أن فترة اعتقال المواطنين السود في جنوبي افريقيا ،لدى احتدام التعصب العنصري من جانب نظام البيض واستبقائهم دون تحقيق او

محاكمة ،لم تكن تتجاوز (٣ أشهر) ، بينما هي بين (٣ ـ ١٠ سنوات) في الإتحاد السوفيتي . بل وهنالك ـ على حد روايته ـ «الملايين من السجناء والمبعدين الذين لم يشهدوا قاضياً او محكمة»!

(٨٨) كانت عقوبة الإعدام على «المخربين... قد شملت في فترة سابقة اولئك الذين يصدرون منشوراً معادياً ، او يتصلون بالأجانب ، او ينتجون بضائع رديئة النوعية ، كما شمل المرأة التي تتزوج من أجنبي... الخ . ولكن هذه الأحكام قد عدلت فيما بعد ، وخاصة في عام ١٩٥٨ .

(٨٩) ليس هناك ـ كما أرى ـ من اسلحة فاتكة ، أو قوة غاشمة ـ سواء كانت سيفاً ، أم مقصلة ، أم رصاصة ـ قادرة على تهشيم البنية الأخلاقية والإنسانية للإنسان ، أو اضعاف مروءته وصدقه وشجاعته ، أو تشويه خصاله وسجاياه ، أو تحطيم عزيمته ، ما يوازي فعل واحكام واجواء الحزب ، او نزعات ونزوات بعض قادة الحزب . وهذا ماوقع وتكرر في معظم الأحزاب في العالم ، وطال مواقف زعماء وقادة افذاذ وشجعان ـ كما رأينا في مواقف المئات والآلاف من القادة البلاشفة ، ومن ثم بعض قادة الحزب الشيوعي الصيني وغيره من الأحزاب . وهذا ما وقع مثلاً بالنسبة لبعض قادة الأحزاب العربية ، ومنهم الشهيد (فرج الله الحلو) الذي اكره على ادانة نفسه ، ومن ثم الشهيد (محمد حسين ابو العيس) الذي واجه الموت برجولة وشجاعة خارقة ، بعد إنقلاب شباط المشؤوم ، حيث راح يتحدث بأسى عميق عن مصيره المأساوي الذي وصفه بـ«الكارثة او الفاجعة» ـ حسب ما نقله لي بعض من كانوا معه في السجن . فقد ذكروا أنه كان يبدو مستهيناً بالموت ، ولكنه كان يكرر القول : بأنه يأسى لموته وهو «مدان بالتكتل والإنحراف اليميني» من قبل قادة الحزب!

ووفق هذا الايقاع المأساوي ، تحدث المرحوم (زكي خيري) ، في نقده الذاتي عام ١٩٦٢ ، بلهجة لاذعة من الادانة لنفسه ، وحتى الافتراء على نفسه . فقد أدان سلوكه حتى وهو في السجن ، حيث قال عن نفسه :

«ان طبعي كان يتميز بالاستعلاء الثقافي البتي ـ بورجوازي ، الذي انبثق من شوائبي كمثقف بورجوازي صغير... كما ترعرعت في ذاتي مختلف العادات والتسلكات الغريبة عن الذهنية البروليتارية» .

وأضاف :

«لم تستطع سنوات السجن ان تصهرني... كجندي من جنود الحزب والحركة الأممية... أو تساعد على تطهير ما كان كامناً في ذاتي من تلك الشوائب... ومن الطموح غير المشروع...» ومن منطلق التضرع الى من ظلموه ، تحدث ـ وهو الأكثر خبرة وغنى في معارفه وثقافته ـ عن «قصور خبرته وثقافته الماركسية ـ اللينينة... بالقياس الى رفاق أقدر مني»! واستطرد في هذا المنحى قائلاً :

«أما العامل الثاني الذي ساقني الى سلوك سبل المعارضة الانتهازية... فكان النقص في تصلّبي الفكري والسياسي... فضلاً عن ضيق الأفق القومي ، والجمود العقائدي .» .

«كما ان طموحي غير المشروع قد أعماني أحياناً ، الى حد انني تجاهلت المقاييس الأممية المجربة... وكذلك استخفافي وعجرفتي... ثم دفاعي عن التسيّب اللبرالي... وافتقاري الى الجرأة الشيوعية مع النقد الذاتي العميق والشامل .» .

ثم تحدث عن محاولة فرض «الخط المارتوفي الصارخ... بدلاً من القواعد اللينينية والضبط البروليتاري» . وبعد أن يحمل نفسه «كل المسؤولية والمشاركة في المعارضة» يقول :

«أشجب بكل قواي دوري الخاص ودور المعارضة ككل في هذا التكتل المعادي للحزب وللأممية البروليتارية... والحركة الشيوعية العالمية»...

«... كما أشجب بكل قواي سلوكي الخاص الذي اتسم بالوصولية ، والسلوك اللامبدأي الغريب عن الأخلاق الشيوعية ، والذهنية البروليتارية» .

وبعد أن يعد بتقديم نقد ذاتي معمق ، وكشف جوانب أخرى من نشاط كتلة المعارضة الانتهازية يقول :

«أعاهد الحزب... بأن أناضل بحزم لاجتثاث كل ما هو غريب في ذهنيتي ، وسلوكي الشخصي ، فأنصهر ، كجندي بسيط ، في صفوف حزبنا ، ولأحافظ على شرف عضو الحزب ، الذي هو أعلى شرف في العالم»!

فهل كانت هذه هي الحقيقة!

وهل كان (زكي خيري) حقاً كما وصف نفسه أو كما أدان نفسه؟!

(٩٠) ظل مسؤول الأمن في الوحدة العسكرية ، أو المصنع ، أو المنظمة الحزبية ، أو اتحاد الكتاب... الخ يملك الصلاحية الأكبر . وكذلك المدير والمسؤول الإداري الذي يتحكم بالوظيفة ، والأجر ، والسمعة ، والحماية... والذي لايستطيع أحد ان يجرؤ على مواجهته .

ومن المفارقات والغرائب ان احد رؤساء شرطة الأمن في عهد ستالين (أباكوموف) كان يعتدي على اعراض زوجات زملائه ، ويمارس الفساد ، ويرغم البنات على الرقص عاريات... وقد بنى عدة فيلات جراء اسرافه في الرشوة والسرقة... أما سلفه (سيانكو) الذي اشغل هذا الموقع بين ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ، فقد اشتهر بقتل المتهمين ، وأسرف في الأعتقال الى حد لم يتورع عن اعتقال زوجته أيضاً .

(٩١) أي القفزة نحو «الشيوعية» وتجاوز مراحل الإنتقال الى الإشتراكية ـ رغم تخلف الإقتصاد وسائر قطاعات الأنتاج في الصين ، وهذا ماشاهدت بعض معالمه في الريف والمدينة ، أثناء زيارة لي مع الصديق الطبيب الذكر (عزيز شريف) وفريق من الأخوان العرب الى الصين عام ١٩٥٧ ـ رغم انتقاء مضيفينا مواقع ونماذج «متقدمة» من المرافق الصناعية ، ومن المزارع المتخلفة والأكواخ الرثة . وقد نظمت لنا زيارة لعائلة فلاحية حزبية في ضواحي (بكين) بدت لنا مرهقة بالعوز والمرارة والعناء . ولما سألنا رب العائلة والمسؤول الحزبي في القرية عن سبب انتشار تلك الرائحة النتنة في اجواء تلك القرية وأكواخها ، قال انها ناشئة عن استخدام الغائط وروث البقر والماشية سماداً في الزراعة . أما مرافقنا المترجم فأضاف قائلاً : ان ذلك هو جزء من التعليمات وأوامر القسم الخاص في الزراعة التابع للجنة المركزية .

(٩٢) كان معنا أثناء زيارتنا للصين رئيس إتحاد الكتاب السوفيت ، الذي سألته عن رأيه في ذلك الشعار الجذاب فأجاب باعتداد : «بأننا في الإتحاد السوفيتي لدينا زهرة واحدة حمراء»! وكان هذا وغيره موضع مناقشة وحوار بيني وبينه لدى انتهاء زيارتنا لبكين ، والتقائنا مرة ثانية في موسكو عام ١٩٥٧ .

(٩٣) لم يقتصر ذلك على العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ، بل شمل دول الغرب كلها تقريباً وأمتد الى سائر الدول الأشتراكية وخاصة (كوبا) . فقد اقيمت ، بمبادرة ودعم الولايات المتحدة منظمة الـ(كوكوم) التي ضمت مختلف الدول الغربية ، وطبقت لأمد طويل ، منظومة صارمة من التقييدات التجارية على الإتحاد السوفيتي خاصة ، حيث تم توسيع واضافة قائمة واسعة من السلع غير المسموح ببيعها للإتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية ، وخاصة الأجهزة الألكترونية وكل مبتكرات الثورة العلمية والتكنولوجية . وقد استكملت هذه القيود بمنظومات من الأحكام القانونية الملزمة والخاصة بعدم تطوير ، بل حظر التعامل التجاري مع الإتحاد السوفيتي خاصة . ومن بين هذه الضغوط أيضاً التهديدات المعلنة والمتواصلة من جانب (مجلس الأمن القومي الأمريكي) بالهجوم النووي على الإتحاد السوفيتي ، والسعي الدائب للتفوق العسكري ، من خلال ابتكار منظومات جديدة من الأسلحة المتطورة ، وصواريخ الفضاء ،

و«حرب النجوم» ـ ومن قبلها اقامة (حلف الناتو) وتقسيم المانيا ، والستار الحديدي... فضلاً عن تصوير الإتحاد السوفيتي بصورة (العدوّ) الدائم!

(٩٤) كان (يلتسين) قد اعلن لدى توليه السلطة في نوفمبر عام ١٩٩١ عن حل الحزب الشيوعي ، بل وتحدث عن اهمية وضرورة المشاركة في (حلف الناتو)!

(٩٥) نشر (غورباشوف) مؤخراً (أي في أذار ١٩٩٥) مقالة ادان فيها انقلاب آب ١٩٩١ الذي أدى ـ كما يقول : «الى انهيار الإتحاد السوفيتي ، وانهاء كل علاقة له بالإشتراكية ، والشيوعية ، والبيروسترويكا»... رغم ان القائمين بهذا الإنقلاب «قد رفعوا شعار الاصلاحات الديمقراطية ، ولكن هذا الشعار قد آل الى حل الحزب» .

كما ادان قصف البرلمان من قبل (يلتسين) الذي قال فيه «إنه هو البطل الذي نظف البلاد من الشيوعية... وهذا ما جعل الغرب يغض الطرف عنه» .

وقال أيضاً : «إن انهيار الإتحاد السوفيتي لم يسفر الا عن البؤس ، وبالتالي الإخفاق المفجع للإصلاحات الإقتصادية» .

ودعا ايضاً الى «انتخابات حرة لحكومة تلتزم بالقانون ، وتستطيع ابعاد روسيا عن ظلام الفوضى والقمع» .

وكان من قبل ، قد وصف (يلتسين) بـ«العجرفة ، والغرور ، والديماغوغية ، والغطرسة الشخصية . والنزعة الإستعراضية...» .

(٩٦) يقول : إنه صرح بذلك لمن التقاهم من ساسة الغرب وبضمنهم (كيسنجر وفانس) وقال لهم : «ان من يأمل في الغرب بأننا سنتخلى عن الاشتراكية ، فبانتظاره خيبة أمل»!؟

(٩٧) كان يرى في هذه العملية «اداة لتحويل المجتمع تحويلاً شاملاً... ورد الاعتبار الى الإشتراكية ، ومبادئها السامية ، ومثلها الأخلاقية والإنسانية الرفيعة» .

وبعد أن يدين الكتمان ، والتحفظ ، والتذرع بعدم نبش الماضي يقول : «ان من الضروري معرفة الأخفاقات والمصاعب والأخطاء ، والإنتصارات والمنجزات ، والمرارات والخيبات... فقد تحققت في الإتحاد السوفيتي منجزات ومعجزات ومآثر... لكن كل شيء كان يمكن ان يكون أفضل واعظم ، واكثر بهاء وكمالاً .

«... فالمشكلة لاتكمن في الأشتراكية ، بل في تطبيق الإشتراكية» .

وكان يعزز ويبرر مقولاته هذه بمقولة لـ(لينين) كان يرددها (لينين) وهي : «ان المهلك هو الخوف من الحقيقة» .

(٩٨) تجدر الإشارة هنا الى بعض التعارضات في توجهات هذه العملية التي اتسمت برؤى وتحليلات صائبة ، وربما بمحاولات جادة لمعالجة هذا الوضع المفعم بالأزمات العصيبة والأختلالات الخطيرة والتي آلت الى تفجيره ونسفه . ومن ذلك مثلاً ما يتحدث به (غورباشوف) عن : «اندماج وتكامل الأمم المكونة للإتحاد السوفيتي ، وتفاعل وتقارب الثقافات القومية... ودور اللغة الروسية «اللغة الأم» ـ كما في الولايات المتحدة حيث اللغة الأنجليزية هي لغة سائر الأقوام والشعوب ـ وكذلك تأكيده على «تشبع هذه الشعوب بالروح الأممية ، واعتزازها بالأنتماء الى دولة هائلة عظمى تشغل موقعاً هاماً في تقدم البشرية ، والى بلد هو مثال تأريخي فريد في تأريخ البشرية والحضارة البشرية»!؟

(٩٩) يجدر بنا هنا ، أن نستعيد مقولات (لينين) حول هذه الصعوبات والمشقات التي واجهت السلطة الإشتراكية الجديدة بعد أربع سنوات من قيام ثورة أكتوبر . فقد تحدث مثلاً عن «الفقر ، والجوع ، والدمار»... وعن الإقتصاد العالمي والسياسة العالمية ، التي جعلت النهج الإقتصادي لما بعد الثورة «أطول كثيراً...

واصعب كثيراً» ــ على حد قوله . كما تطرق الى (الشيوعية الحربية من ١٨ تموز ١٩١٨ ــ ٨ تموز ١٩٢٠) معتبراً أن الإجراءات الإقتصادية التي اعتمدت قد «فرضتها الحرب» . ولكنها ــ على حد قوله ــ «كانت خطيئة... حيث قررنا الانتقال الى الإنتاج والتوزيع الشيوعيين... رغم ان ثورة اكتوبر لا تتعدى (من الناحية الإقتصادية والعلاقات الإقتصادية) «كونها انتصاراً للثورة البورجوازية ــ الديمقراطية ، وسلطة سياسية للبروليتاريا» .

وفي اعتقادي ، أن رؤية (لينين) هذه ، كانت وراء السياسة الإقتصادية الجديدة (النيب) التي اعتمدت بعد التخلي عن (الشيوعية الحربية) .

وكان ــ كما عُرف عنه يدعو الى «الإستفادة والإقتباس من العلم والمعرفة التي كرستها الرأسمالية طوال قرون... والى ادخال طرقها في الإنتاج ، وارسال الدارسين الى بريطانيا والمانيا لأغراض التخصص ، فضلاً عن استثمار خبرة ومعرفة الإختصاصيين في ادارة الدولة القيصرية ــ وخاصة في فروع الإقتصاد ، والميدان العسكري ، مشيراً في هذا السياق الى تلك المنجزات الباهرة للرأسمالية التي تجاوزت ذلك التوصيف المذهل لماركس وانجلز في (البيان الشيوعي)! حيث اعتبرا ــ كما ورد في البيان : «ان رخص منتجات الرأسمالية ، كان بمثابة مدفعية ضخمة ، تقتحم وتخرق كل ما هنالك من اسوار صينية ، وتنحني امامها رؤوس أشد البرابرة عتواً»...

وعلى نفس الايقاع والنبرة اشادا بمنجزات الرأسمالية في ميادين «الكيمياء ، والملاحة ، والسكك الحديدية» وبـ«... الترع والأنهار التي أصلحت وراحت البواخر تمخر عبابها»! وكذلك «تلك الشعوب التي كأنما قذفتها من باطن الأرض قوة سحرية»! ثم «هذا المجتمع البورجوازي الحديث الذي خلق وسائل الأنتاج والتبادل العظيمة الهائلة... والذي اصبح يشبه الساحر الذي لا يدري كيف يقمع ويخضع هذه القوى الجهنمية التي اطلقها من عقالها بتعاويذه السحرية»!؟

(١٠٠) يلاحظ هنا مثلاً ، أن الولايات المتحدة كانت متخوفة من عواقب هذه العملية (البيروسترويكا) لدى البدء بها . فقد اعتبرت صحيفة (Foreign Affairs) في احد اعدادها الصادرة عام ١٩٨٦ : «ان هناك خطراً سوفيتياً جديداً ستواجهه الولايات المتحدة»! كما اعلن (مدير وكالة الإعلام الأمريكية) : «إن اشاعة العلانية في الإتحاد السوفيتي يعتبر خطراً على أمن الولايات المتحدة»!

(١٠١) سبقت هذه المبادرات مبادرات أخرى تمت منذ عام ١٩٨٥ ــ حيث اعلن الإتحاد السوفيتي وقف التفجيرات النووية من جانب واحد ، وكذلك وقف التجارب على الأسلحة النووية بصورة كاملة ، وعلى تجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية ــ مع تقديم برنامج لتخفيض الترسانة النووية لكلا الطرفين ، ومطالبة الولايات المتحدة بوقف سباق التسلح في الفضاء ، ثم على الأرض ، وتخفيض مستواه ، وكذلك بحظر التجارب النووية تحت الأرض ، وعدم السماح او التفكير بالحرب وبالتفوق العسكري .

(١٠٢) من بين أهم المشروعات والمبادرات التي قام بها الإتحاد السوفيتي بهذا الصدد ، هو المشروع الذي قدمه وزير الخارجية (شيفرنادزه) الى الأمم المتحدة حول «نزع السلاح والتنمية» ، وهو ما حظي بتأييد واسع النطاق ، وخاصة من جانب البلدان النامية . وقد تضمن هذا الإقتراح ايضاً مقترحات عديدة حول السلام ومن بينها : تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام . وكان الإتحاد السوفيتي الذي اعاد تطبيع علاقاته مع الصين ، قد ابرم معها اتفاقاً حول عدم البدء بأستخدام السلاح النووي .

(١٠٣) الى جانب ما أسلفنا ذكره من تداعيات اقتصادية ، وكوارث اجتماعية بدأت تعانيها شعوب الإتحاد

السوفيتي السابق ، ولدى اعداد هذا البحث للطباعة ، توالت معلومات ووقائع اضافية ومأساوية متفاقمة ومشتدة ، من بينها :

ــ إرتفاع نسبة الوفيات ، وخاصة بين الأطفال والشباب ، بسبب تدهور مستوى العيش ، وانتشار الأمراض والمخدرات ، واصابات العمل ، والتسمم ، وتدني الأجور ، وانخفاض انتاج المواد الغذائية ، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الاستهلاكية ، والنقص في الأدوية ، والغاز ، والتدفئة...

ــ تناقص عدد المواليد بالنسبة الى عدد الموتى من الأطفال ، بسبب انخفاض نسبة الزيجات ، وتردي الوضع المعيشي ، وتصاعد البطالة بنسبة (٣٠٪) بين الرجال ، و(٧٠٪) بين النساء ، وهبوط الانتاج بنسبة (٤٠٪ ــ ٥٠٪) ، وتزايد حالات الانتحار التي وصلت الى ما يقرب من (٤٦) ألف حالة عام ١٩٩٢ ، فضلاً عن تزايد حوادث القتل ، وحوادث الطيران والقطارات...

ــ تعاظم معاناة المتقاعدين الذين يبلغ عددهم نحو (٢٢) مليون شخص والذين يتقاضون نحو (٥٢٪) من كلفة الحد الأدنى للعيش ، واحتمال موت (٤٦٪) من الشباب قبل وصولهم سن التقاعد .

ــ تصاعد عدد الجرائم بنسبة (١٠٠٪) خلال السنوات الأربع الماضية حيث بلغ عدد الجرائم في الشهر الواحد (٣٢٠) ألف جريمة ، فضلاً عن (٢٩) ألف حادثة قتل متعمد خلال السنة الماضية ، تمّت غالبيتها على أيدي (٢٠٠) ألف عصابة من المافيا التي تسيطر على (٥٠) ألف مؤسسة اقتصادية بينها (٤٠٠) مصرف . وكان من بين هؤلاء القتلى (١٦٢) موظفاً في وزارة الداخلية ، و(١٩) من رجال المصارف . كما تتحكم هذه العصابات بنحو (١٥٠) ترليون روبل من الأموال ، وتتعامل بتجارة الأسلحة والمخدرات .

ــ تصاعد التضخم النقدي بنسبة (٩٠٠٪) عام ١٩٩٣ ، وبنسبة أعلى في السنوات اللاحقة حيث يتوقع ان يصل سعر الدولار الى (٤٢٠٠) روبل ، فضلاً عن تزايد نسبة العملات الأجنبية المهربة بمقادير بلغت (١٢) مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وكذلك تهريب كميات كبيرة من الذهب والكنوز الثقافية .

وجراء هذا الوضع المأساوي :

ــ تضاعفت نسبة الهجرة الى الخارج ، حيث تقدم نحو (٢٠) مليون مواطن بطلب جوازات سفر الى الخارج ، وخاصة العلماء والفنانون والمتخصصون ، كما تعاظم التعويل على مساعدات دول الغرب ، وتفاقم فعل السوق السوداء ، واتساع ظاهرة الفساد ، والرشوة ، والتسول ، والتشرد ، والبغاء ، وتغير هيكل المجتمع بشكل حاد ، حيث أصبح نحو (٣٥٪) من السكان تحت خط الفقر ، ونحو (٣ ــ ٥٪) من الأثرياء إثراءً فاحشاً .

(١٠٤) لا يزال التطلع الى هذا التضامن موجوداً ، ولكن إنهيار النظام الاشتراكي العالمي قد أدى الى غياب أو اضعاف دور سائر المراكز والمؤسسات العالمية التي كانت تتكفل بادامة وتعزيز وتطوير هذا التضامن ، وخاصة من خلال الاتحادات العالمية لنقابات العمال ، والشبيبة ، والطلبة ، والنساء ، ثم مجلس السلم العالمي ، ومنظمة التضامن الآسيوي ــ الأفريقي ، ومن قبل اتحاد الحقوقيين الديمقراطيين العالمي ، واتحادات المعلمين والصحافيين ، الى جانب انهاء دور ذلك المركز العالمي في براغ ــ أي إغلاق مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) ، التي كانت تضم ممثلين عن سائر الاحزاب الشيوعية في العالم ، وكانت أشبه بالبديل عن (الكومنفورم) .

(١٠٥) شهدت الفترة بين ١٩٨٩ ــ ١٩٩٢ ، (٨٢) نزاعاً في العالم ، وقع (٧٩) منها خارج المنظومة الرأسمالية العالمية ، أي في بلدان الأطراف وشبه الأطراف ، وهو ما لا يزال قائماً في بعض أجزاء الاتحاد السوفيتي السابق ، (مثل جورجيا ، وطاجكستان ، والشيشان ، وأرمينيا ، واذربيجان...) ، وفي يوغوسلافيا السابقة ، وفي

افغانستان ، والصومال ، والكونغو ، وفي بلدان أخرى في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، فضلاً عن الحرب العراقية ـ الايرانية ، وغزو الكويت ، والاقتتال في اليمن ، وأثيوبيا ، والصومال ، ولايبريا ، والسودان ، ومن قبله في لبنان ، ونيكاراغوا ، والسلفادور ، وهايتي ، وموزمبيق . أما في (رواندا) فقد أسفرت الحرب الأهلية عن موت نحو (مليون) إنسان ، ورحيل نحو (١,٥) مليون عن مواطنهم وبقائهم مشردين حتى اليوم . هذا ، الى جانب الحرب الأهلية في (أنغولا) التي بدأت منذ عشرين عاماً ، وأدت الى هلاك مئات الألوف من المواطنين وتشرد الملايين منهم... وأخيراً الغزو العسكري التركي لكردستان العراق!

(١٠٦) لدى مراجعة بيانات وقرارات المؤتمرات الدولية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٠ وحتى اليوم ، يلاحظ المرء منظومة تفصيلية ومتكاملة من التطلعات والأمنيات الانسانية العادلة ، التي لم تجد لها في الواقع مجالاً أو سبيلاً الى التطبيق والتحقيق . ومنها مثلاً الحديث في مواثيق هذه المؤتمرات عن : إقامة نظام اجتماعي عالمي أكثر عدالة وإنسانية ، نبذ العنف والاضطهاد ، تأمين الحقوق والسلام والديمقراطية ، احترام حقوق الانسان ، وحقوق الأقليات ، تداول السلطة سلمياً ، احترام استقلالية الدول ، تحرير البشرية من الفقر ، مكافحة البطالة ، جعل الناس محور التنمية ، تحقيق التنمية من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الدولي ، تقليص الدين الخارجي ، العدالة في توزيع الدخل ، الاهتمام بمستقبل الأجيال اللاحقة ، معالجة ظاهرة الهجرة ، مساعدة اللاجئين ، حل الصراعات بالطرق السلمية ، المساواة بين المرأة والرجل ، العناية بالنساء والأطفال ، مواجهة العنصرية والعنف ، دعم التقدم والأمن للشعوب ، الاهتمام بمصائر أسرى الحرب والمفقودين والمشردين ، تحسين حياة المسنين ، معالجة مشاكل البيئة ، تحقيق التنمية الاجتماعية فضلاً عن التنمية الاقتصادية ، إدانة التهديد والعنف (بسبب العنصرية أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي) ، الاهتمام بالأسرة التي هي الوحدة الأساسية للمجتمع ، حماية حقوق الانسان على النطاق العالمي ، حق اللجوء من الاضطهاد ، حمل الدول على الالتزام بالصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين (كما نصت اتفاقية ١٩٥١ أو بروتوكول ١٩٦٧) ، دعم التقدم والأمن للشعوب ، تأكيد وتطبيق الاعلان العالمي لحقوق جميع الشعوب الخاضعة للاستعمار او الاحتلال بحق تقرير المصير ، وأخيراً ، مكافحة الجريمة .

(١٠٧) استخدم هذا التعبير أو هذه الأرقام لأغراض الايقاع والوزن اللغوي فقط ، فدول الجنوب التي دخلت الحوار مع الدول السبع الكبرى عام ١٩٨١ ، كانت (١٢٢) دولة وليس (٧٧) دولة . أما الدول الصناعية السبع الكبرى فمعروفة وهي : الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وايطاليا ، واليابان ، وكندا .

(١٠٨) أثناء مشاركتي ، في أواسط السبعينات ، في الوفد العراقي الرسمي الى (مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز) ، عارضت بعض المشاريع والمقترحات الساذجة حول ضرورة إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة «على غرار الأوبك» ، بل وإقامة مؤسسات مالية ومصرفية موحدة...الخ .

وقد دوّنت هذه الاعتراضات في كراسة تمّت دراستها في وزارة الخارجية ببغداد ، برئاسة وزير الخارجية آنذاك (سعدون حمادي) وبمشاركة نحو أربعين من كبار موظفي الوزارة والسفراء . وكانت النتيجة ، إقرار هذا المشروع ، وتوزيعه على الوزارات في بغداد والسفارات العراقية في الخارج .

وقد استندت في هذه الدراسة الى واقع الترابطات الاقتصادية والمالية ذات الطابع الهيكلي والتبعي بين دول حركة عدم الانحياز وبين الدول الرأسمالية ، وعلى هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي .

خاتمة

كان هذا هو ماوقع وتواصل عبر ثمان مؤتمرات عالمية منذ عام ١٩٩٠ وهي : مؤتمر عالمي (حول الأطفال عام ١٩٩٠) ، وحول (البيئة والتنمية عام ١٩٩٠ ايضاً) ، وحول (تنمية الدول النامية عام ١٩٩٢) ، وحول (حقوق الأنسان عام ١٩٩٤) ، وحول (السكان والتنمية عام ١٩٩٢ والذي عقد في القاهرة) ، وحول (المرأة وحقوق المرأة في عام ١٩٩٥) ، واخيراً (قمة كوبنهاغن في ١٩٩٥/٣/٦) حول التنمية الإجتماعية) ، ومن بعده (مؤتمر القاهرة حول منع الجريمة في نيسان ـ أيار ١٩٩٥) .

يضاف الى ذلك ، قرار سبق ان اقرته الأمم المتحدة ، وبموافقة الدول السبع الكبرى ، بضرورة تخصيص (٧ ـ ١٠٪) من الناتج الأجمالي للدول الغنية ، لمساعدة البلدان المتخلفة على تطوير اقتصادها وايفاء دينها الخارجي . ورغم بعض المساعدات التي قدمتها بعض الدول الأوربية واليابان في هذا الشأن ، وتقليص واطفاء بعض الديون ، الا أن الدول السبع الكبرى لم توافق على انشاء (صندوق دولي) للتنمية ، كما لم تف في الواقع ، بالتزام هذه النسبة من المساعدة التي تضمنها قرار الأمم المتحدة .

وكانت النتيجة هي ـ كما بينا ـ استمرار وتفاقم هيمنة الدول الرأسمالية على بلدان الأطراف وشبه الأطراف ، وتعاظم الفجوة ، في الموارد بين الشمال المفرط بالثراء ، وبين الجنوب المفرط بالفقر ـ مما ادى الى اتساع وتفاقم ظاهرات مريعة من المجاعة ، والمرض ، والهجرة ، والتشرد ، والتفكك الأجتماعي والأسري ، وتفشي الرشوة ، والفساد ، وتجارة المخدرات ، وبروز وتكاثر عصابات السرقة والإجرام... الخ .

ولتوثيق هذه الأعراض ، نورد ما يلي بعض الحقائق :

فرغم كل تلك القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأنف ذكرها ، والتي ركزت على التصدي للفقر ، والمرض ، والبطالة ، والجريمة . . الخ ، فقد اكدت المصادر الدولية ، ومن بينها (معهد ابحاث التنمية التابع للأمم المتحدة) على :

ـ أن خمس سكان العالم (أي نحو ٨٠٠ مليون انسان) يعانون من سوء التغذية ، ويتركز معظمهم في القارة الأفريقية وآسيا . وان نحو (ثلث) سكان العالم العربي هم في عداد الفقراء ايضاً .

ـ ولكن التقديرات تشير الى أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيكون الأفقر في العالم ، هم سكان جنوب آسيا بنسبة (٥٢٪) ، وافريقيا نحو (٥٠٪) ، وامريكا اللاتينية نحو (٢٥٪) . اما بالنسبة للعالم العربي فستكون (٣٠٪) .

ـ وبالتالي ، فإن هناك نحو (مليار) انسان يعانون من الجوع ، و (مليار) آخر يعانون من الأمية ، و (٣,١) مليار يفتقرون الى المياه الصالحة للشرب والخدمات الطبية . ومن بين هؤلاء (٣٠٠) مليون طفل محرومين من الدراسة الإبتدائية ، و(١٨٠) مليون طفل يعانون من سوء التغذية . اما نسبة الأمية بين نساء الجنوب فهي نحو (٣١٪) ونسبة العاملات لاتزيد عن (٣٢٪) .

ـ وهكذا ، فإن (خمس) سكان العالم من الأغنياء يستحوذون على (٨٢,٧٪) من الدخل العالمي ، و(٨١,٢٪) من التجارة العالمية .

وبالطبع ، ستتفاقم هذه الأعراض في المستقبل ، عندما سيزداد عدد السكان في العالم (وخاصة في الجنوب) ، حيث يقدر ان يصل الى (٢,٧) مليار عام ٢٠١٠ .

ـ اما نسبة البطالة على النطاق العالمي فتبلغ نحو (٣٠٪) من قوة العمل ـ بينهم نحو (٧٠٠) مليون عاطل في الجنوب ، و(٧٥) مليون مهاجر ومتشرد بحثاً عن العمل وفرص العيش ، الى جانب نحو (٨٠٠) مليون ممن يمارسون عملاً متقطعاً او غير انتاجي .

ـ كما تضاعف حجم الدين الخارجي ووصل الى (١٤٠٠) مليار دولار ، وراح يستهلك ما يقرب من نصف الدخل القومي ـ جراء تراكم فوائد الدين والفوائد المركبة

ـ فضلاً عن تخفيض اسعار النفط والمواد الأولية المصدرة من الجنوب ، وتصدير التضخم السلعي ، وتوريدات السلاح من الشمال .

ـ أما نسبة التجارة في المخدرات ، فتدل عليها نسبة الأرباح التي تجنيها عصابات التهريب والتي بلغت نحو (٥٠٠) مليار دولار سنوياً . . وهكذا الأمر بالنسبة لعصابات (المافيا) ، وتصاعد نسبة الإجرام عشرات المرات ، وخاصة في روسيا ، رغم انه لايمكن التقليل من النسبة العالية للجرائم في الولايات المتحدة ايضاً . وهذا ماكان دافعاً لعقد المؤتمر العالمي التاسع من جانب الأمم المتحدة لـ«منع الجريمة»!

ـ اما نسبة الوفيات بين الأطفال في بلدان الجنوب ، فهي عالية جداً ، بسبب سوء التغذية وتفشّي المرض ـ وخاصة في افريقيا . كما ان هناك نحو (٩٥) مليون طفل يضطرون الى ترك الدراسة ويتوجهون الى العمل الشاق جراء صعوبات العيش .

وبالتالي :

ـ فهناك فقير معدم (واحد) من كل (خمسة) اشخاص في العالم ، لا يزيد دخله عن (دولار واحد) في اليوم . كما أن (٧٠٪) من نساء العالم يعانين الفقر وخاصة في الجنوب . ويشمل العوز والحرمان ـ الى جانب الغذاء والكساء ـ السكن خاصة ، والخدمات التعليمية والصحية . وتشير بعض الاحصاءات الى أن نحو (٥٥٠) مليون انسان ينامون كل ليلة جائعين ـ وخاصة في بلدان الجنوب ـ حيث الفجوة بينهم وبين اثرياء الشمال ، قد قدرت عام ١٩٩١ بنسبة (٦١) مرة ـ رغم تزايد الثروة العالمية (٧) مرات خلال الخمسين سنة الماضية .

ـ ومما يؤكد هذه الحقيقة ، هي أن الناتج الإجمالي للدانمارك مثلاً (ونفوسها ٦ ملايين) يزيد بنسبة (٤) مرات عنه في بنغلاديش (التي يبلغ عدد نفوسها ١٥٠ مليون نسمة) . وان المملكة العربية السعودية ـ رغم ثرائها بالنفط ـ تأتي في المرتبة (٦١) بالقياس الى الدول الصناعية ، وخاصة السويد والدانمارك وفنلندة ، وذلك من حيث نسبة الناتج الأجمالي السنوي . كما تأتي الكويت في المرتبة (٢٦) ودخلها القومي اقل من اليونان التي تستورد منها النفط . ولمزيد من التوثيق نقول : ان الناتج الأجمالي للبلدان الرأسمالية في أوربا والولايات المتحدة واليابان هو نحو (١٥) ترليون دولار ـ أي

نحو (ثلثي) الناتج الإجمالي لسائر دول العالم . كما تستحوذ الدول الصناعية السبع الكبرى على (٨٥٪) من الدخل العالمي مقابل (١٥٪) بالنسبة لبلدان الجنوب المتخلفة ـ التي تكوّن (٧٠٪) من سكان العالم . هذا ، ويبلغ عدد الجياع في بلدان الجنوب والأطراف نحو (١٧٠) مليون انسان ، أي نحو (ربع) سكان الكرة الأرضية . كما تبلغ نسبة وفيات الأطفال عشرة امثالها في دول الشمال .

ولمزيد من التوثيق والتفصيل ايضاً ، نشير الى أن متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة هو (١٥ ـ ٢٠) الف دولار سنوياً ـ أي اكثر بـ(٢٠) مرة مما هو في الهند ومصر ، واكثر بـ(٣٠) مرة مما هو في افريقيا . كما ان متوسط الدخل الفردي في الدول الخمس الأغنى ، هو أكثر بـ(٣٠) مرة من دخل الفرد في الدول الفقيرة ، واكثر من (٦٠) مرة بالقياس الى دخل الفرد في الدول الأكثر فقراً . كما ان نصيب هذه الدول الخمس من التجارة والاستثمار والادخار ، يزيد بـ(٨٠) مرة عن نصيب الدول الأفقر .

وكدليل على تحكم دول الشمال بثروات الجنوب ، وعلى يسره وثرائه ، تقول بعض المصادر ، أن الشمال يستهلك (٧٠٪) من طاقة العالم ، و(٧٥٪) من معادنه ، و(٨٥٪) من اخشابه ؛ كما يستأثر سكانه بـ(٦٠٪) من غذائه . ومعلوم ، أنه الأغنى بالعلماء والتكنولوجيين والعقول (ومنها العقول والمواهب الهاربة من بلدانها في الجنوب) ـ فضلاً عن البنى الإقتصادية والمالية الجبارة ، ومنظومات الأتصال والتجارة ، والأسواق المالية ، والمصارف العملاقة ، والشركات الكبرى متعددة الجنسية ، والمؤسسات المالية الدولية ، والاتحادات الأقتصادية والتجارية ـ الإقليمية والقارية . فهناك ، مثلاً ، عدة آلاف من الشركات متعددة القوميات التي تسيطر على (٧٠٪) من الأنتاج الصناعي العالمي ، و(٤٠٪) من التجارة العالمية ، و (ثلث) الأصول الإنتاجية في العالم . كما تهيمن على غالبية القطاعات المالية والمصرفية ، وعلى مرافق الأتصال والنقل ، والتكنولوجيا والمعلومات ، واجهزة التسويق ، وحركة رأس المال ، واسعار الصرف والفائدة ، وتوريدات السلاح . .

ومع تزايد عدد هذه الشركات ، وخاصة بعد انهيار الأتحاد السوفيتي والنظام الأشتراكي العالمي ، تزايدت الى حد كبير حجوم مبيعاتها بحيث بلغت نحو (٥,٥)

ترليون دولار سنوياً . كما تصاعدت نسبة أرباحها من الإستثمارات الى نحو (٧٠٪) من قيمة الأصول .

ومن بين هذه الشركات الكبرى والفعالة حوالي (٦٠٠) شركة في خمس بلدان صناعية متقدمة ، وخاصة في الولايات المتحدة واليابان ، بلغ حجم تعاقداتها واعمالها ، نحو (٥) ترليون دولار عام ١٩٩٢ .

وهكذا اشغلت هذه الشركات ، الى جانب شركات النفط الكبرى ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والمصارف الكبرى ، دوراً اساسياً وفعالاً ، في استكمال وتعميم الهيمنة الرأسمالية الشاملة على دول الأطراف وشبه الأطراف في العالم .

ـ فمن المعلوم ، ومنذ زمن طويل ، أن السيطرة على النفط مثلاً كانت حكراً على (٨) شركات عالمية اطلق عليها «الأخوات الثمان» . فهذه الشركات الثمان تهيمن على (٨٠٪) من النفط الخام ، و(٨٠٪) من صناعة التكرير ، و(٥٠٪) من اسطول الناقلات . كما تشرف على (٩٠٪) من الأحتياطي العالمي للنفط ، وعلى (٧١٪) من الإنتاج النفطي .

ـ كما أن من آليات هذه الهيمنة الفعالة ، المصارف العالمية الكبرى وعددها (٥٠) مصرفاً ، من بينها (١٥) مصرفاً عملاقاً (تصدرت اليابان ملكية واداء الثمانية الأولى والأغنى منها) . وقد بلغ حجم التعامل والتصرف بأموال هذه المصارف العالمية نحو (٥) ترليون دولار .

ـ ومن بين هذه المؤسسات العالمية الفعالة ، كما هو معروف ، (البنك الدولي) و(صندوق النقد الدولي) ، اللذان تسهم في رؤوس اموالهما بعض الدول العربية الثرية ، واللذان يقدمان القروض الميسرة والمساعدات للدول الفقيرة ، ولكن ضمن اشتراطات محددة ، وفي مقدمتها : الزام هذه البلدان بالتحول الى اقتصاد السوق والملكية الخاصة ، والى اللبرالية الإقتصادية والتجارية والمالية ، والتخلي عن القطاع العام ـ أي قطاع الدولة ـ أو قبوله شريكاً مع القطاع الخاص في بعض المشاريع التي تحتاج الى تمويل الدولة .

ـ وهكذا ، استطاعت الشركات المتعددة الجنسية ، والمؤسسات المالية الدولية ، أن تتحكم بما يقرب من (٩٠٪) من عملية الأستثمار في العالم . وقد ترتب على ذلك ، استبدال مفهوم (الهيمنة) بمفهوم (التدويل) للأقتصاد العالمي . كما استبدل مفهوم (التبعية) بمفهوم (التعامل والترابط) وفق الأشكال الجديدة من (تقسيم العمل الدولي)!

ـ والواقع ، ان ما نشهده في اطار هذا النظام العالمي الجديد ، هو فرض واستكمال مقومات ووظائف وآليات هيمنة رأسمالية شاملة ، امتدت الى سائر قطاعات الإنتاج ، والبنى التحتية ، والتجارة الدولية ، والنظم المالية والمصرفية ، وقطاع الخدمات ، وميادين الأستثمار . . مع السيطرة على التكنولوجيا وانظمة الأتصالات والمعلومات على نطاق العالم ، وحتى على اسعار العملات واسواق المال .

ـ ومن هنا ،لم يعد بمقدور أحد أن ينكر وجود السوق الدولية الواحدة ، او يتنكر لدورها وقوانينها وفعلها ، والتي افقدت البلدان الأخرى الكثير من سيطرتها على اقتصادها ، وارغمتها على الاندماج في بنية هذه السوق . كما فرضت تعديلات جوهرية على العديد من المناهج والأهداف والشعارات ، كالإستقلال الإقتصادي ، والإكتفاء الذاتي ، والتنمية المستقلة . . وغيرها . فقد فرضت الحاجة العملية والضرورة الموضوعية على البلدان المتخلفة ، مواقف ملزمة للإندماج في عملية التدويل للإقتصاد العالمي ، وذلك بحكم ترابطاتها الهيكلية بهذه السوق ، وخاصة من خلال التبادل التجاري ، والتمويل ، والقروض ، والتسويق ، وحاجات التنمية ، ومجمل حركة واداء الإقتصاد . هذا الى جانب حاجة معظم بلدان الجنوب الى تسوية مشكلة الديون ، والى استقدام رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار ، والخروج من ازمات الأختلال في موازين التجارة والمدفوعات ، وتقويم اسعار العملات ، والتطلع للخلاص من الفقر والمجاعة والإفلاس .

ان هذه الضرورة الملزمة أو هذا النمط من (التبعية) هي حصيلة اوضاع مختلة في هذه البلدان ،وفي مقدمتها : تدني عائد الإنتاج ومعدلات النمو ، وتخفيض اسعار

منتجاتها لقاء رفع اسعار السلع التي تستوردها ، وكذلك فشل خططها التنموية ، ومحاصرتها بأشكال من الحماية الجمركية ، وتصدير التضخم والسلاح ، واسقاط سعر العملات المحلية ، الى جانب العوز والمديونية ، وتحكم المراكز بحركة رأس المال ، ودور الشركات متعددة الجنسية ، وطغيان المصارف والمؤسسات المالية الدولية . . وغير ذلك من المشاكل .

ـ **إن معالجة هذه الأدواء والمشاكل العصية** ، يتطلب بالطبع حواراً واتفاقاً مع المراكز صاحبة القرار من اجل تصحيح هذه الأوضاع ، وخاصة ما يتعلق بتأمين موازنة عادلة في التبادل التجاري ، وتثبيت نظام النقد الدولي ، وتيسير نقل التكنولوجيا ، والغاء او تقليص الديون وخدمة الديون ، وتقديم المساعدات والقروض الميسرة ، ووقف استنزاف الموارد (جراء التسلح وتوريدات السلاح خاصة) ، الى جانب الإلتزام والوفاء بما قررته الأمم المتحدة من تخصيص نسبة معينة من الناتج الإجمالي للدول الرأسمالية المتقدمة ، لأيفاء ديون البلدان المتخلفة واعادة تقويم اقتصادها . وكذلك ما قررته الأمم المتحدة من ضرورة اقامة نظام اقتصادي عالمي عادل وجديد . وبدون ذلك كله ، فلا جدوى من المؤتمرات الدولية وقراراتها . بل بدون ذلك ، ستتعمق الأزمات ، لا في بنية واداء اقتصاديات بلدان الجنوب المتخلفة فحسب ، بل في بنية واداء الإقتصاد العالمي بأسره .

* * *

لنأخذ ، على سبيل المثال ، آخر هذه المؤتمرات ، وهو (مؤتمر كوبنهاغن) الذي عقد في اواسط آذار ١٩٩٥ ، لمواصلة وتطوير دورات (الأرغواي) التي تواصل عقدها حتى عام ١٩٩٣ ، ومن بعدها (دورة مراكش ، عام ١٩٩٤) . وكانت هذه هي الدورة الثامنة لمنظمة الـ(غات) التي تأسست في عام ١٩٤٧ . وكان الهدف من (مؤتمر كوبنهاغن) الغاء المزيد من الأنظمة والقوانين المقيدة للنشاط الأقتصادي ، وتكوين (المنظمة العالمية للتجارة) التي سبق وان تقرر تكوينها بدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ولكن الدورات السبع التي عقدت سابقاً ، قد تركزت على المنتجات الصناعية ، والكيمياوية ، والنفط ، والنسيج ، وبعض المنتجات الزراعية . كما ركزت

على انهاء سياسة الحماية ـ باسقاط الحواجز الجمركية ، والضرائب ، والرسوم ، والقيود الإدارية ، وتراخيص الأستيراد ، الى جانب قطاع الخدمات (وخاصة البنوك) ، وقضايا الإستثمار الأجنبي ، والملكية الخاصة . . الخ .

وقد شارك في (مؤتمر كوبنهاغن) (الذي سمي بمؤتمر القمة ١٨٥ بلداً) ، ـ وحضره الأمين العام للأمم المتحدة ، والعديد من رؤساء الدول ، الى جانب (١٢٤) من وزراء التجارة والخارجية ، وممثلي (الإتحاد الأوربي) ، و(البنك الدولي) ، و(صندوق النقد الدولي) ، و(الصندوق العربي) ، و(البنك الأفريقي) .

وكان من بين المشاركين دول عربية ، كان بعضها قد اختار صفة (المراقب) ، بينما رفضت سوريا ولبنان مثلاً المشاركة في هذا المؤتمر .

وكانت الأهداف المعلنة لهذا المؤتمر : تنشيط المبادلات التجارية ، ورفع الحواجز الجمركية والحمائية ، واقرار قواعد جديدة للتجارة الدولية ، وتكوين منطقة للتجارة الحرة ، والعمل على رفع دخل الأقتصاد العالمي ، وتطوير التنمية وفرص الأستثمار والعمل . . الخ ، وبالتالي تكوين (المنظمة العالمية للتجارة الدولية) لتحل محل المنظمة السابقة أي (الغات) ـ GAAT .

وبالنظر الى ان عنوان مؤتمر القمة هذا هو (التنمية الإجتماعية) -Social Development ـ فقد تضمن برنامج العمل : القضاء على الفقر ، وتوسيع العمالة المنتجة ، والحد من البطالة ، وتطوير مقومات التكامل الأجتماعي ، والتفاعل والتعاون على نطاق العالم . . وقد قيل عن هذه (التنمية الإجتماعية) انها لايمكن ان تنفصل عن البيئة الأقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، والروحية ، والأيديولوجية ، التي تجري هذه التنمية في اجوائها . ولذلك ، فينبغي تأمين مستلزماتها ومتطلباتها ، وخاصة السلام ، والإستقرار ، والأمن ، والحرية ، والمساواة ، والعدالة الإجتماعية... التي ينبغي ان تصبح قيماً ثابتة واساسية في كل المجتمعات . هذا الى جانب الأهداف التي تضمنها (اعلان قمة كوبنهاغن) ـ التي سبق ان اوردناها آنفاً بصورة تعداد مركز ، في الهامش (١٠٦) .

ووفق هذه الأهداف والتوجهات «الأنسانية العادلة» ، تضمن هذا الأعلان دعوة

لجميع الشعوب من جانب الموقعين عليه «للإنضمام الينا تحت لواء هذه القضية المشتركة»! الى جانب اعلانهم «الالتزام بمتابعة وتنفيذ ما اتفق عليه في هذا (الإعلان)!

ولكن ، بمقارنة اولية بين هذه الأهداف المعلنة ، وبين الصورة الحقيقية ـ التي سبق ان عرضناها آنفاً موثقة بالوقائع والأرقام ـ عن الفجوة الهائلة بين موارد الشمال والجنوب ، وعن تفاقم واتساع هذه الفجوة ، والاعراض المريعة لتخلف ومعاناة شعوب بلدان الاطراف وشبه الأطراف ، بالقياس الى المراكز ، وخاصة مايتعلق بمستوى العيش ، والمجاعة ، والأوبئة ، وانماط وآليات التحكم والإستغلال من جانب دول المركز . . الخ فسنرى أن الواقع الفعلي ، والسياسات المعتمدة أو (المفروضة) ، هي على النقيض من هذه التوجهات والأهداف . كما ان هذه العملية من الترابط المشتد والمتسع بين اقتصاديات العالم ومجتمعاته ودوله ، بل وثقافته واعلامه وسائر جوانب حياته ،لم يقترن ببرامج عملية او مواقف جادة ، لمساعدة شعوب الجنوب على تقويم اقتصادها ، أو اخراجها من مأزق الفقر والعوز والحرمان والمرض والموت . كما أن الحديث عن ضرورات السلام والأمن والأستقرار ، والحرية والديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والعدالة الإجتماعية ، هو في تعارض حاد مع مانشهده من حروب ونزاعات دموية في مختلف انحاء العالم ، فضلاً عن تزايد مظاهر العنف والإجرام ، واستمرار ظاهرات التعصب والتمييز العنصري في بلدان الشمال «المتقدمة والمتحضرة»!

ومما يلفت النظر ايضاً ، هو أن هذه «القمة» التي عقدت بمناسبة انتهاء الحرب الباردة ، أو بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة الأمم المتحدة ، قد شهدت غياب الرئيس الأمريكي ، أو بالأحرى رئيس القطب الدولي المتحكم حالياً بمصائر السياسة الدولية ، بل والقطب المتفوق في السياسة الإقتصادية العالمية .

ولذلك شهدت هذه القمة ، مخاوف ، واعتراضات ، وتساؤلات من جانب العديد من الدول ـ ومن بينها بعض الدول العربية والأفريقية وغيرها من دول الجنوب ـ التي اشغلت نحو (ثلثي) عدد اعضاء هذا اللقاء . ورغم موافقة وانضمام هذه الدول الى هذه (المنظمة) ـ وانضمام الصين ورسيا اليها ايضاً ، فقد تحفظ عدد منها على بعض

التوجهات الخاصة برفع اسعار السلع الغذائية المستوردة ، واحتمال خفض سعر النفط . كما طالبوا بالتعويض عما سيلحقهم من خسائر ، وبأطفاء او تقليص ديونهم الخارجية... الخ .

وقد شهد هذا اللقاء ايضاً ، دعوات للدول الرأسمالية المتقدمة ، بتطبيق القرار الخاص الصادر عن الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة للبلدان المتخلفة لأيفاء ديونها ، وتقويم اقتصادياتها ، وجلب الأستثمارات الى بلدانها ، بدلاً من تقديم القروض التي اصبحت عبئاً على هذه البلدان . كما شهد هذا اللقاء أيضاً دعوة مستمدة من واقع التعامل الإستغلالي ونزعات الهيمنة الإقتصادية لدول الشمال ، وآليات التحكم باقتصاديات وموارد الجنوب ـ حيث دعت بعض الدول المشاركة الى العودة الى قرار الأمم المتحدة بشأن اقامة (نظام اقتصادي عالمي جديد) بدلاً من هذه (المنظمة العالمية للتجارة) ، التي ستبقي على كل وسائل وآليات التحكم بالإقتصاد العالمي ، بأيدي الأقطاب ، وخاصة الدول الرأسمالية السبع الكبرى .

وقد تم الإستناد في هذه الدعوة ايضاً ، الى حقيقة قائمة ، وهي أن الدول الرأسمالية ، تتحكم ـ كما بينا ـ بنسبة (٨١,٢٪) من التجارة العالمية ، بينما لم تتجاوز هذه النسبة يوما ما (٢٠٪) بالنسبة لدول الجنوب ، فضلاً عن تحكم الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية بمجمل تعاملها التجاري .

كما اقترحت حلول عملية أخرى ، اثر هذا اللقاء ، آخذة بنظر الاعتبار حالة التدويل المتعاظم للإقتصاد العالمي ، حيث استبعدت بعض الدول امكانية تقويم وتطوير اقتصاديات بلدان الجنوب ، من خلال اعتماد قوانين السوق ، وآليات التعامل التجاري والمالي ، وتعميم المناطق الحرة للتجارة العالمية ، ودعت الى تحقيق التكافؤ والعدالة في التعامل الإقتصادي ، مع احترام الحقوق والحريات ، والتمايزات الإجتماعية والثقافية بين مختلف البلدان .

والواقع ، ان قرارات وتوجهات هذا المؤتمر (او لقاء قمة كوبنهاغن) ، لم ينه او يخفف من المنافسة بين المراكز الرأسمالية نفسها ، وهذا مانشهده حالياً بين الولايات المتحدة واليابان . كما لايمكن الجزم بأن ماتحقق او اعلن من مبادئ واهداف «عادلة»

سيكون لصالح شعوب بلدان الجنوب ، بشكل كليّ وفعال .

فالولايات المتحدة ، لاتزال هي المتحكمة في مجالات الإقتصاد والتجارة ، واسواق المال والاستثمار وغيرها ـ رغم كل اشكال التدويل والإعتماد المتبادل المتجسد في الشركات المتعددة الجنسية ، والإستثمارات المتبادلة ، وآليات الترابط ـ وخاصة البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والأسواق المالية . . وغيرها . كما لايزال مفهوم (السلام) الأمريكي هو السائد ، والذي يتجسد في مواقفها المعروفة من النزاعات والحروب الإقليمية والأهلية ، وفي اصرارها على الأحتفاظ بترسانتها النووية ، وفي مساعيها المثابرة ، سوية مع شركائها في أوروبا ، لأعادة هيكلة (حلف الناتو) بضم دول اوروبا الشرقية السابقة ، ودول البلطيق والبحر المتوسط اليه . . فضلاً عن مواصلة واستكمال هيمنتها العسكرية والسياسية والإقتصادية على منطقة الشرق الأوسط ، وبالتعاون مع اسرائيل .

وبالتالي ، فإن النظام العالمي الجديد ، الذي يعني السلام والإستقرار ، وانتهاء المجابهات والحروب ، وعدم استخدام القوة ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل . . مع اعتماد نمط جديد من العلاقات الدولية يقوم على مبادئ الشرعية ، والقانون ، والقيم الإنسانية ، فضلاً عن العدالة الإجتماعية وقضايا الإقتصاد ، والتجارة ، والبيئة ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والخيار السياسي والأجتماعي . . الخ ـ هي ما لايمكن القول بأنه سيكون موضع التزام جاد من جانب المراكز الرأسمالية في الشمال .

وهكذا فنحن في الواقع ، امام نظام عالمي جديد فرضته أشكال التدويل ، وآليات الأندماج والتفاعل للإقتصاد العالمي . وقد شمل ذلك ـ كما هو مشهود ـ سائر الميادين تقريباً ، وفي مقدمتها : تدويل الإنتاج ، ورأس المال ، والعمل ، والتكنولوجيا ، والتجارة ، والتسويق ، والسياسة الجمركية ، وقطاع الخدمات ، والأنظمة المالية والمصرفية ، والصناديق الدولية ، وانظمة الأتصالات والمعلومات . . الخ .

وكان هذا وغيره ، قد فرض ـ كما بينا سابقاً ـ بحكم الضرورة والإلتزام وفعل الواقع ، او بالأحرى ابرز بصورة متداخلة ومتفاعلة و(متناقضة أيضاً) مقومات نظام

عالمي جديد لم يستكمل بنيته بعد وبشكل كليّ ، ولكنه شمل بتجلياته وفعله ومؤثراته ، مختلف ميادين الحياة ، والعلاقات الدولية بشكل خاص .

وقد ارتبطت هذه العملية ـ كما اسلفنا ـ بثورة العلم والتكنولوجيا ، وبتدويل الإقتصاد العالمي ، وكذلك بعواقب الانهيار المريع والشامل للنظام الإشتراكي العالمي ، ومن قبل بمؤثرات ومفاهيم عملية التجديد واعادة البناء (البيروسترويكا) ، وفي مقدمتها درء الحرب النووية ، وتخفيض الأسلحة ، والتصدي للمخاطر التي تهدد الإنسان ، والبيئة ، والكون . . الخ .

ومن هنا ، برز الفعل المتعاظم للترابط (رغم التناقض) ، والأمن المتبادل (رغم الصراع) ، وتوازن المصالح (بدلاً من توازن القوى)... الخ ـ مما ادى الى فتح ميادين التعامل على جميع الميادين ، وبين جميع الدول والشعوب . وهذا ماتطلب انهاء المجابهة العسكرية ، والصراع السياسي ، والتعارض الأيديولوجي . . وبالتالي التوجه الى «التعايش والتعاون المتبادل»!

الا أن هذا التعايش والتعاون المتبادل ، قد آل أخيراً الى تكريس نمط من الإستعمار (المختلف في الجوهر والهيكلية والآلية عن النظام الأمبريالي السابق) ـ ولكنه نمط جديد محكوم بنزعة الإستغلال والتحكم والاستئثار ايضاً . وقد تطلب ذلك ـ كما رأينا اعتماد منظومة جديدة من العلاقات الدولية ، قائمة من حيث الجوهر والهدف على مفهوم جديد من التبعية الإقتصادية ، والهيمنة السياسية والعسكرية ـ وهو ماسبق أن عرضنا العديد من اعراضه وتجلياته الراهنة .

* * *

تلك هي بإيجاز مضامين وملامح وتوجهات هذا النظام العالمي الجديد ، الذي يتطلب الإحاطة الأشمل بتكويناته ، واهدافه ، ووظائفه ، وتطوراته الحالية والمستقبلية .

وتلك مهمة عسيرة وشاقة... ولا سيما ما يتعلق بمتابعة وتوثيق قضايا الإقتصاد ، وترابطاته وتعقيداته وتناقضاته ، على نطاق العالم ، وبالتالي قضايا السياسة والعلاقات الدولية .

فلئن كان (لينين) مثلاً قد قال في عهده ، وقبل ثمانية عقود من الزمان ؛ (وعندما كان الأقتصاد الرأسمالي في بدء تبلوره وتطوره) :

«لو أن سبعين ماركس كان موجوداً ، لما استطاع أن يلم بقضايا الاقتصاد العالمي وعلاقاته» .

فماذا نستطيع أن نقول الآن ، ونحن أمام بنية اقتصادية جبارة ، وعلاقات اقتصادية متداخلة ومتناقضة ، وبالغة التعقيد والفعالية؟ وهل أن سبعمائة ماركس ، او آلاف الماركسيين ، بقادرين اليوم على الالمام بهذه الهياكل الأقتصادية العالمية العملاقة ، او بهذا (النظام العالمي الجديد) بسائر مكوناته ، ومفاعيله ، واهدافه ، واغراضه؟

كلا! بالطبع!

ولذا ، فسنتوقف عن الإسترسال ، ونكتفي باستعادة ما أوردناه في مقدمة هذا البحث عن النظام العالمي الذي قلت فيه :

ـ ان النظام العالمي القديم ليس هو الفردوس المفقود!

ـ والنظام العالمي الجديد ليس هو الفردوس الموعود!

المحتويات

مـقـدمـة 5

مدخل عام 9

المحور الأول :

الملكية العامة لوسائل الإنتاج 39

المحور الثاني :

أسلوب الإنتاج والإدارة الإقتصادية 51

المحور الثالث :

السلطة السياسية (الحزب والدولة) 69

المحور الرابع :

الأممية والقومية 129

المحور الخامس :

الدين والثقافة 169

المحور السادس :

النظرة إلى العالم والعلاقات الخارجية 191

ملحق تكميلي 219

خـاتـمـة 393



مقوضات النظام الاشتراكي العالمي

وتوجهات النظام العالمي الجديد

كان هدفي من هذا الكتاب، هو كشف ما تراكم واستقرّ في ذهني مؤخراً، وأنا أراجع واستقرئ مشاهداتي ومتابعاتي وانطباعاتي، فاستكشف الخطأ والضلالة، والتشويه والانتهاك للمبادىء والقيم الانسانية في تطبيق النظرية الاشتراكية. وهذا ما قررت تدوينه وتثبيته وإعلانه، دون أي تحزب أو تعصّب، ودون أي تساهل أو تطاول. وكان دافعي من ذلك كله، هو تصويب الخطأ، وتعديل الموقف، وتصحيح المسيرة.

فما هي هذه المسيرة؟

وما هو الحل والمخرج والبديل؟

إنه لسؤال كبير وعصي على الحل الأمثل والاجابة الشاملة.

ولذا فسأكتفي باختزال ما أوردته في أكثر من موضع في متن هذا البحث، وهو أن الاشتراكية ـ بمبادئها الانسانية، ومثلها العليا، وقيمها الرفيعة ـ لا بأحكامها القاطعة، ولا بنماذجها ونظمها، كانت أملاً مرتجى، وهدفاً مبتغى، وطريقاً الى الحرية والعدل والمساواة.